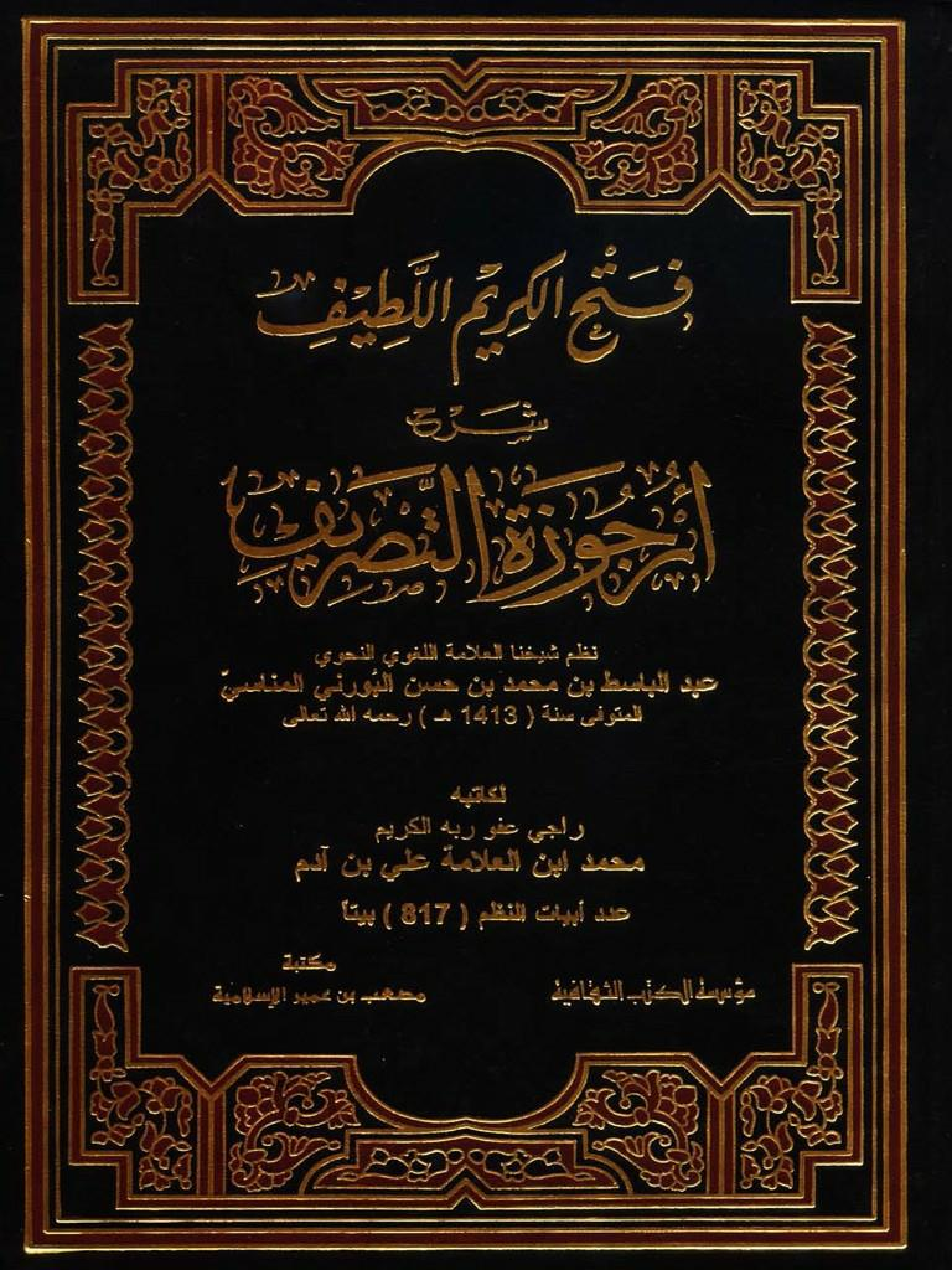


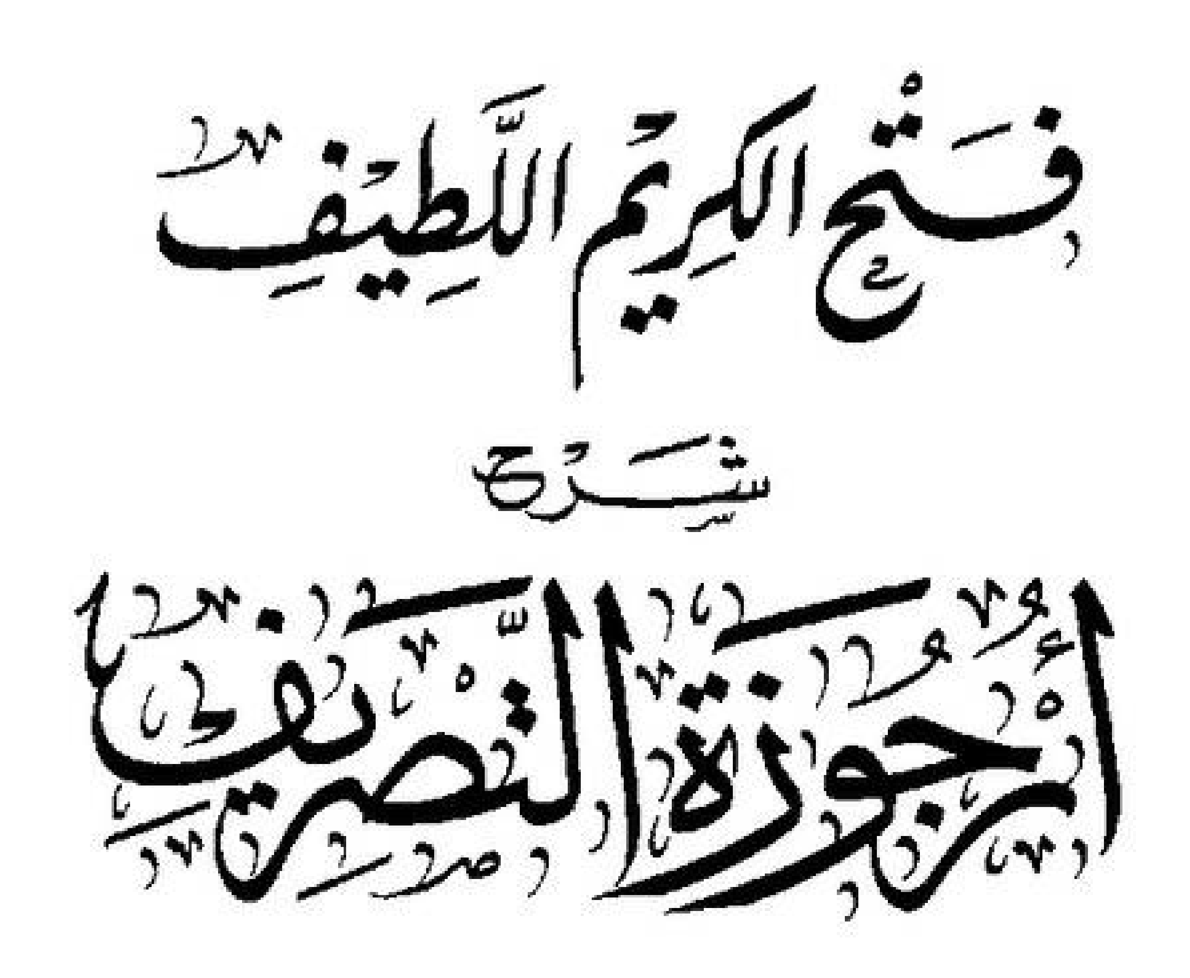
فتح الكريم اللطيف
شرح
أرجوزة التصريف
نظم شيخنا العلامة اللغوي النحوي
عبد الباسط بن محمد بن حسن البورني المناسي
المتوفى سنة (1413 هـ) رحمه الله تعالى
لكاتبه
راجي عفو ربه الكريم
محمد ابن العلامة علي بن آدم
عدد أبيات النظم (817) بيتاً
مكتبة
مؤسسة الكتب الثقافية
مصعب بن عمير الإسلامية

فتح الكريم اللطيف

شرح

أرجوزة التصريف

بسم الله الرحمن الرحيم



نظم شيخنا العلامة اللغوي النحوي

عبد الباسط بن محمد بن حسن البُوري المناسيّ

المتوفى سنة (1413 هـ) رحمه الله تعالى

لكاتبه

راجي عفو ربه الكريم

محمد ابن العلامة علي بن آدم

خويدم العلم بمكة المكرمة

عفا الله تعالى عنه ، وعن والديه آمين

عدد أبيات النظم (817) بيتاً

مكتبة

مصعب بن عمير الإسلامية

مؤسسة الكتب الثقافية

ملتزم الطبع والنشر والتوزيع

مؤسسة الكتب الثقافية

ومكتبة مصعب بن عمير

للطباعة والنشر والتوزيع

فقط

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م

مؤسسة الكتب الثقافية

الصنائع، بناية الاتحاد الوطني، الطابق السابع، شقة ٧٨

هاتف المكتب: ٧٣٩٢٥٠/٧٣٩٢٥٨/٠٠٩٦١١

خليوي - جوال: ٠٠٩٦١٣/٨١٠٥٦١

أونيسكو - بيروت ١١٠٨٢٠١٠

رقم العلبة البريدية: ١١٤/٥١١٥

بيروت - لبنان

مكتبة مصعب بن عمير الإسلامية

أثيوبيا - أديس أبابا

جوال: ٠٠٢٥١٩٢٠٤٩٦٦

فاكس: ٠٠٢٥١١٧٥١٠٧٨

٠٠٢٥١١٧٥٧١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ۝١٠٢﴾ [آل عمران:١٠٢]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝١﴾[النساء: ١]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ۝٧١﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

(أما بعد): فهذا شرحٌ لطيفٌ نافع - إن شاء الله تعالى- وضعته على «**أرجوزة التصريف**»، نظمِ شيخنا العلامة النبيل، والفهامة الخُلاحِل الجليل، والهُمام الذكيّ، واللوذعيّ الألمعيّ، خليل زمانه، وسيبويه أوانه، الشيخ عبد الباسط بن محمد بن حسن البورنيّ المناسيّ المتوفّى سنة (١٤١٣هـ) رحمه الله تعالى، وهو سبعمائة وسبعون بيتاً[١] يتكفّل بضبط ألفاظها لحفّاظها، وتوضيح مَعَانيها لِمُعانيها، ويأتي بالأمثلة والشواهد، ويُدني ما غاب من شوارد الفوائد، فعليك به أيها الطالب لهذا الفنّ الظريف، تنال ما تريده من مطالبك المنيف، وبالله تعالى التوفيق والهداية إلى المقصد الشريف.

[تنبيه]: سمّى الناظم رحمه الله تعالى نظمه هذا باسمين: أحدهما: «**أرجوزة التصريف**»، حيث قال في أوله:

---

(١) هكذا ذكر الناظم في أواخر النظم، ثم ذكر بعده أنه ثمانمائة بيت، ولا تناقض؛ لاحتمال الزيادة فيه عند التبييض،، والله أعلم.

سَمَّيْتُ ذِي أُرْجُوزَةَ التَّصْرِيفِ   لِجَمْعِهِ المَرَاحَ بِالتَّرْصِيفِ

والثاني: «مقاصد المراح»، حيث قال في آخره:

وَبَعْدَ مَا فَرَغْتُ مِنْ إِصْلَاحِي   سَمَّيْتُهُ «مَقَاصِدَ المَرَاحِ»

ولذلك سمّيت شرحي هذا باسمين حيث قلت:

وسمّيته: (**فتح الكريم اللطيف، شرح أرجوزة التصريف**)، أو «**تيسير الكريم الفتّاح، شرح مقاصد المراح**»).

[**تنبيه آخر**]: هذا الشرح مقتبسٌ من شروح الأصل الثلاثة: أحدها لشمس الدين أحمد بن سليمان المشهور بابن كمال باشا، سمّاه «**الفلاح شرح المراح**»، والثاني: للعلامة بدر الدين محمود بن أحمد العينيّ المتوفى سنة (**٨٥٥هـ**، **والثالث: للمولى شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أحد علماء القرن التاسع الهجريّ**، ومن شرح **المحقّق الرضيّ على** «**شافية ابن الحاجب**»، وشرحها للجاربرديّ، وحاشية ابن جماعة عليه، وشرح السيد جمال الدين الحسيني، وشرح القاضي زكريا الأنصاريّ، وكنها على «**الشافية**»، و«**شرح الرضي على الكافية**»، و«**شرح ابن عقيل**» على «**ألفية ابن مالك**»، وحاشية الخضريّ عليها، و«**شرح الكافية**» لابن مالك، ومن كتب اللغة، كـ«**صحاح الجوهري**»، و«**لسان العرب**»، و«**القاموس المحيط**»، وشرحه «**تاج العروس**»، و«**المصباح المنير**»، و«**مختار الصحاح**»، وغير ذلك.

والله تعالى الكريم أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، ونافعًا لي، ولكلّ من تلقّاه بقلب سليم، إنه نعم الكريم القريب، ونعم السميع المجيب.

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - بِاسْمِ الإِلاَهِ الخَالِقِ الرَّحْمَانِ وَالرَّازِقِ الرَّحِيمِ وَالْمَنَّانِ
٢ - قَالَ فَقِيرُ رَحْمَةِ الْوَدُودِ أَحْمَدُ مَنْ يَنْمَى إِلَى مَسْعُودِ

(**بِاسْمِ الإِلاَهِ**) متعلّق بمقدّر، قدّره الكوفيّون فعلاً، والبصريّون اسمًا، ولكلّ وجهة هو موليها، فقد ورد النصّ بكليهما، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ الآية، إلا أن وروده فعلاً أكثر، كقوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ الآية، وكالحديث الصحيح: «**باسمك ربي وضعت جنبي، وبك اللهم أرفعه**»، وتقديره مقدّمًا أولى؛ ليفيد الحصر والاهتمام، فيقدّر هنا: باسم الإلاه أبدأ نظمي، أو أنظم، أو باسم الإلاه ابتداء نظمي (**الخَالِقِ الرَّحْمَانِ**) الأصحّ أنه أبلغ من الرحيم، قال أبو عليّ الفارسيّ: الرحمن اسم عامّ في جميع أنواع الرحمة، اختصّ الله تعالى به، والرحيم إنما هو من جهة المؤمنين، قال تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ (**وَالرَّازِقِ**) قال الحليميّ: معناه المفيض على عباده ما لم يجعل لأبدانهم قوامًا إلا به، والمنعم عليهم بإيصال حاجتهم من ذلك إليهم؛ لئلا ينغص عليهم لذّة الحياة بتأخّره عنهم، ولا يفقدوها أصلاً[١] (**الرَّحِيمِ، وَالْمَنَّانِ**) هو الذي يُعطي النوال قبل السؤال.

(**قَالَ فَقِيرُ**) فعيل بمعنى فاعل، يقال: فَقِرَ يَفْقَرُ، من باب تعِبَ: إذا قلّ ماله، قال ابن السرّاج: ولم يقولوا: فَقُرَ، أي بالضمّ[٢]، استغناءً عنه بافتقر، والفَقْرُ بالفتح، والضمّ: اسم منه، وهو: ضدّ الغنى، وقالوا في المؤنّث فقيرةٌ، وجمعها فُقَراء كجمع المذكّر[٣]، ومثله سفيهةٌ وسُفهاء، ولا ثالث لهما، قاله الفيّوميّ[٤]، وإضافة «**فقير**» إلى

---

(١) «كتاب الأسماء والصفات» للبيهقيّ ١/١٧٢.
(٢) لكن قال في «القاموس»: فَقُرَ ككَرُم، فهو فقير إلخ، فأثبت الضمّ، فليتأمّل.
(٣) لكن قال في «القاموس»: هو فقير من فقراء، وفقيرة من فقائر، فأفاد أن جمعها فقائر، فليتأمّل.
(٤) «المصباح المنير» ٢/٤٧٨، و«القاموس المحيط» ص٤١٢..

٣ - غَفَرَ مَوْلَاهُ لَهُ وَوَالِدَيْهْ وَلْيُحْسِنَنْ إِلَيْهِمَا ثُمَّ إِلَيْهْ

(رَحْمَةِ الْوَدُودِ) بمعنى اللام، و«الْوَدُود»: فَعِيلٌ بمعنى فاعل، أو مفعول، قال الحليميّ: قد قيل: هو الوادّ لأهل طاعته، أي الراضي عنهم بأعمالهم، والمحسن إليهم لأجلها، والمادح لهم بها، قال أبو سليمان: وقد يكون معناه أن يُوَدِّدهم إلى خلقه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾ [مريم:٩٦]، قال الحليميّ: وقد قيل: هو المودود؛ لكثرة إحسانه؛ أي المستحقّ لأن يُوَدَّ، فيُعبد، ويُحمَد، قال أبو سليمان: فهو فَعُول في محلّ مفعول، كما قيل: رجلٌ هَيُوبٌ، بمعنى مَهِيب، وفرسٌ رَكُوبٌ بمعنى مركوب(١).

(أَحْمَدُ) بالرفع عطف بيان لـ«فقير»، أو بدلٌ منه، أو خبر لمحذوف، أي هو أحمد، أو منصوب بفعل مقدّر، أي أعني أحمد(مَنْ يُنْمَى) بالبناء للمفعول، أي ينسب (إِلَى مَسْعُودِ) أي لأنه جدّه، فهو أحمد بن عليّ بن مسعود، لم أجد له ترجمة وافية، قال السيوطي في «بُغية الوُعاة»: أحمد بن عليّ بن مسعود مصنّفُ «مراح الأرواح» في التصريف، مختصر وَجيز، مشهور بأيدي الناس، لم أقف له على ترجمة انتهى(٢).

وذكره صاحب «كشف الظنون» ولم يذكر عنه شيئًا، سوى أنه سمّى كتابه «مراح الأرواح»، قال: وهو مختصرٌ نافع، ثم ذكر شرّاحه (٣).

(غَفَرَ مَوْلَاهُ لَهُ) أي ستر ذنوبه، وصفح عنه، يقال: غفر اللَّه له غَفْرًا، من باب ضرب، «وغُفرانًا» إذا صَفَحَ عنه، وأصل الْغَفْر: الستر، ومنه يقال: الصِّبْغُ أغفر للوسخ، أي أستر(٤) (وَوَالِدَيْهْ، وَلْيُحْسِنَنْ إِلَيْهِمَا) أي والديه (ثُمَّ) بمعنى الواو(إِلَيْهْ).

---

(١) راجع «الأسماء والصفات» للبيهقي ١/١٩٨.
(٢) «بُغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنحاة» ١/٣٤٧.
(٣) راجع «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» ٢/١٦٠١.
(٤) «المصباح» ٢/٤٤٩.

٤ ـ اعْلَمْ بِأَنَّ الصَّرْفَ أُمٌّ لِلْعُلُومْ وَالْوَالِدُ النَّحْوُ مَصَالِحًا يَرُومْ

(**اعْلَمْ**) فعل أمر من العلم، والخطاب موجّهٌ إلى كلّ من يصلح توجيه الخطاب إليه ممن له رغبة في هذا الفنّ، ثم إن قوله: «**اعلم**» إلى آخر الكتاب مقول «**قال فقير رحمة الودود**».

(**بِأَنَّ الصَّرْفَ**) هو في الأصل مصدر صَرَفَ، من باب ضرب، ومعناه التبديل والتغيير، يقال: صَرَفتُ الدراهم بالدنانير، وبين الدرهمين صَرْفٌ: أي فَضْلٌ؛ لجودة فضّة أحدهما، ومنه الصيرفيّ، والتصريف مشتقّ منه؛ للمبالغة والكثرة، ثم جُعِل الصَّرْفُ والتصريف عَلَمين لهذا العلم المُعَرَّف بأنه علم بأصول يُعْرَفُ بها أحوال أبنية الْكَلِمِ التي ليست بإعراب.

[**فإن قلت**]: لمّا كانا عَلَمين، وكان في التصريف مبالغة وكثرةٌ، كان الأَولى أن يقول الناظم: إن التصريف؛ لكثرة تصرّفات هذا العلم.

[**قلت**]: لمَّا كان الصَّرْفُ أخفَّ من التصريف، وأصلاً له، وأوفق لقوله بعدُ: «**النَّحْوُ**» في الوزن، وعدد الحروف اختار لفظ «**الصرف**»، قاله ابن كمال[1].

[**تنبيه**]: العلوم العربيّة، وتُسمّى العلوم الأدبيّة اثنا عشر علمًا، جمعتها في بيتين [من البسيط]:

نَحْوٌ وَصَرْفٌ وَالاشْتِقَاقُ وَاللُّغَةُ ثُمَّ الْمَعَانِي كَذَا الْبَيَانُ قَافِيَةُ
ثُمَّ الْعَرُوضُ وَقَرْضُ الشِّعْرِ خَطُّهُمُ تَارِيخُهُمْ بَعْدَهُ الإِنْشَاءُ خَاتِمَةُ
فَتِلْكَ عَشْرٌ مَعَ اثْنَتَيْنِ بِالأَدَبِ قَدْ سُمِّيَتْ فَاحْوِهَا إِذْ هِيَ نَافِعَةُ

فبان بهذا أن الصرف من جملة تلك العلوم، وقد عرفت تعريفه.

ثم (**اعلم**): أن لكلّ فنّ مبادىءَ، وهي عشرة، نظمها العلامة الصبّان رحمه الله تعالى بقوله [من الرجز]:

---

(١) «الفلاح شرح المراح» ص٣.

....

إنَّ مَبَادِي كُلِّ فَنٍّ عَشَرَهْ   الحَدُّ وَالْمَوْضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَهْ
وَنِسْبَةٌ وَفَضْلُهُ وَالْوَاضِعْ   وَالاسْمُ الاسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعْ
مَسَائِلٌ وَالْبَعْضُ بِالْبَعْضِ اكْتَفَى   وَمَنْ دَرَى الْجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَا

قال العلامة العينيّ رحمه الله تعالى في «**شرحه**»: ثم اعلم بأن لكل علم سواء كان من العلوم العقليّة، أو من غيرها أجزاء ثلاثةً، وهي الموضوع، والمبادىء، والمسائل، هذا على رأي البعض، فموضوع كلّ علمٍ ما يُبحث فيه عن عوارضه الذاتيّة، ومبادؤه هي ما تتوقّف عليه مسائله، كحدود الموضوعات، وحدود أجزائها، وحدود أعراضها، والمسائل هي التصديقات التي يُبَرْهَن عليها في العلم إذا كانت كسبيّة، فتقول مثلاً: موضوع التصريف إما نفس أبنية الكلم، وهو الأصحّ، أو أحوالها كما يُشعر به كلام الشيخ ابن الحاجب في تعريفه للتصريف.

أما على الوجه الأول فالأعراض الذاتيّة له هي كون البناء ماضيًا، ومضارعًا، وأمرًا، واسم فاعلٍ، واسم مفعول، وصفة مشبّهةً إلى غير ذلك.

وأما على الوجه الثاني فالأعراض الذاتية له هي عوارض تلك الأحوال من كونها ثلاثيّة، ورباعيّة، مجرّدة، ومزيدة، وصحيحةً، ومعتلّةً إلى غير ذلك.

وأما مبادؤه فحدّ نفس بناء الكلمة، وحدّ عوارضه بأنه قد يكون ثلاثيًا، وقد يكون رباعيًا، وقد يكون مجرّدًا، وقد يكون مزيدًا فيه، وقد يكون صحيحًا، وقد يكون معتلاً، وقد يكون مضاعفًا، وقد يكون مهموزًا إلى غير ذلك من الأحوال التي يُحكم بها في علم التصريف على أبنية الكلم، أو على نوع أبنية الكلم، أو على أعراضها، أو عليهما جميعًا، فقد تحقّق من هذا التحرير تعريف كلّ من الموضوعات، والمبادىء، والمسائل انتهى(١).

---

(١) «ملاح الألواح» للعلامة العينيّ ص١٧.

....

وقوله: (أُمٌّ لِلْعُلُومْ) خبر «أنّ»، أي أنه أصل العلوم، ومبدؤها؛ إذ تُبْدَأُ منه العلوم، كما قيل للفاتحة: «أمّ القرآن»، و«أمّ الكتاب»؛ لأنها أصل القرآن، منها يبدأ القرآن، شَبّهَ الصرف بالأمّ من حيث الولادة، فكما أن الأمّ تلِدُ الأولادَ، كذلك هذا العلم يَلِدُ الكلمات التي هي دوالّ العلوم، وقَوَالبُها، قاله ديكنقوز، وقال ابن كمال: وإنما شبّه الصرف في التولّد، يعني كما أن الأمّ تَلِدُ الولدَ، كذلك الصرف يلد الكلمة؛ إشعارًا بشدّة احتياج العلوم إليها؛ لأن الأمّ لا يكاد يستغني الولد عنها.

[فإن قلت]: فعلى هذا يكون علم الصرف أم الكلمة، لا أمّ العلوم، والمقصود هو الثاني.

[قلت]: لمّا كان استفادة العلوم من الكلمات والألفاظ، صارت أمّا لها أيضًا.

[فإن قيل]: يلزم أن يكون الصرف أُمّا لنفسه؛ لأنه علم مستفاد من الكلمات والألفاظ أيضًا.

[أجيب]: بأن المراد من العلوم ما عدا الصرف، كما أن المنطق آلة لما عداه، انتهى(١).

[قلت]: هكذا قال ابن كمال، وعندي فيما قاله نظرٌ؛ إذ فنّ الصرف من جملة العلوم التي تتكوّن من الكلمات التي تحتاج إلى الصرف، فلا وجه لإخراجه منها.

والحاصل أن الكلمات التي تُبيَّنُ بها القواعد الصرفيّة لا بدّ أن تكون جارية على القواعد الصرفيّة، فحاجته إليه من هذه الحيثيّة لازِمَةٌ، فتنبه، والله تعالى أعلم.

ولمّا استشعر بأن السامع إذا سمع أمّ العلوم يتطلّع أن يعرف أباها، بيّنه بقوله: (وَالْوَالِدُ النَّحْوُ) مبتدأ وخبره، يعني أن أبا العلوم هو الفنّ المسمّى بالنحو، وهو يُطْلَقُ لغةً على سبعة معانٍ، نظمها بعضهم بقوله:

---

(١) «الفلاح» ص٣.

٥ - يَقْوَى بِهِ الدَّارِزُونَ فِي الدِّرَايَةِ يَطْغَى الَّذِي عَرِيَ فِي الرِّوَايَةِ

لِلنَّحْوِ سَبْعُ مَعَانٍ قَدْ أَتَتْ لُغَةً ... جَمَعْتُهَا ضِمْنَ بَيْتٍ مُفْرَدٍ كَمُلَا
قَصْدٌ وَمِثْلٌ وَمِقْدَارٌ وَنَاحِيَةٌ ... نَوْعٌ وَبَعْضٌ وَحَرْفٌ فَاحْفَظِ الْمُثُلَا

واصطلاحًا يُطلقُ على ما يَعُمّ الصرف تارةً، وعلى ما يقابله أخرى، وهو المراد هنا. فيُعرّفُ على الأول بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب، يُعرَفُ بها أحكام الكلمات العربيّة، حال إفرادها، كالإعلال، والإدغام، والحَذْف، والإبدال، وحال تركيبها، كالإعراب، والبناء، وما يتبعهما، من بيان شروط نحو النواسخ، وحذف العائد، وكسر «**إنّ**» وفتحها، ونحو ذلك.

ويُعرّف على الثاني بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب، يُعرَف بها أحكام الكلمات العربيّة حال تركيبها[١].

وقوله: (**مَصَالِحًا**) مفعولٌ مقدّم لـ(**يَرُومُ**) أي يقصد، والجملة في محلّ نصبٍ على الحال من «**الوالد**».

وحاصل المعنى: أن النحو أبو العلوم، شبّهه بالأب في الإصلاح، فكما أن الأب يُصلح أولاده بالتربية الحسنة، كذلك علم النحو يُصلح الكلمات والألفاظ ببيان وجه الصواب فيها، قال ابن كمال: وفيه ما في التشبيه الأول، وجوابه جوابه انتهى[٢].

(**يَقْوَى**) بفتح أوله، وثالثه، مضارع قَوِي، بكسر الواو، من القوّة، وهي ضدّ الضعف، وأصله «**يَقْوَوُ**»، كـ«**يَعْلَمُ**»، فأبدلت من الواو الأخيرة ياء؛ لوقوعها رابعةً، أو حملاً على ماضيه، وهو «**قَوِيَ**»، أصله «**قَوِوَ**»، قُلبت الواو الأخيرة ياء؛ لتطرّفها، وانكسار ما قبلها، فصار «**قَوِيَ**»، ثم قُلبت ياء «**يَقْوَى**» ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، ويُكتب على صورة الياء؛ لانقلابها منها، وإن كانت في الأصل واوًا، قاله ابن كمال.

---

(١) راجع «حاشية الخضريّ على شرح ابن عَقيل على الخلاصة» ١/١١-١٢.
(٢) «الفلاح» ص٤.

....

وجملة «يَقْوَى» في محلّ نصب حال من «أمّ للعلوم»، أو في محلّ رفع خبر لـ«إنّ» بعد خبر، أو جملة مستأنفة؛ استئنافًا بيانيًا، وهو ما وقع جوابًا لسؤال مقدّر، فكأن سائلاً قال له: فما الذي يُستفاد منه؟، فأجابه بأنه يَقْوَى إلخ.

(بِهِ) متعلّق بـ«يقوى»، والباء سببية، أي بسبب معرفته، وقوله: (الدَّارُونَ) فاعل «يَقْوَى»، أي العالمون بها، وهو جمع مذكّر سالم، لـ«دارٍ»، اسم فاعل من «دَرَى يدري» بمعنى عَلِمَ، وأصله «داريون» بضم الياء، فاستُثقلت الضمة عليها، فأسكنت، فاجتمع ساكنان: الياء والواو، فحُذفت الياء؛ لأن الواو علامةٌ، ثم ضُمّ الراءُ؛ لأجل الواو، فصار «دارُون».

(فِي الدِّرَايَةِ) متعلّقٌ بـ«يَقْوَى»، وهو مصدر «دَرَى يَدْرِي»، كـ«رَمَى يَرْمِي»، ومعناه: عَلِمَ يعلَمُ.

ثم إن الدراية تعمّ أنواع العلوم العقليّة، والنقليّة، لكن المراد هنا خصوص العقليّة، لمقابلتها بالرواية.

(يَطْغَى) بفتح أوله، وثالثه أيضًا بوزن «يقوى»، يقال: طَغِي يطغَى، من باب تَعِبَ، وطَغَا يَطْغَى، من باب نَفَعَ، وفيه لغة ثالثة، طَغَا يَطْغُو، من باب قال، أفاده في «المصباح»[1]، ومعناه: يَضِلّ، ولا يهتدي إلى الصواب (الَّذِي عَرِيَ) بفتح أوله، وكسر ثالثه، يقال: عَرِيَ الرجلُ من ثيابه يَعْرَى، من باب تَعِبَ، عُرْيًا، وعُرْيَةً، بالضمّ فيهما، فهو عارٍ: إذا تجرّد من ثيابه، والمراد هنا الجاهل، والموصول فاعل «يطغَى» (فِي الرِّوَايَةِ) متعلّق بـ«يطغَى»، أي في نقل المرويّ من العلوم، وإنما قال في الدراية: «يَقْوَى»، وفي الرواية: «يَطْغَى»؛ لأن تحصيل العلوم العقليّة ممكن بدون الألفاظ، وإن كان متعسّرًا، إلا أنه لا شكّ في أنه يَقْوَى بها، بخلاف تحصيل العلوم النقليّة، فإنه

(١) «المصباح المنير» ٢/٣٧٣.

٦ - جَمَعْتُ فِي هَذَا كِتَابًا وُسِمَا ... مَرَاحَ أَرْوَاحِ الرِّجَالِ الْعُلَمَا
٧ - وَلِنَجَاحِ الْمُبْتَدِي جَنَاحُ ... وَفِي الشَّرَى رَاحٌ لَهُ رَحْرَاحُ

بدونها متعذّر، قال الزمخشري: لا يجدون علمًا من العلوم الإسلاميّة، فقهها، وكلامها، وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربيّة بيِّنٌ لا يُدفَع، ومكشوفٌ لا يتقنّع، فإذن لا شكّ أن محصّلها العاري منها يضلّ في سلوكه، ولا يهتدي إلى مطلوبه، فافتقار الروايات إليه أشدّ من افتقار الدرايات، قاله ديكنقوز[1].

(جَمَعْتُ فِي هَذَا) أي في فنّ الصرف، والجملة مستأنفة استئنافًا بيانيًا، كأن سائلاً قال له: إذا كان علم الصرف بهذه المنزلة الرفيعة، فما ذا فعلت فيه؟ فأجابه بقوله: جمعت فيه **(كِتَابًا وُسِمَا)** بالبناء للمفعول، والألف لإطلاق الفم، وامتداد الصوت، أي سُمّي، وجُعِل علامة له، فإن الاسم علامة للمسمّى **(مَرَاحَ أَرْوَاحِ الرِّجَالِ الْعُلَمَا)** «**المَراح**» - بفتح الميم -: اسم مكان من الرَّوح - بفتح الراء -: أي الاستراحة، و«**الأرواح**»: - بالفتح -: جمع روح - بالضمّ - بمعنى النفس، والمعنى أن هذا الكتاب محلّ راحة نفوس العلماء، وذلك أن النفوس لمّا كانت طالبة للكمالات العلميّة، وهي لا تحصل إلا بواسطة آلاتها، اضطربت وانزعجت حتى تجد تلك الآلات، كالمرضى يتألمون إلى أن يجدوا دواء شافيًا، ولمّا كان هذا الكتاب مشتملاً على أقوى آلة لتلك العلوم صارت تلتذّ به، وتجد فيه الراحة.

فقوله: «**في هذا**» متعلّق بـ«**جمعتُ**»، وقوله: «**كتابًا**» مفعول به له، وقوله: «**وُسما**» في محلّ نصب صفة لـ«**كتابًا**»، وقوله: «**مراح الرجال**» منصوب على أنه مفعول ثانٍ لـ«**وُسما**»، والأول الضمير النائب عن الفاعل، وقوله: «**العلما**» بالقصر؛ للوزن: بدل من «**الرجال**».

(وَلِنَجَاحِ المُبْتَدِي) أي لفوز الشخص الذي ابتدأ في تعلّم هذا الفنّ بمطلوبه، وعبّر في الأصل بالصبيّ؛ أي غير البالغ، نظرًا للغالب؛ إذ الغالب أن قارئ الصرف هو

(١) راجع «شرح المراح» ص٤.

....

الصبيّ، أو المراد به كلُّ من يميل إليه؛ لأن الصبيّ فَعِيل من الصباوة، بمعنى الميل، فأصله صَبِيوٌ، فأبدلت الواو ياء، وأدغمت فيها الياء؛ للقاعدة المشهورة أنه إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة، وسبقت إحداهما بالسكون، وكان سكونًا أصليًا، وجب قلب الواو ياء، وإدغام الياء في الياء، كـ«سيد»، و«ميّت»، كما قال في «الخلاصة»:

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا   وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
فَيَاءَ الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا   وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

(جَنَاحُ) جناح الطائر بفتح الجيم، وتخفيف النون: بمنزلة اليد من الإنسان، جمعه أجْنِحةٌ[١].

شبه المبتدىء بالطير في طلب النجاة، وهذا الكتاب بالجناح في السببية لنيل المطلوب، فكما أن الطير ينجو من مهلكة العدوّ بسبب جناحه، كذلك المبتدىء ينجو من مهلكة الجهل، ويظفر بالمقاصد العلميّة بسبب هذا الكتاب.

فقوله: «لنجاح المبتدي» جارّ ومجرور متعلّقٌ بحال مقدّر، وقوله: «جَنَاحُ» خبر لمبتدإ محذوف، أي هو، والجملة معطوفة على جملة «وُسِمَا»، أو في محلّ نصب على الحال من «كتابًا».

(وَفِي السُّرَى) ـ بضمّ السين المهملة، وتخفيف الراء، مقصورًا ـ: جمع سُرْيَة: إذا سار ليلاً، قال في «القاموس»: «السُّرَى» كالْهُدَى: سيرُ عامّة الليل، ويُذَكَّرُ، سَرَى يَسْرِي سُرًى، ومَسْرًى وسَرْيَةً، ويُضَمّ، وسِرَايةً، وأسرى، واسترَى، وسَرَى به، وأسراه، وبه، و﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء:١] تأكيد، أو معناه: سَيَّرَه انتهى[٢].

وفي «المصباح»: سَرَيْتُ الليلَ، وسريتُ به سَرْيًا، والاسمُ السِّرَاية: إذا قطعته بالسير، وأسريتُ بالألف لغة حجازيّةٌ، ويُستعملان متعدّيين بالباء إلى مفعول، فيقال: سريتُ

(١) «المصباح المنير» ١/١١١.
(٢) «القاموس المحيط» ص١١٦٥.

٨ - وَفِي مِعَاهُ الرَّاحُ أَوْ تُفَّاحُ ... بِرَبِّنَا الْعِصْمَةُ وَالْفَلَاحُ

بزيد، وأسريتُ به، والسُّرْيَةُ بضمِّ السين، وفتحها أخصّ، يقال: سرينا سُرْيةً من الليل، وسَرْيةً، والجمعُ السُّرَى، مثلُ مُدْيَة ومُدًى، قال أبو زيد: ويكون السُّرَى أولَ الليل وأوسطه وآخره انتهى[1].

(رَاحٌ) أي طريق (لَهُ) أي للمبتدي (رَحْرَاحُ) بفتح الراء: أي واسع، كذا فسّر ابن كمال «الراح» بالطريق[2]، ودونك عبارته: قوله: «وراح» أي طريق «رحراح»: أي واسع، يعني كما أن الطريق الواسع يوصل سالكه إلى مقاصده كذلك هذا الكتاب يوصل الصبيّ - وهو المبتدىء في عبارة الناظم - إلى مطالبه العلميّة انتهى.

وفسّر ديكنقوز «الراح» بالكفّ، ودونك عبارته: قوله: «وراح»: أي كفّ «رَحْرَاح»: أي واسعٌ، قال: وسعة الكفّ كناية عن الشمول والإحاطة، وعدمِ فوت شيء منه، مثل طول الذراع، وبسط الباع، أي هذا الكتاب للصبيّ مثلُ الكفّ الواسع؛ إذ جعل وسيلة لأخذ العلوم وإحاطتها، لا يفوته شيء منها، كما أن ذا الكفّ الواسع يحيط بما لم يُحط به غيره بسببه انتهى[3].

قلت: لكن لم أجد الراح بمعنى الطريق في «**اللسان**»، ولا في «**القاموس**»، ولا في «**المصباح**»، وكذا تفسيرُ ديكنقوز بالكفّ فيه إشكالٌ أيضًا؛ لأن الراح في كتب اللغة جمع راحة، بمعنى الكفّ، وليس مفردًا، فليتأمّل، والله تعالى أعلم.

فقوله: «**وفي السُّرَى**» متعلّق بمحذوف، خبر لقوله: «**راحٌ**»، وقوله: «**له**» متعلّق بصفة لـ«**راح**»، أي كائن له، وقوله: «**رحراح**» صفة لـ«**راح**»، والله تعالى أعلم.

(**وَفِي مِعَاهُ**) الضمير للمبتدىء، و«**المِعَى**» بكسر الميم، مقصورًا على الأشهر، قال الفيّوميّ: «**المِعَى**» المُصْرَانُ، وقصره أشهر من المدّ، وجمعه أَمْعَاءٌ، مثل عِنَبٍ وأَعْنَابٍ،

---

(١) «المصباح المنير» ١/٢٧٥.

(٢) وكذا فسّره به العينيّ، راجع «ملاح الألواح» ص٢١.

(٣) راجع «الفلاح»، و«شرح ديكنقوز» ص٥.

....

وجمع الممدود أَمْعِيةٌ، مثلُ حِمَار وأَحْمِرَة، وقال في مادّة «مصر»: المَصِير: المِعَى، والجمع مُصْرَانٌ، مثلُ رَغِيف ورُغْفَان، ثم المصارين جمع الجمع انتهى[1]، ثم المراد بالمِعَى هنا الذهن (الرَّاحُ) أي مثلُ الخمر (أَوْ تُفَّاحُ) أي مثل التفّاح، شبّه هذا الكتاب بالخمر، والتفّاح في النفع والقوّة، يعني أنه كما أن الخمر والتفّاح إذا استُعملا في البدن ينفعانه، ويقوّيانه، كذلك هذا الكتاب إذا تقرّرت مسائله في ذهن المبتدىء نفعه، وحصلت له المطالب العلميّة.

وعبّر بـ«أو» إشارةً إلى استقلال كلّ واحد منهما في كونه مشبّهًا به، كما في قوله ﷻ: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾.

[تنبيه]: ذكر الناظم تبعًا لأصله الخمر لتشبيه العلم بها، وكان الأولى عدم التشبيه بها؛ لأنها محرّمة؛ إذ هي أم الخبائث، بل الأحسن أن يُشبّه العلم باللبن، فقد فسر النبيّ ﷺ به العلم، كما في «صحيح البخاريّ» من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**بينا أنا نائم أتيت بقدح لبن، فشربت حتى إني لأرى الرّيّ يخرج من أظفاري، ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب**»، قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال: «**العلم**».

وفي «الصحيحين» في حديث الإسراء الطويل: «**ثم أُتيت بإناءين، في أحدهما لبن، وفي الآخر خمر، فقال: اشرب أيهما شئت؟ فأُخذت اللبن فشربته، فقيل: أخذت الفطرة، أما إنك لو أخذت الخمر غَوَتْ أمتك**»، والله تعالى أعلم..

و«التفّاح» بالضمّ فُعّال: فاكهة معروفة، الواحدة: تفّاحة، وهو عربيّ، قاله الفيّوميّ.

---

(١) «المصباح المنير» ٢/ ٥٧٤ و٢/ ٥٧٦.

٩ ـ وَأَسْتَعِينُهُ فَنِعْمَ الْمَوْلَى   وَنِعْمَ مَنْ يُعِينُ مَنْ لاَ حَوْلاَ

فقوله: «وفي معاده» جارّ ومجرور خبر مقدّم لقوله: «الرّاح، أو تفّاح»، والله تعالى أعلم.

(بِرَبِّنَا) ـ سبحانه وتعالى ـ لا بغيره، ففي تقديمه إفادة الحصر والاختصاص، وهو متعلّق بخبر لقوله: (الْعِصْمَةُ) بكسر، فسكون: المنع، قاله في «القاموس»[1]، وقال في «المصباح»: عَصَمه الله من المكروه يَعْصِمه، من باب ضَرَبَ: حَفِظَه، ووقاه، واعتصمتُ بالله: امتنعت به، والاسم: العِصْمةُ، انتهى[2]، أي بالله تعالى وحده الحفظُ والوقايةُ من كلّ مكروه (وَالْفَلاَحُ) بالفتح: أي الفوز والنجاة، والبقاء في الخير، ومثله الْفَلَحُ محرّكةً، أفاده في «القاموس»، وهو عطفٌ على «العِصمةُ»، والله تعالى أعلم.

(وَأَسْتَعِينُهُ) أي أطلب من الله ـ سبحانه وتعالى ـ العون على تحقيق ما أردته، وإنجاز ما عزمت عليه، و«استعان» يتعدّى بنفسه، وبالباء، قال الفيّوميّ: الْعَوْنُ: الظهير على الأمر، والجمع أعوان، واستعان به، فأعانه، وقد يتعدّى بنفسه، فيقال: استعانه، والاسم المعونة، والْمَعَانَةُ أيضًا بالفتح، انتهى[3].

(فَنِعْمَ الْمَوْلَى) أي الناصر، فـ«نِعْم» بكسر، فسكون: فِعْلُ مَدْحٍ، منقول من قولك: نَعِمَ فلانٌ: إذا صار ذا نعمة إلى المدح، فأزيل عن موضعه، فشابه الحروف، فلم يُتصرّف فيه، وبيان النقل أنه كسرت نونه إتباعًا لحركة العين، فصار نِعِمَ بكسرتين، ثم حُذفت كسرة العين تخفيفًا، فصار نِعْمَ، ومثلها بِئْسَ، وإلى هذا أشار في «الخلاصة» بقوله:

فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ   «نِعْمَ» و«بِئْسَ» رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
مُقَارِنَيْ «أَلْ» أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا   قَارَنَهَا كَـ«نِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا»

(١) «القاموس المحيط» ص ١٠٢٦.
(٢) «المصباح المنير» ٢/٤١٤.
(٣) «المصباح المنير» ٢/٤٣٩.

١٠ - سَمَّيْتُ ذِي أُرْجُوزَةَ التَّصْرِيفِ   لِجَمْعِهِ الْمَرَاحَ بِالتَّرْصِيفِ

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ   مُمَيِّزٌ كَـ«**نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ**»

وَ«**المولى**» مرفوع بالفاعليّة، وهو يأتي لعدّة معانٍ، نظمتها بقولي:

وَيُطْلَقُ الْمَوْلَى عَلَى مَعَانِ   قَرَّبْتُهَا بِالنَّظْمِ لِلْمُعَانِي
الْمَالِكُ الْعَبْدُ وَمُعْتِقٌ أَتَى   بِكَسْرِ تَائِهِ وَفَتْحٍ ثَبَتَا
وَالصَّاحِبُ الْقَرِيبُ وَابْنُ الْعَمِّ   وَالْجَارُ وَالنَّزِيلُ عِنْدَ الْقَوْمِ
وَالابْنُ وَالْحَلِيفُ وَالْوَلِيُّ   وَالْعَمُّ وَالشَّرِيكُ يَا أُخَيُّ
وَالرَّبُّ وَالنَّاصِرُ وَابْنُ الأُخْتِ   وَالصِّهْرُ وَالْمُنْعِمُ كَسْرًا يَأْتِي
وَمُنْعَمٌ عَلَيْهِ فَتْحًا ثَبَتَا   وَالتَّابِعُ الْمُحِبُّ خَاتِمًا أَتَى
إِحْدَى وَعِشْرُونَ مَعَانٍ سَرَدَا   الْمَجْدُ فِي «**الْقَامُوسِ**» خُذْهَا رَشَدَا

والمناسب هنا الناصر، والمالك، والله تعالى أعلم.

(**وَنِعْمَ مَنْ يُعِينُ**) «**من**» اسم موصول في محلّ رفع فاعل «**نعم**»، أي نعم الرب الذي يُعين عبده هو (**مَنْ لَا حَوْلَا**) «**من**» اسم موصول أيضًا في محلّ نصب مفعول «**يُعين**»، و«**حولا**» اسم «**لا**»، والألف إطلاقيّة، أي يُعين عبده الذي لا حول له في جلب المنفعة، والله تعالى أعلم.

ثم بعد أن بيّن الناظم ما تضمنته خطبة الأصل أراد أن يبيّن اسم نظمه، وناظمه، وبلده، فقال:

(**سَمَّيْتُ ذِي**) أي هذه الأبيات الآتية (**أُرْجُوزَةَ التَّصْرِيفِ**) «**الأرجوزة**» بضمّ الهمزة: القصيدة من بحر الرجز، وهو بفتحتين: نوع من أوزان الشعر، يقال: رَجَزَ الرجلُ يَرْجُز، من باب قتل: قال شعرَ الرجز، وارتجز مثله، قاله في «**المصباح**»[1]، وفي «**القاموس**»: الرجز بالتحريك: ضرب من الشعر، وزنه مُسْتَفْعِلُنْ ستَّ مرّات، سُمِّي به

(١) «المصباح المنير» ٢١٩/١.

....

لتقارب أجزائه، وقلّة حروفه، وزعم الخليل أنه ليس بشعر، وإنما هو أنصاف أبيات وأثلاث انتهى[1].

وقال ابن منظور: قال ابن سيده: و «**الرَّجَزُ**»: شعرٌ ابتداء أجزائه سببان، ثم وَتِدٌ، وهو وزن يسهل في السمع، ويقع في النفس، ولذلك جاز أن يقع فيه المشطور، وهو الذي ذهب شطره، والمنهوك، وهو الذي قد ذهب منه أربعة أجزائه، وبقي جزآن، نحو:

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعْ أَخُبُّ فِيهَا وَأَضَعْ

وقد اختُلِفَ فيه، فزعم قوم أنه ليس بشعر، وأن مجازه مجاز السجع، وهو عند الخليل شعر صحيح، ولو جاء منه شيء على جزء واحد لاحتَمَلَ الرجزُ ذلك؛ لحسن بنائه، وفي «**التهذيب**»: وزعم الخليل أن الرجز ليس بشعر، وإنما هو أنصاف أبيات وأثلاث، ودليل الخليل في ذلك ما رُوي عن النبي ﷺ في قوله:

سَتُبْدِي لَكَ الأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ مَنْ لَمْ تُزَوِّدْ بِالأَخْبَارِ

قال الخليل: لو كان نصف البيت شعرًا ما جرى على لسان النبي ﷺ:

سَتُبْدِي لَكَ الأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا

وجاء بالنصف الثاني على غير تأليف الشعر؛ لأن نصف البيت لا يقال له: شعر، ولا بيت، ولو جاز أن يقال لنصف البيت: شعرٌ لقيل لجزء منه شعرٌ، وقد جرى على لسان النبي ﷺ:

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبْ

قال بعضهم: إنما هو لَا كَذِبَ بفتح الباء على الوصل، قال الخليل: فلو كان شعرًا لم يجر على لسان النبي ﷺ قال الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓ﴾، أي

(١) «القاموس المحيط» ص٩٥٦.

....

وما يتسهل له، قال الأخفش : قول الخليل: إن هذه الأشياء شعر، قال: وأنا أقول: إنها ليست بشعر، وذكر أنه هو ألزم الخليل ما ذكرنا، وأن الخليل اعتقده، قال الأزهريّ: قولُ الخليل الذي كان بَنَى عليه أن الرجز شعر، ومعنى قول الله ﷻ : ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾، أي لم نُعَلِّمه الشعر، فيقولَهُ، ويَتَدَرَّبَ فيه، حتى يُنشىء منه كُتُبًا، وليس في إنشاده البيت والبيتين لغيره ما يُبطل هذا؛ لأن المعنى فيه أنّا لم نجعله شاعرًا، قال الخليل: الرجز المشطور والمنهوك ليسا من الشعر، قال: والمنهوك كقوله:

أنَـا الـنَّـبِـيُّ لَا كَـذِبْ

والمشطور الأنصاف المُسَجَّعَة، وفي حديث الوليد بن المغيرة حين قالت قريش للنبيّ ﷺ إنه شاعر، فقال: لقد عرفت الشعر، ورَجَزَه، وهَزَجَه، وقَرِيضَهُ، فما هو به.

و الرَّجَزُ: بحر من بحور الشعر، معروفٌ، ونوع من أنواعه يكون كل مصراع منه مفردًا، وتُسَمَّى قصائده أراجيز، واحدتها أُرجوزة، وهي كهيئة السجع، إلا أنه في وزن الشعر، ويُسَمَّى قائله راجزًا، كما يُسَمَّى قائل بحور الشعر شاعرًا، وقال أبو إسحاق: إنما سُمِّي الرجز رجزًا؛ لأنه تتوالى فيه في أوله حركة وسكون، ثم حركة وسكون، إلى أن تنتهي أجزاؤه، يُشَبَّهُ بالرجز في رجل الناقة ورِعْدتها، وهو أن تتحرك وتسكن، ثم تتحرك وتسكن، وقيل: سُمِّي بذلك؛ لاضطراب أجزائه وتقاربها، وقيل: لأنه صُدور بلا أعجاز، وقال ابن جني: كلُّ شعر تركب تركيب الرجز سُمِّي رجزًا، وقال الأخفش مرة: الرجز عند العرب كُلُّ ما كان على ثلاثة أجزاء، وهو الذي يَتَرَنَّمُون به في عَمَلِهِم وسوقهم، ويَحْدُون به، انتهى كلام ابن منظور باختصار[1].

وقوله: (لِجَمْعِهِ) هكذا النسخة بضمير المذكّر، مع أنه يعود إلى الأرجوزة، بتأويلها بالنظم، وهو متعلّق بـ«سميته»، يعني أنه إنما سمّاها بهذا الاسم لأجل جمعها (المُرَاحَ)

(١) «لسان العرب» ٥/٣٥٠ - ٣٥١.

١١ - نَاظِمُهَا عَبْدُ الإلَاهِ الْبَاسِطِ   نَجْلُ مُحَمَّدٍ لِكُلِّ ضَابِطِ

أي الكتاب المسمّى بـ«**مراح الأرواح**»، فـ«**المراح**» منصوب على أنه مفعول به لـ«**جمع**»؛ لأنه مصدر مضاف يعمل عمل فعله، كما قال في «**الخلاصة**»:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ   مُضَافًا اوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ «أَلْ»

(**بِالتَّرْصِيفِ**) متعلّق بـ«**جمع**»، والباء بمعنى «**مع**»، أو متعلّق بحال مقدّر، أي حال كون الجمع كائنًا بالترصيف، وهو مصدر رَصَّفَ، بمعنى ضمّ الشيء بعضه إلى بعض، يقال: رَصَفْتُ الحجارةَ رَصْفًا، من باب قتل: ضممتُ بعضها إلى بعض، فهي رَصَفٌ بفتحتين، والواحدة رَصَفَةٌ، مثل قَصَبٍ وقَصَبَةٍ، وعملٌ رَصِيفٌ: أي ثابتٌ مُحْكَمٌ، وجوابٌ رَصِيفٌ: أي قَوِيٌّ لا يُرَدُّ، أفاده الفيّوميّ[(١)].

فالتشديد للمبالغة، والمعنى أن هذه الأرجوزة جمعت «**كتاب المراح**» جمعًا حسنًا، حيث ضمّت مسائله بعضها إلى بعض ضمًّا متناسبًا.

[**تنبيه**]: سيأتي للناظم في آخر النظم تسمية الكتاب باسم آخر، ونصّه:

وَبَعْدَ مَا فَرَغْتُ مِنْ إِصْلَاحِي   سَمَّيْتُهُ «مَقَاصِدَ الْمَرَاحِ»

وهذه التسمية متأخرة عن الأولى، كما يشير إليه قوله: «**وبعد ما فرغت من إصلاحي**»، وقد تقدّم بيان ذلك في الخطبة عند تسميتي للشرح، والله تعالى أعلم.

(**نَاظِمُهَا**) أي الأرجوزة، مبتدأ خبره قوله: (**عَبْدُ الإلَاهِ الْبَاسِطِ**) هو عبد الباسط، وإنما غيّره لضرورة الوزن (**نَجْلُ مُحَمَّدٍ**) بفتح النون، وسكون الجيم ـ: يُطلق على الولد، والوالد، فهو من الأضداد، أفاده في «**القاموس**»[(٢)]، وقال في «**المصباح**»: النَّجلُ: قيل: الوالد، وقيل: النسْلُ، وهو مصدر نَجَلَهُ أبوه نَجْلاً، من باب قَتَلَ، انتهى[(٣)].

وقوله: (**لِكُلِّ ضَابِطِ**) متعلّق بمحذوف، خبر لمبتدإ مقدّر، أي هذا كائن أي لكلّ

(١) «المصباح» ٢٢٨/١.
(٢) «القاموس» ص١١٠١.
(٣) «المصباح» جـ٢ ص٥٩٤.

١٢ - بَلَدُهُ المِنَاسُ يَافَطِنُ ... بِأَرْضِ بُورَنَا لِمَنْ يُبِينُ

من أراد ضبط اسم ناظمها.

١ - (بَلَدُهُ المِنَاسُ يَافَطِنُ ... بِأَرْضِ بُورَنَا لِمَنْ يُبِينُ)

(بَلَدُهُ المِنَاسُ) مبتدأ وخبره، أي بلد ناظمها الذي وُلد ونشأ فيه المكان المسمّى بمناس، بكسر الميم، وتخفيف النون، آخره سين مهملة، قرية مشهورة من قُرى بُورَنَا، وهي ممنوعة من الصرف؛ للعلميّة، والعُجمة.

[**تنبيه**]: كان الأولى للناظم عدم إدخال «**أل**» في «**مناس**»؛ لأنها لم تشتهر بذلك، والوزن مستقيم بدونها، وأيضًا إن إدخالها في الأعلام مقصور على السماع، كما نبّه على ذلك ابن مالك رحمه الله تعالى في «**الخلاصة**» حيث قال:

وَبَعْضُ الاعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلَا

فإن قوله: «**وبعضُ الاعلام إلخ**» إشارة إلى أنه سماعيّ، فلا تدخل «**أل**» على غير ما سُمع من العرب، كمحمد، وصالح، ومعروف، ونحو ذلك[1].

وقوله: **(يَافَطِنُ)** كمّل به البيت، أي يا حاذق، قال المجد: الفِطْنَةُ ـ بالكسر ـ: الحِذْقُ، فَطِنَ به، وإليه، وله، كفَرِحَ، ونَصَرَ، وكَرُمَ فَطْنًا، مثلّثةً، وبالتحريك، وبضمّتين، وفُطُونةً، وفَطَانَةً، وفَطَانِيَةً، مفتوحتين، فهو فاطِنٌ، وفَطِينٌ، وفَطُونٌ، وفَطِنٌ، وفَطُنٌ، كنَدُسٍ، وفَطْنٌ، كعَدْلٍ، جمعه فُطْنٌ بالضمّ، وهي فَطِنَةٌ، وفاطَنَهُ في الكلام: راجعهُ، والتفطينُ: التفهيم انتهى[2].

(بِأَرْضِ بُورَنَا) ـ بضمّ الباء الموحّدة، بعدها واو، ثم راء مفتوحة، بعدها نون، مقصورًا بلدة مشهورة من محافظة وَلُّوَ بفتح الواو، وتشديد اللام المضمومة، آخره واو مفتوحة، والجارّ والمجرور متعلّق بحال مقدّر من «**المناس**»، أي حال كونها كائنة بأرض بُورَنَا.

(١) راجع «حاشية الخضري على ابن عقيل» جـ١ ص١٢٠.
(٢) «القاموس» ص٧٥٢.

١٣ - وَيَنْبَغِي أَنْ يَعْرِفَ الصَّرَّافُ   سَبْعَةَ أَبْوَابٍ لَهَا اخْتِلاَفُ

وقوله: (لِمَنْ يُبِينُ) بضم أوله، من الإبانة، أي لمن يريد وضوحها وانكشافها، يقال: بان الأمر يَبِينُ، فهو بَيِّنٌ، وجاء بائنٌ على الأصل، وأبان إبانةً، وبيَّنَ، وتبيَّنَ، واستبانَ، كلُّها بمعنى الوضوح والانكشاف، والاسم البَيانُ، وجميعها يُستعمَلُ لازمًا ومتعدِّيًا، إلا الثلاثيّ، فلا يكون إلا لازمًا، قاله الفيّوميّ(١).

والجارّ والمجرور متعلّق بخبر لمبتدإ مقدَّر، أي هذا كائنٌ لمن يُبِينُ، واللّه تعالى أعلم.

[تنبيه]: وُلد الناظم رحمه اللّه تعالى سنة (١٣٢٨هـ) تقريبًا، وتُوفّي سنة (١٤١٣هـ) عن خمس وثمانين سنة، وقد كتبت ترجمته وافية في أوائل شرحي «**فتح القريب المجيب شرح مدني الحبيب نظم مغني اللبيب**» له، فراجعه تستفد، واللّه تعالى وليّ التوفيق.

ثم بيّن ما احتوى عليه النظم من الأبواب، فقال:

(**وَيَنْبَغِي**) أي يُطلب طلبًا مؤكّدًا، قال الفيّوميّ رحمه اللّه تعالى: معنى ينبغي أن يكون كذا: يُندَبُ ندبًا مؤكّدًا، لا يَحسُنُ تركه، واستعمال ماضيه مهجور، وقد عدُّوا «**ينبغي**» من الأفعال التي لا تَتَصَرَّف، فلا يُقال: انبغى، وقيل في توجيهه: إنّ «**انبغى**» مُطاوعَ «**بَغَى**»، ولا يُستعمل «**انفَعَلَ**» في المطاوعة إلا إذا كان فيه علاجٌ، وانفعالٌ، مثل كَسَرْتُهُ فانكَسَرَ، وكما لا يقال: طَلَبْتُهُ فانطلبَ، وقصدته فانقصد: لا يقال: بَغَيْتُهُ فانبغى؛ لأنه لا عِلاجَ فيه، وأجازه بعضهم، وحُكي عن الكسائيّ أنه سمعه من العرب، وما ينبغي أن يكون كذا: أي ما يستقيم، أو ما يحسُنُ انتهى(٢) (**أَنْ يَعْرِفَ**) بفتح أوله، وكسر ثالثه، مضارع عَرَفَ، من باب ضرب، قال في «**القاموس**»: عَرَفَه يَعْرِفه مَعْرِفةً وعِـرْفانًا، وعِـرْفَةً بالكسر، وعِرِفّانًا بكسرتين، مشدّد الفاء: عَلِمَهُ

(١) «المصباح» جـ١ ص٧٠.
(٢) «المصباح» جـ١ ص٥٧.

١٤ - هِيَ الصَّحِيحُ وَالْمُضَاعَفُ يَلِي ذُو الْهَمْزِ وَالْمِثَالُ بَعْدُ يَنْجَلِي
١٥ - وَأَجْوَفٌ وَنَاقِصٌ وَمَا يُلَفّ بِالْقَرْنِ وَالْفَرْقِ إِذَا قَدِ اتَّصَفْ

انتهى[1]، وفي «المصباح»: عَرَفْتُهُ عِرْفَةً بالكسر، وعِرْفانًا: علمته بحاسّةٍ من الحواسّ الخمس انتهى[2].

قلت: قد تبيّن بما ذُكر أن «عَرَفَ» بفتح الراء، لا بكسرها، فما اشتهر على ألسنة الناس الآن من قولهم: عَرِفْتُهُ بكسر الراء من لحنهم المشتهر، فتنبه، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

(**الصَّرَّافُ**) بالرفع على الفاعلية لـ«**يَعْرِفَ**»، وهو بفتح الصاد المهملة، وتشديد الراء: فَعَّال، من الصرف، والمراد به مريد تحصيل علم الصرف، أو الشارع في تحصيله.

قال ابن كمال: وإنما عبّر عنه به، إما بتأويل الإرادة، أي من أراد أن يكون صرّافًا، وإما تفاؤلاً، كأنه حين شرع صار صرّافًا، وإما باعتبار ما يئول إليه، كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾، والمعصور العنب انتهى.

وقال ديكنقوز: قوله: الصرّاف: أي المريد لتحصيل علم الصرف، ولا شكّ أنه حال إرادته لتحصيله محتاج، ففي الكلام ترغيبٌ له على تحصيل الأبواب السبعة انتهى[3].

(**سَبْعَةَ أَبْوَابٍ**) أي سبعة أنواع، وهو بنصب «**سبعة**» على المفعولية لـ«**يَعْرِفَ**» أيضًا(**لَهَا**) أي لتلك الأنواع (**اخْتِلَافُ**) بحسب الغرض الذي تستعمل فيه.

وحاصل معنى البيت أنه لا بدّ لمريد علم الصرف أن يعرف الأبواب السبعة المختلفة، كما بيّن تعدادها بقوله: (**هِيَ الصَّحِيحُ**) مبتدأ وخبره، أي أول تلك الأبواب النوع المسمّى بالصحيح، سُمي به لصحّة حروفه الأصول من الاعتلال والتغيرات، كـ«**نصر**» (**وَالْمُضَاعَفُ**) بفتح العين، بصيغة اسم المفعول، مبتدأ خبره جملة (**يَلِي**) أي

---

(١) «القاموس» ص٧٥٢.
(٢) «المصباح» جـ٢ ص٤٠٤.
(٣) راجع «الشرحين» لابن كمال باشا، وديكنقوز ص٥.

....

يتبع ما قبله في الذكر النوع المسمّى بالمضاعَف، كـ«**رَدَّ**»، سُمّي به لتكرّر حروفه، أو المضاعَفُ معطوف على ما قبله، وجملة «**يلي**» خبر لقوله: (**ذُو الْهَمْزِ**) أي صاحب الهمز، ويسمّى مهموزًا؛ لكون أحد أصوله همزةً (**وَالْمِثَالُ بَعْدُ**) بالبناء على الضم؛ لقطعه عن الإضافة، ونيّة معناها، متعلّق بـ(**يَنْجَلِي**) أي ينكشف ويتّضح ذكرُ المثال بعدَ المضاعف، فـ«**المثال**» مبتدأ خبره جملة «**ينجلي**»، وهو ما كان فاء الكلمة منه حرف علّة، كـ«**وَعَدَ**»، سمّي به؛ لكونه مثل الصحيح في تحمّل الحركة.

ويحتمل أن يكون «**ذو الهمز**» مبتدأ، و«**المثالُ**» عطفٌ عليه، والخبر جملة «**ينجلي**»، وأفرد ضميره بتأويل كُلّ منهما (**وَأَجْوَفٌ**) بالصرف؛ للوزن، أي ما كان عين الكلمة منه حرف علّة، كـ«**قال**»، سُمّي به لكون وسطه حرف علّة؛ تشبيهًا بالمريض (**وَنَاقِصٌ**) أي ما يُسمّى به، كـ«**غزا**»، سُمّي به؛ لنقص بعض الحركات منه (**وَمَا يُلَفّْ**) «ما» اسم موصول، معطوف على ما قبله، و«**يُلفّ**» بالبناء للمفعول، مضارع لُفّ الشيءُ، يقال: لفّ الشيء بالشيء: إذا ضمّه إليه، ووصله به[1]، سُمّي به؛ لاجتماع حرفي العلّة فيه، ثم هو على نوعين، كما أشار إلى ذلك بقوله: (**بِالْقَرْنِ**) أي اجتماع حرفي العلّة، واتّصال أحدهما بالآخر، كـ«**طَوَى**» (**وَالْفَرْقِ**) أي افتراق أحدهما من الآخر بحرف أجنبيّ عنهما، كـ«**وَقَى**»، وقوله: «**بالفرق**» متعلّق بـ«**اتّصف**» من قوله: (**إِذَا قَدِ اتَّصَفْ**) والضمير لـ«**ما يُلفّ**»، أي إذا كان اللفيف متّصفًا بكونه مقرونًا، أومفروقًا.

والمعنى: أن أحد تلك الأنواع هو النوع المسمّى باللفيف، وهو نوعان: لفيفٌ مقرون، وهو ما كان حرفا العلة فيه متواليين، ولفيف مفروق، وهو ما توسّط بينهما حرف آخر.

---

(١) «القاموس» ص٧٦٨.

١٦ - وَتِسْعَةُ الأَشْيَاءِ قَدْ تُشْتَقُّ   مِنْ مَصْدَرٍ هُوَ الصَّحِيحُ الحَقُّ

ووجه حصر الأبواب في السبعة المذكورة أن الكلمة لا يخلو من أن يوجد في حروفها الأصليّة حرف علّة، أو مُلحَقُ حرف علّة، أو لا يوجد شيء منهما، الثالث: الصحيح، والثاني - وهو ما يوجد فيه مُلحق حرف العلّة. إن كان كونه ملحقًا بها باعتبار التكرار، فهو المضاعف، وإن كان باعتبار الانفراد، سواء كان في الفاء، أو العين، أو اللام، فهو المهموز، وإنما قلنا: إن حرف التضعيف والهمزة ملحقان بحرف العلّة؛ لأنهما قد يُقلبان حرف علّة، في مثل **«تَقَضّى البازي»**، أصله تقضّض، فقُلبت الضاد الثانية ياءً، وفي مثل **«إيمان»**، أصله إءمان بهمزتين، قُلبت الثانية ياءً.

والأول -وهو ما يوجد فيه حرف علّة- لا يخلو من أن يكون ذلك الحرف واحدًا أو أكثر، فإن كان واحدًا، فإن كان في الفاء، فهو المثال، وإن كان في العين، فهو الأجوف، وإن كان في اللام، فهو الناقص، وإن كان أكثر من واحد، فهو اللفيف المفروق إن كان في الفاء واللام، والمقرون، إن كان في العين واللام.

ولم يعتبر الناظم - كأصله - بما كان فاؤه وعينه حرف علّة، نحو **«وَيْل»**، و**«يَوْم»**، وما كان فاؤه وعينه ولامه حرف علّة، مثل **«واو»**، و**«ياء»** في اسمي الحرفين، كما اعتبرهما الزنجانيّ وغيره، حتى جعلوا أقسام المعتلاّت سبعةً، لا خمسةً؛ لعدم بناء الفعل منهما، والمقصود هنا بيان أوزان المشتقّات، كما يشير إليه قوله: **«وتسعة الأشياء قد تُشتَقّ إلخ»**، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الأشياء التسعة التي تُشتقّ من المصدر، فقال:

(وَتِسْعَةَ الأَشْيَاءِ) من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي الأشياء التسعة، و**«تسعة»** بالنصب عطفًا على قوله: **«سبعةَ أبواب»**.

والمعنى أنه كما ينبغي للصّرّاف أن يعرف هذه الأبواب السبعة لأجل معرفة الأوزان، كذلك ينبغي له أن يعرف الأشياء التسعة المشتقّة من المصدر.

١٧ - الْمَاضِ وَالأَمْرُ مَعَ الْمُسْتَقْبَلِ	وَالنَّهْيُ وَالْمَكَانُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ
١٨ - ثُمَّ اسْمُ مَفْعُولٍ مَعَ الزَّمَانِ	وَآلَةٍ تَمَّتْ بِلاَ نُقْصَانِ

ويحتمل أن يكون بالرفع، مبتدأ، خبره جملة قوله: **(قَدْ تُشْتَقُّ)** بالبناء للمفعول **(مِنْ مَصْدَرٍ)** متعلّق بما قبله، أي تؤخذ منه إما بواسطة، كالأمر، أو بدون واسطة، كالماضي، وقوله: **(هُوَ الصَّحِيحُ الْحَقُّ)** بيّن به أن هذا القول، وهو اشتقاق هذه التسعة من المصدر هو الصحيح؛ لما يأتي، وعليه البصريّون، وخالفهم في ذلك الكوفيّون، فجعلوا الأصل الفعل، وسيأتي بيان مذهبهم، وأدلتهم.

[فإن قيل]: هذا يلزم منه أن كلّ مصدر تشتقّ منه الأشياء التسعة، والواقع بخلافه؛ إذ يوجد من المصادر ما لا يُشتقّ منه، كـ«**وَيْلٍ**»، و«**وَيْحٍ**».

[أجيب]: بأن المراد من اشتقاق الأشياء التسعة من المصدر اشتقاقها، إن وُجدت. ويحتمل أن يكون ذلك بناء على الغالب.

ثم بيّن تلك المشتقّات التسعة، فقال:

(الْمَاضِ) بحذف آخره؛ للوزن، كـ«**نصر**» **(وَالأَمْرُ)** كـ«**انصُرْ**» **(مَعَ الْمُسْتَقْبَلِ)** أي المضارع، كـ«**يَنْصُرُ**» **(وَالنَّهْيُ)** كـ«**لا تنصُرْ**» **(وَالْمَكَانُ)** أي اسم المكان، كـ«**هذا منصَرُ زيد**»، أي مكان نصره **(وَاسْمُ الْفَاعِلِ)** كـ«**ناصر**» **(ثُمَّ اسْمُ مَفْعُولٍ)** كـ«**منصور**» **(مَعَ الزَّمَانِ)** أي اسم الزمان، كهذا«**منصَرُ زيد**» أي وقت نصره **(وَآلَةٍ)** بالجر عطفًا على «**الزمان**»، أو بالرفع عطفا على «**الماض**»، وهو على حذف مضاف، أي واسم آلة الفعل، كـ«**مفتاح**» **(تَمَّتْ)** أي انتهى ذكر الأشياء التسعة المشتقّة من المصدر.

وقوله: **(بِلاَ نُقْصَانِ)** بضمّ النون، متعلّق بحال من الفاعل، وهو حال مؤكّدة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

ووجه انحصار المشتقّات في هذه التسعة أن ما يُشتقّ من المصدر، إمّا أن يكون فعلاً، أو اسمًا، فإن كان فعلاً، فلا يخلو من أن يكون إخباريًّا، أو إنشائيًّا، فإن كان إخباريًّا، فإن لم يتعاقب في أوله الزوائد الأربع التي هي حروف «**أنَيْتُ**» فهو الماضي،

....

وإن تعاقبت فيه، فهو المستقبل، أي المضارع، وإن كان إنشائيًا، فإن دلّ على طلب الفعل، فهو الأمر، وإن دلّ على ترك الفعل، فهو النهي، وإن كان اسمًا، فإن دلّ على ذات من قام به الفعل، فهو اسم الفاعل، وإن دلّ على ذات من وَقَعَ عليه الفعل، فهو اسم المفعول، وإن دلّ على ما وَقَعَ فيه الفعل، فإن كان مكانه، فهو اسم المكان، وإن كان زمانه، فهو اسم الزمان، وإن دلَّ على ما وَقَعَ الفعل بسببه، فهو اسم الآلة.

ولم يذكر النفي، والجَحدَ؛ لمشابهة النفي صورةً، والجَحْد معنًى للنهي.

[فإن قيل]: الصفة المشبهة، وأفعل التفضيل من المشتقّات، فلم لم يُذكَرا هنا؟.

[أُجيب]: بأنهما داخلان في اسمِ الفاعل.

[فإن قيل]: التصغير مشتقّ من المصدر بزيادة الياء، مثلُ نصر، ونُصَير.

[أُجيب]: بأنا لا نسلّم أنه مشتقّ منه، وزيادةُ الياء من قبيل الزيادة لإفادة المعنى، لا الاشتقاق، كما صرّحوا به، ويدلّ على ذلك عدم اختصاصه بالمشتقّات، بل يَجري أيضًا في الجوامد، كرجل، ورُجيل.

[فإن قيل]: ما سبق ظاهر في كون اسمي الفاعل، والمفعول، والزمان، والمكان، والآلة، والأمر والنهي مشتقّات من المصدر، وقد صرّح فيما سيأتي أنها مشتقّات من المضارع.

[أُجيب]: بأنها مشتقّات من المصدر بواسطة؛ لأنها مشتقّات من الفعل، وهو مشتقّ من المصدر، فتكون هي مشتقّة من المصدر أيضًا؛ وهو مذهب السيرافيّ، أفاده ابن كمال[1]، والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) «الفلاح» ص٦.

الْبَابُ الأَوَّلُ
الصَّحِيحُ

١٩ - ثُمَّ الصَّحِيحُ مَا أُصُولُهُ الَّتِي	هِيَ الثَّلَاثُ لَيْسَ حَرْفَ عِلَّةِ
٢٠ - وَلَا مُضَاعَفًا وَلَا مَهْمُوزَا	مِثَالُهُ «ضَرَبَ زَيْدٌ كُوزَا»

ثم بدأ بالبحث عن الصحيح، فقال:

(الْبَابُ الأَوَّلُ الصَّحِيحُ)

إنما قدّم البحث عن الصحيح على سائر الأبواب، إما لسهولة حفظه عند المبتدىء، والتعليمُ من الأسهل إلى الأصعب، وإما لكونه مقيسًا عليه للمعتلاّت، وإما لكون مفهومه عدميًا؛ لكونه ما عُدِمَ منه حرف العلّة، وما أُلحق بها، ومفهوم ما سواه وجوديّ؛ إذ هي التي لم تَخْلُ عن حرف العلة، والملحق به، والعدميّ مقدّم على الوجودي؛ لأصالته، وبعضهم قدّم المعتلاّت على الصحيح؛ نظرًا إلى أن مفهومه عدميّ، ومفهومها وجوديّ، والوجوديّ لشرفه مقدَّمٌ على العدميّ، ولكلٍّ وجهة، ولعدم الفرق بين الصحيح والسالم عند الناظم؛ تبعًا للأصل، عرّف الصحيح، فقال:

(**ثُمَّ الصَّحِيحُ: مَا**) أي الذي (**أُصُولُهُ الَّتِي هِيَ الثَّلَاثُ**) أي الأحرف الثلاثة: الفاء، والعين، واللام (**لَيْسَ حَرْفَ عِلَّةِ**) أي لا يوجد في مقابلة واحد منها حرف من حروف العلّة، التي هي الواو، والياء، والألف

(**وَلَا مُضَاعَفًا**) أي وليس أيضًا حرفًا مضاعفًا، يعني أنه لا يوجد في مقابلة واحد أحرفه الثلاثة حرف مضاعفٌ، أي حرفان من جنس واحد (**وَلَا مَهْمُوزًا**) أي ولا يكون أيضًا أحد أحرفه همزةً (**مِثَالُهُ**) أي مثال الصحيح المعرَّف بهذا التعريف (**ضَرَبَ زَيْدٌ كُوزًا**) المراد «**ضرب**»؛ فإنه ليس في مقابلة فاء فعله، إلا الضاد، ولا في مقابلة عينه إلا الراء، ولا في مقابلة لامه إلا الباء، وليس شيء من هذه الأحرف حرف علّة، ولا همزة، وليس فيه أيضًا حرفان من جنس واحد.

٢١ - فَقَابِلِ الأَوَّلَ بِالْفَا وَالَّذِي ... يَلِي بِعَيْنٍ بَعْدَ ذَا اللامَ خُذِ

و«**الكُوز**» بالضمّ: من الأواني معروفٌ، مشتقّ من كَازَ الشّيءَ يكوزه كَوْزًا: إذا جمعه، والجمع أَكْوَازٌ، وكِيزان، وكِوَزَةٌ، مثلُ عُود وعِيدان، وأعواد، وعِوَدَة، وقيل: هو فارسيّ، والصحيح أنه عربيّ، والكُوب بالباء: ما كان بلا عُروة، والكوز بالزاي: ما كان بعروة، أفاده في «**اللسان**»[1].

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أن الصحيح هو الذي ليس في مقابلة فائه، ولا عينه، ولا لامه حرف علّة، ولا تضعيف، ولا همزة، وإنما اعتبر أن لا يكون فيه تضعيفٌ، ولا همزة؛ لترَتُّب بعض أحكام حرف العلّة عليهما، من الحذف، والقلب، كما سيأتي، وبعضهم جعل هذا تعريفًا للسالم، وعرّف الصحيح بأنه ما ليس في مقابلة فائه، ولا عينه، ولا لامه حرف علّة، فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقًا، فكلُّ سالم صحيح، من غير عكس.

ثم التعريف المذكور يَصْدُقُ على ما لا يوجد فيه حرف علّة أصلاً، نحو «**ضَرَبَ**»، وعلى ما يوجد فيه، ولكنه ليس في مقابلة الفاء، والعين، واللام، نحو «**حَوْقَلَ**»، و«**عَثْيَرَ**»، فإن الواو، والياء فيهما ليسا في مقابلة شيء منها، فتنبّه، والله تعالى أعلم.

(**فَقَابِلِ الأَوَّلَ**) أي الحرف الأول من الكلمة (**بِالْفَا**) بالقصر؛ للوزن (**وَالَّذِي يَلِي**) أي وقابل الحرف الذي يلي الأوّل (**بِعَيْنٍ، بَعْدَ ذَا**) أي بعد العين (**اللامَ**) مفعول مقدّم لـ(**خُذِ**) فعل أمر، كسرت ذاله للوزن.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنك إذا أردت وزن الكلمة قابلت أصولها بالفاء، والعين، واللام، فإذا قيل: ما وزن ضَرَبَ؟، فقل: فَعَلَ، وإن قيل: ما وزن زيد؟، فقل: فَعْلٌ.

وإنما اختصّت الفاء، والعين، واللام للوزن؛ لكي يوجد فيه شيء من حروف الشفة، وهي الفاء، والوسط، وهي اللام، والحلق، وهي العين، وهذه هي المخارج الكليّة.

---

(١) «لسان العرب» جـ٥ ص٤٠٢.

٢٢ ـ فَـ«الضَّرْبُ» مَصْدَرٌ فَمِنْهُ تَصْدُرُ	أَشْيَاءُ تِسْعَةٌ عَلَى مَا حَرَّرُوا
٢٣ ـ وَكَوْنُهُ أَصْلاً فِـي الاشْتِقَاقِ	لِـفَرْدِ مَـعْـنَـاهُ لَدَى السِّيَاقِ

[فإن قلت]: اختصاص الوزن بـ«فعل» منقوض بنحو عَمِلَ؛ لوجود حروف المخارج الثلاثة المعتبرة فيه.

[قلت]: نعم، لكن لَمّا كان المركّب من تلك الأحرف، وهو «فعل» شاملاً لجميع أفراد الفعل، من القولي، والفعليّ، مع الفائدة المذكورة اختصّ للوزن.

وإنما اختار الثلاثيّ للوزن دون الرباعيّ والخماسيّ؛ لأنه لو كان رباعيًا أو خماسيًا، لكان وزن الثلاثيّ بحذف حرف، أو حرفين، دون العكس، فإنه بالزيادة، والزيادة أسهل من الحذف عندهم.

[تنبيه]: يزاد في الرباعي لام ثانية، كجعفر، فوزنه فَعْلَلٌ، وفي الخماسيّ لام ثالثةٌ، نحو جَحْمَرِش[1]، فوزنه فَعْلَلِلٌ، وإنما تزاد اللام دون غيرها لأن الزيادة بالآخر أولى، فالأولى أن يزاد من جنس الآخر، وإلى هذا أشار ابن مالك في «الخلاصة» بقوله:

بِضِمْنِ «فِعْلٍ» قَابِلِ الأُصُولَ فِي	وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي
وَضَاعِفِ اللاَّمَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي	كَرَاءِ «جَعْفَرٍ» وَقَافِ «فُسْتُقٍ»

والله تعالى أعلم.

(فَـ«الضَّرْبُ» مَصْدَرٌ) مبتدأ وخبره، أي لفظ «الضرب» مصدر، أي فرد مما يصدُق عليه المصدر في اصطلاحهم (فَمِنْهُ) أي من هذا المصدر (تَصْدُرُ) بالبناء للفاعل، أي تؤخذ، وتُشتق (أَشْيَاءُ تِسْعَةٌ) هي التي مضى ذكرها، أي فهو أصل لها (عَلَى مَا حَرَّرُوا) أي الوجه الذي حرّره علماء هذا الفنّ، وتحريرُ الكتاب وغيره: بمعنى التقويم، أفاده في «القاموس».

فقوله: «عَلَى مَا حَرَّرُوا» متعلّق بمحذوف خبرٍ لمقدّر، أي هذا كائنٌ على ما حرروه.

(وَكَوْنُهُ) أي المصدر المصطلح عليه (أَصْلاً) أي للفعل المصطلح عليه (فِي

(١) الجَحْمَرِشُ: العجوز الكبيرة، والمرأة السَّمِجَةُ، والأرنب المرضع. اهـ «ق» ص٥٢٧.

٢٤ - وَالْفِعْلُ مَعْنَاهُ مُرَكَّبًا فُهِمْ تَقَدُّمُ الْوَاحِدِ طَبْعًا قَدْ عُلِمْ
٢٥ - مِنْ كَوْنِهِ أَصْلاً لِفِعْلٍ يَلْزَمُ أَصَالَةٌ لَهُ لِفَرْعٍ يُعْلَمُ

(الاشْتِقَاقِ) أي في الأخذ منه، فقوله: «**وكونه**» مبتدأ، خبره قوله: **(لِفَرْدِ مَعْنَاهُ)** أي لكون معنى المصدر مفردًا، وهو الحدث فقط، وقوله: **(لَدَى السِّيَاقِ)** أي عند سوق الكلام وتركيبه

(وَالْفِعْلُ مَعْنَاهُ مُرَكَّبًا) حال مقدّم من نائب فاعل **(فُهِمْ)** بالبناء للمفعول، يعني أن معنى الفعل متعدّد؛ لأنه يدلّ على الحدث والزمان **(تَقَدُّمُ الْوَاحِدِ طَبْعًا)** أي من حيث الطبع **(قَدْ عُلِمْ)** بالبناء للمفعول أيضًا، يعني أن تقدّم المفرد على المتعدّد معلوم بالطبع، فيدلّ على أصالة المصدر.

وجملة «**تقدّم الواحد إلخ**» مستأنفة استئنافًا بيانيًا، كأن قائلًا قال له: إذا كان مفهوم المصدر واحدًا، ومفهوم الفعل متعدّدًا، فما ذا يترتّب عليه، فأجاب بأن الواحد يتقدّم على المتعدّد بالطبع، فيلزم كونه أصلاً له.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن قولنا: الضرب مثلاً مصدر، تتولّد منه الأشياء التسعة المذكورة، وهو أصل للفعل، معلومًا كان، أو مجهولاً، فالمصدر المعلوم أصلٌ للفعل المعلوم، والمصدر المجهول أصلٌ للفعل المجهول، وإنما كان أصلاً؛ لأنّ مفهومه واحد، وهو الحدث فقط، بخلاف مفهوم الفعل؛ فإنه متعدّد؛ لدلالته على الحدث والزمان، ولا شكّ أن الواحد قبل المتعدّد، وأصلٌ له.

قيل: وفيه نظرٌ؛ لأنه يجوز أن يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدّمًا، وباعتبار وضعه متأخّرًا.

وتُعُقّب بأن الأصل اتحادهما، فتبصّر، والله تعالى أعلم.

ولما توجّه أن يقال: إن الدليل المذكور لا يدلّ على كون المصدر أصلاً لغير الأفعال من بقيّة الأشياء التسعة؛ لعدم دلالتها على الزمان، أشار إلى الجواب عن ذلك بقوله: **(مِنْ كَوْنِهِ)** أي من كون المصدر **(أَصْلاً لِفِعْلٍ)** أي لجنس الفعل، فيشمل الماضي،

٢٦ ـ أَوْ كَوْنُهُ أَصْلاً لِكَوْنِهِ اسْمَا وَالاسْمُ عَنْ فِعْلٍ غِنَاهُ يُنْمَى

والمضارع، والأمر (**يَلْزَمُ أَصَالَةٌ**) أي كونه أصلاً، وقوله (**لَهُ**) أي للمصدر (**لِفَرْعٍ**) أي لفرع الأفعال، وهي متعلّقاته، من اسم الفاعل، والمفعول، ونحوهما (**يُعْلَمْ**) بالبناء للمفعول: صفة لـ«**فرع**».

فقوله: «**مِنْ كَوْنِهِ**» متعلّق بـ«**يلزم**»، وقوله: «**أَصْلاً**» خبر «**كونه**»، وقوله: «**لِفِعْلٍ**» متعلّق بـ«**أصلاً**»، وقوله: «**أَصَالَةٌ**» مفعول به لـ«**يلزم**»، وقوله: «**لَهُ**» متعلّق بصفة لـ«**أصالة**»، أي أصالةٌ كائنة له، أي للمصدر، وقوله: «**لِفَرْعٍ**» متعلّق بـ«**أصالة**»، وقوله: «**يُعْلَمْ**» بالبناء للمفعول في محلّ جرّ صفة لـ«**فرع**».

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه إذا كان المصدر أصلاً للأفعال فإنه يكون أصلاً لمتعلّقاتها، من اسم الفاعل، والمفعول، والمكان والزمان، والآلة بواسطتها، وإن لم يكن الدليل المذكور، وهو تعدّد المفهوم موجودًا فيها، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى دليل آخر لكون المصدر أصلاً، فقال:

(**أَوْ كَوْنُهُ**) أي المصدر (**أَصْلاً**) للأفعال، فـ«**كونه**» مبتدأ خبره قوله: (**لِكَوْنِهِ اسْمَا**) أي لكون المصدر اسمًا؛ لصدق تعريف الاسم عليه (**وَالاسْمُ عَنْ فِعْلٍ**) متعلّق بـ«**يُنْمَى**» (**غِنَاهُ**) بالقصر، أي استغناء الاسم عن الفعل (**يُنْمَى**) بالبناء للمفعول، أي يُنسب إليه. يقال: نَمَيتُ الرجلَ إلى أبيه، من باب رمى: إذا نسبته إليه[1].

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه إنما جُعِل المصدر أصلاً للأفعال؛ لكون الاسم مستغنيًا عن الفعل، أي غير محتاج إليه في إفادة المعنى التي هي الغرض من وضع الألفاظ؛ لأن التركيب من اسمين مفيد، نحو زيد قائم، وأما الفعل فمحتاج في الإفادة إلى الاسم؛ لأن التركيب من فعلين بدون اسم غير مفيد. ولا شكّ أن المحتاج إليه أصل للمحتاج.

قيل: وفيه نظر؛ لأن الأصالة في الإفادة عند التركيب لا تستلزم التقدّم في الوضع،

(١) المصباح المنير ج٢ ص٦٣٦.

٢٧ ـ أَوْ دَلَّ لَفْظُهُ عَلَى صُدُورِ أَشْيَاءَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَذْكُورِ

وكلامنا فيه، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر دليلاً آخر لكون المصدر أصلاً في الاشتقاق، فقال:

(**أَوْ**) نقول: المصدر أصلٌ في الاشتقاق، لكونه (**دَلَّ لَفْظُهُ**) أي لفظ المصدر (**عَلَى صُدُورِ أَشْيَاءَ غَيْرِهِ**) أي غير المصدر، وهي الأشياء التسعة (**مِنَ الْمَذْكُورِ**) أي من المصدر؛ لأن المصدر لغةً موضع تصدر عنه الإبل.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن مما يدلّ على أصالة المصدر أنه إنما قيل له مصدرٌ؛ لصدور هذه الأشياء منه، فضَرْبٌ مثلاً إنما سُمّي بالمصدر؛ لكونه موضع صدور ضَرَبَ، وغيره من الأشياء الثمانية.

قيل: وفيه أيضًا نظرٌ؛ لأن باب المجاز مفتوحٌ، فلم لا يجوز أن يكون لفظ المصدر مصدرًا ميميًا بمعنى الصدور، أو يكون بمعنى الصادر، كالمجاز بمعنى الجائز، أو يكون بمعنى مَصْدُورٍ به، كضَرْبِ الأمير، ومع هذه الاحتمالات لا حجّة للبصريين القائلين بأصالة المصدر فيه، فقد عرفت بما سبق أن الأدلّة التي استدلّوا بها على أصالته فيها نظرٌ.

وأحسن حجة لهم، وأقواها هو ما ذكره المحقّق الرضيّ، حيث قال: إن كلّ فرع يُصاغ عن أصل ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل وزيادةٌ، هي الغرض من الصوغ، كالباب من الساج والخاتم من الفضّة؛ وهذا حال الفعل، فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة الثلاثة التي هي الغرض من وضع الفعل؛ لأنه كان يحصل من نحو قولك: لزيد ضَرْبٌ مقصود نسبة الضرب إلى زيد، لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر، فوضعوا الفعل الدّالّ بجوهر حروفه على المصدر، وبوزنه على الزمان[١]، والله تعالى أعلم.

ولمّا فرغ من الاستدلال للبصريين بادر إلى بيان ماهيّة الاشتقاق قبل بيان

---

(١) راجع «شرحي المراح» ص٨.

٢٨ - الاشْتِقَاقُ أَنْ يُرَى التَّنَاسُبُ ... مِنْ بَيْنِ لَفْظَيْنِ لَدَى مَنْ يُعْرِبُ

متمسكات الكوفيين، لكنه قدّم تعريف مطلق الاشتقاق على تعريف الاشتقاق المتنازع فيه؛ لفائدة نذكرها - إن شاء الله تعالى - فقال:

(الاشْتِقَاقُ) في اللغة أخذ شقّ الشيء، فهو متعدّ، وفي الاصطلاح يحدّ تارةً باعتبار العلم، وتارةً باعتبار العمل، فإن اعتبرناه من حيث إنه صادرٌ عن الواضع احتجنا إلى العلم به، لا إلى عمله، فعرّفناه باعتبار العلم، وإن اعتبرناه من حيث يحتاج أحدنا إلى عمله عرّفناه باعتبار العمل، فأما تعريفه باعتبار العمل، فهو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب، فتجعله دالاً على معنًى يناسب معناه، وأما تعريفه باعتبار العلم فهو ما أشار إليه بقوله: **(أَنْ يُرَى التَّنَاسُبُ)** ببناء الفعل للمفعول، وهو من رأى العرفانية، فهو متعدّ لواحد، كما قال في «**الخلاصة**»:

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنٍّ تُهَمَهْ ... تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

أي يُعرف التناسب **(مِنْ بَيْنِ لَفْظَيْنِ)** «**من**» زائدة على مذهب الأخفش والكوفيين في زيادتها في الإثبات، كقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤].

(لَدَى مَنْ يُعْرِبُ) بالبناء للفاعل، من الإعراب، أي عند من يريد الإبانة والإفصاح عن معنى الاشتقاق، يقال: أعرب الشيء، وأعرب عنه، وعرّبه بالتثقيل، وعرّب عنه كلّها بمعنى التبيين والإيضاح، ومنه حديث: «**والأيم تُعْرِبُ عن نفسها**»، و«**لدى**» ظرف لـ«**يُرَى**».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الاشتقاق: هو أن تجد بين اللفظين تناسبًا في اللفظ[1] والمعنى.

فقوله: «**بين اللفظين**» أي المتغايرين، وذلك التغاير قد يكون بزيادة حرف، كزيادة الألف في مثل «**الضارب**»، فإنه مشتقّ من «**الضرب**»، وقد يكون بزيادة الحركة،

(١) أي في تركيب حروفه الأصول، فلا عبرة بحروف الزيادة، كالاستعجال، والاستباق.

....

كزيادة فتحة الراء في «ضَرَبَ»، فإنه مشتقّ من «الضَّرْب»، وقد يكون بنقص حرف، كنقص الواو من «قُلْ»، فإنه مشتقّ من القول.

وقوله: تناسبًا في اللفظ: يتناول التناسب في نفس حروف اللفظ، نحو «ضَرْب وضارب»، والتناسب في مخرج حروف اللفظ، نحو «نَعَقَ ونَهَقَ».

فالتناسب بين اللفظين جنسٌ شاملٌ للتناسب في اللفظ والمعنى معًا، والتناسب في اللفظ فقط، والتناسب في المعنى فقط.

وقوله: «في اللفظ والمعنى» فصلٌ يُخرج التناسب في اللفظ فقط، كما في «الضَرْب» بمعنى الدَّقّ، و«الضَرْب» بمعنى الذهاب، فإن فعل أحدهما لا يكون مشتقًا من الآخر، والتناسب في المعنى فقط، كما في القعود والجلوس، فإن فعل أحدهما لا يكون مشتقًا من الآخر، أفاده ابن كمال[1].

وقال ديكنقوز بعد ذكره تعريف صاحب الأصل، وهو ما ذكرناهُ ـ: ما نصّه: وهذا تعريف لمطلق الاشتقاق المتناول لأنواعه الثلاثة، وقدّم التناسب في اللفظ؛ لأن الأخذ المعتبر في الاشتقاق باعتبار العمل الذي هو المقصود من الاشتقاق بحسب العلم إنما يتحقّق في اللفظ، وللتنبيه على ذلك المقصود اهتمَّ بتقديم «بين اللفظين» على «تناسبًا»، وكذا انقسامُهُ على أقسامه إنما هو باعتبار اللفظ، ولذا لم يتعرّض فيها للتناسب المعنويّ، مع أنه معتبرٌ فيها على ما سنشير إليه إن شاء الله تعالى ـ ومن قَدَّم التناسب في المعنى، كالميدانيّ نَظَرَ إلى أن هذا الأخذَ إنما هو المعنى، فلكلٍّ وِجْهَةٌ، إلا أن نظر المصنّف أنسب للنّصّ.

والحاصل من التعريف العلمُ بالاشتقاق بقرينة حمل الواجدان عليه، فكأنه قيل: العلم بالاشتقاق هو أن تجد بين اللفظين تناسبًا في التركيب والمعنى، فتعرف ارتداد

---

(١) «الفلاح» ص٩-١٠.

٢٩ - أَقْسَامُهُ ثَلاثَةٌ صَغِيرُ تَنَاسُبٌ بَيْنَهُمَا يَصِيرُ

أحدهما إلى الآخر، وَأَخْذَهُ منه، فأشار بذكر اللفظين، وذكر التناسب في اللفظ والمعنى إلى أنه لا بدّ بين المشتق والمشتقّ منه من مغايرة بوجهٍ، واتّحادٍ بوجه بحسب المعنى، وكذا من مغايرة من جهة، ولو تقديرًا، واتّحاد من جهة بحسب اللفظ؛ لأن معنى التناسب يقتضي ذلك، فيخرج نحو «**المقتل**» مصدرًا، و«**القتل**»؛ إذ لا تغاير بينهما في المعنى، ويخرج أيضًا نحو «**ضَرْبٍ**» بمعنى الدّقّ، و«**ضَرْبٍ**» بمعنى الذهاب؛ إذ لا اتّحاد بينهما بوجه في المعنى، وكذلك يخرج نحو «**ضَرْبٍ**» بمعنى المضروب، و«**ضَرْبٍ**» بمعنى الحدَثِ؛ إذ لا تغاير بينهما في اللفظ، ويخرج أيضًا «**ذِئْبٌ وسِرْحانٌ**»؛ إذ لا اتّحاد بينهما بوجه في اللفظ، ويدخل فيه «**ضَرَبَ والضرْب**»، و«**جَذَبَ وجَبَذ**»، و«**نعق ونهق**»؛ لأن التناسب أعمّ من الموافقة، ولا شكّ أن بين الأولين، وبين الأوسطين مناسبة، كما سنذكره إن شاء الله تعالى.

وإنما قلنا في المناسبة اللفظية: «**ولو تقديراً**» ليدخل نحو «**الطَّلَبِ، وطَلَبَ**»، فإن حركة آخر الفعل بنائيّةٌ، وحركة آخر المصدر إعرابيّةٌ، والأولى كالجزء من الكلمة؛ لثباتها، وبناءِ الكلمة عليها، وإن كان أصلها السكون، إلا أنها لم تستعمل على الأصل في غير[1] حال الوقف، والثانية عارضةٌ، لا اعتداد بها؛ لانتفائها عند عمل العامل، وتحقّق استعمال الاسم ساكنًا في غير حال الوقف أيضًا انتهى[2]، والله تعالى أعلم.

ولمّا فرغ من تعريف الاشتقاق شرع في تقسيمه، فقال:

(**أَقْسَامُهُ**) أي أقسام الاشتقاق المعرّف بما ذُكر(**ثَلاثَةٌ**) أي ثلاثة أنواع، إما بالاستقراء، أو بالحصر العقليّ؛ لأنه إما بالتقديم والتأخير، وإما بالتبديل، وإما بغيرهما، فالأول كبير، والثاني، أكبر، والثالث صغير.

وقوله: (**صَغِيرُ**) خبر لمبتدإ محذوف: أي أحدها اشتقاقٌ صغير، ثم عرّفه بقوله:

(١) في الأصل «في غيرها» بزيادة «ها»، والظاهر أنه غلط؛ لأن «غير» مضاف إلى «حال»، فليتأمل.
(٢) «شرح المراح لديكنقوز» ص٩.

٣٠ - فِي الْحَرْفِ وَالتَّرْتِيبِ نَحْوُ «ضَرَبَا» ... يُشْتَقُّ مِنْ «ضَرْبٍ» لَهُ مُنَاسِبَا

(**تَنَاسُبٌ**) خبر لمحذوف: أي هو تناسب، أي توافقٌ (**بَيْنَهُمَا**) أي بين اللفظين، متعلّق بـ(**يَصِيرُ**) أي يوجد ذلك التناسب.

(**فِي الْحَرْفِ**) أراد به جنس الحرف (**وَالتَّرْتِيبِ**) أي ترتيب تلك الحروف؛ وفي المعنى أيضًا؛ إذ لابدّ منه، كما يأتي تحقيقه قريبًا، وسُمّي صغيرًا؛ لكفاية تأمل قليل في معرفة الاشتقاق فيه بسبب قلّة العمل (**نَحْوُ «ضَرَبَا»**) بألف الإطلاق، أي نحو لفظ «ضَرَبَ» - بفتحتين - فعلاً ماضيًا، وقوله: (**يُشْتَقُّ**) بالبناء للمفعول، في محلّ نصب على الحال، أي حال كونه مشتقًا (**مِنْ**) لفظ «(**ضَرْبٍ**») بفتح، فسكون، مصدرًا، وقوله: (**لَهُ مُنَاسِبَا**) جملة حاليّة، أي حال كونه مناسبًا له في اللفظ والمعنى.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن الاشتقاق الصغير هو أن يكون بين اللفظين تناسبٌ في الحروف، وترتيبها.

[**فإن قلت**]: المطلق إنما يتحصّل نوعًا بانضمام قيد زائد، وههنا ليس كذلك؛ لأن معنى مطلق الاشتقاق كما سبق تحقيقه تناسب اللفظين في اللفظ والمعنى جميعًا، ومعنى النوع منه على ما ذُكر تناسب اللفظين في اللفظ فقط؛ لأن التناسب في الحروف والترتيب تناسبٌ لفظيّ، فلا يكون تحصيل النوع بانضمام قيد، بل بانتقاص قيد، وهو «**في المعنى**»، وهو غير جائز بالاتّفاق.

[**أجيب**]: بأن قيدَ «**في المعنى**» محذوف مقدَّرٌ في هذا التعريف، وفي تعريفي النوعين الآخرين أيضًا؛ بناءً على فهم المبتدىء، والله تعالى أعلم.

[**فإن قلت**]: فعلى هذا لم يبق بين المطلق وبين النوع منه فرقٌ، وهو غير جائز أيضًا.

[**أجيب**]: بأن معنى مطلق الاشتقاق تناسب اللفظين مطلقًا، أعمّ من أن يكون التناسب في الحروف والترتيب جميعًا، وأن يكون في الحروف فقط، أو يكون في مخرج الحروف، وكلّ من هذه التناسب الثلاثة تناسبٌ خاصّ، فافترقا؛ ثم إن تحقق

٣١ - وَإِنْ يَكُنْ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَقَطْ	فَذَا كَبِيرٌ عِنْدَهُمْ بِلاَ غَلَطْ
٣٢ - كَـ«جَبَذَتْ» مُشْتَقَّةٌ مِنْ «جَذْبِ»	وَمِثْلُهُ «ثَلْمٌ» يَجِي مِنْ «ثَلْبِ»

ذلك المطلق في ضمن الخاصّ الأولِ صار نوعًا من الاشتقاق المطلق، يسمّى صغيرًا؛ لكونه يُدرَكُ بأدنى تأمّل بسبب اشتراكهما في الحروف وترتيبها، وإن تحقّق في ضمن الثاني صار كبيرًا؛ لكونه يُدرَكُ بتأملٍ قويّ؛ لعدمِ اشتراكهما في الترتيب، وإن تحقّق في ضمن الثالث صار نوعًا ثالثًا يسمّى أكبر؛ لكونه يُدرَكُ بتأمّل أقوى؛ لعدمِ اشتراكهما في نفس الحروف.

[تنبيه]: اعلم أنهم عرّفوا الاشتقاق الصغير بانقطاع فرعٍ من أُصل، يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف، وزيادة في المعنى، قاله ابن كمال[1].

ثم ذكر النوع الثاني، فقال:

(**وَإِنْ يَكُنْ**) أي التناسب بين اللفظين (**فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى**) قال ابن كمال رحمه الله تعالى: حقّ العبارة: وإن يكن في الحروف، دون الترتيب، كما يعرفه الذوق السليم من سياق الكلام، لكنه تسامح؛ بناءً على ظهور المراد انتهى[2] (**فَقَطْ**) أي دون الترتيب (**فَذَا**) أي فهذا الاشتقاق (**كَبِيرٌ**) أي يسمّى به؛ لاحتياجه إلى تأمل كثير في معرفة الاشتقاق بسبب كثرة العمل فيه (**عِنْدَهُمْ**) أي عند أرباب هذا الفنّ، وهو ظرف لمحذوف، أي هذا كائن عندهم، وقوله: (**بِلَا غَلَطْ**) مؤكّد لما قبله، متعلّق بحال مقدّر، أي حال كونه كائنًا بلا غلط،

ثم مَثَّلَ له بقوله: (**كَـ«جَبَذَتْ»**) فعلاً ماضيًا؛ مع تقديم الباء على الذال، حال كونها (**مُشْتَقَّةٌ**) أنثه باعتبار الكلمة (**مِنْ «جَذْبِ»**) بصيغة المصدر، مع تأخير الباء، فكلاهما متوافقان في الحروف والمعنى، دون الترتيب.

(**وَمِثْلُهُ**) أي مثل المثال المذكور في كونه كبيرًا، لكن فيه نظر؛ لأن هذا من النوع

---

(١) «الفلاح» ص١٠.

(٢) «الفلاح» ص١٠.

٣٣ - وَإِنْ أَتَى فِي مَخْرَجٍ وَالْمَعْنَى	فَأَكْبَرٌ كَـ«نَعَقَتْ» إِذْ يُبْنَى
٣٤ - مِنْ «نَهَقَ الْحِمَارُ» فَالْمُرَادُ	هُنَا الصَّغِيرُ الْكَامِلُ الْمُشَادُ

الثالث، كما لا يخفى «(ثَلْمٌ») بفتح الثاء المثلّة، وسكون اللام، آخره ميم (يَجِي مِنْ «ثَلْبٍ») بوزن ما قبله، لكن آخره باء موحّدة، فبينهما مناسبة في المعنى؛ إذ الأول هو الإخلال بالحائط ونحوه، والثاني هو الإخلال بالعِرْض بالكسر، وهما أيضًا متناسبان في المخرج؛ إذ الميم والباء شفويّان، وقد مرّ آنفًا أن هذا المثال للنوع التالي، لا لهذا النوع، ولذا لم يذكره في الأصل، فكان الأولى ذكره هناك، فتبصّر، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر النوع الثالث، فقال:

(**وَإِنْ أَتَى**) أي التناسب بين اللفظين (**فِي مَخْرَجٍ**) أي في مخرج الحروف (**وَالْمَعْنَى فَأَكْبَرٌ**) بالصرف؛ للوزن، أي فهو اشتقاق أكبر؛ لاحتياجه إلى تأمّل كثير في معرفة الاشتقاق بسبب تغاير الحروف فيه، وذلك (**كَـ«نَعَقَتْ»**)«**النُّعاق**» بالضمّ: صوت الغُراب، وصوت الراعي أيضًا عند زجر غنمه، يقال: نَعَقَ بغنمه، كمنع، وضَرَب، نَعْقًا، ونَعِيقًا، ونُعَاقًا، ونَعَقَانًا: إذا صاح بها، وزجرها، ونَعَقَ الغُراب: صاح، قاله في «**القاموس**»[1].

(**إِذْ يُبْنَى**) بالبناء للمفعول، و«**إذ**» ظرفيّة، أي وقت بناء «**نعق**»

(**مِنْ «نَهَقَ الْحِمَارُ»**) يقال: نَهَقَ الحمارُ، كضَرَب، وسَمِعَ نَهِيقًا - بالفتح -، ونُهَاقًا - بالضمّ -: إذا صوّت، قاله في «**القاموس**» أيضًا[2].

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه إذا كان بين اللفظين تناسبٌ في المعنى، ومخرج الحروف، سُمّي اشتقاقًا أكبر، نحو «**نعق**» بالعين المهملة، من «**نهق**» بالهاء، فالنعق، صوت الغُراب، والنهق صوت الحمار، فهما متناسبان في المعنى، وفي مخرج الحروف؛

---

(١) «القاموس المحيط» ص٨٣٣.

(٢) «المصدر السابق» ص٨٣٤.

....

إذ العين والهاء كلاهما يخرجان من الحلق، والتناسب في المخرج تناسب في الحروف باعتباره، والله تعالى أعلم.

ولمّا فرغ من تعريف الاشتقاق، وأقسامه، وتعريف كلّ قسم منه أشار إلى بيان المراد منه في محلّ النزاع، فقال:

(**فَالْمُرَادُ**) الفاء فصيحيّة، أي فإذا عرفت تعريف الاشتقاق، وأقسامه، وأردت المراد منه هنا، فأقول لك: المراد منه (**هُنَا**) أي في هذا المحلّ، وهو مَحَلُّ النزاع بين البصريين والكوفيين في أصل الاشتقاق (**الصَّغِيرُ**) أي الاشتقاق المسمّى بالصغير؛ لما ذكرناه (**الْكَامِلُ**) وصفه به؛ لتبادره إلى الذهن عند الإطلاق، وقوله: (**الْمُشَادُ**) اسم مفعول، أي المرفوع ذكره، وشأنه، يقال: أشاد بذكره في الخير والشرّ، والمدح والذّمّ: إذا شهّره، ورفعه[1]، والمراد هنا المدح، فهو مؤكّد لـ«**الكامل**».

وحاصل المعنى بإيضاح: أن المراد بالاشتقاق هنا، أي في البحث عن أصل اشتقاق تسعة أشياء من كلّ مصدر هو الاشتقاق الصغير، فإنه الكامل، والمتبادر عند الإطلاق، وإنما كان هو المراد؛ لأن النزاع إنما هو في الأصالة في هذا الاشتقاق.

[**فإن قلت**]: فما الفائدة حينئذ في تعريف مطلق الاشتقاق، ثم تقسيمه إلى ثلاثة أنواع؟.

[**أجيب**]: بأن الفائدة زيادة اتّضاح المراد عند المبتدىء، وتميّزه فضل تميّز؛ إذ معرفة حقيقة النوع إنما هي بمعرفة جنسه وفصله.

ويمكن أن يقال: المراد من الاشتقاق المطلق المذكور المعرّف اشتقاق صغير، على معنى أن الغرض من تعريف الاشتقاق المطلق معرفة الاشتقاق الصغير على حذف

---

(١) راجع «القاموس» وشرحه في مادّة «شاد».

٣٥ - وَالأَصْلُ فِعْلُهُمْ لَدَى الْكُوفِيِّ ... يَتْبَعُهُ الْمَصْدَرُ فِي الْعُلِيِّ
٣٦ - فِي نَيْلِهِ الإِعْلاَلَ أَوْ فِي عَدَمِهْ ... كَمَا تَرَاهُ وَاضِحًا فِي كَلِمَهْ

المضاف في الموضعين، لكن الأول أوفق، قاله ابن كمال رحمه اللّه تعالى[1]، واللّه تعالى أعلم.

ولمّا فرغ من بيان مذهب الفريق الأول، وهم البصريّون، وتقرير أدلّتهم، وما يتعلّق به من بحث الاشتقاق، شرع يذكر مذهب الفريق الثاني، وهم الكوفيّون، فقال:

(وَالأَصْلُ فِعْلُهُمْ) مبتدأ وخبره، أي أصل المصدر هو الفعل (**لَدَى الْكُوفِيِّ**) أي عند علماء الكوفة، وأفرده بتأويل الفريق.

ثم ذكر لهم ثلاثة أدلّة تمسّكوا بها في دعواهم أصالة الفعل للمصدر: أحدها: أن المصدر يتبع الفعل في إعلاله وجودًا وعدمًا، فيكون المتبوع أصلاً للتابع، وإليه أشار بقوله: (**يَتْبَعُهُ**) أي الفعلَ (**الْمَصْدَرُ**) بالرفع على الفاعليّة (**فِي الْعُلِيِّ**) بضم العين المهملة، وكسر اللام، وتشديد الياء ويجوز كسر العين أيضًا: أي العلوّ[2]، يعني أن المصدر يتبع الفعل في علوّ الرتبة، ورفعتها، وذلك ما بيّنه بقوله

(**فِي نَيْلِهِ الإِعْلاَلَ**) بالنصب على المفعوليّة، والإضافة في «نيله» من إضافة المصدر إلى فاعله، ونصب مفعوله، كما قال في «**الخلاصة**»:

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ ... كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

والمعنى أنه إذا أعلّ الفعل تبعه المصدر.

والإعلال: هو تغيير حرف العلّة للتخفيف، وهو قد يكون بالقلب، كما في «**قال**»، وقد يكون بالحذف، كما في «**قُلت**»، وقد يكون بالإسكان، كما في «**يقول**».

(١) راجع «الفلاح» صـ١٠ - ١١.
(٢) «القاموس» ص٩٦٢.

٣٧ - أَمَّا وُجُودًا «عِدَةٌ» مَعَ «يَعِدْ» ... وَمِثْلُهُ «قَامَ قِيَامًا» إِنْ تَرِدْ
٣٨ - وَ«يَوْجَلُ» الَّذِي يَلِيهِ «وَجِلُ» ... وَ«قَاوَمَ الْقِوَامَ» عُدْمًا يُجْعَلُ

(أَوْ فِي عَدَمِهْ) أي عدم الإعلال، أي إذا لم يُعلّ الفعل تبعه المصدر أيضًا في ذلك (كَمَا تَرَاهُ وَاضِحًا فِي كَلِمِهْ) أي الكلمات التي مثّل بها في قوله:

(أَمَّا وُجُودًا) أي أما اتباع المصدر للفعل في وجود الإعلال «(عِدَةٌ») بكسر العين، وفتح الدال المخفّفة، بوزن هِبَة، مصدر «وَعَدَ»، وأصله وِعْدَةٌ، فأعلّ بشرطين: أحدهما: أن يُعلّ الفعل، والثاني: كونه على وزن فِعْلَة بكسر الفاء، وسكون العين، وكيفية إعلاله أنه نُقلت حركة الواو إلى ما بعدها، ثم حُذفت ساكنةً؛ إتباعًا للفعل، واستثقالاً للكسر على الواو، أو حُذفت متحركةً، وحُرّك ما بعدها بجنس حركتها، ولزم تاء التأنيث كالعوض منها، فلو انتفى أحد الشرطين لا يجوز حذفها، فلا تُحذف من نحو الوِلْدَةِ؛ لأنه اسم، فانتفى الشرط الأول، ولا من نحو الوَعْدَةِ، والوَعْد، بفتح الواو فيهما؛ لانتفاء الشرط الثاني (مَعَ «يَعِدْ») بفتح، فكسر، مضارع «وَعَدَ»، وأصله «يَوْعِدُ»، بوزن يَضْرِب، فحُذفت الواو، لوقوعها بين ياء، وكسرة أصلية.

(وَمِثْلُهُ «قَامَ») أصله قَوَمَ، فقُلبت الواو ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار قام «(قِيَامًا») أصله قِوَامًا، قُلبت الواو؛ تبعًا لفعله، لا لوجود موجب الإعلال، لكن لمّا كان ما قبلها مكسورًا قُلبت ياءً، لا ألفًا، فيكون المصدر تابعًا لفعله في مطلق الإعلال، وقوله: (إِنْ تَرِدْ) أي إن ترد الزيادة في المثال، فقام قيامًا مثله.

ولمّا بيّن كون المصدر تابعًا للفعل في وجود الإعلال بمثالين، شرع يبيّن كونه تابعًا له في عدم الإعلال، فقال:

(وَ«يَوْجَلُ») مبتدأ محكيّ؛ لقصد لفظه، خبره جملة «يُجعل»، قال في «القاموس»: الوَجَلُ محرّكةً: الخوف، وَجِلَ كفَرِحَ: يَاجَلُ، ويَيْجَلُ. ويِيجَلُ بكسر

....

أوله، وَجَلاً، ومَوْجَلاً، كمَقْعَد انتهى[1].

[تنبيه]: كون وَجِلَ وَجَلاً من باب فَرِحَ هو الذي في كتب اللغة، فقول ابن كمال في «شرحه»: معناه وبابه يخاف، فيه نظر، فإن مصدره وَجَلٌ بفتحتين، ومصدر خاف بفتح، فسكون، وكذلك وزن المضارع مخالف له، فتنبّه.

(الَّذِي يَلِيهِ) أي يأتي بعده في التصريف «(وَجَلُ)» مرفوع على الفاعليّة بـ«يلي»، محكيّ لقصد لفظه كفعله (وَ«قَاوَمَ الْقِوَامَ») معطوف محكيّ أيضًا (عُدْمًا) بضمّ، فسكون، بوزن قُفْل: اسم من الْعَدَم بفتحتين، قال الفيّوميّ: عَدِمْتُهُ عَدَمًا، من باب تَعِبَ: فقدته، والاسم الْعُدْمُ، وزانُ قُفْل انتهى[2]، وهو مفعول ثان مقدّم لـ(يُجْعَلُ) بالبناء للمفعول، والجملة خبر «يوجل»، وما عطف عليه، وإنّما أفرد الضمير بتأويل «كلّ» منهما.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن مثال كون المصدر يتبع الفعل في عدم الإعلال قولك: يَوْجَلُ وَجَلاً، فإنه لم يُعلّ الواو في «يَوْجَلُ»؛ لعدم موجِبِ الإعلال، أما بالحذف فلعدم وقوعها بين ياء وكسرة، وأما بالقلب ألفًا، أو بنقل الحركة، فلسكونها، وأما بالقلب ياء، فلعدم انكسار ما قبلها، وكذا لم يُعلّ «وَجَلاً» تبعًا للفعل.

وكذا قاوم قوامًا، فإنه لم يُعلّ «قاوم»؛ إما لوجود مانع الإعلال؛ لأنه لو حُذفت الواو إما ابتداءً، أو بعد قلبها ألفًا التبس بـ«قام»، وإما لعدم موجِبِه؛ لأنها لا يمكن قلبها ياءً؛ لعدم انكسار ما قبلها.

وكذلك لم يُعلّ «قِوَامًا»؛ إتباعًا لـ«قاوم»، مع أن هذا اللفظ يُعلّ إذا وقع مصدرًا لـ«قام»؛ إتباعًا له، فيقال: قام قيامًا، والله تعالى أعلم.

---

(١) «القاموس» ص٦٢٦.

(٢) «المصباح» ج٢/ص٣٩٧.

٣٩ - وَكَوْنُهُ المَدَارَ فِي الإِعْلَالِ ... دَلَّ عَلَى أَصَالَةِ الأَفْعَالِ

(**وَكَوْنُهُ**) أي كون الفعل (**المَدَارَ فِي الإِعْلَالِ**) أي السبب المؤثر في وجود الإعلال، وعدمه.

و«**المدار**» بالفتح: مصدر ميمي من دار يدور، وأصله مَدْوَرٌ بفتح الواو، فأُعِلّ بالنقل والقلب (**دَلَّ عَلَى أَصَالَةِ الأَفْعَالِ**) أي كونه أصلاً للمصدر.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن كون الفعل مدارًا لإعلال المصدر، وعدمه يدلّ على أصالة الفعل له؛ لكون المدار متبوعًا.

وتعقّبه ابن كمال رحمه الله تعالى، فقال: وأنت تعلم أن الأصالة في الإعلال لا تدلّ على الأصالة في الاشتقاق، وأيضًا إن تمثيله: بـ«**يَعِدُ عِدَةً**، و«يوجَلُ وَجلاً»**يدلّ**» على أن المضارع أصل، والمصدر مشتقّ منه بالذات، وتمثيله بـ«**قام قيامًا**، **وقاوم قوامًا**» يدلّ على أن الماضي أصل، والمصدر مشتقّ منه، فاضطربت مقالتهم.

وأيضًا إن هذا الاستدلال من قبيل إثبات القاعدة بالأمثلة، وهو غير جائز، نعم تثبت القاعدة بها إذا كان بالاستقراء التامّ، وهو هنا ممنوع.

وأيضًا إن مثل «**عِدَة**» لا يكون إعلاله بمجرّد إتباع الفعل، بل بشرطين، فلا يُعَلُّ «**الْوَعْدَةُ**»، و«**الْوَعْدُ**» بفتح الواو فيهما مع أن فعلهما، وهو «**يَعِدُ**» قد أُعِلّ؛ لعدم توفّر الشرطين، كما سبق تحقيقه.

وأيضًا إن «**رَمَى**» فِعْلٌ أُعِلَّ بقلب يائه ألفًا، و«**رَمْيًا**» مصدرٌ لا يُعلّ، وأن «**اعشَوْشَبَ**» فعلٌ لا يُعَلُّ و«**اعْشِيشَابًا**» مصدر يُعَلُّ بقلب الواو ياءً، فانتفت دلالة مداريّة إعلال الفعل لإعلال المصدر وُجودًا وعدمًا، انتهى كلام ابن كمال[1]، وهو تعقّب وجيهٌ، والله تعالى أعلم.

---

(١) راجع «الفلاح» ص١١٠-١٢.

٤٠ ـ وَأَيْضًا المَصْدَرُ قَدْ يُؤَكِّدُهْ   نَحْوُ «ضَرَبْتُ الضَّرْبَ» حِينَ تُورِدُهْ
٤١ ـ ثُمَّ المُؤَكَّدُ هُوَ الأَصْلِيُّ   دُونَ مُؤَكِّدٍ فَذَا جَلِيُّ

ثم ذكر الدليل الثاني لأصالة الفعل للمصدر عندهم، فقال:

(وَأَيْضًا) أي كما أن الفعل مدار من جهة الإعلال للمصدر كذلك **(المَصْدَرُ قَدْ يُؤَكِّدُهْ)** أي يأتي مؤكِّدًا للفعل، وذلك **(نَحْوُ «ضَرَبْتُ الضَّرْبَ»)** يعني أن المصدر يؤكّد به الفعل، نحو قولك: ضربتُ ضربًا، فإن «**ضربًا**» مؤكّد لـ«**ضَرَبتُ**»، تأكيدًا اسميًا، لا صناعيًا؛ لأنه لم يُعهد في العربيّة أن المصدر تأكيد لفظيّ، أو معنويّ، وأيضًا التأكيد الصناعيّ من التوابع، وهي مُعَرَّفةٌ بأنها الكلمات التي لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، وإعراب المصدر ليس على سبيل التبع للغير؛ لأنه من المفاعيل، وإعرابها أصليّ، لا تبعيّ، وأيضًا الواقع في محلّ المعرب الجملة الفعليّة، لا الفعل المؤكَّدُ بالمصدر وحده، وكلُّ ذلك ظاهرٌ.

ولمّا لم يكن «**ضربًا**» في «**ضربتُ ضربًا**» من التواكيد الصناعيّة كان في تأكيد الفعل نوع خفاء بالنسبة إلى بعض الأذهان، فشبّهوه بالتأكيد اللفظيّ الصناعيّ توضيحًا، فقالوا: وهو بمنزلة «**ضربتُ ضربتُ**» أي في مجرّد كون الثاني تأكيدًا للأول، والله تعالى أعلم.

وقوله: **(حِينَ تُورِدُهْ)** أي وقت إيرادك هذا التركيب مثالاً للتوكيد.

(ثُمَّ المُؤَكَّدُ) بفتح الكاف **(هُوَ الأَصْلِيُّ)** لكون معناه مقصودًا بالذات في الكلام **(دُونَ مُؤَكِّدٍ)** بكسر الكاف؛ لكون معناه مقصودًا لأجل المؤكَّد ـ بالفتح ـ فيكون الفعل أصلاً **(فَذَا)** أي كون المؤكَّد ـ بالفتح ـ أصلاً للمؤكِّد ـ بالكسر ـ **(جَلِيُّ)** أي أمرٌ واضح، لا لبسَ فيه، والله تعالى أعلم.

٤٢ - وَسُمِّيَ الْمَصْدَرَ إِذْ أُرِيدَ بِهْ ... مَعْنَى اسْمِ مَفْعُولٍ كَـ«جُدْ بِمَشْرَبِهْ»
٤٣ - وَ«الْمَرْكَبِ الْفَارِهِ» وَالْمُجِيبُ ... يَجْعَلُهُ الْمَجَازَ يَا لَبِيبُ

ثم ذكر الدليل الثالث على أصالة الفعل للمصدر عندهم، فقال:

(**وَسُمِّيَ الْمَصْدَرَ**) بالنصب على أنه مفعول ثان لـ«**سُمِّي**»، والأول ضمير «**المصدر**»، أي سُمِّي بهذا الاسم (**إِذْ**) تعليلية؛ أي لأنه (**أُرِيدَ بِهْ**) بسكون الهاء؛ للوزن (**مَعْنَى اسْمِ مَفْعُولٍ**) أي أنه بمعنى المصدور به عن الفعل، أي بمعنى أنه مأخوذ منه، فيكون الفعل مصدرًا، والمصدر مفعولاً، وله نظائر في كلام العرب، (**كَـ**) قولهم: «(**جُدْ**)» بضمّ الجيم أمر من جاد بالشيء يجود به: إذا بذله «(**بِمَشْرَبِهْ**)» أي بمشروبه، فالمشرب مصدر ميميّ لشَرِب، أريد به اسم المفعول.

(**وَ**) كذا قولهم: جُدْ بـ «(**الْمَرْكَبِ الْفَارِهِ**)» أي المركوب الحاذق في المشي الذي لا يُتعِب راكبه.

[**تنبيه**]: قال ابن كمال: وإذ قد علمت مذهبي الفريقين في الأصالة في الاشتقاق، فاعلم أن الحدّ التامّ للمصدر عند البصريين: هو اسم الحدث الذي يُشتق منه الفعل، وعند الكوفيين: اسم الحدث الذي يُشتق من الفعل انتهى[(١)].

ثم ذكر جواب البصريين عن مُتمسَّك الكوفيين، فقال:

(**وَالْمُجِيبُ**) أي الذي أجاب عن المتمسَّك الثالث، وهو أن المصدر بمعنى اسم المفعول (**يَجْعَلُهُ**) أي يجعل نحو قولهم: «**مشرب عذبٌ**»، و«**مركبٌ فاره**» (**الْمَجَازَ**) أي من باب المجاز، لا من باب الحقيقة.

والحاصل أن نحو قولهم: مشربٌ عذبٌ، ومركب فارهٌ ليس بحقيقة في معنى المشروب والمركوب اتّفاقًا، بأن وُضع لفظ المشرب بمعنى المشروب، ولفظ المركب بمعنى المركوب، فيكون لفظ المشرب مرادفًا للفظ المشروب، ولفظ المركب مرادفًا

---

(١) «الفلاح» ص١٢.

....

للفظ المركوب، حتى يكون لفظ المصدر أيضًا حقيقةً في معنى المصدور، ومرادفًا للفظ المصدور به، بل يكون ذلك من باب «جَرَى النهرُ»، و«سال الميزابُ»، فكما أن هذا من المجاز، إما من المجاز اللغويّ، بأن أُطلق اسم المحلّ الذي هو النهر والميزاب على الحالّ الذي هو الماء؛ لأن الجاري والسائل هو الماء، لا النهر والميزاب، أو من المجاز العقليّ، بأن أريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقيّ، وأُسند إليهما الجَرَيَانُ والسَّيَلانُ مجازًا؛ لملابستهما لِمَا هما له، أعني الماء، كذلك قولهم: مشرب عَذْبٌ، ومركب فارهٌ من المجاز أيضًا، إما في المفرد، بأن أُطلقَ اسم المحلّ الذي هو المشرب والمركب على الحالّ الذي هو الماء والفرس، وإما في النسبة، بأن يراد بالمشرب والمركب معناهما الحقيقيّ، ويُنسبَ إليهما العذوبة، والفراهةُ مجازًا؛ لملابستهما له، أعني الماء والفرس.

وحاصل الجواب أن قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب والمركب فاسدٌ.

أما على تقدير كون المجاز في النسبة فلأنّ المشرب والمركب حينئذ على معناهما الحقيقيّ الذي هو محلّ الشرب، ومحلّ الركوب، فيكون معنى لفظ المصدر قياسًا عليهما محلَّ الصدور، وهو عليهم، لا لهم.

وأما على تقدير كون المجاز في المفرد، فلأنه لا يلزم من كون اللفظ مستعملاً في معنًى مجازيّ على سبيل القطع كون لفظ آخر موازنٍ له مستعملاً في مثل ذلك المعنى على سبيل القطع، بل غايته أن يَحتمِل استعماله فيه، فبمجرّد احتمال أن يكون لفظ المصدر مستعملاً في معنى المصدور به مجازًا، مع قيام احتمال أن لا يكون مستعملاً فيه، بل مستعملاً في معناه الحقيقيّ الذي هو محلّ الصدور، مع أن الحقيقة أصلٌ، والمجاز خلافه؛ لا حجة فيه للكوفيين.

على أن تشبيه كون المصدر بمعنى المصدور به بكون المشرب بمعنى المشروب، والمركب بمعنى المركوب تشبيهٌ بغير جامع؛ إذ الشرب والركوب متعدّيان، فيمكن أن

٤٤ - وَالْمَذْهَبُ الأَوَّلُ لِلْبَصْرِيِّ هُوَ الَّذِي يُخْتَارُ لِلذَّكِيِّ

يُذكَرَ المشرب والمركب، ويراد به المشروب والمركوب؛ لدلالة المشرب على المشروب، والمركب على المركوب، والمصدرُ لازمٌ، فلا يُمكن أن يُذكر لفظ المصدر، ويُراد به المصدور به؛ إذ لا دلالة للمصدر على المصدور به، بل على الصادر، ولذلك تكلّفوا، وقالوا في الاستدلال على أصالة الفعل أن المصدر مَفْعَلٌ بمعنى المصدر، أي الصدور، نحو قعدت مَقْعَدًا حسنًا، أي قُعُودًا، والمصدر الذي هو لفظ المصدر بمعنى الفاعل، أي صادر عن الفاعل، كالعدل بمعنى العادل.

ومما استدلّوا به أيضًا على أصالة الفعل للمصدر عملُ الفعل في المصدر، نحو قعدتُ قُعُودًا، قالوا: إن العامل قبل المعمول.

وتُعُقّب بأن هذه مغالطةٌ؛ لأن معنى كون العامل قبل المعمول أن الأصل في وقت العمل أن يتقدّم لفظ العامل على لفظ المعمول، والنّزاع في أن وضعه غير مقدّم على وضع الفعل، فأين أحدُ التقدّمين من الآخر.

وينتقض أيضًا بنحو ضربتُ زيدًا، فإنه لا دليل فيه على أن وضع العامل قبل وضع المعمول(١). والله تعالى أعلم.

وقوله: **(يا لَبِيبُ)** أي يا عاقل، كمل به البيت.

(وَالْمَذْهَبُ الأَوَّلُ) أي القول بأن المصدر هو أصل المشتقّات، وهو مبتدأ خبره قوله: **(لِلْبَصْرِيِّ)** أي لعلماء أهل البصرة، وإنما أفرده بتأويله بالفريق **(هُوَ الَّذِي يُخْتَارُ)** بالبناء للمفعول **(لِلذَّكِيِّ)** بالذال المعجمة، فَعِيل بمعنى فاعل، من الذكاء، بمعنى حِدّة القلب، قال الفيّومي: ذَكِيَ الشخص ذَكًى، من باب تعبَ، ومن باب علا لغةٌ، وهو سُرْعة الفهم، فالرجل ذَكِيٌّ على فَعِيل، والجمع أذكياء، والذّكاءُ بالمدّ: حِدّةُ القلب انتهى(٢).

---

(١) راجع «شرح ديكنقوز» ص١٣، ١٤.
(٢) «المصباح المنير» ١/٢٠٩.

٤٥ - إِذِ الْمُوَافَقَةُ لِلإِعْلاَلِ لِكَيْ يُشَاكِلَ مَعَ الأَفْعَالِ

وإلى اختيار مذهب البصريين أشار ابن مالك رحمه الله تعالى في «**الخلاصة**» حيث قال:

الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الْفِعْلِ كَـ«أَمْنٍ» مِنْ «أَمِنْ»
بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

وفي المسألة قول ثالثٌ، فقد ذهب قوم إلى أن المصدر أصلٌ، والفعل مشتقٌ منه، والوصف، مشتقٌّ من الفعل، ومذهب رابع، وهو مذهب ابن طلحة، شيخ الزمخشريّ، فقد ذهب إلى أن كلاً من المصدر والفعل أصل برأسه، وليس أحدهما مشتقًا من الآخر، والصحيح مذهب البصريين؛ لأن كلّ فرع يتضمّن الأصل وزيادة، والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك؛ لأن كلاً منهما يدلّ على المصدر وزيادةٍ، فالفعل يدلّ على المصدر والزمان، والوصف يدلّ على المصدر والفاعل[١]، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر جواب مُتمسّكِ الكوفيين الأول، والثاني، وكان الأولى أن يذكره قبل الثالث، فقال:

(**إِذِ**) تعليلية (**الْمُوَافَقَةُ**) أي موافقة المصدر (**لِلإِعْلاَلِ**) أي لإعلال فعله (**لِكَيْ يُشَاكِلَ مَعَ الأَفْعَالِ**) أي لأجل أن يوافق المصدر لفعله في الإعلال بسبب المناسبة بينهما في اللفظ والمعنى، لا لكون الفعل أصلاً له، ولهذا قد يُعلّ كلٌّ منهما بدون إعلال الآخر، نحو رَمَى رميًا، واعشوشب اعشيشابًا، فلا تدلّ الأصالة في الإعلال على الأصالة في الاشتقاق، كحذف الواو في «**تَعِدُ**»؛ إذ أصله توْعِد، وإنما حُذفت لمشاكلة يَعِد، وكذا باقي صيغ المضارع التي لا يقع الواو فيها بين ياء وكسرة، كنَعِدُ، وأَعِدُ، فحذف الواو في ذلك كلّه لموافقة يَعِدُ؛ لئلا يختلف بناء المضارع، بل يجري على وَتِيرة واحدة، وإن لم يوجد موجب الحذف.

---

(١) راجع «شرح ابن عقيل على الخلاصة» ١/٢٧٦، ٢٧٧.

٤٦ ـ وَكَوْنُهُ التَّابِعَ فِي الإِعْرَابِ   لاَ يَقْتَضِي أَصَالَةً فِي الْبَابِ

ومثله حذف الهمزة في «يُكْرِم» وباقي صيغ المضارع، سوى «أُكْرِم»، وسائر متصرفاتها، من الفاعل، والمفعول، وغيرهما، وإن لم يوجد فيها علّة الحذف، وهي اجتماع الهمزتين؛ موافقةً لـ«أُكْرِم»، أي ليطّرد الباب.

ثم ذكر الجواب عن المتمسّك الثاني، فقال:

(**وَكَوْنُهُ**) أي المصدر (**التَّابِعَ**) لفعله (**فِي الإِعْرَابِ**) في قولك: «**ضربتُ ضربًا**» (**لاَ يَقْتَضِي أَصَالَةً فِي الْبَابِ**) أي الباب الذي نحن فيه، وهو باب الاشتقاق، فـ«أل» للعهد الحضوري، كقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ الآية.

وحاصل هذا الجواب أن المؤكّديّة ـ بفتح الكاف ـ لا تدلّ على الأصالة في الاشتقاق، والكلام فيه، بل تدلّ على الأصالة في الإعراب، كما في «**جاءني زيدٌ زيدٌ**»، فكما أن «**زيدٌ**» الأول مؤكَّد ـ بالفتح ـ وأصل في الإعراب بالنسبة إلى «**زيد**» الثاني، لا في الاشتقاق؛ لأنه من الجوامد كذلك الفعل في مثل «**ضربتُ ضربًا**» أصلٌ بالنسبة إلى المصدر في الإعراب، لا في الاشتقاق.

هذا خلاصة الجواب، وقد تعقّبه ابن كمال، فقال: وأنت تعلم أن هذا الجواب إنما يصحّ أن لو حُمِلَ التأكيد على اللفظيّ الصناعيّ، وقد عرفت فساده مما قرّرناه سابقًا من الأدلّة الدالّة على أن مراد الكوفيين من التأكيد هو الاسميّ، لا الصناعيّ، فلا يلزم من كون اللفظ الأول أصلاً بالنسبة إلى الثاني في الإعراب كونه كذلك في الأول.

وأيضًا إنا لا نجد في «**ضربتُ**» إعرابًا أصليًا يتبعه إعراب «**ضربًا**»، هذا.

ونحن نقول ـ بعون الله تعالى ـ: الجواب الصحيح أن يقال: المؤكّديّة بالمعنى الذي أرادوه لا تدلّ على الأصالة في الاشتقاق، بل هي غرض المتكلّم في نظم الكلام، فهو أمر قد يتبدّل عند تبدّل الأغراض، كما إذا قلت: «**زيد قائم، لا قاعدٌ**»، كان «**قائم**» مؤكَّدًا وأصلاً، و«**لا قاعدٌ**» مؤكِّدًا وفرعًا، فإذا عكست، وقلت: «**زيد لا قاعدٌ، بل قائم**»، صار الأصل فرعًا، والفرع أصلاً، وأمثال ذلك كثيرةٌ، والأصالة في الاشتقاق

(فَصْلٌ فِي أَبْنِيَةِ مَصَادِرِ الثُّلَاثِيِّ)

٤٧ - وِلِلثُّلَاثِيِّ مَصْدَرٌ كَثِيرُ ... نَافَ الثَّلَاثِينَ أَيَا نِحْرِيرُ

أمرٌ لا يتبدّل، وكلُّ ذلك ظاهرٌ بصواب التأمّل.

وأيضًا نقول: «**ضربًا**» في «**ضربتُ ضربًا**» لا يؤكّد الفعل، بل المصدر الذي في ضمن انفعال، قال الفاضل الرضيّ: هو في الحقيقة تأكيد للمصدر المضمون، لكنهم سمّوه تأكيدًا للفعل؛ توسّعًا، فقولك: «**ضربتُ**» بمعنى أحدثتُ ضربًا، فلمّا ذكرتَ بعده «**ضربًا**» صار بمنزلة قولك: أحدثتُ ضربًا ضربًا، فظهر أنه تأكيدٌ للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار، والزمان اللذين تضمّنهما الفعل انتهى.

فإذا لم يكن الفعل مؤكّدًا بالمصدر في الحقيقة، لم يكن له أصالة بالنسبة إلى المصدر أصلاً، فضلاً عن الأصالة في الاشتقاق انتهى كلام ابن كمال[1]، وهو تحقيقٌ نفيس، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولمّا ذكر أن الصرّاف يحتاج في معرفة الأوزان إلى معرفة اشتقاق تسعة أشياء من كلّ مصدر، وجب عليه أمران: بيان أصالة المصدر في الاشتقاق، وبيان صيغ المصادر وأقسامها، فلمّا فرغ من الأول، شرع في الثاني، فقال:

[فَصْلٌ فِي أَبْنِيَةِ مَصَادِرِ الثُّلَاثِيِّ]

(**وِلِلثُّلَاثِيِّ**) بسكون الياء للوزن، أي للفعل الثلاثيّ المجرّد (**مَصْدَرٌ كَثِيرُ**) سماعيّ، لا ضبط له، وأما مصدر غير الثلاثيّ المجرّد، فله ضابطٌ وقياس، سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى. (**نَافَ الثَّلَاثِينَ**) أي زاد على ثلاثين بناءً، يقال: ناف الشيءُ نوفًا - من باب قال -: ارتفع، وأشرف، أفاده في «**اللسان**»[2]، فقوله: «**الثلاثين**» منصوب بنزع الخافض، أي زاد على الثلاثين، وهذا عند سيبويه رحمه الله تعالى.

---

(١) «الفلاح» ص١٢-١٣.

(٢) «لسان العرب»٩/٣٤٢.

٤٨ ـ كَالْقَتْلِ وَ«الْفِسْقِ» وَ«شُغْلٍ» «رَحْمَهْ» «وَنِشْدَةٍ» و«كُدْرَةٍ» خُذْ عِلْمَهْ
٤٩ ـ دَعْوَى» وَ«ذِكْرَى» وَكَذَاكَ «بُشْرَى» لَيَّانَ» وَ«الْحِرْمَانِ» مِثْلُ «غُفْرَا»

وقوله: (أيَا نِحْرِيرُ) كمّل به البيت، وهو بكسر، فسكون، قال في «القاموس»: «النِّحْرُ»، و«النِّحْرِيرُ» بكسرهما: الحاذق الماهر العاقل المجرِّب المتقِنُ الْفَطِنُ البصير بكلّ شيء؛ لأنه يَنْحَرُ العلم نَحْرًا انتهى(١).

وحاصل ما أشار إليه في هذا البيت بإيضاح أن مصدر الثلاثي المجرّد سماعيّ كثير، لا ضبط له، ولا يرتقي أوزانه إلى عدد معيّن عند جميع الصرفيين، إلا عند سيبويه، فإنه عنده يرتقي إلى اثنين وثلاثين بناءً، وهو نوع من الضبط، قيل: إن المصادر الثلاثية عنده أربعة وثلاثون بناءً، المذكورة هنا، ويزاد «بُغَايَةٌ»، و«كَرَاهِيَةٌ»، لكن تركهما في النظم، كأصله؛ لقلّتهما.

ووجه الضبط المذكور أن عين المصدر إما ساكنٌ، أو متحرّكٌ، والساكن إما أن لا يزاد فيه شيء، أو يزاد تاء التأنيث، أو ألف التأنيث، أو الألف والنون المشبهتان بهما، وعلى التقادير الأربعة إما مفتوح الفاء، أو مكسوره، أو مضمومه، فحصل من الأربعة في الثلاثة اثنا عشر بناءً، أشار إليها بقوله:

«(كَـالْقَتْلِ») بفتح، فسكون: مصدر قتل يقتل بضم عين المضارع، من الباب الأول(٢) (وَ«الْفِسْقِ») بكسر، فسكون: مصدر فسق، من الباب الأول أيضًا (وَ«شُغْلٍ») بضمّ، فسكون: مصدر شَغَل، من الباب الثالث، و«(رَحْمَه») من الباب الرابع (وَ«نِشْدَةٍ») بكسر، فسكون، من الباب الأول، يقال: نَشَدَ الضّالّة: أي طلبها (و«كُدْرَةٍ») بضم، فسكون، من الباب الرابع، وهي ضدّ الصَّفْو، وقوله: (خُذْ عِلْمَهْ) كمّل به البيت، أي خذ علم ما سبق، وأتقنه؛ فإنه من مهمّات الفنّ جدًا، و«(دَعْوَى») بفتح، فسكون، من الباب الأول (وَ«ذِكْرَى») بكسر، فسكون، من الأول، وهو ضدّ

(١) «القاموس المحيط» ص٤٣٢.
(٢) سيأتي بيان الأبواب في باب الماضي، إن شاء الله تعالى.

٥٠ - وَ«النَّزَوَانُ» «طَلَبٌ» وَ«خَنِقُ» وَ«صِغَرٌ» ثُمَّ «هُدًى» مُحَقَّقُ

النسيان (وَكَذَاكَ «بُشْرَى») بضم، فسكون، مقصورًا، من الباب الأول، وهي البِشَارة، و«(لَيَّانَ») بفتح اللام، وتشديد الياء، مصدر لوى يلوي، من الباب الثاني، يقال: لوى الحبل: أي فَتَلَه، وهو معطوف على مدخول الكاف، مجرور، ممنوع من الصرف؛ للوزن.

[تنبيه]: أصل «لَيَّان» «لَوْيَان»، اجتمعت الواو والياء، وسَبَقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، كما قال في «الخلاصة»:

إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
فَيَاءَ الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

(وَ«الْحِرْمَانِ») بكسر، فسكون، من حرمه بمعنى منعه، وهو من الباب الثاني (مِثْلُ «غُفْرَا») بضم، فسكون، أصله «غُفْران» بالنون رخّمه لضرورة الوزن، وهو من الباب الثاني (وَ) أردفه بقوله: «(النَّزَوَانُ») بفتحات، مصدر نَزَا من الباب الأول: بمعنى وَثَبَ؛ لأن المصدر المتحرك العين مزيدًا في آخره ألف ونون لم يجيء إلا هذا البناء، فذكره هنا للمناسبة مع «لَيَّان».

ثم إن هذا كلّه فيما إذا كان العين ساكنًا، وأما إذا كان متحركًا، فإما أن يكون بزيادة شيء أو لا، فإن كان الثاني فالفاء إما مفتوح، أو مكسور، أو مضموم، فإن كان مفتوحًا، فعينه إما مفتوح، مثاله: «(طَلَبٌ») بفتحتين من الباب الأول (وَ) إما مكسور، وذلك «(خَنِقٌ») من الباب الأول، ولم يجيء مضموم العين منه بالاستقراء (وَ) إن كان مكسور الفاء، فهو مفتوح العين، ليس إلا؛ لكراهة توالي الكسرتين، أو لكراهة الانتقال من الكسرة إلى الضمّة، ومثاله: «(صِغَرٌ») من الباب الخامس (ثُمَّ) إن كان مضموم الفاء، فهو مفتوح العين أيضًا، ليس إلا؛ لكراهة توالي الضمتين، أو لكراهة الانتقال من الضمّة إلى الكسرة، ومثاله: «(هُدًى») من الباب الثاني.

٥١ - «غَلَبَةٌ» «سَرِقَةٌ» «ذَهَابُ» «صِرَافٌ» «السُّؤَالُ» إذْ يُجَابُ
٥٢ - «زَهَادَةٌ» «دِرَايَةٌ» دُخُولُ وَ«جِيفٌ» «الصُّهُوبَةُ» «القَبُولُ»

وقوله: (مُحَقَّقُ) كمّل به البيت، وهو خبر لمحذوف، أي هذا الذي ذكرته معلوم مثبتٌ عند أهل الفنّ.

وأما إذا كان الأول، وهو ما كان بزيادة شيء؛ فالزيادة فيه إما أن تكون تاء التأنيث فقط، أولا، فعلى الأول، فالفاء إما مفتوح، أو مكسور، أو مضموم بحسب القسمة؛ لكن لم يجيء منه بالاستقراء إلا المفتوح، وعينه إما مفتوح، ومثاله: «(غَلَبَةٌ») من الباب الثاني أو مكسور، ومثاله: «(سَرِقَةٌ») من الباب الثاني، ولم يجيء منه مضموم العين بالاستقراء.

وعلى الثاني -وهو ما كانت الزيادة غير التاء- فإما فيه مدّة، أو ميم زائدةٌ بالاستقراء، أو لا، فإن كان فيه مدّة، فهي إما ألفٌ، أو واوٌ، أو ياءٌ: فإن كان الألف، فإما معها زيادة أخرى، أو لا، فإن لم تكن فالفاء إما مفتوح، ومثاله: «(ذَهَابُ») من الباب الثالث، أو مكسور، ومثاله: «(صِرَافٌ») من الباب الثاني، قال في «القاموس»: صَرَفَه يَصْرِفه: ردّه، والكَلْبةُ صُرُوفًا، وصِرَافًا بالكسر: اشتهت الفحل، وهي صارفٌ، والشراب: لم يمزجه، وهو مصروفٌ انتهى[1]، أو مضموم، ومثاله: «(السُّؤَالُ») من الباب الثالث.

وقوله: (إِذْ يُجَابُ) ظرف لـ«السؤال» كمل به البيت، أي وقتَ جوابه.

وإن كان معها زيادة أخرى، فتلك الزيادة إما تاء فقط، أو تاء وياء، فإن كانت التاء فقط: فالفاء إما مفتوح، ومثاله: «(زَهَادَةٌ») من الباب الرابع، والزهد: ضدّ الرغبة، وإما مكسور، ومثاله: «(دِرَايَةٌ») من الباب الثاني، أو مضموم، كـ«بُغاية، ودُعَابة»، ولم يذكره سيبويه؛ لقلّته، وإن كانت التاء والياء، فالفاء مفتوح لا غير بالاستقراء، نحو «كراهية»: ولم يذكره أيضًا؛ لقلّته، هذا إذا كانت المدّة الألفَ، وأما إذا كانت الواوَ، فإما أن يكون معها زيادة أخرى، أو لا، فإن لم يكن، فالفاء إما مضموم، ومثاله: «(دُخُولُ») من الباب الأول، أو مفتوح، ومثاله: «قَبول»، وأُخِّر مع فتح فائه؛ لقلّته،

(١) «القاموس» ص٧٤٤.

٥٣ - وَ«مَدْخَلٌ» وَ«مَرْجِعٌ» «مَسْعَاةٌ»   «مَحْمِدَةٌ» قَدْ عَدَّهَا الأَثْبَاتُ

حتى لم يُسمَع له ثانٍ، ولم يجيء منه مكسور الفاء؛ لثقل الانتقال من الكسرة إلى الضمّة.

وإن كانت معها زيادة، فتلك الزيادة هي التاء بالاستقراء، ولم يجيء منه إلا مضموم العين، كـ«**صُهُوبة**»، وإن كانت المدّة الياء، فلم يجيء مما يقتضيه القسمة إلا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر، ومثاله(وَ«**وَجِيفٌ**») من الباب الثاني، وهو مصدر وَجَفَ: بمعنى اضطرب و(«**الصُّهُوبَةُ**») من الباب الخامس، وإنما أخّره مع أن المناسب أن يذكره مع «**دُخول**»؛ إذ هو مما فيه المدّة واوٌ؛ نظرًا إلى قلّته بالنسبة إلى المتقدّم، ونظرًا إلى أن معه زيادة أخرى، وهي التاء.

والحاصل أن لـ«**وَجِيف**» مناسبة لـ«**دُخُول**» من جهة عدم الزيادة على المدّة، وأن لـ«**صُهُوبة**» مناسبةً له من حيث إن المدّة واو، ورُجّح «**وَجِيفٌ**» بالكسر بالنسبة إلى «**صُهُوبة**»، فقُدّم عليه.

وقوله: («**القَبُولُ**») من الباب الرابع، تقدّم الكلام عليه، وإنما أخّره للوزن.

وإن كانت فيه ميم زائدة، ولا تكون إلا مفتوحةً بحكم الاستقراء، فإما مع زيادة شيء آخر، أو لا، وعلى الثاني، فالعين إما مفتوح، أو مكسور،(وَ) مثالهما: («**مَدْخَلٌ**») من الباب الأول (وَ«**مَرْجِعٌ**») على الشذوذ، وهو من الباب الثاني.

وإما مضموم العين منه، نحو «**مَكْرُم**»، و«**مَعُون**»، وهو نادر، ولذا لم يذكره، حتى جعلهما الفرّاء جمعين لـ«**مَكْرُمة**»، و«**مَعُونة**»، اسمين على حدّ «**تمرة**» و«**تمر**»؛ استبعادًا لمجيء المصدر على هذا الوزن.

وعلى الأول، فتلك الزيادة هي التاء لا غير بحكم الاستقراء، والعين إما مفتوح، ومثاله: «(**مَسْعَاةٌ**») من الباب الثالث، من السعي، أصله مَسْعَيَةٌ، قُلبت الياء ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، قال في «**مختار الصحاح**»: المَسْعَاةُ: واحدة المساعي في الكرم والجود انتهى. أو مكسور، مثاله: «(**مَحْمِدَةٌ**») من الباب الرابع، وهو شاذّ، وقوله: (**قَدْ عَدَّهَا الأَثْبَاتُ**) أي ذكر هذه الأبنية لمصادر الثلاثيّ المجرّد العلماء المتثبّتون في نقلهم.

....

و«الأثبات» بالفتح: جمع ثَبَت بفتحتين، قال في «المصباح»: رجلٌ ثَبَتٌ بفتحتين إذا كان عدلاً ضابطًا، والجمع أثباتٌ، مثل سَبَبٍ وأَسْبَابٍ انتهى[1].

وإلى ضابط مصدر الثلاثيِّ أشار ابن مالك رحمه الله تعالى في «الخلاصة» بقوله:

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى ... مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَـ«رَدَّ رَدَّا»
وَفَعِلَ اللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلْ ... كَـ«فَرَحٍ» و كَـ«جَوًى» وَ كَـ«شَلَلْ»
وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلُ «قَعَدَا» ... لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ كَـ«غَدَا»
مَالَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالَا ... أَوْ فَعَلَانًا فَادْرِ أَوْ فُعَالَا
فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ كَـ«أَبَى» ... وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا
لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمَلْ ... سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَـ«صَهَلْ»
فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلَا ... كَـ«سَهُلَ الْأَمْرُ» وَ«زَيْدٌ جَزُلَا»
وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى ... فَبَابُهُ النَّقْلُ كَـ«سُخْطٍ» وَ«رِضَا»

[تنبيه]: إنما ذَكَر المصدر الميميَّ مع غير الميميِّ، مع أن الأول قياسيٌّ، والثاني سماعيٌّ؛ نظرًا إلى أن الميميَّ أيضًا مرتبة من مراتب الاختلاف، وإن كان قياسيًا في نفسه؛ إذ المقصود بيان اختلاف أبنية مصادر الثلاثيِّ المجرد، كما أشرنا إليه، مع أنه لم يترك الإشارة إلى أنه ليس مثله، حيث ذكره بعده، ولم يَخلِطه به، فافهم ذلك، فإنه دقيق.

[تنبيه آخر]: قولي: من الباب الأول، ومن الباب الثاني إلخ، إشارة إلى ما سيأتي بيانه قريبًا من ضبطهم أبواب الثلاثيِّ المجرد في ستة أبواب، وقد نظمتها بقولي:

وَنَصَرْتَ تَنْصُرُ أَوَّلاً يُرَى ... وَضَرَبْتَ تَضْرِبُ ثَانِيًا جَرَى
وَفَتَحْتَ تَفْتَحُ ثَالِثًا خُذَا ... وَعَلِمْتَ تَعْلَمُ رَابِعًا حَذَا
وَشَرُفْتَ تَشْرُفُ بَابٌ خَامِسٌ ... وَحَسِبْتَ تَحْسِبُ بَابٌ سَادِسٌ

والله تعالى أعلم.

---

(١) «المصباح المنير» ١/ ٨٠.

٥٤ - وَكَاسْمِ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ يَجِي   كـ«قُمْتُ قَائِمًا» وَ«مَفْتُونِ» الشَّجِي

ثم بيّن أن مصدر الثلاثيّ المجرّد يأتي أحيانًا موازنًا لاسمي الفاعل والمفعول، فقال: (وَكَاسْمِ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ) متعلّق بحال مقدّر من فاعل، أي حال كونه موازنًا لاسمي الفاعل، والمفعول من الثلاثيّ، وإن كان مصدرًا حقيقةً (يَجِي) أي مصدر الثلاثيّ المجرّد، إلا أن مجيئه على وزن اسم الفاعل أقلّ من مجيئه على وزن اسم المفعول، فالأول (كـ«قُمْتُ قَائِمًا») فـ«قائمًا» مصدر بمعنى قيام، وإن كان على وزن اسم الفاعل؛ لا أنه فاعلٌ حقيقةً يراد به معنى المصدر، كما يُذكر المصدر، ويراد به الفاعل، نحو رجل عدلٌ، أي عادلٌ.

ومما جاء موازنًا لاسم الفاعل قول الفرزدق [من الطويل]:

عَلَى حِلْفَةٍ لَا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا   وَلَا خَارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلَامِ

أراد ولا يخرج خُرُوجًا.

وقوله: «كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِ»: أي كفايةٌ، ومنه «أَفْضَلَ فَاضِلَةً»: أي إفضالاً، و«عافاه الله عافيةً»: أي معافاةً، و«عَقَبَ فلانٌ مكان أبيه عاقبةً»: أي عُقبًا، وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ ۝٨﴾: أي بقاء، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢﴾: أي كذِبٌ، و«الدالّة»: أي الدلال، بمعنى الغَنَج[١].

(وَ) موازن اسم المفعول، كـ(«مَفْتُونِ» الشَّجِي) بفتح الشين المعجمة، وكسر الجيم: الحَزِينُ، قال الفيّوميّ: شَجِيَ الرجلُ يَشْجَى شَجًى، من باب تَعِبَ: حَزِنَ، فهو شَجٍ بالنقص، وربّما قيل على قلّةٍ: شَجِيٌّ بالتثقيل، كما قيل: حَزِنٌ وحَزِينٌ، ويتعدّى بالحركة، فيقال: شَجاه الهَمّ يَشْجُوهُ شَجْوًا، من باب قتل: إذا أحزنه انتهى[٢].

ومعنى: مفتون الشجي: أي فتنة الحزين، ومنه قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦﴾ أي الفتنة، إذا كانت الباء غير زائدة، وأما إذا كان زائدًا، فهو بمعنى المفعول، ونحو قولهم: دَعْهُ إلى

(١) يقال: امرأةٌ غَنِجَةٌ: حسنةُ الدَّلِّ، اهـ «لسان» جـ٢ صـ٣٣٧.
(٢) «المصباح المنير» ١/٣٦.

(فَصْلٌ: فِي مَجِيئِ الْمَصْدَرِ لِلْمُبَالَغَةِ)

٥٥ ـ وَقَدْ أَتَى «التَّلْعَابُ» وَ«التَّهْذَارُ» وَمِثْلُهُ «التَّجْوَالُ» وَ«التَّذْكَارُ»

٥٦ ـ وَهَكَذَا «التَّرْدَادُ» وَ«التَّكْرَارُ» كَمَا أَتَى «التُّقْتَالُ» وَ«التَّسْيَارُ»

ميسوره، أو معسوره: أي إلى يسره، وإلى عسره، والمرفوع، والموضوع، والمعقول، والمجلود، يعني الرفع، والوضع، والعقل، والجلادة، ومنه المكروهة، والمصدوقة، والمحلوف، أي الكراهة، والصدق، والحلف.

[تنبيه]: استعمال وزني اسم الفاعل والمفعول في معنى المصدر بالاشتراك، فهما فيه حقيقةٌ، كما يفصح عنه قوله[1]: «**ويجيء على وزن إلخ**»، وإلا لكان يجب أن يقول: ويُستعمل في معنى اسم الفاعل إلخ، ولذلك قُصِر على السماع، بخلاف استعمال وزن المصدر في معنى الفاعل والمفعول في نحو «**رجل عَدْلٌ**» بمعنى عادل، و«**نسيج اليمن**» بمعنى منسوجه، فإنه مجاز، ولذلك لا يُقصَرُ على السماع، بل يجوز كلّ مصدر في معنى اسم الفاعل، واسم المفعول إذا قُصِد فائدة المجاز[2]، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولمّا فرغ من بيان أبنية المصدر، ذكر مجيئه للمبالغة، فقال:

(فَصْلٌ فِي مَجِيءِ الْمَصْدَرِ لِلْمُبَالَغَةِ)

(**وَقَدْ أَتَى «التَّلْعَابُ»**) بفتح أوله، وسكون ثانيه: أي اللعب الكثير (**وَ«التَّهْذَارُ»**) بضبط سابقه، مبالغة الهَذْر، وهو الهَذَيان (**وَمِثْلُهُ «التَّجْوَالُ»**) مبالغة الجَوَلان (**وَ«التَّذْكَارُ»**) مبالغة الذكر (**وَهَكَذَا «التَّرْدَادُ»**) مبالغة الرَّدّ (**وَ«التَّكْرَارُ»**) مبالغة التكرير، وهو إعادة الشيء مرارًا (**كَمَا أَتَى «التُّقْتَالُ»**) مبالغة القتل (**وَ«التَّسْيَارُ»**) مبالغة السير

---

(١) أي قول صاحب الأصل.

(٢) راجع «شرح ديكنقوز» ص١٥-١٦.

٥٧ - وَوَرَدَ «التِّلْقَاءُ» وَ«التِّبْيَانُ»	بِكَسْرِ تَاءٍ لَهُمَا الإِتْيَانُ
٥٨ - كَذَاكَ مِنْ خِلَافَةٍ «فِعِّيلَى»	وَهَكَذَا مِنْ «حَثَّ» كَـ«الدِّلِّيلَى»
٥٩ - وَلِلْمُبَالَغَةِ كُلُّهَا أَتَتْ	وَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ قَدْ اِطَّرَدَتْ

(**وَوَرَدَ «التِّلْقَاءُ»**، وَ«**التِّبْيَانُ**» بِكَسْرِ تَاءٍ لَهُمَا الإِتْيَانُ) مبتدأ مؤخر، و«**بكسر تاء**» خبره مقدمًا، و«**لهما**» صفة لـ«**تاء**»، يعني أن مجيئهما كائن بكسر تاء كائنة لهما، وهما شاذّان، أو «**لهما**» خبر مقدم لـ«**الإتيان**»، و«**بكسرتا**» متعلق به.

(**كَذَاكَ مِنْ خِلَافَةٍ «فِعِّيلَى»**) يعني أنه ورد أيضًا مصدر الثلاثيّ على وزن «**فِعِّيلَى**» بكسر الفاء، وتشديد العين، مقصورًا، كـ«**الخِلِّيفَى**» بمعنى كثرة الاشتغال بأمر الخلافة، ومنه ما يُحكى عن عمر ﷺ أنه قال: «**لولا الخِلِّيفَى لأذّنتُ**»، أي لولا كثرة الاشتغال بأمر الخلافة، والذهول بسببها عن تفقّد أوقات الأذان لأذّنتُ (**وَهَكَذَا**) ورد أيضًا وزنُ فِعِّيلَى (**مِنْ «حَثَّ»**) كـ«**الحِثِّيثَى**»، بمعنى الحثّ الكثير (**كَـ«الدِّلِّيلَى»**) بوزن فِعِّيلَى بمعنى كثرة العلم بالدلالة، والرسوخ فيها (**وَلِلْمُبَالَغَةِ**) متعلّق بـ«**أتت**» (**كُلُّهَا**) أي كلّ هذه الأوزان من التَّلْعَاب «**إلى**» الدِّلِّيلَى «(**أَتَتْ**) يعني أن هذه الأوزان كلّها إنما استُعملت للمبالغة، لا لأصل معنى المصدر (**وَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ قَدْ اِطَّرَدَتْ**) بقطع الهمزة؛ للوزن، يعني أن مجيء المصدر للمبالغة في الفعل والتكثير فيه قياس مطّرد عند سيبويه من الثلاثيّ المجرّد، وعند الزمخشريّ في الثلاثيّ وغيره؛ لأنه قال حين سئل عنه: هذا الباب كثير الاستعمال، فينبغي أن يكون قياسًا، ولذلك ذكر في الأمثلة الرِّمِّيَّا، تقول: كان بينهم رِمِّيَّا، أي الترامي الكثير من الجانبين.

[**تنبيه**]: قيل: إن ذكر المصدر للمبالغة استطرادٌ؛ لأن المراد بيان المصدر الذي يُشتقّ منه فعلٌ مشتمل على معناه وزيادة، كما يدلّ عليه السباق والسياق، وهو ليس كذلك؛ لأنه ليس في فعله دلالة على هذا التكثير والمبالغة. فافهم[1]، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

---

(١) «الفلاح» ص١٦.

(فَصْلٌ: فِي بَيَان مَصَادِرِ غَيْرِ الثُّلَاثِيِّ)

٦٠ - لِغَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ مَصْدَرٌ يَجِي عَلَى طَرِيقٍ وَاحِدٍ مُنْبَلِجِ

ولمَّا فرغ من بيان مصادر الثلاثيّ، شرع يبيّن مصادر غيره، فقال:

(فَصْلٌ: فِي بَيَان مَصَادِرِ غَيْرِ الثُّلَاثِيِّ)

(لِغَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ) أي للفعل الذي حروفه أكثر من ثلاثة، سواء كان رباعيًا مجرّدًا، كـ«**دَحْرَجَ**»، أو مزيدًا، كـ«**أكرم**»، أو خماسيًا، كـ«**انطلق**»، أو سُداسيًا، كـ«**استغفر**»، وسواء كان مصدرًا ميميًا، أو غير ميميّ **(مَصْدَرٌ يَجِي عَلَى طَرِيقٍ وَاحِدٍ، مُنْبَلِجِ)** أي واضح، يقال: بَلَجَ الصبحُ: أضاء وأشرق، كانبلَجَ، وتَبَلَّجَ، وأَبْلَجَ، وكلُّ متّضح أبلج، قاله في «**القاموس**»[1].

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن مصدر غير الثلاثيّ يجيء على طريق واحد، قياسًا مطّردًا، فلكلّ باب قياس على حِدَةٍ، فتقول مثلاً: كلُّ ما كان ماضيه على فَعْلَلَ فمصدره فَعْلَلَةٌ، كـ«**دحرج دَحْرَجَةً ودِحْرَاجًا**»، وما كان على أفعل، فإفعالٌ، كـ«**أكرم إكرامًا**»؛ وما كان على فَعَّلَ بالتشديد، فتفعيل، كـ«**علّم تعليماً**»؛ وما كان على فاعَلَ، فمفاعلةٌ، وفِعَالٌ، كـ«**قاتل مُقاتلةً وقِتالاً**»، وما كان على افتَعَلَ، فافتِعَالٌ؛ كـ«**اجتمع اجتماعًا**»، وما كان على افْعَلَّ فافْعِلَالٌ، كـ«**احمرّ احمرارًا**»، وما كان على تفعّل، فتفعُّلٌ، كـ«**تعلّم تعلُّمًا**»، وما كان على تفاعل فتفاعلٌ، كـ«**تقاتل تقاتلاً**»، وما كان على استفعل، فاسْتِفْعَالٌ، كـ«**استغفر استغفارًا**»، وما كان على افعَوْعَلَ، فافعيعالٌ، كـ«**اعشوشب اعشيشابًا**»، وما كان على افعَوّل، فافعِوّالٌ، كـ«**اجلوّذ اجلِوّاذًا**»، وما كان على افعنلل، فافعِنلالٌ، كـ«**احرنجم احرنجامًا**»، وما كان على افعنلى، فافعنلاءٌ، كـ«**اسلنقى اسلنقاءً**»؛ وما كان على تفعلل، فتفعلُلٌ، كـ«**تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا**»، وما كان

---

(١) «القاموس» ص١٦٥.

٦١ - إِلاَّ «قِتَالاً» أَوْ بِيَا «زَلْزَالاَ»	مِثْلُ «تِحِمَّالٍ» فَزِدْ «فِعَّالاَ»

على افعللّ، فافعلالّ، كـ«اقشعرّ اقشعرارًا»، وإلى هذا أشار في «الخلاصة» بقوله:

وَغَيْرُ ذِي ثَلاَثَةٍ مَقِيسُ	مَصْدَرِهِ كَـ«قُدِّسَ التَّقْدِيسُ»
وَ«زَكِّهِ تَزْكِيَةً» وَ«أَجْمِلاَ	إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمُّلاَ»
وَ«اسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً» ثُمَّ «أَقِمْ	إِقَامَةً» وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ
وَمَا يَلِي الآخِرَ مُدَّ وَافْتَحَا	مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا
بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـ«اصْطَفَى» وَضُمَّ مَا	يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ «تَلَمْلَمَا»
فِعْلاَلٌ اوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلاَ	وَاجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لاَ أَوَّلاَ
لِفَاعَلَ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَهْ	وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ

(**إِلاَّ «قِتَالاً»**) بكسر القاف، وتخفيف التاء (**أَوْ بِيَا**) أي قيتالاً، فإنهما مصدران لقاتل، والمشهور في مصدره المقاتلة، والمفهوم من عبارة الرضي أنهما قياسان أيضًا، حيث قال: وأما فِعَالٌ في مصدر فاعَلَ، كـ«قِتَالٍ»، فهو مخفّف القياس؛ إذ أصله «قِيتالٌ»، قاله ابن كمال، وقال ديكنقوز: وقيتالاً بالياء على لغة من قال كلّم كِلاَّمًا، فإنه قياس لغة أهل اليمن، قال سيبويه في قتال: كأنهم حذفوا الياء التي جاء به أولئك في قيتال، ولذلك قيل: إن قتالاً فرع قيتالاً من حيث إن حروف الفعل ثابتة فيه، إلا أن الألف قُلبت ياءً؛ لانكسار ما قبلها، وعَكَسَ السكّاكيّ، حيث جَعَلَ الياء إشباع كسرة الفاء انتهى.

وكذا زَلْزَلَ «(**زَلْزَالاً**)» بفتح أوّله، فإنه يجوز في مصدر مضاعف الرباعيّ المجرد فتح أوله، وكسره قياسًا مطّردًا؛ لثقل المضاعف، إلا أن الكسر أفصح؛ لأنه الأصل، وأما صحيحه، فإنه بالكسر لا غير.

(**مِثْلُ «تِحِمَّالٍ»**) بكسر التاء والحاء، وتشديد الميم مصدر تَحَمَّلَ، والقياس تَحَمُّلٌ، قال ديكنقوز: هذا عند من قال: كِلاَّمًا، فإنه قياس لغتهم أيضًا.

فَصْلٌ
فِي بَيَانِ الأَفْعَالِ الَّتِي تُشْتَقُّ مِنَ الْمَصْدَرِ

٦٢ - وَاشْتُقَّ مِنْ مَصَادِرَ الأَفْعَالُ فَلِلثُّلاثِيْ سِتَّةٌ تُنَالُ

وقوله: (فَزِدْ «فِعَّالا») أي زد على هذه الأوزان التي خرجت عن القياس عند جمهور العرب وزنَ فِعَّال بكسر الفاء، وتشديد العين، كـ«كِلّام»، في مصدر كَلَّمَ، وهو لغة أهل اليمن، وقياس لغتهم، ولذلك شاع واطّرد فِعّالٌ بمعنى التفعيل في كلام الفصحاء، وفي التنزيل: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴿٢٨﴾﴾، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولمّا بيّن أن المصدر أصلٌ في الاشتقاق على المذهب الراجح، وأنه قسمان: سماعيّ، وقياسيّ، وبينهما، أراد أن يبيّن الفرع الذي هو الفعل المشتق، فقال:

(فَصْلٌ: فِي بَيَانِ الأَفْعَالِ الَّتِي تُشْتَقُّ مِنَ الْمَصْدَرِ)

(وَاشْتُقَّ) بالبناء للمفعول: أي أُخذ (مِنْ مَصَادِرَ) بمنع الصرف؛ لأنه من صيغ منتهى الجموع، وقوله: (الأَفْعَالُ) بالرفع على أنه نائب فاعل «يُشْتَقّ»، يعني أن الأفعال تُشتقّ من المصادر، وإنما لم يقل: على مذهب البصريين؛ إشارةً إلى أنه الحق، فكأنه لا خلاف فيه (فَلِلثُّلاثِيْ) بسكون الياء؛ للوزن، أي الفعل الثلاثيّ، وإنما قدّم الثلاثيّ على غيره؛ لتقدّمه الطبيعيّ (سِتَّةٌ تُنَالُ) بالبناء للمفعول، يعني أن للثلاثيّ ستة أبواب، والمراد بالثلاثيّ المجرّدُ، وهو: ما كان أصوله على ثلاثة أحرف أصول.

ووجه الحصر فيها أنهم فتحوا أول الماضي؛ للخفّة، ولامتناع الابتداء بالساكن، ولا يُشكل المجهول، ولا الفعل المكسور أوله، كشِهِدَ؛ لعروض الضمّ والكسر فيهما، ولأن الضمّ في المجهول للفرق، واعتبروا في العين ثلاث حركات؛ إذ لو كان ساكنًا للزم التقاء الساكنين عند اتّصال الضمير المرفوع، مثل «ضَرَبْتُ»، ولم يعتبروا حركة اللام؛ لكونها محلّ التغييرات، فكانت للماضي ثلاثة أبنية، والتزموا

٦٣ - لَغَيْرِهِ التِّسْعَةُ وَالْعِشْرُونَا كـ«ضَرَبَتْ وَالْقَوْمُ يَضْرِبُونَا»
٦٤ - وَ«قَتَلَتْ تَقْتُلُ» ثُمَّ «عَلِمَا يَعْلَمُ» «ذَا فَتَحَ يَفْتَحُ الْحِمَى»

سكون الفاء في المضارع؛ فرارًا من توالي الحركات الأربع، كما سيأتي في فصله، واعتبروا في عينه أيضًا ثلاث حركات؛ لأنه لو كان ساكنًا لزم التقاء الساكنين عند دخول الجازم عليه، مثل «**لم يَضْرِبْ**»، فضربوا الثلاثة في الثلاثة، فحصل تسعة، ثلاثة منها بفتح الأول مع الحركات الثلاث في الثاني، وثلاثة بكسر الأول مع الحركات الثلاث في الثاني، لكن لم يَعتبِروا الكسر مع الضمّ؛ لأن الكسر مع الضمّ ثقيلٌ، فبقي اثنان، وثلاثة بضم الأول مع الحركات الثلاث في الثاني، لكنهم لم يعتبروا الضمّ مع الكسر، وكذا مع الفتح؛ لأن الضمّ معهما ثقيل، فبقي واحد، وهو الضمّ مع الضمّ، فبقي من التسعة الستّة.

[**فإن قلت**]: الكسر مع الكسر، وكذا الضمّ مع الضمّ ثقيل أيضًا.

[**أجيب**]: بأنه لمّا كان الكسر مع الكسر من جنس واحد، وكذا الضمّ مع الضمّ لم يكن ثقيلاً؛ إذ الثقل في اختلافهما، فتدبّر[1]، والله تعالى أعلم.

(**لَغَيْرِهِ**) أي لغير الثلاثيّ المجرّد (**التِّسْعَةُ وَالْعِشْرُونَا**) أي فجملة الأبواب خمسة وثلاثون بابًا. ثم ذكر الأبواب الستّة بأمثلتها، فقال:

(**كـ«ضَرَبَتْ، وَالْقَوْمُ يَضْرِبُونَا»**) يعني بفتح عين الكلمة في الماضي، وكسرها في المضارع، وهذا هو الباب الثاني، لكن قدّمه في الذكر؛ لزيادة الاختلاف بين الفتح والكسر؛ لأن الأول عُلْويّ، والثاني سُفليّ، والضمّ متوسّط، وإنما استحقّ التقديم بزيادة اختلاف حركتهما؛ لأنها تدلّ على زيادة اختلاف معناهما، فيصير عريقًا في كونه من الدعائم

(**وَ«قَتَلَتْ تَقْتُلُ»**) أي بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، وهو الباب الأول

(١) راجع «الفلاح» ص١٧.

٦٥ - وَ«كَرُمَتْ تَكْرُمُ» ثُمَّ «حَسِبُوا يَحْسِبُ» فَالأُوَلُ قَدْ تَنْتَسِبُ
٦٦ - دَعَائِمُ الأَبْوَابِ لاخْتِلَافِ عَيْنِ مُضَارِعٍ وَمَاضٍ وَافِي

(ثُمَّ «عَلِمَا») بألف الإطلاق «(يَعْلَمُ») أي بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، وهو الباب الرابع «(ذَا») أي هذا الشخص (فَتَحَ يَفْتَحُ) أي بفتح العين في الماضي والمضارع، وهو الباب الثالث.

وقوله: «(الْحِمَى») تنازعه الفعلان قبله، وهو بكسر الحاء المهملة: الممنوع، قال الفيومي: حَمَيتُ المكان من الناس حَمْيًا، من باب رَمَى، وحِمْيَةً بالكسر: منعته عنهم، والحِمايَة اسم منه، وأحميته بالألف: جعلته حِمًى، لا يُقْرَبُ، ولا يُجترأ عليه، قال الشاعر [من الطويل]:

وَنَرْعَى حِمَى الأَقْوَامِ غَيْرَ مُحَرَّمٍ عَلَيْنَا وَلَا يُرْعَى حِمَانَا الَّذِي نَحْمِي

وأحميته بالألف أيضًا: وجدته حِمًى، وتثنية حِمًى حِمَيَانِ بكسر الحاء، على لفظ الواحد، وبالياء، وسُمِعَ بالواو، فيقال: حِمَوَان، قاله ابن السِّكِّيت انتهى[1].

(وَ«كَرُمَتْ تَكْرُمُ») بضم العين فيهما، وهو الباب الخامس (ثُمَّ «حَسِبُوا يَحْسِبُ») بكسر العين فيهما، وأسند الأول لواو الجماعة؛ للضرورة، وهذا هو الباب السادس آخر الأبواب.

(فَالأُوَلُ) بضم، ففتح جمع أُولى: أي الأبواب الأُوَلُ، وهي: ضَرَبَ يضرِبُ، وقَتَلَ يَقْتُلُ، وعلِمَ يعلَمُ (قَدْ تَنْتَسِبُ) بالبناء للفاعل، وحُذف صلته، أي إليها، وقوله: (دَعَائِمُ الأَبْوَابِ) مرفوع على الفاعلية، يعني أنها تُسمّى دعائم الأبواب، جمع دِعَامَة بالكسر، وهي عمود البيت، أي أصولها (لاخْتِلَافِ عَيْنِ مُضَارِعٍ وَمَاضٍ) أي لأجل اختلاف حركتهما، والجارّ متعلّق بـ«تَنْتَسِب»، وقوله: (وَافِي) صفة لـ«اختلاف»، والياء للإشباع، وترك الناظم القيد الثاني للدعائم، وهو كثرة الاستعمال.

---

(١) «المصباح المنير» ١/١٥٣.

....

والحاصل أن دعائم الأبواب هو الذي اختلف حركة ماضيه ومضارعه، مع كثرة استعماله، فبهذين الشرطين معًا يدخل في الدعائم، لا بواحد منهما.

وإنما شُرط فيه الاختلاف المذكور؛ ليوافق اللفظ المعنى، وذلك أن معنى الماضي مخالف لمعنى المستقبل، فكذلك ينبغي أن يكون لفظه مخالفًا للفظه؛ ليطابق اللفظ المعنى، على ما هو الأصل عندهم.

وأما كثرة الاستعمال؛ فإنه سبب لفصاحة الكلمة، فيكون سببًا لأصالتها، ولذا قُدّمت الدعائم على الثلاثة الأُخَر، وأما تقديم بعضها على بعض؛ فلأن الاختلاف في الأول أكثر؛ لأن مخالفة الفتح للكسر أكثر من مخالفة الفتح للضمّ؛ لأن الفتح علويّ، والكسر سُفليّ، والضم بينهما، يشهد به الوجدان، وأما تقديم الثاني على الثالث، فلفتح عين ماضيه، ومن قدّم الثاني على الأول نظر إلى أن الضمّ عُلويّ، وأنه أقوى، أو قَصَدَ التدريج في النزول من العلويّ إلى السفليّ الذي هو الأصل بخفّته، فهو أحقّ بالتقديم، وأما تقديم بعضِ الأُخَرِ على بعضها، فلفتح عين الأول في الماضي والمضارع، ولكثرة استعماله بالنسبة إلى الثاني، وأما تقديم الثاني؛ فللنظر إلى أن الضمّ فوقيّ وقويّ، وإلى أن استعماله أكثر بالنسبة إلى الثالث، وإنما لم يجيء من مكسور العين في الماضي مضموم العين في المضارع؛ لئلا يتحرّك حرف واحد بالأثقل بعد الثقيل، ولم يجيء من مضموم العين في الماضي مفتوح العين في المضارع؛ لئلا يكون كالطَّفْرة[1] بسبب انتفاء التدريج في الانتقال من الأثقل إلى الأخفّ، ولا مكسور العين فيه؛ لئلا يلزم الجمع بين الضمّ الثابت والكسرة لا لضرورة[2]، والله تعالى أعلم.

ولمّا كان شرطُ دخول الأبواب الثلاثة الأُوَلِ في الدعائم تحقّق أمرين: اختلاف الحركة، وكثرة الاستعمال، بيّن أن انتفاء الأمرين في الأبواب الثلاثة الأُخَر هو السبب في عدم دخولها فيها، فقال:

(١) «الطَّفْرة»: الوَثْبُ في ارتفاع، كالطُّفُور، اهـ «ق» ص٣٨٩.

(٢) «شرح ديكنقوز» ص١٧-١٨.

٦٧ - وَلَمْ يَكُنْ «فَتَحَ» فِي الدَّعَائِمِ لِعَدَمِ اخْتِلَافِهَا الْمُقَدَّمِ
٦٨ - وَلَمْ يَجِيءْ مَعْ غَيْرِ حَرْفِ الْحَلْقِ فَلَمْ يَجِدْ كَثْرَتَهُ فِي النُّطْقِ

(**وَلَمْ يَكُنْ «فَتَحَ»**) هو الباب الثالث (**فِي الدَّعَائِمِ**) يعني أنه لم يدخل في جملة دعائم الأبواب، ولم يُعدّ منها (**لِعَدَمِ اخْتِلَافِهَا**) أي اختلاف حركة العين (**الْمُقَدَّمِ**) أي الذي قدّمنا، وبيّنّا أنه سبب دخول الثلاثة الأُوَل في الدعائم، وهذا هو انتفاء الشرط الأول، وأما انتفاء الثاني، وهو كثرة الاستعمال، فأشار إليه بقوله: (**وَلَمْ يَجِيءْ**) أي باب «**فَتَحَ**» (**مَعْ غَيْرِ حَرْفِ الْحَلْقِ**) يعني أنه لا يُبنى هذا الباب إلا إذا كان عينه، أو لامه أحد أحرف الحلق الستة، وهي التي نظمتها بقولي:

هَاكَ حُرُوفَ الْحَلْقِ هَمْزٌ هَاءُ عَيْنٌ وَحَا غَيْنٌ وَبَعْدُ خَاءُ

(**فَلَمْ يَجِدْ**) أي باب «**فَتَحَ**» (**كَثْرَتَهُ فِي النُّطْقِ**) أي في الاستعمال.

وحاصل ما أشار إليه في هذين البيتين بإيضاح أنه لا يدخل باب «**فَتَحَ يَفْتَحُ**» في الدعائم؛ لعدم اختلاف حركات عينه في الماضي والمضارع، ولعدم كثرة استعماله؛ لانعدام مجيئه بغير حرف حلق في عينه، أو لامه، فيصير مقيّدًا، والمقيّد أقلّ وجودًا من المطلق. فانتفى الشرطان معًا، وإنما صرّح بعدم دخوله في الدعائم، وإن كان معلومًا بالالتزام عما قبله؛ إيضاحًا، وليترتّب عليه قوله: «**وأما رَكَنَ يَرْكَنُ إلخ**».

وإنما فتحوا عين المضارع إذا كان عين الكلمة، أو لامها حرف حلق؛ لأنها ثقيلة، فأعطوها الفتحة؛ للخفّة؛ لامتناع السكون في عين المضارع، كما مرّ.

وإنما قلنا: إذا كان عينه، أو لامه حرف حلق؛ لأنه إذا وقع حرف الحلق فاء، نحو «**أَمَرَ يأمُرُ**» لم يلزم الفتح في مضارعه؛ لسكون حرف الحلق فيه، والساكن لا يجب فتح ما بعده؛ لضعفه بالسكون.

ولا يُشكل هذا بمثل «**يدخل**»؛ لأن المراد أن شرط الفتح أن يوجد في العين، أو اللام حرف من حروف الحلق، لا أن كلّ ما فيه حرف حلق يكون مفتوحًا.

[**فإن قلت**]: إنّ الألف من حروف الحلق أيضًا باتفاقهم، فلِمَ لَمْ يَعُدّوه هاهنا؟.

٦٩ ـ أَمَّا «أَبَى» وَ«رَكِنتُ» مَعْ «تَرْكَنُ» فَبِتَدَاخُلِ اللُّغَاتِ تُرْكَنُ

[**أجيب**]: بأن الألف لا يخلو إما أن يقع عَيْنًا، أو لامًا، وأيًا ما كان لا يمكن فتح العين لأجله، أما إن وقع عينًا فللزوم سكونه، وأما إن وقع لامًا، فلأنه إما واو، أو ياءٌ في الأصل؛ إذ الألف الأصليّ لا يقع في لام الفعل بالاستقراء، وإذا كان واوًا، أو ياءً، فقلبهما ألفًا يتوقّف على فتح ما قبلهما، وهو العين، فثبت أن فتح العين موجود قبل وجود الألف، فلم يكن الفتح لأجل الألف، وإلا يلزم الدَّوْرُ، وهو المطلوب.

ثم إن هذا الفتح في العين لمّا وُجِد من غير شرط، وهو وجود حرف الحلق كان شاذًّا، ولهذا حكموا بأن «**أبى يأبى**» شاذ، والله تعالى أعلم.

ولمّا توجّه أن يقال: إن عدم مجيء الباب الثالث، بابِ «**فَتَحَ يَفْتَحُ**» بغير حرف الحلق مشكلٌ بـ«**رَكَنَ يَرْكَنُ**»، و«**أَبَى يَأْبَى**»؛ لأنهما من هذا الباب، وليس فيهما حرف حلق، أجاب عن ذلك بقوله:

(**أَمَّا «أَبَى»**) يأبى بفتح العين في الماضي والمضارع (**وَ«رَكِنْتُ» مَعْ «تَرْكَنُ»**) بفتح العين فيهما **أيضًا** (**فَبِتَدَاخُلِ اللُّغَاتِ**) هذا يعود لـ«**رَكَنَ يَرْكَنُ**»، وأراد باللغات اللغتين على رأْيِ من يقول: إن أقل الجمع اثنان، وهو الحقّ، كما بيّنته في «**نظم الأصول**»، أو أن «**أل**» الجنسيّة أبطلت معنى الجمعيّة.

ومعنى تداخل اللغتين أن رَكَنَ يرْكُنُ ـ بمعنى مال يميل ـ كنصر ينصُرُ لغةٌ، ورَكِنَ يَرْكَنُ، كعلم يعلَمُ فيه لغة أيضًا، فأُخذ الماضي من الأول، والمضارع من الثاني، فصار رَكَنَ يَرْكَن كفتح يفتح.

وقوله: (**تُرْكَنُ**) بالبناء للمفعول، صفة لـ«**اللغات**»، أي تُعلم تلك اللغات، يقال: رَكِنَهُ، كفَرِح، وأركنه: عَلِمه، وفَهِمه، وتفرّسه، وظنّه، أو الرَّكْنُ ظنّ بمنزلة اليقين عندك، أو طرف من الظنّ، قاله المجد[1].

---

(١) «القاموس المحيط» ص١٠٨٤.

٧٠ - مَعَ الشُّذُوذِ وَ«قَلَى» مَعْ «يَقْلَى» فَلُغَةُ الطَّيِّءِ فَرُّوا ثِقَلاَ

وقوله: (**مَعَ الشُّذُوذِ**) يعود إلى «**أبى**»، ففيه لفّ ونشر غير مرتّب، يعني أن «**أبى يأبى**» من الشواذّ، فلا يرد نقضًا على القاعدة المذكورة.

وما قيل: من أن «**أبى يأبى**» بمعنى امتنع، وهو فرع منع، وفيه حرف حلق، فحُمِل عليه فضعيفٌ؛ لأن وجود حرف الحلق في لفظ معنى الكلمة لا يوجب ثقل تلك الكلمة على اللسان حتى يُضطرّ إلى أن يُحمل على فرعه، ويُفتحَ لأجله ما بعده، قاله ابن كمال رحمه الله تعالى[1].

[**تنبيه**]: المراد بالشاذّ في استعمالهم: ما يكون بخلاف القياس، من غير نظر إلى قلّة وجوده، وكثرته، كـ«**القَوَد**»، والنادر: ما قلّ وجوده، وإن لم يكن بخلاف القياس[2]، والله تعالى أعلم.

ولمّا توجّه الإشكال المذكور أيضًا بـ«**قَلَى يَقْلَى**»، أجاب عنه بقوله:

(**وَ«قَلَى» مَعْ «يَقْلَى»**) بمعنى أبغض يُبغض، ومثله «**بَقَى يَبْقَى**»، و«**فَنَى يَفْنَى**» (**فَلُغَةُ الطَّيِّءِ**) أي لغة قبيلة طيّء، أدخل عليه «**أل**» للوزن، وطيّء: أبو قبيلة، واسمه: جلهمة ابن أُدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب ابن قحطان بن عامر بن شالخ بن أرفخشذ بن سام بن نوح، وقيل: خرج من طيّء ثلاثة لا نظير لهم: حاتمٌ في جوده، وداود في فقهه وزهده، وأبو تمّام في شعره[3] (**فَرُّوا ثِقَلاَ**) يعني أنهم فتحوا عين المضارع، مع أن حقّه الكسر؛ فرارًا منه؛ لثقله.

وقوله: «**فرّوا ثِقْلاً**» جملة مستأنفة استئنافًا بيانيًا، فكأن قائلاً قال له: ما فعلوا فيها؟ فأجابه بقوله: «**فرّوا إلخ**».

وحاصل المعنى بإيضاح أن قَلَى يقلي من باب ضرب يضرب، فعين مضارعه

---

(١) «الفلاح» ص١٨.
(٢) «الفلاح» ص١٨.
(٣) راجع «الأنساب» ٣٥/٤ و«اللباب» ٢٧١/٢-٢٧٢.

٧١ ـ وَلَمْ يَكُنْ «يَكْرُمُ» فِي الدَّعَائِمِ	إِذِ اخْتِلَافُ عَيْنِهِ فِي الْعَدَمِ
٧٢ ـ وَخُصَّ بِالنُّعُوتِ وَالطَّبِيعَةْ	فَكَثْرَةُ اسْتِعْمَالِهِ مَنِيعَةْ

مكسورة، وفني يفنى، وبَقِي يبقى، من باب علم يعلم، فعين ماضيهما مكسورة، لكن قبيلة طيّء قد فرّوا من كسرة عين المضارع في الأول، وكسرة عين الماضي في الثاني والثالث إلى الفتحة؛ طلبًا للخفّة، وكذا فرّوا من كلّ كسرة قبل ياء مفتوحة فتحةَ بناءٍ إلى الفتحة، ثم قلبوا الياء ألفًا، فقالوا في «بُنِي» على صيغة المجهول: «بُنى»، قاله ابن كمال[1].

وقال الفيّوميّ: وطيّء تُبدل الكسرة فتحةً، فتقلب الياء ألفًا، فتقول: «بَقَى»، وكذلك كلُّ فعل ثلاثيّ، سواء كانت الكسرة والياء أصليتين، نحو «بَقِيَ»، و«نَسِيَ»، و«فَنِيَ»، أو كان ذلك عارضًا، كما لو بُني الفعل للمفعول، فيقولون في «هُدِيَ زيدٌ»، و«بُنِيَ البيتُ»: «هُدَى زيدٌ»، و«بُنَا البيتُ» انتهى[2]، والله تعالى أعلم.

(وَلَمْ يَكُنْ «يَكْرُمُ») أي الباب الخامس، وهو المضموم العين في الماضي والمضارع (فِي الدَّعَائِمِ) أي في جملة دعائم الأبواب؛ لانعدام الشرطين السابقين، كما أشار إلى الأول بقوله (إِذْ) تعليليّة (اخْتِلَافُ عَيْنِهِ) أي الحركة التي تكون في عين ماضيه ومضارعه (فِي الْعَدَمِ) أي معدومة، وهذا هو فقد الشرط الأول، وأشار إلى الثاني بقوله: (وَخُصَّ) بالبناء للمفعول، أي خصّته العرب (بِالنُّعُوتِ) أي باستعماله فيما يدلّ على النعوت، وهو جمع نعت، كفَلْس وفُلُوس: هي الصفة، والمراد الصفة اللازمة (وَالطَّبِيعَةْ) أي الأفعال الطبيعيّة، أي الغريزيّة التي جُبل، أي خُلِق الفاعل عليها، من غير اختيار منه، كالخُشن والكرم، فلمّا خُصّ بذلك قلّ استعماله، كما أشار إليه بقوله:

(فَكَثْرَةُ اسْتِعْمَالِهِ مَنِيعَةْ) فعيلةٌ بمعنى مفعولة، أي ممنوعة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن نحو كَرُم يَكْرُمُ لا يدخل في الدعائم؛ لانعدام

---

(١) «الفلاح»ص١٨-١٩.

(٢) «المصباح المنير» ١/ ٥٨.

٧٣ - وَ«حَسِبَتْ تَحْسِبُ» لاَ يَدْخُلُ فِي	دَعَائِمٍ لِكَثْرَةِ التَّخَلُّفِ
٧٤ - وَفَعُلَتْ تَفْعَلُ جَا قَلِيلاَ	«كُدتُ تَكَادُ» مَثَّلُوا تَمْثِيلاَ
٧٥ - وَفَضِلَتْ تَفْضُلُ هَكَذَا وَرَدْ	وَدِمْتَ إِذْ تَدُومُ هَكَذَا يُعَدْ

اختلاف الحركات في الماضي والمضارع، وانعدام كثرة الاستعمال؛ لأنه لا يجيء إلا من الطبائع والنعوت، يعني الأفعال الصادرة عن الطبائع من غير شعور واختيار الدالّة على صفاتها اللازمة لها، كالحسن، فإن المراد بالحسن الحسن الطبيعيّ، وهو كون الأعضاء متناسبةً على ما ينبغي أن يكون، لا ما يمكن اكتسابه بالزينة، من صفاء اللون، ولين الملمس، فلا يكثر استعمالها؛ لكونها مقيّدةً، فلمّا خالف هذا البناء بقيّة الأبنية فيما ذُكر خولف في الحركة أيضًا، حيث خُصّ بحركة لا تحصل إلا بلزوم إحدى الشفتين للأخرى، وانضمامها بها، وهي الضمة؛ رعايةً للتناسب بين الألفاظ ومعانيها، فافهمه، فإنه دقيقٌ، والله تعالى أعلم.

(وَ«**حَسِبَتْ تَحْسِبُ**») بكسر العين فيهما، وهو الباب السادس (**لَا يَدْخُلُ فِي دَعَائِمٍ؛ لِكَثْرَةِ التَّخَلُّفِ**) أي تخلّفه عن أسباب دخوله في الدعائم، وذلك فقدان الشرطين، فقد فُقد منه اختلاف الحركة، وكثرة الاستعمال.

(**وَفَعُلَتْ تَفْعَلُ جَا قَلِيلًا**) يعني أنه جاء شذوذًا بضم العين في الماضي، وفتحها في المضارع، مع أن الواجب أن ما كان مضموم العين في الماضي ضمها في المضارع، وذلك في (**كُدتُّ تَكَادُ**) أصل «**كدت**» كَوُدتَ بضم الواو، فنُقلت ضمتها إلى ما قبلها بعد سلب حركته؛ لتدلّ على أن البناء من مضموم العين، وأصل «**تكاد**» تَكْوَد بفتح التاء، فأُعلّ بالنقل والقلب؛ شذوذًا، وقوله: (**مَثَّلُوا تَمْثِيلًا**) أي جعلوه مثالاً لما جاء على الشذوذ.

(وَ) كذلك (**فَضِلَتْ تَفْضُلُ**) بكسر عينه في الماضي، وضمّها في المضارع (**هَكَذَا وَرَدْ**) أي جاء عن العرب شاذًا.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن فَضِلَ بالكسر، يفضُل بالضم شاذٌ؛ لأنه إذا كان العين

....

مكسورًا في الماضي وجب أن يكون إما مفتوحًا، أو مكسورًا في المضارع قياسًا، لكن هذا جاء بخلافه، فيكون شاذًا.

وقال بعض المحققين: إنه من تداخل اللغتين، وذلك لأن العرب تقول: فَضِلَ بالفتح والكسر، ومضارع الفتح بالضمّ، ومضارع الكسر بالفتح، فإذا سُمِع بعد ذلك فَضِلَ يَفْضُل بالكسر في الماضي، والضم في المضارع، عُلِم أنه من تداخل اللغتين.

وقال الفيومي: فَضَلَ فَضْلاً، من باب قَتَلَ: بَقِي، وفي لغة فَضِلَ يَفْضَلُ، من باب تَعِبَ، وفَضِلَ بالكسر يَفْضُلُ بالضمّ لغة، وليست بالأصل، ولكنها على تداخل اللغتين[1].

(وَ) كذلك شذّ (دِمْتَ) بكسر الدال (إِذْ تَدُومُ) بضمّها، ولو قال: «مع تدُم» لكان أولى، يعني أن دِمْتَ مع تَدُوم (هَكَذَا يُعَدّْ) بالبناء للمفعول، أي يُعدّ شاذًا كما شذّ ما سبق.

وأصل دِمْتَ تَدُوم دَوِمتَ تَدْوُم بكسر الواو في الأول، وضمّها في الثاني، فأعلّ الأول بنقل حركة الواو إلى ما قبلها بعد سلب حركته، ثم حذفها لالتقاء الساكنين، وأُعلّ الثاني بنقل حركة الواو إلى ما قبلها.

قال ابن منظور: دام الشيء يدُومُ، ويَدَامُ، قال كراع: دام يدُوم فَعِلَ يَفْعُلُ، وليس بقويّ، قال أبو الحسن: في هذه الكلمة نظر، ذهب أهل اللغة في قولهم: دِمْتَ تدُوم إلى أنها نادرةٌ، كمِتَّ تَمُوتُ، وفَضِلَ يَفْضُلُ، وحَضِرَ يَحْضُرُ، وذهب أبو بكر إلى أنها متركّبة، قال: دُمْتَ تَدُومُ، كقُلْتَ تقول، ودِمْتَ تَدَامُ، كخِفْتَ تخافُ، ثم رُكّبت اللغتان، فظنّ قوم أنّ تَدُوم على دِمْتَ، وتَدَامُ على دُمْتَ؛ ذهابًا إلى الشذوذ، وإيثارًا له، والوجه ما تقدّم من أنّ تَدَامُ على دِمْتَ، وتَدُومُ على دُمْتَ، وما ذهبوا إليه من تشذيذ دِمْتَ تَدُوم أخفّ مما ذهبوا إليه من تسويغ دُمْتَ تَدَامُ؛ إذ الأولى ذات نظائر، ولم

(١) «المصباح» ٢/٤٧٥.

٧٦ ـ وَانْشَعَبَتْ مِنَ الثُّلَاثِيْ اثْنَا عَشَرْ   بَابًا كَـ«أَكْرَمْتُ» وَ«قَطَّعَ الشَّجَرْ»

يُعرف من هذه الأخيرة إلا كُدت تكاد، وتركيب اللغتين باب واسع، كقَنَطَ يَقْنُطُ، ورَكَنَ يَرْكَنُ، فيحمله جُهّال أهل اللغة على الشذوذ انتهى[1].

قلت: يظهر مما سبق أن الأولى حمل دِمتَ تدوم على تداخل اللغتين، فتأمّل، والله تعالى أعلم.

[تنبيه]: قدّم بعضهم الرباعيّ المجرّد على المنشعبات؛ نظرًا إلى أن الثلاثيّ المجرّد، والرباعيّ المجرّد أصلان، فراعى مناسبة الأصالة بينهما، فلم يفصل بينهما، والناظم تبعًا لأصله قدّم منشعبة الثلاثيّ المجرّد على الرباعيّ المجرّد؛ رعايةً لمناسبة الأصالة والفرعيّة بينهما، فقال:

(**وَانْشَعَبَتْ**) أي تفرّعت (**مِنَ الثُّلَاثِيْ**) بسكون الياء؛ للوزن، أي من أبنية الثلاثيّ المجرّد (**اثْنَا عَشَرْ بَابًا**) فالمنشعبة: هي الأبنية المتفرّعة من أصل بزيادة حرف، أو أكثر، ليس من جنس الحروف الأصليّة، أو بتكرير حرف منها، أو بهما معًا؛ لقصد زيادة فيه، من التعدية، والتكثير، وغيرهما، مثل «**أخرج**»، و«**فرّح**»، زِيدَ في الأول همزة؛ للتعدية، وكُرِّرت العين في الثاني للتكثير.

ثم إن الزيادة إما بحرف، أو حرفين، أو ثلاثة، ولم يزد على الثلاثة؛ لئلايلزم زيادة الزائد على الأصل.

ثمّ إن الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ تبعًا لأصله رتبها، فَقَدَّمَ ما زيد عليه حرف واحد، ثم ما زيد فيه حرفان، ثم ما زيد فيه ثلاثة؛ رعايةً للترتيب الطبيعيّ، فما زيد فيه حرف واحد، فثلاثة أبواب: الأول: باب الإفعال (**كَـ«أَكْرَمْتُ»**) إكرامًا بزيادة الهمزة المفتوحة في أوله، وكسرت في مصدره فرقًا بينه وبين الجمع على أفعال، نحو إعمال، وأَعْمال، ولم يُعكس؛ لثقل الجمع.

---

(١) «لسان العرب» ١٢/٢١٢-٢١٣.

٧٧ - وَ«قَاتَلَتْ» «تَفَضَّلَتْ» «تَمَازَجَا» ، «انْصَرَفَتْ» وَ«احْتَقَرَتْ» وَ«اسْتَخْرَجَا»

و قُدِّم بابُ الإفعال؛ لأن زيادته في الأول، وبناؤه للتعدية غالبًا، نحو أجلسته، وأكرمته، ويأتي للصيرورة، نحو أجرب الرجلُ: أي صار ذا جَرَب، وللوجْدان، نحو أبخلته، وأحمدته: أي وجدته بخيلاً، ومحمودًا، وللسلب والإزالة، نحو أشكيته: أي أزلت عنه الشَّكَاية، وللتعريض، نحو أباع الجارية: أي عرضها للبيع، وللحينونة، نحو أحصد الزرع: أي حان وقت حَصَاده؛ وقد يكون بمعنى فَعَلَ، نحو أَقَلْتُ البيعَ، أي قِلْتُهُ.

(وَ) الثاني: باب التفعيل، نحو «(قَطَّعَ الشَّجَرَ)» بتكرير العين، والزائد هو الثاني، عند الجمهور؛ لأن الزيادة بالآخر أنسب، والأول عند الخليل؛ لأن الساكن كالمعدوم، فالتصرّف فيه أولى، وأجاز الوجهين سيبويه، لتعارض الدليلين، وقدّم هذا الباب؛ لأن الزيادة في الأصول.

وبناؤه للتكثير غالبًا، وهو إما في الفعل، نحو جَوَّلْتُ، وطوّفتُ، أو في الفاعل، نحو مَوَّتَ الإبلُ، أي كثُر فيها المَوَتان، ولا يقال: موّت الشاة؛ لعدم إمكان التكثير؛ إذ هي شاة واحدة، أو في المفعول، نحو غَلَّقتُ الأبواب، وقطّعتُ الأثواب، وللتعدية، نحو فرّحته، وللسلب، نحو قَرَّدتُ البعيرَ، أي أزلت عنه القُرَاد.

(وَ) الثالث باب المفاعلة، نحو «(قَاتَلَتْ)» بزيادة الألف بين الفاء والعين، وهذا البناء للمشاركة بين أمرين في أصل الفعل الذي هو مصدر فعله الثلاثيّ، كالقتل، فيُنسب ذلك الفعل إلى أحد الأمرين، متعلّقًا بالآخر، صريحًا، ويجيء عكس ذلك ضمنًا، وهو نسبته إلى الأمر الآخر، متعلّقًا بالأول، مثلاً إذا قلت: قاتل زيدٌ عمرًا، فإنه يدلّ صريحًا على نسبة القتل إلى زيد، متعلّقًا بعمرو، وضمنًا على نسبته إلى عمرو، متعلّقًا بزيد.

ويجيء للتكثير، نحو ضاعت، بمعنى ضَعّفتُ، وبمعنى فَعَلَ، أي لنسبة الفعل إلى الفاعل لا غير، كقولك: سافرتُ، فإنه لنسبة السفر إليك، ونحو عافاك الله، بمعنى نسبة العفو إلى الله تعالى.، والله تعالى أعلم.

....

(وَ) لَمَّا أنهى **القسم الأول**، وهو ما زيد فيه حرف، شرع يُبيِّن القسم الثاني، وهو ما زيد فيه حرفان، وهو خمسة أبواب، الأول باب التفعُّل، وإليه أشار بقوله: «(**تَفَضَّلْتُ**)» بزيادة التاء في أوله، وتضعيف العين، وقدّم هذا الباب؛ لأن إحدى زيادتيه من جنس الأصول.

وحاصل هذا الباب أن أصل تفضَّل فَضَّلَ، فزيدت التاء في أوله، وكُرِّرت العين، وبناؤه لمطاوعة فَعَّل بالتشديد، نحو كسّرته، فتكسّر، ولهذا يصير لازمًا؛ إذ المطاوعة تقتضي اللزوم.

[**تنبيه**]: معنى كون الفعل مطاوعًا، كونه دالاًّ على معنًى حَصَلَ عن تعلّق فِعْلٍ آخر متعدّ، كقولك: باعدته، فتباعد، فقولك: تباعد عبارة عن معنًى حَصَلَ عن تعلّق فعلٍ متعدّ، وهو باعدته، أي هذا الذي قام به، تباعد، وقد يُتلفّظ بالمطاوع، وإن لم يكن معه مطاوِع، كقولك: انكسر الإناء.

وقد يجيء هذا الباب للتكلّف، ومعناه: أن الفاعل تكلّف ذلك الفعل لِيَحْصُلَ باستعماله، كتشجّع زيدٌ؛ إذ معناه: استعمل الشجاعة، وكلّف نفسه إياها لِتَحْصُلَ.

وقد يجيء للعمل المتكرِر، أي ليدلّ على أن أصل الفعل حَصَلَ مرّة بعد مرّة، نحو تجرّع، أي شَرِبَ جُرعةً بعد جُرعةٍ.

وقد يجيء للطلب، نحو تكبّر، أي طلب أن يكون كبيرًا، وللاتّخاذ، نحو توسّدت التراب: أي اتّخذته وِسادةً، وللتجنّب، نحو تأثّم: أي جانب الإثم، والله تعالى أعلم.

والباب الثاني: باب التفاعُلُ، نحو «(**تَمَازَجَا**)» بألف التثنية، من المَزْج، وهو الخلط، يقال: مَزَجتُ الشيءَ بالماء مَزْجًا، من باب قَتَلَ: إذا خَلَطتَهُ.

وأصله مَزَج، فزيد في أوله تاء، وبين العين والفاء ألفٌ، وقُدِّم؛ لمشاركته الأول في زيادة التاء في أوله، وبناؤه لمشاركة أمرين، أو أكثر.

[**تنبيه**]: الفرق بين فاعل وتفاعل يكون من حيث اللفظ والمعنى، أما من حيث

....

اللفظ فإنّ وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل، متعلّقًا بغيره، مع أن ذلك الغير مثل ذلك، ووضعُ تفاعل نسبة الفعل إلى أمرين مشتركين في ذلك الفعل من غير قصد إلى تعلّقه بغيره، ففي الأول يُرْفَعُ بالفعل ما يُنسَبُ الفعل إليه صريحًا، ويُنصَبُ المتعلّق، وفي الثاني يُرفَعان معًا بطريق العطف، مثلُ قاتل زيدٌ عمرًا، وتضارب زيدٌ وعمرٌو، ولهذا جاء الأول زائدًا على الثاني بمفعول أبدًا.

وأما من حيث المعنى فإن بادىء الفعل في فَاعَلَ معلومٌ، دون تفاعل، والله تعالى أعلم.

وقد يجيء هذا الباب لإظهار ما ليس فيه، نحو تجاهل زيد في كذا، أي أظهر الجهل من نفسه، وليس عليه في الحقيقة، بل هو عالم له، وكذلك تمارض زيد، ولمطاوعة فاعلَ، نحو باعدته، فتباعد، وبمعنى فَعَلَ، نحو توانيت، أي وَنيتُ من الْوَنَى، وهو الضعف، والله تعالى أعلم.

(وَ) الباب الثالث باب الانفعال، نحو «**انْصَرَفْتْ**» أصله: صرفتُ، فزيد في أوله ألف، ونون، وقُدِّم؛ لكون الزيادتين في الأول، وبناؤه لمطاوعة فَعَلَ، نحو قطعته، فانقطع، فيصير لازمًا، وقد جاء لمطاوعة أفعل قليلاً، نحو أزعجته، أي أبعدته، فانزعج.

[تنبيه]: هذا البناء مختصّ بالعلاج والتأثير، يعني أنه لا يُبنى إلا من أفعال الجوارح المعلومة بالحسّ، كالضرب، والكسر، فلا يقال: علمته، فانعلم، وقال شارح «**المفصل**»: عدمته، فانعدم، ليس بجيّد، وذلك أنهم لمّا خصّوه بالمطاوعة، خصّوه بالعلاج حتى يكون معنى المطاوعة جليًا واضحًا [١]، والله تعالى أعلم.

(وَ) الرابع باب الافتعال نحو «**احْتَقَرْتْ**» أي صَغَّرت، أصله حَقَر، فزيدت الهمزة في أوله، والتاء بين الفاء والعين، وبناؤه للمطاوعة، وقد عرفت معناها، وقد يجيء للاتّخاذ، نحو اشتوى، أي أخذ الشواء لنفسه، وقد يجيء بمعنى التفاعل، نحو

(١) «الفلاح» ص٢١.

٧٨ ـ وَ«اخْشَوْشَنَتْ» وَ«اجْلَوَّذَتْ» وَ«احْمَارَرَا» وَ«احْمَرَّ» بِالإِدْغَامِ فِيمَا ذُكِرَا

اجتورُوا، واختصموا، بمعنى تجاوروا، وتخاصموا.

والخامس باب الافعلال، كاحمرّ احمرارًا، لكن أخّر مثاله عن أمثلة السداسيّ؛ ليجاور ما يناسبه في التكرار، وهو الافعيلال، كالاحميرار، وسيأتي بيانه هناك إن شاء الله تعالى.

ولمّا أنهى الكلام على ما زيد فيه حرفان، شرع يبيّن ما زيد فيه ثلاثة أحرف، وهو أربعة أبواب، الأول باب الاستفعال، وإليه أشار بقوله:

(وَ«**اسْتَخْرَجَا**») بألف التثنية، أو هي للإطلاق، أصله خرج، فزيد في أوله همزة، وسين، وتاء، وقُدّم لأن زوائده في الأول، وبناؤه للطلب، ومعناه طلب مصدر الفعل الثلاثيّ الذي ينشعب هو منه، وذلك قد يكون تحقيقًا، نحو استكتبته، أي طلبت الكتابة منه، وقد يكون تقديرًا، نحو استخرجت الوتد من الحائط، فليس هنا طلبٌ صريح، بل المعنى لم أزل أتلطّف، وأتحيّل حتى خرج.

وقد يجيء للتحوّل، نحو استحجر الطين، أي تحوّل إلى الحَجَر، وقد يجيء بمعنى فَعَل بالتخفيف، نحو استقرّ بالمكان، أي قَرّ به، قيل: هذا يُحفظ ولا يقاس عليه، والله تعالى أعلم.

(وَ) الباب الثاني باب الإفعيعال نحو («**اخْشَوْشَنَتْ**») أصله خَشُنَ من الخشونة، وهي ضدّ اللين، فزيدت في أوله همزة وصل، وبين العين واللام واو، وشين، وقُدّم؛ لأن إحدى الزوائد من جنس الأصول، وبناؤه للمبالغة، يقال: اخشوشن الشيء، اشتدّت خشونته، واخشوشن الرجل: تعوّد لبس الخَشِنِ، وهو لازم أبدًا، والله تعالى أعلم.

(وَ) الباب الثالث باب الافعِوّال، نحو («**اجْلَوَّذَتْ**») يقال: اجْلَوّذ بهم السير اجْلِوّاذًا: أي دام مع السرعة، وهو من سير الإبل، أصله جَلَذ، فزيدت في أوله همزة وصل، وبين العين واللام واوان، وقُدّم؛ لأن كلّ الزوائد فيه قبل الأخير، وليتأخر احمارّ؛ إذ له بحث، وبناؤه للمبالغة، كافعوعل، نحو اخروّط بهم السير، أي امتدّ،

....

واجْلَوَّذَ بهم السير، أي دام مع السرعة، واعْلَوَّطَ، أي لزم، قال الجوهريّ: وإنّما لم تُقلب الواو ياءً في مصدر هذا الباب، كما انقلبت في اعشوشب اعشيشابًا؛ لأنها مشدّدة انتهى، والله تعالى أعلم.

(وَ) الباب الرابع باب الافعيلال، نحو «**احْمَارَرَا**» بفكّ المشدّد للوزن، أصله حمر، فـزيدت في أوله همزة وصل، وبين العين واللام ألف، وكُرِّرت اللام، والزائد هو الثاني، وقُـدِّم؛ لكـونه أبلغ من احمرّ في المعنى وَ«**احْمَرَّ**» أصله حمر أيضًا، فزيدت في أوله همزة وصل، وكُـرِّرت اللام، والـزائد هو الثاني أيضًا، وهما مختصّان بالألوان والعيوب، وبناؤهما للمبالغة، لكن الأول أبلغ من الثاني، قال في «**مختار الصحاح**»: تقول: شَهِبَ الشيء بالكسر شَهَبًا: أي صار ذا بياض غالب على السواد، ولو قصدت المبالغة قلتَ: اشْهَبَّ اشْهِبَابًا، وإذا قصدت زيادتها، قلتَ: اشْهَابَّ اشْهِيبَابًا انتهى.

وقوله: (**بِالإِدْغَامِ**) أي بتشديد اللام (**فِيمَا ذُكِرَا**) «**ما**» اسم موصول، والفعل مبنيّ للمفعول، أي في اللذين ذُكرا، وهواحمارّ، واحمرّ، ويحتمل كون «**ما**» مصدريّة، والمصدر بمعنى المفعول، أي في المذكورين.

والحاصل أن احمارّ واحمر أصلهما احمارر، واحمرر، بفكّ الإدغام فيهما، فأُدغم الحرفان المتجانسان، أعني الراءين بعد سلب حركة أوليهما؛ للجنسيّة، قال صاحب الأصل: ويدلّ عليه، أي على كون الإدغام للجنسيّة عدم إعلال ارْعَوَى، فإنه من باب افعلّ، كاحمرّ، لا يُدغم؛ لعدم الجنسيّة، وتحقيق ذلك أن أصل ارْعَوَى ارْعَوَوَ بواوين، فاجتمع فيه سبب الإدغام، كما في احمرر، وهو ظاهر، وسبب الإعلال بقلب الواو الثانية ياء، وهو وقوعها خامسة في الطرف، وبعد الإعلال الثاني لم يجُز الإعلال الأول؛ لئلا يلزم الإعلال في الإعلال، فأعلّ بموجب الإعلال؛ لأن الإعلال مقدّم على الإدغام، فلمّا انقلبت الواو المتطرّفة ياء لم يبق سبب الإدغام؛ لعدم الجنسيّة بين الواو

٧٩ - ثُمَّ «ازْعَوَى» وَلِلرُّبَاعِيْ وَاحِدُ   كَـ«دَحْرَجَتْ» لَكِنْ إِذَا يُجَرَّدُ

والياء، فلم يُدغَم.

وإنما قلنا: الإعلال مقدَّم؛ لأن سبب الإعلال موجبٌ له، يعني كلّما وُجد سبب الإعلال وُجد الإعلال، وسبب الإدغام ليس بموجب له، يعني أنه ليس كلما وُجد سبب الإدغام وُجد الإدغام، بل مُجَوِّزٌ له، يدلّ عليه امتناع التصحيح في باب رَمَى، وجواز الفكّ في باب حَيِيَ، كما سيجيء، حقّقه الجار برديّ.

وما قيل: إن الإعلال سابقٌ على الإدغام؛ لأن الإعلال يجب بمجرّد النظر إلى الحرف الواحد من حروف العلّة، بخلاف الإدغام، فإنه لم يجب ما لم يُنظر إليهما معًا، فخطأٌ؛ لأن الإعلال أيضًا لم يجب بمجرّد النظر إلى الحرف الواحد من حروف العلّة، وإلا لوجب إعلال وَعَدَ، بل يجب النظر إلى ما قبله؛ فلهذا لم تختلف وجوه الإعلال، كالحذف، والقلب، والإسكان، قاله ابن كمال رحمه الله تعالى[1]، وهو بحث نفيسٌ، والله تعالى أعلم.

وقوله: (ثُمَّ «ازْعَوَى») أي فإنه من باب الافعلال، كما سبق تحقيقه آنفًا، يقال ازْعَوَى عن القبيح؛ أي كفّ، والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على منشعبة الثلاثيّ المجرّد شرع يبيّن الرباعيّ، فقال: **(وَلِلرُّبَاعِيْ)** بسكون الياء؛ للوزن، وهو خبر مقدّم لقوله: **(وَاحِدُ)** أي باب واحد من تلك الأبواب الخمسة والثلاثين، وذلك **(كَـ«دَحْرَجَتْ»)** يقال: دحرجه، دَحْرجة ودِحْراجًا، فتدحرج: أي تتابع في حُدُور، والمُدَحْرَجُ: المُدَوَّر، قاله المجد[2].

وقوله: **(لَكِنْ إِذَا يُجَرَّدُ)** بالبناء للمفعول، أشار به إلى أن الباب الواحد المذكور يُستعمل في الرباعيّ المجرّد فقط، وأما المزيد فله أوزان تأتي بعده.

(اعلم): أنهم جوّزوا في الاسم رباعيًا، وخماسيًا أصليين؛ للتوسّع، ولم يجوّزوا

(١) «الفلاح» ص٢١-٢٢.
(٢) «القاموس المحيط» ص١٧١.

٨٠ ـ وَانْشَعَبَتْ مِنْهُ ثَلَاثٌ تُنْتَجُ كَـ«احْرَنْجَمَ» «اقْشَعَرَّ» إِذْ «تَدَحْرَجُوا»

سُداسيًا؛ لئلا يُتوهَّم أنه كلمتان؛ إذ الأصل أن يكون على ثلاثة أحرف، ولم يجوّزوا في الفعل خماسيًا؛ لكثرة تصرّفه، ولأنه يتّصل به الضمير المرفوع المتّصِلُ، ويصير كالجزء منه، بدليل إسكان ما قبله، مثلُ دحرجتُ، فالخماسيّ فيه كالسداسيّ في الاسم، وقد علمت أنه مرفوضٌ، وإلى هذا أشار ابن مالك في «**الخلاصة**» حيث قال:

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

وقال في الفعل:

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

ثم إنهم لم يتصرّفوا في الرباعيّ المجرّد كما تصرّفوا في الثلاثيّ المجرّد، من فتح عينه، وكسرها، وضمّها، بل التزموا فيه الفتحات؛ لخفّتها، وثقل الرباعيّ، لكن لمّا لم يكن في كلامهم أربع حركات متوالية في كلمة واحدة سكّنوا الثاني؛ لأن إسكانه أولى من إسكان الأول والرابع؛ لامتناع الابتداء بالساكن، ووجوب فتح الآخر إذا لم يتّصل به الضمير المرفوع، ومن إسكان الثالث أيضًا؛ لأن الرابع قد يُسكّن لاتّصال الضمير، فيلزم التقاء الساكنين، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر منشعبة الرباعيّ المجرّد، فقال: (**وَانْشَعَبَتْ**) أي تفرّعت (**مِنْهُ**) أي من الثلاثيّ المجرّد (**ثَلَاثٌ**) أي ثلاث أبنية (**تُنْتَجُ**) بالبناء للمفعول، أي تُستخرَج منه، وهي على قسمين: القسم الأول، ما زيد فيه حرف واحد، وهو باب واحد، وهو باب تفعلُل، نحو تدحرج، والثاني باب الانفعلال، نحو احرَنْجَمَ، والثالث باب الافعلّال، نحو اقشعرّ، وقد ذكرها غير مرتّبة؛ لضرورة الوزن، فقال: (**كَـ«احْرَنْجَمَ»**) أي اجتمع، أصله حَرْجَم، فزيدت في أوله همزة وصل، وبين العين واللام نون، وهو باب الانفعلال، وهذا هو الباب الأول مما زيد فيه حرفان على الرباعيّ، ونحو «(**اقْشَعَرَّ**)»

٨١ ـ مُلْحَقُ «دَحْرَجْتُ» بِسِتَّةٍ جَرَى ... كَـ«شَمْلَلْتُ» وَ«حَوْقَلْتُ» وَ«بَيْطَرَا»
٨٢ ـ وَ«جَهْوَرْتُ» وَ«قَلْنَسْتُ» «وَقَلْسَى» ... «تَدَحْرَجْتُ» مُلْحَقُهُ جَا خَمْسَا

يقال: اقشعَرّ جِلده: أخذته قُشَعريرة، أي رِعْدةٌ[1]، أصله قَشْعَرَ، فزيدت في أوله همزة وصل، وكُرِّرت اللام، والزائد هو الثاني، وهذا هو الباب الثاني مما زيد فيه حرفان على الرباعيّ (إِذْ «تَدَحْرَجُوا) «إذ» ظرف لـ«اقشعرّ»، أي وقت تدحرجهم: وهذا هو الباب الأول من مزيد الرباعيّ، أخّره للنظم، وأصله دَحْرَج، فزيدت في أوله تاء، وهذه الأبواب الثلاثة كلّها لوازم، والله تعالى أعلم.

ولمّا فرغ من الرباعيّ، ومنشعبه شرع يبيّن الملحَقات بالرباعيّ المجرّد، وهي ستة أبواب، فقال:

«(مُلْحَقُ»«دَحْرَجْتُ») أي المُلْحَق بالرباعيّ المجرّد، وأصله ثلاثيّ زيد فيه للإلحاق بدحرج (بِسِتَّةٍ جَرَى) أي جاء ستة أبواب، وهذه الأبواب الستة نوع واحد، وهو ما زيد فيه حرف واحد، فالأول باب الفعللة (كَـ«شَمْلَلْتُ») أي أسرعت، أصله شَمَلَ، زيد فيه حرف واحد، وهو اللام الثانية، وقُدّم؛ لكون الزائد فيه من جنس الحرف الأصلي (وَ) الثاني باب الفَوْعَلَة نحو («حَوْقَلْتُ»)، يقال: حَوْقَل حوقَلَةً: أي ضَعُف وهَرِم، أصله حقل، زيدت فيه الواو بين الفاء والعين، وقُدِّم لقوّة الواو (وَ) الثالث باب الفَيْعَلَة نحو(«بَيْطَرَا») بألف التثنية، يقال: بيطر الرجل بيطرةً: أي عمِل البيطرة، وهو الشقّ، أصله بطر، فزيدت فيه الياء بين الفاء والعين، وقُدّم لتقدّم زائده.

(وَ) الرابع باب الفَوْعلة نحو «(جَهْوَرْتُ») يقال: جهور جَهْوَرَةً: إذا جهر مبالغةً، أصله جهَر، فزيدت فيه الواو بين العين واللام، قُدّم لاشتراكه مع حوقل في نفس الزائد، ومع بيطر في كونه حرف علة (وَ) الخامس باب الفَعْنَلَة نحو «(قَلْنَسْتُ») يقال: قَلْنس قلنسةً: إذا لبس القَلَنْسُوة، أصله قَلَسَ، فزيدت فيه النون بين العين واللام، قدّم لتقدّم زائده (وَ) السادس باب الفَعْلاة «(قَلْسَى») يقال: قلسى قَلْساةً: إذا لبس

(١) «القاموس» ص٤١٦.

٨٣ ـ «تجَلْبَبَتْ» «تجَوْرَبَتْ» «تَشَيْطَنَا» كَقَوْلِهِمْ «تَرَهْوَكَتْ» «تمَسْكَنَا»

القلنسوة أيضًا، أصله قَلَسَ، فزيدت فيه الياء في آخره، ثم قُلبت ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، ولم يَبطُل الإلحاق به؛ لأنه في محلّ التغيير، وأصل قَلْسَاة قَلْسَيَةٌ، فقُلبت الياء ألفًا؛ لما ذُكر.

[فإن قلت]: ما الفرق بين منشعبة الثلاثيّ، وبين الملحق بالرباعيّ مع أن أصلهما ثلاثيّ زيد فيه حرفٌ، أو أكثر، فإن فَاعَلَ مثلاً ثلاثيّ زيد فيه الألف، وشَمْلَلَ ثلاثيّ زيد فيه اللام؟.

[أجيب]: بأن زيادة الحرف في المنشعبة لقصد زيادة معنًى، كما مرّ، وفي الملحَق لقصد موافقة لفظ للفظ آخر ليُعامل معاملته، لا لزيادة معنًى، وعلى هذا سائر الملحقات[1]، والله تعالى أعلم.

ولمّا فرغ من ذكر ملحقات «دحرج»، شرع يبيّن ملحقات **«تدحرج»**، فقال:

(«تَدَحْرَجَتْ» مُلْحَقُهُ جَا خَمْسَا) أي خمسة أبنية، وهو نوع واحد أيضًا، وهو ما زيد فيه حرفان على الثلاثيّ المجرّد، فالأول باب التفعلل، نحو:

«**(تجَلْبَبَتْ)**» أي لبست الجلباب، أصله جَلَب، فزيدت في أوله التاء، وحرف من جنس اللام في آخره، وهو الباء، والثاني باب التفوعُلِ، نحو «**(تجَوْرَبَتْ)**» أي لبست الجَوْرب، أصله جرب، فزيدت فيه التاء والواو، والثالث باب التَّفَيْعُل، نحو «**(تَشَيْطَنَا)**» بألف الإطلاق، أو التثنية، أي أشبها الشيطان، بفعلهما فعلاً مكروهًا، أصله شَطَن، فزيدت فيه التاء، والياء، ووجه تقديم هذه الأبواب الثلاثة كوجه تقديم الأبواب الثلاثة الأول في ملحقات «**دَحْرَج**»، وقد تقدّم، والرابع باب التفوعُل**(كَقَوْلِهِمْ: «تَرَهْوَكَتْ»)** أي تبخترت ـ أصله رهك، فزيدت فيه التاء، والواو، وقُدّم؛ لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة في أوله، والخامس باب التمَفْعُل، نحو «**(تمَسْكَنَا)**» بألف الإطلاق، أو

(١) «الفلاح» ص٢٣.

٨٤ ـ وَاثْنَانِ لِلْمُلْحَقِ بِـ«احْرَنْجَمَ» جَا كَـ«اقْعَنْسَسَتْ» وَ«اسْلَنْقَيَا» وَقْتَ الدُّجَى

التثنية، أي أظهرا الذلّ والحاجة، أصله سكن، فزيدت فيه التاء والميم في أوله.

[تنبيه]: قال ابن كمال رحمه اللَّه تعالى: ينبغي أن يُعلم أن تحقق الإلحاق في «تجلبب» إنما هو بتكرار الباء، وأما التاء إنما دخلت لمعنى المطاوعة، كما كانت كذلك في «تدحرج»؛ لأن الإلحاق لا يكون من أول الكلمة، وفي «تجورب»، و«تشيطن»، و«ترهوك» بالواو، والياء، لا بالتاء بعين ما ذكرنا، وأمّا تحقّق الإلحاق في «تمسكن»، ففيه إشكال، ولذلك قال في «شرح الهادي»: إنه شاذ انتهى[1]، واللَّه تعالى أعلم.

ولمّا فرغ من بيان ملحقات «تدحرج» شرع يبيّن ملحقي «احرنجم»، فقال:

(وَاثْنَانِ) من الأبواب الخمسة الثلاثين، وهو مبتدأ خبره جملة «**جا**»، وأفرده باعتبار كلّ منهما، وقوله: **(لِلْمُلْحَقِ بِـ«احْرَنْجَمَ»)**متعلّقٌ بـ(**جَا**) لغة في جاء بالهمزة، وليس ضرورة، فالأول باب الافعنلال (**كَـ«اقْعَنْسَسَتْ»**) أي تأخرت، ورجعت إلى خلف، من القَعَسِ محرّكةً، وهو خروج الصدر، ودخول الظهر، ضدّ الحُدَب[2]، زيدت في أوله همزة وصل، وبين العين واللام نون، وكُرّرت اللام، والزائد هو الثاني، وقُدّم لتقدّم زوائده (**وَ**)الثاني باب الافعنلاء، نحو «(**اسْلَنْقَيَا**)» بألف التثنية، أي وقعا على قفاهما، زيدت في أوله همزة الوصل، وبين العين واللام نون، وبعد اللام ياء، ثم قُلبت ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، ولا يبطل الإلحاق به؛ لما مرّ، ومصدره اسلنقاء، قُلبت الياء فيه همزةً؛ لتطرّفها بعد ألف زائدة.

وقوله: (**وَقْتَ الدُّجَى**) ظرف لـ«**لاسلنقيا**»، و«**الدُّجَى**» بضم الدال، وفتح الجيم، مقصورًا، جمع دُجْية: بضم، فسكون: هي الظُّلْمة، والمعنى: ناما وقت ظلام الليل.

[تنبيه]: إنما حُكم على «**اقعنسس**» بأنه ملحَقٌ بـ«**احرنجم**»، ولم يُحكم على «**استخرج**» بأنه ملحَقٌ به، مع أنه يوافقه في جميع تصرّفاته؛ لأنه لا يُعنى بالإلحاق

(١) «الفلاح» ص ٢٣.
(٢) «القاموس» ص ٥١٠.

٨٥ ـ عَلَامَةُ الإِلْحَاقِ أَنْ يَتَّحِدَا مَصَادِرُ الْفِعْلَيْنِ حَيْثُمَا بَدَا

مجرّد صورة الحركات والسكنات، بل يُعنى وقوع الفاء والعين واللام في الفروع موقعها في الأصل الملحق به، وإذا كان هناك زيادة فلا بدّ من مماثلها في الملحق، و«**استخرج**» بالنسبة إلى «**احرنجم**» خلاف ما ذُكر في الأصلية، والزيادة جميعًا، أما في الأصليّة فلأن الخاء فيه هي فاء وقعت موقع النون الزائدة في الأصل، وأما في الزيادة فلأن النون واقعةٌ في الأصل بعد الفاء والعين، وليس في الفرع نون في موقعها، فتأمله[1]، والله تعالى أعلم.

ولما ذكر الملحقات، أرد أن يبيّن ما يُعرف به الإلحاق، فقال:

(**عَلَامَةُ الإِلْحَاقِ أَنْ يَتَّحِدَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، والفاعل قوله: (**مَصَادِرُ الْفِعْلَيْنِ**) أي الفعل الملحق والملحق به (**حَيْثُمَا بَدَا**) أي في أي تركيب ظهر فيه.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن علامة معرفة إلحاق فعل بفعل آخر أن يتّحد مصدراهما وزنًا، مثل دَحْرَجة، وشَمْلَلَة، ووجه دلالته عليه أن اتّحاد المصدرين يستلزم الاتّحاد في جميع التصرّفات، وليس المراد من الإلحاق إلا هذا، كما مرّ.

[**فإن قلت**]: إن «**أخرج**» قد يتّحد مصدره مع مصدر «**دحرج**»، فيقال: أخرج إخراجًا، كما يقال: دحرج دحراجًا، فلم لم يقولوا بإلحاقه به؟.

[**أجيب**]: بأن الاعتبار إنما هو بالفَعْلَلة؛ لاطّرادها وعمومها في جميع صُوَر فَعْلَلَ دون الفِعْلال؛ لعدم مجيئه في بعض الصُوَر منه، فإنهم لم يقولوا في قَحْطَبَ[2]، وعَرْبَدَ[3]: قِحْطَابًا، وعِرْبَادًا، بل قالوا: قحطبةً وعَرْبَدَةً، وأيضًا إن زيادة الهمزة لقصد معنى التعدية، لا لمساواته له في تصرّفاته اللفظيّة، وأيضًا حروف الإلحاق لا تزاد في الأول، كما مرّ، وقيل: إن الشرط توافق المصادر أجمع.

---

(١) «الفلاح» ص٢٣-٢٤.

(٢) يقال: قَحْطَبَه: صَرَعه، وبالسيف: علاه انتهى «ق» ص١١٤.

(٣) «الْعَرْبَدَة»: سوء الخلق انتهى «ق» ص٢٧٠.

....

[تنبيه]: (**اعلم**): أن المراد بالإلحاق جعلُ مثال مساويًا لمثال أزيد منه بزيادة حرف، أو أكثر؛ ليعامل معاملته في جميع تصرّفاته، وذلك قد يكون في الفعل، كما هو المراد هنا، مثلاً يُجعَلُ «**شَمَل**» مساويًا لـ«**دحرج**» بزيادة حرف، وهو "اللام"، فيصير «**شملل**»، فيُعامل معاملة «**دحرج**» في جميع تصرّفاته، من الماضي، والمضارع، وغيرهما، فيقال: شملل يُشملِلُ شَمْلَلَةً، كما يقال: دحرج يُدحرج دَحرَجَةً، فالمثال الأول هو الملحق، والمثال الثاني هو الملحق به، وقد يكون في الاسم، مثلاً يُجعل قَرد مساويًا لجعفر، بزيادة حرف، وهو الدال، فيصير قردد، وهو المكان الغليظ، فيُعامل معاملة جعفر، في التصغير، والتكسير، وغيرهما، فقيال: قَرْدَدٌ، وقَرَادِد، وقُرَيْدِدٌ، كما يقال: جَعْفَرٌ، وجعَافِر، وجُعَيفِر، قاله ابن كمال[1].

وقال ديكنقوز: المراد بالإلحاق جعل مثال على مثال أزيد منه بزيادة حرف، أو أكثر، أي جعله موازنًا له في عدد الحروف والحركات والسكنات، ولذلك لا يجوز الإدغام مطلقًا في الملحق، ولا الإعلال في غير الأخير، ويُجعَل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلاً للأصل في الملحق به، فيُعامل الملحق معاملة الملحق به في أحكامه، من التصغير، والتكسير، وغيرهما، فلا بدّ أن يكون الملحق مماثلاً وموازنًا للملحق به، ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الأصل الملحق به، وإن كان ثمة حرف زائد فلا بدّ من مماثلته في الملحق، لا مجرّد التوافق في الحركات والسكنات، ولذلك حُكم على «**اقعنسس**» بأنه ملحقٌ بـ«**احرنجم**»، ولم يُحكم على «**استخرج**» بذلك؛ لأن «**استخرج**» بالنسبة إلى «**احرنجم**» على خلاف ما ذكرنا، إلى آخر ما مرّ تقريره قريبًا.

---

(١) «الفلاح» ص ٢٣.

فَصْلٌ: فِي الْمَاضِي

٨٦ ـ وَسُبْلُ الْمَاضِي إِذَا جَا أَرْبَعَهْ   عَشَرَ وَجْهًا قَدْ أَتَتْ مُتَابِعَهْ

قال: والفرق بين الأصل والملحق به أن الملحق يجب أن يكون فيه ما زيد للإلحاق دون الملحق به، مثلاً يجب في باب «**حوقل**» زيادةُ الواو بين الفاء والعين دون باب «**دحرج**: وفي باب»اقعنسس، و«**تجلبب**»، و«**جلبب**» تكرير اللام دون باب «**احرنجم**»، و«**تدحرج**»، و«**دحرج**» انتهى[1]، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولمّا فرغ من تعداد الأبواب بأنواعها، شرع يبيّن تصاريفها، فقال:

(فَصْلٌ: فِي الْمَاضِي)

(**فَصْلٌ**) مصدر فَصَلَ: بمعنى قَطَعَ، وهنا بمعنى الفاعل، وقع خبرًا لمبتدإ محذوف، أي هذا فصل، أي فاصلٌ (**فِي**) بيان أمثلة (**الْمَاضِي**) هو ما دلّ وضعًا على معنى وُجد قبل زمان إخبارك بمجرّد صيغته، فقوله: «**قبل زمان إخبارك**» أخرج المضارع، وقوله: «**بمجرّد صيغته**» أخرج «**أمس**» فإنه يدلّ على زمان قبل زمان إخبارك، لكن لا بصيغته، بل بجوهر حروفه، وإنما قدّم الفعل على الاسم؛ لكثرة تصرّفاته بالنسبة إلى الاسم، وقدّم الماضي منه؛ لأنه مجرّد عن الزوائد، ولأنه يدلّ على الزمان الماضي، ولذا سُمّيَ به، والله تعالى أعلم.

(**وَسُبْلُ**) مبتدأ خبره «**أربعة عشر**»، أي طُرق تصرّفات (**الْمَاضِي إِذَا جَا**) أفرد الضمير للوزن، و«**جا**» لغة في جاء بالهمزة (**أَرْبَعَهْ عَشَرَ وَجْهًا**) وكان القياس يقتضي أن يكون ثمانية عشر وجهًا، ستّة في الغيبة، وستة في الخطاب، وستة في التكلّم، لكن اكتُفي فيه بلفظين؛ لعدم الالتباس، فبقي أربعة عشر وجهًا، كما سيأتي (**قَدْ أَتَتْ**) تلك الأوجه (**مُتَابِعَهْ**) أي متسلسلةً في الذكر، وذلك:

---

(١) «شرح المراح» ص٢٤.

٨٧ ـ كـ«ضَرَبَ الْقَوْمُ» إِلَى «ضَرَبْنَا» وَلَمْ يَكُنْ يُعْرَبُ بَلْ قَدْ يُبْنَى
٨٨ ـ لِعَدَمِ الْمُوجِبِ لِلإِعْرَابِ فَحُرِّكَتْ فِي أَكْثَرِ الأَبْوَابِ

(كـ«ضَرَبَ الْقَوْمُ» إِلَى «ضَرَبْنَا») أي منتهيًا إلى قولك: ضربنا، فتقول: ضربَ، ضربا، ضربوا؛ ضربتْ، ضربتا، ضربن، ضربتَ، ضربتما، ضربتم، ضَرَبْتِ، ضربتما، ضربتنّ، ضربتُ، ضَرَبْنا، وإنّما بدأ في اطّراد الأمثلة بالغائب؛ نظرًا إلى عدم الزيادة فيه، ومن بدأ بالمتكلّم نظر إلى أنه الأصل.

ولمّا كان البحث عن أحوال أواخر بعض وجوه الماضي حركةً وسكونًا مبنيًا على بناء الماضي؛ إذ لو لم يُعرف أصل آخره، لم يتصوّر بيان سبب العدول عن ذلك الأصل في بعض الوجوه، تعرّض على سبيل الاستطراد لبيان بنائه، وتعرّض أيضًا لإعراب المضارع، وبناء الأمر تأييدًا لبناء الماضي، وإلا فليس شيء منها من وظيفة الصرفيّ، فقال رحمه الله تعالى:

(وَلَمْ يَكُنْ يُعْرَبُ) بالبناء للمفعول، واسم «يكن» ضمير الماضي، أي إن الماضي لا يُعرب (بَلْ قَدْ يُبْنَى) بالبناء للمفعول أيضًا:

(لِعَدَمِ الْمُوجِبِ) بكسر الجيم، أي لعدم تحقّق سببِ (لِلإِعْرَابِ) أي لإعراب الماضي، والموجب للإعراب هو توارد المعاني المختلفة على الكلمة، من الفاعليّة، والمفعوليّة، والمضافية، فهذه المعاني لا توجد في الفعل؛ إذ لا يقع فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا مضافًا، كما بُيّن ذلك في علم النحو، وبهذا الدليل حكَموا بأن الأصل في الأفعال كلها البناء، وأصل البناء السكون، وإنّما أُعرب منها ما أُعرب، كالمضارع، فلمعارض، وهو المشابهة التامّة للاسم، كما سيأتي.

(فَحُرِّكَتْ) بالبناء للمفعول، والفاء فصيحيّة، أي فإذا عرفت أن الماضي لا حظّ له في الإعراب، بل هو مبنيّ، وأردت بيان ما يُبنى عليه، فأقول لك: يبنى على الحركة، وأنّث ضمير «حُرّكت» باعتبار أمثلتها، كـ«ضرب وضربا إلخ» (فِي أَكْثَرِ الأَبْوَابِ) هذا يقتضي أن أقله غير محرّك، وفيه نظر؛ لأن غير المحرك هو الأكثر، إذ المحرّك هو

٨٩ - لِشِبْهِهَا لِلاسْمِ فِي النَّعْتِ بِهَا وَالْفَتْحُ لِلتَّخْفِيفِ كُنْ مُنْتَبِهَا

الذي لم يتّصل به ضمير رفع متحرِّك، وهو فعل، وفعلا، وفعلوا، وفعلَت، وما عداها وهي عشرة أوجه كلها ساكنة، فلو قال: «فَحَرِّكُوا أَرْبَعَةَ الأَبْوَابِ» لكان أولى، والله أعلم

(لِشِبْهِهَا) متعلّق بحرّكت (لِلاسْمِ فِي النَّعْتِ بِهَا) يعني أن الماضي بُني على الحركة، مع أن الأصل في البناء السكون؛ لأنه ضدّ الإعراب، كما أن الحركة ضدّ السكون، والأصل في الإعراب الحركة؛ لتدلّ كلُّ حركة على معنًى من المعاني الموجبة للإعراب، فأُعطي السكون للبناء؛ تحقيقًا للتضادّ بينهما.

وإنما بُني الماضي لمشابهته لاسم الفاعل في وقوعه صفة للنكرة،، أي كما أن اسم الفاعل يقع صفة للنكرة يقع الماضي أيضًا صفة لها، نحو «مررتُ برجل ضَرَبَ، أو ضاربٍ»، وقيل: بُني الماضي على الحركة؛ لوقوعه موقع المضارع، وهذا مبنيّ على أن المضارع معربٌ أصالةً، لا بالمشابهة، كما هو مذهب الكوفيين، وسيأتي بيانه.

ثم أشار إلى وجه بنائه على الفتح خاصّةً، فقال: (وَالْفَتْحُ لِلتَّخْفِيفِ كُنْ مُنْتَبِهَا) يعني أنه إنما بُني على الفتح للتخفيف؛ لأن الفتح أخو السكون؛ لأن الفتحة جزء من الألف؛ لما تقرّر من أن الألف مركّبٌ من الفتحتين، والألف ساكنٌ أبدًا، وجزء الساكن ساكنٌ، وقيل: إنما خُصّ الفتح لثقل الفعل لفظًا؛ إذ لا تجد فعلاً ثلاثيًا ساكن الوسط بالأصالة، ومعنًى؛ لدلالته على المصدر والزمان، ولطلبه المرفوع دائمًا، والمنصوب كثيرًا.

وكان الأولى أن يُذكّر الضميرين، فيقول بدل هذا البيت:

لِشِبْهِهِ لِلاسْمِ فِي النَّعْتِ بِهِ وَالْفَتْحُ لِلتَّخْفِيفِ فَلْتَنْتَبِهِ

[فإن قيل]: إن الفعل إذا شابه الاسم المعرب يكون معربًا كما في المضارع، فلم لم يُعرب الماضي حيث إنه يشبه اسم الفاعل، كما مرّ؟.

[أجيب]: بأنه إنما لم يعرب مع مشابهته له لأنه لم يأخذ العمل منه، أي لم يعمل

٩٠ - وَأُعْـرِبَ الْمُضَـارِعُ الْمُسْـتَعْلِـي ... لِكَثْرَةِ الشِّبْهِ بِالاسْمِ الأَصْلِي
٩١ - وَالاسْمُ أَيْضًا آخِذٌ مِنْهُ الْعَمَلْ ... فَأَخَذَ الإِعْـرَابَ عَنْـهُ كَالْبَـدَلْ
٩٢ - وَقُـصِـرَ الْمَاضِـي عَـلَـى الْـبِـنَاءِ ... إِذْ شِـبْـهُـهُ قَـلَّ مَـعَ الْخَفَـاءِ

إذا كان بمعناه؛ لأن شرط عمله أن لا يكون بمعنى الماضي، كما هو مقرّر في محلّه.

والحاصل أن مشابهة الماضي للاسم ناقصةٌ، فلذلك لم يُعرب، والله تعالى أعلم.

(**وَأُعْرِبَ الْمُضَارِعُ**) فعلٌ ونائب فاعله، وقوله: (**الْمُسْتَعْلِي**) أي العالي قدره، وإنما وصفه به؛ لشرفه، حيث أُعرب، بخلاف الماضي والأمر (**لِكَثْرَةِ الشِّبْهِ**) بكسر، فسكون، ويقال فيه الشَّبَهُ بفتحتين، والأول هنا متعين للوزن: أي كثرة مشابهته (**بِالاسْمِ**) أي باسم الفاعل، وقوله: (**الأَصْلِي**) صفة له، وصفه به؛ لكونه أصلاً في الإعراب، والفعل المعرب فرع عليه.

ووجه كثرة مشابهته أنه يشابهه في الحركات والسكنات، ووقوعه صفة لنكرة، وخبرًا لمبتدإ، ودخول لام الابتداء، كما سيجيء - إن شاء الله تعالى -.

(**وَالاسْـمُ أَيْضًا آخِـذٌ مِنْهُ**) أي من المضارع (**الْعَمَلْ**) أي إن عمل اسم الفاعل الرفع في الفاعل، والنصب في المفعول، إنما هو بحمله على الفعل، كما قال في «**الخلاصة**»:

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ... إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

(**فَأَخَذَ**) المضارع (**الإِعْرَابَ عَنْهُ**) أي عن اسم الفاعل (**كَالْبَدَلْ**) أي كالعوض لما أخذه منه، وهو العمل.

(**وَقُصِرَ الْمَاضِي**) فعلٌ ونائب فاعله، أي صار الماضي مقصورًا (**عَلَى الْبِنَاءِ**) دون الإعراب (**إِذْ**) تعليليّةٌ (**شِبْهُهُ**) بكسر، فسكون، أي مشابهته للاسم (**قَلَّ مَعَ الْخَفَاءِ**) يعني أنه إنما بُني الماضي؛ لقلّة مشابهته لاسم الفاعل؛ لأنها من جهة واحدة، وهي وقوعه صفة للنكرة فقط، فلم يُعرب، بل بُني على الحركة، قال الرضيّ: المضارع لمّا شابه الاسم المشابهة التامة استحقّ الإعراب، والماضي لما شابهه المشابهة الناقصة

٩٣ - وَبُنِيَ الأَمْرُ عَلَى السُّكُونِ	لِعَدَمِ الشَّبَهِ فِي الشُّؤُونِ
٩٤ - وَزِيدَ وَاوٌ ثُمَّ نُونٌ وَأَلِفْ	دَلالَةً عَلَى ضَمِيرٍ يَخْتَلِفْ

استحقّ البناء على الحركة انتهى[1].

(وَبُنِيَ الأَمْرُ) المراد الأمر بالصيغة، فإنه المتبادر عند الإطلاق **(عَلَى السُّكُونِ)** أي وهو الأصل في البناء، كما قال في «**الخلاصة**»:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

(لِعَدَمِ الشَّبَهِ) متعلّق بـ«**بُني**»، و«**الشَّبَهُ**» هنا بفتحتين، وهو لغة في «**الشِّبْه**» بكسر، فسكون، كما سبق قريبًا، أي لعدم مشابهته اسم الفاعل **(فِي الشُّؤُونِ)** أي في جميع وجوهه؛ حيث حُذف منه حرف المضارعة، فبالأحرى أن يبقى على بنائه الأصليّ.

[تنبيه]: إعراب المضارع للمشابهة إنما هو عند البصريين، وأما عند الكوفيين فبالأصالة، لا بالمشابهة، فاختار الناظم تبعًا لصاحب الأصل مذهب البصرين، كما اختاره في الاشتقاق، قال الرضيّ: المضارع معربٌ للمشابهة عند البصريين، لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم، وقال الكوفيّون: أُعرب المضارع بالأصالة، لا للمشابهة، وذلك لأنه قد يتوارد عليه أيضًا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيحتاج إلى إعرابه؛ ليتبيّن ذلك الحرف المشترك، فتعيّن المضارع تبعًا لتعيّنه، وذلك كقولك: «**لا يضرب**»، فإن رفعه دليل على كون «**لا**» للنفي، وجزمه دليلٌ على كونها للنهي انتهى[2]، والله تعالى أعلم.

ثم شرع يبيّن كيفيّة استعمال الماضي، فقال:

(وَزِيدَ وَاوٌ) أي في آخر الجمع المذكّر الغائب، نحو «**ضربوا**» **(ثُمَّ نُونٌ)** أي في آخر الجمع المؤنّث الغائبة، نحو «**ضربنَ**» **(وَأَلِفْ)** أي في آخر الماضي للمثنّى مطلقًا، نحو «**ضربا**»، و«**ضربتا**»، و«**ضربتما**» **(دَلالَةً)** أي لأجل أن تدلّ هذه الحروف **(عَلَى ضَمِيرٍ**

---

(١) راجع «الفلاح» ص٢٥-٢٦.

(٢) «الفلاح» ص٢٦.

٩٥ - أَعْنِي «هُمُو» وَ«هُنَّ» ثُمَّ زِدْ «هُمَا» فَكُلُّ هَذَا اللَّفْظِ أَصْلاً عُلِمَا
٩٦ - وَضُمَّ بَاءُ «ضَرَبُوا» لِلْوَاوِ إِلاَّ «رَمَوْا» «دَعَوْا» وَمَا يُسَاوِي

يَخْتَلِفُ) باختلاف المسند إليه، إفرادًا، وتثنيةً، وجمعًا، وتذكيرًا، وتأنيثًا

(أَعْنِي) أي أقصد بالضمير المختلف **«(هُمُو»)** أي فيدلّ الواو على **«همو»** **(وَ«هُنَّ»)** أي فتدلّ النون عليه **(ثُمَّ زِدْ «هُمَا»)** أي فتدلّ الألف عليه **(فَكُلُّ هَذَا اللَّفْظِ)** أي المذكور من **«همو»**، و**«هُنّ»**، و**«هما»** حال كونه **(أَصْلاً)** لهذه الحروف **(عُلِمَا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول.

وحاصل المعنى: أنه زيدت الألف في آخر نحو **«ضرب»** إذا قُصدت التثنية؛ مذكرًا كان أو مؤنثًا، فصار **«ضربا»**، و**«ضربتا»**، والواو إذا قُصد الجمع للمذكّر، فصار **«ضربوا»**، والنون إذا قُصد الجمع للمؤنّث، فصار **«ضربن»**، حتى تدلّ الحروف المذكورة على **«هما»**، و**«همو»**، و**«هنّ»**.

[تنبيه]: إنما اختصّت هذه الحروف بالزيادة؛ لأن الأصل أن يزاد في الفعل حروف اللين؛ لأن في الزيادة ثقلاً، وهي أخفّ الحروف؛ لاعتياد الألسنة لها، واستئناس السامع بها؛ لكثرة دورها في الكلام، فخُصّت الألف للتثنية، والواو للجمع؛ لأن الألف من أول المخارج، والواو من آخرها، والاثنان قبل الجماعة، فاختصّ المقدّم بالمقدّم، والمؤخّر بالمؤخّر، واحترزوا عن زيادة الياء في جمع النساء؛ لئلا يلزم دخول الكسرة التي هي أخت الجرّ على الفعل؛ لأن الياء الساكنة تستدعي كسرة ما قبلها، فزادوا حرفًا شبيهًا بحروف المدّ واللين من حيث الخفاء واللين، وهي النون، وحرّكوها لما فيها من قوّة الاسميّة، ذكره ابن كمال[1]، وهو بحث نفيس، والله تعالى أعلم.

(وَضُمَّ) بالبناء للمفعول، أو هو فعل أمر، وعلى الأول فقوله: **(بَاءُ «ضَرَبُوا»)** مرفوع على أنه نائب الفاعل، وعلى الثاني منصوب على المفعوليّة، وقوله: **(لِلْوَاوِ)** متعلّق بـ**«ضمّ»**.

(١) «الفلاح» ص ٢٦.

٩٧ - لأَنَّ مِيمًا لَيْسَ قَبْلَهَا أَتَى إِذْ «رَمَيُوا» أَصْلاً لَهُ قَدْ ثَبَتَا
٩٨ - وَإِنَّمَا ضَمُّوا «رَضُوا» مَعْ مَا سَبَقْ فِرَارَ فَرْضِ الضَّمِّ مَعْ كَسْرٍ أَحَقّْ

والمعنى أن ضمّ ما قبل الواو في نحو «ضربوا» - مع أن القياس في الماضي البناء على الفتح - لأجل الواو، أي لتكون الواو التي هي مدّة محفوظةً على مدّتها بسبب مجانسة حركة ما قبلها.

(إِلاَّ «رَمَوْا») و«(دَعَوْا»، وَمَا يُسَاوِي) أي ما يشابههما، فإن ما قبل الواو لم يُضمّ، بل هو مفتوح:

(لأَنَّ مِيمًا لَيْسَ قَبْلَهَا أَتَى) أي لأن الميم التي في «رموا»، وكذا العين في «دَعَوا» ليس ما قبل الواو حقيقةً، وإن كان ما قبلها صورةً (إِذْ) تعليلية؛ أي لأن «(رَمَيُوا») بياء مضمومة (أَصْلاً لَهُ) أي لـ«رَمَوْا» (قَدْ ثَبَتَا) بألف الإطلاق.

وحاصل المعنى أنه إنما فُتح الميم في «رموا» ونحوه، مع أنه اتّصل به الواو صورة، إلا أنه غير متّصل في الحقيقة؛ لأن أصله «رَمَيُوا» بضم الياء، فقُلبت ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان، فحُذفت الألف؛ لأنه لا يمكن حذف الواو؛ لكونها علامة الفاعل، فصار «رَمَوْا» بفتح الميم، وهكذا كلّ ناقص عينه مفتوح، كـ«دَعَوْا»، و«سَعَوْا»، و«رَعَوْا».

ولَمّا توجه إليه أن يقال: إن الضاد في «رَضُوا» ليست بما قبل الواو حقيقةً، فلم ضُمّت، أجاب بقوله:

(وَإِنَّمَا ضَمُّوا «رَضُوا» مَعْ مَا سَبَقْ) أي مع ما مرّ لنا، وهو أن ما كان قبل الواو صورة، لا حقيقةً، كـ«رَمَوْا» يُفتح، ولا يضمّ للواو، وقد خالف ذلك «رَضُوا»، وذلك (فِرَارَ فَرْضِ الضَّمِّ) أي الضمّة التقديريّة، فالإضافة من إضافة الصفة للموصوف، وأصله الضم الفرض، أي المقدّر (مَعْ كَسْرٍ أَحَقّْ) أي مع الكسرة الحقيقيّة.

وحاصل ما أشار إليه أنه إنما ضُمّ «رَضُوا» وإن لم تكن الضاد منه ما قبل الواو حقيقةً، لأن أصله «رَضِيُوا» بكسر الضاد، وضمّ الياء، فاستُثقلت الضمّة عليها،

٩٩ - وَكَتَبُوا الأَلِفَ فِي كَـ«ضَرَبُوا» لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْوَاوِ حِينَ تُنْسَبُ
١٠٠ - لِلْجَمْعِ وَالْعَطْفِ وَقِيلَ تَفْرِقُ لِوَاوِ جَمْعٍ وَلِفَرْدٍ يُنْطَقُ

فأُسكنت، فحُذفت لالتقاء الساكنين، فبقي «رَضِوْا» بكسر الضاد، ثم ضُمّت؛ لئلا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقيّة إلى الضمّة التقديريّة، أعني الواو، وهو صَعْبٌ، لا لأنها ما قبل الواو حقيقةً، واختيرت الضمّة للمناسبة، وإن كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة، بخلاف رَمَوا؛ فإن الفتحة فيه أصليّة.

(**وَكَتَبُوا الأَلِفَ**) بعد واو الجمع (**فِي كَـ«ضَرَبُوا»**) و«**لم يضربوا**» من كلّ ما لم يتصل به الضمير، وأما إذا اتّصل به، نحو «**ضربوه**» و«**لم يضربوه**» فلا يُكتب؛ لعدم الالتباس حينئذ؛ إذ واو العطف لا يدخل على الضمير المتّصل، فيُعلم أنها واو الجمع (**لِلْفَرْقِ**) متعلّق بـ«**كَتَبُوا**»، (**بَيْنَ الْوَاوِ حِينَ تُنْسَبُ**) بالبناء للمفعول، أي وقت نسبة الواو (**لِلْجَمْعِ، وَالْعَطْفِ**) متعلق بـ«تُنسَب» أي تُجْعَلُ الواو للجمع والعطف، وذلك في مثل: «**حضر وتكلّم زيد**»، و«**لم يحضر، ويتكلّم زيد**»، يعني أنه إذا لم تُكتب الألف بعد الواو لم يُعلم أن «**حَضَرَ**» مفرد، عُطف عليه «**تكلّم**»،أو جمع لم يُعطف عليه «**تكلّم**»، وأما إذا كُتبت فقد زال هذا الالتباس؛ لأن الألف لا تزاد بعد واو العطف، وهذا الالتباس وإن لم يلزم في «**ضربوا**»، «**تكلّم زيد**»، و«**لم يضربوا تكلّم زيد**»؛ لأن واو العطف لا تتصل بما قبلها، إلا أنهم حملوهما عليهما طردًا للباب.

[**فإن قلت**]: لِمَ لَمْ يحملوا مثل «**ضربوه، ولم يضربوه**» عليهما أيضًا طردًا للباب، مع أنهما من هذا الباب؟.

[**أجيب**]: بأنه يلزم إدخال الفاصل بين الضمير المتّصل وبين ما يتّصل به من غير ضرورة، وهو غير جائز[1]، والله تعالى أعلم.

(**وَقِيلَ**) إن الألف المكتوبة بعدها (**تَفْرِقُ**) بضم الراء، وكسرها، يقال: فَرَقْتُ بين الشيئين فَرْقًا، من باب نصر: فَصَلْتُ أبعاضه، وفَرَقتُ بين الحقّ والباطل: فَصَلْتُ أيضًا،

(١) «الفلاح» ص٢٧.

....

هذه هي اللغة العالية، وبها قرأ السبعة في قوله تعالى: ﴿فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾، وفي لغة من باب ضَرَبَ، وقرأ بها بعض التابعين، وقال ابن الأعرابيّ: فَرَقتُ بين الكلامين، فافترقا، مخفَّفٌ، وفرَّقتُ بين العبدين، فتفرّقا، مثقّلٌ، فجعل المخفّف في المعاني، والمثقّل في الأعيان، والذي حكاه غيره أنهما بمعنًى: والتثقيل مبالغة، قاله في «**المصباح**»[١].

(**لِوَاوِ جَمْعٍ، وَلِفَرْدٍ يُنْطَقُ**) بالبناء للمفعول، أي يُنطق بها في اللفظ المفرد، كـ«**لم يدعو زيد**».

والمعنى أن هذه الألف إنما تُكتب بعد الواو للفرق بين واو الجمع، وواو الواحد، في مثل «**لم يدعوا، ولم يدعو**» على لغة من لا يُسقط الجازم عنده حرف العلّة، بل يُسقط الحركة فقط، كما في الصحيح، وعليه قول الشاعر [من الطويل]:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

بإثبات الواو في «**تهجو**»، مع أنه واحد، يعني أنه إذا قيل: «**لم يدعو**» بغير ألف لم يُعلَم أنه جمعٌ حُذِف نونه للجزم، أو مفردٌ لم يُحذف واوه على هذه اللغة، بل أُسقطت حركته، فإذا كُتبت الألف زال الالتباس.

[**فإن قلت**]: إن الواو في «**يدعو**» ساكن قبل دخول الجازم عليه، فكيف يمكن إسقاط الحركة منه على هذه اللغة؟.

[**أجيب**]: بما قاله ابن جني: إنه قُدّر أن يكون في الرفع هو يدعُوُ، ويهجُوُ بإثبات الضمّة على الواو، كما تقول: هو يضربُك، فجاء الجازم، وأسقط الحركة، وبقيت الواو ساكنة، وقال ابن الحاجب: وأما قول قيس بن زُهير [من الطويل]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

(١) «المصباح المنير» ٢/٤٧٠.

١٠١ ـ وَالتَّا عَلاَمَةٌ لِمَا يُؤَنَّثُ إِذْ مَخْرَجُ الثَّانِي لَهَا مُسْتَحْدَثُ
١٠٢ ـ ثُمَّ الْمُؤَنَّثُ لَدَى التَّخْلِيقِ ثَانٍ فَلاَ ضَمِيرَ فِي التَّحْقِيقِ

بإثبات الياء مع الجازم فيه وجهان: أحدهما: أن الياء إشباع، كأن الكسرة أُشبِعت: فنشأت عنها الياء، والآخر: أنه أجري الفعل المعتلّ مُجرى الصحيح، كأنه قال: هو يأتيَكَ بضم الياء، كما يقول: هو يضربُك؛ لأنه من لغة تحريك الياء في الرفع، وإسكانه في الجزم؛ حملاً للمعتلّ على الصحيح.

قال ابن كمال: وأنت تعلم أن هذا الدليل لا يدلّ على كتابة الألف بعد الواو في مثل «**ضربوا**»، أي في الماضي مطلقًا، ولا في مثل «**لم يضربوا**»، أي في المضارع الصحيح، ولا في مثل «**لم يرموا**»، أي في الناقص اليائيّ؛ لعدم جريانه فيها، اللهم إلا أن يُحمل على الاطّراد، لكن ضعفه ظاهرٌ، ولهذا عبّر المصنّف عن هذا الدليل بقوله: قيل، انتهى[1].

(**وَالتَّا عَلاَمَةٌ لِمَا يُؤَنَّثُ**) أي للاسم المؤنّث، في مثل ضربَتْ، أي جُعِلَتْ علامةً فارقةً بين المذكّر والمؤنّث، كما جُعلت علامةً له في «**ضاربة**»، إلا أنهم خصّوا المتحرّكة بالاسم، والساكنة بالفعل؛ للتعادل؛ إذ الفعل أثقل بحسب المعنى، كما عرفت.

(**إِذْ**) تعليليّة (**مَخْرَجُ الثَّانِي**) من إضافة الموصوف إلى الصفة، وهو قليل، كمسجد الجامع، وصلاة الأولى، أي المخرج الثاني من مخارج الحروف الثلاثة: الحلق، والوسط، والفم (**لَهَا**) أي للتاء (**مُسْتَحْدَثُ**) أي موضوع، ومخصّص لها (**ثُمَّ الْمُؤَنَّثُ لَدَى التَّخْلِيقِ**) مصدر خُلِّقَ مبنيًا للمفعول، أي المخلوقيّة (**ثَانٍ**) حيث خُلقت حوّاء بعد آدم عليهما السلام؛ لأن الله تعالى خلق آدم عليه السلام أوّلاً، ثم خلق حوّاء عليها السلام، من ضلع من أضلاعه، كما قال عز وجل: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾.

والحاصل أنه إنّما خُصّت التاء من بين سائر الحروف لتكون علامة للمؤنّث؛ لأنها

(١) «الفلاح» ص٢٧.

١٠٣ - وَسَكَّنُوا الأَخِيرَ مِنْ «ضَرَبْنَا» إِذْ أَرْبَعٌ مِنْ حَرَكَاتٍ جِئْنَا

١٠٤ - وَفَاعِلٌ كَالْجُزْءِ حِينَ أُضْمِرَا لِذَا نَفَوْا عَطْفًا عَلَيْهِ إِذْ جَرَى

١٠٥ - بِغَيْرِ تَأْكِيدٍ وَفِي «ضَرَبَتَا» لِفَرْضِ تَا مُسَكَّنًا قَدْ أُثْبِتَا

من المخرج الثاني، وهو الوسط، والمؤنّث أيضًا ثانٍ في التخليق، فناسب كونها علامة، والله تعالى أعلم.

وقوله: **(فَلَا ضَمِيرَ فِي التَّحْقِيقِ)** يعني أن هذه التاء ليست ضميرًا على القول الحقّ، وهو قول الجمهور، وإنما هي حرف جيء به للفرق المذكور، ولهذا سكّنت؛ لأن الأصل في الحروف البناء على السكون، وقيل: إنها ضمير كالألف، والواو، والنون، وهو ضعيف، والله تعالى أعلم.

(وَسَكَّنُوا الأَخِيرَ) أي مع كون الأصل بناء الماضي على الفتح **(مِنْ «ضَرَبْنَا»)** المراد الفعل الماضي الذي ألحقت به الضمائر المتحرّكة، وهي تسعة أوجه: **«ضربْنَ»**، **«ضَرَبْتَ»**، **«ضربتما»**، **«ضربتم»**، **«ضربْتِ»**، **«ضربتما»**، **«ضربْتُنَّ»**، **«ضربتُ»**، **«ضربنا»** **(إِذْ)** تعليليّة **(أَرْبَعٌ مِنْ حَرَكَاتٍ جِئْنَا)** أي لأنه لو ترك متحرّكًا لاجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة **(وَفَاعِلٌ كَالْجُزْءِ حِينَ أُضْمِرَا)** بالبناء للمفعول، والألف إطلاقيّة، يعني أن الفاعل إذا كان ضميرًا، كالأمثلة السابقة يعدّ كجزء الفعل **(لِذَا)** أي لكون الفاعل الضمير كجزء الفعل **(نَفَوْا)** أي منع النحاة **(عَطْفًا عَلَيْهِ)** أي عطف اسم على ذلك الضمير **(إِذْ جَرَى)** **«إذ»** ظرف لـ**«نفوا»**، أي وقت جريان العطف، وحصوله **(بِغَيْرِ تَأْكِيدٍ)** يعني أنهم منعوا العطف على الضمير المتّصل بغير فاصل، لكونه كالعطف على جُزْءِ الفعل، قال في **«الخلاصة»**:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ
أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وَضُعْفَهُ اعْتَقِدْ

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح: أنهم سكّنوا آخر الماضي في هذه [illegible]

....

يجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة، فكما أنه لا يجوز أن يجتمع أربع حركات متواليات في كلمة واحدة، فعلاً كان أو اسمًا؛ لثقلها على اللسان، كذلك لا يجوز فيما هو كالكلمة الواحدة لتلك العلّة أيضًا، والفعل مع ضمير الفاعل كذلك؛ لأنه متّصلٌ بالفعل لفظًا ومعنًى وحكمًا، فيصير كالجزء، أما لفظًا فظاهرٌ، وأما معنًى فمن حيث إنه فاعلٌ، والفاعل كالجزء من الفعل؛ لشدّة احتياجه إليه، وأما حكمًا فبدليل وقوعه بين الكلمة المعربة، وبين ما قام مقام حركتها الإعرابيّة من الحروف، وهو النون في «**يفعلان**»، و«**يفعلون**»، و«**تفعلين**»، ومن ثمّ لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتّصل بغير توكيد بضمير منفصل، كقوله تعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾، فلا يقال: «**ضربتُ وزيدٌ**»؛ فكما لا يجوز العطف على بعض حروف الكلمة الواحدة فكذلك لا يجوز العطف فيما هو بمنزلتها من غير تأكيد بمنفصل؛ لأنه لو أُكّد به يظهر بذلك أن ذلك المتّصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتّصل به بتأكيده، فيحصل له نوع استقلال، ولا يُظنّ أن يكون هذا العطف على هذا التأكيد؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضًا تأكيدًا للمتّصل، وهو محال، كذا حقّقه الرضيّ.

قال ابن كمال: فظهر بهذا بطلانُ ما ذهب إليه الشارحون من أنه لو عُطف عليه بلا تأكيد يلزم عطف الاسم على الفعل، وهو غير جائز انتهى[١].

(**وَفي «ضَرَبَتَا»**) لمثنى الغائبتين (**لِفَرْضِ تَا**) أي لتقدير تاء التأنيث التي فيه (**مُسَكَّنَا**) ذكّره لأنه يجوز في أسماء الحروف، كالتاء، والباء، والياء، ونحوها التذكير باعتبار اللفظ، والتأنيث باعتبار الكلمة (**قَدْ أُثْبِتَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي أثبت الفتح على حاله؛ فلم يُسكّن آخر الفعل.

وحاصل المعنى: أن «**ضربَتَا**» بخلاف ما ذكرنا في مثل «**ضربن**» من وجوب إسكان الباء؛

---

١) «الفلاح» ص٢٨.

٢٠٦ - في «رَمَتَا» لِذَاكَ لَمْ تُقْلَبْ أَلِفْ   إِلاَّ عَلَى لُغَيَّةٍ فِيهَا أُلِفْ

فرارًا من اجتماع أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وإن وجد فيه ذلك الاجتماع صورةً؛ لأن التاء فيه في حكم الساكن؛ لأنها في الأصل كانت ساكنة، وإنما حُرّكت لأجل ألف التثنية، فحركتها عارضة، والعارض كالمعدوم فلم يلزم الاجتماع المذكور.

ثم ذكر دليلاً على كونها في حكم السكون، فقال:

(في «رَمَتَا») بألف التثنية **(لِذَاكَ)** أي لأجل كونها في حكم السكون **(لَمْ تَبْقَ الأَلِفْ)** أي بل حذفت لكون حركتها عارضة.

وحاصل المعنى: أن «رمتا» أصله «رميتا» قُلبت الياء ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، فصار رماتا، ولكون حركة التاء عارضةً فيه حُذفت الألف؛ لأن هذه التاء هي تاء رمت، وقد عرفت أنها ساكنة، فإذا اتّصل به ضمير التثنية، وهي الألف الساكنة، حُرّكت تلك التاء؛ لأجل ذلك الألف، إذ إلحاق الساكن بالساكن ممتنع، فتكون حركتها عارضةً، والعارض كالمعدوم.

[فإن قلت]: فعلى هذا يلزم التقاء الساكنين أيضًا، وهما التاء والألف، فكيف جاز؟.

[أجيب]: بأن لحركة التاء اعتباران: اعتبار عدمها حكمًا، واعتبار وجودها لفظًا، فاعتُبر عدمها مع ما قبلها؛ لعدم الاحتياج إليها، واعتُبر وجودها مع ما بعدها؛ للاحتياج إليها؛ لامتناع حذف إحداهما؛ إذ التاء علامة التأنيث، والألف فاعل، ولا يجوز حذفهما، فتأمل، والله تعالى أعلم.

[تنبيه]: كان في عبارة الناظم قوله: «لم تُقْلَبْ أَلِفْ» وهو غلط والصواب: «لم تَبْقَ الألف»، وإنما كان غلطًا؛ لأنه يوهم أن الياء لم تقلب ألفًا، مع أنه لابدّ من قلبها، إلا أنها لا تبقى من أجل حركة التاء، بل تحذف؛ لأن حركتها عارضة، فتنبه لذلك، والله تعالى أعلم.

وقوله: **(إِلاَّ عَلَى لُغَيَّةٍ)** تصغير لغة، صغّرها لضعفها **(فِيهَا أُلِفْ)** بالبناء لله

١٠٧ - وَمَعْ ضَمِيرِ النَّصْبِ قَدْ يُحَرَّكُ	إِذْ كَـوْنُـهُ كَـالْجُزْءِ فِيهِ يُـتْـرَكُ
١٠٨ - كَذَاكَ فِـي «هُدَبِدٍ» «عُلَبِطٍ»	إِذْ أَصْلُهُ بِأَلِفٍ فِـي الْوَسَطِ

أي علم، أشار به إلى أن هنا لغة رديئة يقول أهلها: «رماتا» بإثبات الألف؛ اعتبارًا بوجود الحركة في التاء لفظًا، وهذا ضعيف؛ لأنه ليس من كلام الفصحاء، فلا اعتداد به، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر وجه عدم تسكين آخر الماضي مع ضمير النصب، فقال:

(**وَمَعْ ضَمِيرِ النَّصْبِ قَدْ يُحَرَّكُ**) يعني أن آخر الماضي يبقى على فتحه مع اتصال ضمير النصب به، كـ«**ضَرَبَكَ**» (**إِذْ**) تعليلية (**كَوْنُهُ كَالْجُزْءِ فِيهِ يُتْرَكُ**) أي لأن كونه كجزء الفعل متروك.

وحاصل المعنى: أن مثل «**ضَرَبَكَ**» لم يلزم فيه على تقدير عدم إسكان الباء، وإبقائها على الحركة ذلك الاجتماع المستهجن؛ لأنه ليس كالكلمة الواحدة، والاجتماع المستهجن إنما هو فيما هو كالكلمة الواحدة، ووجه عدم كونه كالكلمة الواحدة، أن ضميره ضمير نصب، وهو ليس كالجزء؛ لأنه مفعول، والمفعول فضلة في الكلام؛ إذ يتمّ بدونه، بخلاف الفاعل، فإنه ركن فيه، لا يتمّ بدونه، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر نظير ذلك من الأسماء، فقال:

(**كَذَاكَ فِي «هُدَبِدٍ»**) بضم الهاء، وفتح الدال، وكسر الباء، قال المجد: «**الْهُدَبِدُ**» كَعُلَبِطٍ اللبنُ الخاثر[1] جدًا، كالْهُدَابِدِ، والْخَفَشُ، وضُعفُ العين، وصَمْغٌ أسود، والضعيف البصر، والْعَشَا، لا الْعَمَشُ، انتهى[2]، و«(**عُلَبِطٍ**») بوزن ما قبله، قال المجد: الْعُلَبِطُ، والْعُلابِطُ بضم عينهما، وفتح لامهما: الضخم، والقطيع من الغنم، كالْعُلَبِطَةِ بهاء، وأقلّها الخمسون إلى ما بلغت، واللبنُ الخاثر، وكلُّ غليظ، وثِقَلُ الشخص، ونفسه، يقال: أَلْقَى عليه عُلَبِطَهُ، وعُلابِطَهُ انتهى[3] (**إِذْ أَصْلُهُ**) أي كلّ من «هُدَبِدٍ»،

---

(١) خَثَرَ اللبنُ وغيره من باب قتل خثورةً: بمعنى ثَخُن، واشتدّ، قاله في «المصباح» ١٦٤/١.

(٢) «القاموس المحيط» ص٢٩٦.

(٣) المصدر السابق ص٦١٠.

١٠٩ - «جَنَدِلٌ» كَذَا وَ«مِخْيَطٌ» حُمِلْ ... عَلَى الَّذِي بِأَلِفٍ فِيهِ قُبِلْ

١١٠ - فِي «ضَرَبْتُنَّ» حَذَفُوا تَاءً سُمِعْ ... عَلامَتَا التَّأْنِيثِ كَيْ لاَ تَجْتَمِعْ

وعُلَبِط (بِأَلِفٍ فِي الْوَسَطِ) أي «هُدَابِد، وعُلابِط».

وحاصل المعنى: أنَّ مما يُسْتَشْكَلُ لفظَ «هُدَبِد»، و«عُلَبِط» فقد حصل فيهما توالي أربع متحرّكات، فأجاب عنه بأنهما ليسا كذلك؛ إذ أصلهما هُدابِد، وعُلابِط، فحذفت الألف من الوسط للتخفيف والتوسعة في الكلام، فالاجتماع المذكور، وإن كان حاصلاً صورة، إلا أنه منتفٍ تقديرًا، فكأنه لم يثبت.

(«جَنَدِلٌ» كَذَا) بفتح الجيم، وكسر الدال، وبوزن عُلَبِط، مخفّف جَنادل، قال المجد: الجَنْدَلُ كجعفر، ما يُقلّه الرجل من الحجارة، وتُكسر الدال، وكَعُلَبِط: الموضع تجتمع فيه الحجارة، وأرضٌ جَنِدلَةٌ، كعُلَبِطَة، وقد تُفتح: كثيرتها، وكعُلابط: القويّ العظيم انتهى[1].

والمعنى أن جَنَدل مثل ما سبق من هُدَبِد، وعُلَبط في كونه مقصورًا بحذف الألف، فليس فيه اجتماع أربع حركات متواليات؛ لكونه في تقدير الانفصال.

(وَ«مِخْيَطٌ») بكسر، فسكون، أي كذلك مما قُصر من المخياط بالألف للتخفيف والتوسعة، والمخيط بالقصر: الإبرة القصيرة، والمِخْيَاطُ بالمدّ: الإبرة الكبيرة، وقوله: (حُمِلْ عَلَى الَّذِي بِأَلِفٍ فِيهِ قُبِلْ) ببناء الفعلين للمفعول، يعني أنَّ كلّ ما ذُكر من هُدَبد فما بعده حمل على اللفظ الذي فيه ألف فاصل بين الحركات الأربع، وهو هُدَابِد، وعُلَابِطٌ، وجَنادل، ومخياط، فلم يوجد الاجتماع المحذور.

ولمّا توجه عليه سؤال تقديره: إذا جعلت التاء علامة المؤنّث، فلم حُذفت في «ضَرَبْنَ» أجاب عنه بقوله:

(فِي «ضَرَبْتُنَّ») كان الأولى أن يقول كالأصل: «وفي ضَرَبْنَ» (حَذَفُوا تَاءً) أي تاء

---

(١) «القاموس المحيط» ص٨٨٢.

١١١ - إِنْ لَمْ يَكُنْ جِنْسُهُمَا مُتَّحِدَا لَكِنَّ ثِقْلَ الْفِعْلِ فِيهِ قَدْ بَدَا
١١٢ - وَلاخْتِلافِهِ بِحُبْلَيَاتِ جُمِعَتَا مِنْ دُونِ مُسْلِمَاتِ

التأنيث، وقوله: (**سُمِعْ**) بالبناء للمفعول، أي سُمع هذا الحذف من العرب (**عَلَامَتَا التَّأْنِيثِ كَيْ لَا تَجْتَمِع**) أي لئلا يجتمع في الفعل علامتان كلتاهما تدلَّان على تأنيث الفاعل، وهما التاء، والنون، فإن النون وإن كانت ضمير الفاعل، لكنها تفيد التأنيث أيضًا، فحذفت التاء لأنها للتأنيث فقط، كما حُذفت في «**مسلمات**»، كما سيأتي.

وقوله: (**إِنْ لَمْ يَكُنْ جِنْسُهُمَا مُتَّحِدَا**) أي وإنما حُذِفَت التاءُ في مثل «**ضربن**»، وإن لم تكن العلامتان فيه من جنس واحد؛ لأن إحداهما تاء، والثانية نون، بخلاف «**مسلمات**» (**لَكِنَّ ثِقْلَ الْفِعْلِ فِيهِ**) أي في «**ضربن**» (**قَدْ بَدَا**) أي ظهر، فأوجب التخفيف بالحذف.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إنما حُذفت التاء من «**ضربن**»، وإن كانتا جنسين مختلفين؛ لأجل ثقل الفعل.

وقوله: (**وَلاخْتِلَافِهِ**) أي ولأجل اختلاف جنسهما (**بِحُبْلَيَاتِ**) أي في لفظ «**حُبليات**» جمع حُبلى (**جُمِعَتَا**) أي العلامتان، ولم تُحذف إحداهما؛ لخفّة الاسم، ولاختلاف جنسهما، فإن إحداهما الياء المنقلبة من الألف، وإنما انقلبت لأنه لو لم تُقلب لزم الحذف؛ لالتقاء الساكنين، ولم تُقلب واوًا؛ لثقلها، والثانية التاء (**مِنْ دُونِ مُسْلِمَاتِ**) إذ أصله «**مسلمتات**»؛ لأن مفرده مسلمة، فجمعت بالألف والتاء، فاجتمع علامتان من جنس واحد، وهما التآن، فحذفت الأولى؛ لأن الثانية علامة الجمع، فلا يمكن حذفها.

[**تنبيه**]: أصل هذه القاعدة أنه إذا اجتمع علامتا التأنيث في كلمة، فإن كانتا من جنس واحد تُحذف إحداهما، سواء كانتا في فعل، أو اسم، وإن كانتا من جنسين، تُحذف إحداهما أيضًا إذا كانتا في فعل، كـ«**ضربن**»؛ لثقل الفعل، ولا تُحذف إذا كانتا في اسم، كـ«**حُبليات**»؛ لخفّة الاسم، فتنبه، والله تعالى أعلم.



١١٣ - وَيَسْتَوِي الإِنَاثُ بِالذُّكْرَانِ ... حِينَ يُخَاطَبُ الْمُسْتَثْنَيَانِ
١١٤ - لِقِلَّةِ الْوُقُوعِ فِي الْكَلَامِ ... كَالْمُتَكَلِّمِينَ فِي الأَنَامِ

ثم ذكر علّة تسوية المخاطب والمخاطبة، فقال:

(**وَيَسْتَوِي الإِنَاثُ بِالذُّكْرَانِ**) بضمّ، فسكون: جمع ذَكَر بفتحتين: خلاف الأنثى، ويُجمع أيضًا على ذُكور، وذُكورة، وذِكَارة بالكسر[١]. (**حِينَ يُخَاطَبُ الْمُسْتَثْنَيَانِ**) أي المثنّيان، فالسين والتاء زائدتان، يعني أنه يُستعمل المذكر والمؤنث استعمالاً واحدًا وقت خطاب مثنّى المذكر، ومثنّى المؤنّث، فيقال: «ضربتما»، وذلك: (**لِقِلَّةِ الْوُقُوعِ فِي الْكَلَامِ**) أي لقلّة استعمال تثنية المخاطب والمخاطبة في الكلام بالنسبة إلى المفرد.

[**فإن قيل**]: لمّا سوّي بينهما في التثنية وجب أن يُسوّى في الجمع أيضًا بنفس العلّة.

[**أُجيب**]: بأنه إنما لم يُسوَّ بينهما في الجمع؛ ليكون اختلاف الصيغة دليلاً على تفاوت معنى الجمع باعتبار قلّة الأفراد وكثرتها، بخلاف التثنية، فإن مفهومها لا يتفاوت بالقلّة والكثرة، بل هو نصّ في فردين فقط، كذا قيل[٢].

(**كَالْمُتَكَلِّمِينَ فِي الأَنَامِ**) أي كما سُوِّيَ بين ضمائر المتكلّمين، فإن المتكلّم إذا كان وحده يقول: «**ضربتُ**»، سواء كان مذكّرا، أو مؤنّثا، وإذا كان معه غيره يقول: «**ضربنا**»، سواء كان مذكّرا، أو مؤنّثا، مثنّى، أو جمعًا.

والحاصل: أن أصل صيغ المتكلّم على مقتضى القياس أن يكون ستةً، ثلاثة للمذكّر: مفردًا، ومثنّى، ومجموعًا، وثلاثة للمؤنّث كذلك، لكن سُوّي بين مفردي المذكّر والمؤنّث، فقيل فيهما: «**ضربتُ**»، وسُوّي بين الأربعة الباقية، فقيل: فيها: «**ضربنا**»، والله تعالى أعلم.

---

(١) «المصباح» ١/ ٢٠٩.
(٢) «الفلاح» ص٣٠.

١١٥ - لأَنَّ ذَا الإِخْبَارِ قَدْ يُشَاهَدُ ... بِذَا يَزُولُ لَبْسُهُ وَيُفْقَدُ
١١٦ - وَالْمِيمُ فِي «ضَرَبْتُمَا» قَدْ زِيدَا ... لَوْلَاهُ بِالأَلِفِ قَدْ أُرِيدَا
١١٧ - إِشْبَاعُ تَائِهِ كَمِثْلِ «أَنْتَا» ... وَخُصَّ مِيمُ «قُلْتُمَا» بَعْدَ التَّا

ثم ذكر علّة التسوية في المتكلّمين، فقال:

(لأَنَّ ذَا الإِخْبَارِ) أي المتكلّم **(قَدْ يُشَاهَدُ)** بالبناء للمفعول، أي يُرى بالبصر حين يتكلّم **(بِذَا)** أي بكونه مشاهدًا **(يَزُولُ لَبْسُهُ)** بفتح اللام، وضمّها: أي اختلاطه، واشتباهه، قال الفيّوميّ: لَبستُ الأمر لَبْسًا، من باب ضرب: خلَطتُهُ، وفي التنزيل: ﴿وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾، والتشديد مبالغةٌ، وفي الأمر لُبْسٌ، ولُبْسَةٌ بالضمّ: أي إشكال، والتبس الأمر: أشكل انتهى[1]، وقوله: **(وَيُفْقَدُ)** بالبناء للمفعول أيضًا مؤكّد لـ«**يزول**».

وحاصل المعنى: أنه إنما سُوّي في المتكلّم؛ لعدم الالتباس على السامع؛ لأن المتكلّم يُرى في أكثر الأحوال، فيُعلم أنه ذكر، أو أنثى، واحد أو جمع، أو يعلم بصوته، أو بغير ذلك من القرائن، وإن وقع الالتباس في بعض المواضع فقليل، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر علّة زيادة الميم في «ضربتما»، فقال:

(وَالْمِيمُ فِي «ضَرَبْتُمَا» قَدْ زِيدَا) بألف الإطلاق **(لَوْلَاهُ)** أي لولا زيادة الميم **(بِالأَلِفِ قَدْ أُرِيدَا)** بألف الإطلاق، ونائب فاعله قوله: **(إِشْبَاعُ تَائِهِ)** يعني أنه لو لم تُزد «**ما**» في «**ضربتما**» لالتبست الألف فيه بألف الإشباع، وهي الألف المتولّدة من إشباع الفتحة، فإذا أُشبعت مثلاً فتحة «**ضَرَبْتَ**»، وقيل: «**ضَرَبْتَا**» بسكون الباءلم يُعلم أنه مفرد، والألف للإشباع، أو هو مثنّى، والألف للتثنية، فيحصل الالتباس، فأزيل ذلك بزيادة «**ما**» عليها.

ثم مثّل لما تولّدت فيه الألف بالإشباع بقوله: **(كَمِثْلِ «أَنْتَا»)** هو إشارة إلى قول الشاعر [من الطويل]:

---

(١) ... ٥٤٨/٢.

١١٨ ـ لأَنَّ لَفْظَ «أَنْتُمَا» تَحْتُ فُهِمْ وَقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا كَمَا عُلِمْ

أَخُوكَ أَخُو مُكَاشَرَةٍ وَضِحْكٍ وَحَيَّاكَ الإِلَاهُ فَكَيْفَ أَنْتَا[1]

والشاهد: «**أنتا**»، إذ أصله «**أنت**»، فأشبعت الفتحة، فتولّدت الألف.

(**وَخُصَّ مِيمُ قُلْتُمَا بَعْدَ التَّا**) أي خُصّت الميم بالزيادة لدفع الالتباس المذكور بعد التاء في «**قلتُما**»، ومثله «**ضربتما**»، مع أن الأصل أن يُزاد من حروف العلة (**لأَنَّ لَفْظَ «أَنْتُمَا» تَحْتُ**) بالبناء على الضم؛ لأنه من الظروف التي تبنى على الضم لقطعها عن الإضافة، ونيّة معناها، كما قال في «**الخلاصة**»:

وَاضْمُمْ بِنَاءً «غَيْرًا» انْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا

«**قَبْلُ**» كَـ«**غَيْرُ**» «**بَعْدُ**» «**حَسْبُ**» «**أَوَّلُ**» وَ«**دُونُ**» وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَ«**عَلُ**»

أي تحت «**قلتما**»، والظرف متعلّق بـ(**فُهِمْ**) بالبناء للمفعول.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه إنما خُصّت الميم بالزيادة لدفع الالتباس في «**ضربتما**» مع أن الأصل في الزيادة حروف العلّة؛ لأن تحته: «**أنتما**» مضمر، فزيدت الميم؛ ليناسب ما تحته، ومعنى كونه تحته أن يدلّ على ما يدلّ عليه ضمير «**ضربتما**»، من معنى التثنية، وكأنه تحته، وإنما قلنا ذلك؛ لأن التاء في «**ضربتما**» ضمير بارز، فلو استتر تحته «**أنتما**» لزم اجتماع الفاعلين، وهو غير جائز، وقد مرّ مثله.

هكذا ذكر الناظم تبعًا للأصل علّة زيادة الميم في «**ضربتما**»، والذي ذكره الرضيّ في «**شرحه**»: أنه إنما خصّت الميم بالزيادة في «**ضربتما**»؛ لأن حروف العلّة مستثقلة قبل الألف، والميمُ أقرب الحروف الصحيحة إلى حروف العلّة؛ لغنّتها؛ لكونها من مخرج الواو شفويّة انتهى.

قلت: الذي ذكره الرضيّ أقرب إلى الفهم، ولكن لا تعارض بينهما؛ لأنه يجوز تعليل الشيء الواحد بأكثر من علّة، فلا وجه لما اعترض به ابن كمال، من أن الأول

---

(١) المكاشرة: السرور والفرح، فأخو المكاشرة: صاحب السرور.

١١٩ ـ وَضُمَّ تَا «ضَرَبْتُمَا» الَّذِي مَضَى لِكَوْنِهِ الْفَاعِلَ فِيمَا يُرْتَضَى

تكلّف، فتبصّر، والله تعالى أعلم.

وقوله: (وَقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا كَمَا عُلِمْ) هكذا قال، والكلام فيه نقصٌ، وعبارة الأصل: وأُدخلت الميم في «أنتما»؛ لقرب الميم إلى التاء في المخرج، وقيل: تَبَعًا لِـ«هُمَا» انتهى.

وعليه فكان حقّ العبارة أن يقول في الشطر الثاني:

.... وَأَدْخَلُوا فِي «أَنْتُمَا» مِيمًا عُلِمْ

لِقُرْبِهَا مِنْ مَخْرَجِ التَّا أَوْ تَبَعْ «هُمَا» ضَمِيرِ غَائِبَيْنِ فَلْتُطِعْ

فقوله: «عُلِم» صفة لـ«ميمًا»، وقوله: «أو تبع هما»، «أو» لتنويع الخلاف، أي وقيل: إنما أدخلت الميم في «أنتما» تبعًا لـ«هما»، أي لضمير تثنية الغائب.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه أُدخلت الميم في «أنتما»؛ لقرب الميم إلى التاء في المخرج؛ لأن الميم شفويّةٌ، والتاء من المخرج الثاني، من مخارج الفم: وهو طرف اللسان، وأصول الثنايا، وقيل: خُصّت الميم في «أنتما» تبعًا للفظ «هما»، يعني أنهم لما كانوا أبدلوا من الواو في «هو» ميمًا، لما سيجيء في مبحثه، التزموا الميم في جميع الباب طردًا له، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر علّة ضمّ التاء في «ضربتما»، فقال:

(وَضُمَّ) يحتمل أن يكون فعلاً ماضيًا مبنيًا للمفعول، و«تا» نائب فاعله، ويحتمل أن يكون فعل أمر، أي احكم أيها الصَّرْفِيّ بوجوب ضمّ (تَا «ضَرَبْتُمَا») أي التاء التي في «ضربتما»، فالإضافة بمعنى «من»، أو بمعنى اللام (الَّذِي مَضَى) أي في قوله:

وَالْمِيمُ فِي «ضَرَبْتُمَا» قَدْ زِيدَا لَوْلَاهُ بِالْأَلِفِ قَدْ أُرِيدَا

(لِكَوْنِهِ الْفَاعِلَ) متعلّق بـ«ضُمّ» (فِيمَا يُرْتَضَى) أي في القول المرضي عند النحاة، كما سنحققه.

١٢٠. وَفُتِحَتْ لَدَى خِطَابِ الْوَاحِدِ ... دَفْعَ الْتِبَاسٍ ذِي الْكَلَامِ الْمُفْرَدِ

... وحاصل المعنى بإيضاح أن التاء في «ضربتما» مضمومة، مع أن الضم أثقل؛ لأنها ضمير الفاعل، وإعراب الفاعل الرفع، هذا في المعرب، ولمّا لم يكن الرفع في المبني حرّكوه بحركة شبيهة به؛ عملاً بالأصل بقدر الإمكان، وهو الضمّ، فإنه يشبه الرفع لفظًا وخطًا.

[تنبيه]: اختُلف في ضمير الفاعل في مثل «ضربتما، وضربتم، وضربتنّ»، فقيل: إنه التاء وحدها، وأما الألف، والواو، والنون، فعلامات للتثنية، وجمع المذكّر، وجمع المؤنث، هذا هو القول المختار، وهو مذهب البصريين، وقد أشار إليه هنا بقوله:

.... لِكَوْنِهِ الْفَاعِلَ فِيمَا يُرْتَضَى

وقيل: الفاعل هؤلاء الحروف، وأما التاء فعلامة الخطاب، وقيل: الفاعل مجموع التاء، وأحد هذه الأحرف، والله تعالى أعلم.

(**وَفُتِحَتْ**) أي التاء، مع أن الضمّ هو الأصل (**لَدَى خِطَابِ الْوَاحِدِ**) أي في قولك: «ضربتَ» (**دَفْعَ الْتِبَاسٍ ذِي الْكَلَامِ الْمُفْرَدِ**) أي لأجل دفع الالتباس بينه، وبين المتكلّم المفرد، لو ضُمّ، ولو كُسر لالتبس بالواحدة المخاطَبة.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنهم فتحوا تاء المخاطب؛ لأنه لو ضُمّت لزم الالتباس بضمير المتكلّم الواحد، ولو كُسرت لالتبس بالواحدة المخاطبة.

وتفصيل ذلك أن أوّل ما يُبدأ بوضعه من أنواع الضمائر الضمير المرفوع المتصل، وأوّل ما يبدأ بوضعه المرفوع المتصل للمتكلّم، ثم المخاطب، ثم الغائب، فنقول: إنما ضمّوا التاء في المتكلّم لمناسبة الضمّة لحركة الفاعل، وفتحوا للمخاطَب؛ فرقًا بينه وبين المتكلّم بأخف الحركات، وكسروا للمخاطبة؛ فرقًا بينها وبين المخاطَب، ولم يُعكس الأمر بكسرها للمخاطَب، وفتحها للمخاطبة؛ لأن خطاب المذكّر أكثر، فالتخفيف به أولى، وأيضًا هو مقدّم على المؤنّث، فخُصّ للفرق بالتخفيف، فلم يبق للمؤنّث إلا الكسر، والله تعالى أعلم.

١٢١ - وَقِيلَ إِتْبَاعًا لِمِيمٍ شَفَوِي	لأَنَّهُ فِي شَفَةٍ قَدْ يَنْطَوِي
١٢٢ - وَالْمِيمُ زِيدَ فِي «ضَرَبْتُمُ الْعِدَا»	وِفَاقَ تَثْنِيَتِهِ حَيْثُ بَدَا

(**وَقِيلَ**) في تعليل ضمّ التاء من «**ضربتما**» (**إِتْبَاعًا لِمِيمٍ شَفَوِي**) أي لأجل إتباعها الميم الذي بعدها (**لأَنَّهُ**) أي الميم (**فِي شَفَةٍ قَدْ يَنْطَوِي**) يعني أنه يخرج منها.

وحاصل المعنى: أن هذا القول يرى أن ضمة التاء في «**ضربتما**» إنما هو لإتباع الميم التي بعده؛ لأن الميم شفويّة، فجعلوا حركة التاء من جنس الميم الشفويّ، وهو الضمّ الشفويّ؛ لأنه جزء الواو، وهي شفويّة، وجزء الشفويّ شفويّ، وكذا ضُمّت التاء في «**ضربتم**» إتباعًا للميم أيضًا، وفي «**ضربتنّ**» أيضًا بناءً على أن أصله ضربتمن، والله تعالى أعلم.

(**وَالْمِيمُ زِيدَ فِي «ضَرَبْتُمُ الْعِدَا»**) بضم العين، وكسرها: جمع عدوّ، قال الفيّومي: **الْعَدُوّ**: خلاف الصديق المُوالي، والجمع أعداءٌ، وعِدًى بالكسر، والقصر، قالوا: ولا نظير له في النعوت؛ لأن باب فِعَلٍ، وزان عِنَبٍ مختصّ بالأسماء، ولم يأت منه في الصفات إلا قومٌ عِدًى، وضمّ العين لغةٌ، ومثله سِوًى، وسُوًى، وطِوًى، وطُوًى، وتثبتُ الهاء مع الضمّ، فيقال: عُدَاةٌ، ويُجمع الأعداءُ على الأعادي، وقال في «**مختصر العين**»: يقع **الْعَدُوّ** بلفظ واحدٍ على الواحد المذكّر، والمؤنّث، والمجموع، قال أبو زيد: سمعتُ بعض بني عُقَيل يقولون: هنّ وليّات الله، وعدُوّات الله، وأولياؤه، وأعداؤه، قال الأزهريّ: إذا أريد الصفة قيل: عدوّة، انتهى[1].

والمعنى أنه زيدت الميم في «**ضربتم**» (**وِفَاقَ تَثْنِيَتِهِ**) بكسر الواو، أي لأجل أن يوافق الجمع تثنيته، وقوله: (**حَيْثُ بَدَا**) أي في أيّ تركيب ظهر.

وحاصل المعنى: أن زيادة الميم في «**ضربتم**» ليطّرد بتثنيته في زيادة الميم، لا لوجود علّة الزيادة فيه، وهي الالتباس.

وقال الرضيّ: زيدت الميم قبل واو الجمع المخاطب؛ لئلا يلتبس بالمتكلّم إذا أشبعت

(١) «المصباح المنير» ٢/٣٩٨.

١٢٣ - وَسُكِّنَتْ لأَجْلِ حَذْفِ الْوَاوِ إِذْ أَصْلُهُ «ضَرَبْتُمُو الْمُنَاوِي»
١٢٤ - وَحُذِفَتْ لِقِلَّةِ التَّشْبِيهِ لِكَوْنِ مِيمٍ مُسْتَقِلاً فِيهِ

ضمته، فإنك إذا قلت: ضربتو لم يُعلم أنه متكلِّم أُشبعت ضمّته للإطلاق، أو جمعُ المخاطب، وخُصّت الميم بالزيادة لأن حروف العلّة مستثقلة قبل الواو، والميم أقرب الحروف الصحيحة إلى حروف العلّة؛ لغُنّتِهَا، ولكونها من مخرج الواو، أي شفويّة، ولذلك ضُمّ ما قبلها كما يُضمّ ما قبل الواو انتهى[1].

(وَسُكِّنَتْ) الميم **(لأَجْلِ حَذْفِ الْوَاوِ)** أي فلما حذفت بقي على الأصل الذي هو السكون **(إِذْ)** تعليلية **(أَصْلُهُ)** أي أصل «ضربتم» كان«**(ضَرَبْتُمُو)**» بدليل عود الواو عند اتّصال الضمير، نحو ضربتموه، فإن الضمائر مما يردّ الأشياء إلى أصولها، فحذفت الواو، وسُكِّنت الميم تخفيفًا.

وقوله: «**(الْمُنَاوِي)**» مفعول «ضربتمو»، وهو بضم الميم، بمعنى المعادي، يقال: ناوأته مناوأةً، ونِوَاءً، من باب قاتل: إذا عاديته، أو فعلتَ مثل فعله مماثلةً، ويجوز التسهيل، فيقال: ناويته، قاله الفيّوميّ[2].

قلت: ما في النظم من لغة التسهيل.

(وَحُذِفَتْ) بالبناء للمفعول، والنائب ضمير الواو، أي حُذفت الواو التي هي ضمير جمع المخاطب في «ضربتم»، إذ أصله «ضربتمو» كما مرّ آنفًا.

[**فإن قيل**]: إذا كان الواو هو ضمير جمع المخاطب، فما فائدة التاء إذن؟.

[**أجيب**]: بأنها إنما جيء بها للفرق بينه وبين جمع الغائب؛ لأن الميم زيدت بعد زيادة التاء.

وحاصله أنه زيد لجمع المخاطب على «ضَرَبَ» أوّلاً الواو، فصار «ضربوا»، فالتبس بجمع الغائب، فزيدت التاء للفرق، ثم زيدت الميم؛ ليطّرد بتثنيته، فصار «ضربتمو»،

(١) راجع «الفلاح» ص٣٢.
(٢) «المصباح المنير» ٦٣٢/٢.

....

هذا ما اختاره صاحب الأصل، أو لئلا يلتبس بالمتكلم إذا أُشبعتْ ضمته؛ وهذا ما اختاره الرضيّ، وقال بعضهم: التاء مع الواو ضمير الجمع، وجزؤه الأول متحرك بالضم؛ لأنه ضمير الفاعل، كما في التثنية؛ وضعف هذا ظاهر، قاله ابن كمال[١].

(لِقِلَّةِ التَّشْبِيهِ) أي لقلّة ما تشبه به من الأسماء؛ إذ لا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها حرف مضموم إلا كلمة «هو»، وذلك لثقل الضم قبل الواو المتطرفة، وإذا كان ثقيلاً في الاسم كان ثقيلاً أيضًا فيما هو بمنزلته.

قال ابن كمال: هذا الكلام فيه حزازة، والأولى ما ذكره صاحب «النجاح»: من أن اثنم مع الواو هاهنا اسم، ولا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم انتهى[٢].

[تنبيه]: قال في الأصل: «ومن ثمة يقال في جمع دَلْوٍ: أَدْلٍ»، انتهى.

ومعنى هذا الكلام: أنه من أجل أنه لا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم، يقال: في جمع دَلْوٍ: أَدْلٍ، بفتح الهمزة، وسكون الدال: وأصله أَدْلُوٌ بضم اللام، فأُعِلّت الواو المتطرفة بقلبها ياءً، ثم أُبدلت ضمة اللام كسرةً؛ لأجل الياء، ثم أُعلّت إعلال قاضٍ، فصار أَدْلٍ.

وفيه إعلال آخر، وهو أنه يُكسر أولاً، ثم تُقلب الواو ياءً؛ لكسرة ما قبلها، ثم أُعلّ إعلال قاض، ففي الأول يكون قلب الواو سببًا لتبديل الضمّة كسرةً، وفي الثاني يكون تبديل الضمّة كسرة سببًا لقلب الواو المتطرفة ياءً، فكلاهما مما نحن فيه، ولا يجوز الإعلال بحذف الواو ابتداء؛ لأنه لم يبق حينئذ سبب لتبديل الضمّة الثقيلة كسرة، مع أنه مقصود أيضًا، قاله ابن كمال[٣].

(لِكَـوْنِ مِيـمٍ مُسْتَقِـلاً فِيهِ) أي في «ضربتم»، يعني أن ميمه مستقلّة؛ لأنها

---

(١) «الفلاح» ص٣٢.

(٢) «الفلاح» ص٣٢.

(٣) «الفلاح» ص٣٢-٣٣.

١٢٥ - وَالْبَا الَّتِي فِي «ضَرَبُوا» لَمْ تَسْتَقِلْ لِذَاكَ عَنْ ضَمَّتِهَا لَمْ تَنْتَقِلْ
١٢٦ - وَفِي «ضَرَبْتُمُوهُ» وَاوٌ قَدْ يَجِي لِكَوْنِهِ فِي طَرَفٍ لَمْ يَلْتَجِي
١٢٧ - وَفِي «ضَرَبْتُنَّ» تُشَدُّ النُّونُ لاَ فِي «ضَرَبْنَ» غَائِبًا يَكُونُ

بمنزلة الاسم، فليست بجزء من الفعل، ولا من الفاعل، فكأنها كلمة برأسها، يؤيِّد ذلك قوله: (وَالْبَا الَّتِي فِي «ضَرَبُوا» لَمْ تَسْتَقِلْ) أي ليست بمنزلة الاسم؛ لأنها جزء من الفعل، فلا يكون لها استقلال، فلم يُحذف الواو منه (لِذَاكَ) أي لعدم كونها مستقلّة (عَنْ ضَمَّتِهَا) متعلّق بـ(لَمْ تَنْتَقِلْ).

وحاصل المعنى أن «ضربوا» على خلاف ما سبق في «ضربتمو»، فإنه لم يُحذف الواو منه؛ لأن باءه ليست بمنزلة الاسم؛ لأنها جزء من الفعل، فلا يكون له استقلال مّا، حتى يكون بمنزلة الاسم، والله تعالى أعلم.

(وَفِي «ضَرَبْتُمُوهُ» وَاوٌ قَدْ يَجِي) أي يثبت، ولا يُحذف مع أن الميم بمنزلة الاسم (لِكَوْنِهِ) أي الواو (فِي طَرَفٍ) متعلّق بـ(لَمْ يَلْتَجِي) و«في» بمعنى إلى، كما قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ الآية [إبراهيم: ٩]، ومعنى يلتجي: يلوذ، يعني أن الواو لم تقع في الطرف، بل خرجت منه بسبب الضمير المنصوب، وقد عرفت أن الحذف مشروط بوقوعه في الطرف، فانتفى الشرط، فلم يُحذف، ويبقى الميم مضمومًا لأجلها.

ونظير هذا «العَظَاية»، حيث لم تُقلب ياؤه همزةً، مع كونه واقعًا بعد ألف زائدة؛ لانتفاء شرط القلب، وهو وقوعها في الطرف بعد ألف زائدة بسبب اتّصال التاء به.

و«العظاية» دُوَيبة أكبر من الوزغة.

(وَفِي «ضَرَبْتُنَّ» تُشَدُّ النُّونُ) أي نون المخاطبات (لاَ فِي «ضَرَبْنَ») أي لا تشدّد النون في «ضربن»، وقوله: (غَائِبًا يَكُونُ) أي يقع «ضربن» لغائبات النساء، فـ«يكون» تامّة؛ وذكّر «غائبًا» نظرًا للفظ «ضربن».

١٢٨ - لِكَوْنِ أَصْلِهِ «ضَرَبْتُمُنَ» فَذَا ... قُلِبَ لِلإِدْغَامِ فَاذْرِ المَأْخَذَا
١٢٩ - وَقِيلَ أَصْلُهُ «ضَرَبْتُنَّ» بِلاَ ... تَشْدِيدِ نُونِهِ كَمَا قَدْ نُقِلاَ
١٣٠ - فَطَلَبُوا السُّكُونَ قَبْلَهَا كَمَا ... فِي كُلِّ نُونَاتِ الإِنَاثِ عُلِمَا

والمعنى أن نون «ضربتُنَّ» للمخاطبات يُشدّد، دون نون «ضربن»، وإنما شُدّد الأول (لِكَوْنِ أَصْلِهِ «ضَرَبْتُمُنَ») أي بالميم بدليل ثبوتها في التثنية، نحو ضربتما (فَذَا) أي الميم (قُلِبَ) نونًا (لِلإِدْغَامِ) أي لأجل أن يُدغم في النون؛ لقرب الميم من النون؛ لأن الميم شفويّةٌ، والنون من المخرج السابع من مخارج الفم، وهو طرف اللسان، وما فوقه من الحنك.

قال ابن كمال: والأوجه أن يقال: زيدت النون مشدّدةً؛ ليكون بإزاء الميم والواو في المذكّر، نحو ضربتموه، وإنما اختاروا النون لمشابهته بسبب الغنّة للميم والواو معًا، مع كون الثلاثة من حروف الزيادة، كذا قرّره الرضيّ، وصاحب «النجاح» انتهى[1].

وقوله: (فَاذْرِ المَأْخَذَا) بألف الإطلاق، أي اعلم الأصل المذكور.

[تنبيه]: قال في الأصل هنا: «ومن ثمّة تبدل من النون في عنبر» انتهى.

والمعنى أنه من أجل قرب الميم من النون تُبدل الميم من النون في كلمة «عمبر» بالميم؛ لأن أصله «عَنْبَر» بالنون، ولا يجوز الإبقاء على أصله؛ لأن الحرف الذي بعدها، وهو الباء شفويّ، فإن أُظهر استُقبح؛ لعدم توافقهما، وإن أُخفي استُثقل، وإن أُدغم النون فيها بعد قلبها ذهب ما في النون من الغنّة، وهو غير جائز، فوجب قلبها ميمًا؛ لتوافقه النون في الغنّة، ولا ينافي الباء في المخرج، فلا يُستقبح، والله تعالى أعلم.

(وَقِيلَ :أَصْلُهُ) أي أصل «ضربتنّ» بالتشديد «(ضَرَبْتُنَ» بِلَا تَشْدِيدِ نُونِهِ كَمَا قَدْ نُقِلا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي كما نقل هذا عن بعض علماء هذا الفنّ (فَطَلَبُوا السُّكُونَ) أي وجود السكون (قَبْلَهَا) أي قبل النون (كَمَا فِي كُلِّ نُونَاتِ

(١) «الفلاح» ص٣٣.

١٣١ - فَلَمْ يَكُنْ تَاءُ مُخَاطَبٍ قَبِلْ	تَسْكِينَهُ فَزِيدَ نُونٌ يَقْتَبِلْ
١٣٢ - وَزِيدَ تَاءٌ فِي «ضَرَبْتُ» يُذْكَرُ	لأَنَّ لَفْظَ «أَنَا» تَحْتُ مُضْمَرُ
١٣٣ - فَإِنْ يُزَدْ مِنْ «أَنَا» حَرْفٌ يَلْتَبِسْ	فَاخْتِيرَ تَا مِنْ أَخَوَاتٍ تَلْتَمِسْ

الإِنَاثِ عُلِمَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول أيضًا، أي كما هو معلوم في جميع نونات الإناث، حتى يطّرد الباب في إسكان ما قبلها في الماضي والمضارع، نحو «ضربن، ويضربن، وتضربن» (**فَلَمْ يَكُنْ تَاءُ مُخَاطَبٍ قَبِلْ**) بكسر الباء (**تَسْكِينَهُ**) يعني أن تاء المخاطبة التي في «**ضَرَبْتُنَّ**» لا يمكن تسكينها؛ لاجتماع الساكنين؛ لأن ما قبل التاء ساكن أيضًا، وكذلك لا يمكن حذفها؛ لأنها علامة الخطاب، والعلامة لا تُحذف؛ إذ لا علامة غيرها حتى يجوز حذفها (**فَزِيدَ نُونٌ يَقْتَبِلْ**) أي يقبل التسكين، بمعنى أنه نون ساكنة.

وحاصل المعنى بإيضاح أن هذا القول يرى أن أصل «**ضربتُنَّ**» بتشديد النون «**ضربتُنَ**» بتخفيفها، فأريد أن يكون ما قبل النون ساكنًا؛ ليطّرد الباب بجميع نونات الإناث، ولا يمكن إسكان تاء المخاطبة؛ لاجتماع الساكنين، ولا يمكن حذفها؛ لكونها علامةً، فأدخلت نون ساكنة قبل النون الضمير؛ ليكون ما قبلها ساكنًا أيضًا، وعُيّنت النون دون غيرها؛ لقرب النون الداخلة من النون التي هي الضمير، والتاء ليست بضمير، كما في المفرد، بل علامة للخطاب فقط، ثم أدغم النون في النون، فصار «**ضَرَبْتُنَّ**»؛ فتأمله، والله تعالى أعلم.

(**وَزِيدَ تَاءٌ فِي «ضَرَبْتُ»**) بضم التاء، أي في فعل المتكلّم وحده، سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا، فقوله: «**في ضربتُ**» متعلّق بـ(**يُذْكَرُ**) بالبناء للمفعول (**لأَنَّ لَفْظَ «أَنَا» تَحْتُ**) بالبناء على الضمّ، كما مرّ مثله، أي تحت «**ضربتُ**» (**مُضْمَرُ**) يعني أنه يدلّ ضمير «**ضربت**» على ما يدلّ عليه «**أنا**»، وقد مرّ مثله غير مرّة، وإذا كان تحته «**أنا**» ناسب أن يزاد من حروفه، لكنه لا يمكن ذلك، كما أشار إليه بقوله:

(**فَإِنْ يُزَدْ**) بالبناء للمفعول (**مِنْ «أَنَا» حَرْفٌ يَلْتَبِسْ**) بالبناء للفاعل، ولو قال:

١٣٤ ـ وَزِيدَ نُونٌ فِي «ضَرَبْنَا» زِ يدَتْ ... لأَنَّ «نَحْنُ» تَحْتَهُ أُرِيدَتْ
١٣٥ ـ وَأَلِفًا مِنْ بَعْدِهَا قَدْ أَظْهَرُوا ... لِلْفَرْقِ مِنْ نُونِ الإِنَاثِ تُذْكَرُ

«الْتَبَس» بلفظ الماضي لكان أوفق لـ«تُلْتَمَسْ» آخر البيت، أي يشتبه ذلك بغيره، فيقع الإشكال، وذلك أنه لو زيدت الألف لالتبس بتثنية الغائب، نحو «ضَرَبَا»، ولو زيد النون لالتبس بجمع الغائبة، نحو «ضَرَبْنَ»، وكذلك لا يمكن أن يزاد من حروف العلّة، أما الألف فلما مرّ، وأما الواو فللزوم الالتباس بالجمع، وأما الياء فلعدم تحمّله علامة الفعل، أعني الضمّ (فَاخْتِيرَ تَا) بالقصر، أي اختير للزيادة تاء دون غيرها من حروف الزيادة (مِنْ أَخَوَاتِ) متعلّق بـ(تُلْتَمَسْ) بالبناء للمفعول، أي تطلب تلك التاء من أخوات «ضَرَبْتُ»، والمراد بالأخوات أمثلة الخطاب، «وهي» «ضربتَ، وضربتِ، وضربتما، وضربتم، وضربتنّ»، وسُمّيت أخوات؛ لأن المتكلّم يصاحب المخاطب، ويكالمه، فلا يُتصوّر أحدهما بدون الآخر، فصارا كأنهما أخوان، قاله ابن كمال.

وقال ديكنقوز: وأما زيادة التاء في تلك الأخوات، فبحكم وضعيّ، ولعلّ حكمتها أنه لما كان المخاطب مَنْ يُلْقَى إليه الكلام اختير له حرفٌ شديدٌ؛ ليتنبّه عن سِنَة الغفلة، ويُلقِي سمعه إلى ما يُلْقَى إليه، وهو شهيدٌ، والحروف الشديدة هي «أَجِدُكَ قَطَبْتَ»، ولا يمكن زيادة الألف منها؛ للالتباس بالتثنية، وغير التاء مما بقي ليس من حروف الزيادة، فتعيّنت التاء انتهى[1] والله تعالى أعلم.

(وَزِيدَ نُونٌ فِي «ضَرَبْنَا») أي في فعل المتكلّم ومعه غيره: مثنّى كان، أو مجموعًا، مذكّرًا كان، أو مؤنّثًا (زِ يدَتْ) أي إنما زيدت، واختيرت للزيادة (لأَنَّ «نَحْنُ» تَحْتَهُ أُرِيدَتْ) أي لأن «ضربنا» يدلّ على ما يدلّ عليه «نحن»، فناسب أن يزاد عليه منه، فاختيرت النون للزيادة؛ لأنها من حروف الزيادة، بخلاف الحاء (وَأَلِفًا) مفعول مقدّم لـ«أظهروا» (مِنْ بَعْدِهَا) أي من بعد هذه النون المزيدة (قَدْ أَظْهَرُوا؛ لِلْفَرْقِ مِنْ نُونِ الإِنَاثِ) أي لئلا يلتبس بنون جماعة النسوة في «ضربن»، فصار «ضربنا»، واختصّت

(١) «شرح المراح» ص٣٤.

١٣٦ - قِيلَ لِأَنَّ تَحْتُ «إِنَّنَا» نُوِي ... فَلَهُمَا أَصْلُ الْكَلَامِ يَحْتَوِي

فَصْلٌ:
وَتَدْخُلُ الْمُضْمَرَاتُ فِي الْمَاضِي، وَأَخَوَاتِهِ

الألف لخفتها، وقوله: (تُذْكَرُ) بالبناء للمفعول، في محلّ نصب حال من «نون الإناث»، و(قِيلَ) في وجه زيادة النون في «ضربنا» (لأَنَّ تَحْتُ) أي تحت «ضربنا» «(إِنَّنَا) نُوِي) أي قُصد، يعني أن تحته «إننا» مضمر، فزيدت الألف والنون اللتان في «إننا» معًا، وقيل: زيدت النون، ثم زيدت الألف دفعًا للالتباس، واختصت الألف لوجودها في «إننا»، وقوله: (فَلَهُمَا) أي للنون والألف (أَصْلُ الْكَلَامِ) يعني لفظ «إننا»، ففيه إطلاق الشيء على جزئه (يَحْتَوِي) أي يجمع، يعني أن النون والألف مجموعتان في لفظ «إننا» والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولمَّا فرغ من بيان أمثلة الماضي مع ما يتصل بها من الضمائر، ناسب أن يُبيّن مطلق الضمائر، فلذا قال:

(فَصْلٌ: وَتَدْخُلُ الْمُضْمَرَاتُ فِي الْمَاضِي، وَأَخَوَاتِهِ)

(فَصْلٌ: وَتَدْخُلُ الْمُضْمَرَاتُ) المرفوعات، والمنصوبات، أي تتصل، وإنما عبّر عن الاتصال بالدخول ليتناول المستكنّ من المتصل؛ إذ المتبادر من الاتصال اللغويّ (فِي الْمَاضِي، وَأَخَوَاتِهِ) من الأفعال، وأما الصفات، فيدخلها المرفوع والمنصوب كالأفعال، والمجرور أيضًا، ولا يتصل بالحروف إلا المنصوب، والمجرور، ولا يتصل بالأسماء إلا المجرور فقط، أفاده ديكنقوز.

وقال ابن كمال: المراد من أخوات الماضي ههنا كلّ ما يمكن أن يستتر فيه الضمير، من المضارع، والأمر، والنهي، وسائر الصفات المشتقة.

١٣٧ - وَهْيَ إِلَى سِتِّينَ نَوْعًا تَرْتَقِي مَجْمُوعُهَا الثَّلَاثُ ذَا تَحَقُّقِ
١٣٨ - مَرْفُوعٌ اوْ مَنْصُوبٌ اوْ مَجْرُورْ وَالْكُلُّ لِلْقِسْمَيْنِ قَدْ يَصِيرْ

[تنبيه]: اعلم: أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس، فإن «أنا» لا يصلح إلا لمعيّن واحد فقط، وهو المتكلّم المعيّن، و«أنت» لا يصلح أيضًا إلا لمعيّن وحده فقط، وهو المخاطب المعيّن، وكذا ضمير الغائب نصٌّ في أن المراد هو المذكور بعينه في مثل «جاءني زيد، وإياه أكرمت»، ولا يحصل هذا التعيين للأسماء الظاهرة في قسم من الأقسام الثلاثة، فإنه لو سمّى المتكلّم نفسه بعَلَمه، لا بلفظة «أنا»، وقال مكان «أنا قائم»: «زيدٌ قائم»، ربّما التبس عند السامع، أهو المتكلّم، أم زيد آخر، بخلاف «أنا قائم»، وهو ظاهرٌ، وكذا لو سمّى المتكلّمُ المخاطَبَ بعَلَمه، لا بلفظة «أنت»، وقال مكان «أنت قائم»: «زيدٌ قائمٌ»، ربّما يحصل الالتباس، وكذا لو كُرِّرَ المذكورُ مكان ضمير الغائب، وقيل: «جاءني زيد، وزيدًا أكرمتُ»، لم يُعلَم أن «زيدًا» الثاني هو الأول بعينه، أو زيد آخر، وهذه الفائدة في الضمائر المنفصلة، وأما في المتّصلة، فيحصُلُ مع رفع الالتباس المذكور الاختصار في اللفظ أيضًا، كذا حقّقه الفاضل الرضيّ رحمه الله تعالى[1].

(وَهْيَ) أي جميع المضمرات (إِلَى سِتِّينَ) متعلّق بـ«ترتقي» (نَوْعًا) منصوب على التمييز (تَرْتَقِي) أي يرتفع عددها إلى ستين لفظًا لتسعين معنًى، كما ستطّلع عليه، ثم أشار إلى وجه حصرها بما ذُكر، فقال: (مَجْمُوعُهَا الثَّلَاثُ) أي جميع أنواعها الثلاثة، وإنما ذكّر العدد؛ لأن وجوب تذكير العدد مع المؤنّث، وتأنيثه مع المذكّر إذا وقع المعدود تمييزًا، وإلا، بأن تقدّم كما هنا، أو حُذف، فيجوز الأمران، فقوله: «مجموعها» مبتدأ خبره «مرفوع إلخ»، و«الثلاث» صفته، وقوله: (ذَا تَحَقُّقِ) حال من «مجموع» (مَرْفُوعٌ) أي مضمر مرفوعٌ (اوْ) بوصل الهمزة؛ للوزن (مَنْصُوبٌ) أي مضمر منصوب (اوْ) بالوصل أيضًا؛ لما ذُكر (مَجْرُورْ) أي مضمر مجرور.

---

(١) راجع «الفلاح» ص٣٤.

١٣٩ - مُتَّصِلٌ أَوْ ذُو انْفِصَالٍ فَاضْرِبِ   اثْنَيْنِ فِي ثَلَاثَةٍ ثُمَّ احْسُبِ
١٤٠ - سِتًّا فَأَخْرِجْ مَا هُوَ الْمَجْرُورُ   مُنْفَصِلاً إِذْ سَبْقُهُ مَحْظُورُ

وحاصل المعنى: أن المضمرات منحصرة في ثلاثة أنواع: المرفوع، والمنصوب، والمجرور، وإنما انحصرت فيها؛ لأنها كناية عن المظهر، وهو إما مرفوعٌ، أو منصوب، أو مجرور، وملخّص عبارة ابن كمال في وجه الحصر أن المضمرات قائمة مقام الظاهر؛ لدفع الالتباس إن كان منفصلاً، وله وللاختصار إن كان متّصلاً، والظاهر إما مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، فكذا ما يقوم مقامه من المضمرات انتهى[١].

(وَالْكُلُّ) أي كلّ هذه الأنواع الثلاثة **(لِلْقِسْمَيْنِ قَدْ يَصِيرُ)** أي ينقسم قسمين: **(مُتَّصِلٌ)** أي أحدهما ضمير متّصل **(أَوْ ذُو انْفِصَالٍ)** أي الثاني ضمير منفصل.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن هذه المضمرات المنقسمة على ثلاثة أنواع كلّ واحد منها إما متّصلٌ، وإما منفصل؛ لأنه إما أن يستقلّ بنفسه، أو لا، ومعنى الاستقلال أنه لا يحتاج في التلفظ به إلى كلمة أخرى قبله، فيكون كالتتمة لها، بل هو كالظاهر، نحو «**أنت**»، ومعنى عدم الاستقلال أنه يتّصل بعامله الذي قبله، فيكون كالتتمة لذلك العامل، وكبعض حروفه، ولا يمكن التلفّظ به بدونه، نحو «**ضَرَبْتُ**»، فالأول المنفصل، والثاني المتّصل، كذا قيل.

(فَاضْرِبِ اثْنَيْنِ) أي المتّصل والمنفصل **(فِي ثَلَاثَةٍ)** أي المرفوع، والمنصوب، والمجرور، أي اجعل كلّ واحد من المتّصل والمنفصل مرفوعًا، ومنصوبًا، ومجرورًا، وهذا هو معنى الضرب **(ثُمَّ احْسُبِ سِتًّا)** بضم السين أمرٌ من الحِسَاب، يقال: حَسَبتُ المالَ حَسْبًا، من باب نصر، وحُسْبَانًا، بالضمّ، وحِسْبانًا، وحِسَابًا، وحِسْبَةً، وحِسَابةً بكسرهنّ: إذا أحصيته عددًا[٢]، وأما حَسِبَه من باب تَعِب، وفي لغة بكسر الماضي والمضارع،

(١) «الفلاح» ص٣٤-٣٥.
(٢) راجع «القاموس» ص٧٠، و «المصباح» ١/١٣٤.

....

بمعنى ظَنّ، ولا يناسب هنا، فتنبّه، والله تعالى أعلم.

(**فَأَخْرِجْ**) أي من الستة (مَا) موصول، أي الذي (**هُوَ الْمَجْرُورُ**) حال كونه (**مُنْفَصِلًا؛ إِذْ**) تعليليّة (**سَبْقُهُ مَحْظُورُ**) أي تقديم المجرور على جارّه ممنوع.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه يُخرج من الأقسام الستة الضمير المجرور المنفصل، فإنه لا يُستعمل؛ لئلا يلزم تقديم المجرور على جارّه، وهو محظور.

وخلاصة القول في المسألة أنه لمّا احتيج إلى التقديم والتأخير في الضمائر بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل لهذا، إذ هو الصالح له دون المتصل، ولمّا جاز تقديم المرفوع والمنصوب في المظهر، نحو «**زيدٌ فَعَلَ**»، و«**عمرًا أكرمتُ**» وضعوا لهما المنفصل من الضمير؛ جريًا بالمضمر مجرى المظهر، ولمّا لم يجز تقديم المجرور على الجارّ في المظهر؛ لأنه كالجزء الأخير من الجارّ، ولذلك لا يجوز الفصل بينهما في السعة لم يضعوا له المنفصل؛ إذ لو وضعوه له للزم جواز تقديمه على الجارّ على ما هو شأن المنفصل.

ولابن كمال اعتراض على قولهم: «**حتى لا يلزم تقديم المجرور على الجارّ**»، حيث قال: هذا هو الدليل المشهور، لكن فيه نظر؛ إذ الانفصال لا يستلزم التقدّم، والدليل المطابق القياس على المظهر، كما أشار إليه بعض المحقّقين بقوله: المضمر المنفصل جار مجرى المظهر في استقلاله، والتلفّظ به وحده، فيقع مرفوعًا ومنصوبًا، نحو «**هو فَعَلَ**»، و«**إياك أكرمتُ**»، كما يقع المظهر كذلك، ولا يقع مجرورًا البتّة، كما لا يقع المظهر المنفصل مجرورًا؛ إذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجارّ، بخلاف المرفوع والمنصوب انتهى.

قلت: في اعتراض ابن كمال هذا نظرٌ لا يخفى؛ لأن الدليل المشهور هو في الحقيقة نفس الدليل الذي ذكره هو؛ لأن من قال: يلزم تقديم المجرور على الجارّ، وهو ممنوع؛

١٤١ - فَبَقِيَتْ خَمْسٌ فَذُو رَفْعٍ أَتَى ... مُنْفَصِلاً أَوْ ذَا اتِّصَالٍ ثَبَتَا

١٤٢ - وَذُو انْتِصَابٍ وَاتِّصَالٍ أَوْ فُصِلْ ... وَذُو انْجِرَارٍ قَدْ يَجِيءُ مُتَّصِلْ

١٤٣ - وَتَقْتَضِي الْقِسْمَةُ فِي الْعُقُولِ ... رَفْعًا ثَمَانِي عَشْرَةَ الأُصُولِ

إنما هو بالقياس على المظهر، فما منع الضمير المنفصل المجرور إلا لأنه لا يقع موقعه الاسم المظهر، فكما لا يجوز تقديم المجرور المظهر على الجارّ كذلك لا يجوز تقديم الضمير عليه، فاتّحد وجها المنع، فتأمّله بإنصاف، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

(**فَبَقِيَتْ**) من الضمائر بعد إخراج المنفصل المجرور من الستّة (**خَمْسٌ**) أي خمس صور، ثم ذكر تلك الخمس، فقال: (**فَذُو رَفْعٍ أَتَى مُنْفَصِلاً**) أي فأولها الضمير المرفوع المنفصل (**أَوْ**) للتقسيم (**ذَا اتِّصَالٍ ثَبَتَا**) بألف الإطلاق، أي الثاني هو الضمير المرفوع المتصل (**وَذُو انْتِصَابٍ وَاتِّصَالٍ**) أي الثالث هو الضمير المنصوب المتصل (**أَوْ فُصِلْ**) بالبناء للمفعول، أي الرابع هو الضمير المنصوب المنفصل (**وَذُو انْجِرَارٍ قَدْ يَجِيءُ مُتَّصِلْ**) أي الخامس هو الضمير المجرور المتصل (**وَتَقْتَضِي الْقِسْمَةُ فِي الْعُقُولِ**) أي تقتضي القسمة العقلية (**رَفْعًا**) أي في حال كون الضمير مرفوعًا (**ثَمَانِي**) بسكون الياء للوزن، وإلا فهو مركّب مع (**عَشْرَةَ**) في محلّ نصب مفعول «**تقتضي**»، وقوله: (**الأُصُولِ**) هكذا النسخة، وهو مشكلٌ؛ لأنه لا يمكن إعرابه تمييزًا، كما لا يخفى، فلو قال بدل هذا البيت:

وَتَقْتَضِي الْقِسْمَةُ عَقْلاً إِنْ رُفِعْ ... ثَمَانَ عَشْرَةَ فَكُنْ مِمَّنْ تَبِعْ

لكان أولى، فتأمله، والله تعالى أعلم.

ووجه ما اقتضاه العقل أن المعاني التي عُبّر عنها بالضمير المرفوع المتصل ثمانية عشر، فيتعبر العقل لكلّ معنى منها ضميرًا على حدة بالأصالة.

١٤٤ - فَسِتَّةٌ لِغَائِبٍ وَغَائِبَهْ	كَذَا مُخَاطَبٌ مَعَ الْمُخَاطَبَهْ
١٤٥ - لِمُتَكَلِّمٍ بِسِتَّةٍ حُكِمْ	ذَكَرًا اوْ أُنْثَى كَمَا مَضَى عُلِمْ
١٤٦ - ثُمَّ اكْتَفَوْا بِخَمْسَةٍ فِي الْغَيْبَةِ	بِشِرْكَةِ الْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ

(فَسِتَّةٌ لِغَائِبٍ وَغَائِبَهْ) وجه ذلك أن الغائب إما مذكّر، أو مؤنّث، وعلى التقديرين إما مفرد، أو مثنّى، أو مجموع (كَذَا مُخَاطَبٌ مَعَ الْمُخَاطَبَهْ) لأن المخاطب أيضًا إما مذكّر، أو مؤنّث، وعلى التقديرين إما مفرد، أو مثنّى، أو مجموع.

(لِمُتَكَلِّمٍ بِسِتَّةٍ حُكِمْ) لأنه إما مذكّر، أو مؤنّث، وعلى التقديرين إما مفرد، أو مثنى، أو مجموع، فيصير المجموع ثمانية عشر معنى، فإذا عُبّر عن كلّ معنًى بضمير على حِدَةٍ يكون ألفاظ الضمائر أيضًا ثمانية عشر.

وقوله: (ذَكَرًا اوْ أُنْثَى) قيد للجميع، وقوله: (كَمَا مَضَى عُلِمْ) بالبناء للمفعول، يعني أن هذا معلوم مما سبق.

(ثُمَّ اكْتَفَوْا) أي العرب من حيث الاستعمال، أو النحاة من حيث الحكم، حيث حكموا بكونها خمسةً نقلاً عن استعمال العرب لها (بِخَمْسَةٍ) من الألفاظ في ستّة من المعاني (فِي الْغَيْبَةِ) أي في حال استعمالها في الغائب والغائبة (بِشِرْكَةِ الْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ) أي في التثنية، يعني أنه يشترك تثنية الغائب والغائبة في ضمير واحد، وهو الألف لا غير اشتراكًا لفظيًا؛ لقلّة استعمال التثنية، فلم يُبالَ بالالتباس فيما قلّ استعماله، نحو «ضَرَبَا»، و«ضَرَبَتَا»، ولا اعتبار للتاء في تثنية الغائبة؛ لأنها ثابتة قبل التثنية، بل الضمير هو الألف فقط، ولا دخل للتاء في اختلاف الضمير، بخلاف «ضَرَبْتُ، وضربتَ، وضربتِ، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم» حيث عُدّت الثلاثة الأوَل ألفاظًا متعدّدةً، باعتبار اختلاف الحركات، وإن كان الضمير في الكلّ التاء فقط، وكذا عُدّت الأربعة الأخيرة ألفاظًا متعدّدةً، وإن كان الضمير في كلّها «أن» فقط؛ لأن اقتران الأمور الخارجيّة المتميّزة من الحركات، والتاء، وغيرها من هذه الألفاظ إنما هو

١٤٧ - كَذَاكَ فِي الخِطَابِ ذُو التَّكَلُّمِ ... يَكْفِيهِ لَفظَانِ كَمَا عَنْهُمْ نُمِي

١٤٨ - فَبَقِيَتْ إِثْنَانِ مَعْ عَشْرٍ لَدَى ... ضَرْبِ بِخَمْسَةٍ بِسِتَّيْنِ بَدَا

بعد وضع الضميرين: التاء و«أن»، فيكون لها دخل في اختلاف الضمائر[1]، والله تعالى أعلم.

(**كَذَاكَ فِي الخِطَابِ**) أي كذلك اكتُفي بخمسة من الألفاظ في ستّة من المعاني في المخاطب، والمخاطبة باشتراك التثنية فيهما، نحو «**ضربتما**» (**ذُو التَّكَلُّمِ**) مبتدأ خبره جملة قوله (**يَكْفِيهِ لَفظَانِ**) أي يكفيه ضميران في ستّة من المعاني أيضًا، فاكتُفي بلفظ المفرد للمتكلّم والمتكلّمة، وحدهما، نحو «**ضربتُ**» فيهما، وبلفظ الجمع الجماعة المتكلّم والمتكلّمة مع غيرهما، ولاثنين منهما، نحو «**ضربنا**» في جمعهما، وتثنيتهما.

[**تنبيه**]: علّة اكتفائهم بما ذُكر قلّة الالتباس، وذلك أن المتكلّم يُرى في أكثر أحواله، فيُعلم أنه ذكر أم أنثى، أو يُعلم بصوته كذلك، واشتباه الأصوات في غاية القلّة، فلا اعتداد به، فأُلغي اعتبار التذكير والتأنيث؛ لقلّة الفائدة فيه، وأما إلغاء اعتبار التثنية والجمع، فلعدم وجود شرطهما، وهو اتّفاق الاسمين، والأسماءِ في اللفظ؛ لأنه إذا قيل: فَصِّلْ «**أنتما**» قلتَ: أنت يا زيد، وأنت يا عمرو، وكذا في «**أنتم**» قلتَ: أنت يا زيد، وأنت يا عمرو، وأنت يا خالد، وأما إذا قلت: «**نحنُ**» وأردت المثنى، وقيل لك: فَصِّلْ، قلتَ: أنا وزيد، أو أنا وأنت، أو أنا وهو، وكذا إذا أردت المجموع، وليس كلّ أفراده «**أنا**»، فلما لم يمكنهم إجراء تثنيته وجمعه على ما أُجري عليه سائر المثنى والمجموع ارتجلوا للمثنى صيغة؛ لكونه مقدّمًا، وشرّكوا معه الجمع فيها؛ للأمن من اللبس بسبب القرائن، فتأمله، والله تعالى أعلم.

وقوله: (**كَمَا عَنْهُمْ نُمِي**) بالبناء للمفعول، أي كما نُسب إليهم هذا الاكتفاء.

(**فَبَقِيَتْ إِثْنَانِ**) بقطع الهمزة؛ للوزن (**مَعْ عَشْرٍ**) أي بقي بعد إسقاط ستّة ألفاظ من ثمانية عشر اثنا عشر لفظًا الثمانية عشر معنًى في المرفوع المتّصل (**لَدَى ضَرْبِ بِخَمْسَةٍ**

(١) «شرح المراح» لديكنقوز ص٣٥.

١٤٩ ـ وَذُو ارْتِفَاعٍ فِي اتِّصَالٍ «ضَرَبَا»	إِلَى «ضَرَبْنَا» هَكَذَا قَدْ نُسِبَا
١٥٠ ـ وَفِي انْفِصَالٍ نَحْوُ «هُوَ قَدْ يَضْرِبُ»	مُنْتَهِيَا لِمِثْلِ «نَحْنُ نَضْرِبُ»

بِسِتِّينَ بَدَا) يعني أنك إذا ضربت خمسة، وهي المرفوع المتّصل، والمنفصل، والمنصوب المتّصل، والمنفصل، والمجرور المتّصل في اثني عشر: الخمسة في الغائبة، والخمسة في الخطاب، ولفظين في التكلّم صار الحاصل ستين لفظًا لتسعين معنًى.

(وَذُو ارْتِفَاعٍ فِي اتِّصَالٍ «ضَرَبَا» إِلَى «ضَرَبْنَا») يعني أن الضمير المرفوع المتصل مثاله: «ضرب، ضربا، ضربوا، ضربتْ، ضربتا، ضربن، ضربتَ، ضربتما، ضربتم، ضربتِ، ضربتما، ضربتنّ، ضربتُ، ضربنا»، فالصِّيَغُ المذكورة أربعة عشر صيغةً، لكن الضمائر فيها اثنا عشر بسبب اشتراك التثنيتين، كما عرفت.

[تنبيه]: إنما قدّم الضمير المرفوع على غيره؛ لشرفه؛ لأنه إعراب الْعُمَد، كالمبتدإ والفاعل، وقدّم المنصوب على المجرور؛ لأنه مفعول بلا واسطة، والمجرور مفعول بواسطة الجارّ، وقدّم المتصل على المنفصل في المرفوع والمنصوب؛ لأنه أخصر، فيناسب وضع المضمرات؛ إذ هي موضوعة للاختصار، والله تعالى أعلم.

وقوله: (**هَكَذَا قَدْ نُسِبَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي نُسب هذا المثال إلى المرفوع المتصل.

(**وَفِي انْفِصَالٍ نَحْوُ «هُوَ قَدْ يَضْرِبُ»**) يعني أن الضمير المنفصل المرفوع مثلُ قولك: هو قد يضرب؛ حال كونه (**مُنْتَهِيَا لِمِثْلِ «نَحْنُ نَضْرِبُ»**) أي إلى أربعة عشر صيغةً، كما سبق، فتقول: «**هو ضرب، هما ضربا، هم ضربوا، هي ضربت، هما ضربتا، هنّ ضربن،، أنت ضربتَ، أنتما ضربتما، أنتم ضربتم، أنتِ ضربتِ، أنتما ضربتما، أنتنّ ضربتُنّ، أنا ضربت، نحن ضربنا**».

[تنبيه]: اعلم: أن «**أنا**» للمتكلّم المفرد، مذكّرًا كان أو مؤنّثًا، وهو عند البصريين همزة، ونون مفتوحةٌ، والألف يؤتى بها بعد النون في الوقف؛ لبيان فتح النون؛ لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف، فيلتبس بـ«**أَنْ**» الحرفيّة؛ لسكون النون.

١٥١ - وَالأَصْلُ فِيْ «هُوَ» لِغَيْرِ الْفَرْدِ   «هُوَا» «هُوُوا» عَلَى قِيَاسِ السَّرْدِ

وقال الكوفيون: إن الألف بعد النون من نفس الكلمة، فأجاب البصريون بأن سقوطه في الوصل في الأغلب مع فتح النون، أو سكونه يدلّ على زيادته.

وأما «نحن» فهو للمتكلّم مع غيره، وهو كالمرفوع المتّصل في صلاحيته للمثنّى والمجموع، مذكّرين كانا أو مؤنّثين، والدليل عليه ما مرّ في المتّصل من أن المتكلّم يُرى في أكثر الأحوال، أو يُعلَم بصوته أنه مذكّر أو مؤنّث، وتحريك نونه؛ لالتقاء الساكنين، وضمّه إما لكونه ضميرًا مرفوعًا، وإما لدلالته على المجموع الذي حقّه الواو.

وأما «أنت» فالضمير عند البصريين «أنْ»، وأصله «أنا» وكأنّ «أنا» عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلّم، فابتدءوا بالمتكلّم، وكان القياس أن يبيّنوه بالتاء المضمومة، نحو «أنتُ»، إلا أن المتكلّم لمّا كان أصلاً جعلوا ترك العلامة علامةً له، وبيّنوا المخاطب بتاء حرفيّة بعد «أنْ».

وذهب الفرّاء إلى أنّ «أنت» بكماله اسم، والتاء من نفس الكلمة.

وذهب بعض الكوفيين، وابن كيسان إلى أنّ الضمير التاء المتصرّفة كما كانت عند الاتّصال، لكنّهم لمّا أرادوا انفصالها دعّموها بـ«أنْ»؛ لتستقلّ لفظًا[1]، والله تعالى أعلم.

(**وَالأَصْلُ فِي «هُوَ» لِغَيْرِ الْفَرْدِ**) أي للمثنّى والمجموع، أن يقال: «(**هُوَا**)» بألف بعد الواو للمثنّى، كما يقال: «**ضربا**»، و«(**هُوُوا**)» بواوين الأولى مضمومة، للجمع، كما يقال: «**ضربوا**».

[**تنبيه**]: مذهب البصريين أن الواو في «**هو**»، والياء في «**هي**» من أصل الكلمة، فالضمير عندهم مجموع الحرفين، ومذهب الكوفيين أن الواو والياء للإشباع؛ تقويةً للاسم، والضمير هو الهاء وحدها بدليل سقوطهما في التثنية والجمع، ومذهب

(١) «الفلاح» ص٣٦، ٣٧.

١٥٢ - فَأَبْدَلُوا الْوَاوَ بِمِيمِ الْجَمْعِ	لِوَحْدَةِ الْمَخْرَجِ مِلْ لِلسَّمْعِ
١٥٣ - وَثِقَلِ الْوَاوَيْنِ فِي الأَطْرَافِ	فَصَارَ «هُمْ» بِحَذْفِ وَاوٍ وَافِي

البصريين هو الأوجه؛ لأن حرف الإشباع لا يتحرّك، وأيضًا حرف الإشباع لا يثبت في آخر الكلمة إلا للضرورة.

وإنما حُرّكت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلّةً، حتى يصحّ كونها ضميرًا منفصلاً؛ إذ لولا الحركة لكانتا كأنهما للإشباع، كما ظنّ الكوفيّون، ولهذا إذا أردت عدم استقلالهما أسكنت الواو والياء، نحو «إنهو»، و«بهي»، والله تعالى أعلم.

وقوله: **(عَلَى قِيَاسِ السَّرْدِ)** أي هما يُسْرَدان على قياس سَرْد الضمير المتّصل، كما أسلفنا بيانه.

و«**السَّرْد**» بفتح، فسكون: مولاة الشيء، ومتابعته، يقال: سَرَدتُ الحديث سَرْدًا، من باب نصر: أتيتُ به على الوِلاءِ، وقيل لأعرابيّ: أتعرِف الأشهر الحُرُم؟ فقال: ثلاثةٌ سَرْدٌ، وواحدٌ فردٌ[1]، قاله الفيّوميّ[2].

(فَأَبْدَلُوا) أي العرب، أو النحاة، أي حكموا بذلك **(الْوَاوَ بِمِيمِ الْجَمْعِ)** أي بميم في حالة إرادة الجمع **(لِوَحْدَةِ الْمَخْرَجِ)** أي لاتّحاد مخرجي الواو والميم، وهو الشفة، وقوله: **(مِلْ لِلسَّمْعِ)** أمر من مال يميل، و«**السمع**» بمعنى المسموع، أي مِلْ إلى اتّباع المسموع من العرب، أو المعنى مِلْ إلى استماع ما أذكر لك من القواعد الصرفيّة، حتى تكون الفائدة تامّة.

(وَثِقَلِ الْوَاوَيْنِ فِي الأَطْرَافِ) بجرّ «**ثِقَل**» عطفًا على «**وحدةِ المخرج**»، فهو سبب آخر للإبدال، أي ولاجتماع الواوين: واو الضمير، والواو الذي هو جزء الضمير، في طرف الكلمة، واجتماعُهما غير جائز؛ لأن الواو أثقل حروف العلّة، مع أن الأول مضموم، فاجتماعهما في غاية الثقل.

---

(١) يعني ثلاثة متوالية، وهي: ذو القعدة، وذو الحجة، والمحرّم، وواحد منفرد، وهو رجب.
(٢) «المصباح» ١/٢٧٣.

١٥٤ - وَحَمَلُوا تَثْنِيَةً عَلَيْهِ وَقِيلَ كَيْ يَقَعَ فَتْحٌ فِيهِ

١٥٥ - عَلَى قَوِيِّ الحَرْفِ وَهْيَ المِيمُ إِدْخَالُ مِيمِ «أَنْتُمَا» مَحْتُومُ

١٥٦ - لِمَا ذَكَرْنَا فِي «ضَرَبْتُمَا العِدَا» وَحُمِلَ الجَمْعُ عَلَيْهِ إِذْ بَدَا

(فَصَارَ) الجمع بعد الإبدال المذكور «همو» بواو، ثم حذفت الواو، فصار «(هُمْ» بِحَذْفِ وَاوٍ) لما سبق في «ضربتمو»، وهو أن سبب حذف الواو كونه لا يوجد اسم آخره واو ما قبلها مضموم، ثم أُسكنت الميم؛ لأن ضمّها كان لأجل الواو، فلما ذهبت ذهب معها، وقوله: (وَافِي) صفة لـ«واو»، والياء إشباع، أي الذي وُجد.

(وَحَمَلُوا تَثْنِيَةً عَلَيْهِ) أي حملوا المثنّى على الجمع في إبدال واوه ميمًا، فصار «هما» (وَقِيلَ) إنما جُعلت الواو في التثنية ميمًا (كَيْ يَقَعَ فَتْحٌ فِيهِ) في المثنّى (عَلَى قَوِيِّ الحَرْفِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي على الحرف القويّ (وَهْيَ المِيمُ) لا على الحرف الضعيف، وهي الواو.

وقال الفاضل الرضيّ رحمه الله تعالى كان القياس في المثنّى والمجموع على مذهب البصريين «هو ما»، و«هي ماء»، و«هو م»، و«هين»، فخفّف بحذف الواو والياء، والكلام في زيادة الميم، وحذف الواو في جمع المذكّر، وزيادة النونين في جمع المؤنّث على ما ذكرنا في المتّصل سواءً انتهى.

يعني أنه زيدت الميم في التثنية لدفع التباس ألف التثنية بألف الإشباع، وفي الجمع لدفع التباس واو الجمع بواو الإشباع، وحُذفت واو الجمع في «همو» لأنه لا يوجد اسم آخره واو ما قبلها مضموم، وزيدت في «هنّ» نون مشدّدة لتكون بإزاء الميم والواو في المذكّر، فتبصّر، والله تعالى أعلم.

(إِدْخَالُ مِيمِ «أَنْتُمَا» مَحْتُومُ) أي واجب (لِمَا ذَكَرْنَا فِي «ضَرَبْتُمَا العِدَا») بضم العين، وكسرها كما مرّ تحقيقه، أي إنما أدخلت الميم في «أنتما» لما مرّ في «ضربتما»، يعني أن القياس أيضًا في تثنية «أنت» وجمعه «أنتا»، و«أنتو»، لكن لمّا التبس ألف التثنية

١٥٧ - وَوَاوَ «هُوْ» لَمْ يَحْذِفُوا فِي الطَّرَفِ ... لِقِلَّةِ الأَحْرُفِ حَيْثُمَا يَفِي

١٥٨ - لَكِنْ إِذَا مَعْ عَامِلٍ تَعَانَقَا ... تُحْذَفُ وَاوُهُ كَمَا قَدْ حُقِّقَا

١٥٩ - لِكَثْرَةِ الحُرُوفِ بِالمُعَانِقِ ... وَكَوْنِهَا فِي طَرَفٍ مُحَقَّقِ

بألف الإشباع في «أنتا» أُدخلت الميم فيه؛ لدفع الالتباس، كما مرّ في «ضربتما»، فصار «أنتما»، وعلّة تعيين الميم بالزيادة لدفع الالتباس قد مرّت.

(وَحُمِلَ الجَمْعُ) للمخاطب، وهو «أنتم» (عَلَيْهِ) أي على «أنتما» في إدخال الميم، وإن لم توجد علة الإدخال فيه، فصار «أنتمو»، فحُذفت الواو لما مرّ، وأُسكنت الميم، فصار «أنتم»، وقوله: (إِذْ بَدَا) ظرف لـ«حُمل»، أي وقت ظهوره.

(وَوَاوَ «هُوْ») بإسكان الواو للوزن، و«وواوَ» مفعول مقدّم لـ(لَمْ يَحْذِفُوا) بالبناء للفاعل (فِي الطَّرَفِ) أي مع أن القياس حذفه؛ لأنه اسمٌ آخره واو ما قبلها مضموم (لِقِلَّةِ الأَحْرُفِ حَيْثُمَا يَفِي) أي في أيّ تركيب يوجد؛ والمعنى أنه إنما لم يُحذف الواو من «هو»، لكون حروفه أقلّ من القدر الصالح الذي يُحتاج إليه في الكلمة، وهو ثلاثة أحرف، حرفٌ يُبتدأ به، وحرفٌ يوقف عليه، وحرفٌ يتوسّط بينهما

(لَكِنْ إِذَا مَعْ عَامِلٍ تَعَانَقَا) بألف الإطلاق، أي اتّصل «هو» بشيء آخر اتّصال تعانق حتى يكون كجزء منه، وعاملاً فيه، ويوجب كونه ضميرًا متّصلاً، من مضاف، نحو «غلامه»، أو حرف جرّ، نحو «به»، و«له»، أو فعل، نحو «ضربه»، وإنما عبّر بالتعانق، ولم يعبّر بالاتّصال؛ لئلا يَرِدَ عليه نحو ﴿لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُا﴾، و﴿لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾، فإن اللام فيهما ليست بمعانقة معهما على ما فسّرنا التعانق (تُحْذَفُ وَاوُهُ) أي واو «هو».

وقوله: (كَمَا قَدْ حُقِّقَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي حقّقه علماء الفنّ.

(لِكَثْرَةِ الحُرُوفِ) متعلّق بـ«تُحذف»، أي لحصول كثرة حروف «هو» (بِالمُعَانِقِ) أي بسبب وجود الشيء المتّصل، كما مثّلناه (وَكَوْنِهَا) بالجرّ عطفًا على «كثرةِ»، أي ولكون واوه (فِي طَرَفٍ مُحَقَّقِ) أي مع وقوع الواو في الطرف، مع ضمّ ما قبلها،

١٦٠ - وَالْهَاءُ يَبْقَى بِانْضِمَامِ الأَصْلِ   نَحْوُ «لَهُ» إِنْ لَمْ يَلِي لِشَكْلِ

ولذلك لا تُحذف ياء «هي»، وإن تعانق بشيء آخر، بل تُقلب ألفًا، كما سيجيء.

[تنبيه]: اعلم: أنهم لمّا أرادوا وضع المتّصل الغائب في الضمير المنصوب اختصروه بفرديه من المرفوع المنفصل الغائب على ما هو مقتضى وضع المتّصل، فحذفوا حركة الواو والياء من «هو»، و«هي»، ثم إذا اتّصل بشيء فلا يخلو من أن يكون ما قبل الهاء متحرّكًا أو ساكنًا، فإن كان ساكنًا فالجمهور على حذف الواو، سواء كان الساكن حرف لين، كـ«عليه»، أو غيره، كـ«منه»؛ لأن الهاء حرفٌ خفيّ، فكأنه التقى ساكنان، وابن كثير يثبت الواو والياء المنقلبة منه، نحو «عليهي»، و«منهو»، فكأنه نظر إلى وجود الهاء، وإن كان متحركًا يثبت الواو والياء المقلوبة منه، نحو «بهي»، و«لهو»، و«ضربه»؛ لأن الواو في حكم المعدوم بسبب إسكانه؛ لأن الحرف الذي تُسكن كالميت، فصار كأنه لم يوجد في آخر الاسم واو، ولا ترد واو «ضربتموه»؛ إذ هو ساكنٌ من الأصل، وأما عدم ثبوتهما في الخطّ حينئذ، فللحمل على ما سكن قبل الهاء فيه.

وبنو عُقيل وكلاب يجوّزون حذف الواو والياء حال الاختيار مع إبقاء ضمة الهاء وكسرتها، نحو «به»، و«غلامه»؛ جملاً له على الساكن، أفاده ديكنقوز[1].

(وَالْهَاءُ يَبْقَى بِانْضِمَامِ الأَصْلِ) يعني أنه إذا تعانق «هو» بشيء تُحذف واوه، للكثرة المذكورة، وحينئذ يبقى الهاء مضمومًا على ضمه الأصليّ الذي كان قبل حذف الواو منه (نَحْوُ «لَهُ») وكذا «غلامه»، و«ضَرَبَهُ»، وهذا إذا لم يَلِ كسرًا، أو ياءً، فأما إذا وليَ أحدَهُمَا، فإنه يكسر، كما بيّنه بقوله: (إِنْ لَمْ يَلِي) أي إن لم يتبع لفظُ «هو» بعد حذف الواو، ولم تُحذف ياء «يلي» للجازم ضرورةً، كما في قول الشاعر [من الطويل]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي   بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

(١) «شرح المراح» ص٣٨.

١٦١ - كَسْرٍ كَذَاكَ الْيَاءُ سَاكِنًا يَجِي ... فَحِينَ ذَا يُكْسَرُ فِي ذَا الْمَنْهَجِ

١٦٢ - لِثِقْلِ النُّقْلَةِ مِنْ كَسْرٍ وَيَا ... لِضَمَّةٍ كَابْنِهِ فِيهِ مُولِيَا

(لِشَكْلِ كَسْرٍ) الإضافة فيه بيانيّة، كشجر أرك؛ لأن الشكل بفتح، فسكون: اسم نعلامات الإعراب، يقال: شكلتُ الكتاب، من باب نصر: إذا أعلمته بعلامات الإعراب[1] **(كَذَاكَ الْيَاءُ)** أي كذاك إن لم يلِ الهاءَ ياءٌ **(سَاكِنًا يَجِي)** أي يكون ذلك الياءُ ساكنًا **(فَحِينَ ذَا)** أي فحين وقوعه بعد كسر، أو ياء ساكنة **(يُكْسَرُ)** لفظ «هو» بعد حذف واوه **(فِي ذَا الْمَنْهَجِ)** أي في هذا الطريق الذي سلكناه، وهو طلب خفّة الكلمة **(لِثِقْلِ النُّقْلَةِ)** بضمّ، فسكون: أي الانتقال **(مِنْ كَسْرٍ)** في الأول **(وَيَا)** في الثاني **(لِضَمَّةٍ)** أي إلى ضمة، متعلّق بـ«**النقلة**» **(كَابْنِهِ)** بإضافة لفظ «**ابن**» إلى الضمير، مثالٌ للأول، والصلة محذوفة؛ للوزن، و**(فِيهِ)** مثالٌ للثاني، وهو متعلّق بـ**(مُولِيَا)** أي خذ هذا المثال للكسر، حال كونك متبعًا لفظ «**فيه**» مثالاً للياء.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إذا حُذفت الواو من «**هو**» لحصول الكثرة بالمعانق، تبقى الهاء مضمومة على حالها بالاتفاق، نحو «**لَهُ**»، إذا لم يكن ما قبلها مكسورًا، أو ياءً ساكنةً، إلا ما حكى أبو علي أن ناسًا من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعين، نحو «**منه**»، «**منهما**» «**منهم**» «**منهنّ**»؛ إتباعًا لحركة الميم، وعَدّوا الحاجز غير حصين؛ لسكونه.

وأما إذا كان ما قبلها مكسورًا، أو ياءً ساكنةً فإنها تُكسر حتى لا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقيّة في الأول، والتقديريّة في الثاني إلى الضمّة التحقيقيّة؛ وذلك في نحو «**غلامِهِ**»، و«**فيه**»، وهذا عند غير أهل الحجاز، وأما هم، فيُبقون الضمّ، كما أشار إليه بقوله:

---

(١) «المصباح» ٣٢١/١.

١٦٣ ـ وَالضَّمَّ يُبْقِي سَاكِنُوا الْحِجَازِ ... فِي الصُّورَتَيْنِ خُذْهُ بِاحْتِرَازِ
١٦٤ ـ لِذَا «عَلَيْهُ اللهَ» عَاصِمٌ قَرَا ... كَمِثْلِ «أَنْسَانِيهُ» عَنْهُ ذُكِرَا

(**وَالضَّمَّ يُبْقِي سَاكِنُوا الْحِجَازِ**) بكسر الحاء المهملة، وتخفيف الجيم، أي أهل الحجاز، قال في «**القاموس**»: «**الحِجَاز**»: مكة، والمدينة، والطائف، ومَخَالِيفُهَا؛ لأنها حَجَزَت بين نجد وتِهامةَ، أو بين نَجْدٍ والسَّرَاة، أو لأنها احتُجِزت بالحِرَار الخَمس: حرة بني سُليم، وواقم، وليلى، وشَوْرَان، والنار انتهى[1].

وقوله: (**فِي الصُّورَتَيْنِ**) أي في صورة ما إذا ولي كسرةً، وصورة ما إذا ولي ياءً ساكنة.

وحاصل المعنى بإيضاح أن أهل الحجاز يُبقون ضمة الهاء بعد الكسر، والياء على أصلها؛ كما تبقى في غير هاتين الصورتين، فيقولون: «**بهو**»، و«**إليهو**»، و«**عليهو**» بالإشباع، وبغيره.

وقوله: (**خُذْهُ بِاحْتِرَازِ**) أي خذ مذهب أهل الحجاز بتحفّظ؛ لئلا يختلط بلغة غيرهم، يقال: احترز من كذا: إذا تحفّظ[2].

(**لِذَا**) أي لأجل كون مذهب أهل الحجاز إبقاء الضمّ (﴿عَلَيْهُ اللَّهَ﴾ **عَاصِمٌ**) بن بَهْدلة، وهو ابن أبي النَّجُود الأسديّ مولاهم، أبو بكر المقرىء المشهور الكوفيّ المتوفّى سنة (١٢٨ هـ) (**قَرَا**) يعني أن قِرَاءة عاصم قوله ﷻ: ﴿عَلَيْهُ اللَّهَ﴾ بضمّ الهاء مخرّجة على لغة الحجازيين هذه (**كَمِثْلِ**) قوله ﷻ (**أَنْسَانِيهُ**) من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ الآية (**عَنْهُ**) أي عن عاصم (**ذُكِرَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، يعني أنه قرأ أيضًا هذه الآية على هذه اللغة.

---

(١) «القاموس المحيط» ص٤٥٧.
(٢) «المصباح» ١/١٢٩.

١٦٥ ـ وَقَلَبُوا بِأَلِفٍ يَاءَ «هِيَا» كَـ«يَا غُلَامَا» عَنهُمُ قَدْ رُوِيَا
١٦٦ ـ وَأُبْدِلَتْ بِالْمِيمِ عِنْدَ التَّثْنِيَهْ لِيَقَعَ الْفَتْحُ عَلَى ذِي التَّقْوِيَهْ

(وَقَلَبُوا بِأَلِفٍ) أي إليها، فالباء بمعنى «إلى»، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ الآية [يوسف: ١٠٠]، أي إليّ (يَاءَ «هِيَا») بألف الإطلاق، يعني أن ياء «هي» تُجعل ألفًا، فيصير «ها» مع أن الأصل على ما هو مذهب البصريين أن يقال: «هي» «هيا» «هين»، وتُجعل كسرة ما قبلها فتحةً للألف، وهذا إذا تعلق بشيء آخر، نحو «بها»؛ حتى لا يلتبس المؤنّث بالمذكّر؛ لأن ضمير المذكّر إذا ولي الياء أو الكسر قُلبت واوه ياء؛ لأن الهاء حرف خفيّ، فهو إذًا حاجزٌ غير حصين، وكأن الواو الساكنة وليت الكسرةَ، أو الياء، فقُلبت ياءً، وكُسرت الهاء لأجل الياء بعدها، فلو لم تُقلب ياءُ «هي» ألفًا لالتبس المؤنّث بالمذكّر في مثل «بهي»، وجُعل في غيره ألفًا أيضًا طردًا للباب، نحو «لها».

وإذا لم يكن ما قبل الهاء ياءً، أو كسرةً فهو مضموم على ما كان عليه، نحو «له»، و«منه»، و«غلامه»، و«ضربه» (كَـ«يَا غُلَامَا») أي كما تُجعل الياء المتطرّفة حقيقةً، أو حُكْمًا المكسور ما قبلها ألفًا؛ للتخفيف، نحو «غلاما»، وأصله «غلامي»، ومثله «باداة» في «بادية»؛ والياء فيه متطرّفة حكمًا.

وقوله: (عَنهُمُ قَدْ رُوِيَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي نُقل هذا الاستعمال عن العرب، أو النحاة؛ لأنهم رووه عن العرب.

(وَأُبْدِلَتْ) أي ياء «هي» (بِالْمِيمِ عِنْدَ التَّثْنِيَهْ) أي عند تثنية «هي»، وتُجعل كسرة الهاء ضمةً؛ إتباعًا للميم، كما مرّ في «ضربتما»، وكان القياس أن يقال في التثنية: «هيا» لكن أبدلوها ميمًا (لِيَقَعَ الْفَتْحُ عَلَى ذِي التَّقْوِيَهْ) أي على حرفٍ قويّ، وهو الميم.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن ياء «هي» تُبدل ميمًا في حال التثنية، حتى لا تقع

١٦٧ - وَنُونَ «هُنَّ» شَدَّدُوا لِمَا مَضَى	عِنْدَ «ضَرَبْتُنَّ» فَخُذْ لِمَا اقْتَضَى
١٦٨ - وَذُو انْتِصَابٍ فِي اتِّصَالٍ «ضَرَبَهْ»	إِلَى انْتِهَا «ضَرَبَنَا فِي الْمَأْدَبَهْ»
١٦٩ - وَإِنْ تُرِدْ عَدَدَهُ فَاثْنَا عَشَرْ	وَالْفَاعِلُ الضَّمِيرُ حَيْثُمَا اسْتَقَرّْ

الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها، أي مع بقاء ضعف الياء[1]، وعدم عروض القوّة لها، بأن أسكن ما قبلها، كظبي، وخصّت الميم؛ إتباعًا لمذكّره.

(وَنُونَ هُنَّ) مفعول مقدّم لـ**(شَدَّدُوا لِمَا مَضَى)** أي لأجل ما تقدّم من العلة **(عِنْدَ)** الكلام في «**(ضَرَبْتُنَّ)**» فيقال هنا: أصل «**هُنّ**» هُمْن، فأدغمت الميم في النون؛ لتقارب مخرجيهما، فصار هُنّ.

وقوله: **(فَخُذْ لِمَا اقْتَضَى)** كمّل به البيت، واللام زائدة، أي خذ الذي اقتضاه الدليل.

ولمّا فرغ من الضمير المرفوع متصلاً، ومنفصلاً، أتبعه بذكر الضمير المنصوب، فبدأ بمتصله، فقال:

(وَذُو انْتِصَابٍ) من الضمائر **(فِي اتِّصَالٍ)** أي في حال كونه متّصلاً بعامله «**(ضَرَبَهْ)**» للواحدالمذكّر، ضربهما، ضربهم، ضربها، ضربهما، ضربهنّ، ضربكَ، ضربكما، ضربكم، ضربكِ، ضربكما، ضربكنّ **(إِلَى انْتِهَا)** ضربني **(ضَرَبَنَا)**، وقوله: «**(فِي الْمَأْدَبَهْ)**» بفتح الميم، وسكون الهمزة، وضمّ الدال المهملة، وفتحها طعامٌ صُنِعَ لِدَعْوَةٍ، أو عُرْسٍ، قاله في «**القاموس**»[2]، وهو متعلّق بـ«**ضربنا**».

(وَإِنْ تُرِدْ عَدَدَهُ) أي عدد ضمائر المنصوب المتّصل من تلك الأنواع الستين **(فَاثْنَا عَشَرْ)** لفظًا، وثمانية عشر معنًى، كما في المرفوع، فالصيغ المذكورة أربعة عشر صيغةً، والضمير اثنا عشر، بسبب اشتراك التثنيتين كما مرّ في المرفوع، وقس عليه التثنية، نحو

---

(١) وفسّر ابن كمال قوله: «**مع ضعفها**» بقوله: أي مع ضعف الفتحة، وهو غير واضح، بل الأولى ما فسر به ديكنقوز، كما ذكرناه، فتأمّل، والله تعالى أعلم.

(٢) «**القاموس المحيط**» ص٥٦.

١٧٠ - لَمْ يَجْتَمِعْ مَعَ ضَمِيرِ النَّصْبِ مُتَّحِدَيْنِ غَيْرَ فِعْلِ الْقَلْبِ

ضرباه، ضرباهما، ضرباهم إلخ، والجمع، نحو ضربوه، ضربوهما، ضربوهم، وقس على الماضي المضارع، نحو يضربه، ويضرباه، ويضربوه.

وإنما قَدَّمَ المنصوب على المجرور؛ لأن النصب علامة المفعول بلاواسطة، والجرّ علامته بواسطة.

(وَالْفَاعِلُ الضَّمِيرُ حَيْثُمَا اسْتَقَرّْ) أي في أي تركيب وقع **(لَمْ يَجْتَمِعْ مَعَ ضَمِيرِ النَّصْبِ)** حال كونهما **(مُتَّحِدَيْنِ)** أي كائنين لشخص واحد.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه لا يجوز في المنصوب المتصل اجتماع ضميري الفاعل والمفعول، في نحو ضربتَكَ بفتح التاء والكاف، أو بكسرهما، وضربْتُني بضم التاء؛ أي فلا يجوز أن يكون فاعل الفعل ومفعوله ضميرين لشخص واحد، حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلاً ومفعولاً في حالة واحدة، هكذا علّلوه، وفيه نظر؛ إذ يجوز أن يكون الشخص الواحد فاعلاً ومفعولاً في حالة واحدة؛ لجواز أن يقال: ضربتَ نفسك، وضربتُ نفسي، والصواب ما ذكره المحقق الرضيّ، وهو أنه لا يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد في غير أفعال القلوب؛ لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثِّرًا، والمفعول متأثّرًا منه، وأصل المؤثّر أن يُغاير المتأثّر، فإن اتّحدا معنى كُره اتّفاقهما لفظًا، فلهذا لا تقول: ضرب زيد زيدًا، وأنت تريد ضرب زيد نفسه، فلم يقولوا: ضربتُني، وضربتَكَ، وإن تخالفا لفظًا الضمير؛ لاتّحادهما معنى، ولاتّفاقهما في كون كلّ واحد منهما ضميرًا متّصلاً، فقصدوا مع اتّحادهما معنًى تغايرهما لفظًا بقدر الإمكان، فقالوا: ضرب زيد نفسه، وضربتُ نفسي؛ لأنه صار النفس بإضافته إلى الضمير فيها كأنه غيره؛ لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه.

وَلَمَّا كانت أفعال القلوب يغاير حكمها حكم غيرها من الأفعال في ذلك أشار إلى استثنائها بقوله:

١٧١ - مِثَالُهُ «عَلِمْتُنِي ذَكِيًّا» إِذْ أَصْلُ يَا مُبْتَدَأٌ جَلِيًّا
١٧٢ - وَذُو انْتِصَابٍ وَانْفِصَالٍ فِي الْعَدَدْ كَذِي اتِّصَالٍ نَحْوُ «إِيَّاهُ» اطَّرَدْ

(غَيْرَ فِعْلِ الْقَلْبِ) هي سبعة بالاستقراء، علمت، ورأيت، ووجدت، وظننت، وحسبت، وخِلْتُ، وزعمت، وإنما سمّيت بأفعال القلوب؛ لأن الثلاثة الأُوَل لليقين، والباقي للشكّ، وكلٌّ منهما فعل قلب

(مِثَالُهُ «عَلِمْتُنِي») بضمّ التاء، وقوله: «(ذَكِيًّا)» مفعول ثان، أي فطنًا، وإنما جاز ذلك (إِذْ) تعليليّةٌ (أَصْلُ يَا) يعني الضمير المتّصل بـ«علمتُ» في هذا المثال (مُبْتَدَأٌ) حال كونه (جَلِيًّا) أي ظاهرًا، يعني أن المفعول الأول ليس مفعولاً في الحقيقة، وإنما أصله أنه مبتدأ؛ إذ هذه الأفعال من نواسخ المبتدإ والخبر.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه إنما جاز في أفعال القلوب اتّحاد ضميري الفاعل والمفعول لشخص واحد؛ لأن المفعول الأول وحده، وكذا الثاني وحدَه ليس مفعولاً في الحقيقة، وإن كان مفعولاً في الظاهر؛ إذ المفعول في الحقيقة مضمون الجملة؛ لتعلّق معنى الفعل به، فإنك إذا قلت: علمت زيدًا فاضلاً، فمتعلّق علمك ليس زيدًا وحده، ولا فاضلاً وحده، بل هو زيد من حيث إنه فاضل، وهذا معنى قولهم: وضع أفعال القلوب لمعرفة الشيء بصفته، فلما لم يكن الضمير الأول وحده، ولا الثاني وحده مفعولاً حقيقةً جاز اتّفاقهما في كون كلّ واحد منهما ضميرًا متّصلاً، ولهذا قيل: في تقدير قولك: علمتك فاضلاً علمتَ فضلك، وفي علمتُني فاضلاً: علمتُ فضلي، والله تعالى أعلم.

(وَذُو انْتِصَابٍ وَانْفِصَالٍ فِي الْعَدَدْ كَذِي اتِّصَالٍ) يعني أن ضمير النصب المنفصل مثل الضمير المتّصل الذي سبق بيانه، فهو اثنا عشر لفظًا، لثمانية عشر معنًى (نَحْوُ «إِيَّاهُ») للمفرد المذكّر (اطَّرَدْ) أي استقام، أو تابع هذا المثال غيره، يقال: اطّرد الأمر: إذا استقام، أو تابع بعضه بعضًا[1]، وقوله:

---

(١) راجع «القاموس» في مادة طرد.

١٧٣ ـ مُنْتَهِيًا لِقَوْلِهِ «إِيَّانَا» وَذُو انْجِرَارٍ فِي اتِّصَالٍ بَانَا
١٧٤ ـ كَذَا كَـ«ضَارِبِهِ» ثُمَّ يَصِلُ لِـ«ضَارِبِنَا» فَاسْتَمِعْ مَا يُنْقَلُ

(**مُنْتَهِيًا لِقَوْلِهِ «إِيَّانَا»**) أي اذكر هذا المثال حال كونك منتهيًا إلى آخر الأمثلة، وهو «إيانا»، فتقول: إياهما، إياهم، إياها، إياهما، إياهن، إياكَ، إياكما، إياكم، إياكِ، إياكما، إياكنّ، إياي، إيانا.

[تنبيه]: (**اعلم**): أنهم اختلفوا في الضمير المنصوب المتصل، فقال سيبويه: إن الضمير هو «**إيا**»، وما يتّصل به بعده حرفٌ يتبدّل على حسب أحوال المرفوع إليه، من التكلّم، والغيبة، والخطاب؛ لكون «**إيا**» مشتركًا، كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد «**أن**» في «**أنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنّ**»، كما مرّ، وقال الزجّاج، والسيرافيّ: «**إيا**» اسم ظاهرٌ مضاف إلى المضمرات، فكأن إياك بمعنى نفسك، وقال قوم من الكوفيين: إياك، وإياه، وإياي أسماء بكاملها، وهو ضعيفٌ؛ إذ ليس في الأسماء الظاهر، ولا المضمرات ما يختلف آخره كافًا، وهاءً، وياءً، وقال بعض الكوفيين، وابن كيسان من البصريين: إن الضمائر هي اللاحقة من الكاف، والهاء، والياء، كما كانت عند الاتّصال، لكن لمّا أرادوا انفصالها دعموها بـ«**إيا**»؛ لتستقلّ لفظًا، كما قالوا في أنت: إن الضمير التاء المتصرّفة، ولفظ «**أنْ**» دِعامةٌ لها، قال المحقّق الرضيّ: وما أرى هذا القول بعيدًا من الصواب في الموضعين.

هذا كلّه بكسر همزة «**إيا**»،وقد تُفتح، وقد تُبدل هاءً مفتوحةً ومكسورة، نحو هِيَاكَ، وفي الضمير المنصوب أقوال أُخَر غير ما ذكرنا، فراجع المطوّلات، والله تعالى أعلم.

ولمّا فرغ من المنصوب متصلاً، ومنفصلاً شرع في بيان المجرور، فقال:

(**وَذُو انْجِرَارٍ فِي اتِّصَالٍ بَانَا**) أي ظهر (**كَذَا**) أي مثل ما سبق من المرفوع والمجرور، فهو اثنا عشر لفظًا لثمانية عشر معنًى (**كَـ«ضَارِبِهِ»**) للمفرد المذكّر (**ثُمَّ يَصِلُ لِـ«ضَارِبِنَا»**) يعني أن أمثلة ضمير المجرور المتّصل نحو ضاربه، ضاربهما، ضاربهم، ضاربها، ضاربهما، ضاربهنّ، ضاربكَ، ضاربكما، ضاربكم، ضاربكِ ضاربكما، ضاربكنّ، ضاربي، ضاربنا، وقس عليه المثنّى والجمع.

١٧٥ - فِي مِثْلِ «ضَارِبِيَّ» وَاوُهُ جُعِلْ يَاءً وَأُدْغِمَتْ بِكَسْرٍ يَتَّصِلْ
١٧٦ - وَذُو ارْتِفَاعٍ وَاتِّصَالٍ يَسْتَتِرْ فِي خَمْسَةٍ كَفِعْلِ غَائِبٍ ذُكِرْ

[**تنبيه**]: الضمير المجرور المتصل على ضربين: ضرب مجرور بالإضافة، كالأمثلة السابقة، وضرب مجرور بالحروف الجارّة، نحو به، بهما، بهم إلى بنا، وعليه، وعليهما، وعليهم، إلى علينا، وإليه، وإليهما، وإليهم، إلى إلينا.

وقوله: (**فَاسْتَمِعْ مَا يُنْقَلُ**) بالبناء للمفعول، أي الذي نقله علماء الفنّ عن العرب.

(**فِي مِثْلِ «ضَارِبِيَّ» وَاوُهُ**) أي الواو الذي لحقه علامةً للرفع (**جُعِلْ يَاءً**)لاجتماعها ساكنة مع الياء (**وَأُدْغِمَتْ**) الياء المنقلبة من الواو في الياء (**بِكَسْرٍ يَتَّصِلْ**) أي مع كسر ما قبلها؛ لأجلها.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه يقال في مثل ضاربون لجمع المذكر السالم: ضارِبيّ، والأصل ضاربون، فأضيف إلى ياء المتكلّم، فسقطت النون للإضافة،: كما قال في «**الخلاصة**»:

نُونًا تَلِي الْإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَـ«طُورِسِينَا»

وذلك للقاعدة المشهورة، وهي أنه إذا اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قُلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء في الياء، وكُسر ما قبلها لأجلها، فصار ضارِبيّ، كما جُعل الواو في مَهْديّ، لتلك العلّة، إذ أصله مَهْدُويٌ، بوزن مضروب، فأعلّ كما بيّناه آنفًا، وإلى هذا أشار ابن مالك في «**الخلاصة**» حيث قال:

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
فَيَاءَ الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

ولمّا فرغ من بيان أبنية الضمائر، وتعداد أمثلتها بأنواعها الخمسة التي ترتقي جملتها إلى ستّين نوعًا، شرع يُبيّن ما يستتر منها، ومواضع استتارها، فقال:

(**وَذُو ارْتِفَاعٍ وَاتِّصَالٍ**) أي الضمير المرفوع المتّصل، فـ«**ذو**» مبتدأ خبره جملة (**يَسْتَتِرْ فِي خَمْسَةٍ**) جوازًا في بعضها، ووجوبًا في بعضها (**كَفِعْلِ غَائِبٍ ذُكِرْ**) بالبناء

١٧٧ - وَفِعْلِ أُنْثَاهُ وَفِي الْمُخَاطَبِ ... وَالْخُلْفَ فِي يَا «تَضْرِبِينَ» أَوْجِبِ
١٧٨ - فَهْيَ عَلَامَةٌ لَدَى أَبِي الْحَسَنْ ... وَفَاعِلُ الْفِعْلِ ضَمِيرٌ اسْتَكَنْ
١٧٩ - لَكِنْ لَدَى الْجُمْهُورِ فَاعِلٌ بَرَزْ ... كَوَاوِ «تَضْرِبُونَ» رَأْسَ مَنْ عَجَزْ

للمفعول، صفة لـ«**غائب**»، ويحتمل أن يكون ذُكَر بفتحتين اسمًا بمعنى ضدّ الأنثى، لكن الأول أنسب للتقفية، والمعنى أنه يستتر الضمير المرفوع المتّصل جوازًا في الغائب المفرد، دون مثنّاه وجمعه، ماضيًا كان أو مضارعًا، مثبتًا كان أو منفيًا، نحو ضرب، ويضرب، وليضرب، ولا يضرب، ولم يضرب، ولن يضرب (**وَفِعْلِ أُنْثَاهُ**) أي أنثى الغائب ماضيًا كان أو مضارعًا، نحو هند ضربت، وتضرب، ولتضرب، ولا تضرب، ولم تضرب، ولن تضرب (**وَفِي الْمُخَاطَبِ**) المفرد الذي في غير الماضي، مستقبلا كان، أو أمرًا، أو نهيًا، نحو أنت تضرب، واضرب، ولا تضرب، ولم تضرب، ولن تضرب.

وإنما قلنا: في غير الماضي؛ لأن المخاطب في الماضي لا يستتر فيه الضمير، بل يكون بارزًا، مفردًا كان أو مثنى، أو مجموعًا، مذكرًا، أو مؤنثًا.

(**وَالْخُلْفَ**) مفعول مقدّم لـ«**أوجب**» (**فِي يَا «تَضْرِبِينَ» أَوْجِبِ**) المعنى أوجب اختلاف العلماء في ياء «**تضربين**» (**فَهْيَ عَلَامَةٌ**) أي للخطاب (**لَدَى أَبِي الْحَسَنْ**) الأخفش (**وَفَاعِلُ الْفِعْلِ ضَمِيرٌ اسْتَكَنْ**) إما لإجراء مفردات المضارع مجرى واحدًا في عدم إبراز ضميرها، وإما لئلا يلزم أن يكون ضمير المفرد أثقل من ضمير المثنى؛ مع أن القياس يقتضي أن يكون أخفّ.

(**لَكِنْ لَدَى الْجُمْهُورِ**) أي معظم أهل العربيّة (**فَاعِلٌ**) أي ياء تضربين فاعل (**بَرَزْ**) أي ظهر (**كَوَاوِ «تَضْرِبُونَ»**) أي فالتاء عندهم علامة الخطاب، وأما عند الأخفش، فيجوز أن يكون علامة للتأنيث فقط؛ فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب عنده، وقوله: (**رَأْسَ مَنْ عَجَزْ**) مفعول به لـ«**تضربون**».

١٨٠ - وَاخْتِيرَ يَاءٌ فِيهِ لِلتَّأْنِيثِ	لِكَوْنِهِ فِي ذِي لَدَى التَّحْدِيثِ
١٨١ - وَلَمْ يُزَدْ مِنْ «أَنْتِ» إِذْ لَوْ زِيدَتِ	أَلِفُهَا تَثْنِيَةً أَفَادَتِ
١٨٢ - وَاجْتَمَعَ النُّونَانِ إِنْ نُونٌ تُزَدْ	وَيَلْزَمُ التَّكْرَارُ إِنْ تَاءٌ وَرَدْ
١٨٣ - وَأَبْرَزُوا الْيَا مَعَ هَذَا الْوَضْعِ	لِلْفَرْقِ بَيْنَ مُفْرَدٍ وَجَمْعِ

[تنبيه]: ما نسبه الناظم تبعًا للأصل إلى الأخفش ليس موافقًا لما نقله عنه غيره، قال المحقّق الرضيّ: قال الأخفش: إن الياء في تضربين ليس بضمير، بل حرف تأنيث، كما قيل: في هذي، ذكره ابن كمال، فليُحرّر، والله تعالى أعلم.

(**وَاخْتِيرَ يَاءٌ فِيهِ**) أي في تضربين على رأي الجمهور (**لِلتَّأْنِيثِ**) مع أن القياس أن تعيّن التاء له، إلا أنّ علامة الخطاب في أوله وهي التاء مَنعت من زيادة تاء أخرى (**لِكَوْنِهِ**) أي الياء (**فِي ذِي**) أي في اسم الإشارة (**لَدَى التَّحْدِيثِ**) أي عند التكلّم به.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إنما عُيّنت الياء في تضربين عند الجمهور للفاعل؛ لمجيئه علامة للتأنيث في نحو هذي أمةُ الله، فلما احتيج إلى إبراز ضمير المؤنّث ناسب إبراز ما كان علامةً للتأنيث في الأصل.

(**وَلَمْ يُزَدْ**) بالبناء للمفعول، أي لم يزيدوا في تضربين (**مِنْ «أَنْتِ»**) بكسر التاء مع أن المناسب أن يزاد منه؛ لدلالته على المخاطبة (**إِذْ لَوْ زِيدَتِ أَلِفُهَا**) أي ألف أنتِ (**تَثْنِيَةً أَفَادَتِ**) أي التبست بالتثنية (**وَاجْتَمَعَ النُّونَانِ إِنْ نُونٌ تُزَدْ**) بالبناء للمفعول أيضًا، يعني أنه لو زيدت النون من أنت للزم اجتماع النونين بغير فاصل(**وَيَلْزَمُ التَّكْرَارُ إِنْ تَاءٌ وَرَدْ**) يعني أنه إن زيدت التاء من أنتِ لزم تكرار التاء (**وَأَبْرَزُوا الْيَا**) أي أظهروه، ولم يستعملوه مستترًا (**مَعَ هَذَا الْوَضْعِ**) أي مع تضربين (**لِلْفَرْقِ بَيْنَ مُفْرَدٍ وَجَمْعِ**) أي لأجل أن يفرّقوا بين المفرد، وهو تضربين، وبين الجمع، وهو تضربْنَ، ولم يفرّقوا بينهما بحركة ما قبل النون، في تضربين، وسكونه في تضربْنَ حتى لا يلتبس بالمخاطبة المؤكّدة بالنون الثقيلة في الصورة، لا في التلفّظ؛ إذ نون التوكيد مشدّدة، ونون المخاطبة مخفّفة.

١٨٤ - وَفِي مُضَارِعِ الْمُكَلِّمِ اسْتَتَرْ كَـ«أَضْرِبُ الْفَتَى» وَ«نَقْطَعُ الشَّجَرْ»
١٨٥ - وَفِي الصِّفَاتِ نَحْوُ «ضَارِبٍ» كَذَا فِي كُلِّهَا لَكِنْ جَوَازًا أُخِذَا

ولم يفرّقوا أيضًا بحذف النون؛ لئلا يلتبس بالمذكّر المخاطب، فإنك إذا قلت: تضرب لم يُعلم أنه مخاطب مفردٌ، أو مخاطبة مفردة، وأيضًا يلتبس بالغائبة المفردة، والله تعالى أعلم.

(وَفِي مُضَارِعِ الْمُكَلِّمِ) أي المتكلّم سواء كان وحده، أو مع غيره (اسْتَتَرْ) أي الضمير وجوبًا (كَـ«أَضْرِبُ الْفَتَى») في المتكلّم وحده (وَ«نَقْطَعُ الشَّجَرْ») في المتكلم مع غيره (وَفِي الصِّفَاتِ) أي ويستتر الضمير جوازًا في الصفات، والمراد بالصفات هنا ما يكون اسمًا مشتقًا، وهو أربعة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبّهة، وأفعل التفضيل، وإنما سُمّيت صفةً؛ لدلالتها على اتّصاف الذات بالمصدر، فإن معنى قولك: ضارب مثلاً ذاتٌ متّصفة بالضرب.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه يستتر الضمير في الصفة، مفردًا كان، أو مثنًى، أو مجموعًا، مذكّرًا كان، أو مؤنّثًا (نَحْوُ «ضَارِبٍ») للمفرد المذكّر (كَذَا) أي يستتر مثل هذا (فِي كُلِّهَا) أي في كلّ متصرّفِ الصفة، كضاربان، وضاربون، وضاربة، وضاربتان، وضاربات، وقس عليه سائر الصفات.

وقوله: (لَكِنْ جَوَازًا أُخِذَا) يعني أن استتار الضمير في الصفات جائز، وليس بواجب.

قال بعض المحقّقين: إنما استتر في الصفات؛ لأنها غير عريقة في اقتضاء الفاعل، بل اقتضاؤها له لمشابهتها الفعل، فلم يظهر فيها ضمير الفاعل.

وقال بعضهم: إنما استتر في الصفات؛ لأن الألف، والواو، في التثنية، والجمع ليسا بضمير كما يجيء، فلو برز الألف في التثنية، والواو في الجمع للزم اجتماع الألفين، والواوين؛ فاستتر الألف في المثنّى، والواو في الجمع المذكورين، وكذا استتر النون في ضاربات، ومضروبات؛ تبعًا للمذكّر؛ إذ هو الأصل، فإذا استتر في المثنّى والجمع كان

١٨٦ - وَلَيْسَ غَيْرُ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ إِذْ كَوْنُهُ كَالْجُزْءِ لَا يُقَدَّرُ

الاستتار في المفرد أجدر وأولى، فيلزم الاستتار في الكلّ، فلا ترى ضميرًا بارزًا في الصفات، وهو المطلوب.

[تنبيه]: مما يجب أن يُعلَم أن الصفات كالجوامد الخالية عن الضمير من حيث إنها لا تتغير عند تبديل ضمائرها غيبةً وخطابًا وتكلّمًا، فالمستتر فيه جاز أن يكون غائبًا ومخاطبًا ومتكلّمًا، فيجوز أن يقال: زيد ضاربٌ، وأنت ضاربٌ، وأنا ضاربٌ، وكذا في التثنية والجمع.

[فإن قلت]: لِمَ لَمْ يذكر صاحب الأصل، وتبعه الناظم الظروف، والجارّ والمجرور، وأسماء الأفعال، مع أن الضمير المرفوع المتّصل يستتر فيها.

[أجيب]: بأنه إنما لم يذكرها لأن نظره مقصورٌ على المشتقّات، كما سبق الإشارة إليه في صدر الكتاب، وهذه الثلاثة ليست من المشتقّات، أفاده ابن كمال[1].

(وَلَيْسَ غَيْرُ الرَّفْعِ) أي الضمير المرفوع، وقوله: **(مَا يَسْتَتِرُ)** «**ما**» موصولة خبر «**ليس**»، يعني أنه لا يستتر من الضمائر إلا المرفوع، دون المنصوب والمجرور **(إِذْ)** تعليليّةٌ **(كَوْنُهُ)** أي الضمير **(كَالْجُزْءِ)** أي كجزء الفعل **(لَا يُقَدَّرُ)** أي في المنصوب، والمجرور، وإنما يكون كجزئه هو المرفوع؛ لأنه فاعل.

وحاصل المعنى بإيضاح، أنه لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع؛ لأن المنصوب، والمجرور فضلة في الكلام، فإنهما مفعولان، والمرفوع فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل كما مرّ، فيكون أشدّ اتّصالاً وامتزاجًا، فاستتر هو دونهما، والله تعالى أعلم.

(١) «الفلاح» ص٤٢.

١٨٧ - وَإِنَّمَا اسْتَتَرَ فِي الْغَائِبَةِ ... مَعْ غَائِبٍ لَا الْجَمْعِ وَالتَّثْنِيَةِ
١٨٨ - لِأَنَّ الاسْتِتَارَ لِلتَّخْفِيفِ ... أُعْطِيَهُ السَّابِقُ لِلتَّشْرِيفِ

ولمّا فرغ من تعداد مواضع استتار المرفوع المتّصل، أتبعه ببيان علّة استتاره في تلك المواضع، فقال:

(**وَإِنَّمَا اسْتَتَرَ**) أي الضمير المرفوع (**فِي الْغَائِبَةِ**) المفردة، ماضيًا كان، أو مضارعًا، نحو ضربت، وتضرب (**مَعْ غَائِبٍ**) أي مع الضمير المرفوع المستتر في الغائب المفرد، ماضيًا كان، أو مضارعًا، نحو ضرب، ويضرب (**لَا الْجَمْعِ وَالتَّثْنِيَةِ**) أي دون أن يستتر في المثنّى والجمع منهما (**لِأَنَّ الاسْتِتَارَ لِلتَّخْفِيفِ**) أي لأن أصل الاستتار إنما جاء لأجل التخفيف في التلفّظ، فـ(**أُعْطِيَهُ السَّابِقُ**) أي وهو المفرد (**لِلتَّشْرِيفِ**) أي لأجل تشريف السابق؛ لأن السابق له فضل السبق.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه إنما استتر ضمير الرفع في مفرد الغائب، والغائبة، دون التثنية والجمع منهما؛ لأن الاستتار خفيف؛ لأنه تقدير محضٌ، من غير تلفّظ بشيء، وقد عُرف أن المفرد سابق على المثنّى والجمع، وإعطاء الخفيف للمفرد السابق أولى من عكسه.

وبيان ذلك ما حقّقه ابن كمال رحمه الله تعالى، حيث قال: إنما استتر المرفوع في الغائب المفرد، والغائبة المفردة في الماضي والمضارع، دون تثنيتهما وجمعهما؛ لأن الغائب لمّا كان مفسّرًا بغائب مُظهر متقدّم أرادوا أن يكون ضمائر الغيب أخصر، فابتدءوا بالغائب والغائبة المفردين بغاية التخفيف، وهي التقدير من غير أن يُتلفّظ بشيء منه، ثم جعلوا لمثنّاهما ومجموعهما ضمائر بارزةً؛ لئلا يلتبسا بالمفردين، وقصروا المثنّى مذكّرًا أو مؤنّثًا على الألف الذي هو علامة التثنية في كلّ مثنّى، والجمعَ المذكّرَ على الواو، والجمعَ المؤنّث على نون واحدة في مقابلة الواو الواحدة، وقولُ النحاة: الفاعل في نحو زيدٌ ضرب، وهند ضربت: هو، وهي تدريسٌ وتفهيم لضيق العبارة عليهم؛ لأنه لم يوضع لهذين الضميرين لفظٌ، فعبّروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل؛ لكونه

١٨٩ ـ أَمَّا لَدَى الْخِطَابِ وَالتَّكَلُّمِ	فَالْبَارِزُ الأَقْوَى مَعَ الْمَاضِي اغْتُمِي
١٩٠ ـ وَالسَّتْرُ فِي مُضَارِعَيْهِمَا يَجِبْ	لِلْفَرْقِ مِنْ مَاضٍ إِلَيْهِمَا انْتُسِبْ

مرفوعًا مثل ذلك المقدّر، لا أن المقدّر هو ذلك المصرّح به انتهى[1].

وقوله: (**أَمَّا لَدَى الْخِطَابِ**)على حذف مضاف، أي ذي الخطاب، أي المخاطب، نحو ضربتَ (**وَالتَّكَلُّم**) أي ذي التكلّم، أي المتكلّم، نحو ضربتُ، وضربنا (**فَالْبَارِزُ**) أي الضمير الباز (**الأَقْوَى**) أي من المستتر (**مَعَ الْمَاضِي اغْتُمِي**) بالبناء للمفعول، أي اختير.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه إنّما يستتر الضمير المرفوع في المفرد الغائب، والمفردة الغائبة، دون التثنية، والجمع، كما سبق بيانه، ودون ماضي المتكلّم، سواء كان وحده، أو مع غيره، نحو ضربتُ، وضربنا، وماضي المخاطب المفرد، نحو ضربتَ؛ لأن الاستتار قرينة ضعيفة خفيّة؛ إذ هو تقدير دون تلفّظ بشيء، والإبراز قرينة قويّة، ملفوظة، فإعطاء الإبراز القويّ للمتكلّم القويّ، والمخاطب أولى من إعطاء الاستتار الضعيف، والله تعالى أعلم.

ولمّا توجّه أن يقال: **هذا الدليل منقوضٌ بمخاطب المستقبل**، ومتكلّمه؛ **لجريانه فيهما، مع أنه لا يَبْرُز الضمير فيهما، أجاب عنه بقوله:**

(**وَالسَّتْرُ**) أي استتار الضمير المرفوع (**فِي مُضَارِعَيْهِمَا**) أي مضارعي المخاطب، نحو تضرب، والمتكلّم، نحو أضرب، ونضرب (**يَجِبْ؛ لِلْفَرْقِ مِنْ مَاضٍ**) أي لأجل الفرق (**إِلَيْهِمَا**) أي إلى ضميري المخاطب والمتكلّم (**انْتُسِبْ**) بالبناء للمفعول.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه يجب استتار الضمير في مضارع المخاطب، نحو تضرب، ومضارع المتكلّم، سواء كان وحده، نحو أضرب، أو معه غيره، نحو نضرب؛ للفرق بين ما كان في الماضي والمضارع، ولم يُعكس؛ لأن الماضي أصل، والإبراز قويّ، فأخذه.

---

(١) «الفلاح» ص٤٣.

١٩١ - وَقِيلَ يَسْتَتِرُ فِي خَمْسٍ مَضَتْ	لِأَنَّ مَا يَدُلُّ فِي كُلٍّ ثَبَتْ
١٩٢ - كَعَدَمِ الْبُرُوزِ فِي «زَيْدٌ ضَرَبْ»	وَالتَّاءِ فِي «قَدْ ضَرَبَتْ رَأْسَ الْعِنَبْ»
١٩٣ - وَيَاءِ «يَضْرِبُ» وَنُونِ «نَأْكُلُ»	وَالْهَمْزَةِ الَّتِي أَتَتْ فِي أَنْقُلُ

قال ابن كمال رحمه الله تعالى: وهذا الكلام في غاية الضعف؛ إذ لا حاجة للفرق بينهما بالاستتار وعدمه؛ إذ حرف المضارعة يدفع اللبس، وهو ظاهر، والوجه الصحيح ما حقَّقه الرضي، حيث قال: واستتر في تَفْعَلُ مخاطبًا؛ إجراءً لمفردات المضارع مجرى واحدًا في عدم إبراز ضميرها، واستتر في أَفْعَلُ، ونَفْعَلُ؛ لإشعار حرف المضارعة بالفاعل، فأفعلُ مُشعِرٌ بأن فاعله أنا، بسبب إشعار همزته بهمزة أنا، ونفعلُ مشعر بأن فاعله نحن بسبب إشعار نونه بنون نحن انتهى[1]، وهو بحث نفيسٌ، والله تعالى أعلم.

(**وَقِيلَ: يَسْتَتِرُ**) الضمير (**فِي خَمْسٍ مَضَتْ**) أي في المواضع الخمسة التي مضى بيانها (**لِأَنَّ مَا يَدُلُّ**) أي على المستتر (**فِي كُلٍّ**) من تلك المواضع (**ثَبَتْ**) ثم بيَّن ذلك الدليل، فقال: (**كَعَدَمِ الْبُرُوزِ**) أي ذلك الدليل مثل عدم ظهور الفاعل (**فِي**) نحو قولك «(**زَيْدٌ ضَرَبْ**») أي فعد بروز الضمير دليل على استتاره، وذلك أن الفعل لا بدّ له من فاعل، وهو إما مظهرٌ، أو مضمرٌ بارزٌ، أو مضمرٌ مستترٌ، فحيث لم يوجد الأول والثاني وجب الحكم بالاستتار؛ لئلا يبقى الفعل بلا فاعل، وهذا القدر كاف في الاستدلال في الكلّ، لكنه أراد التفصيل، ولذا قال:

(**وَالتَّاءِ**) بالجرّ عطفًا على «**عدم البروز**» (**فِي** «**قَدْ ضَرَبَتْ**») أي فإنها تدلّ على أن فاعله مفرد مؤنّث غائبةٌ، وقوله: «(**رَأْسَ الْعِنَبْ**») منصوب على المفعوليّة لـ«**ضربتْ**» (**وَيَاءِ** «**يَضْرِبُ**») بجرّ «**ياء**» أيضًا؛ لما ذُكر، أي فإنها تدلّ على أن فاعله مفرد مذكّر غائبٌ، مع عدم علامة التثنية والجمع (**وَنُونِ** «**نَأْكُلُ**») بجرّ نون أيضًا؛ لما ذُكر؛ أي فإنها تدلّ على أن فاعله متكلّمٌ مع غيره (**وَالْهَمْزَةِ**) بالجرّ أيضًا لما ذُكر (**الَّتِي أَتَتْ فِي أَنْقُلُ**) أي فإنها تدلّ على أنّ الفاعل متكلّمٌ وحده.

---

(١) «الفلاح» ص٤٣.

١٩٤ ـ وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ فِي الصِّفَاتِ لَيْسَتْ ضَمَائِرَ لَدَى الثِّقَاتِ
١٩٥ ـ لأَنَّ كُلاً مِنْهُمَا يَاءً قُلِبْ إِذَا تُجَرُّ أَوْ أَتَتْ قَدْ تَنْتَصِبْ

(**وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ فِي الصِّفَاتِ**) أي في نحو «**ضاربان**»، و«**ضاربون**» (**لَيْسَتْ ضَمَائِرَ لَدَى الثِّقَاتِ**) هكذا قال، وفيه إيهام أن فيه خلافًا، ولا خلاف فيما أعلم، فلو قال بدل هذا الشطر: لَيْسَا ضَمِيرَيْنِ بِلاَ افْتِيَاتِ

لسلم من ركاكة عبارة «**ليست**» ضمائر، فقد أفرد ضمير «**ليست**» مع أنه يعود إلى اثنين، وجمع «**ضمائر**»، ومن إيهام الخلاف.

ومعنى «**الافتيات**»: هو الاستبداد بالرأي، دون استشارة من هو أحقّ بالأمر منه[1]، والمرد هنا بلا مخالفة أحد في المسألة، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر علة عدم كونهما من الضمائر، فقال:

(**لأَنَّ كُلاً مِنْهُمَا**) أي الألف، والواو (**يَاءً قُلِبْ إِذَا تُجَرُّ**) أي إذا اتّصلتا بمجرور (**أَوْ أَتَتْ قَدْ تَنْتَصِبْ**) أي أو اتّصلت بالمنتصب.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه لا يجوز أن تكون الألف، والواو الواقعتان في اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبّهة، نحو «**ضاربان**»، و«**ضاربون**» و«**مضروبان**»، و«**مضروبون**»، و«**حسنان**»، وحسنون«**ضمائر**»؛ لأنها تتغيّر في حالتي النصب، والجرّ، فيقلبان ياء، نحو لقيت ضاربين، ومررت بضاربين، وهكذا، والضمير لا يتغيّر بالعوامل الداخلة عليه، كألف «**يضربان**»، فإنه لا يتغيّر بدخول النواصب، والجوازم عليه، نحو لن يضربا، ولم يضربا، وأيضًا الألف والواو في مثنّيات الأسماء الجامدة، وجموعها، كالزيدان، والزيدون حروف بلا ريب، زيدت للمثنّى والمجموع، فجُعلت مثنيات الصفات ومجموعها على نهج مثنيات الجامدة، ومجموعها؛ لأن الصفات فروع الجامدة؛ لتقدّم الذوات على صفاتها، فصارت الألف والواو فيها علامتي المثنى والمجموع فقط، لا ضميرًا لهما فتنبّه، والله تعالى أعلم.

(١) راجع «**المصباح**» ٤٨٢/٢ و«**اللسان**» ٦٩/٢-٧٠.

١٩٦ ـ وَالاسْتِتَارُ وَاجِبٌ فِي «افْعَلْ» وَفِي «تَفْعَلُ» فِي مُخَاطَبٍ أَيْضًا قُفِي
١٩٧ ـ كَذَاكَ فِي «أَفْعَلُ» أَوْ فِي «نَفْعَلُ» إِذْ ظَاهِرُ الأَسْمَاءِ فِيهَا يُحْظَلُ

(**وَالاسْتِتَارُ**) أي استتار الضمير في فعله (**وَاجِبٌ فِي**) أربعة أفعال: أحدها: «(**افْعَلْ**)» أي في فعل أمر المخاطب، مثل «**انصُر**» (**وَ**) الثاني (**فِي**«**تَفْعَلُ**») متعلّق بـ«**قُفِي**»، وقوله: (**فِي مُخَاطَبٍ**) متعلّق بحال من «**تفعل**»، أي حال كونه مستعملاً في المخاطب المفرد، نحو «**تنصُرُ**»، والظاهر أن النهي مندرج فيه، وإلا لم ينحصر وجوب الاستتار في الأربعة المذكورة (**أَيْضًا قُفِي**) بالبناء للمفعول، أي تُبِع، والثالث ما أشار إليه بقوله:

(**كَذَاكَ فِي «أَفْعَلُ»**) أي في فعل المتكلم وحده، نحو «**أنصر**»، والرابع ما أشار إليه بقوله: (**أَوْ**) بمعنى الواو (**فِي «نَفْعَلُ»**) أي في فعل المتكلّم، ومعه غيره، ثم ذكر علّة وجوب الاستتار في هذه المواضع، فقال: (**إِذْ**) تعليلية (**ظَاهِرُ الأَسْمَاءِ**) من إضافة الصفة للموصوف، أي الأسماء الظاهرة (**فِيهَا**) أي في هذه الأفعال الأربعة (**يُحْظَلُ**) بالبناء للمفعول، أي يُمنع.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه يجب استتار الضمير في هذه الأربعة: افْعَلْ، وأَفْعَلُ، ونفعل، وتفعل، وذلك لدلالة الصيغ فيها على الاستتار بسبب الحروف في الثلاثة الأخيرة، واشتقاق الأمر من فعل المخاطب في الأول، ولقبح إسناد هذه الأفعال إلى الظاهر، فلا يقال: افعل زيدٌ، وتفعل زيدٌ، وأفعل زيدٌ، ونفعل زيدون، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

فَصْلٌ فِي الْمُسْتَقْبِلِ

١٩٨ ـ وَهُوَ أَيْضًا قَدْ يَجِي أَرْبَعَتَا عَشَرَ وَجْهًا نَحْوُ «يَضْرِبُ الْفَتَى»

ولمّا أنهى الكلام على الماضي، وما يتعلّق به من الضمائر، أتبعه ببيان المضارع، فقال:

فَصْلٌ فِي الْمُسْتَقْبِلِ

المشهور فتح الباء، بناء على أنك تستقبِل الفعل الآتي بعد زمانك، أو أن الزمان يستقبلك، إلا أن الصحيح، ومقتضى القياس على تسمية الماضي بالماضي كسر الباء.

والاستقبال في اللغة ضدّ الاستدبار، وهو التوجّه، فالمستقبل في اللغة ما يُتوجَّهُ إليه، فالقِبلة في قولنا: زيدٌ يستقبل القبلةَ هو المستقبَل؛ لأنه يُتوجّه إليه، والمستقبَلُ من الزمان هو الآتي منه؛ لأنه يُتوجَّهُ إليه، ويُتوقّع مجيؤه.

وفي الاصطلاح فعلٌ يتعاقب على أوله الزوائد الأربع، والمراد من الزوائد الأربع حروف «**أنَيْتُ**»، كما يجيء.

فخرج بقوله: «**فعلٌ**» نحو «**يزيد**»، و«**يشكر**» علمين، وبقوله: «**يتعاقب إلخ**» مثلُ «**أَمَرَ**»، و«**نَصَرَ**»، و«**تَرَكَ**»، و«**يَسَرَ**».

[**واعلم**]: أنه لا شكّ في أن زيادة هذه الحروف على الماضي لقصد معنى غيرِ معنى الماضي، وهو الزمان الحاضر، أو الآتي، أو هما معًا، وإلا لَمَا احتيج إلى تلك الزيادة، فلا يُنتقض الحدّ بمثل «**أَكْرَمَ**»، و«**تدحرج**»، و«**تقاعد**»؛ لأن زيادة هذه الحروف فيها لنقل الفعل من باب إلى باب، إما لقصد التعدية، أو المبالغة، أو لغيرهما، لا لقصد معنى غير الماضي، فتدبّر، قاله ابن كمال رحمه الله تعالى[١].

(**وَهُوَ**) أي المستقبل (**أَيْضًا**) أي كالماضي (**قَدْ يَجِي أَرْبَعَتَا عَشَرَ وَجْهًا**) والقياس أن يجيء على ثمانية عشر وجهًا أيضًا، ستةٌ للغيبة، وستةٌ للمخاطب، وستةٌ للمتكلّم، لكنه اكتُفِي بلفظين في المتكلّم؛ لعدم الالتباس، كما في الماضي، فبقي

(١) «الفلاح» ص٤٥.

١٩٩ ـ لآخِرِ المُثْلِ إِنَّمَا دُعِي	مُسْتَقْبَلاً كَذَاكَ بِالْمُضَارِعِ
٢٠٠ ـ لأَنَّهُ وُجِدَ فِي اسْتِقْبَالِ	وَكَاسْمِ فَاعِلٍ لَدَى الإِشْكَالِ
٢٠١ ـ وَفِي قَبُولِهِ لِلاَمِ الابْتِدَا	وَفِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ إِذْ بَدَا

أربعة عشر وجهًا (**نَحْوُ «يَضْرِبُ الْفَتَى»**)

(**لآخِرِ الْمُثْلِ**) بضمّتين: جمع مثال، أي اذكره إلى آخر الأمثلة، وهي: «**يضربان، يضربون، تضرب، تضربان، يضربن، تضرب، تضربان، تضربون، تضربين، تضربان، تضربن، أضرب، نضرب**» (**إِنَّمَا دُعِي**) بالبناء للمفعول، أي إنما سُمّي هذا الفعل (**مُسْتَقْبَلاً**) تقدّم أن المشهور فتح بائه، ويجوز كسره، وهو القياس (**كَذَاكَ بِالْمُضَارِعِ**) أي أيضًا إنما دُعيَ بالمضارع (**لأَنَّهُ وُجِدَ**) بالبناء للمفعول (**فِي اسْتِقْبَالِ**) أي وُجد حدثه في زمن مستقبل، هذا ظاهر معنى كلامه، وعبارة الأصل: ويقال له: مُستقبلٌ؛ لوجود معنى الاستقبال فيه، وهو قريبٌ مما هنا، يعني أن «**يضرب**» مثلاً يدلّ على الحدث، وعلى الزمان الآتي، وهذا علّة تسميته مستقبلاً.

وأما علّة تسميته مضارعًا، فإن معنى المضارعة في اللغة المُشابهة، مشتقّةٌ من الضرع؛ كأن كلاً من المتشابهين ارتضعا من ضرع واحد، فهما أخوان رضاعًا، فلما ضارع المستقبل الاسم فيما يأتي قيل له: مضارع، وإلى هذا أشار بقوله: (**وَكَاسْمِ فَاعِلٍ لَدَى الإِشْكَالِ**) بكسر الهمزة، أي عند تحريك لفظه، يقال: شَكَلْتُ الكتابَ شَكْلاً، من باب نصر: **إذا** أعلمته بعلامات الإعراب، وأشكلتُهُ بالألف لغةٌ، قاله الفيّوميّ[1]، ويحتمل أن يكون بفتح الهمزة، جمع شَكْلٍ[2]، وهو نفس الحركة والسكون، أي هو يشبه اسم الفاعل في حركاته، وسكناته، فإن عدد الحركة والسكون في «**يضرب**» على عدد الحركة والسكون في «**ضارب**»، وترتيب حروفهما واحد (**وَ**) كذا أشبهه (**فِي قَبُولِهِ لِلاَمِ الابْتِدَا**) فتقول: إن زيدًا ليقوم؛ كما تقول: إن زيدًا لقائمٌ (**وَ**) كذا يشبه

(١) «المصباح» ١/٣٢١.
(٢) و«الشَّكْل» بفتح، فسكون يجمع على أَشْكَالٍ وشُكُولٍ، كما في «ق».

٢٠٢ ـ أَوْ أَنَّهُ كَالْعَيْنِ حِيْنَمَا اشْتَرَكْ   مِنْ بَيْنِ الاسْتِقْبَالِ وَالْحَالِ سَلَكْ

اسم الجنس (**فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ**) وجه ذلك أن اسم الجنس يختصّ بلام العهد بعد أن كان شائعًا في أمته، فإنك إذا قلت: جاءني رجلٌ يكون شاملاً لكلّ ذكر من بني آدم جاوز حدّ البلوغ على سبيل البدل، فإذا قلت: فَعَلَ الرجل، مشيرًا إلى ذلك الرجل الجائي يختصّ بواحد منهم، فكذلك المضارع يختصّ بدخول «**سوف**»، والسين عليه، فإن «**يضرب**» يصلح للحال والاستقبال، فإذا دخل عليه أحد هذين الحرفين، وقيل: «**سوف يضرب**»، أو «**سيضرب**» اختصّ بالاستقبال، وإذا دخل عليه لام الابتداء اختصّ بالحال، نحو «**لَيَضرب**».

وقوله: (**إِذْ بَدَا**) أي وقت ظهور كلّ من العموم والخصوص.

ثم ذكر علّة أخرى لتسمية مضارعًا أيضًا، فقال:

(**أَوْ**) سُمّي مضارعًا لـ(**أَنَّهُ كَـ**)لفظ (**الْعَيْنِ**) أي في مطلق الاشتراك، فإنها مشتركة بين الباصرة، والجارية، وغيرهما من معانيها الكثيرة، فقد ذكر لها في «**القاموس**» معاني كثيرة (**حِيْنَمَا اشْتَرَكْ**) المضارع (**مِنْ**) زائدة على رأي الأخفش والكوفيين في زيادتها في الإثبات (**بَيْنِ الاسْتِقْبَالِ وَالْحَالِ**) يعني أنه كما أن العين يشرك بين معاني كثيرة، كذلك المستقبل يشترك بين الحال والاستقبال.

وقوله: (**سَلَكْ**) بالبناء للفاعل، حال من فاعل «**اشترك**»، أي حال كونه سالكًا طريق الاشتراك.

[تنبيه]: (**اعلم**): أن المضارع حقيقة في أحد الزمانين، مجاز في الآخر، فقال بعضهم: هو حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال؛ لأنه إذا خالف القرائن لم يُحمل إلا على الحال، وهذا شأن الحقيقة والمجاز، وقال بعضهم: هو حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال؛ لخفّة الحال، والأول هو المختار، كما ذكره الرضيّ، وقال ابن الحاجب في «**شرح المفصّل**»: المضارع يشترك في الحاضر والمستقبل، هذا هو المذهب المشهور، ومنهم من زعم أنه ظاهرٌ في الحال، مجاز في المستقبل، ومنهم من عَكَسَ، والصحيح

٢٠٣ - وَزِيدَ مِنْ «أَنَيْتُ» حَرْفٌ أَوَّلاَ عَلَى الْمُضِيِّ كَيْ يُرَى مُسْتَقْبَلاَ

أنه مشترك؛ لأنه يُطلق عليهما إطلاقًا واحدًا، كإطلاق المشترك، فوجب القول كسائر المشتركات، انتهى[1].

قلت: هذا الذي صححه ابن الحاجب من أن المضارع مشترك بين الحال والاستقبال، هو الذي يترجّح عندي؛ لوضوح حجته، فتأمله بإنصاف، والله تعالى أعلم.

[تنبيه آخر]: قال ابن كمال رحمه الله تعالى: ومما يجب أن يُعلَم أن كون الحال زمانًا اصطلاحيّ عرفيّ، لا حقيقيّ؛ إذ الماضي ينتهي إلى آنٍ هو مبدأ المستقبل، فلا يوجد زمان هو حالٌ، وأيضًا لو كان الحال زمانًا لكان التنصيف تثليثًا، كذا حقّقه الحكماء، فقولك: «**يُصَلِّي**» في قولنا: زيدٌ يصلي: حالٌ مع أن بعض أفعالها ماضٍ، وبعضها باقٍ مبنيّ على الاصطلاح، فالآن الحاضر مع جنبيه من الزمان حالٌ في عرفهم انتهى.

ولَمّا فرغ من بيان سبب تسمية المستقبل مستقبلاً، ومضارعًا، شرع في بيان كيفية مغايرته للماضي، فقال:

(**وَزِيدَ**) عند إرادة المستقبل (**مِنْ**) أحرف («**أَنَيْتُ**») مثلّث التاء، أي أدركت، وعبارة الناظم أولى من عبارة الأصل بـ«**أتين**» بصيغة الماضي المسند إلى نون النسوة، من الإتيان، وإنما كانت أولى؛ لكونها أنسب لفظًا ومعنًى.

أما من حيث اللفظ، فلأن الهمزة للواحد، وهو المتكلّم، والنون لضعفه، وهو المتكلّم ومعه غيره، والياء لضعف الاثنين، وهو الأربعة: الغائب: ومثنّاه، وجمعه، وجمع الغائبة، والنون لضعف الأربعة، وهو الثمانية: المخاطب، ومثناه، وجمعه، والمخاطبة، ومثناها، وجمعها، والغائبة، ومثناها.

وأما من حيث المعنى، فإن «**أنيت**» بمعنى أدركتُ، وفيه تفاؤل لطالب العلم بإدراك مناه، والله تعالى أعلم.

---

(١) «**الفلاح**» ص٤٦.

٢٠٤ - وَكَانَ فِي الأَوَّلِ كَيْلاَ يَلْتَبِسْ إِنْ زِيدَ فِي الآخِرِ بِالْمَاضِي فَقِسْ

وقوله: (حَرْفٌ) نائب فاعل «زيد»، أي حرف واحد (أَوَّلاَ) أي في الأول (عَلَى الْمُضِيِّ) أي على الماضي، فهو على حذف مضاف، أي ذي المضيّ، وهو متعلّق بـ«زيد» (كَيْ يُرَى) بالبناء للمفعول (مُسْتَقْبَلاَ) أي لكي يكون دالا على الحدث المستقبل.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه لمَّا أريد المضارع زيد على الماضي حرف من حروف «أنيتُ» حتى يصير مستقبلاً، يعني أنه لمّا وجب المخالفة بين الماضي والمضارع؛ ليدلّ على مخالفة معناهما، وهي لا يمكن بانتقاص حرف من حروف الماضي؛ لأنها بتقدير الانتقاص تصير أقلّ من القدر الصالح، وقد سبق أن القدر الصالح ثلاثة أحرف: حرفٌ يُبتدأ به، وحرفٌ يوقف عليه، وحرف يتوسّط بينهما، وأيضًا إن انتقاص حرف واحد منه لا يفيد الوجوه الأربعة: الغيبة، والخطاب، والتكلّم وحده، ومع غيره، ولو انتقص لكلّ وجه حرف لم يَبْقَ في الكلمة شيء، فتعيّن أن تكون تلك المخالفة بالزيادة، وهذا الدليل يجري في الثلاثيّ، وَغيْرُهُ محمولٌ عليه.

وأما كون حروف الزيادة حروف «أنيت»، فلأنهم وجدوا أولى الحروف بها حروف المدّ واللين؛ لكثرة دورانها في الكلام؛ إذ المتكلّم لا يخلو عنها، أو عن بعضها، أعني الحركات، ثم قَلَبُوا الواو تاءً؛ لما سيأتي، وزادوا النون؛ لما سيأتي أيضًا، والله تعالى أعلم.

ثم ذكرَ علّة زيادتها في الأول، فقال:

(وَكَانَ) أي زَيْدُ هذه الحروف، بمعنى زيادتها (فِي الأَوَّلِ) أي في أول الكلمة، ولم يكن في آخرها مع أن الآخر محلّ التغيير والزيادة (كَيْلاَ يَلْتَبِسْ) أي لئلا يختلط المضارع، ويشتبه (إِنْ زِيدَ) حرف المضارعة (فِي الآخِرِ بِالْمَاضِي) أي فتفوت الفائدة المطلوبة، من الزيادة، وهي دلالة المضارع على الحدث المستقبل.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه إنّما اختير الزيادة في أول المضارع دون الآخر؛ لأنه لو زيد فيه لالتبس المضارع بالماضي، لأنه لو زيدت الألف لالتبس بتثنية الغائب، نحو

٢٠٥ ـ وَكَانَ فِي مُسْتَقْبَلٍ لاَ فِي الْمُضِي	لِسَبْقِ وَقْتِهِ إِذَا مَا يَنْقَضِي
٢٠٦ ـ فَأَخَذَ التَّجَرُّدَ الأَصْلِيَا	وَصَارَ فَرْعٌ مِثْلَهُ رَضِيَا

«ضربا»، ولو زيدت التاء لالتبس بالغائبة المفردة، نحو «ضربت»، ولو زيدت النون لالتبس بجمع المؤنث الغائبة، نحو «ضَرَبْنَ»، ولمّا لزم الالتباس في هذه الثلاثة حُمِلت الياء عليها، وإن لم تلتبس بزيادتها في الآخر، والله تعالى أعلم.

وقوله: (فَقِسْ) أمر من القياس، أي قدّر الأمور على أمثالها الصحيحة.

[تنبيه]: ترك الناظم مسألة اشتقاق المستقبل من الماضي، وقد ذكره في الأصل، حيث قال: «**واشتُقّ من الماضي؛ لأنه يدلّ على الثبات**» انتهى، وقلت تتميمًا للفائدة:

وَاشْتُقَّ مِنْ مَاضٍ لأَنَّهُ يَدُلّْ عَلَى الثَّبَاتِ فَهْوَ أَوْلَى إِذْ أَصُلْ

ومعنى البيت أنه اشتُقّ المضارع من الماضي، واشتُقّ الماضي من المصدر، فيكون هو من المصدر بواسطة الماضي، على قياس ما عرفت في اسمي الفاعل والمفعول، واشتُقّ منه؛ لأن الماضي يدلّ على الثبات، أي التحقّق والوقوع، بخلاف المضارع، وما يدلّ على الثبات فهو جدير بأن يكون أصلاً في الاشتقاق.

وقولي: «**إذ أَصُل**» تعليل لكونه أولى بالاشتقاق؛ أي لشرفه، يقال: أَصُل النسب أصالةً، من باب كرُم: شرُف، فهو أصيل؛ ككريم.

ثم ذكر وجه اختصاص الزيادة في المضارع، فقال:

(**وَكَانَ**) أي زيد الحرف (**فِي مُسْتَقْبَلٍ**) أي مضارع (**لاَ فِي الْمُضِي**) أي الماضي (**لِسَبْقِ وَقْتِهِ**) أي وقت الماضي (**إِذَا مَا يَنْقَضِي**) أي ينقطع (**فَأَخَذَ**) أي الماضي (**التَّجَرُّدَ الأَصْلِيَا**) بألف الإطلاق (**وَصَارَ فَرْعٌ**) أي المستقبل (**مِثْلَهُ**) أي مثل أصله الماضي في أخذ ما يناسبه، وهو الزيادة، وقوله: (**رَضِيًا**) حال من «**فرعٌ**»، أي حالَ كونه مرضيًا بأخذه ما يوافق معناه.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه إنما زيدت حروف «**أنيت**» في المستقبل دون الماضي؛ لأن المزيد عليه بعد المجرّد، والمستقبل بعد زمان الماضي، وانقطاعه، فأُعطي

٢٠٧ - وَمُتَكَلِّمٌ يُخَصُّ بِالأَلِفْ ... لأَنَّهُ مِنْ مَبْدَإِ الْحَلْقِ أُلِفْ

٢٠٨ - وَبَادِئُ الْكَلامِ ذُو التَّكَلُّمِ ... فَسَابِقٌ لِسَابِقٍ قَدِ اعْتُمِي

٢٠٩ - وَخُصَّ وَاوٌ بِمُخَاطَبٍ يَجِي ... لأَنَّهُ مِنْ مُنْتَهَى الْمَخَارِجِ

السابق من اللفظ للسابق من الزمان، وهو الماضي، واللاحق للاحق، وهو المستقبل؛ رعايةً للتناسب بين اللفظ والمعنى، والله تعالى أعلم.

ثم شرع يبيّن وجه اختصاص كلّ حرف بما وُضعت له، فبدأ بالألف فقال:

(وَمُتَكَلِّمٌ يُخَصُّ بِالأَلِفْ) ببناء الفعل للمفعول **(لأَنَّهُ)** أي الألف **(مِنْ مَبْدَإِ الْحَلْقِ أُلِفْ)** بالبناء للمفعول، أي عرف **(وَبَادِئُ الْكَلامِ)** أي الذي يُلْقِي الكلام أوّلاً **(ذُو التَّكَلُّمِ)** أي هو المتكلّم، لا المخاطب **(فَسَابِقٌ)** أي الذي يكون من مبدإ المخارج **(لِسَابِقٍ)** أي وهو المتكلم السابق في الكلام **(قَدِ اعْتُمِي)** بالبناء للمفعول، أي اختير، يقال: اعْتَمَى الشيءَ: إذا اختاره، وقصده[1].

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه إنما عُيّنت الألف بزيادتها للمتكلّم وحده؛ لأن الألف من أقصى الحلق، وهو مبدأ المخارج، والمتكلّم هو الذي يُبْدَأُ الكلام به، فيكون بينهما مناسبة في المبدئيّة، فعُيّنت له، ثم حرّكوها ليتأتّى الابتداء بها.

وقيل: إنما عُيّنت الألف للمتكلّم؛ للموافقة بينه وبين همزة «أنا»، وقيل: عُيّنت له؛ لأنها أخفّ، فاستؤثر المتكلّم با الأخفّ، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الواو، فقال:

(وَخُصَّ وَاوٌ بِمُخَاطَبٍ يَجِي) مذكّرًا كان أو مؤنّثًا، مفردًا كان أو مجموعًا، وأيضًا للغائبة المفردة، ومثنّاها، ولم يذكرهما تبعًا لأصله؛ للاختلاف فيه، إذ عند بعضهم تاء الغائبة ليست منقلبةً من الواو، كما في المخاطب، بل هي تاء التأنيث، فلما زيدت في الأول؛ لئلا يلتبس بالماضي حُرّكت؛ لتعذّر الابتداء بالساكن.

---

(١) راجع «القاموس المحيط» ص١١٨٣

٢١٠ - وَمُنْتَهى الْكَلاَمِ مَنْ يُخَاطَبُ وَقُلِبَتْ تَا فِي مِثَالِ «تَضْرِبُ»

٢١١ - كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ وَاوَاتٍ لَدَى وَوَوْجَلُ الْفَتَى بِعَاطِفٍ بَدَا

(لأَنَّهُ) أي الواو (مِنْ مُنْتَهَى الْمَخَارِجِ) أي لأنه من مخرج الشفة.

(وَمُنْتَهَى الْكَلاَمِ مَنْ يُخَاطَبُ) بالبناء للمفعول، يعني أن المخاطب هو الذي ينتهي الكلام به، فتحققت المناسبة بينهما في الانتهاء، فعُيِّنت له (وَقُلِبَتْ) الواو (تَا) بالقصر (فِي مِثَالِ «تَضْرِبُ») أي في المضارع المبدوء بالتاء (كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ) ثلاث (وَاوَاتٍ لَدَى وَوَوْجَلُ) أي يخاف (الْفَتَى) مرفوع على الفاعلية، وقوله: (بِعَاطِفٍ بَدَا) حال من «ووجل»، أي حال كونه ظهر مع عاطف.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن الواو خُصَّت بالمخاطب مطلقًا؛ لكونها من منتهى المخارج، والمخاطب هو منتهى الكلام، فتناسبا، ثم قُلبت الواو تاء، حتى لا يجتمع ثلاث واوات في مضارع الفعل الذي أوله واو، كـ«وَجِلَ»، فإنه مثالٌ واويّ، فلو زيدت واو المخاطب، ثم أدخلت الواو العاطفة لاجتمع ثلاث ووات، فكأنه يشبه نُباح الكلب، وهو مستكره، فوجب قلبها حرفًا آخر؛ لدفع الاستكراه، فأبدلت التاء منها؛ لأنها كثيرًا ما تُبدل منها، نحو «تُراث»، و«تُجاه»، أصلهما «وُراث»، و«وُجاه».

[تنبيه]: (اعلم): أن اجتماع الواوات إنما يُستكره إذا كان في كلمة واحدة، أما إذا كان في كلمتين، فلا يُستكره، كما في قوله تعالى: ﴿ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ﴾، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر ما يؤكِّد الاستكراه المذكور، فقال:

٢١٢ ـ لأَجْلِ ذَا قُلِبَ أُولَى «الأَوَّلِ» وَالْوَاوُ أَصْلِيٌّ مَعَ «الْوَرَنْتَلِ»
٢١٣ ـ وَالْيَاءُ عُيِّنَتْ لِفِعْلِ الْغَائِبِ لِكَوْنِهِ الْوَسَطَ فِي التَّخَاطُبِ

(لأَجْلِ ذَا) أي لأجل أن اجتماع الواوات مستكره **(قُلِبَ أُولَى «الأَوَّلِ»)** أي قلبت همزة «**أوّل**» في جمعه، فقيل: أوائل؛ لما ذُكر، وكان أصله ووائل، هكذا كتب الناظم في هامش نظمه شارحًا هذا الكلام، وهو كلام صحيح في نفسه، ولكنه ليس له ذِكْرٌ في الأصل، والذي فيه: نصُّهُ: «**ومن ثمّة قيل: الأول من كلّ كلمة لا يصلح لزيادة الواو، وحُكي أن واو ورنتل أصلٌ**» انتهى.

فلو أراد موافقة ما في الأصل لقال:

لأَجْلِ ذَا قِيلَ أَوَائِلُ الْكَلِمْ زِيَادَةَ الْوَاوِ لَهَا لاَ تَسْتَلِمْ
أَمَّا وَرَنْتَلٌ لِوَاوِهِ حُكِمْ بِأَنَّهُ أَصْلٌ فَلاَ نَقْضَ لَزِمْ

والمعنى: أنه من أجل استكراه اجتماع الواوات قيل: إن الأول من كلّ كلمة لا يصلح لزيادة الواو، وهذا معنى قولي: **«لا تستلم»**، أي لا تَقْبَلُ، يعني أنه لا يجوز زيادة الواو في أول كلمة مَا أصلاً؛ خوفًا من اجتماع الواوات، أما في المثال فظاهرٌ، وأما في غيره فللحمل عليه، ولمّا أريد نقض هذه القاعدة بـ«**وَرَنْتَل**» لوجود الواو في أوله، أجاب عنه بأن واوه أصل، وليست زائدة، والكلام في الزائد، فلا يَرِد نقضًا، وهذا معنى قوله: **(وَالْوَاوُ أَصْلِيٌّ مَعَ «الْوَرَنْتَلِ»)**.

و«**الْوَرَنْتَلُ**» ـ بفتح الواو، والراء، وسكون النون، وفتح التاء، آخره لام كَسَمَنْدَلٍ: الداهيةُ، والأمرُ العظيمُ، كالْوَرَنْتَلَى[1].

ثم ذكر وجه اختصاص الياء بالغائب، فقال:

(وَالْيَاءُ عُيِّنَتْ لِفِعْلِ الْغَائِبِ) المراد غير المتكلّم والمخاطب، فيندرج فيه المذكّر والمؤنّث، مفردين، ومثنّيين، ومجموعين، لكنه سقطت الغائبة المفردة، ومثنّاها بقرينة

---

(١) «القاموس» ص٩٦٢.

٢١٤ - وَمَخْرَجُ الْيَا وَسْطُ فِيكَ يَا فَتَى وَمُتَكَلِّمٌ بِنُونٍ ثَبَتَا
٢١٥ - مَعْ غَيْرِهِ لِكَوْنِهَا فِي «قُمْنَا» وَإِذْ حُرُوفَ عِلَّةٍ فَقَدْنَا

الحال، فبقي الأربعة، فسقط الاعتراض بعدم اندارج جمع المؤنّث الغائبة، فافهم، قاله ابن كمال(١).

(لِكَوْنِهِ) أي الغائب **(الْوَسَطَ)** أي في وسط الكلام **(فِي التَّخَاطُبِ)** أي في حالة وقوع المخاطبة بين المتكلّم ومخاطبه

(وَمَخْرَجُ الْيَا وَسْطُ فِيكَ يَا فَتَى) بإضافة «**وسط**» إلى «**فيك**»، وهي لغة في «**الفم**»، من الأسماء الستة التي قال عنها في «**الخلاصة**»:

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ
مِنْ ذَاكَ «**ذُو**» إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَ«**الْفَمُ**» حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا
«**أَبٌ**» «**أَخٌ**» «**حَمٌ**» كَذَاكَ وَ«**هَنُ**» وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِي «**أَبٍ**» وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه عُيّنت الياء للغائب على التفصيل الذي ذكرناه، لأن الياء تخرج من وسط الفم، والغائب هو الذي يكون في وسط الكلام بين المتكلّم والمخاطب، فيكون بينهما مناسبة في الوسط، فعُيّنت له، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر وجه اختصاص النون بالمتكلّم، فقال:

(وَمُتَكَلِّمٌ بِنُونٍ ثَبَتَا) بألف الإطلاق **(مَعْ غَيْرِهِ)** يعني أن النون عُيّنت للمتكلّم إذا كان معه غيره **(لِكَوْنِهَا)** أي النون **(فِي «قُمْنَا»)** أي لتعيّن النون للمتكلّم ومعه غيره في الماضي، نحو قولك: «**قمنا**»، فأُتْبِعَ المضارعُ الماضيَ في ذلك **(وَإِذْ)** تعليليّة، أو ظرفيّة تتعلّق بـ«**فقدنا**» **(حُرُوفَ عِلَّةٍ)** مفعول مقدّم لـ**(فَقَدْنَا)** أي ولأجل فقدنا حروف العلّة لأننا اسْتَعْمَلناها فيما سبق من الأقسام، فلم يبق منها شيء.

---

(١) «الفلاح» ص٤٨.

٢١٦ - وَهْيَ لَهَا قَرِيبَةٌ فِي الْمَخْرَجِ إِذْ هِيَ مِنْ هَوَاءِ خَيْشُومٍ تَجِي

(وَهْيَ) أي والحال أن النون (لَهَا قَرِيبَةٌ) أي قريبة من حروف العلّة، فاللام بمعنى «من»؛ لأن «قَرُب» يتعدّى بها، ومجيء اللام بمعنى «من» وارد في كلام العرب، تقول: «سمعت له صُرَاخًا» أي منه، وقول جرير في قصيدة يهجو بها الأخطل النصرانيّ [من الطويل]:

لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

أي منكم.

وقوله: (فِي الْمَخْرَجِ) متعلّق بـ«قريبة» (إِذْ) تعليليّة (هِيَ) أي النون (مِنْ هَوَاءِ خَيْشُومٍ تَجِي) أي تخرج من هواء الخيشوم، وهو: أقصى الأنف، وهواء الخيشوم: الصوت الذي يخرج منه، ويُسمّى أيضًا غُنّةً، فمعناه أن النون غُنّةٌ في الخيشوم كما أن حروف العلّة مدّةٌ في الحلق.

[تنبيه]: ظاهرُ عبارة الناظم أنه جعل قوله: «وَإِذْ حُرُوفُ عِلَّةٍ إلخ» تتميمًا لما قبله، وهو مخالف لأصله؛ إذ هو جعله قولاً ثانيًا، ودونك نصّه:

«وعُيّنت النون للمتكلّم» إذا كان معه غيره؛ لتعيّنها لذلك في «نصرنا»، وقيل: زيدت النون؛ لأنه لم يبق من حروف العلّة شيء، وهو قريبٌ من حروف العلّة في خروجها من «هواء الخيشوم» انتهى.

فهذا صريح في أن قوله: «وإذ حروف علة إلخ» قول آخر، فلو قال بدل الشطر الثاني:

وَقِيلَ حَيْثُ عِلَّةٌ فَقَدْنَا

لوافق الأصل، ومعنى «علّة» أي حرف علّة، فتأمله، والله تعالى أعلم.

[تنبيه آخر]: (اعلم): أن النون إنما تكون غُنّةً إذا كانت ساكنة، لا مطلقًا، بل إنما تكون النون الساكنة غُنّةً في الخيشوم مع خمسة عشر حرفًا من حروف الفم، وهي: القاف، والكاف، والجيم، والشين، والصاد، والضاد، والسين، والراء، والطاء، والدال،

٢١٧ - وَفُتِحَتْ فِيمَا سِوَى الرُّبَاعِي لأَجْلِ تَخْفِيفٍ إِلَيْهِ دَاعِي
٢١٨ - ثُمَّ الرُّبَاعِي فَرْعُ ذِي الثُّلاَثِ وَالضَّمُّ فَرْعُ الْفَتْحِ فِي الإِحْدَاثِ
٢١٩ - قِيلَ لِقِلَّةِ الرُّبَاعِيِّ يُضَمْ وَالْفَتْحُ فِيمَا فَوْقُ تَخْفِيفًا أَلَمْ

والتاء، والذال، والظاء، والياء، والفاء، فمتى اتّصلت النون الساكنة بحرف من هذه الحروف قبله، كانت غُنّةً في الخيشوم، ولم يكن للفم فيها علاج البتّة، ولهذا لو نطق الناطق بمثل «**عنك**»، و«**منك**»، وسدّ أنفه اختلّ صورتها، وربّما تلاشى، واضمحلّ[1]، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر علل تحريك أحرف المضارعة، فقال:

(**وَفُتِحَتْ**) أي أحرف المضارعة في الثلاثيّ، والخماسيّ، والسداسيّ (**فِيمَا سِوَى الرُّبَاعِي**) أي سواء كان مجرّدًا، أو مزيدًا، وهو أربعة أبنية: فعلَل، كدحرج، وأفعل، كأكرم، وفاعل، كضارب، وفعّل، كعلّم (**لأَجْلِ تَخْفِيفٍ إِلَيْهِ**) أي إلى فتحها (**دَاعِي**) أي طالب، يعني أن هنا داعيًا يطالب بتخفيفها، وهو ثقل غير الفتحة، مع كثرة استعمال الثلاثيّ، وكثرة حروف الخماسيّ، والسداسيّ

[١٦٥] (**ثُمَّ الرُّبَاعِي**) المذكور (**فَرْعُ ذِي الثُّلاَثِ**) أي فرعٌ للثلاثيّ، أما الرباعيّ المجرّد فلأن أصل حروفه أكثر عددًا من حروفه، والكثير بعد القليل، وأما الرباعيّ المزيد فيه، فلامتناع بنائه بدون الثلاثيّ (**وَالضَّمُّ فَرْعُ الْفَتْحِ فِي الإِحْدَاثِ**) أي التكلّم، وذلك لأن الضمّ ثقيلٌ؛ لاحتياجه إلى تحريك الشفتين، والفتح خفيفٌ؛ لعدم احتياجه إليه، والخفيف أصلٌ، والثقيل فرع له، فأعطي الأصل الأصل، والفرع الفرع

[١٦٦] (**قِيلَ**) في وجه إيثار الرباعيّ بالضمّ (**لِقِلَّةِ الرُّبَاعِيِّ**) أي في الاستعمال، وهو متعلّق لـ(**يُضَمْ**) بالبناء للمفعول (**وَالْفَتْحُ فِيمَا فَوْقُ**) مبتدأ وخبره، و«**فوق**» بالبناء على الضمّ، كما سبق توجيهه، يعني أن الفتح مستعمل فيما كان أكثر من الرباعيّ، وهو الخماسيّ، والسداسيّ، وألحق بهما الثلاثيّ، وإن كانت حروفه قليلة، إلا أن كثرة

(١) «الفلاح» ص٤٨.

٢٢٠ - وَضَمُّ «يُهْرِيقُ» لِكَوْنِ الأَصْلِ	«يُرِيقُ» لاَ بِالْهَا أَتَى فِي النَّقْلِ
٢٢١ - وَتُكْسَرُ الأَحْرُفُ فِي المُضَارَعَهْ	فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْعُرَيْبِ وَاقِعَهْ
٢٢٢ - إِنْ جَاءَ مَاضِيهِ بِكَسْرِ الْعَيْنِ	أَوْ هَمْزِ وَصْلٍ كَسَرُوا فِي ذَيْنِ

استعماله يستدعي التخفيف، وقوله: (**تَخْفِيفًا**) مفعول لأجله، وقوله (**أَلَمْ**) أي نزل به، يعني أنه إنما فتح ما فوق الرباعيّ لأجل تخفيف ثقله بما ألمّ به من كثرة الحروف.

ولمّا توجّه إليه سؤال تقديره قولك: إن حروف المضاعة مفتوحة في غير الرباعيّ منقوض بـ«**يُهريق**»، فإنه من غير الرباعيّ، مع أن ياءه مضموم، فأجاب بقوله:

(**وَضَمُّ «يُهْرِيقُ» لِكَوْنِ الأَصْلِ «يُرِيقُ»**) أي لكونه رباعيًا لا خماسيًا، فلم يخرج عن القياس (**لاَ بِالْهَا أَتَى فِي النَّقْلِ**) لو قال: «**والْهَاءُ أَتَى فِي النقل**»، لكان أوضح، ومعنى كلامه أن أصل «**يهريق**» يريق بلا هاء، ثم استأنف، فقال: «**أتى في النقل**»، يعني أن كونه بالهاء سُمع عن العرب على خلاف القياس.

وحاصل الجواب: أنا لا نسلّم أنّ يهريق خماسيّ مضموم الأول مخالفًا للقياس الذي ذكرناه، بل هو رباعيّ، وأصله «**يُريق**» مضارع أراق الماء: إذا صبّه، فهو رباعيّ؛ فالضمّ فيه على القياس، وأما الهاء فزائدة على خلاف القياس، كما في أسطاع يُسطيع، أصله أطاع يُطيع فزيدت فيه السين على خلاف القياس، واللَّه تعالى أعلم.

ولمّا كان بعض العرب يُخالف ما سبق من ضمّ أحرف المضارعة الرباعيّة، وفتح ما عداها، بيّن ذلك، فقال:

(**وتُكْسَرُ**) بالبناء للمفعول (**الأَحْرُفُ**) كلّها (**في المُضَارَعَهْ، في بَعْضِ أَلْفَاظِ الْعُرَيْبِ**) تصغير «**عَرَب**»، صغّره إشارة إلى قلّة هذه اللغة، والجارّ والمجرور متعلّق بـ(**وَاقِعَهْ**) وهو منصوب على الحال، أي حال كون أحرف المضارعة واقعةً في بعض الألفاظ، يعني أنهم لا يكسرون كلّ أحرف المضارع، وإنما ذلك في بعض الألفاظ، كما بيّن ذلك بقوله:

(**إِنْ جَاءَ مَاضِيهِ بِكَسْرِ الْعَيْنِ**) أي إن جاء ذلك اللفظ مكسور العين في الماضي،

٢٢٣ ـ كَـ«يِعْلَمُوا» وَ«تِعْلَمُوا» وَ«إِعْلَمْ»   وَ«نِعْلَمُ الْفَتَى» أَيَا مَنْ يَفْهَمُ
٢٢٤ ـ وَمِثْلُهُ «يِسْتَنْصِرُوا» «تِسْتَنْصِرُوا»   كَذَاكَ «إِسْتَنْصِرُ» مَعْ «نِسْتَنْصِرُ»
٢٢٥ ـ وَعِنْدَ بَعْضٍ يَاؤُهَا لاَ تُكْسَرُ   إِذْ ثِقَلُ الْكَسْرِ عَلَى الْيَا أَشْهَرُ

كعَلِمَ (أَوْ هَمْزِ وَصْلٍ) أي أو جاء أوله مبدوءًا بهمزة الوصل، كانطلق، فإنهم (كَسَرُوا فِي ذَيْنِ) أي في هذين النوعين فقط، وذلك (كَـ«يِعْلَمُوا» وَ«تِعْلَمُوا» وَ«إِعْلَمُ») للمتكلّم (وَ«نِعْلَمُ الْفَتَى») منصوب على المفعوليّة، وهذه أمثلة لمكسور العين، وقوله: (أَيَا مَنْ يَفْهَمُ) كمل به البيت، فياؤه مفتوحة، ويحتمل أيضًا أن يكون مثالاً للثلاثيّ، فإنه مكسور الماضي، كعلم، وعليه فياؤه مكسورة.

(وَمِثْلُهُ «يِسْتَنْصِرُوا»«تِسْتَنْصِرُوا» كَذَاكَ «إِسْتَنْصِرُ») للمتكلّم، فهمزته قطع؛ لأنها من أحرف «أنيت» (مَعْ «نِسْتَنْصِرُ») هذه أمثلة لمكسور الهمزة، فإن ماضيها استنصر، وهمزة الوصل في الماضي مكسورة.

(وَعِنْدَ بَعْضٍ) وهم بنو أسد (يَاؤُهَا) أي ياء أحرف المضارعة (لاَ تُكْسَرُ، إِذْ) تعليلية (ثِقَلُ الْكَسْرِ عَلَى الْيَا أَشْهَرُ) أي لكون الكسر ثقيلاً على الياء.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن بعض هؤلاء الذين يكسرون أحرف المضارعة في الأفعال السابقة، مما كان ماضيه مكسور العين، أو مبدوءًا بهمزة الوصل، لا يكسرون الياء؛ لثقل الكسرة على الياء.

وهذا فيما إذا لم يكن بعدها ياء أخرى، وإلا يكسرون الياء أيضًا؛ لتقوّي إحدى الياءين بالأخرى، نحو يِيْئَس، وكذلك كلمة أبى يِأبَى، وإلى ما سبق من قاعدة أحرف المضارعة مع بيان لغة هؤلاء جميعًا أشار ابن مالك رحمه الله تعالى في «**لاميته**»، حيث قال:

بِبَعْضِ نَأْتِي الْمُضَارِعَ افْتَتِحْ وَلَهُ   ضَمٌّ إِذَا بِالرُّبَاعِيِّ مُطْلَقًا وُصِلاَ

٢٢٦ ـ وَكَسْرُهَا لأَجْلِ أَنْ يَدُلاَّ عَلَى انْكِسَارِ عَيْنِ فِعْلٍ أَصْلاَ
٢٢٧ ـ وَعُيِّنَتْ لِكَوْنِهَا زَوَائِدَا وَالْفَاءُ إِنْ حُرِّكَ أَرْبَعًا بَدَا
٢٢٨ ـ مُحَرَّكٌ وَالْعَيْنُ إِنْ تَحَرَّكَتْ فَاللَّبْسُ فِي «يَعْلَمُ» وَالضَّرْبِ ثَبَتْ

وَافْتَحْهُ مُتَّصِلاً بِغَيْرِهِ وَلِغَيْـ ـرِ الْيَاءِ كَسْرًا أَجِزْ فِي الآتِي مِنْ فَعِلاَ
أَوْ مَا تَصَدَّرَ هَمْزُ الْوَصْلِ فِيهِ أَوِ التَّـ ـا زَائِدًا كَـ«تَزَكَّى» وَهْوَ قَدْ نُقِلاَ
فِي الْيَا وَفِي غَيْرِهَا إِنْ أَلْحَقَا بِـ«أَبَى» أَوْ مَا لَهُ الْوَاوُ فَاءٌ نَحْوُ «قَدْ وَجِلاَ»

والله تعالى أعلم.

ثم ذكر علّة كسر هؤلاء لأحرف المضارعة في هذه الأفعال، فقال:

(**وَكَسْرُهَا**) أي أحرف المضارعة (**لأَجْلِ أَنْ يَدُلاَّ**) بألف الإطلاق، والضمير للكسر، أي ليدلّ الكسر (**عَلَى انْكِسَارِ عَيْنِ فِعْلٍ أَصْلاَ**) أي على كون عين الكلمة في الماضي مكسورًا، وكذا همزة الوصل منه؛ لأن المضارع فرع على الماضي، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر وجه اختصاص أحرف المضارعة بهذه الكسرة دون سائر حروف المضارع، فقال:

(**وَعُيِّنَتْ**) أي خُصّت أحرف المضارعة بالكسرة للدلالة على كسر الماضي دون سائر حروف المضارع (**لِكَوْنِهَا زَوَائِدَا**) بالصرف؛ للوزن، أي فلما كانت زوائد كانت أحقّ بهذا؛ لأن التصرّف في الزوائد أولى.

وقيل: عُيّنت أحرف المضارعة لتلك الدلالة؛ إذ لا مجال لغيرها لها؛ للزوم المحذور في غيرها، كما أشار إلى ذلك بقوله: (**وَالْفَاءُ**) أي فاء الكلمة من المضارع (**إِنْ حُرِّكَ**) بالبناء للمفعول، أي إن كُسرَ (**أَرْبَعًا بَدَا**) أي ظهر (**مُحَرَّكٌ**) أي حرفٌ محرّكٌ، والمعنى أنه لو حركت الفاء بالكسرة للزم توالي أربع متحرّكات في كلمة واحدة، وهو غير جائز.

فقوله: و«**الفاء**» مبتدأ خبره جملة الشرط، وقوله: «**أربعًا**» حال مقدّم من «**محرّك**»،

٢٢٩ - وَاللاَّمُ إِنْ تُكْسَرْ فَذَا الإِعْرَابُ بَطَلَ كَسْرُ الزَّائِدِ الصَّوَابُ
٢٣٠ - وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تَا كَـ«تَعَلَّمُ الزُّمَرْ»

بمعنى تحريك، وهو في الأصل نعتٌ له، فلمّا قُدّم أعرب حالاً؛ لأن القاعدة أن نعت النكرة إذا قُدّم يعرب حالاً، كقول الشاعر:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

(وَالْعَيْنُ إِنْ تَحَرَّكَتْ) أي كُسِرت (فَاللَّبْسُ) أي الالتباس، وهو مبتدأ خبره جملة «ثَبت» (فِي «يَعْلَمُ»، وَالضَّرْبِ) أي ومضارع الضرب، وهو «يضرِب» (ثَبَتْ).

وحاصل المعنى: أنه لو كُسرت العين للدلالة المذكورة للزم الالتباس بين «**يَفْعَل**» بفتح العين، كـ«**يعلَم**»، و«**يفْعِل**» بكسرها، كـ«**يضرب**»؛ إذ لا يُعلم حينئذ أنه مكسور العين في الأصل، أو مفتوح العين، لكنها كسرت للدلالة المذكورة.

(وَاللاَّمُ إِنْ تُكْسَرْ) للدلالة المذكورة (فَذَا الإِعْرَابُ) أي فحركة الإعراب الذي في آخر المضارع (بَطَلَ) يعني أنه لو كُسِرت اللام للزم منه إبطال إعراب المضارع؛ إذ هو قد يكون مجزومًا، وقد يكون مرفوعًا، وقد يكون منصوبًا، فإذا تعيّن كسرها لم يُمكن معرفة هذه الوجوه.

وقوله: (كَسْرُ الزَّائِدِ الصَّوَابُ) يعني أنه لمّا لم يمكن كسر فاء المضارع، ولا عينه، ولا لامه للدلالة المذكورة، تعيّن كسر الزوائد، وهي أحرف المضارعة، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر حكم ما إذا اجتمع في أول المضارع تاءان، وهو حذف إحداهما، فقال:

(وَمَا) موصولة واقعة على المضارع، أي المضارع الذي (بِتَاءَيْنِ) متعلق بـ(ابْتُدِي) بالبناء للمفعول (قَدْ يُقْتَصَرْ) بالبناء للمفعول أيضًا، وعبّر بـ«**قد**» نظرًا إلى كثرة عدم حذفها، وإلا فحذفها في نفسه كثير، قد ورد في القرآن كثيرًا كقوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾، و﴿نَارٗا تَلَظَّىٰ﴾، و﴿لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾، وغير ذلك من الآيات (فِيهِ) أي في ذلك المضارع (عَلَى تَا) بالقصر، أي على تاء واحدة؛ وذلك (كَـ«تَعَلَّمُ الزُّمَرْ») بضم، ففتح:

٢٣١ - وَلَمْ تَزَلْ أُولاَهُمَا لأَنَّهَا عَلاَمَةُ الْمُضَارِعِ اللَّذْ صَانَهَا

جمع زُمْرَة، وهي الفَوْج، والجماعة في تَفْرِقَة، قاله في «**القاموس**»[١]، وهو مرفوع على الفاعلية، وأصله تتعلّم الزمرُ، فحُذفت إحدى التاءين، وهي الثانية، كما أشار إليه بقوله:

(**وَلَمْ تَزَلْ أُولاَهُمَا**) أي لم تزل التاء الأولى على حالتها، يعني أنها لم تُحذف (**لأَنَّهَا عَلاَمَةُ الْمُضَارِعِ اللَّذْ**) لغة في «**الذي**» (**صَانَهَا**) أي حفظ التاء الأولى من الحذف؛ لكونها علامةً له، وهذا هو المذهب الصحيح.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه إذا اجتمع تاءان في أول مضارع، وكان مبنيًا للفاعل، جاز حذف إحداهما، وإنما حُذفت لاجتماع حرفين من جنس واحد، مع عدم إمكان الإدغام؛ لرفضهم الابتداء بالساكن، والحذف للتخفيف أولى من إبقاء المتجانسين، وإدغامهما، والإتيان بالهمزة مع أن همزة الوصل لا تدخُل المضارع؛ لمشابهته باسم الفاعل مشابهة تامّة، بخلاف الماضي، فإنه لَمّا قلّ مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها عليه، نحو استخرج، واثّاقل.

وخلاصة القول: أن باب «**تفعّل**» كـ«**تقلّد**»، و«**تفاعل**» كـ«**تباعد**»، و«**تفعلل**» كـ«**تبختر**»، إذا كان للمخاطب، أو المخاطبة، مفردًا، أو مثنًى، أو مجموعًا، والغائبة المفردة، ومثنّاها، دون مجموعها، اجتمع فيه تاآن، إحداهما حرف المضارعة، والثانية تاء الباب، فيجوز حذف إحداهما.

وقد اختُلف في المحذوف، فذهب البصريّون إلى أنه هو الثانية؛ لأن الأولى حرف المضارعة، وحذفها مُخِلّ، على ما حُكي عن المبرّد، وذهب الكوفيّون إلى أنه هو الأولى؛ لأن الثانية للمطاوعة، وحذفها مُخلّ، ولأنها زائدة، وحذفها أهون، واختار الناظم تبعًا للأصل مذهب البصريين؛ لأن رعاية كونه مضارعًا أولى؛ لأن الغرض من

(١) «القاموس المحيط» ص٣٦١-٣٦٢.

٢٣٢ - وَسُكِّنَتْ فَاءٌ بِمِثْلِ «يَسْمَعْ»	كَيْ لاَ تَوَالَى حَرَكَاتٌ أَرْبَعْ
٢٣٣ - وَخُصَّ فَا لأَنَّهَا الَّتِي تَلِي	لِمَا هُوَ السَّبَبُ فِي ذَا الثِّقَلِ
٢٣٤ - كَمَا يُسَكَّنُ الَّذِي قَبْلَ السَّبَبْ	لِقُرْبِهِ مِنْهُ كَـ«قُلْنَ مَنْ ضَرَبْ»

الاشتقاق إنما هو الدلالة على اختلاف المعنى باختلاف الصيغ، وأما المطاوعة، وسائر معاني الأبواب، فإنما هي بعد هذا الغرض، ولأن الثِّقَلَ إنما يحصل عند الثانية، وأما إثبات التاءين فهو الأصل؛ لدلالة كلّ واحدة منهما على معنى.

وإنما قيدنا بكونه مبنيًا للفاعل؛ لأنه لو كان مبنيًا للمفعول لم يُحذف؛ لقلّة استعماله، ولأنه لو حُذفت التاء الأولى المضمومة من المبنيّ للمفعول لالتبس بالمبنيّ للفاعل المحذوف منه التاء؛ لأن الفارق هو التاء المضمومة، ولو حُذفت الثانية لالتبس بالمبنيّ للمفعول من مضارع «فَعّل، وفاعل، وفعلل»، وذلك ظاهرٌ، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر وجه سكون فاء الكلمة، في نحو «يسمع»، فقال:

(**وَسُكِّنَتْ فَاءٌ**) فعلٌ ونائب فاعله، أي ضُبطت فاء الكلمة بالسكون (**بِمِثْلِ «يَسْمَعْ»**) الباء بمعنى «**في**» الظرفيّة، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ الآية [آل عمران: ١٢٣]، وقوله: ﴿نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر:٣٤] (**كَيْ لاَ تَوَالَى حَرَكَاتٌ أَرْبَعْ**) :«**توالى**» أصله «**تتوالى**» حُذفت منه إحدى التاءين؛ لما مرّ قريبًا، أي لئلا تتابع أربع حركات في كلمة واحدة

(**وَخُصَّ فَا**)، الكلمة بالتسكين دون غيرها من بقيّة حروف المضارع (**لأَنَّهَا**) أي الفاء (**الَّتِي تَلِي**) أي تتبع (**لِمَا هُوَ السَّبَبُ**) أي للحرف الذي هو السبب (**فِي ذَا الثِّقَلِ**) أي ثقل الكلمة، وهو حرف المضارعة، فإذا لم يمكن إسكان نفس السبب؛ لتعذّر الابتداء بالساكن، كان أقرب الحروف إليه أولى بذلك.

(**كَمَا يُسَكَّنُ**) بالبناء للمفعول الحرف (**الَّذِي قَبْلَ السَّبَبْ**) أي سبب الثقل (**لِقُرْبِهِ مِنْهُ**) أي من السبب (**كَـ«قُلْنَ مَنْ ضَرَبْ»**) أي كتسكين اللام في قولك: «**قُلْنَ**»، فإن سبب الثقل هي النون، ولا يُمكن تسكينها، مع أن التصرّف في الزوائد أولى؛ لئلا

٢٣٥ - وَيَسْتَوِي مُخَاطَبٌ وَغَائِبَهْ فِي صِيغَةٍ كَـ«تَتْرُكُ الْمُعَاتَبَهْ»
٢٣٦ - لِكَوْنِهَا مَعَ «ضَرَبْتَ» وَ«أَبَتْ» وَلَمْ تُسَكَّنْ حِينَ فِي ابْتِدَا بَدَتْ

تُخالف سائر الضمائر القابلة للحركات في تحريكها، فتعيّن تسكين ما قبله: وهو لام الكلمة؛ لقربه.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه أسكنت الفاء من المضارع، نحو «**يضرب**»؛ فرارًا من توالي أربع حركات في كلمة واحدة، وإنما عُيّنت الفاء للتسكين؛ لأن توالي الحركات الأربع إنما لزم من زيادة حرف المضارعة، كالياء في «**يضرب**»، فإسكان الحرف الذي هو قريب منه يكون أولى؛ إذ لا يمكن إسكان الياء نفسها؛ لتعذّر الابتداء بالساكن، ومن ثمّ عُيّنت الباء في مثل «**ضربن**» للإسكان؛ لأنه قريب من النون الذي لزم منه توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر علّة التسوية بين المخاطب والغائبة في المضارع، فقال:

(**وَيَسْتَوِي مُخَاطَبٌ**) أي مفرد (**وَغَائِبَهْ**) أي مفردة، وكذا تثنيتهما (**فِي صِيغَةٍ**) أي في لفظ المضارع، حيث دخلت عليه التاء، فالاستواء بينهما في لفظ التاء، من غير اعتبار معناه؛ لأنها في الأول للخطاب، وفي الثاني للتأنيث، ومثاله (**كَـ«تَتْرُكُ الْمُعَاتَبَهْ»**) أي فإنه صالح للمخاطب، أي أنت تترك المعاتبة، وللغائبة، أي هي تترك المعاتبة، وتقول في مثناهما: تتركان المعاتبة، أي أنتما تتركان المعاتبة، أوهما تتركان المعاتبة، و«**المعاتبة**»: الملامة؛ يقال: عَتَبَ عليه عَتْبًا، من بابي ضرب، وقتل، ومَعْتِبًا أيضًا: لامه في تسخّط، فهو عاتبٌ، وعَتّاب مبالغةٌ، وعاتبه مُعاتبةً، وعِتابًا، قال الخليل: حقيقة العتاب مخاطبةُ الإدلال، ومذاكرة الْمَوْجِدَة، قاله الفيّوميّ[1].

(**لِكَوْنِهَا**) أي التاء التي اشتركا فيها (**مَعَ «ضَرَبْتَ»**) بضمير المخاطب المفتوح، (**وَ«أَبَتْ»**) بتاء التأنيث الساكنة، يعني أنه إنما استوى المخاطب والغائبة في المضارع؛

---

(١) «**المصباح المنير**» ٢/٣٩١.

٢٣٧ ـ وَلَوْ تُضَمُّ عِنْدَ ذَا الدُّخُولِ لَالْتَبَسَ الْمَعْلُومُ بِالْمَجْهُولِ
٢٣٨ ـ وَكَانَ يَلْتَبِسُ لَوْ إِنْكَسَرَا بِاللُّغَةِ الَّتِي كَـ«تِعْلَمُ الْوَرَى»

لاستوائهما في نفس التاء في الماضي، نحو «ضربْتَ» بفتح التاء، و«أنتْ» بسكون التاء.

(وَلَمْ تُسَكَّنْ) أي التاء (حِينَ فِي ابْتِدَا بَدَتْ) أي حين ظهرت في ابتداء المضارع، وذلك في الغائبة، كـ«هند تضرب»، يعني أن تاء الغائبة في المضارع وإن كانت محمولة على التاء في الماضي إلا أنها فيه ساكنة، ولا تسكن في المضارع؛ لضرورة الابتداء بالساكن، بخلاف الماضي، لأنها فيه في الآخر، فأمكن تسكينها، وكذلك لا تُضمّ أيضًا، كما أشار إليه بقوله:

(وَلَوْ تُضَمُّ عِنْدَ ذَا الدُّخُولِ) أي لو ضُمّت تاء الغائبة عند هذا الدخول، وهو دخولها على المضارع (لَالْتَبَسَ الْمَعْلُومُ بِالْمَجْهُولِ) أي لأدّى إلى التباس الفعل المعلوم بالفعل المجهول في الأفعال التي عينها مفتوح، كـ«تَمْدَحُ»، و«تعلم»، فإنه لو قيل: «تُمْدَح»، و«تُعْلَمُ» بضم التاء لم يُعلم أهو مجهول، أو معلوم غائبة ضُمّت تاؤها فرقًا بينها وبين المخاطب، ولا يُكسر أيضًا لئلا يلتبس بلغة «تِعْلَم»، كما أشار إليه بقوله:

(وَكَانَ يَلْتَبِسُ لَوْ إِنْكَسَرَا) بقطع الهمزة للضرورة، والألف إطلاقية، يعني أن التاء لو كُسرت لالتبست (بِاللُّغَةِ الَّتِي كَـ«تِعْلَمُ الْوَرَى») أي باللغة التي تكسر حرف المضارعة إذا كان عين ماضيه مكسورًا، كـ«تِعْلَمُ»، أو همزة وصل، «كَـيِنْطَلِقُ»، كما مرّ بيانها، وأما في غيره فللحمل عليه.

[فإن قيل]: يلزم الالتباس أيضًا بالفتحة، كما يلزم بالضمة، والكسرة، فلم اختيرت الفتحة؟.

[قلنا]: في الفتحة موافقةٌ بين الغائبة وبين أخواتها في اطّراد الأمثلة، يعني وإن لزم الالتباس بالفتحة أيضًا لكن فيه فائدة، وهو الموافقة بينها وبين أخواتها في كون كلّ واحد منها مفتوحًا؛ مع أن الفتحة فيها خفّة، بخلاف الضمة والكسرة، فلا موافقة فيهما بين الأخوات، ولا خفّة أيضًا.

٢٣٩ ـ وَأَدْخَلُوا فِـي آخِرِ الْمُسْتَقْبَلِ عَـلَامَـةً لِـلـرَّفْـعِ نُونًـا تَـنْـجَلِـي
٢٤٠ ـ إِذْ آخِرُ الأَفْعَالِ فِـي هَذَا النَّمَطْ بِالْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ صَارَ كَالْوَسَطْ

والحاصل أنه لَمَّا لم يمكن الفرق بينهما لفظًا أُبْقِيَا على حالهما، واكْتُفي بالفرق التقديريّ، وذلك أن تاء الغائبة تاء التأنيث في الماضي، لكنها قُدّمت للالتباس، فلم تكن مبدلة من شيء، بخلاف التاء في المخاطب، فإنها مبدلة من الواو، كما مرّ، وأيضًا يفرق بينهما بما تحتهما، فإن الغائبة يستتر تحتها «هي»، والمخاطب يستتر تحته «أنت»، وقس على مفرديهما تثنيتهما في الوجهين[1]، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر النون التي في آخر المضارع، وهي نون الرفع، فقال:

(وَأَدْخَلُوا فِي آخِرِ الْمُسْتَقْبَلِ) أي المضارع **(عَلَامَةً لِلرَّفْعِ نُونًا)** منصوب على المفعوليّة، و«**علامةً**» حال منه، وقوله: **(تَنْجَلِي)** صفة لـ«**نونًا**»، أي تنكشف، وتظهر في آخر الفعل **(إِذْ)** تعليليّة **(آخِرُ الأَفْعَالِ فِي هَذَا النَّمَطْ)** بفتحتين: أي الطريق **(بِالْمُضْمَرِ)** أي بسبب اتّصال الضمير **(الْمَرْفُوعِ صَارَ كَالْوَسَطْ)** أي بمنزلة وسط الكلمة، بناء على أن الضمير كالجزء من الفعل.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه أُدخلت نون في آخر الفعل المضارع إذا كان تثنية، أو جمعًا مطلقًا، ومخاطبة مفردة، وذلك بعد ضمير التثنية والجمع، نحو «**يضربان**»، و«**يضربون**»، وخُصّت النون بالزيادة مع أن الأصل أن يزاد من حروف المدّ؛ لعدم إمكان ذلك، وهو ظاهرٌ، وقرب النون منها في خروجها عن هواء الخيشوم، كما مرّ، ثم إن تلك النون هي علامة الرفع؛ لأن آخر الفعل صار باتّصال ضمير الفاعل بمنزلة الوسط.

وخلاصة القول أنه لمّا كان المستقبل معربًا، ومرفوعًا بعامل معنويّ، وأصل الإعراب بالحركات، ولم يُمكن ذلك في آخر التثنية، والجمع، والمخاطبة حقيقةً بسبب اتّصال

(١) «الفلاح» ص٥١.

٢٤١ - إلاَّ الَّتِي فِي مِثْلِ «يَضْرِبْنَ الْفَتَى» فَإِنَّهَا ضَمِيرُ جَمْعٍ ثَبَتَا

الضمائر لها؛ لأنه صار آخر الفعل حينئذ بمنزلة وسط الكلمة، وهو لا يكون متعقَب الإعراب، والضمائرُ أوجبت كون ما قبلها على وجه واحد، فما قبل الألف مفتوح أبدًا، وما قبل الواو مضموم، وما قبل الياء مكسورٌ، ولم يمكن أيضًا أن تُجعل الضمائر حروف الإعراب؛ لأنها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة، ولأنه يلزم حينئذ سقوطها بالجوازم، وسقوط العلامة غير جائز، ولم يمكن أيضًا الحركة على الضمائر نفسها؛ لأنها أسماء، فلا يُعرب بإعراب الفعل؛ إذ لا يجوز جعل كلمة محلاً لإعراب كلمة أخرى، ولأنها مبنيّةٌ، فلم تكن متعقّب الإعراب، ولأن فيها ما لا يقبل الحركة البتّة، وهو الألف، وفيها ما تُستثقل فيه، وهو الواو والياء، لزم[1] زيادة حروف تنوب مناب الحركة في المفرد، فأولى الحروف بها النونُ؛ لما ذكرنا آنفًا، فهي عِوَضٌ عن الضمّة، فحيثُ ثبتت الضمّة ثبتت النون، كما في حال الرفع، وحيث سقطت الضمة سقطت النون، كما في حال الجزم والنصب، وإنما اختصّت النون بحال الرفع؛ لأنه أول أحوال الإعراب، وكلُّ ذلك مبيّنٌ في فنّ النحو[2]، والله تعالى أعلم.

ولمّا لم تكن نون النسوة من علامات الإعراب، استثناها، فقال:

(**إلاَّ**) النون (**الَّتِي فِي مِثْلِ «يَضْرِبْنَ الْفَتَى»**) أي في جمع الإناث، وهذا استثناء من قوله: «**علامة للرفع إلخ**» (**فَإِنَّهَا**) ليست علامة له، وإنما هي (**ضَمِيرُ جَمْعٍ ثَبَتَا**) بألف الإطلاق، وإنما لم تكن علامةً للرفع؛ لأنها لم تسقط حالة الجزم والنصب.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن نون جماعة النساء، نحو «**يضربن**» ليست علامة للإعراب؛ بل هي ضمير لهنّ، وهي علامة للتأنيث أيضًا، ولا ينافي ذلك كونها ضميرًا؛ لجواز إغنائها عن الاثنين، وذلك كما في نون «**فعلن**»، فإنها ضمير، وعلامة للتأنيث، وليست علامة للإعراب؛ لأن الماضي مبنيّ، فلم يكن فيه حروف الإعراب

(١) قوله: «لزم» جواب «لمّا» في قوله الماضي: «**لما كان المستقبل معربًا... إلخ**».
(٢) «**الفلاح**» ص٥١.

٢٤٢ ـ وَجَاءَ بِالْيَاءِ لِكَيْلاَ يَجْتَمِعْ عَلاَمَتَا تَأْنِيثِ الاسْمِ الْمُرْتَفِعْ
٢٤٣ ـ وَ«لَمْ» إِذَا تَدْخُلُ فِيهِ تَقْلِبُ مَعْنَاهُ لِلْمَاضِي كَـ«لَمَّا» يَا ثُبُ

البتة، وإذا لم يكن نون «**يضربن**» علامةً للرفع بُني الفعل معها على السكون؛ إما لمشابهته «**فَعُلْنَ**» من حيث إن كلاً منهما فعل في آخره ضمير جماعة النساء، وإن لم يجتمع فيه أربع حركات متواليات، كما هو مذهب سيبويه، وإما لأن إعراب المضارع بالمشابهة لاسم الفاعل، وحين دخل عليه نون النسوة لم يبق بينهما مشابهة وزنًا، فرجع إلى أصل بنائه الذي هو السكون، وهذا ما اختاره الزمخشريّ، ومن النحاة من يقول: إنه معرب؛ لضعف علّة البناء، وإعرابه تقديريّ؛ للزوم السكون محلّ الإعراب، ولم يُعوّض النون من الإعراب؛ خوفًا من اجتماع النونين، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر ما يؤكّد كون نون النسوة علامة للتأنيث، فقال:

(**وَجَاءَ**) أي «**يضربن**» (**بِالْيَاءِ**) التحتانيّة، لا بالتاء الفوقانية (**لِكَيْلاَ يَجْتَمِعْ عَلاَمَتَا تَأْنِيثِ الاسْمِ الْمُرْتَفِعْ**) أي المرفوع، وهو الضمير الفاعل.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه يقال: «**يضربن**» بالياء، لا بالتاء؛ لئلا يجتمع علامتا التأنيث؛ إذ التاء للتأنيث، كما أن النون كذلك، واجتماع علامتي التأنيث في الفعل من جنسين غير جائز، كما مرّ، ولا يرد على هذا جمع المؤنّث المخاطبة، نحو «**تضربن**» بالتاء؛ إذ التاء فيه علامة للخطاب فقط، وعلامة التأنيث نون جماعة النسوة وحدها، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر حكم دخول «لم» الجازمة على المستقبل، فقال:

(**وَ«لَمْ»**) النافية الجازمة (**إِذَا تَدْخُلُ فِيهِ**) أي على المستقبل (**تَقْلِبُ مَعْنَاهُ لِلْمَاضِي**) مع نفيها له، نحو «**لم يضرب**»، أي لم يقع منه الضرب في الزمان الماضي (كَـ«لَمَّا» يَا ثُبُ) هكذا النسخة، «**كلمّا**»، يعني أنّ «**لمّا**» مثل «**لم**» فيما ذُكر، وليس هذا في عبارة الأصل، ودونك عبارته: «**وإذا دخل لفظ «لم» على المستقبل، ينقُل معناه إلى الماضي؛ لأنه مشابه بكلمة الشرط**» انتهى.

....

وعليه فلو قال بدل هذا الشطر:

مَعْنَاهُ لِلْمَاضِي كَشَرْطٍ يَصْحَبُ

لوافق ما في الأصل، ولأفاد فائدة التشبيه، ولا يخفى أن تشبيه «لم» بـ«لما» غير مفيد فائدة جديدة.

ومعنى هذا الشطر أنه إذا دخلت «لم» على المضارع تنقل معناه إلى الماضي؛ لأنها شبيهة بـ«إن» الشرطية، من حيث اختصاصها بالفعل، يعني كما أن كلمة الشرط تختصّ بالفعل، وتنقل معناه، إن كان ماضيًا إلى المستقبل، وإن كان مضارعًا تنقله من احتماله للحال إلى محض الاستقبال، كذلك كلمة «لم» تختصّ بالفعل، وتنقل معناه، لكنها مختصّة بالمستقبل، وتنقل معناه إلى الماضي المنفي؛ لتلك المشابهة.

وقوله: «يا ثُبُ» مرخّم «ثُبَة»، ترخيمًا قياسيًا؛ لأن فيه تاء، كما قاله الناظم، قال في «القاموس»: الثُّبَة: وسط الحوض، والجماعة، كالأُثْبِيَّة، والعُصْبَة من الفرسان، جمعه ثُبَاتٌ، وثُبُون بضمّهما انتهى[1]، والمناسب هنا معنى الجماعة، والعُصبة، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

* * *

---

(١) «القاموس المحيط» ص١١٤٠.

فَصْلٌ: فِي الأَمْرِ وَالنَّهْيِ

٢٤٤ ـ وَالأَمْرُ صِيغَةٌ بِهَا قَدْ يُطْلَبُ فِعْلٌ مِنَ الْفَاعِلِ مِثْلُ «إِضْرِبُوا»

فَصْلٌ فِي الأَمْرِ وَالنَّهْيِ

(اعلم): أنه إنما أخر النهي لأنه يُعلَم بالقياس إلى الأمر، فيكون الأمر مقيسًا عليه له، كما ستطَّلع عليه، وأخره عن المستقبل؛ لكونه مأخوذًا منه، وقدَّم الغائب منه لبقاء صيغة المضارع فيه، وقيل: أخَّرَ الأمر عن المستقبل؛ لأن المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال: والأمر مختصّ بالمستقبل؛ لأن الإنسان إنما يُؤْمَرُ بما لم يفعله ليفعله، فالترتيب بينهما بحسب ترتُّب الزمان.

و«الأمرُ» في اللغة يُطلق على الفعل، والحال، يقال: أَمْرُ فلانٍ مستقيمٌ، أي فعله وحاله، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾، أي فعلُهُ، وهو بهذا المعنى جامدٌ، لا مصدرٌ، وجمعه أمورٌ، وعلى مصدرِ أَمَرَه بكذا، أي قال له: افعل كذا، وجمعه أوامر، وعلى مصدر أمرته، بمعنى كثرته.

وفي الاصطلاح ما أشار إليه بقوله:

(**وَالأَمْرُ**) في الاصطلاح (**صِيغَةٌ**) أي لفظٌ، قال الفيّوميّ: **الصِّيغة**: أصلها واو، مثل القيمة، وصِيغة الله: خِلْقَتُهُ، والصيغةُ: العمل، والتقدير، وهذا صَوْغُ هذا إذا كان على قدره، وصِيغةُ القول كذا: أي مثاله، وصورته على التشبيه بالعمل والتقدير انتهى[1].

وقال أبو البقاء الكفويّ: «**الصيغة**»: هي الهيئات العارضة للّفظ باعتبار الحركات والسكنات، وتقديم بعض الحروف على بعض، وهي صُورة الكلمة، والحروف مادّتها، والأبنيةُ: هي الحروف مع الحركات والسكنات المخصوصة انتهى[2].

(**بِهَا**) أي بتلك الصيغة (**قَدْ يُطْلَبُ فِعْلٌ**) فعلٌ ونائب فاعله (**مِنَ الْفَاعِلِ، مِثْلُ**

---

(١) «المصباح المنير» ١/٣٥٢.

(٢) «الكليّات» ص٥٦٠.

٢٤٥ ـ ثُمَّ اشْتِقَاقُهُ مِنَ الْمُضَارِعِ ... لِنِسْبَةٍ بَيْنَهُمَا فِي الْوَاقِعِ

«إِضْرِبُوا») بقطع الهمزة؛ نقصد لفظه.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن الأمر في الاصطلاح: صيغةٌ يُطلب بها الفعل من الفاعل.

فقوله: «**صيغة**» بمنزلة الجنس، يشمل الأفعال كلّها، وباقي قيوده كالفصل، يُخرج ما عدا الأمر، من الماضي، والمضارع؛ لأنه لا يُطلب بهما الفعل من الفاعل، ولم يقل: من المخاطب؛ ليتناول أمر الغائب، والمراد من الفاعل هنا الفاعل الاصطلاحيّ، وهو ما أُسند إليه عاملُهُ، مقدَّمًا عليه، لا ما أحدَثَ الفعل بدلالة إطلاق الأمر على الصيغة المأخوذة من قولهم: مات زيدٌ، وطاب الخير، نحو مُت، وطِبْ، فتناول مرفوع الفعل المبنيّ للفاعل، والمبنيّ للمفعول أيضًا، كذا حُقِّقَ.

فظهر بطلان ما قيل: إن التعريف ليس بجامع؛ لأن الأمر قد يكون ببناء المجهول، فلا يُطلب به حينئذ الفعل من الفاعل، وبطلان جوابه أيضًا بأن بناء الأمر للمجهول نادرُ الوجود، وهذا الحدّ بالنظر إلى الأكثر.

[**فإن قلتَ**]: إن الحدّ منقوض بمثل «**اترك**»؛ لأنه أمر، مع أنه لا يُطلَبُ به الفعل من الفاعل، بل يُطلَب تركه.

[**أجيب**]: بأن معنى ترك الضرب مثلاً كفّ النفس عن الضرب، وكفُّ النفس فعلٌ من أفعالها، وهو المطلوب بلفظ «**اترك**»، قاله ابن كمال رحمه الله تعالى، وهو بحثٌ نفيسٌ، والله تعالى أعلم [١].

ثم ذكر اشتقاقه، فقال:

(**ثُمَّ اشْتِقَاقُهُ**) أي الأمر المطلق، وهو مبتدأ، خبره قوله: (**مِنَ الْمُضَارِعِ**) بلا واسطة؛ ولذا أخّره عنه، وبواسطة المضارع اشتُقّ من المصدر، فلا يُنافي هذا ما سبق من قوله:

---

(١) «الفلاح» ص٥٢.

٢٤٦ - وَأَمْرُ غَائِبٍ مَعَ اللاَّمِ يَجِي لِكَوْنِهَا مِنْ وَسَطِ الْمَخَارِجِ
٢٤٧ - وَأَنَّهَا مِنْ أَحْرُفِ الزِّيَادَةْ وَهْيَ «هَوِيتُ لِسِمَانِ السَّادَةْ»

«**واشتقاق تسعة أشياء من كلّ مصدر إلخ**»؛ لأن المراد بالاشتقاق المذكور هناك أعم من أن يكون بالذات، أو بواسطة، كما أشرنا إليه هناك، وإنما كان مشتقًا من المضارع دون الماضي (**لِنِسْبَةٍ**) أي لمناسبة حاصلة (**بَيْنَهُمَا**) أي بين الأمر والمضارع (**فِي الْوَاقِعِ**) أي الحدث الذي يقع في المستقبل، يعني أن كلّ واحد منهما يدلّ على حدث يقع في المستقبل، أما المضارع فظاهرٌ، وأما الأمر فلأن الإنسان إنما يؤمر بما لم يفعله ليفعله، كما سبق، وقيل: لا يجوز أن يُشتقَّ الأمر من الماضي؛ لأنه يؤدّي إلى تحصيل الحاصل، وهو محالٌ، فتعينّ المضارع؛ إذ الأمر لا يؤخذ من الأمر.

ثم شرع يبيّن كيفيّة أخذ أمر الغائب من المضارع، فقال:

(**وَأَمْرُ غَائِبٍ مَعَ اللاَّمِ يَجِي**) يعني أنه إذا أريد أخذ أمر الغائب من المضارع زيدت في أوّله اللام؛ ليحصل الفرق بينه وبين المضارع، ويُجزم آخره بها، نحو «**ليضرب**»، وإنما خُصّت اللام لطالب الفعل دون غيرها من الحروف (**لِكَوْنِهَا مِنْ وَسَطِ الْمَخَارِجِ**) أي كما أن الغائب وسط بين المتكلّم والمخاطب في الكلام، فناسبه اللام

(وَ) أيضًا مما يخصّصها بذلك (**أَنَّهَا مِنْ أَحْرُفِ الزِّيَادَةْ**) الإضافة بيانيّة، أي أحرف هي زوائد، ثمّ بيّن حروف الزيادة، وهي عشرة، فقال: (**وَهْيَ**) أي حروف الزيادة، هي الحروف التي اشتمل عليها قوله: «(**هَوِيتُ**)» بكسر الواو، كرَضِيَ: أي أحببتُ، وأما «**هَوَى**» بمعنى صعد، أو سقط، فإنه من باب ضرب، ولا يناسب هنا «(**لِسِمَانِ السَّادَةْ**)» اللام زائدة؛ لأن «**هَوِيَ**» يتعدّى بنفسه، و«**السِّمَانُ**» بالكسر: جمع سمينة، يعني النساء السمان، وإضافة «**سمان**» إلى السادة، بمعنى اللام، وهو جمع سيّد.

وهذا إشارة إلى الحكاية المشهورة، وهي ما حُكي أن أبا العبّاس المبرّد سأل أبا عثمان المازنيّ، عن حروف الزيادة، فأنشده قوله:

....

هَـوِيـتُ الـسَّـمَـانَ فَـشَـيَّـبْنَـنِـي وَقَدْ كُنْتُ قِدْمًا هَوِيتُ السَّمَانَا[١]

فقال له: الجواب يرحمك الله، فقال المازني: قد أجبتك مرتين، يريد «**هويت السمان**»، ويجمعها أيضًا قولك: «**يا أوسُ هل نِمْتَ؟**»، وقولك: «**لم يأتنا سهو**»، وقولك: «**اليوم تنساه**»، وقولك: «**هم يتساءلون**»، وقولك: «**سألتمونيها**»، وقولك: «**أتاه سليمون**»، وقولك: «**أنس موليها**»، وقد جمعها ابن مالك في بيت أربع مرات، فقال:

هَـنَـاءٌ وَتَـسْلِيـمٌ تَـلاَ يَـوْمَ أُنْسِـهِ نِهَايَةُ مَسْؤُولٍ أَمَانٌ وَتَسْلِمُ[٢]

[**تنبيه**]: (**اعلم**): أنه إنما اختصت الحروف العشرة المذكورة بالزيادة دون غيرها من الحروف؛ لأن أَوْلَى الحروف بالزيادة أحرف المدّ واللين؛ لأنها أخفّ الحروف وأقلّها كُلْفَةً؛ لكثرة دورانها في الكلام، واعتياد الألسنة لها، وأما قول النحاة: الواو والياء ثقيلتان، فبالنسبة إلى الألف، وأما السبعة الباقية، فمشبَّهةٌ بها، فالهمزة تشبه الألف في المخرج، وتنقلب إلى حروف اللين عند التخفيف، والهاء أيضًا تشبه الألف في المخرج، وأبو الحسن يَدَّعي أن مخرجهما واحدٌ، والميم من مخرج الواو، وهو الشفةُ، والنون تُشبه الألفَ أيضًا؛ لأن فيها غُنَّةً وترنُّمًا، ويمتدّ في الخيشوم امتداد الألف بالحلق، والتاء تُشبه الواو من جهة مقاربة مخرجهما، والسين تشبه التاء في الْهَمْس، وقرب المخرج فتشبه الواو بالواسطة، ولهذا لم يكثر زيادتها، بل زيدت في مثل استفعل فقط، واللام وإن كان مجهورًا لكنه يشبه النون في المخرج، ولذلك يُدغم فيه النون، نحو «**من لدنه**»، فيُشبه الألفَ بالواسطة.

[**تنبيه آخر**]: مما يجب أن يُعْلَمَ أنه ليس المراد من كون تلك الحروف حروف الزيادة أنها تكون زائدة أبدًا؛ لأنها تقع أصولاً أيضًا، فقد تركّبت الكلمة منها، وكلّها أصولٌ، نحو

---

(١) ومعنى البيت: أحببت النساء السِّمان، فشيبنني، أي جعلنني تلك النساء أن أشيب قبل وقت المشيب بمقاساة الشدائد، وتحمل الأحزان والمصائب في مواصلتهنّ، واستمرت محبتي إياهنّ إلى أن شِبْتُ، وقوله: «**وقد كنت قدمًا**» بكسر القاف، وسكون الدال، بمعنى الزمان القديم.

(٢) راجع «**حاشية الخضري على ابن عقيل**» ٢/٢٩٢.

٢٤٨ - وَكُسِرَتْ لأَنَّهَا كَلامِ ... جَرٌّ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْكَلامِ
٢٤٩ - وَلَمْ تُزَدْ مِنْ أَحْرُفِ التَّعْلِيلِ ... كَرَاهَةَ الْحَرْفَيْنِ فِي التَّمْثِيلِ
٢٥٠ - وَبَعْدَ «فَا» وَ«ثُمَّ» مِثْلَ الْوَاوِ ... تُسْكَنُ لِلتَّخْفِيفِ عِنْدَ الرَّاوِي

«**سأل**»، و«**نام**»، بل المراد أنه إذا زيد حرف لغير الإلحاق والتضعيف، فلا يكون إلا منها، قاله ابن كمال، وهو بحثٌ نفيسٌ جدًا، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر علّة كسر اللام، فقال:

(**وَكُسِرَتْ**) بالبناء للمفعول، أي حرّكت لام الأمر بالكسرة، مع أن الأصل في الحروف الواردة على هجاء واحد الفتح؛ لخفّته، ولكونها أخت السكون (**لأَنَّهَا**) أي لامَ الأمرِ (**كَلامِ جَرٍّ**) في الصورة، و(**فِي الاخْتِصَاصِ بِالْكَلامِ**) فكما أن لام الجرّ مختصّة بالأسماء، فكذلك هذه مختصّة بالأفعال، ومعلوم أن الجزم في الأفعال، بمنزلة الجرّ في الأسماء، أي بمقابلته، وذلك أن في الفعل الرفعَ والنصبَ، في مقابلة الرفع والنصب في الاسم، وفي الاسم جرّ، وليس في الفعل؛ لما عُرف في محلّه، بل فيه الجزم، فيكون الجزم في الفعل بمقابلة الجرّ في الاسم، فيكون الجازم بمنزلة الجارّ، فيجعل صورته مثل صورته، والله تعالى أعلم.

ثم بيّن سبب عدم الزيادة من حروف العلّة، فقال:

(**وَلَمْ تُزَدْ**) علامة فعل أمر الغائب (**مِنْ أَحْرُفِ التَّعْلِيلِ**) مع أنها أولى الحروف بالزيادة (**كَرَاهَةَ الْحَرْفَيْنِ فِي التَّمْثِيلِ**) أي كراهة اجتماع حرفي علّة، أحدهما للأمر الغائب، والثاني للمضارعة.

ثم ذكر حكم لام الأمر بعد الواو، واالفاء، و«ثُمّ»، فقال:

(**وَبَعْدَ «فَا»**) متعلّق بـ«**تُسْكن**»، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ (**وَ«ثُمَّ»**) كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾ (**مِثْلَ الْوَاوِ**) كقوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾، و«**مثل**» منصوب على الحال (**تُسْكَنُ**) بالبناء للمفعول (**لِلتَّخْفِيفِ**) أي لثقلها باتّصال هذه الأحرف بالفعل، وقوله: (**عِنْدَ الرَّاوِي**) متعلّق بـ«**تسكن**»، أي عند

٢٥١ ـ تَقُولُ «فَلْيَضْرِبْ أَبٌ» وَ«لْيَجْلِسِ» ثُمَّ «لْيَزُرْ زَيْدٌ لِبَيْتِ المَقْدِسِ»
٢٥٢ ـ وَالتَّاءَ مِنْ أَمْرِ المُخَاطَبِ احْذِفِ لِلْفَرْقِ مِنْ مُضَارِعٍ بِهَا يَفِي

من نقل هذا الإسكان عن العرب.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن لام الأمر تسكن عند هذه الأحرف؛ لشدّة اتّصالها بما بعدها؛ لكونها على حرف واحد، فصارت هذه الأحرف مع اللام، وأحرف المضارعة ككلمة واحدة، على وزن «**فَخِذ**»، فأسكنت تخفيفًا كما أسكن الخاء في «**فَخِذ**» تخفيفًا، وهذا نظير الإسكان بالفاء، وأما نظيره بالواو فلفظه «**وَهْوَ**».

ثم ذكر الأمثلة، فقال:

(**تَقُولُ «فَلْيَضْرِبْ أَبٌ»**) مثال للفاء (**و«لْيَجْلِسِ»**) مثل للواو (**ثُمَّ «لْيَزُرْ زَيْدٌ لِبَيْتِ المَقْدِسِ»**) بفتح الميم، وسكون القاف، وكسر الدال، ويقال له: القُدُس، بضمتين، أو بضمّ، فسكون، والمُقَدَّس، بصيغة اسم المفعول المضعّف، كمُعَظَّم، ومعناه المبارك، أو المكان الذي يُتطهّر به من الذنوب[1].

[**فائدة**]: بيت المَقدس أحد المساجد الثلاثة التي يُشرَع شَدُّ الرحال إليها، فقد أخرج الشيخان في «**صحيحيهما**» عن أبي هريرة ﷺ، عن النبيّ ـ صلى لله عليه وسلم، قال: «**لا تُشَدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، والمسجد الأقصى**»، والله تعالى أعلم.

ولمّا فرغ من بيان كيفيّة أخذ الأمر الغائب من المستقبل، شرع يُبيّن كيفيّة أخذ الأمر من الحاضر، فقال:

(**وَالتَّاءَ**) مفعول مقدّم لـ«**احذف**» (**مِنْ أَمْرِ المُخَاطَبِ**) متعلّق بـ(**احْذِفِ لِلْفَرْقِ**) أي بين أمر المخاطب وبين أمر الغائب (**مِنْ مُضَارِعٍ**) متعلّق بـ«**احذف**»، وقوله: (**بِهَا**) متعلّق بـ(**يَفِي**) أي من المضارع الذي يحتويها.

---

(١) راجع «لسان العرب» ١٦٩/٦.

٢٥٣ ـ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ قَدْ خُصَّا بِالْحَذْفِ لِلتَّخْفِيفِ فَادْرِ نَصَّا
٢٥٤ ـ وَاجْتُلِبَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ إِنْ سَكَنْ تَالِي «أَتَيْتُ» كَسْرَهَا لاَ تَتْرُكَنْ

وحاصل المعنى أنك إذا أردت صوغ أمر المخاطب الحاضر المعلوم بقرينة مقابلته للمجهول تَحْذِفُ من المضارع تاء المضارعة، وإنما عُيِّن حذفها من المخاطب (**لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ**) أي لكثرة أمر المخاطب (**قَدْ خُصَّا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي خُصّ أمر المخاطب (**بِالْحَذْفِ لِلتَّخْفِيفِ**) فجملة «**قد خُصّا إلخ**» تأكيد لما قبله.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه إنما خُصّ أمر المخاطب بالحذف المذكور أنه لو لم يُحذف حرف المضارعة فيه كما لا يُحذف في أمر الغائب وجب زيادة اللام أيضًا في أوله؛ لئلا يلتبس بالمضارع، وإذا زيدت اللام التبس أحد الأمرين بالآخر في بعض الصور، كما إذا قلت: «لتضرب» لا يُعلم أن المأمور مخاطب، أو غائبة، فوجب الحذف من أحدهما؛ لدفع هذا الالتباس، فوجدوا المخاطب أولى بالحذف؛ لكثرة استعماله؛ لأن المأمور المخاطب هو الواقع كثيرًا، وأما الغائب فقلّ أن يقع له أمر، ولكون الحذف نوعًا من الاختصار والتخفيف خُصّ به ما هو كثير الوقوع.

ومن ثَمّ أي من أجل أن حذف حرف المضارعة واللام من أمر المخاطب لكثرة استعماله لا يُحذفان في مجهوله، نحو «لِتُضْرَبْ»؛ لقلّة استعماله، والله تعالى أعلم.

وقوله: (**فَادْرِ نَصَّا**) كمّل به البيت، أي فاعلم ما بيّنه أهل الفنّ في هذا، يقال: نصّ الشيء: إذا أظهره[1]، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر وجه اجتلاب همزة الوصل في أمر المخاطب، فقال:

(**وَاجْتُلِبَتْ**) بالبناء للمفعول (**هَمْزَةُ الْوَصْلِ**) في أول أمر المخاطب بعد حذف حرف المضارعة، وخصّت بالاجتلاب لكونها أقوى، والابتداء بالأقوى أولى، وسُمّيت همزة الوصل؛ لأنه يُتوصّل بها إلى النطق بالساكن، ولهذا سمّاها الخليل سُلّم اللسان، وقيل:

(١) «القاموس» ص٥٦٨.

....

لأنها تَسقُط في الدرج، فيتصل ما قبلها بما بعدها[1] (**إِنْ سَكَنْ تَالِي «أَنَيتُ»**) أي إن كان ما بعد أحرف المضارعة المجموعة في كلمة «**أنيتُ**» ساكنًا (**كَسْرَهَا**) مفعول مقدَّم لـ(**لاَ تَتْرُكَنْ**) يعني أنه يجب كسرها، وقيّد بكون ما بعد أحرف المضارعة ساكنًا؛ لأنه إذا كان متحرّكًا لا يُحتاج إلى همزة الوصل؛ لإمكان الابتداء بما بعده، نحو «**خَفْ**»، و«**هَبْ**»، و«**دَحْرِج**».

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه إذا كان ما بعد أحرف المضارعة ساكنًا، كـ«**يَعْلَمُ**»، و«**ينطلق**»، و«**يستخرج**» وجب اجتلاب همزة الوصل ليمكن الافتتاح بها؛ إذ الابتداء بالساكن متعذّر، وأما إذا كان ما بعدها متحرّكًا فلا حاجة إلى الهمزة، وإنما تعيّنت الهمزة لاختصاصها بالمبدإ في المخرج.

[تنبيه]: همزة الوصل تزاد ساكنة عند الجمهور؛ لما فيه من تقليل الزيادة، ثم لمّا احتيج إلى تحريكها حُرّكت بالكسرة؛ لأنه الأصل في تحريك الساكن؛ لأنه أبعد حركات الإعراب عن الإعراب؛ لامتناع دخوله في قبيلتين من المعربات، وهما المضارع، وما لا ينصرف، ودخول أخويه في المعربات كلّها، فلمّا احتيج إلى التحريك حُرّكت بما هو أقلّ وجودًا في الإعراب، وأكثر شَبهًا بالسكون الذي وُجد في بعض المعربات دون بعض، ولأن السكون والجزم عِوَض في الفعل من الكسرة في الاسم، فعُوّض الكسر من السكون أيضًا، ولأن وقوع اجتماع الساكنين كثير في الكلام بشهادة الاستقراء، وللأفعال منه القِدْحُ المُعَلَّى، وناهيك نوعا الأوامر من الأفعال المشدّدة الأواخر، وما ينجزم منها بأنواع الجوازم، ومعلوم أن للأكثر حكم الكلّ، فتقدّمت الأفعال في اعتبار اجتماع الساكنين، والاحتياج إلى التحريك، ومعلوم أن لا مدخل للجرّ في الأفعال، فأفادت الكسرةُ الخلاص من اجتماع الساكنين، وذلك ظاهر، وكون الكسرة طارئةً بحكم المقدّمة المعلومة، بخلاف

---

(١) «الفلاح» ص٥٥.

٢٥٥ - إلاَّ مَعَ «اكْتُبَا» فَضَمُّهَا يَجِبْ ... فِيهِ لِثِقْلِ الْكَسْرِ مَعْ ضَمٍّ جُلِبْ
٢٥٦ - وَفَصْلُ كَافٍ سَاكِنٍ بَيْنَهُمَا ... لَيْسَ بِحَاجِزٍ حَصِينٍ وُسِمَا

أختيها، فإنهما يفيدان الخلاص فقط، والمفيد لفائدتين أولى بأن يكون أصلاً، فالكسرة أصلٌ في تحريك الساكن، أفاده ديكنقوز، وهو بحث مفيدٌ جدًا، والله تعالى أعلم.

ولَمّا توجّه أن يقال: إن كسرة همزة الوصل منقوضٌ بمثل «**اكتُب**»؛ لأن همزته مضمومة، أجاب عنه بما أورده بصيغة الاستثناء، فقال:

(**إلاَّ مَعَ «اكْتُبَا»**) أي إلا الهمزة التي في الفعل الذي يكون عين مضارعه مضمومًا.

[تنبيه]: ألف «**اكتبا**» يحتمل أن تكون للإطلاق، أو مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، وأصله «**اكْتُبَنْ**»، والله تعالى أعلم.

(**فَضَمُّهَا**) أي ضم همزة الوصل، وهو مبتدأ خبره جملة (**يَجِبْ فِيهِ**) أي في «**اكتب**» مع أن الأصل الكسر (**لِثِقْلِ**) بكسر، فسكون: مخفَّف الثِّقَل، بكسر، ففتح، قال الفيوميّ: ثَقُلَ الشيءُ بالضمّ ثِقَلاً، وزانُ عِنَبٍ، ويُسكّن للتخفيف انتهى[1]، أي لثِقَل (**الْكَسْرِ مَعْ ضَمٍّ جُلِبْ**) بالبناء للمجهول، أي مع الضمّ المجلوب لعين الكلمة.

ولَمّا توجّه أن يقال: إنه لا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمّة؛ لأن بينهما فاصلاً، وهو الكاف، أجاب بقوله:

(**وَفَصْلُ كَافٍ سَاكِنٍ بَيْنَهُمَا**) أي بين الكسرة والضمّة (**لَيْسَ بِحَاجِزٍ**) أي مانع يمنع الثقل الحاصل من اجتماعهما (**حَصِينٍ**) أي قويّ (**وُسِمَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي معلمًا عليه بذلك.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه إنما منع كسر همزة الوصل في مثل «**اكتُب**»؛

---

(١) «المصباح» ١/٨٣.

٢٥٧ - مِنْ ذَاكَ قَلْبُ الْوَاوِ يَا فِي «قِنْيَة» وَقِيلَ إِتْبَاعٌ لِعَيْنٍ ضُمَّتِ

لأنه يلزم منه الخروج من الكسرة إلى الضمة؛ إذ لا اعتبار بالكاف الساكن؛ لأن الحرف الساكن لا يكون عندهم حاجزًا حصينًا، يمنع الخروج المذكور، ومن ثم جُعِل واو قنوة ياءً، فقيل: قِنْيَةٌ، كما أشار إليه بقوله:

(**مِنْ ذَاكَ**) أي من أجل أن الحرف الساكن لا يكون حاجزًا حصينًا، فالجارّ والمجرور خبر مقدَّمٌ لقوله: (**قَلْبُ الْوَاوِ يَا**) بالقصر (**فِي «قِنْيَة»**) يعني أن قِنية أصله قِنْوة بالواو، لكن يجوز قلب الواو ياءً، وإن لم يكن ما قبلها مكسورًا، إلا أن النون لَمّا كانت ساكنة جُعلت كأنها معدومة، وأن ما قبل الواو هو القاف المكسوة، فقُلبت الواو ياءً، فقيل: قِنية بكسر القاف فيهما، وقد تُضمّ فيهما، وتبقى الياء على حالها، يقال: قَنَوتُ الشيءَ أَقْنُوه قَنْوًا، من باب قتل وقِنْوَةً بالكسر: جمعتُهُ، وأقنيته: اتّخذته لنفسي قِنْيَةً، لا للتجارة، هكذا قيّدوه، وقال ابن السكّيت: قَنوتُ الغنم أَقْنُوها، وقَنَيتها أقنيها: اتخذتها للقِنْيَة، وهو مالُ قِنْيَةٍ، وقِنْوَةٍ، وَقِنْيَانٍ بالكسر والياءِ، وقُنْوَانٍ بالضمّ والواو، قاله الفيّوميّ[1].

(**وَقِيلَ**) في توجيه ضم الهمزة المجتلبة في مثل «اكتُبْ» (**إِتْبَاعٌ لِعَيْنٍ ضُمَّتِ**) بالبناء للمفعول، أي لضمة عين الكلمة، وهي التاء هنا.

وحاصل هذا القول أنه يَرَى أن ضم الهمزة لإتباع حركة الهمزة لحركة عين الفعل، ويُكسر فيما يكون عينه مكسورًا للإتباع أيضًا، ولم يُفتح في المفتوح؛ لئلا يلزم الالتباس بينه وبين المضارع الموقوف، فإذا قلت مثلاً: «**أعلم**» بفتح الهمزة، وسكون الميم لم يُعلم أنه أمر، أو مضارع أسكن آخره للوقف، والله تعالى أعلم.

ولَمّا توجه إليه أن يقال: إن قولكم: الكسر أصلٌ في همزة الوصل، منقوض بقولنا: «**أيمن**»؛ لأن همزته مفتوحة مع أنها للوصل، أجاب بقوله:

---

(١) «المصباح» ٢/٥١٧-٥١٨.

٢٥٨ - وَفَتْحُ «أَيْمُنٍ» لِكَوْنِ الأَصْلِ جَمْعًا مُخَفَّفًا بِهَذَا الْوَصْلِ
٢٥٩ - وَفَتَحُوا لأَلِفِ التَّعْرِيفِ لِكَثْرَةِ الْوُرُودِ وَالتَّخْفِيفِ

(**وَفَتْحُ «أَيْمُنٍ»**) بضمِّ الميم، أي فتح همزته مع كونها للوصل، ومع كون الكسر هو الأصل في الوصل (**لِكَوْنِ الأَصْلِ جَمْعًا**) أي لكون أصل «**أَيْمُن**» جمعًا ليمين، وهو القسم، سُمي بذلك لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كلّ امرىء منهم يمينه على يمين صاحبه، ومعلوم أن ألف الجمع قطع، لكنهم جعلوه (**مُخَفَّفًا بِهَذَا الْوَصْلِ**) أي بجعل همزته همزة وصل.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه إنما فُتح ألف «**أَيْمُن**» مع كونه للوصل؛ لأنه جمع يمين، إذ لا يجيء على وزنه واحد في كلام العرب، وأما الآجُرّ، والآنُكُ، فأعجميّان، وأن ألف الجمع لا يكون إلا للقطع، ثم جُعل للوصل؛ لكثرة استعماله، هذا مذهب الكوفيين، وذهب البصريّون إلى أنه مفرد على وزن أَفْعُل؛ إذ قد يجيء في كلام العرب على وزنه مفرد، مثل آجُرّ، وآنُك، فإنهم ليسا بأعجميين عندهم.

ولمّا توجّه أيضًا أن يقال: إن كون الكسر أصلاً في همزة الوصل، منقوض بـ«أل»، أجاب عنه بقوله:

(**وَفَتَحُوا لأَلِفِ التَّعْرِيفِ؛ لِكَثْرَةِ الْوُرُودِ**) أي لكثرة الاستعمال (**وَالتَّخْفِيفِ**) وحاصل المعنى أنه إنما فُتحت ألف «**أل**» مع كونها للوصل بدليل سقوطها في الدرج؛ لكثر الاستعمال أيضًا، كـ«**أَيْمُن**».

[**تنبيه**]: اختلفوا في آلة التعريف، فذكر المبرّد في كتابه «**الشافي**» أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضُمّ اللام إليها لئلا يشتبه ألف التعريف بألف الاستفهام، فيكون للقطع، وقال سيبويه: حرف التعريف اللام وحدها، والهمزة زائدة للوصل، لكنها فُتِحت مع أن أصل همزات الوصل الكسر؛ لكثرة استعماله، وقال الخليل: «**أل**» بكمالها آلة التعريف، ثُنائي، نحو «**هل**»، فتكون همزته للقطع، وإنما حُذفت في الدرج؛ لكثرة الاستعمال.

٢٦٠ - وَهَمْزُ «أَكْرِمْ» فِي اخْتِيَارٍ فُتِحَا إِذْ هُوَ هَمْزُ الْقَطْعِ كَانَ طُرِحَا
٢٦١ - لِجَمْعِ هَمْزَتَيْنِ فِي «أُأَكْرِمُ» وَفِي اسْمِ مَفْعُولٍ وَفَاعِلِهِمْ

[تنبيه آخر]: إذا عرفت ما سبق فالأَوْلى أن تكون الإضافة في قوله: «**لألف التعريف**» لأدنى ملابسة؛ كإضافة «**كوكب الخرقاء**»، حتى يكون كلامه شاملاً للمذاهب الثلاثة، فيكون معنى كلامه: وفتحوا الألف الملابسة للتعريف على تقدير كونها للوصل، ولم تُكسر مع أن الأصل فيه الكسر؛ لكثرة استعمالها، فخُفِّفت بالفتحة، وفُتح أيضًا على تقدير كونه وحده للتعريف، أو مع اللام؛ لأنه للتعريف إما وحده، وإما مع اللام، وليس للوصل حتى يُكسر، إلا أنه عُومل معاملة ألف الوصل، فأُسقط في الدرج، كما أن ألف «**أيْمُن**» عومل معاملة الوصل، فأُسقط في الدرج؛ لذلك، والله تعالى أعلم.

ولمّا توجه أيضًا أن يقال: إن قولكم: إن كان ما بعد أحرف المضارعة ساكنًا اجتُلبت همزة الوصل مكسورةً، منقوض بنحو «**أَكْرِم**»، فإن همزته مفتوحة، أجاب عنه بقوله:

(**وَهَمْزُ «أَكْرِمْ»**) مبتدأ (**فِي اخْتِيَارٍ**) متعلّق بـ(**فُتِحَا**) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، يعني أن همز «**أَكْرِم**» مفتوحٌ، وليس مكسورًا.

وقوله: (**إِذْ**) تعليلية (**هُوَ هَمْزُ الْقَطْعِ**) أي لأنه همزة قطع، وليس همزة وصل، والكسر إنما يجب في همزة الوصل (**كَانَ طُرِحَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول أيضًا، أي حُذف (**لِجَمْعِ هَمْزَتَيْنِ**) أي لكراهة اجتماع الهمزتين (**فِي**) نحو «(**أُأَكْرِمُ**)» أي من كلّ مضارع مسند للمتكلّم وحده (**وَفِي اسْمِ مَفْعُولٍ**) نحو مُكْرَم، إذ أصله مُؤَكْرَم (**وَفَاعِلِهِمْ**) كمُكْرِم، إذ أصله مُؤَكْرِم.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه إنما فُتح ألف «**أَكْرِم**» فِعْلُ أمرٍ من الإكرام، مع أن ما بعد حرف المضارعة، وهو الكاف فيه ساكن؛ لأن همزته ليست همزةً مجتلبةً للوصل، حتى يلزم كسرها، كسائر همزات الوصل، وإنما هي ألف قطع من أصل

....

الكلمة، حُذفت من المضارع كراهة اجتماع همزتين في «أُأَكرم» فإنه مستكره.

وأصل المسألة أن أصل أكرم كَرُمَ زيدت فيه همزة مفتوحة لنقله إلى باب أفعل، ومضارعه يؤكرم بالهمزة، كيُدحرِجُ؛ لأن المضارع هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة فيه، فاجتمع في المتكلّم همزتان، فصار أُأَكْرِم، فأشبه صوت السكران المتقيئ، فحُذفت إحداهما؛ دفعًا للاستكراه، وحُذفت أيضًا من «**تكرم**، **ويكرم**، **ونكرم**»؛ طردًا للباب، وكذا من اسمي الفاعل والمفعول، كمُكرِم، ومُكرَم، تبعًا للفعل.

وقد ورد إثباتها في ضرورة الشعر، كقوله:

فــإنّــهُ أهــلٌ لأَنْ يــؤكــرمــا[1]

ثمّ لمّا حُذف حرف المضارعة لقصد بناء صيغة الأمر أُعيدت الهمزة المحذوفة؛ لزوال علّة حذفها، وهي حرف المضارعة؛ إذ بحذفها زالت المضارعة، وزال حكم الاطّراد.

[تنبيه]: (**اعلم**): أن همزة «**استخرج**»، و«**انطلق**» وغيرهما مما في أوله همزة، سوى «**أكرم**» للوصل لا للقطع، وكذا في مصدره، وأمره؛ لأن أصل «**استخرج**» «**خرج**»، فزيدت السين والتاء في أوله؛ لنقله إلى باب آخر، لكن لمّا زيد الحرف الأول ساكنًا تعذّر الابتداء به، فاجتُلبت همزة للافتتاح، ثم زيدت حرف المضارعة على أصل الماضي، وحُرّكت، فلم يُحتج إلى الهمزة، فيكون مضارعه «**يستخرج**» بلا همزة، فلما حُذف حرف المضارعة للأمر بقي الحرف الأول ساكنًا، فاجتُلبت الهمزة؛ للافتتاح بها، وقِسْ عليه غيره، وإنما سُمّي مثالُ «**استخرج**» سُداسيًا، ومثل «**انطلق**» خماسيًا؛ نظرًا إلى ثبوت الهمزة في الظاهر، وإن لم تكن جزءًا من الفعل حقيقةً، كذا حققه المحقّقون[2]، والله تعالى أعلم.

---

(١) هو من قول الشاعر من [مشطور الرجز]:

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا
فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

(٢) «**الفلاح**» ص٥٧.

٢٦٢ - وَهَمْزَ وَصْلٍ لاَ تُزِلْ فِي الرَّقْمِ ... أَنْ لاَ يَجِي الْتِبَاسُ فِعْلَيْ عِلْمِ

٢٦٣ - فَدَفْعُ هَذَا اللَّبْسِ بِالإِعْجَامِ ... كَثُرَ مَا يُتْرَكُ فِي الْكَلاَمِ

ثم ذكر أن همزة الوصل لا تُحذف في الخطّ، فقال:

(**وَهَمْزَ وَصْلٍ**) مفعول مقدّم لـ(**لاَ تُزِلْ**) أيها الصرفيّ (**فِي الرَّقْمِ**) أي الخطّ، يقال: رقمتُ الكتابَ، من باب نصر: إذا كتبته، فهو مرقومٌ، ورَقِيمٌ[1] (**أَنْ لاَ يَجِي**) بتخفيف الهمزة؛ وهو لغة، لا ضرورة، أي لئلا يجيء (**الْتِبَاسُ فِعْلَيْ عِلْمِ**) تثنية فِعْلٍ أُضيف إلى المصدر، أي لئلا يشتبه الأمران المشتقّان من مضارع العلم، وهما: الأمر من «**يَعلم**» ثلاثيًا، و الأمر من «**يُعلّم**» رباعيًا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه لا تُحذف ألف الوصل في الخطّ مع أن الخطّ تابع للّفظ؛ لئلا يلتبس الأمر من باب عَلِمَ بكسر العين، وتخفيفها، بأمر عَلَّمَ بفتح العين، وتشديدها، ولمّا لم يُحذف في الأمر لدفع الالتباس بين هذين الأمرين، حملوا عليه ما لا التباس فيه من همزات الوصل، كما في الأسماء، والأفعال، والمصادر؛ طردًا للباب.

(**فَـ**) إن قال قائل: إنه لا الالتباس بين الأمرين؛ لأنه يفرّق بالإعجام، يقال له (**دَفْعُ هَذَا اللَّبْسِ**) مبتدأ خبره جملة «**كَثُرَ إلخ**» (**بِالإِعْجَامِ**) متعلّق بـ«**دفع**»، وهو بكسر الهمزة، مصدر أعجم، ومعناه وضع النقط على الحروف، ومنه حروف المعجم، أي حروف الخطّ المعجم، ثم استُعمل فيما هو الحاصل بالمصدر، وعمّموه، فأرادوا به الحركات والنُّقَط، والتشديدات (**كَثُرَ**) بضم الثاء المثلّثة، من باب كَرُمَ (**مَا يُتْرَكُ**) «ما» مصدريّة، والفعل مبنيّ للمفعول، وهو في تأويل المصدر فاعل «**كَثُرَ**» (**فِي الْكَلاَمِ**) متعلّق بـ«**يُتْرَكُ**»، و«**في**» بمعنى «**من**»، أي كثر تركه من الكلام.

وحاصل ما أشار إليه من الجواب أنه لا يحصل دفع الالتباس بالإعجام؛ لأن

---

(١) راجع «المصباح» ١/٢٣٦.

٢٦٤ - مِنْ أَجْلِ ذَا بِرَسْمِ وَاوٍ فَرَّقُوا «عُمَرَ» عَنْ «عَمْرٍو» إِذَا مَا حَقَّقُوا
٢٦٥ - وَحَذَفُوا أَلِفَ «بِاسْمِ اللهِ» لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ لَانَاهِي

الإعجام كثيرًا ما يُترك، فلا يزول الالتباس، فوجب عدم حذف الألف في الخطّ؛ للدفع المذكور.

(**مِنْ أَجْلِ ذَا**) أي من أجل أن الإعجام يُترك كثيرًا (**بِرَسْمِ وَاوٍ**)أي بكتابتها (**فَرَّقُوا**) بتشديد الراء «(**عُمَرَ**») بضمّ العين، وفتح الميم (**عَنْ «عَمْرٍو»**) بفتح العين، وسكون الميم (**إِذَا مَا حَقَّقُوا**) أي وقت إرادتهم التحقيق.

وحاصل ما أشار إليه أنهم فرّقوا بين عُمَر وعَمْرو بكتابة الواو في حالتي الرفع والجرّ في الثاني، دون الأول؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخر عند ترك الإعجام، وخصّوا الزيادة بالثاني؛ لخفّته، وثقل الزيادة، ولم يكتبوا في حالة النصب؛ للفرق بألف التنوين في الثاني دون الأول؛ إذ هو غير منصرف، فلا تدخله ألف التنوين، والله تعالى أعلم.

ولمّا توجّهَ أن يقال: قولكم: لا تُحذف ألف الوصل في الخطّ منقوض بـ«**بسم الله الرحمن الرحيم**»؛ لأن همزته للوصل، مع أنها حُذفت في الخطّ، أجاب عنه بقوله:

(**وَحَذَفُوا أَلِفَ «بِاسْمِ اللهِ»**) مع كونها للوصل، وهي لا تحذف في الخطّ، لكنهم حذفوها (**لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ**) أي في الكتابة، وطُوّلت الباء عوضًا عنها، وقوله: (**لَانَاهِي**) هي «**لا**» النافية للجنس، و«**ناهي**» اسمها مركّب معها، وخبرها محذوف، أي موجود، والجملة في محل نصب على الحال، أي حال كون هذا الاستعمال غير منهيّ عنه.

وحاصل ما أشار إليه أنه تحذف همزة الوصل في الخطّ من «**بسم الله الرحمن الرحيم**» مع أن همزة الوصل لا تحذف؛ لكثرة الاستعمال، وهي من دواعي التخفيف، ولذلك لا تُحذف من ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، ومن «**باسم الله**»؛ لقلة استعماله في الكتابة بالنسبة إلى «**بسم الله الرحمن الرحيم**»، والله تعالى أعلم.

٢٦٦ ـ وَفِعْلُ غَائِبٍ بِلَامٍ يُجْزَمُ	بِالاتِّفَاقِ هَكَذَا قَدْ يَحْكُمُ
٢٦٧ ـ سُكَّانُ كُوفَةَ مَعَ المُخَاطَبِ	وَأَصْلُ «إِضْرِبِي» كَانَ «لِتَضْرِبِي»
٢٦٨ ـ وَحَذْفُ تَائِهِ أَتَى لِلْفَرْقِ	وَاللامِ لِلتَّخْفِيفِ فِي ذَا النُّطْقِ

ثم ذكر انجزام الفعل بلام الأمر، فقال:

(**وَفِعْلُ غَائِبٍ**) كـ«**يضرب**» (**بِلَامٍ يُجْزَمُ**) بالبناء للمفعول (**بِالاتِّفَاقِ**) بين البصريين والكوفيين، يعني أن الفعل المسند إلى الغائب يُجزم بلام الأمر إجماعًا؛ لأن اللام مشابهة بكلمة الشرط، مثل «**إِنْ**»، و«**لو**» في نقل معنى الفعل، فكما أن «**إن**» تنقل معنى الفعل من كونه مجزومًا به إلى كونه مشكوكًا فيه، كذلك لام الأمر ينقل معنى المضارع من كونه إخبارًا إلى كونه إنشاءً، فلما شابه كلمة الشرط في النقل عَمِل عملها، وهو الجزم، فلا فرق بين آخر المضارع، وبين آخر الأمر في الجزم باللام في صحيحه، ومعتلّه، ومذكّره، ومؤنّثه، ومفرده ومثنّاه، ومجموعه، فتقول: ليضرب، ليضربا، ليضربوا، لتضرب، لتضربا، ليضربن، كما تقول: لم يضرب، لم يضربا، لم يضربوا، لم تضرب، لم تضربا، لم يضربن، وكذا حال ليخش، مع لم يخش إلى آخرهما، وليَرْمِ، مع لم يَرْمِ إلى آخرهما، وَلِيَغْزُ، مع لم يَغْزُ إلى آخرهما، والله تعالى أعلم.

(**هَكَذَا قَدْ يَحْكُمُ**) بالبناء للفاعل، وفاعله قوله: (**سُكَّانُ كُوفَةَ**) وفيه التضمين من عيوب القافية، وهو تعليق البيت بما بعده، لكنه مغتفر للمولّدين (**مَعَ المُخَاطَبِ**) أي أمر المخاطب، يعني أن الكوفيين حكموا على أمر المخاطب بأنه معربٌ مجزوم بلام الأمر مثل ما حكموا على أمر الغائب بذلك بالإجماع (**وَأَصْلُ «إِضْرِبِي»**) بقطع همزته؛ لقصد لفظه (**كَانَ «لِتَضْرِبِي»**) بالتاء كما هو القياس؛ لأن الدالّ على طلب الفعل إنما هو اللام، كما سبق (**وَحَذْفُ تَائِهِ**) أي تاء «**لتضربي**» (**أَتَى لِلْفَرْقِ**) بينه وبين المضارع (**وَاللامِ**) بالجرّ عطفًا على «**تائه**»، أي وحذفُ اللام (**لِلتَّخْفِيفِ فِي ذَا النُّطْقِ**) أي في هذا التكلّم، يعني أن اللام حُذفت تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال.

٢٦٩ - وَهَمْزُ وَصْلٍ صَارَ عَنْ تَا خَلَفَا ... أَثَرَهَا أُعْطِيَ حَيْثُمَا وَفَى
٢٧٠ - وَعِنْدَ بَصْرِيِّينَ فَهْوَ مَبْنِي ... لِفَقْدِ مَا عَنِ الْبِنَاءِ يُغْنِي

(وَهَمْزُ وَصْلٍ صَارَ عَنْ تَا) بالقصر **(خَلَفَا)** أي صارت الهمزة خلفًا عن تاء المضارعة المحذوفة للفرق **(أَثَرَهَا)** أي أثر التاء، وهو كون المضارع معربًا **(أُعْطِيَ)** أي همزة الوصل، ذكّره باعتبار الألف، أو اللفظ المذكور **(حَيْثُمَا وَفَى)** أي في أي تركيب وقع.

وحاصل ما أشار إليه في هذه الأبيات بإيضاح أن الكوفيين يرون أن أمر المخاطب كالأمر باللام في كونه معربًا مجزومًا باللام؛ لأن أصل «**اضرب**» عندهم لتضرب، يؤيّد ذلك قراءة من قرأ: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ بإثبات اللام، وحرف المضارعة على الأصل، مكان فافرحوا، وقول الشاعر [من الخفيف]:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ ... فَلْتُقَضَّ حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَا

فكلُّ ذلك دلّ على أن أصل أمر المخاطب المعلوم باللام، فحُذفت اللام تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال، ثم حذفت علامة الاستقبال، وهي التاء، للفرق بينه وبين المضارع، فبقي الضاد ساكنًا، فاجتُلِبت همزة الوصل، ووُضعت موضع علامة الاستقبال، وأُعطيت له أثر علامة الاستقبال، وهو كون المضارع معربًا، كما أُعطي لفاء «**رُبَّ**» عمل «**رُبَّ**» في قول الشاعر [من الطويل]:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

وحاصل كلامهم أن أمر المخاطب معرب مجزوم بلام الأمر المقدّرة، وقد انتصر لهم ابن هشام الأنصاريّ، في «**مغني اللبيب**»، ورجّح مذهبهم، واستدلّ لهم، وهو الذي يترجح عندي، كما ذكرته في «**شرح نظم المغني**»، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر مذهب البصريين، فقال:

(وَعِنْدَ بَصْرِيِّينَ فَهْوَ) الفاء زائدة، أي أمر المخاطب المعلوم **(مَبْنِي؛ لِفَقْدِ مَا عَنِ الْبِنَاءِ يُغْنِي)** أي لعدم سبب الإعراب، المثبت لانتفاء البناء، وهو توارد المعاني المختلفة، من

٢٧١ - لَكِنْ بِنَاؤُهُ عَلَى مَا يُجْزَمُ   بِهِ مُضَارِعٌ لَهُ قَدْ يُفْهَمُ
٢٧٢ - إِذْ شِبْهُهُ الإِسْمَ بِحَذْفِ التَّا طُرِدْ   لِذَاكَ فِي «فَلْتَفْرَحُوا» الْبِنَا فُقِدْ

الفاعليّة، والمفعوليّة، وغير ذلك.

(**لَكِنْ بِنَاؤُهُ عَلَى مَا يُجْزَمُ**) بالبناء للمفعول (**بِهِ مُضَارِعٌ لَهُ قَدْ يُفْهَمُ**) بالبناء للمفعـول أيضًا، أي يُعلم ذلك (**إِذْ**) تعليلية (**شِبْهُهُ الإِسْمَ**) أي مشابهته اسم الفاعل (**بِحَذْفِ التَّا**) بالقصر، أي بسبب حذف التاء، التي هي حرف المضارعة (**طُرِدْ**) بالبناء للمفعول، أي أزيل، ومُنع، يعني أنه لمّا حذف حرف المضارعة منه لم يبق له مشابهـة للاسـم، لا في الحركات، والسكنات، ولا في وقوعه صفة للنكرة؛ لأنه صار إنشاءً، والانشاء لا يقع صفة، إلا بتأويل، كما قال في «**الخلاصة**»:

وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ   فَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

(**لِذَاكَ**) متعلّقٌ بـ«**فُقِد**»، أي لأجل أن بناء أمر المخاطب لعدم بقاء مشابهته للاسم بسبب حذف حرف المضارعة (**فِي**) قراءة من قرأ «(**فَلْتَفْرَحُوا**)» بالتاء، وهو أيضًا متعلّق بـ«**فُقِد**»، وقوله: (**الْبِنَا**) بالقصر؛ للوزن مبتدأ خبره جملةُ (**فُقِدْ**) بالبناء للمفعول، يعني أنه حُكم له بالإعراب بالإجماع من الفريقين؛ لوجود علّة الإعراب، وهي حرف المضارعة.

وحاصل ما أشار إليه في هذه الأبيات بإيضاح: أن البصريين قالوا: إن أمر المخاطب المعلوم مبنيّ على ما يُجزم به مضارعه، وليس معربًا، لعدم مقتضي الإعراب؛ لأن المضارع إنما أعـرب لمشابهة بينه وبين اسم الفاعل في الحركات والسكنات، ووقوعه صفة للنكرة، كما مرّ إيضاحه، ولم تبق هذه المشابهة بين الأمر وبين الاسم بسبب حذف حـرف المضارعة، فرجـع إلى أصلـه الذي هو البناء، ولأجل ذلك قيل: «**فلتفرحوا**» معرب بالإجماع؛ لوجود علّة الإعراب، وهي حرف المضارعة، والله تعالى أعلم.

٢٧٣ - وَتَصْحَبُ النُّونَانِ فِعْلَ الأَمْرِ ... لأَنْ تُؤَكِّدَ الطِّلاَبَ فَادْرِ
٢٧٤ - نَحْوُ «لِتَضْرِبَنَّ» لِلآخِرِ صِلْ ... وَآخِرَ المُؤَكَّدِ الفَتْحَ أَنِلْ
٢٧٥ - إِلاَّ الَّذِي لِوَاوِ جَمْعٍ أُسْنِدَا ... فَفِيهِ ضَمٌّ لِتَنَاسُبٍ بَدَا

ولمّا فرغ من بيان صيغة الأمر، وكيفيّة أخذِها من المضارع، شرع في بيان ما يتعلّق به، وبما يناسبه في كونه طلبًا، من اتّصال نوني التوكيد، وكيفيّة بناء آخره عند اتّصالهما به، فقال:

(**وَتَصْحَبُ النُّونَانِ**) إحداهما مثقّلة، والأخرى خفيفة ساكنة، وفي المثقّلة زيادة توكيد، قال الخليل: إذا أتيت بالنون المؤكّدة الخفيفة فإنت مؤكّده، وإذا أتيت بالثقيلة فأنت أشد توكيدًا، وإنما زيدتا في آخره؛ لئلا يجتمع في أوله زائدتان، ولأن الزيادة نوع من التغيير، ومحلّ التغيير آخر الكلمة (**فِعْلَ الأَمْرِ**) مفعول «**تَصْحَبُ**»، أي سواء كان لمخاطب، أو غائب معلوم، أو مجهول (**لأَنْ تُؤَكِّدَ**) «**أن**» مصدريّة، والفعل مبنيّ للفاعل، أي لأجل التأكيد، وقوله: (**الطِّلاَبَ**) منصوب على المفعوليّة، وهو: بكسر الطاء مصدر طالب، ويقال فيه المطالبة أيضًا، كما قال في «**الخلاصة**»:

لِفَاعَلَ الفِعَالُ وَالمُفَاعَلَهْ ... وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ

والمفاعلة هنا بمعنى أصل الفعل، أي لتأكيد الطلب.

(**فَادْرِ**) أي فاعلم ذلك، وذلك (**نَحْوُ «لِتَضْرِبَنَّ»**) بتشديد النون (**لِلآخِرِ صِلْ**) أي صل التصريف إلى آخر الأمثلة، وهو: لتضربانّ، لتضربُنّ، لتضربنّ، لتضربانّ، ليضربنانّ، وكذلك أمر المخاطب، نحو اضربنّ، اضربانّ، اضْرِبُنّ، اضربنّ، اضربانّ، اضربنانّ، وقس الخفيفة عليه.

(**وَآخِرَ المُؤَكَّدِ**) بفتح الكاف المشدّدة، أي الفعل الذي لحقته نون التوكيد، و«**آخر**» منصول على أنه مفعول أول مقدّم لـ«**أنل**»، والثاني قوله: (**الفَتْحَ أَنِلْ**) أي أعط آخر الفعل المؤكّد الفتح (**إِلاَّ الَّذِي**) أي إلا الفعل المؤكّد الذي (**لِوَاوِ جَمْعٍ أُسْنِدَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول (**فَفِيهِ ضَمٌّ**) يعني أنه يُضمّ آخره (**لِتَنَاسُبٍ بَدَا**) أي لأجل

٢٧٦ - كَذَاكَ مَا سَبَقَ يَا الْمُخَاطَبَةْ فَكَسْرُهُ يَجِبُ لِلْمُنَاسَبَةْ
٢٧٧ - وَالْوَاوَ وَالْيَا حَذَفُوا لِكَوْنِ مَا قَبْلَهُمَا عَلَيْهِمَا قَدْ أَعْلَمَا

تناسب ظهر في الضمّ: فتقول: «**لتضربُنّ يا زيدون**»، فتضمّ الباء ليتناسب مع واو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين.

(**كَذَاكَ مَا سَبَقَ يَا الْمُخَاطَبَةْ، فَكَسْرُهُ يَجِبُ لِلْمُنَاسَبَةْ**) نحو لتضرِبِنّ يا هندُ، فتكسر الباء؛ لتناسب ياء المخاطبة المحذوفة؛ لما ذُكر.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح: أنه تزاد في آخر الأمر نونان لتأكيد الطلب، ويُفتح آخر الفعل المؤكّد، وإن كان الأصل في البناء السكون إلا أنه حُرِّك فرارًا من اجتماع الساكنين، وهما آخر الفعل والنون الأولى، وإنما فُتح طلبًا للخفّة. ثم نون التوكيد مفتوحة؛ للخفّة: وذلك في غير التثنية، وجمع المؤنّث، فإنها تكسر فيهما، كما سيجيء، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر حكم واو الجمع، وياء المخاطبة، فقال:

(**وَالْوَاوَ**) مفعول مقدّم لـ«**حَذَفوا**» (**وَالْيَا**) بالقصر للوزن عطف على «الواو» (**حَذَفُوا؛ لِكَوْنِ مَا قَبْلَهُمَا**) أي من الضمّة في الواو، والكسرة في الياء (**عَلَيْهِمَا قَدْ أَعْلَمَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، أي دلّ عليهما.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنهم حذفوا واو جمع المذكّر من أمر الغائب، نحو «**ليضربوا**» عند زيادة نون التوكيد الثقيلة، وكذا من أمر المخاطب، نحو «**اضربوا**» للتخفيف، واكتفاءً بالضمّة: ولأنه لو لم يُحذف التقى ساكنان مع أنه لا التباس بالحذف، وكذا حذفوا ياء المخاطبة، نحو «**اضربي**»؛ للتخفيف، واكتفاءً بالكسرة.

[**فإن قيل**]: إن الواو والياء علامتان، والعلامة لا تُحذف، فكيف حُذفا؟.

[**أجيب**]: بأن الحركتين اللتين قبلهما تدلان عليهما، فكانا كأنهما لم يُحذفا، والله تعالى أعلم.

٢٧٨ - وَفي «لِيَضْرِبَانِ» لَمْ تُحْذَفْ أَلِفْ	خَوْفَ الْتِبَاسِهِ بِمُفْرَدٍ عُرِفْ
٢٧٩ - وَكَسْرُ نُونٍ شُدِّدَتْ بَعْدَ أَلِفْ	لِكَوْنِهِ مِثْلَ الْمُثَنَّى قَدْ أُلِفْ
٢٨٠ - وَالنُّونُ فِي «هَلْ تَضْرِبُنَّ» تُحْذَفُ	لأَنَّ عَنْ إِعْرَابِهِ قَدْ يُصْرَفُ

ولمّا توجه إليه أن يقال: إن مقتضى القياس أن تُحذف الألف من التثنية؛ اكتفاءً بالفتحة، كما حُذفت الواو والياء المذكورتان، أجاب بقوله:

(**وَفِي «لِيَضْرِبَانِ»**) أي من الفعل المسند إلى ضمير التثنية (**لَمْ تُحْذَفْ أَلِفْ**) فعلٌ ونائبُ فاعلِهِ (**خَوْفَ الْتِبَاسِهِ بِمُفْرَدٍ عُرِفْ**) بالبناء للمفعول، صفة «**مفردٍ**».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنهم لم يحذفوا ألف التثنية مع أن القياس أن تُحذف كواو جمع الذكور، وياء المخاطبة؛ حتى لا يلتبس المثنّى بالمفرد، ولا اعتبار بكسرة النون؛ لوقوعها في الطرف، وهو محلّ الوقوف، فيلتبس في حالة الوقف، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر علة كسر النون الثقيلة بعد الألف، فقال:

(**وَكَسْرُ نُونٍ شُدِّدَتْ**) بالبناء للمفعول صفة «**نون**» (**بَعْدَ أَلِفْ**) متعلّق بـ«**كَسْر**» (**لِكَوْنِهِ مِثْلَ الْمُثَنَّى قَدْ أُلِفْ**) بالبنا للمفعول أيضًا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن النون الثقيلة تُكسر بعد ألف التثنية، مطلقًا مذكّرًا كان، أو مؤنّثًا، غائبًا كان، أو مُخاطبًا، معلومًا كان أو مجهولاً، وإنّما كسرت مع أن أصلها الفتح؛ للخفّة؛ لمشابهتها بنون التثنية في وقوعها في الطرف بعد الألف، فحُرّكت بحركتها، وحُمل عليه جمع المؤنّث، نحو «**ليضربنانّ**»؛ لوجود العلّة، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر حكم نون الرفع، فقال:

(**وَالنُّونُ**) أي نون علامة الرفع (**فِي**) نحو «(**هَلْ تَضْرِبُنَّ**)» أي من كل فعل مسند إلى واو الجمع، أو إلى ياء المخاطبة (**تُحْذَفُ**) إذ أصله تضربون، فأُدخلت عليه نون التوكيد، فصار تضربونَنّ، فحُذفن نون الرفع، وقوله: (**لأَنَّ**) اسمُهَا ضميرُ شأنٍ محذوف، أي لأنه، أي

٢٨١ ـ وَأَلِفًا زِدْ فَاصِلَ النُّونَاتِ   إِنْ نُونُ جَمْعٍ تَتَّصِلْ بِالآتِي

لأن الأمر والشأن (عَنْ إِعْرَابِهِ) أي الفعل المؤكَّد (قَدْ يُصْرَفُ) أي يُمنَعُ؛ لأن شرط إعرابه خلوّه من نوني التأكيد، كما قال في «الخلاصة»:

وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا   ....
مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ   نُونِ إِنَاثٍ كَـ«يَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ»

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنهم حذفوا النون التي تدلّ على الرفع في الأمثلة الخمسة التي هي: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين إذا دخل عليها نونا التوكيد، وإنما حُذفت لأن ما قبل النون الثقيلة يصير مبنيًا؛ لأنه إنما أعرب لمشابهته بالاسم، فلما اتّصل به النون التي لا تتصل إلا بالفعل، ورُجح جانب الفعليّة، وصار الفعل بمنزلة جزء من كلمة، كما في بَعْلَبَكّ، وتعذّر الإعراب، سواء كان بالحرف، أو بالحركة؛ إذ لا إعراب في وسط الكلمة، رُدَّ إلى ما هو أصل الفعل من البناء، فحُذفت علامة الإعراب؛ لامتناع الجمع بين الإعراب والبناء، ولم تُحذف نونا التوكيد؛ لئلا يَبْطُلَ الغَرَضُ، وهو التأكيدُ.

وقيل: إنما بُني؛ لأن ما قبل النون مشتغل بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكَّر، والجمع المذكّر، والواحدة المؤنثة، ففتحوا في الأول، وضمّوا في الثاني، وكسروا في الثالث؛ لأجل الفرق، فلم يمكن الإعراب، فرجحوا موجب البناء لذلك مع ضعفه[1]، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الألف الفاصلة بين النونات، فقال:

(وَأَلِفًا زِدْ) أيها الصرفيّ **(فَاصِلَ النُّونَاتِ)** أي فارقة بين النونات **(إِنْ نُونُ جَمْعٍ)** أي نون جمع المؤنّث **(تَتَّصِلْ بِالآتِي)** أي بالمضارع.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه إذا اتّصلت نون التوكيد بالفعل المضارع المسند إلى نون الإناث، نحو «لِتَضْرِبْنَ»، فصار «تضربنّ» وجب الإتيان بألف فاصلة بين

(١) «الفلاح» ص٦٠.

٢٨٢ - وَفِي الأَصَحِّ لَمْ تَجِيءْ مُخَفَّفَهْ مَعْ أَلِفٍ بَلْ أَوْجِبِ الْمُضَعَّفَهْ

ثلاث نونات، نون جماعة النساء، ونون التوكيد المشدّدة، فإنهما نونانِ ساكنةٌ، ومتحرّكةٌ، ولا يمكن حذف نون النسوة؛ لأنه ضمير، ولا يدلّ عليه حركة ما قبله، كما دلّت الضمّة على الواو في المذكّر، حتى جاز حذفه، ولا حذف نون التوكيد؛ للزوم بطلان الغرض، وهو التوكيد، فتعيّن الفصل بشيء، واختصّت الألف لخفّتها، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر أن الخفيفة لا تدخل بعد الألفين، فقال:

(**وَفِي الأَصَحِّ لَمْ تَجِيءْ مُخَفَّفَهْ**) أي نون التوكيد الخفيفة (**مَعْ أَلِفٍ**) سواء كان ألف التثنية، أو الألف الفاصلة (**بَلْ أَوْجِبِ الْمُضَعَّفَهْ**) أي أوجب اختصاص النون المشدّدة بدخولها بعد الألف.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن نون التوكيد الخفيفة حكمها حكم الثقيلة في جميع ما ذكرنا، من فتح آخر الفعل المؤكّد، فرارًا من اجتماع الساكنين، وحذف الواو، والياء في «**ليضربوا**»، و«**اضربي**»؛ اكتفاءً بالضمّة والكسرة، إلا أنها لا تدخل بعد ألف التثنية مطلقًا، ولا الألف الفاصلة بين نونات جمع الإناث، فبقي المفرد، وجمع الذكور، نحو «**ليضربَنْ**»، و«**ليضربُنْ**»، و«**لتضربِنْ**» بفتح الباء في الأول، وضمها في الثاني، وكسرها في الثالث، وقس عليه أمر المخاطب، وإنما لم تدخل الخفيفة بعد الألف لأنه يؤدّي إلى اجتماع الساكنين في غير حدّه، أحدهما الألف، والثاني نون التوكيد الساكنة، وهو غير جائز، ولم يمكن حذف الألف، أما في التثنية، فلئلا يلتبس المثنّى بالواحد، وأما في الجمع المؤنّث، فلئلا يلزم اجتماع النونين، ولم يمكن أيضًا تحريك الألف، أما في التثنية، فلأنه ضمير، وهو لا يتغيّر، وأما في الجمع المؤنّث، فلأنه للفصل، وألف الفصل لا يقبل الحركة؛ للزوم سكونه، ولم يمكن أيضًا تحريك نون التوكيد؛ لأنه خلاف وضعها.

وأشار بقوله: «**في الأصحّ**» إلى مخالفة يونس والكوفيين في المسألة، فإنهم أجازوا

٢٨٣ ـ وَيَصْحَبَانِ السَّبْعَةَ الْمَوَاضِعِ مُفِيدَةُ الطَّلَبِ كُلُّهَا فَعِي

دخول نون التوكيد الساكنة بعد الألفين؛ قياسًا على الثقيلة، باقية على السكون عند يونس؛ اعتبارًا بمدّ الألف حركةً، كقراءة نافع ﴿وَمَحْيَايْ﴾ بسكون ياء الإضافة وصلاً، ومتحرّكةً بالكسرة للساكنين عند غيره، وعليه تُحمل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ بتخفيف النون وكسره، على قراءة ابن عامر برواية ذكوان[1]، والله تعالى أعلم.

[تنبيه]: معنى قوله: «**اجتماع الساكنين في غير حدّه**»، هو: أن لا يكون الحرف الأوّل مدًّا، والثاني مُدغمًا، وهو احتراز عن اجتماع الساكنين في حدّه؛ إذ هو جائز عندهم، وهو أن يكون الحرف الأول مدًّا، والثاني مُدغمًا في حرف آخر، نحو «**الضَّالِّين**»، و«**دابّة**»، و«**طامّة**»، و«**صاخّة**»، و«**خاصّة**»، و«**عامّة**»، و«**اضربنانّ**»، وإنما جاز ذلك؛ لأن المدّ الذي في حرف المدّ يقوم مقام الحركة، والساكنُ إذا كان مدغمًا جَرَى مَجْرَى المتحرّك؛ لأن اللسان يرتفع عنهما دَفْعَةً واحدةً، فكانا كأنهما متحرّكان، والله تعالى أعلم.

ثُمّ ذكر مواضع نوني التوكيد، فقال:

(**وَيَصْحَبَانِ**) أي نونا التوكيد (**السَّبْعَةَ الْمَوَاضِعِ، مُفِيدَةُ الطَّلَبِ**) خبر مقدّم لـ(**كُلُّهَا**) أي كلّ هذه السبعة، ولو قال: «**جُلّها**» بالجيم كان أولى؛ لأن كلها لا يفيد الطلب إلا إذا تكلّفنا.

قال ابن كمال عند قول صاحب الأصل: «**لوجود معنى الطلب فيها**»: الضمير يرجع إلى السبعة على سبيل التغليب؛ إذ لا يوجد في النفي معنى الطلب، أو على سبيل الإلحاق؛ لأن النفي لمّا شابه النهي أُعطي حكمه، فيكون إنشاء حكمًا.

قال وفي تعليل المصنّف إشعارٌ بأن نوني التأكيد لا يدخلان فيما ليس فيه معنى الطلب: كالماضي، والمضارع الذي خلص للحال؛ لعدم إمكان تأكيده.

أما الماضي، فلأن ما مضى فات، وتأكيد الفائت ممتنعٌ، وأما المضارع، فلأن التأكيد

---

(١) راجع «الفلاح» ص٦٠.

٢٨٤ ـ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالاسْتِفْهَامِ وَالْعَرْضِ وَالتَّمَنِّ وَالإِقْسَامِ

إنما يليق بما لم يحصُل، كما في «**والله لأضربَنّ**»، وأما الحاصل في الحال، فهو وإن كان محتملاً للتأكيد، وذلك بأن يُخبر المخاطب أن الحاصل في الحال متّصفٌ بالتأكيد، لكنه لمّا كان موجودًا، وأمكن للمخاطب في الأغلب أن يَطّلع على ضعفه، أو قوّته، لم يؤكّد، كذا ذكره الرضيّ.

وأما المستقبل الذي فيه معنى الطلب، فيمكن تأكيده؛ لقصد تحصيل المطلوب على الوجه الأبلغ، وما يوجد فيه معنى الطلب هي السبعة الآتية[1].

وقوله: (**فَعِي**) كمّل به البيت، والياء للإشباع، وهو: أمر من الْوَعْي، وهو الحفظ، أي فاحفظ القواعد المذكورة، فإنهم مهمّة جدًا، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المواضع السبعة، فقال:

(**الأَمْرِ**) بالجرّ بدلا من «**المواضع**»، ويجوز قطعه إلى الرفع بتقدير مبتدإ، أي أحدها، وإلى النصب بتقدير أعني، والأمرُ يشمل الغائب، والمخاطب، والمعلوم، والمجهول، كما مرّ معناه، وأمثلته (**وَالنَّهْيِ**) نحو «**لا تضربن**» (**وَالاسْتِفْهَامِ**) هو السؤال عن حصول الفعل، نحو «**هل تضربن**» (**وَالْعَرْضِ**) بفتح العين، وسكون الراء هو: الحثّ على الفعل، نحو «**ألا تضربن**»، وهو قريبٌ من التمنّي؛ لأنك إذا عرضت على المخاطب الضرب فقد، حثثته عليه، ولا تحثّه إلا على ما تتمناه، وليس باستفهام؛ لأنك لا تقصد بقولك: ألا تضرب السؤال عن ترك الضرب (**وَالتَّمَنّ**) أصله التمنّي بالياء، فحُذفت للوزن، وهو طلب حصول الشيء، نحو ليتك تضربن (**وَالإِقْسَامِ**) بكسر الهمزة، مصدر أقسم، وهو الحلف، والمراد الفعل المضارع الذي تدخل عليه اللام الموطئة للقسم، فيقع جوابًا للقسم، نحو والله ليضربن، وقس عليه الاستفهام، والتمنّي، والعرض، فمعنى الأول الفعل المضارع الذي يدخل عليه حرف الاستفهام، ومعنى

---

(١) راجع «**الفلاح**» ص٦١-٦٢.

٢٨٥ - وَالنَّفْيُ كَالنَّهْيِ قَلِيلاً أُكِّدَا ... وَالنَّهْيُ بِالإِجْمَاعِ مُعْرَبًا بَدَا

الثاني الذي يدخل عليه حرف التمني؛ ومعنى الثالث الذي يدخل عليه حرف التحضيض، فهذه الحروف الأربعة تفيد في المستقبل معنى الطلب والتوقع، وتؤكده نوع تأكيد، ولهذا جاز دخول نون التأكيد عليه، كذا ذكره الرضي، حيث قال: إن نون التأكيد لا تدخل في المستقبل الذي هو خبر محضٌ إلا بعد أن يدخل على أوله ما يدلّ على التأكيد أيضًا، كلام القسم، نحو والله ليضربن، و«أمَا» المزيد، نحو أما تفعلن؛ ليكون ذلك توطئةً لدخول نون التأكيد، وإيذانًا به انتهى[1].

(وَالنَّفْيُ) مبتدأ خبره جملة «أُكِّد» **(كَالنَّهْيِ)** متعلّق بحال من النفي، على رأي سيبويه، أي حال كونه كائنًا كالنهي في الصورة **(قَلِيلاً أُكِّدَا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول.

وحاصل المعنى: أن النفي تدخل عليه نونا التوكيد قليلاً، وليس ذلك لوجود معنى الطلب فيه، وإنما هو لمشابهته بالنهي في الصورة، نحو لا تضربن، والله تعالى أعلم.

ثم بيّن حكم النهي، فقال:

(وَالنَّهْيُ) مبتدأ خبره جملة «بدا» **(بِالإِجْمَاعِ)** متعلّق بحال مقدّر، أي حال كونه كائنًا بالإجماع من البصريين والكوفيين **(مُعْرَبًا)** حال أيضًا **(بَدَا)** أي ظهر النهي حال كونه معربًا مطلقًا غائبًا كان، أو مخاطبًا؛ معلومًا كان، أو مجهولاً.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن النهي لغةً المنع، واصطلاحًا فعل يُطلب به ترك الفعل من الفاعل، فهو ضدّ الأمر بحسب المفهوم، لكنه مثله بحسب الأحكام، فهو يماثله في جميع الوجوه المذكورة في الأمر، من كونه مأخوذًا من المستقبل، وكيفية دخول نوني التأكيد عليه، وكيفية حركة ما قبل النون، إلا أنه معرب بالإجماع؛ لوجود علّة الإعراب، وهو حرف المضارعة، والله تعالى أعلم.

---

(١) «الفلاح» ص٦٢.

٢٨٦ - وَوَضَعُوا المَبْنِيّ لِلْمَجْهُولِ مِنْ كُلِّ مَا مَضَى بِلاَ غُفُولِ
٢٨٧ - لِخِسَّةِ الْفَاعِلِ أَوْ لِشُهْرَتِهْ أَوْ جَهْلِهِ وَالْخَوْفِ أَوْ عَظَمَتِهْ

ولمّا فرغ من أقسام الفعل المبنيّ للفاعل، شرع يبيّن الفعل المبنيّ للمفعول، فقال:

(**وَوَضَعُوا المَبْنِيَّ لِلْمَجْهُولِ**) هو فِعْلٌ غُيِّرَ عن صيغته، بعد حذف فاعله، وأقيم المفعول مقامه، ويُسمّى أيضًا المبنيّ للمفعول، لكن كثُر استعمال المجهول بين الصرفيين، واستعمال المبنيّ للمفعول بين النحاة.

[**فإن قيل**]: المفعول ضدّ الفاعل في المعنى، فكيف يجوز أن يُقام مُقامه، ويرتفع ارتفاعه؟.

[**أجيب**]: بأن للفعل طرفين: طرف الصدور، وهو الفاعل، وطرف الوقوع، وهو المفعول، فهما متناسبان من حيث إنّ كلَّ واحد منهما طرف للفعل، وبهذه المناسبة جاز وقوع المفعول موقع الفاعل، والله تعالى أعلم.

(**مِنْ كُلِّ مَا مَضَى**) متعلّق «**بـوَضَعُوا**»، أي من الأشياء التي سبق ذكرها، من الماضي، نحو «**ضُرِبَ**»، والمضارع، نحو «**يُضْرَبُ**»، والأمر، نحو «**لِيُضْرَبْ**»، والنهي، نحو «**لا يُضْرَبْ**»، وقوله: (**بِلاَ غُفُولِ**) بالضمّ، أي خُذْ بيانَ الأشياء السابقة بلا غفلة.

ثم أشار إلى الغرض من وضعه، فقال:

(**لِخِسَّةِ الْفَاعِلِ**) متعلّق بـ«**وضعوا**»، أو بخبر لمقدّر، أي وذلك كائن لخسّة الفاعل، يعني أن الغرض من وضع المجهول، وإقامة المفعول مقام الفاعل، إما بيان خسّة الفاعل، واستحقاقه عدم الإظهار، وذلك إذا كان الفاعل حقيرًا بالنسبة إلى المفعول، فيُحذف؛ تطهيرًا للسان عن ذكره، وأُسند الفعل إلى مفعوله؛ لئلا يبقى الفعل بلا مسند إليه، نحو «**شُتِمَ الأمير**» إذا كان الشاتم شخصًا خسيسًا، غير كفء للأمير (**أَوْ لِشُهْرَتِهْ**) أي أو لكون الفاعل مشهورًا عند السامع، فيكون ذكره عبثًا في الظاهر (**أَوْ جَهْلِهِ**) أي أولكون الفاعل مجهولاً عند المتكلّم، نحو قُتل فلانٌ، إذا لم يُعلم قاتله (**وَالْخَوْفِ**) أي للخوف على الفاعل، نحو قُتل زيدٌ؛ إذ لو لم يُحذف يعلم، فيُقتصّ منه (**أَوْ عَظَمَتِهْ**)

٢٨٨ - لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ قَدْ خُصَّا بِصِيغَةٍ قَلَّتْ فِي الاسْمِ نَصَّا
٢٨٩ - كَـ«دُئِلٍ» وَ«وُعِلٍ» وَ«جُنْدَبِ» مِنْ مَاضٍ اوْ مُضَارِعٍ مُرَتَّبِ

أي أو بيان عظمة الفاعل، نحو عُوقب اللّصّ، أي عاقبه السلطان، والله تعالى أعلم.

ولمّا فرغ من بيان عِلَل حذف الفاعل في المجهول، شَرَعَ في ذكر علّة العدول من صيغة المعلوم إلى صيغة المجهول، فقال:

(**لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ**) أي لكون الفعل المبنيّ للمجهول قليل الاستعمال (**قَدْ خُصَّا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، ونائب فاعله ضمير للمبنيّ للمجهول (**بِصِيغَةٍ**) هي صيغة فُعِلَ بضم، فكسر، في الماضي، ويُفْعَلُ بضمّ، ففتح في المضارع، ووصف الصيغة بقوله: (**قَلَّتْ فِي الاسْمِ نَصَّا**) يعني أن هذه الصيغة قلّ استعمالها في باب الأسماء، فلا يجيء بوزنها في كلام العرب إلا بعض الأسماء القليلة.

وقوله: «**نصًّا**» منصوب على التمييز، أي من حيث النصّ، وهو الإظهار، والمراد به كثرةُ الاستعمالِ.

وذلك (**كَـ«دُئِلٍ»**) بضمّ، فكسر: دويبّة تُشبه ابن العرس (**وَ«وُعِلٍ»**) بضمّ، فكسر أيضًا: معزُ الجبل، هذا مثال للماضي، وأما المضارع فأشار له بقوله: (**وَ«جُنْدَبِ»**) بضمّ الجيم، وسكون النون، وفتح الدال، وضمّها: ذَكَرُ الجرادِ، وبه سُمّي ناسٌ[1].

وقوله: (**مِنْ مَاضٍ، اوْ**) بوصل الهمزة؛ للوزن (**مُضَارِعٍ**) فيه لفّ ونشر مرتّبٌ، فـ«**ماضٍ**» يرجع لقوله: «**كدُئل، ووُعل**»، وقوله: «**أو مضارع**» يعود إلى «**جندب**»، وهذا معنى قوله: (**مُرَتَّبِ**) أي كلّ منهما، ولو قال: «**فَرَتِّبِ**» لكان أوضح.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أن المبنيّ للمجهول خُصّ بصيغة فُعِلَ بضمّ الفاء، وكسر في الماضي؛ للفرق بينه وبين المعلوم، وخُصّ هذا الوزن الثقيل به؛ لكونه أقلّ استعمالاً، واختير هذا الوزن دون سائر الأوزان؛ لأن معناه غير معقول، وهو إسناد

(١) راجع «القاموس» ص٦٣ و«المصباح» ٩٢/١.

٢٩٠ - وَأَوَّلَ الْمَاضِي اضْمُمَنْ مُطْلَقَا كَكَسْرِ مَا آخِرَهُ قَدْ سَبَقَا
٢٩١ - وَمِثْلُهُ مُضَارِعٌ فِي الضَّمّ وَافْتَحْ قُبَيْلَ لَامِهِ فِي الْفَمّ

الفعل إلى المفعول، فجُعلت صيغته أيضًا غير معقولة، أي قليلة الاستعمال في الأسماء، وهي فُعِلَ في الماضي، فإنه لا يوجد على هذه الصيغة كلمة في الأسماء، إلا دُئل، ووُعل، ويُفْعَل في المضارع، ولا يوجد منها في الأسماء إلا قليلٌ كـ«جُنْدَب»، وإنما فعلوا ذلك لأن المجهول لمّا حُذف فاعله، وأسند إلى مفعوله كان معناه بعيدًا من الأفعال، فخِيف أن يُلْحَق بقسم الأسماء، فجُعِلت صيغته على صيغة لا توجد في قسم الأسماء إلا نادرًا، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر صيغ المبنيّ المجهول، فقال:

(**وَأَوَّلَ الْمَاضِي اضْمُمَنْ مُطْلَقَا**) أي سواء كان ثلاثيًا، أورباعيًا، مجرّدًا، أو مزيدًا فيه (**كَكَسْرِ مَا آخِرَهُ قَدْ سَبَقَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، أي كما تكسر الحرف الذي سَبَقَ آخرَهُ، أي وقع قبل آخره، فقوله: «**آخِرَهُ**» مفعول مُقدَّم لـ«**سَبَقَا**».

(**وَمِثْلُهُ**) أي مثل الماضي (**مُضَارِعٌ فِي الضَّمّ**) أي ضمّ أوله (**وَافْتَحْ قُبَيْلَ لَامِهِ**) أي الحرف الذي قبل لام الكلمة منه، وقوله: (**فِي الْفَمّ**) بتشديد الميم، لغة في تخفيفها، فإن في «**الفم**» بالميم ثلاث عشرة لغةً، إعرابه على الميم مخفّفةً، كَدَم، أو مشدّدةً، كعَمّ، أو إعرابه مقصورًا، كفَتًى، أو منقوصًا، كقَاضٍ، مثلّث الفاء فيهن، والثالثة عشرة إتباع فائه لميمه في الحركة، وفُصْحاهنّ إعرابه كَدَم[1].

وأراد بقوله: «**في الفم**» النطق، أي افتحه في تلفّظك به.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه يضمّ أول الفعل الماضي المبنيّ للمجهول، ويُكسر ما قبل آخره، مطلقًا، كـ«**ضُرِبَ**»، و«**دُحْرِجَ**»، و«**أُكْرِمَ**»، و«**انطُلِقَ**»، و«**اسْتُخْرِجَ**»، ويضمّ أول مضارعه، ويُفتح ما قبل آخره، كـ«**يُضْرَبُ**»، و«**يُكْرَمُ**»،

(١) راجع «حاشية الخضريّ على شرح ابن عَقيل» ١/٤٦.

٢٩٢ ـ وَضُمَّ كَالأَوَّلِ مَا يُحَرَّكُ أَوَّلُهُ فِي سَبْعَةٍ قَدْ تُدْرَكُ
٢٩٣ ـ وَهْيَ «تُفُعِّلَتْ» وَزِدْ «تُفُوعِلاَ» وَ«افْتُعِلَتْ» وَ«انْفُعِلَتْ» وَ«افْعُنْلِلاَ»
٢٩٤ ـ وَ«اسْتُفْعِلَتْ» وَ«افْعُوعِلَتْ» فَضُمَّ ذَا لِدَفْعِ الالْتِبَاسِ فَادْرِ الْمَأْخَذَا

و«يُدَحرَج»، و«يُنطلَق»، و«يُستخرَج»: وقد تقدّم علّة ذلك قريبًا، والله تعالى أعلم.

ولمّا كان يُستثنى من القاعدة المذكورة سبعة أبواب، ذكرها بقوله:

(**وَضُمَّ**) أيها الصرفيّ (**كَالأَوَّلِ**) أي كضمّك الحرف الأول الذي عرَفته، سواء كانت الضمّة أصليّةً، كما في الرباعيّات، أو عارضةً كما في غيرها (**مَا**) اسم موصول، أي الحرف الذي (**يُحَرَّكُ أَوَّلُهُ فِي سَبْعَةٍ**) أي في سبعة أبواب (**قَدْ تُدْرَكُ**) أي تُعلم تلك الأبواب.

(**وَهْيَ «تُفُعِّلَتْ»**) كتُعُلِّمت (**وَزِدْ «تُفُوعِلاَ»**) كتُقُوتِل، والألف فيه يحتمل أن تكون إطلاقيّة، ويحتمل أن تكون ضمير التثنية (**وَ«افْتُعِلَتْ»**) كاقتُطِعَت (**وَ«انْفُعِلَتْ»**) كانطلقت (**وَ«افْعُنْلِلاَ»**) كاحرُنجِم، والألف فيها الاحتمالان المذكوران آنفًا (**وَ«اسْتُفْعِلَتْ»**) كاستُخرِجت (**وَ«افْعُوعِلَتْ»**) كاعْشُوشِبَت (**فَضُمَّ ذَا**) يحتمل أن يكون فعل أمر، أي ضمّ أيها الصرفيّ هذا الحرف، أي الأول، ويحتمل أن يكون مبتدأً خبره قوله: (**لِدَفْعِ الالْتِبَاسِ**) أي التباس الماضي حالة الوقف بمضارع فعّل، وفاعل في الأولين، وبالأمر في الخمسة الباقية (**فَادْرِ الْمَأْخَذَا**) بألف الإطلاق، أي فاعرف أصل المسألة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح: أن هذه الأبواب السبعة لا يكفي فيها ما سبق من البيان، بل لا بدّ فيها من قيد زائد، وهو أنه يجيء المجهول منها بضمّ أول متحرّك منه، مع ضمّ الأول، وكسر ما قبل الآخر، وهي تُفُعِّل، وتُفُوعِل، وافتُعِل، وانفُعِل، وافعُنْلِلَ، واستُفعِلَ، وافعُوعِل.

وإنما ضمّ الفاء في الأولين؛ ولم يُقتصر على ضم الأول حتى لا يلتبسا بمضارع فَعَّلَ، وفاعل في الوقف، يعني أنه لو اكتُفي في «تُقُطِّع» مثلًا بضم الأول، وهو التاء،

....

وكسر ما قبل الآخر، وهو الطاء، وأُبقي القاف مفتوحًا لم يُعلَم أنه مجهول الماضي من باب التفعّل، أو مضارع معلوم من باب التفعيل.

وكذا لو اكتُفي في «**تباعد**» مثلًا بضم الأول، وهو التاء، وكسر ما قبل الآخر، وهو العين، وأُبقي الباء مفتوحًا لم يُعلم أنه مجهول الماضي، من باب التفاعُل، أو مضارع من باب المفاعلة.

وإنما ضُمّ أول المتحرك في الخمسة الباقية حتى لا يلتبس الماضي المجهول منها بأمر المخاطب في حال الوقف، يعني أنه لو اكتُفي في «**اقْتُصِر**» مثلًا بضم أوله، وهو الهمزة، وكسر ما قبل آخره، وهو الصاد، وأُبقي التاء مفتوحًا، وقيل: «**واقْتَصِر**» بوصل الهمزة، وإسكان الراء للوقف لم يُعلم أنه ماضٍ مجهول، وصِلت همزته، ووُقف آخره، أو أمر لمخاطب، جُزِم آخره، وإنما يَتَبيَّنُ الالتباس بقيدين، أحدهما الوقف، والآخر وصلُ الهمزة؛ إذ لو لم يوقف لم يلتبس أحدهما بالآخر؛ لأن آخر الماضي مفتوح، وآخر الأمر مجزوم، وأيضًا لو قُطعت الهمزةلم يلتبس؛ إذ هي في المجهول مضمومة، وفي الأمر مكسورة، فتنبّه.

[تنبيه]: تخصيص الأبواب السبعة بالحكم المذكور فيه نظر لا يخفى؛ إذ كلُّ فعل في أوله همزة وصل، فعلامة بناء المجهول منه أن يُضمّ أول متحرّك منه، مع ضمّ الأول، وكسر ما قبل الآخر، وذلك أحد عشر بابًا، مثل انطلق، واكتسب، واحمرّ، واحمارّ، واستخرج، واعشوشب، واجلوّذ، واقعنسس، واسلنقى، واحرنجم، واقشعرّ، فإذا ضُمّ إليها تفعّل، وتفاعل، كتقطّع، وتباعد صار عدد الأبنية ثلاثة عشر، فالاقتصار على السبعة مما لا ينبغي، فتبصّر، أفاده ابن كمال، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

فَصْلٌ: فِي اسْمِ الْفَاعِلِ

٢٩٥ - وَهُوَ مَا اشْتُقَّ مِنَ الْمُضَارِعِ ... لِمَنْ بِهِ قَدْ قَامَ فِعْلُ الْوَاضِعِ
٢٩٦ - مَعَ الْحُدُوثِ إِنَّمَا مِنْهُ أُخِذْ ... لِنِسْبَةٍ بَيْنَهُمَا فَلْتَسْتَعِذْ

ولمّا فرغ من بيان **قسم الأفعال**، شَرَع يبيّن الأسماء المشتقّة، وقدّم منها الفاعل؛ لعدم اختصاصه بفعل دون فعل، ولكثرة استعماله بالنسبة إلى ما عداه، فقال:

(فَصْلٌ: فِي اسْمِ الْفَاعِلِ)

(وَهُوَ) أي اسم الفاعل **(مَا اشْتُقَّ)** بالبناء للمفعول، أي اسم مشتق **(مِنَ الْمُضَارِعِ)** المعلوم **(لِمَنْ بِهِ قَدْ قَامَ فِعْلُ الْوَاضِعِ)** أي الفاعل **(مَعَ الْحُدُوثِ)** أي مع إفادة معنى الحدوث **(إِنَّمَا مِنْهُ أُخِذْ)** أي إنما اشتُقّ اسم الفاعل من المضارع، دون الماضي **(لِنِسْبَةٍ بَيْنَهُمَا)** أي للمناسبة الحاصلة بين اسم الفاعل، والمضارع في الوقوع صفة للنكرة، وغيره من المناسبات، وقوله: **(فَلْتَسْتَعِذْ)** كمّل به البيت، ومعناه: فلتطلُب العوذ من الله تعالى، أي التحصّن من المكاره.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أن اسم الفاعل هو اسمٌ مشتقّ من المضارع المعلوم لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث.

فقوله: «**اسمٌ**» جنسٌ يشمل جميع الأسماء، مشتقّةً كانت، أو غير مشتقّة.

وقوله: مشتقّ من المضارع«**يُخرج الأسماء الغير المشتقّة**»، كالفاعل الذي أُسند إليه الفعل، والمصدر، وغيرهما.

وقوله: «**لمن قام به الفعل**» يُخرج اسم المفعول، والآلة، واسمي الزمان والمكان، وقيل: يُخرج أيضًا اسم التفضيل، ولا يُخرج الصفة المشبَّهة.

[**فإن قلت**]: هذا القيد لا يشمل بعض أسماء الفاعلين، نحو زيد مقابلُ عمرو، وأنا مُقترب من فلان، أو متباعِد عنه، ومجتمِع به، فإن هذه الأحداث نِسبةٌ بين الفاعل والمفعول لا يقوم بأحدهما معيّنًا دون الآخر.

٢٩٧ - مِنَ الْمُجَرَّدِ الثُّلَاثِيْ صِيغَتُهْ كَـ«فَاعِلٍ» أَتَتْ بِذَاكَ كَثْرَتُهْ

[أجيب]: بأن المعتبر بما يُنسب إليه الحدث صريحًا، وهو الفاعل، ولا عبرة بما نُسب إليه ضمنًا، وهو المفعول، فكأنه قام بأحدهما معيّنًا، والله تعالى أعلم.

وقوله: «**بمعنى الحدوث**» يُخرج الصفة المشبَّهة؛ لأن وضعها على الثبوت والدوام، لا على الحدوث، ولهذا لو قُصِد بها الحدوث رُدَّت إلى صيغة اسم الفاعل، فيقال في حَسَن: حاسنٌ الآن أو غدًا، ومنه قوله تعالى في ضَيِّق: ﴿وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ الآية، وهذا مطّردٌ في كلّ صفة مشبّهة، ولا يُنتقض التعريف بمثل «**دائم**»، و«**باق**»؛ بناءً على أنهما ليسا بمعنى الحدوث، بل بمعنى الاستمرار؛ لأن الاستمرار مدلول جوهر الكلمة، لا مدلول الصيغة، فيدلّان بصيغتهما على الحدوث أيضًا، كما يدلُّ «**يَدُوم**»، و«**يبقى**» بحسب الصيغة على الحدوث.

وإنما اشتُقّ اسم الفاعل من المضارع، دون غيره من الأفعال، ومن المصدر؛ لمناسبة بينهما في الوقوع صفة للنكرة، وفي غيره من المناسبات المذكورة في صدر فصل المضارع.

وإذا كان مشتقًا من المضارع، وهو من الماضي، وهو من المصدر، كان مشتقًا من المصدر بواسطة، كما هو مذهب السيرافيّ، وقد سبقت الإشارة إليه أول الكتاب، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر صيغته، فقال:

(**مِنَ الْمُجَرَّدِ الثُّلَاثِيْ**) بسكون الياء للوزن، والجارّ والمجرور متعلّق بحال مقدّر، أي حال كونه مأخوذًا من الفعل الثلاثيّ المجرد(**صِيغَتُهْ**) أي صيغة اسم الفاعل، وهو مبتدأ خبره جملة «**أتت**»، وقوله: (**كَـ«فَاعِلٍ»**) متعلّق بحال مقدّر من فاعل (**أَتَتْ**) وقوله (**بِذَاكَ كَثْرَتُهْ**) مبتدأ وخبره، أي كثرتُهُ كائنة بذاك، يعني أن أكثر استعماله آت على وزن فاعل.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن صيغة اسم الفاعل من الثلاثيّ المجرّد صحيحًا

٢٩٨ - وَجَرَّدُوهُ مِنْ «أَنَيْتُ» فَرْقَا	بَيْنَهُمَا عِنْدَ ابْتِدَاكَ نُطْقَا
٢٩٩ - إِذْ لَوْ أَتَوْا بِهَمْزَةٍ فِي الأَوَّلِ	أَشْبَهَ مَا مُضَارِعًا قَدْ يَنْجَلِي
٣٠٠ - وَكَسَرُوا عَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ الأَلِفْ	إِذْ فَتْحُهُ يُوقِعُ فِي لَبْسٍ أُلِفْ

كان، أو معتلًا على وزن فاعل، نحو ناصر، وبائع، قيل: ولأجل كثرة اسم الفاعل من الثلاثيّ على فاعل سُمّي بلفظ الفاعل لجميع اسم الفاعل، كالمنفَعِل، والمستفعِل، فلم يقولوا: اسم المنفعِل، ولا اسم المستفعِل.

وتُعُقِّبَ بأنه ليس المقصود بقولهم: اسم الفاعل اسم الصيغة الذي يجيء على وزن فاعل، بل المراد اسم ما فَعَلَ الشيءَ، ولم يأت المنفعل، ولا المستفعل بمعنى الذي فعل الشيءَ حتى يقال: اسم المنفعل، والمستفعل.

[تنبيه]: أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل، كالمنكسر، والجاهل، والضامر، والمائت؛ لأن الأغلب فيما بُني له هذه الصيغة أن يفعل فعلًا، كالقائم، والقاعد، والمخرج، والمستخرج، وغير ذلك، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر كيفية اشتقاق اسم الفاعل الثلاثيّ من المضارع المعلوم، فقال:

(**وَجَرَّدُوهُ مِنْ «أَنَيْتُ»**) أي حذفوا من اسم الفاعل لمّا أرادوا اشتقاقه من المضارع حروف المضارعة التي هي «أنيتُ» (**فَرْقًا بَيْنَهُمَا**) منصوب على أنه مفعول من أجله، أي لأجل الفرق بين اسم الفاعل، والمضارع (**عِنْدَ ابْتِدَاكَ نُطْقًا**) أي عند التلفّظ بأول الحرف، وهو متعلّق بـ«جرّدوه» (**إِذْ**) تعليليّة، أي لأنهم (**لَوْ أَتَوْا بِهَمْزَةٍ فِي الأَوَّلِ**) أي أول اسم الفاعل، فـ«أل» عوضٌ عن المضاف إليه (**أَشْبَهَ**) اسم الفاعل (**مَا**) موصولة أي الفعل الذي (**مُضَارِعًا**) حال مقدّم من فاعل (**قَدْ يَنْجَلِي**) أي ينكشف، ويتّضح.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنهم حذفوا علامة المضارع، وهي حروف «أنيت»، كما سبق بيانها من اسم الفاعل؛ لئلا يقع اشتباه بينه وبين بالمضارع (**وَكَسَرُوا عَيْنَهُ**) أي عين اسم الفاعل، سواء كان مضمومًا، كينصر، أو مفتوحًا، كيفتح، أو مكسورًا، كيضرب، فأبقوا كسرته (**مِنْ بَعْدِ الأَلِفْ**) أي من بعد زيادة الألف بين الفاء والعين؛ لخفّتها

٣٠١ - بِفِعْلِ مَاضٍ صِيغَ لِلْمُفَاعَلَهْ	وَضَمُّهُ يَثْقُلُ فِي المُحَاوَلَهْ
٣٠٢ - وَاخْتِيرَ لَبْسُهُ بِفِعْلِ الأَمْرِ	لِكَوْنِهِ مِنْ أَصْلِ ذَاكَ يَجْرِي

(إِذْ) تعليلية (فَتْحُهُ) أي فتح عينه (يُوقِعُ فِي لَبْسٍ) بفتح، فسكون: أي اختلاط، واشتباه، وقوله: (أُلِفْ) بالبناء للمفعول، صفة لـ«لبس»، أي مألوف ذلك اللبس (بِفِعْلِ مَاضٍ) متعلّق بـ«لَبس» (صِيغَ) بالبناء للمفعول (لِلْمُفَاعَلَهْ) أي لإفادة معنى المفاعلة، فإنك إذا قلت: «ضارَب» بفتح الراء لم يُعلم أنه اسم فاعلٍ من يضرب، أو فعل ماض من المضاربة (وَضَمُّهُ) أي ضمّ عين اسم الفاعل (يَثْقُلُ) أي يصير ثقيلًا (فِي المُحَاوَلَهْ) أي عند محاولة التكلّم.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنهم بعد حذف علامة المضارع من اسم الفاعل زادوا الألف بين الفاء والعين؛ لخفّتها، وإنما لم يزيدوها في الأول؛ لئلا يشتبه بمضارع المتكلّم؛ إذ لا بدّ من تحريكه؛ لتعذّر الابتداء بالساكن، فلو فُتح لالتبس بمضارع المتكلّم المكسور العين، مثل «أَضْرِب»، ولو كُسر لالتبس أيضًا بالأمر من مكسور العين، نحو «اصبر»، ولو ضمّ لالتبس بالأمر من مضموم العين، نحو «انصُر»، ولو زيد في الآخر قيل: يلتبس بتثنية الماضي في مثل «فتحا»، وقيل: يلزم أن يصير إعرابه تقديرًا، ولو زيد بين العين واللام لالتبس بصيغة المبالغة، نحو «فتّاح» و«صبّار»؛ وإذا بَطَلَتْ هذه الأقسام بأسرها تعيّن أن يزاد بين الفاء والعين.

وإنما كسروا عين اسم الفاعل؛ لأنه لو فُتح لالتبس بماضي المفاعلة، ولو ضُمّ لثَقُل، والله تعالى أعلم.

ولما كان يلزم الالتباس أيضًا في الكسر أجاب عنه بقوله:

(وَاخْتِيرَ لَبْسُهُ) أي اشتباه اسم الفاعل (بِفِعْلِ الأَمْرِ) أي بأمر باب المفاعلة، فإنك إذا قلت: «ضارِب» بكسر الراء لم يُعلم أنه اسم فاعل من «يضرب»، أو أمر من المضاربة؛ إذ لا اعتبار بحركة الطرف (لِكَوْنِهِ) أي لكون فعل الأمر (مِنْ أَصْلِ ذَاكَ) أي من أصل اسم الفاعل، وهو المضارع، والجارّ متعلّق بـ(يَجْرِي) أي يحصل، يعني أنهما من أصل واحد.

٣٠٣ - وَقَدْ تَجِيءُ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةْ بِصِيَغٍ لَيْسَتْ بِذَاكَ مُشْبِهَةْ

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه إنما اختير الكسر مع أنه يلزم منه الالتباس بفعل أمر باب المفاعلة؛ للضرورة، حيث لا يمكن الفتح والضمّ كما بيّنّاه، و لايمكن السكون؛ لالتقاء الساكنين، وقيل - وهو الذي اقتصر عليه في النظم -: إنما اختير الالتباس بالأمر؛ لأن الأمر مأخوذ من المستقبل، واسم الفاعل مشابه له في ذلك، فيكون بينهما مؤاخاة، ومناسبة، بخلاف ماضي باب المفاعلة، فاختيار الالتباس بين الأمرين المتناسبين أولى من اختياره بين المتباعدين، والله تعالى أعلم.

ولمّا فرغ من بيان كيفيّة بناء اسم الفاعل من الثلاثيّ المجرّد، شرع يبيّن كيفيّة بناء الصفة المشبّهة، فقال:

(**وَقَدْ تَجِيءُ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةْ**) الآتي تعريفها، وإنما عبّر بقوله: «**تجيء**» إشارةً إلى إنها سماعيّة، فليس لها قياس يضبطها، بل هي مختلفة، يتوقّف أمرها على السماع (**بِصِيَغٍ لَيْسَتْ**) تلك الصيغ (**بِذَاكَ**) أي باسم الفاعل (**مُشْبِهَةْ**) يعني أنها لا تشبه اسم الفاعل في مجارات فعله في الحركات والسكنات، بل مخالفة له.

(**اعلم**): أن الناظم تبعًا لأصله لم يجعل للصفة المشبّهة فصلا على حِدَةٍ، بل ذكرها في ذيل اسم الفاعل من الثلاثيّ؛ للمشابهة التامّة بينهما، وقدّمها على اسم الفاعل من غير الثلاثيّ؛ لعدم المناسبة بينهما؛ إذ الصفة المشبّهةُ لا تجيء من غير الثلاثيّ.

وعرّفوها بأنها اسم اشتُقّ من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت.

فقولنا: «**اسمٌ**» جنسٌ يشمل جميع الأسماء مشتقّةً أو غير مشتقّة، وقولنا: «**اشتُقّ من فعل لازم**» يُخرج غير المشتقّات، ومشتقّات الفعل المتعدّي، وقولنا: «**لمن قام به**» يُخرج اسم المفعول اللازم المتعدّي بحرف الجرّ، كـ«**معدول عنه**»، و«**ممرور به**»، واسم الزمان والمكان، والآلة، وقولنا: «**على معنى الثبوت**» أي الاستمرار يُخرج اسم الفاعل اللازم، كـ«**قائم**» و«**قاعد**»، فإنه مشتقّ من فعل لازم لمن قام به، لكن على معنى

٣٠٤ـ كَـ«فَرِقٍ»وَ«الشَّكْسِ»وَ«الصُّلْبِ»كَذَا «مِلْحٌ» «شُجَاعٌ» وَ«جَبَانٌ» أُخِذَا

الحدوث، ويُخرِج أيضًا مثل «ضامر»، و«شازب»[1]، و«طالق»، فهو وإن كان بمعنى الثبوت؛ لكنه في أصل وضعه للحدوث، كما بيّناه في اسم الفاعل.

[تنبيه]: المشابهة بين الصفة المشبّهة، وبين اسم الفاعل يكون من حيث المعنى، ومن حيث اللفظ، أما الأول، فلأن الصفة المشبّهة ما قام بها الحدث المشتقّ هي منه، فمعنى «زيدٌ حسنٌ»: زيد ذو حُسْنٍ، والحسن حدثٌ قائم بزيد، كما أن اسم الفاعل محلّ للحدثِ المشتقّ هو منه، فمعنى «زيدٌ ضاربٌ»: زيدٌ ذو ضرب، فلا فرق بينهما معنى، إلا من حيث الحدوث في أحدهما وضعًا، والثبوت في الآخر، كما عرفتَ.

وأما الثاني: فلأن الصفة المشبّهةَ اسم يُثنّى، ويُجمَعُ، ويذكّر، ويؤنّث، كاسم الفاعل، فلما كانت مشابهةً له هذه المشابهة سُمّيت صفةً مشبّهةً، وعَمِلت عَمَلَهُ، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الأبنية التي تجيء بها الصفة المشبّهة، فقال:

(**كَـ«فَرِقٍ**») أي تجيء على وزن فَعِلٍ، بفتح الفاء، وكسر العين، كـ«**فَرِقٍ**» بمعنى الجبان، من فَرِقَ يَفْرَق، من باب تَعِبَ (**وَ**) وعلى **فَعْل**، بفتح الفاء، سكون العين، نحو(«**الشَّكْسِ**») بمعنى سيىء الخُلُق، من شَكِس من باب تعِبَ **أيضًا**[2]، وحكى الفرّاء: رجلٌ شَكِسٌ بكسر الكاف، وهو القياس؛ لأن ماضيه بالكسر أيضًا، والجمع شُكْسٌ، بضم، فسكون (**وَ**) على وزن فُعْل، بضم الفاء، وسكون العين، نحو («**الصُّلْبِ**») بمعنى الشديد، وكذا الصَّلِيب منه، وهو من باب كَرُم (**كَذَا**) يأتي على وزن فِعْلٍ، بكسر الفاء، وسكون العين، ومثاله: («**مِلْحٌ**») من باب ضرب، وكَرُم، يقال: ماءٌ مِلْحٌ، ولا يقال: مالِحٌ، إلا في لغة رديئة.

(١) «**الشَّازِبُ**» الخَشِنُ، والضامِرُ اليابِسُ اهـ «ق».

(٢) وورد أيضًا شَكُسَ بضم الكاف، من باب كَرُمَ، وورد أيضًا في الصفة شَكُسٌ بفتح فضم، كَعَضُدٍ، قاله في «**اللسان**».

....

وقال الفيّومي: مَلُحَ الماءُ مُلُوحَةً، هذه لغة أهل العالية، و الفاعل منها مَلِحٌ، بفتح الميم، وكسر اللام، مثل خَشُنَ خُشُونةً، فهو خَشِنٌ، هذا هو الأصل في اسم الفاعل، وبه قرأ طلحة بن مُصَرِّف: ﴿وَهَٰذَا مَلِحٌ أُجَاجٌ﴾، لكن لَمَّا كَثُر استعماله خُفِّف، واقتُصِرَ في الاستعمال عليه، فقيل: مِلْحٌ، بكسر الميم، و سكون اللام، و أهل الحجاز يقولون: أملح الماء إملاحًا، والفاعل مالِحٌ، من النوادر التي جاءت على غير قياس، نحو أَبْقَلَ الموضع فهو باقل، و أغضى الليل فهو غاض، و أنشد ابن فارس [من الرجز]:

وَمَاءُ قَوْمٍ مَالِحٌ وَنَاقِعٌ

ونقله أيضًا عن ابن الأعرابي، و أنشد بعضهم لعمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

وَلَوْ تَفَلَتْ فِي الْبَحْرِ وَالْبَحْرُ مَالِحٌ   لَأَصْبَحَ مَاءُ الْبَحْرِ مِنْ رِيقِهَا عَذْبَا

ونَقَلَ الأزهري اختلاف الناس في جواز مَالِحٍ، ثم قال: يقال: ماء مالح، ومَلِحٌ أيضًا، وفي نسخة من «التهذيب»: قلت: ومَالِحٌ لغةٌ لا تُنْكَر، وإن كانت قليلةً، وقال في «المجرَّد»: ماءٌ مالحٌ، ومَلِحٌ بمعنًى، و قال ابن السّيد في «مثلث اللغة»: ماءٌ مَلِحٌ، ولا يقال: مَالِحٌ في قول أكثر أهل اللغة، و عبارة المتقدمين فيه: ومالحٌ قليلٌ، ويَعْنُون بقلته كونه لم يَجِئ على فِعْلِه، فلم يَهْتَدِ بعضُ المتأخرين إلى مَغْزَاهُم، و حملوا القلة على الشُّهْرة و الثبوتِ، وليس كذلك، بل هي محمولة على جَرَيَانه على فعله، كيف وقد نُقِلَ أنها لغة حجازية، وصَرَّحَ أهل اللغة بأن أهل الحجاز، كانوا يَختارون من اللغات أفصحها، و من الألفاظ أعذبها، فيستعملونه، ولهذا نزل القرآن بلغتهم، و كان منهم أفصحُ العرب، وما ثبت أنه من لغتهم لا يجوز القول بعدم فصاحته، و قد قالوا في الفعل: مَلَحَ الماءُ مُلُوحًا، من باب قَعَدَ، و قياس هذا مالِحٌ، فعلى هذا هو جارٍ على القياس انتهى(١).

قلت: قد تبينَ بما ذُكر أن مالحًا لغة فصيحة، وإن كانت قليلة الاستعمال، فتنبه.

(١) «المصباح المنير» ٢/٥٧٨.

٣٠٥ - وَ«جُنُبٌ» وَ«حَسَنٌ» وَ«خَشِنُ» مِنْ «فَعُلَ» الْمَضْمُومِ كُلاً بَيَّنُوا

وتجيء الصفة المشبّهة أيضًا على وزن فُعَال، بضم الفاء، ومثاله «(شُجَاعٌ») يقال: شَجُعَ بالضم شَجَاعَةً: قَوِيَ قلبُهُ، واستهان بالحروب؛ جَرَاءة، وإقدامًا، فهو شَجِيعٌ، وشُجَاع، وبنو عَقِيل تفتح الشين؛ حَمْلًا على نقيضه، وهو جَبَانٌ، وبعضهم يكسر للتخفيف، وامرأة شَجِيعَةٌ بالهاء، وقيل فيها أيضًا: شُجَاعٌ، وشُجَاعَةٌ، ورجالٌ شِجْعانٌ، بالكسر والضم، وقال ابن دُرَيد: الضم خطأ، وشِجْعَةٌ بالكسر، مثل غُلام وغِلْمَةٍ، وشُجَعَاء، مثل شَرِيف وشُرَفَاء، قال أبو زيد: وقد تكون الشَّجَاعة في الضعيف بالنسبة إلى من هو أضعف منه انتهى[١].

(وَ) تجيء أيضًا على فَعَال، بفتح الفاء، ومثاله «(جَبَانٌ») من الجُبْن، وهو ضدّ الشجاعة، يقال: جَبُنَ جُبْنًا، وزانُ قَرُبَ قُرْبًا، وجَبَانَةً بالفتح، وفي لغة من باب قَتَلَ، فهو جَبَانٌ، أي ضعيف القلب، وامرأةٌ جَبَانٌ أيضًا، وربّما قيل: جَبَانَةٌ، وجمعُ المذكّر جُبَنَاءُ، وجمعِ المؤنّث جَبَانَات، وقوله: (أُخِذَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، كمّل به البيت، أي أخذ جبانٌ أيضًا مثالًا للصفة المشبّهة (وَ) تجيء أيضًا على فُعُلٍ بضمّتين، ومثاله «(جُنُبٌ») يقال: جَنُبَ وزانُ قَرُبَ، وأجنب بالألف لغة، فهو جُنُبٌ، ويُطلَق على الذكر والأُنثى، والمفرد، والتثنية، والجمع، وربّما يُطابَق على قِلّة، فيقال: أَجْنَابٌ، وجُنُبُون، ونساء جُنُبَات (وَ) تجيء أيضًا على فَعَلٍ، بفتحتين، ومثاله«(حَسَنٌ») ضدّ القبيح، وفعله بضم العين؛ وجمعه حِسَان بالكسر، كجَبَلٍ وجِبَال (وَ) تجيء أيضًا على فَعِلٍ بفتح، فكسر، ومثاله«(خَشِنٌ») ضدّ اللَّيِّن، واعتُرِض ذكر هذا؛ لأنه بوزن فَرِقٍ المذكور أول الأمثلة، وجواب بعضهم بأن الأول من باب تَعِبَ، وهذا من باب كَرُمَ غير صحيح؛ لأن المقصود بيان أوزان الصفة، من أيِّ باب كان، لا بيان وزن الصفة من كلّ باب (مِنْ «فَعُلَ» الْمَضْمُومِ) عينُهُ (كُلاً) أي كلّ الصفات المذكورة بعد قوله:

(١) «المصباح» ١/٣٠٥.

٣٠٦ - وَقَلَّ مِنْهُ «أَفْعَلٌ» كَـ«أَحْمَقِ» وَ«آدَمٍ» وَ«أَرْعَنٍ» وَ«أَخْرَقِ»
٣٠٧ - وَ«أَعْجَفٍ» وَ«أَسْمَرٍ» وَ«أَحْوَلُ» «عَطْشَانُ» مِنْ مَكْسُورِ عَيْنٍ تُجْعَلُ

«والصُّلْب إلخ» (بَيِّنوا) يعني أن هذه السبعة كلها من فَعُل المضموم، بخلاف الأولين، فإنهما من فَعِلَ المكسور، لكن في كلامه إيهام إدخالهما، فكان الأولى له أن يبيِّنَ ذلك، فلو قال بدل هذا البيت:

وَجُـنُـبٌ وَحَـسَـنٌ وَفِـعْـلُ مَـا ذُكِرَ بَعْدَ الشَّكْسِ بِالضَّمِّ سَمَا

لسلم من هذا الإيهام، ومن تكرار خَشِنٍ مع فَرِقٍ، كما لا يخفى، والله تعالى وليّ التوفيق.

(وَقَلَّ مِنْهُ) أي من فعُل المضموم(«أَفْعَلٌ») أي موازن أفعل (كَـ«أَحْمَقِ») بصرف كلها؛ للوزن، والحُمْقُ فساد في العقل، قاله الأزهريّ، يقال: حَمُق يحمُق، من باب كرُم، وحَمِقَ يحمَقُ، من باب تَعِبَ، فهو أحمق، والأنثى حمقاء، والجمع حُمْقَى، وحُمْق (وَ«آدَمٍ») من الأُدمة بالضم، وهي في الناس السُّمْرةُ، وفي الإبل: لون مُشْرَبٌ سوادًا، أو بياضًا، أو هو البياض الواضح[1] (وَ«أَرْعَنٍ») كأحمق، وزنًا ومعنى(وَ«أَخْرَقِ») من الخُرْق: ضدّ الرفق، (وَ«أَعْجَفٍ») من العَجَف، وهو الهُزَال، والأنثى عَجْفاء، والجمع عِجَاف بالكسر (وَ«أَسْمَرٍ») من السُّمْرة بالضمّ، وهي منزلةٌ بين البياض والسواد فيما يَقْبَل ذلك، وفعله ككرُمَ، وفَرِح (وَ«أَحْوَلُ») من الحَوَل مُحرَّكةً، وهو ظهور البياض في مُؤخِر العين، ويكون السواد من قِبَل الماق، أو إقبال الحدقة على الأنف، أو ذهاب حَدَقتها قِبَلَ مُؤخِرها، وقيل: غير ذلك، وقد حَوِلَت، وحالت تَحَالُ، واحْوَلَّتْ احولالًا[2] («عَطْشَانُ») بفتح، فسكون، والأنثى عَطْشى، والجمع عِطَاش بالكسر، وقوله: (مِنْ مَكْسُورِ عَيْنٍ) متعلّق بـ(تُجْعَلُ) بالبناء للمفعول، هكذا قال، وظاهره أن الضمير يعود

(١) راجع «القاموس المحيط» ص٩٦٩.
(٢) راجع «القاموس» ص٨٩١.

٣٠٨ ـ وَالْكَسْرُ فِي قَدْ «حَمِقَتْ» وَ«خَرِقَا» وَ«سَمِرَتْ» وَ«عَجِفَتْ» قَدْ حُقِّقَا

٣٠٩ ـ وَقَدْ يَجِي «أَفْعَلُ» لِلتَّفْضِيلِ مِنَ الثُّلاَثِيِّ السَّالِمِ السَّبِيلِ

على «**عطشان**»، لكن فيه نظر؛ لأن هذا الاختصاص إنما هو لـ«**أحول**»، وأما وزن «**عطشان**»، فإنه لا يختصّ بفعل المكسور، بل يكون لكل ما يدلّ على الجوع والعطش، وضدّهما، قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى: تجيء الصفة المشبّهة من جميع الأبواب الثلاثيّة إذا كان بمعنى الجوع، والعطش، وضدّهما، على فَعْلان، كجَوْعان، وشبعان، وعطشان، وريّان انتهى.

(**وَالْكَسْرُ فِي قَدْ «حَمِقَتْ» وَ«خَرِقَا» وَ«سَمِرَتْ» وَ«عَجِفَتْ» قَدْ حُقِّقَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، يعني أنه كما نُقل في أفعال هذه الصفات كونها من باب فعُل بالضمّ نُقل أيضًا كونها من باب فعِل بالكسر.

وحاصل ما أشار إليه في هذه الأبيات بإيضاح: أن الصفة المشبّهة تأتي بوزن أفعل إذا كانت من فَعِل المكسور، إلا ستّة أوزان، فإنها تجيء من فَعُل المضموم، وهي أحمق، وأخرق، وآدم، وأرعن، وأعجف، وأسمر، وزاد الأصمعي أعجم، من العُجمة، وهي اللُّكْنة، وعدم الفصاحة، وقال الفرّاء: أحمق من حَمِقَ بالكسر، وهو لغة في حَمُق بالضمّ، وكذلك البقية فَعِل بالكسر لغة فيها، فتكون قياسيّة.

[**تنبيه**]: أبنية الصفة المشبّهة ليست منحصرةً في هذه الأبنية المذكورة هنا، بل تجيء على وزن فَعِيل، ككرِيم، وفَعُول، بفتح الفاء، كوَقُور، وفَيعِل بفتح الفاء، وكسر العين، كضَيِّق، وفَعُّول، بفتح الفاء، وتشديد العين، كغَيُور، وفُعَال بضم الفاء، وتخفيف العين، كمُلاح[1]، والله تعالى أعلم.

ولمّا فرغ من بيان أبنية الصفة المشبّهة، شرع يُبيّن اسم التفضيل، فقال:

(**وَقَدْ يَجِي «أَفْعَلُ»**) أي وزن أفعل (**لِلتَّفْضِيلِ**) أي لإفادة معنى تفضيل الفاعل على غيره.

(١) راجع «الفلاح» ص٦٨.

٣١٠ - مَا لَمْ يَكُنْ لَوْنًا وَعَيْبًا أَوْ يُزَدْ ... فِيهِ وَلاَ تَصَرُّفًا لَهُ فَقَدْ

(اعلم): أن اسم التفضيل هو المبنيّ على «أفعل» لزيادة صاحبه على غيره في المصدر المشتق هو منه، فيخرج عنه نحو فاضل، وغالب، وزائد،، ويخرج عنه أيضًا نحو طائل، أي زائد في الطول على غيره، ويدخل فيه خيرٌ وشرٌ؛ لكونهما في الأصل أخير وأشرّ، فخُفّفا بالنقل والاستغناء؛ لكثرة الاستعمال، وقد يُستعملان على القياس أيضًا، كما قال ابن مالك في الكافية:

وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ خَيْرٌ وَشَرّْ ... عَنْ قَوْلِهِمْ أَخْيَرُ مِنْهُ وَأَشَرّْ

ثم من شروط بناء أفعل التفضيل أن يكون من الثلاثيّ المجرد، فلا يجيء من الرباعي المجرد، ولا المزيد مطلقًا، وإليه أشار بقوله (مِنَ الثُّلاَثِيْ) بسكون الياء؛ للوزن، وهو متعلّق بـ«يجي»، أو بحال من «أفعل»، أي من الفعل الثلاثيّ، وقوله: (السَّالِمِ السَّبِيلِ) أراد به سلامته من الزيادة على ثلاثة أحرف، والإضافة فيه من إضافة الصفة إلى مرفوعها، أي السالم سبيله، أي طريقه، وإدخال «أل» على المضاف في مثله جائز، كما قال في «الخلاصة»:

وَوَصْلُ «أَلْ» بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرْ ... إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِي كَـ«الْجَعْدِ الشَّعَرْ»

(مَا) مصدريّة ظرفيّة أي مدّة (لَمْ يَكُنْ لَوْنًا) أي دالا على لون، فلا يُبنى أفعل التفضيل من الألوان، كالسواد، والبياض (وَعَيْبًا) أي ودالا على عيب، كالعرج والعمى.

[تنبيه]: لم يقيّد الناظم الألوان والعيوب بالظاهرة؛ تبعًا لأصله، والذي حققه المحقّق الرضي تقييدها بها، ودونك عبارته:

وينبغي أن يقال لا يُبنى أفعل التفضيل من الألوان والعيوب الظاهرة، فإن الباطنة يُبنى منها، نحو فلان أبلد من فلان، وأجهل منه، وأحمق، وأرعن، وأهوج، وأخرق، وألدّ، وأشكس، وأعيا، وأعجم، وأنوك، مع أن بعضها يجيء منه أفعل لغير التفضيل أيضًا، كأحمق وحمقاء، وأرعن ورعناء، وأهوج وهوجاء، وأخرق وخرقاء، وأعجم

....

وعجماء، وأنوك ونوكاء، فالأولى أن يقال: لا يُبنى أفعل التفضيل من الألوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة؛ لأن غالب الألوان أن تأتي أفعالها على افْعَلَّ، وافْعَالَّ، كابيضّ، واسودّ، واحمارّ، واصفارّ، فحُمل كلّ ما جاء من الثلاثيّ عليهما، وأما العيوب المحسوسة، فليس الغالب فيها المزيد فيه، لكن بعضها المزيد فيه أكثر استعمالاً فيه من غيره، كاحْوَلَّ، واعْوَرَّ، فإنهما أكثر استعمالاً من حَوِلَ، وعَوِرَ، ولذلك لم يُقْلَبْ واوهما؛ حملاً على احْوَلَّ، واعْوَرَّ، وما لم يجيء منه افْعَلَّ، ولا افْعَالَّ، كالْبَخَر، والْفَقَم، والْعَرَج والْعَمَى، لم يُبْنَ منها؛ لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنُّقصان، كالعَمَى، والبواقي محمولةٌ على القسمين المذكورين في الامتناع انتهى كلام الرضيّ[(١)]، وهو تحقيق نفيسٌ، والله تعالى أعلم.

(أَوْ يُزَدْ فِيهِ) أي أو ما لم يُزَد فيه، فلا يُبنى من المزيد فيه، أي من غير الثلاثيّ المجرّد، وهذا مذهب الجمهور

والحاصل أن بناء أفعل التفضيل من الزوائد مطلقًا غير قياس عندهم، وأجازه سيبويه، في باب الإفعال، وأيّده الرضيّ، ودونك نصّه: قال: وهو عند سيبويه قياس من باب أفعل مع كونه ذا زيادة، ويؤيّده كثرة السماع، كقولهم: هو أعطاهم للدينار، وأولاهم للمعروف، وأنت أكرم أي من فلان، وهو كثير، ومُجَوِّزه قلّة التغيير؛ لأنك تحذف منه، وتردّه إلى الثلاثيّ، ثم تبني منه أفعل التفضيل، فتخلُفُ همزةُ التفضيل همزةَ الإفعال، وهو عند غيره سماعيّ مع كثرته.

ونُقِل عن المبرّد والأخفش جواز بناء لأفعل التفضيل من جميع الثلاثيّ المزيد فيه، كانفعل، واستفعل، ونحوهما؛ قياسًا، وليس بوجه؛ لعدم السماع، وضعف التوجيه فيه، بخلاف أفعل انتهى كلام الرضي[(٢)]، والله تعالى أعلم.

---

(١) «شرح الكافية» ٣/ ٤٥٠.
(٢) «شرح الكافية» ٣/ ٤٥١.

٣١١ ـ إِذْ «أَفْعَلٌ» فِي الْعَيْبِ وَاللَّوْنِ شُهِرْ ... مِنِ اسْمِ فَاعِلٍ فَلَبْسُهُ حُذِرْ

(وَلاَ تَصَرُّفًا لَهُ فَقَدْ) أي عدم التصرف، يعني أنه لا يُبنى من الأفعال الجامدة، كليس، وعسى.

ثم بيّن سبب منع بناء أفعل التفضيل مما يدلّ على عيب ولون، فقال:

(إِذْ) تعليلية «(أَفْعَلٌ») أي وزنه (فِي الْعَيْبِ وَاللَّوْنِ) أي في الأفعال الدالّة عليهما (شُهِرْ) بالبناء للمفعول (مِنِ اسْمِ فَاعِلٍ) أي بناء اسم الفاعل منه، والمراد الصفة المشبهة، يعني أن وزن أفعل يجيء صفةً مشبَّهة في العيب، واللون، كالأعمش، والأحمر (فَلَبْسُهُ) أي التباس اسم التفضيل باسم الفاعل (حُذِرْ) بالبناء للمفعول، أي منع، يعني أنه لو بُني اسم التفضل منهما لالتبس باسم الفاعل، أي بالصفة المشبهة، فإنك إذا قلت: زيد الأسود لم يُعلم أنه بمعنى ذو سواد، أو بمعنى الزائد في السواد.

[**تنبيه**]: إذا قَصَدتَ بناءَ التفضيل من معاني الأشياء التي تعذّر بناء أفعل التفضيل منها، وهي ذو الزيادة، والرباعي، والألوان، والعيوب الظاهرة بنيت أفعل من فِعْلٍ يصح بناء أفعل منه في حسن، أو كثرة، أو غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده، ثم جئت بمصادر تلك الأفعال التي امتنع بناء أفعل منها، فتنصبه على التمييز؛ لتحقّق معنى التمييز عن النسبة فيها، نحو أقبحُ عَوَرًا، وأشدُّ بياضًا، وأسرع انطلاقًا، وأكثر دحرجةً، ونحو ذلك، ذكره الرضيّ[1]، والله تعالى أعلم

---

(١) «المصدر السابق».

٣١٢ - وَجَمْعُ كُلِّ الْحَرْفِ مِنْ مَزِيدِ ... فِي «أَفْعَلٍ» كَانَ مِنَ الْبَعِيدِ
٣١٣ - وَشَذَّ مَأْخُوذًا مِنَ الْبَيَاضِ ... «أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي بَيَاضِ»

ثم بيّن سبب منع بنائه أيضًا من غير الثلاثيّ، فقال:

(وَجَمْعُ كُلِّ الْحَرْفِ) أي المحافظة على جميع الحروف **(مِنْ مَزِيدِ)** أي مما زاد على الثلاثي **(فِي «أَفْعَلٍ»)** أي في وزن أفعل **(كَانَ مِنَ الْبَعِيدِ)** أي لأن أفعل ثلاثيّ مزيد في أوله همزة للتفضيل، فاستحال محافظة جميع حروف الكلمات الرباعيّة، والخماسيّة، والسداسيّة في وزن أفعل على تقدير عدم حذف حرف، أو حروف منها، وإن حذفت التبس المعنى؛ إذ لو قلتَ من دحرج مثلًا «**أدحر**»، بحذف الجيم من آخره لم يُعلَم أنه من تركيب دحرج، وكذا لو حذفت الهمزة من أخرج، وزيدت في أوله همزة التفضيل، وقلت: أخرج لم يُعلَم أن معناه كثير الخروج، أو كثير الإخراج، وقس عليه ما عداه، وكلُّ ما ذُكر مبنيّ على أنه لا صيغة للتفضيل إلا «**أَفْعَل**»، وإنما اقتصروا عليه اختصارًا.

ولمّا قدّم أنه لا يجوز بناء أفعل التفضيل من الألوان، أشار إلى أن أبيض شاذّ، فقال:

(وَشَذَّ مَأْخُوذًا مِنَ الْبَيَاضِ) وقوله: **«(أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي بَيَاضِ)»** فاعل بـ«**شذّ**» محكيّ لقصد لفظه، وقوله: «**مأخوذًا**»، وأشار بهذا إلى قول الراجز:

جَارِيَةٌ فِي ثَوْبِهَا الْفَضْفَاضِ[1] ... أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي بَيَاضِ

يعني أن بناء أفعل للتفضيل من البياض في هذا البيت شاذّ؛ لأنه لا يُبنى من الألوان، كما سبق، وهذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيّون بناءه من لفظي السواد والبياض خاصّةً قياسًا، وقالوا: لأنهما أصلا الألوان، ويحتجّون أيضًا في البياض بهذا البيت، قال المبرّد: ليس البيت الشاذ بحجة على الأصل المجمَع عليه، ويحتجّون في السواد بقول الآخر [من البسيط]:

ابْعَدْ بَعِدتَ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ ... لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

والبيتان شاذّان عند البصريين[2]، والله تعالى أعلم.

---

(١) أي الواسع.

(٢) «شرح الكافية» جـ٣ص٤٥٠-٤٥١؛ و«خزانة الأدب» ٨/٢٣٨.

٣١٤ ـ وَقَوْلُهُمْ «أَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَهْ» عَيْبًا فَنَادِرٌ لِمَنْ قَدْ حَقَّقَهْ
٣١٥ ـ كَذَاكَ «أَعْطَاهُمْ» مِنَ المَزِيدِ جَا كَمِثْلِ «أَوْلاَهُمْ» إِذَا مَا دُبِّجَا

ولمّا قدّم أن أفعل التفضيل لا يجيء من العيوب، أشار إلى أن مثل قولهم: أَحْمَقُ من هبنّقة شاذّ، فقال:

(وَقَوْلُهُمْ: «أَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَهْ») بفتح الهاء، والموحّدة، وتشديد النون، بعدها قاف، ثم هاء التأنيث لقب يزيد بن ثَرْوان، لُقِّب به؛ لأنه جعل في عُنُقه قِلادة من وَدَع وعِظَام وخَزَف مع طول لحيته، فسُئل، فقال: لئلا أَضِلَّ، فسرقها أخوه في ليلة، وتقلّدها، فأصبح هَبَنَّقةُ ورآها في عُنُقه، فقال: أخي أنت أنا، فمن أنا؟، فضُرِب بحُمْقِه المَثَلُ، ذكره في «القاموس»[1].

وقوله: (عَيْبًا) منصوب على الحال، أي حال كونه دالا على عيب (فَنَادِرٌ) أي شاذّ (لِمَنْ قَدْ حَقَّقَهْ) أي عند من حقّق هذا الفنّ .

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه سبق أن أفعل التفضيل لا يُبنى من العيوب الباطنة على ما قالوا وإن حقّق الرضي أن الممنوع العيوب الظاهرة، لا الباطنة، وهو الراجح، فما سُمع من قولهم: أحمق من هَبَنّقة شَاذّ نادرٌ، لا يخالف القاعدة المذكورة؛ إذ لا حكم للنادر.

[فإن قيل]: لم حكموا على قولهم: «أحمق من هبنقة» بأنه اسم تفضيل، وليس صفة مشبّهة؟.

[أجيب]: بأن استعماله بـ«من» يدلّ على أنه للتفضيل، فتنبّه، واللَّه تعالى أعلم.

ولمّا سبق أيضًا أن أفعل التفضيل لا يُبنى من إلا من الثلاثيّ المجرّد، أشار إلى أن قولهم: أعطاهم للدنانير، وأولاهم للمعروف شاذّ، فقال:

(كَذَاكَ) أي مثل ما تقدّم في كونه شاذًا نادرًا قولهم: فلان«(أَعْطَاهُمْ») أي أكثرهم عطاء، فبنوه (مِنَ المَزِيدِ) أي مزيد الثلاثيّ، وهو أعطى، فإنه رباعيّ (جَا) أي ورد،

(١) «القاموس المحيط» ص٦٩٢.

٣١٦ - وَلاَ يَجِي مِمَّا لِمَجْهُولٍ بُنِي ... أَنْ لاَ يَجُوزَ لاِلْتِبَاسٍ بَيِّنِ

وسُمِع من العرب (**كَمِثْلِ «أَوْلاَهُمْ»**) أي كمثل ما جاء عنهم قولهم: فلان أولاهم للمعروف، أي أحقهم به، وقوله: (**إِذَا مَا ذُبِّجَا**) بألف التثنية، مبنيًا للمفعول، و«ما» بعد «**إذا**» زائدة، أي زُيِّنَ كلٌّ من «**أعطاهم**»، و«**أولاهم**» بإفادة التفضيل، هكذا فسّره الناظم رحمه الله تعالى.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن اسم التفضيل لا يُبنى من المزيد، فما سُمع من قولهم: «**أعطاهم للمال**»، و«**أولاهم للمعروف**»، من باب الإفعال الرباعيّ، فإنها من النوادر الشاذّة، لا تُخالف القاعدة المذكورة.

وإنما حكموا بأنهما من الزوائد؛ لعدم بناء الثلاثيّ منهما؛ إذ لا يقال: عطي، وولي.

ومَنْعُ بناء التفضيل من المزيد مطلقًا مذهب الجمهور، وخالف سيبويه في ذلك، فأجازه قياسًا من باب أفعل، وقوّاه الرضيّ بكثرة سماعه من العرب، وقد سبق تحقيقه، والله تعالى أعلم.

ومن شروط أفعل التفضيل أيضًا أن لا يُبنى من الفعل المبنيّ للمجهول؛ دفعًا للإلباس، وإليه أشار بقوله:

(**وَلاَ يَجِي**) أفعل التفضيل (**مِمَّا لِمَجْهُولٍ بُنِي**) أي من الفعل الذي بُني للمجهول (**أَنْ لاَ يَجُوزَ**) «**أن**» مصدريّة، و«**لا**» نافية، أي لئلا يؤدّي (**لاِلْتِبَاسٍ بَيِّنِ**) أي واضح، يعني أنه لو جاز بناؤه من المبنيّ للمفعول لأدّى إلى التباس تفضيل المفعول بتفضيل الفاعل؛ إذ لو قيل: فلان أضرب من فلان لم يُعلم أن المراد أكثر ضاربيةً، أو أكثر مضروبيّة.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه لا يجيء بناء أفعل لتفضيل المفعول، حتى لا يلتبس تفضيله بتفضيل الفاعل، وإنما لم يُجعل بالعكس؛ لكون الفاعل أولى بذلك؛ لأن الفاعل مقصود في الكلام؛ إذ لا يفيد بدونه، والمفعول فضلة؛ لإفادته بدونه؛ وأيضًا يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول؛ إذ لا مفعول إلا وله فاعلٌ في الأغلب،

. . . .

دون العكس، فلا يقال: لا فاعل إلا وله مفعول؛ لعدم مجيئه من اللازم، فلو جعل التفضيل للمفعول لبقي الفاعل مع كونه مقصودًا في الكلام،، وأكثر، وأعمّ من المفعول خاليًا عن معنى التفضيل.

وإنما قلنا: في الأغلب احترازًا عن نحو مجنون، ومبهوت.

[فإن قلت]: المراد من الفاعل الذي بُني أفعل التفضيل له صيغة الفاعل، مثل ضارب، والفاعل الذي هو مقصود في الكلام هو الفاعل في الإعراب، وهو ما أسند إليه الفعل، مقدّمًا عليه، مثلُ زيد في قولنا: ضرب زيد، فلم يلزم من كون الثاني مقصودًا في الكلام كون الأول كذلك؛ إذ يجوز أن يقال: قتلت الضارب، بجعل الضارب مفعولًا، وفضلةً في الكلام، وكذا المفعول الذي هو فضلة في الكلام هو المفعول في الإعراب، لا المفعول في الصيغة؛ إذ يجوز أن يقال: جاءني المضروب بجعل المضروب فاعلًا.

[أجيب]: بأن المراد أن الفاعل في الإعراب لمّا كان مقصودًا، والفاعل في الصيغة هو الدالّ عليه كان مقصودًا أيضًا، وكذلك المفعول في الإعراب لمّا كان فضلةً، والمفعول في الصيغة هو الدالّ عليه كان فضلةً أيضًا، والضارب في قولنا: قتلت الضارب مفعول بالنسبة إلى قتلت، فهو مقتولُ المتكلم، وإن كان بالنسبة إلى الضرب فاعلًا، والمضروب في قولنا: جاءني المضروب فاعلٌ بالنسبة إلى جاءني، فهو جاءٍ، وإن كان مفعولًا بالنسبة إلى الضرب، أفاده ابن كمال[1]، والله تعالى أعلم.

ولمّا اعترض على قوله: إن أفعل التفضيل لا يجيء من المبني للمفعول، مع أنه سُمع من العرب قولهم: أشغل، وأشهر، وأعذر، وألوم، وكلها من المبني للمفعول أجاب عن ذلك بقوله:

---

(١) راجع «الفلاح» ص٧٠.

٣١٧ - وَقَوْلُهُمْ «أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ كَذَا» شَذَّ لأَنَّ شُغِلَتْ أَصْلٌ لِذَا
٣١٨ - وَ«أَشْهَرُ» وَ«أَعْذَرُ» وَ«أَلْوَمُ» كَذَاكَ لِلْمَجْهُولِ قَدْ تُسَلَّمُ

(**وَقَوْلُهُمْ**) أي العرب «(**أَشْغَلُ**) أي أكثر مشغولية (**مِنْ ذَاتِ كَذَا**») أي امن ذات النِّحْيَيْن، و«**النِّحي**» بالكسر الزِّقّ، أو ما كان للسمن خاصّة[1]، وذات النِّحْيَيْن امرأة من بني تيم اللَّه بن ثعلبة، كانت تبيع السمن في الجاهليّة، فأتاها خوّات بن جُبير الأنصاريّ قبل إسلامه، فساومها، فحلّت نِحْيًا مملوءًا، فقال لها: أمسكيه حتى أنظر إلى غيره، ثم حلّ آخر، وقال: أمسكيه، فلما شَغَل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد، وهرب، ثم أسلم، فشهد بدرًا ﷺ[2].

فـ«**قولهم**» مبتدأ خبره جملة (**شَذَّ**) أي خرج عن القياس، وإنما حُكم بشذوذه (**لأَنَّ شُغِلَتْ**) بالبناء للمفعول (**أَصْلٌ لِذَا**) أي لقولهم المذكور، فيكون بناؤه مخالفًا للقاعدة

(وَ) قولهم: «(**أَشْهَرُ**») من كذا: أي أكثر مشهوريّة (**وَ«أَعْذَرُ**») من كذا: أي أكثر معذوريّة (**وَ«أَلْوَمُ**») من كذا: أي أكثر ملوميّة (**كَذَاكَ**) أي مثلُ «**أشغل**»، فـ«**أشهر**» مبتدأ، خبره قوله: «**كذاك**»، وقوله: (**لِلْمَجْهُولِ**) متعلّق بـ(**قَدْ تُسَلَّمُ**) بالبناء للمفعول، أي هذه الألفاظ تُجعل مشتقّةً من الفعل المبنيّ للمفعول، أي فتكون شاذّة، واللَّه تعالى أعلم.

[**تنبيه**]: من شروط أفعل التفضيل أيضًا أن يُبنى من ثلاثيّ مجرّد، جاء منه فعلٌ تامّ، غير لازم للنفي، متصرّف، قابلٌ معناه للتكثرة.

فخرج بقوله: «**جاء منه فعلٌ**» نحو أَيْدَى، وأَرْجَل، من اليد، والرجل، فإنه لم يثبت، وقولهم: أحنك الشاتين: أي آكلهما، من الحنك، وأوَّلُ شاذّ، وبقوله «**تامّ**» الأفعال الناقصة، ككان، وصار، فلا يقال: أكون، وأصير، وبقوله: «**متصرّف**» نحو نعم، وبئس، وليس؛ فلا يقال: أنعم، وأبأس، وأليس، وبقوله: «**قابل معناه للتكثرة**» نحو

(١) «القاموس» ص١٢٠٣.
(٢) راجع «التصريح على التوضيح» ١٠١/٢.

٣١٩ - وَإِنْ يَكُنْ «فِعِيلٌ» اسْمَ فَاعِلِ ... مِثْلُ «نَصِيرٍ» فَهْوَ ذُو تَحَوُّلِ
٣٢٠ - وَحَيْثُ مَفْعُولٌ مُرَادًا قَدْ نُوِي ... فَكُلُّ مَا يُقْصَدُ فِيهِ يَسْتَوِي

غربت الشمس، وطلعت، فلا يقال: الشمس اليوم أغرب منه أمس، ولا أطلع، وهذه الشروط غير الشروط المذكورة في النظم وأصله، ذكره المحقق الرضي(١).

ولمّا فرغ من بيان صيغة الفاعل القياسي، مع ما يتعلّق به من الصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، شرع في بيان الفاعل غير القياسي، فقال:

(**وَإِنْ يَكُنْ «فِعِيلٌ»**) أي وزن فعيل (**اسْمَ فَاعِلِ، مِثْلُ «نَصِيرٍ»**) بمعنى ناصر (**فَهْوَ ذُو تَحَوُّلِ**) أي من وزن فاعل إلى فعيل للمبالغة (**وَحَيْثُ مَفْعُولٌ**) أي اسم مفعول (**مُرَادًا**) منصوب على الحالية (**قَدْ نُوِي**) بالبناء للمفعول، أي قُصِد (**فَكُلُّ مَا يُقْصَدُ**) بالبناء للمفعول أيضًا أي من المذكّر والمؤنّث(**فِيهِ يَسْتَوِي، فَرْقًا**) مفعول لأجله، أي لأجل الفرق بين فعيل الذي بمعنى الفاعل، وبين الذي بمعنى المفعول.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه يجيء اسم الفاعل من الثلاثي المجرّد على وزن فعيل، فلا يستوي فيه المذكّر والمؤنث، سواء ذُكر موصوفه، أو لا، بل يفرّق بينهما بتاء التأنيث للمؤنّث، نحو نصير ونصيرة؛ عملاً بالأصل؛ إذ الأصل التمييز، وعدم الإلباس، ويستوي فيه المذكّر والمؤنّث بترك التاء في المؤنّث إن كان بمعنى المفعول، عند ذكر موصوفه، نحو رجل قتيل، وجريح، بمعنى مقتول ومجروح، وامرأة قتيل، وجريح، بمعنى مقتولة، ومجروحة، وأما إذا لم يُذكر الموصوف فيه فالتمييز بينهما بالتاء لازم، فرقًا بين الفعيل الذي بمعنى الفاعل، وبين الذي بمعنى المفعول؛ إذ لو لم يسوَّ بين المذكّر والمؤنّث، بل فرق بينهما بالتاء، فقيل: مررت بامرأة قتيلة لم يُعلَم أنها بمعنى قاتلة، أو بمعنى مقتولة، وإذا تُرك التاء في فعيل بمعنى مفعول في المؤنّث عُلِم أنها بمعنى الفاعل، وإذا قيل: بامرأة قتيلة عُلِم أنه بمعنى المفعول، فلم يلتبس أحدهما بالآخر.

---

(١) راجع «شرح الكافية» ٣/٤٤٨-٤٤٩.

٣٢١ ـ فَرْقًا إِذَا لَمْ يَكُ كَالأَسْمَاءِ مِثْلُ «لَقِيطَةٍ» مِنَ الْبَيْدَاءِ

٣٢٢ ـ وَقَدْ يَجِي الأَوَّلُ مِثْلَ الثَّانِي كَـ«رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ» دَانِي

[فإن قيل]: لِمَ لَمْ يُعكس؟.

[أجيب]: بأن الفاعل أصل بالنسبة إلى المفعول، والفرق بالتاء أيضًا أصلٌ، فأُعطي الأصل للأصل.

ولَمَّا استُثْنِي من قوله: يستوي في فعيل المذكّر والمؤنّث إذا كان بمعنى مَفْعُول ما كان من عِداد الأسماء ذكره بقوله:

(إِذَا لَمْ يَكُ) أي ما جاء على وزن فَعِيل **(كَالأَسْمَاءِ)** أي جاريًا مُجرى الأسماء، بأن لم تُعتبر وصفيته، بل جُعِل كأنه اسم لشيء، كالأسماء الجامدة **(مِثْلُ)** قولك: مررت بامرأة«**لَقِيطَةٍ**» وهي اسم لما يُلتقط، قال في «**الصحاح**»: اللقيط: منبوذٌ يُلتَقط، والمنبوذ الصبيّ تُلقيه أمه في الطريق، وقوله: **(مِنَ الْبَيْدَاءِ)** متعلّق بـ«**لقيطة**»: والبيداء بفتح الباء والمدّ: المفازة، والجمع بِيدٌ، بالكسر، أي ملقوطة من المفازة.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه إذا جُعلت الكلمة التي على وزن فَعِيل من عداد الأسماء بأن لا تُعتبر وصفيتها، نحو لقِيطة، اسم لما يُلتقط، ومثله ذَبيحةٌ، فإنها تُستعمل كثيرًا اسمًا لما يُذبَح من الشاة، وغيرها، فغلبت الاسميّة على الوصفيّة، فصار كأنه اسم لا وصفٌ، فلا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، بل يفرّق بينهما بالتاء، كما في سائر الأسماء، والله تعالى أعلم.

(وَقَدْ يَجِي الأَوَّلُ) أي الفعيل الذي بمعنى الفاعل **(مِثْلَ الثَّانِي)** أي مثل الفعيل الذي بمعنى المفعول، فيستوي فيه المذكّر والمؤنّث؛ لموافقته له في اللفظ **(كَـ)** قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، وقوله: **(دَانِي)** بمعنى قريبٌ، فهو توكيد له.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه قد يُشبّه بالفعيل الذي بمعنى مفعول الفعيلُ الذي بمعنى فاعل في الصورة، فلم يفرّق بين المذكّر والمؤنّث بالتاء، كما لا يُفرّق فيه، نحو

٣٢٣ ـ وَاجْعَلْ فعُولاً عَكْسَ مَا تَقَدَّمَا مِثْلَ «صَبُورٍ» كُلَّ فَرْدٍ عَمَّمَا
٣٢٤ ـ وَ«نَاقَةٍ حَلُوبَةٍ» بِالتَّاءِ وَعَدَّلُوا النَّوْعَيْنِ بِاسْتِوَاءِ

﴿قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، والقياس قريبةٌ؛ لأنه مسند إلى ضمير الرحمة، وقيل: إن قريبًا هنا إنما ذُكّر لأن «رحمة» مصدر، والمصدر المؤنّث يجوز تذكيره حملًا على لفظ آخر بمعناه، فالرحمة بمعنى الترحّم: أو بمعنى ذي الرحمة، أو لأن في الكلام حذفًا، أي إن رحمة الله شيء قريب، أو أثر رحمة الله قريب، والوجه الأول هو الأرجح، والله تعالى أعلم.

(وَاجْعَلْ فَعُولاً) بفتح الفاء (عَكْسَ مَا تَقَدَّمَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، يعني أن فعولًا يأتي بمعنى الفاعل، وبمعنى المفعول، لكنه بعكس فعيل، فيستوي فيه المذكّر والمؤنّث إذا كان بمعنى الفاعل، وذلك (مِثْلَ «صَبُورٍ») فتقول: امرأة صبور، ورجلٌ صبور، بمعنى صابرة، وصابر، وهذا معنى قوله: (كُلَّ فَرْدٍ) مفعول مقدّم لـ(عَمَّمَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، يعني أن «صبورًا» يعمّ المذكّر والمؤنّث، فهذا مثال لما استوى فيه فعول الذي بمعنى الفاعل، وأما إذا كان بمعنى المفعول فيفرّق بينهما بالتاء، كما أشار إلى ذلك بقوله:

(وَ) مثل(نَاقَةٍ حَلُوبَةٍ» بِالتَّاءِ) بمعنى محلوبة (وَعَدَّلُوا النَّوْعَيْنِ بِاسْتِوَاءِ) أي فعلوا العدل بين النوعين، وهما فعيلٌ بمعنى فاعل، وبمعنى مفعول، وفَعُولٌ كذلك في الاستواء بين المذكّر والمؤنّث.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن فَعُولًا يأتي للمبالغة، سواء كان بمعنى الفاعل، أو بمعنى المفعول، والمراد بالمبالغة التكثير وتكرير أصل الفعل، وأنه يستوي فيه المذكّر والمؤنّث إذا كان بمعنى الفاعل، وذُكِرَ موصوفه، نحو امرأة صبور، ورجل صبور، ولا يستوي فيه المذكر والمؤنّث إذا كان بمعنى المفعول، سواء ذُكر موصوفه، أو لم يُذكَر، بل يُفرّق بينهما بالتاء، فيقال: ناقة حلوبة، أي محلوبة، وبعير ركوب، أي مركوب.

وهذا عكس ما فعلوه في فعيل، حيث أعطوه الاستواء في المذكّر والمؤنّث إذا كان

٣٢٥ - وَلِلْمُبَالَغَةِ جَا «صَبَّارُ» «فِسِّيقٌ» «الْمِجْذَمُ» وَ«الْكُبَارُ»
٣٢٦ - «طُوَّالٌ» «الْعَلَّامَةُ» «النَّسَّابَةُ» «رَاوِيَةٌ» «فَرُوقَةٌ» إِذْ هَابَهُ
٣٢٧ - «ضُحَكَةٌ» وَ«ضُحْكَةٌ» «مِسْقَامُ» «مِجْذَامَةٌ» «مِعْطِيرُهُمْ» يُرَامُ

بمعنى مفعول، والفرق بينهما إذا كان بمعنى الفاعل، وإنما فعلوا ذلك؛ طلبًا للعدل بين الفعيل والفَعُول في الاستواء وعدمه، ولم يُعكس لأن في الفَعُول ثقلًا لاشتماله على الضمّة، والفاعل كثير الاستعمال؛ لجريانه في الأفعال كلها، والخفّة فيه مطلوبةٌ، ولا شكّ أن الاستواء خفة، فأعطي لما هو كثير الاستعمال.

[تنبيه]: بناء فَعِيل مقدّم على بناء فَعُول، ووجه ذلك أن فعيلًا يجيء للمبالغة، ولمطلق الاتّصاف بالفعل، وفعولًا لا يأتي إلا للدلالة على زيادة الاتّصاف بالفعل لبنائه على المبالغة، والأول مقدّم بالطبع على الثاني، والأولى موافقة الوضع لما هو بالطبع، واللّٰه تعالى أعلم.

(وَلِلْمُبَالَغَةِ) أي للدلالة على المبالغة بمعنى التكثير، وتكرير أصل الفعل (جَا «صَبَّارُ») بفتح الصاد المهملة، وتشديد الموحّدة، أي كثير الصبر؛ من صبر يصبر من باب ضرب، وجاء أيضًا، («فِسِّيقٌ») بكسر الفاء، وتشديد السين المهملة: أي دائم الفسق، من فسق، من باب نصر، و«(الْمِجْذَمُ») بكسر الميم، وسكون الجيم، وفتح الذال، أو بالخاء المعجمة، أو بالحاء المهملة، أو بالجيم، والزاي بدل الذال وكلّها بمعنى القطع (وَ«الْكُبَارُ») بضم الكاف، وتخفيف الموحّدة، ويجوز تشديدها للمبالغة في الكبر، و«(طُوَّالٌ») بضمّ الطاء المهملة، وتشديد الواو للمبالغة في الطول، و«(الْعَلَّامَةُ») بفتح العين، وتشديد اللام لكثير العلم، فالهاء للمبالغة، و«(النَّسَّابَةُ») بوزن ما قبله لكثير العلم بالنسب، و«(رَاوِيَةٌ») بألف بعد الراء، من رَوَى الحديث والعلم، والهاء للمبالغة أيضًا، و«(فَرُوقَةٌ») بفتح الفاء، وضمّ الراء، من فَرِقَ من باب تَعِبَ، بمعنى خاف، والهاء للمبالغة أيضًا، وقوله: (إِذْ هَابَهُ) «إذ» ظرفيّة، أو تعليليّة، و«هابه» بمعنى خافه، وهو إشارة لمعنى «فَرُوقَةٌ»، و«(ضُحَكَةٌ») بضم الضاد المعجمة، وفتح الحاء المهملة:

٣٢٨ - فَهَذِهِ التِّسْعُ هِيَ الأَوَاخِرُ ... فِيهَا اسْتَوَى الإِنَاثُ وَالْمُذَكَّرُ

أي كثير الضحك (وَ) جاء أيضًا «**ضُحْكَةٌ**» بضم، فسكون، وهذا لمبالغة المفعول: أي الذي يُضْحك منه كثيرًا، وكان الأولى تأخير هذا عن أوزان مبالغة اسم الفاعل كلها، إلا أنه لمّا ناسب ضُحَكَةً بالفتح أوردوه عقبه، و(«**مِسْقَامُ**») بكسر الميم، وسكون السين المهملة: أي كثير السقم، وهذا البناء للآلة أيضًا، نحو مفتاح، ومقراض، و(«**مِجْذَامَةٌ**») بكسر الميم، وسكون الجيم، والهاء للمبالغة، أي كثير القطع، و(«**مِعْطِيرُهُمْ**») بكسر الميم، وسكون العين: أي كثير العطر، أي الطيب، وهو مبتدأ، خبره جملةُ (**يُرَامُ**) بالبناء للمفعول: أي يُقصد إلحاقه بالأوزان المذكورة قبله.

(**فَهَذِهِ التِّسْعُ**) أي الأوزان والصِّيَغُ التسعُ التي (**هِيَ الأَوَاخِرُ**) أي من قوله: «**العلاّمة**» إلى قوله: «**مِعْطيرهم**» (**فِيهَا اسْتَوَى الإِنَاثُ وَالْمُذَكَّرُ**) أي فيقال: رجل علاّمة، وامرأة علامة، وهكذا ما بعده، فالتاء وعدمه سيّان معنى، وإن كانت للتأنيث لفظًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح: أنه جاء للمبالغة في الفعل من الفاعل، وزن فَعّال، بفتح الفاء، وتشديد العين، كصبّار، ومِفْعَل، بكسر الميم، وسكون الفاء، وفتح العين، كسيف مِجْذَم، وهو مشترك بين اسم الآلة، وبين مبالغة الفاعل، وفِعِّيل، بكسر الفاء، وتشديد العين، كفِسِّيق، وفُعَال بضم الفاء، وتخفيف العين، ككُبَار، وفُعّال، بضم الفاء، فتشديد العين، كطُوّال، وفَعّالة، بفتح الفاء، وتشديد العين، كعلامة، ونسّابة، وفاعلة، بكسر العين: كراوية، وفَعُولة، بفتح الفاء، وضم العين، كفَرُوقة، وفُعَلَةٌ بضم الفاء، وفتح العين، كضُحَكَة، وفُعْلة بضم، فسكون، كـ ضُحْكَة، ومِفْعال بكسر الميم، وسكون الفاء، كمِسْقَام، وهذا البناء للآلة أيضًا، نحو مفتاح، ومقراض، ومِفعالة بكسر الميم، وسكون الفاء، كمِجْذَامَة ومِفْعِيلٌ، كمِعْطِير.

ثم إنه يستوي المذكّر والمؤنث في الأوزان التسعة الأخيرة وهي من علامة، إلى

٣٢٩ - وَاحْمِلْ عَلَى «فَقِيرَةٍ» «مِسْكِينَةْ»   لِنِسْبَةٍ بَيْنَهُمَا كَمِينَةْ

مِعْطِير: لقلتهن في الاستعمال، فإنها تقتضي أن لا يكون الموصوف بها على الأصل الذي هو عدم الاستواء، وما عداها فهو على الأصل الذي هو الفرق بينهما بالتاء.

[تنبيه]: الهاء في علامة، ونسّابة، وفَرُوقة، ومِجْذامة للمبالغة.

[فإن قلت]: ما معنى كون الهاء للمبالغة، في هذه الأوزان، مع أن الصيغة فيها بدون الهاء للمبالغة.

[أجيب]: بجوابين:

(أحدهما): أنه إذا أريد إدخال الهاء للمبالغة جُرِّدت الصيغة عن معنى المبالغة، فأدخل الهاء.

(والثاني): أن معنى المبالغة لا يكون له حدّ معيَّن، فإذا كانت الصيغة للمبالغة وُجِد فيها أصل المبالغة، فإذا أدخلت الهاء عليها زادت المبالغة فيها، فتكون الهاء لزيادة المبالغة، وهذا أولى الجوابين، والله تعالى أعلم.

ولمّا توجّه أن يقال: إن مسكينًا لا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، بل يقال: امرأة مسكينة، مع أنه بوزن مِعْطِير، أجاب عنه بقوله:

(وَاحْمِلْ) أيها الصرفيّ (عَلَى «فَقِيرَةٍ» «مِسْكِينَةْ») الفقير: من له أدنى شيء، والمسكين بكسر الميم، وتُفتح في لغة بني أسد، قال ابن السِّكِّيت: هو من لا شيء له، والفقير الذي له بُلْغَةٌ من العيش، وكذلك قال يونس، وجعل الفقير أحسن حالًا من المسكين، قال: قلت لأعرابيّ: أفقيرٌ أنت؟ فقال: لا والله، بل مسكين، وقال الأصمعيّ: المسكين أحسن حالًا من الفقير، وهو الوجه؛ لأن الله تعالى قال: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ﴾ الآية، وكانت تساوي جملة، وقال في حقّ الفقراء: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة:٢٧٣]، وقال ابن الأعرابيّ: المسكين هو الفقير، وهو الذي لا شيء

٣٣٠ ـ كَحَمْلِهِمْ «عَدُوَّةَ الرَّحْمَنِ» عَلَى «صَدِيقَةٍ» يُنَاقِضَانِ
٣٣١ ـ وَلَفْظُهُ كَزِنَةِ الْمُضَارِعِ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَـ«الْمُرَاضِعِ»

له، فجعلهما سواء، والمسكين أيضًا الذليل المقهور، وإن كان غنيًا، قال تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾ الآية[1].

يعني أن فعيلًا إذا كان بمعنى الفاعل يُفرق بين مذكّره ومؤنّثه بالتاء، كما مرّ، وفقير فعيل بمعنى فاعل، فيكون مؤنّثه بالتاء، ومسكين وإن كان بوزن مِعْطِير، لكنه نظيرٌ لفقير بحسب المعنى، فحُمِل عليه في الفرق بالتاء، فكما يقال: امرأة فقيرة يقال: امرأة مسكينة، وقد يُستعمل على القياس المذكور، فيقال: امرأة مسكين، كذا في «القاموس»، و«مختار الصحاح».

وإنما حُمل عليه (لِنِسْبَةٍ بَيْنَهُمَا) أي بين الفقير والمسكين (كَمِينَهْ) بفتح الكاف، وكسر الميم: أي خفيّة، وهو تشابههما في المعنى، وإنما كان خفيًا لأن اللفظ أظهر منه، أي فإن الأظهر أن يُحمل على مِعْطِير؛ للمشابهة اللفظيّة، لكنه عُدل به إلى الخفيّة، وهي المعنويّة، فحمل على فقير حملَ النظير على النظير، وذلك (كَحَمْلِهِمْ «عَدُوَّةَ الرَّحْمَنِ» عَلَى «صَدِيقَةٍ») يعني كما حملوا قولهم: عدوّة الله، وهو فَعُول، فأدخلوا عليه التاء، وإن كان لا تدخل على فَعُول بمعنى الفاعل كما سبق، لكنهم حملوه على صَدِيقةٍ بفتح الصاد، وتخفيف الدال، وفعيل بمعنى الفاعل تدخل عليه التاء، كما سبق أيضًا، وأشار إلى علّة الحمل، فقال: (يُنَاقِضَانِ) أي يناقض أحدهما الآخر في المعنى، يعني أنه إنما حملوا عدوة على صَدِيقةٍ؛ لأنه نقيضه في المعنى؛ لأن الصديق خلاف العدوّ، فحُمل النقيض على النقيض، كما يُحمل النظير على النظير، والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على صيغة اسم الفاعل الثلاثيّ، شرع يُبيّن غير الثلاثيّ، فقال:

(وَلَفْظُهُ) أي لفظ اسم الفاعل (كَزِنَةِ الْمُضَارِعِ) أي مثل وزن المضارع (مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ) أي إذا كان مما زاد على الثلاثيّ، وذلك (كَـ«الْمُرَاضِعِ») اسم فاعل من راضع

(١) راجع «المصباح المنير» ٢٨٣/١.

٣٣٢ - بِضَمِّ مِيمٍ أُبْدِلَتْ مِنْ «نَأْتِ» وَكَسْرُ مَا قَبْلَ الأَخِيرِ يَأْتِي

٣٣٣ - وَإِنَّمَا اخْتَارُوا لِمِيمٍ شَفَوِي لِقُرْبِهِ مِنْ حَرْفِ عِلَّةٍ رُوِي

٣٣٤ - وَضَمُّهُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَوْضِعِ وَبَيْنَهُ إِذْ مِنْ ثُلَاثِيٍّ وُعِي

يقال: راضع ابنه يُراضع مُراضعةً: إذا دفعه إلى الظِّئْر، أي المرضعة[1] (بِضَمِّ مِيمٍ، أُبْدِلَتْ) بالبناء للمفعول (مِنْ «نَأْتِ») أي جيء بتلك الميم بدلًا من حروف المضارعة التي هي حروف «نأيتُ»، أو «أنيت»، أو«أتين»، أو «نأتي» كما سبق بيان ذلك كلّه (وَكَسْرُ مَا قَبْلَ الأَخِيرِ يَأْتِي) يعني أن ما قبل آخر اسم الفاعل غير الثلاثيّ يكون مكسورًا، وإن لم يكن في الأصل مكسورًا، لفظًا، كمكرِم، أو تقديرًا، كمختار، ومحمرّ، وكسروه تبعًا لمضارعه، فيما إذا كان مكسور العين، كيستخرج، وتبعًا لمكسور العين فيما إذا لم يكن مكسورًا، كمتدحرج، ومتضارب، ومتكسّر (وَإِنَّمَا اخْتَارُوا لِمِيمٍ شَفَوِي) أي لزيادة الميم الشفوية في موضع حرف المضارعة بعد حذفه، مع أن الأولى بالزيادة حروف العلّة (لِقُرْبِهِ) أي لقرب الميم (مِنْ حَرْفِ عِلَّةٍ) أراد به الواو، أي لقربها منها في كونها شفويّةً.

وحاصل المعنى أنه إنما اخيرت الميم، ولم يُزَد من حروف العلّة؛ لتعذّر زيادتها هنا، أما الواو فلأنها لا تزاد في أول الكلمة، كما مرّ، ولو قُلبت تاء لألتبس بمضارع المخاطب، وأما الألف فلأنها لو زيدت لالتبس بمضارع المتكلّم وحده، وأما الياء فلأنها لو زيدت لالتبس بمضارع الغائب، فاختاروا الميم لكونها قريبة من الواو حيث إنهما شفويّان.

وقول: (رُوِي) بالبناء للمفعول، أي نُقل هذا التوجيه من علماء الفنّ.

(وَضَمُّهُ) أي ضمّ الميم (لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَوْضِعِ) أي اسم المكان (وَبَيْنَهُ) أي بين اسم الفاعل، يعني أنه إنما ضُمَّ الميم؛ لأجل أن يُفرّق بين اسم الفاعل وبين اسم المكان؛ إذ لو فُتح لالتبس باسم المكان من الثلاثيّ المجرّد، وهذا معنى قوله: (إِذْ مِنْ ثُلَاثِيٍّ وُعِي) بالبناء للمفعول، أي حُفِظ، أي إذا استُعمل اسم الموضع من الثلاثيّ.

(١) «القاموس» ص ٦٥٠.

٣٣٥ ـ وَشَذَّ «مُشهَبٌ» كَمَفْعُولٍ أَتَى   وَ«مُحْصَنٌ» وَ«يَافِعٌ» قَدْ أُثْبِتَا

وحاصل المعنى أنه إنما ضمّ الميم في اسم الفاعل غير الثلاثيّ؛ لئلا يلتبس باسم المكان من الثلاثيّ المجرّد المكسور العين: نحو مَضْرِب، ولم يُعكَس؛ لأن الثلاثيّ أصلٌ، والفتح أيضًا أصل، فاختير الأصل للأصل؛ تخفيفًا، ولم يُكسَر أيضًا مع أن الكسر خفيفٌ بالنسبة إلى الضمّ؛ للفرق بينه وبين اسم الآلة، والله تعالى أعلم.

ولما بيّن أن **اسم الفاعل** من غير الثلاثيّ يأتي بميم مضمومة في أوله، ويُكسَر ما قبل آخره، فما خالف ذلك يكون شاذًا، أشار إليه بقوله:

(**وَشَذَّ «مُشهَبٌ»**) بضم أوله، وفتح ما قبل آخره، وقوله: (**كَمَفْعُولٍ أَتَى**) جملة في محلّ نصب على الحال، يعني أن مُشهبًا بضم الميم، وفتح الهاء اسم فاعل من أسهب رباعيًا، وقد أتى مخالفًا لما مضى بصيغة اسم المفعول، والقياس أن يكون بكسر الهاء؛ يقال: أسهب فلان: إذا أكثر الكلام، أو شَرِه، وطَمِعَ حتى لا تنتهي نَفْسُهُ، فهو مُسْهَبٌ بفتح الهاء على الشذوذ، وجاء بكسرها أيضًا على القياس، كما قاله في «**القاموس**»[1].

(وَ) كذلك(«**مُحْصَنٌ**») بفتح الصاد من أحصن، والقياس كسرها، وقد جاء به أيضًا، قال الفيّومي: واسم الفاعل من أحصن: إذا تزوّج مُحصِنٌ بالكسر على القياس؛ قاله ابن القطّاع، ومُحْصَنٌ بالفتح على غير قياس، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾، أي ويحرم عليكم المتزوّجات، وأما أحصنت المرأة فرجها: إذا عفّت، فهي مُحْصِنةٌ بالفتح والكسر أيضًا، وقرىء بذلك في السبعة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ المراد الحرائر العفيفات، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ المراد الحرائر أيضًا انتهى[2].

---

(١) «القاموس» ص٩٢.
(٢) «المصباح المنير» ١/١٣٩.

٣٣٦ ـ وَ«عَاشِبٌ» وَ«وَارِسٌ» إِذْ مَا أَتَتْ مِنْ «أَفْعَلَ» الرُّبَاعِ قِلَّةً حَوَتْ

(وَ«يَافِعٌ») على وزن فاعل، والقياس مُوفِع بضم الميم، وكسر ما قبل الآخر؛ لأنه من أيفع رباعيًا، قال في «القاموس»، حيث قال: ويَفَع الغلام: راهقَ العشرين، كأيفع، وهو يافعٌ، لا مُوفِع انتهى[١]، وقال الفيّومي: اليَفَاع مثلُ سَلام: ما ارتفع من الأرض، وأيفع الغلام: شَبَّ، ويَفَعَ يَيْفَعُ بفتحتين يُفُوعًا، فهو يافعٌ، ولم يُستعمل اسم الفاعل من الرباعيّ، وغلام يَفَعَةٌ وزان قَصَبَة، مثل يافع، ويُطلق على الجمع، وربّما جُمع على أيفاع انتهى[٢].

وقوله: (قَدْ أُثْبِتَا) بألف التثنية، مبنيّا للمفعول، أي قد ثبت كلّ من مُحصَن ويافع سماعه من العرب، مخالفًا للقياس

«(وَعَاشِبٌ») اسم فاعل من أعشب على خلاف القياس، قال الفيّومي: عَشِبَ الموضعُ يَعْشَبُ، من باب تَعِب: نَبَتَ عُشْبُهُ، وهو الكلأ الرطب في الربيع، وأعشب بالألف كذلك، فهو عاشبٌ على تداخل اللغتين، وعَشِبَت الأرضُ، وأعشبت، فهي عَشِيبةٌ، ومُعشبة، ومنهم من يقول: أرضٌ عَشِبَةٌ، وعَشِيبةٌ، ولا يقول: أعشبت انتهى[٣].

(وَ«وَارِسٌ») اسم فاعل من أورس على غير قياس، والقياس مورسٌ، وسُمع قليلا، قال في «القاموس»: أورس الرِّمْثُ[٤]، فهو وارسٌ، ومورسٌ قليلٌ جدًا، وإن كان هو القياسَ: اصْفَرّ ورقه، فصار عليه مثلُ المُلاءة الصُّفْر، وأورس الشجرُ: أورَقَ انتهى[٥].

وقوله: (إِذْ) ظرف لـ«حَوَتْ» (مَا) زائدة (أَتَتْ مِنْ أَفْعَلِ الرُّبَاعِ) بحذف الياء؛ للوزن، صفة لـ«أفعل»، وقوله: (قِلَّةً) مفعول مقدّم لـ(حَوَتْ) أي جمعت، يعني أن هذه الأسماء شذّت عن القاعدة المذكور لاسم الفاعل من غير الثلاثي؛ حيث جاءت من الأفعال الرباعيّة، والله تعالى أعلم.

---

(١) «القاموس» ص٧٠٠.
(٢) «المصباح المنير»٢/٦٨١.
(٣) «المصباح المنير» ٢/٤١٠.
(٤) الرِّمْثُ بالكسر: مَرْعًى للإبل من الحَمْض، وشجرٌ يُشبه الغَضَى انتهى «قاموس» ص١٥٦.
(٥) «القاموس» ص٥٢٢.

٣٣٧ ـ وَفَتَحُوا مَا قَبْلَ تَا فِي الصَّارِمَهْ ... لِكَوْنِهِ الْوَسْطَ فِي ذِي الْكَلِمَهْ

فَصْلٌ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ

٣٣٨ ـ وَهْوَ الَّذِي يُشْتَقُّ مِنْ «سَيُفْعَلُ» ... لِمَنْ عَلَيْهِ الْفِعْلُ قَدْ يَشْتَمِلُ

ثم ذكر علة بناء ما قبل تاء التأنيث على الفتح، فقال:

(**وَفَتَحُوا مَا قَبْلَ تَا فِي الصَّارِمَهْ**) اسم فاعل للمؤنّثة من صَرَمَ الشيءَ يَصْرِمُهُ، من باب ضرب: إذا قطعه (**لِكَوْنِهِ الْوَسْطَ فِي ذِي الْكَلِمَهْ**) أي في هذه الكلمة التي اتّصلت بها التاء.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه إذا اتّصلَ بآخر اسم الفاعل مطلقًا تاء التأنيث يُبْنَى ما قبلها على الفتح، نحو ضاربة، ومُكرِمة، ومُدحرجة؛ لأن ما قبلها صار بمنزلة وسط الكلمة، فكما لا يُعرب وسط الكلمة كذلك ما هو بمنزلتها، كما في نون التوكيد، وياء النسبة؛ وإنما بُني على الحركة، مع أن الأصل في البناء السكون؛ لعروض البناء، وكان على الفتح؛ للخفّة، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على اسم الفاعل، وتوابعه، شرع يبيّن اسم المفعول، فقال:

(فَصْلٌ: فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ)

سُمّي باسم المفعول، مع أن اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر؛ لأن المراد المفعول به، يقال: فعلت به الضرب، أي أوقعته عليه، لكنه حُذف حرف الجرّ، فصار الضمير مرفوعًا، فاستتر؛ لأن الجارّ والمجرور كان مفعول ما لم يُسمَّ فاعله، قاله الرضيّ[1].

(**وَهْوَ الَّذِي يُشْتَقُّ**) بالبناء للمفعول (**مِنْ «سَيُفْعَلُ»**) أي من المضارع المبنيّ للمفعول (**لِمَنْ**) متعلّق بـ«**يُشتَقّ**»، وقوله: (**عَلَيْهِ**) متعلّق بـ«**يشتمل**»، وقوله: (**الْفِعْلُ**) مبتدأ خبره

---

(١) «شرح الكافية» ٣/٤٢٧.

٣٣٩ ـ وَلَفْظُ ذِي الثَّلَاثِ مَفْعُولٌ فَقِسْ كَمِثْلِ «مَضْرُوبٍ» إِذَا مَا تَقْتَبِسْ
٣٤٠ ـ وَعَوَّضُوا مِيمًا عَنِ الزَّوَائِدِ إِذْ أَحْرُفُ الْعِلَّةِ مَا بِهَا بُدِي
٣٤١ ـ فَصَارَ «مُضْرَبًا» فَمِيمًا فَتَحُوا لَوْ لَاهُ لَبْسٌ فِيهِ كَانَ يَضِحُ

قوله: (قَدْ يَشْتَمِلُ) بالبناء للفاعل، أي لبيان الشخص الذي يشتمل عليه الفعل، أي يقع عليه الحدث.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن اسم المفعول هو اسم مشتقّ من المضارع المبنيّ للمجهول لمن وقع عليه الفعل.

فقوله: «**اسم**» جنس يشمل جميع الأسماء، وقوله: «**مشتقّ**» **فصل** يخرج غير المشتقّ، وقوله: «**من المضارع المبنيّ للمجهول**» يُخرج اسم الفاعل؛ لأنه مشتقّ من المضارع المبني للمعلوم، وقوله: «**لمن وقع عليه الفعل**» يُخرج اسم المكان، والزمان، والآلة.

وإنما اشتُقّ من المضارع المجهول؛ لمناسبة بينهما في الحركات والسكنات، وعدد الحروف؛ لأن أصل مضروب مُضْرَب بضم الميم، وفتح الراء، ثم غُيِّر؛ للالتباس، وقيل: من حيث إنهما يُسندان إلى مفعول ما لم يُسمّ فاعله، والله تعالى أعلم.

(**وَلَفْظُ ذِي الثَّلَاثِ**) أي صيغة اسم المفعول الثلاثيّ المجرّد، فـ«**لفظُ**» مبتدأ خبره قوله: (**مَفْعُولٌ**) أي موازن لمفعول غالبًا، قيل: به سُمّي؛ لكثرة الثلاثيّ، وإنما قلنا: غالبًا لأنه قد يأتي على وزن فَعِيل كعظيم، وفَعُول، كشكور (**فَقِسْ**) أي اجعل هذا الوزن مقيسًا لاسم المفعول الثلاثيّ، وذلك (**كَمِثْلِ «مَضْرُوبٍ»**) وقوله: (**إِذَا مَا تَقْتَبِسْ**) أي إذا أردت أن تتعلّم مثاله، يقال: قَبَسَ علمًا، من باب ضرب، واقتبسه تعلّمه، واستفاده[1].

(**وَعَوَّضُوا مِيمًا عَنِ الزَّوَائِدِ**) أي عن الحروف التي تُزاد للمضارعة (**إِذْ**) تعليليّة (**أَحْرُفُ الْعِلَّةِ مَا**) نافيةٌ (**بِهَا بُدِي**) مخفّف «**بُدِىء**»، يعني أن حرف العلة لا يُبدأ بها، كما سبق بيانه في اسم الفاعل (**فَصَارَ «مُضْرَبًا»**) بضمّ الميم، وفتح الراء (**فَمِيمًا فَتَحُوا**) أي فتحوا ميم مُضرب؛ إذ (**لَوْ لَاهُ**) أي لولا الفتح (**لَبْسٌ فِيهِ كَانَ يَضِحُ**) أي يظهر.

---

(١) «القاموس» ص ٥٠٨ و«المصباح» ٢/٤٨٧.

٤٩٤ ـ فَصَارَ لَاهًا ثُمَّ زَادُوا أَلِفَا	وَاللَّامَ بِالإِدْغَامِ فَاللَّهَ اعْرِفَا
٤٩٥ ـ وَقِيلَ أَصْلُهُ الْإِلَهُ فَحُذِفْ	هَمْزٌ بِنَقْلٍ فَادْغَامٍ قَدْ أُلِفْ

(فَصَارَ) إله بعد حذف همزته (لَاهًا، ثُمَّ زَادُوا أَلِفَا وَاللَّامَ) أي ثم بعد الحذف زادوا «أل» عوضًا عن الهمزة المحذوفة (بِالإِدْغَامِ) أي مع إدغام اللام الداخلة في لام الكلمة، فصار الله، كما أشار إليه بقوله: (فَاللَّهَ) مفعول مقدّم لـ(اعْرِفَا) فعل أمر مؤكّد بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا؛ للوقف، أي اعرفن كونه «اللهَ» بعد الإدغام.

[تنبيه]: «الإله» فِعَالٌ بمعنى مفعول، من أَلَهَ يَأْلَهُ بالفتح فيهما إلاهةً: أي عَبَد، فمعنى إله مألوه، أي معبود، كقولنا: إمام بمعنى مؤتمّ به، فعلى هذا في الألف واللام مذهبان:

[أحدهما]: أن يكونا عوضين عن الهمزة المحذوفة، ومع هذا يفيد التعريف أيضًا، وهو مذهب أبي عليّ النحويّ، واستدلّ عليه بكون همزته للقطع حالةَ النداء، حيث يقال: يا أَللهُ بالقطع.

[وثانيهما]: أن يكونا للتعريف، لا للتعويض، وهو مذهب جمهور أئمة اللغة، واستدلّوا عليه بأنه لو كانتا عوضًا عن الهمزة لما اجتمعتا حينئذ مع المعوّض في قولهم: الإله، وقالوا: وقُطعت الهمزة للزومها تفخيمًا لهذا الاسم، والناظم تبعًا لأصله أطلق القول، ولم يُقيّد بكونها للتعويض، أو للتعريف؛ ليشمل المذهبين، هذا.

وقد جوّز سيبويه أن يكون أصل اسم الله تعالى لاه بغير همزة، من لاه يليه: أي تستّر، ثم لما أُدخلت الألف واللام أُجري مجرى اسم العلم، كالحسن والعباس إلا أنه يُخالف سائر الأعلام، من حيث إنه كان في الأصل صفة، وقولهم: يا أَلله بقطع الهمزة إنما جاز لأنه يُنوى به الوقف على حرف النداء تفخيمًا للاسم(١)، والله تعالى أعلم.

(وَقِيلَ: أَصْلُهُ) أي أصل لفظ «الله» (الْإِلَهُ) معرّفًا (فَحُذِفْ هَمْزٌ) أي الهمز الثاني المكسور تخفيفًا (بِنَقْلٍ) أي مع نقل حركتها، وهي الكسرة إلى اللام الساكنة قبلها

---

(١) راجع «الصحاح» ٥/١٧٨٠-١٧٨١ و«الفلاح» ١٠٧.

٣٤٤ - وَغَيَّرُوا «الْمَضْرُوبَ» دُونَ «مُكْرَمِ»	وَدُونَ مَوْضِعِ الثُّلاثِي فَاعْلَمِ
٣٤٥ - حَمْلاً لَهُ عَلَى أَخِيهِ الْفَاعِلِ	إِذْ أَصْلُهُ قَدْ كَانَ أَيْضًا يَنْجَلِي
٣٤٦ - مُثَلَّثًا فِي الْعَيْنِ كَالْمُضَارِعِ	كَـ«نَاصِرٍ» وَ«ذَاهِبٍ» وَ«وَارِعِ»
٣٤٧ - فَكَسْرُ كُلٍّ حَقَّقَ التَّغَيُّرَا	فَتَابَعَ الْمَفْعُولُ فِيمَا غُيِّرَا

دون مفعول باب الإفعال، والموضع مع أن القياس أن يُدفع بتغييرهما أيضًا، أجاب بقوله:

(**وَغَيَّرُوا «الْمَضْرُوبَ»**) أراد به اسم المفعول من الثلاثيّ، لا خصوص هذا اللفظ (**دُونَ «مُكْرَمِ»**) أي دون أن يغيّروا اسم المفعول من باب الإفعال، كمُكْرَم (**وَدُونَ مَوْضِعِ الثُّلاثِي**) بسكون الياء للوزن، أي ودون تغيير اسم الموضع من الثلاثيّ؛ كمَنْصَر، وقوله: (**فَاعْلَمِ**) جملة معترضة، كمل بها البيت، أي فاعلم هذا التفريق.

(**حَمْلاً لَهُ**) أي لأجل حملهم اسم المفعول (**عَلَى أَخِيهِ الْفَاعِلِ**) بالجرّ بدل من أخيه، وسماه أخاه؛ لمشابهة بينهما في تعلّق الفعل بهما من جهة الصدور منه في الفاعل، والوقوع عليه في المفعول (**إِذْ أَصْلُهُ**) أي أصل الفاعل (**قَدْ كَانَ أَيْضًا يَنْجَلِي**) أي يظهر استعماله (**مُثَلَّثًا فِي الْعَيْنِ**) أي في حركات عين الفعل (**كَالْمُضَارِعِ**) أي ككون حركات المضارع مثلّثا، وذلك (**كَـ«نَاصِرٍ»**) من ينصر بالضمّ (**وَ«ذَاهِبٍ»**) من يذهب بالفتح (**وَ«وَارِعِ»**) من يَرِع، من باب وَرِثَ يَرِث.

(**فَكَسْرُ كُلٍّ**) من هذه الثلاثة المختلفة بالضم، والفتح، والكسر (**حَقَّقَ التَّغَيُّرَا**) بألف الإطلاق، أي أثبت تغير الفاعل (**فَتَابَعَ الْمَفْعُولُ**) أي بالرفع على الفاعليّة، ومفعوله محذوف، أي الفاعلَ، وقوله: (**فِيمَا**) مصدريّة حرفيّة (**غُيِّرَا**) بألف الإطلاق، مبنيّا للمفعول، أي في التغيير؛ يعني أن المفعول تبع الفاعل في التغيير؛ للمؤاخاة التي ذكرناها.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح: أنه إنما غُيّر مفعول الثلاثيّ المجرّد دون مفعول باب الإفعال، ودون اسم المَوضع حتى يصير اسم المفعول الثلاثيّ مشابهًا لاسم الفاعل منه.

٣٤٨ ـ وَغَيْرُ مَفْعُولٍ لِذِي الثُّلَاثِ جَا نَقْلاً كَـ«نِقْضٍ» وَ«كَحِيلٍ» وَ«نَجَا»

وحقيقة الكلام في هذا هو أن القياس في اسم المفعول من الثلاثيّ المجرّد أن يكون على وزن مضارعه، كما في اسم الفاعل، فيقال من يُضْرَبُ: مُضْرَبٌ بضم الميم، وفتح الراء، لكنهم لمّا أدّاهم حذف الهمزة في باب الإفعال إلى كون مفعوله مُفْعَلاً بضم الميم، وفتح العين لزم الالتباس، فقصدُوا تغيير أحدهما؛ لدفعه، فغيّروا مفعول الثلاثيّ؛ لما ثبت التغيير في أخيه، وهو اسم الفاعل من الثلاثيّ أيضًا، دون مفعول باب الإفعال؛ لعدم التغيير في أخيه اسم الفاعل من هذا الباب أيضًا، والتغيير في اسم الفاعل من الثلاثيّ من وجهين:

[**أحدهما**]: أنه وإن كان كمضارعه في مطلق الحركات والسكنات، لكنه ليست الزيادة فيه في موضع الزيادة في المضارع، وهو ظاهرٌ، بخلاف باب الإِفْعَالِ.

[**الثاني**]: أن الحركات في أكثره ليست كحركة مضارعه، كما في مضموم العين، نحو ينصُرُ وناصر، ومفتوح العين، نحو يعلم وعالم، بخلاف الفاعل من باب الإفعال؛ إذ مُكْرِمٌ بوزن يُكْرِمُ من غير فرق، غير أن الميم أقيم مقام الياء، فغُيّر المفعول من الثلاثيّ حملاً على الفاعل؛ لمؤاخاة بينهما، على ما بيّناها، والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على اسم المفعول القياسيّ من الثلاثيّ، أتبعه بذكر ما جاء منه سماعًا، فقال:

(**وَغَيْرُ مَفْعُولٍ**) مبتدأ، خبر جملةُ «جا» (**لِذِي الثُّلَاثِ**) متعلّق بـ(**جَا**) لغة في جاء بالهمزة، وليس ضرورة، وقوله: (**نَقْلاً**) منصوب على الحال، كما قال في «الخلاصة»:

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَـ«بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ»

يعني أنه جاء اسم المفعول من الثلاثيّ غير موزون بمفعول، حال كونه منقولاً من العرب، ومقصورًا على السماع منهم، وذلك أنه جاء بوزن فِعْلٍ بكسر الفاء، وسكون العين (**كَـ«نِقْضٍ»**) بكسر النون، وضمها، وسكون القاف، بمعنى منقوض، وذكر في

٣٤٩ - وَافْتَحْ مَكَانَ الْكَسْرِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ يَؤُلْ إِلَى الْمَفْعُولِ كَـ«الْمُوَاصِلِ»

«المصباح» جواز ضم النون، وعبارته: النُّقْضُ، مثلُ قُفْلٍ، وحِمْلٍ: بمعنى المنقوض، واقتصر الأزهريّ على الضمّ، قال: النُّقْضُ اسم البناء المنقوض إذا هُدِم، وبعضهم يقتصر على الكسر، ويمنع الضمّ، والجمع نُقُوض انتهى[١].

ومما جاء على فِعْل بكسر، فسكون الذِّبْح بمعنى المذبوح، والطِّحْن بمعنى المطحون، والنِّسْيُ بمعنى المنسيّ.

(وَ) جاء أيضًا على فَعِيل بفتح الفاء، وكسر العين، نحو («كَحِيلِ») بمعنى مكحول، ومثله قتيل، وجريح، ونحوها، وهو كثير في كلامهم، ومع هذا فهو مقصور على السماع، كما تفيده عبارة الناظم، وعليه الجمهور، وجعله بعضهم مقيسًا[٢].

(وَ) جاء أيضًا على فَعَلٍ بفتحتين، نحو «(نَجَا») بفتح النون والجيم بمعنى المَنجوّ، يقال: نَجَوتُ الجلد عن الشاة بمعنى سَلَخته، فهو منجوّ، ونَجًا، ومثله القَنَصُ، بفتح القاف، والنون بمعنى الصيد المقنوص، من قنصه: إذا صاده، والنَّقَض بفتح النون والضاد المعجمة بمعنى المنقوض.

ولما فَرَغ من بيان كيفيّة بناء اسم المفعول من الثلاثيّ المجرّد، شرع يبيّن كيفية بنائه من غير الثلاثيّ، فقال:

(**وَافْتَحْ مَكَانَ الْكَسْرِ**) الذي (**فِي اسْمِ الْفَاعِلِ**) أي وهو ما قبل الآخر (**يَؤُلْ**) بالجزم على أنه جواب الطلب قبله، أي يرجع (**إِلَى الْمَفْعُولِ**) يعني أنك إذا أبدلت الكسرة التي في اسم الفاعل صار اسم مفعول، وذلك (**كَـ«الْمُوَاصِلِ»**) بكسر الصاد المهملة اسم فاعل من واصل يواصل، فإذا فتحت الصاد صار اسم مفعول، فتقول: هذا المُوَاصَلُ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن اسم المفعول من غير الثلاثيّ على صيغة اسم

(١) «المصباح المنير» ٢/٦٢١.
(٢) راجع «**فتح الأقفال على لامية الأفعال**» ص١٧٤.

فَصْلٌ
فِي اسْمَيِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

٣٥٠ ـ وَاشْتُقَّ «مَفْعَلٌ» مِنَ الْمُضَارِعِ   مَكَانَ فِعْلٍ حَاصِلٍ وَوَاقِعِ

الفاعل، إلا أنك تفتح ما قبل آخره، إما لفظًا، كمواصَل، ومستخرَج، أو تقديرًا، كمختار، ومجاب؛ إذ أصله مُخْتَيَر بفتح الياء، فقلبت الياء ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فصار مختارًا، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على اسمي الفاعل والمفعول، أتبعه بذكر اسمي الزمان والمكان، فقال:

(فَصْلٌ: فِي اسْمَيِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ)

أي من الثلاثيّ المجرّد، ولم يذكر اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثيّ المجرّد؛ لأن الغرض بيان الأبنية وتفصيل أحوالها وأحكامها، وكيفيّة أخذ بعضها من بعض، ولمّا لم يكن لاسمي الزمان والمكان من غير الثلاثيّ أحوالٌ وأحكامٌ وتفاصيل، بل كان صيغتهما منه على صيغة اسم المفعول منها، لم يَحتج إلى ذكرهما، مع أن ظهور المناسبة بين المفعول والزمان والمكان استدعت حَمْل اسميهما على اسم المفعول، وأغنت عن ذكرهما كما أغنى اتّحاد المصدر الميميّ في بعض الثلاثيّ معهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثيّ بسبب استدعاء حمله عليهما[1]، والله تعالى أعلم.

(**وَاشْتُقَّ**) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: «**مَفْعَلٌ**» بفتح الميم، وسكون الفاء، وفتح العين (**مِنَ الْمُضَارِعِ**) متعلّق بـ«**اشتُقَ**» (**مَكَانَ فِعْلٍ**) أي حال كونه دالًّا على مكان الفعل، أي الحدث، وقوله: (**حَاصِلٍ**) بالجرّ صفة لـ«**فعل**»، وقوله: (**وَوَاقِعِ**) عطف عليه مؤكّد له.

---

(١) راجع «شرح المراح» لديكنقوز ص٧٥.

٣٥١ - لِشِبْهِهِ الْمَفْعُولَ فِيهِ زِيدَا ... مِيمٌ وَوَاوٌ لَمْ تَكُنْ مَزِيدَا
٣٥٢ - فِيهِ لِخَوْفِ أَنْ يَكُونَ مُلْتَبِسْ ... مَعَ اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ فَقِسْ

(**لِشِبْهِهِ**) متعلّق بـ«**اشْتُقَّ**»، أي لأجل مشابهة اسم المكان (**الْمَفْعُولَ**) أي اسم المفعول، فقوله: «**لشبهه**» أُضيف إلى فاعله، ونصب مفعولَه، كما قال في «**الخلاصة**»:

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ ... كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أن اسم المكان اسم مشتقّ من يفعل المبنيّ للمعلوم لمكانٍ وقع فيه الفعل.

فقوله: «**اسم**» جنس يشمل جميع الأسماء، وقوله: «**مشتقّ من يَفْعُلُ**» يُخرج غير المشتقّات، واسم المفعول، وقوله: «**لمكان وقع فيه الفعل**» يخرج ما عدا اسم المكان.

[**تنبيهان**]:

(**الأول**): إنما اشتقّ اسم المكان من المعلوم دون المجهول كاسم المفعول، وإن اقتضت المناسبة في المفعوليّة ذلك؛ لأن اسم المكان لما كان اسم الذات، لا اسم المعنى لم يعمل عمل الفعل، فيكون وضعه على الإطلاق، أي لا من حيث ملاحظة العمل، فاشْتُقّ مما هو الأصل، وهو المعلوم، واسم المفعول من المجهول باعتبار عمله.

(**الثاني**): إنما خَصَّ تعريف اسم المكان بالذكر، وبيان أحكامه، وأحال تعريفَ اسم الزمان وهو مشتقّ من يَفْعُلُ لزمانٍ وَقَعَ فيه الفعل ومعرفةَ أحكامه على المقايسة؛ لكثرة استعمال اسم المكان، ولَمّا جاز أن يُتوهَّمَ لذلك أن هذه الصيغة حقيقة في المكان، ومجازٌ في الزمان؛ لمناسبة بينهما جَرَت عادتهم في العنوان على تقديم اسم الزمان؛ دفعًا لذلك التوهّم، وإشارةً إلى أن الصيغة مشتركة بينهما.

ثم أشار إلى كفية بناء اسم المكان، بقوله:

(**فِيهِ**) أي في اسم المكان متعلّق بـ(**زِيدَا**) بألف الإطلاق، مبنيّا للمفعول، ونائب فاعله قوله: (**مِيمٌ**) أي زيد ميم في أول اسم المكان، كما زيدت في المفعول؛ لمشابهة بينهما (**وَوَاوٌ لَمْ تَكُنْ مَزِيدًا فِيهِ**) أي في اسم المكان.(**لِخَوْفِ أَنْ يَكُونَ**) أي اسم

٣٥٣ ـ وَافْتَحْهُ مِنْ مُضَارِعٍ قَدْ يَنْفَتِحْ	عَيْنًا كَـ«يَذْهَبَانِ مَذْهَبًا يَصِحْ»
٣٥٤ ـ إِلَّا الْمِثَالَ نَحْوُ «عِدْ» وَ«وَجِلَا»	وَ«وَسُطَتْ» فَحَتْمُ كَسْرِهِ انْجَلَى
٣٥٥ ـ كَيْلَا يُظَنَّ كَوْنُهُ كَـ«جَوْرَبِ»	فَـ«فَوْعِلٌ» مَعْ كَلَامِهِمْ أَبِي

المكان (**مُلْتَبِسْ**) خبر «**يكون**» وُقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، ولو قال: «**يلتبس**» لسلم من مخالفة الجادّة (**مَعَ اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ**) يعني أنه إنما لم تُزَدْ الواو في اسم المكان كما زيدت في اسم المفعول؛ لأجل خوف التباسه به، وقوله: «**فَقِسْ**» كمل به البيت، أي فقس هذا على غيره مما يقع فيه الالتباس.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه لما أريد بناء اسم المكان حُذف حرف المضارعة، ثم زيدت الميم مكانه، كما زيدت في اسم المفعول؛ لمشابهة بينهما في كون كلّ منهما محلا لوقوع الفعل، ولم تُزدت الواو كما زيدت في المفعول، حتى لا يلتبس اسم المكان باسم المفعول، والله تعالى أعلم.

ثم بيّن صيغته، فقال:

(**وَافْتَحْهُ**) أي افتح عين اسم المكان، حال كونه مأخوذًا (**مِنْ مُضَارِعٍ قَدْ يَنْفَتِحْ عَيْنًا**) أي من المضارع المفتوح عينه، وذلك (**كَـ«يَذْهَبَانِ مَذْهَبًا يَصِحْ»**) فـ«**مذهبًا**» اسم مكان مفتوح الميم والعين؛ لكون مضارعه مفتوح العين، فلا تباين بينه وبين مضارعه إلا أن الميم المفتوحة تقوم مقام الياء المفتوحة (**إِلَّا الْمِثَالَ**) الواويّ، كما يدلّ عليه المثال (**نَحْوُ «عِدْ»**) أمر من وعد، من باب ضرب، من الوعد (**وَ«وَجِلَا»**) من باب تَعِبَ، أي خاف (**وَ«وَسُطَتْ»**) ككرم، يقال: وَسُطَ وَسَاطَةً وَسِطَةً، وفلان وَسِيطٌ في قومه: إذا كان أوسطهم نسبًا، وأرفعهم مَجْدًا، قاله في «**اللسان**»[1].

(**فَحَتْمُ كَسْرِهِ**) أي كسر عين المثال (**انْجَلَى**) أي ظهر وانكشف، وإنما كُسر مع أنه خلاف القياس (**كَيْلَا يُظَنَّ**) بالبناء للمفعول (**كَوْنُهُ كَـ«جَوْرَبِ»**) بفتح الجيم، وسكون

---

(١) «لسان العرب» ٧/٤٣٠.

....

الواو، وفتح الراء، آخره موحّدة: لِفَافَةُ الرِّجْل، جمعه جَوَارِبَةٌ وجَوَارِبُ[1] (فَـ«فَوْعِلٌ») بكسر العين (مَعَ كَلَامِهِمْ أَبِي) أي مُنِع استعماله.

وحاصل المعنى أنَّ صيغة اسم المكان من باب يَفْعَل، مما كان عين مضارعه مفتوحًا، وهو باب فتح يفتح، وعَلِمَ يعلم مَفْعَلٌ بفتح العين، فلا تباين بينه وبين مضارعه، إلا أن الميم المفتوحة تقوم مقام الياء المفتوحة، وذلك كالمذهب، من ذهب يذهب، إلا من المثال، فإن اسم المكان منه مَفْعِلٌ بكسر العين، كالمَوْجِل بكسر الجيم، من يَوْجَلُ بالفتح، وإنما كُسِرت العين في المثال مع أنه خلاف القياس حتى لا يُظَنّ أن وزنه فَوْعَلٌ بفتح الفاء والعين زَعْمًا أن الميم من نفس الكلمة، لا زائدة عليه، مثلُ جَوْرب، وإنما لم يجز أن يكون وزن اسم المكان فَوْعَل مثلُ جورب؛ لأنه ليس من قسم اسم المكان، ولا من الزمان، فيلتبس المكان بما ليس بمكان، ولا يُظَنّ في الكسر أن وزنه فَوْعِلٌ؛ لأن فَوْعِلًا لا يوجد في كلامهم.

وتعقّب هذا ابن الكمال، فقال: هذا الدليل ليس بسديد؛ لأن المكان من الفعل الصحيح، مثل المذهب قد يُظَنّ أن وزنه مثل جَعْفَرٍ، وهو ليس بمكان، مع أنه لم يُكسر، بل أُبقي على حاله، والأَولى ما ذكره المحقّقون من أنهم كسروا العين في المعتلّ الفاء؛ لأن الكسر مع الواو أخفّ من الفتح معه؛ لأن مَوْعِدًا، ومَوْجِلًا بالكسر أخفّ من مَوْعَدٍ، ومَوْجَلٍ بالفتح، وذلك لِمَا قيل من أن المسافة بين الفتحة والواو منفرجة، بخلاف الكسرة مع الواو.

ولا يقال: الفتح أخفّ الحركات، والكسر ثقيل، فاستعمال الأخفّ مع الواو أخفّ من استعمال الثقيل معه؛ لأنا نقول جاز أن يكون للثقيل مع الثقيل حالةٌ موافقةٌ يصير التلفّظ بها يسيرًا مما ليس بين الخفيف والثقيل؛ لجواز كون حالة انفراد

---

(1) «القاموس» ص٦٤.

٣٥٦ - وَإِنْ أَتَى مِنْ «يَفْعِلَا» بِالْكَسْرِ فَاكْسِرْهُ غَيْرَ نَاقِصٍ إِذْ يَجْرِي
٣٥٧ - فَإِنَّهُ بِفَتْحِ عَيْنِهِ ثَبَتْ كَرَاهَةً لِكَسَرَاتٍ رُتِّبَتْ

الثقيل مغايرةً لحالة اجتماعه، يعرفه من له ذوقٌ سليم انتهى[1].

ثم ذكر صيغة اسم المكان من «يَفْعِل» المكسور العين، فقال:

(وَإِنْ أَتَى) اسم المكان مِنْ «**يَفْعِلَا**» بالف التثنية على حكاية حالة الجزم، أو النصب **(بِالْكَسْرِ)** أي لعينه، وهو باب ضرب، وورِثَ **(فَاكْسِرْهُ)** أي اكسر عين مَفْعِله، كـ«**مَضْرِب، ومَوْرِث**»، وقوله: **(غَيْرَ نَاقِصٍ)** حال مقدّم من فاعل **(إِذْ)** ظرفية **(يَجْرِي)** أي وقت جريان استعماله غير ناقص **(فَإِنَّهُ)** أي الناقص، أي المكان منه **(بِفَتْحِ عَيْنِهِ ثَبَتْ)** يعني أنه يكون مفتوح العين مع أنه خلاف القياس، وإنما فُتح **(كَرَاهَةً)** منصوب على المفعوليّة من أجله، أي لأجل كراهة **(لِكَسَرَاتٍ رُتِّبَتْ)** أي تتابعت في كلمة واحدة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أن صيغة اسم المكان من باب «**يَفْعِلُ**» مكسور العين، كـ«**يضرب**» على وزن «**مَفْعِل**» بفتح الميم، وكسر العين، فلا تبائن بينه وبين مضارعه، إلا أن الميم المفتوحة تقوم مقام الياء المفتوحة، كـ«**المَضْرِب**»، إلا من الناقص، فإن اسم المكان منه يكون بفتح العين مطلقًا، مع أنه خلاف القياس، نحو «**المَرْمَى**» بفتح الميم، من «**يَرْمِي**» بكسرها، وإنما فُتح مع أن القياس كسره؛ فرارًا من توالي الكسرات الثلاث؛ لأن تواليها ثقيلٌ؛ لأن الياء كسرتان؛ لتركّبها من كسرتين، والميم التي قبلها مكسورة، فيصير توالي الكسرات الثلاث، ولا يُضمّ العين مع أنه لا يلزم فيه توالي الكسرات؛ لثقل الضمّة، كذا قرّره ابن كمال، والله تعالى أعلم.

---

(١) «الفلاح» ص٧٦-٧٧.

٣٥٨ - وَلَمْ يَجِئْ مِنْ «فَعُلَ» الْمَضْمُومِ	لِثِقَلِ «الْمَفْعُلِ» بِالْعُمُومِ
٣٥٩ - بَيْنَ ذَوَيْ فَتْحٍ وَكَسْرٍ قُسِمَا	كَ«مَنْصَرٍ» وَ«مَسْقَطٍ» قَدْ عُلِمَا
٣٦٠ - وَأُعْطِيَ «الْمَفْعِلُ» بِالْكَسْرِ أَحَدْ	عَشَرَ اِسْمًا بِالسَّمَاعِ قَدْ وَرَدْ
٣٦١ - كَ«مَجْزِرٍ» وَ«مَطْلِعٍ» وَ«مَشْرِقِ»	وَ«مَغْرِبٍ» وَ«مَنْبِتٍ» وَ«مَفْرِقِ»

ثم بيّن أن اسم المكان لا يُبنى من «يَفْعُلُ» المضموم العين، فقال:

(**وَلَمْ يَجِئْ**) اسم المكان (**مِنْ «فَعُلَ» الْمَضْمُومِ**) كان الأولى أن يعبّر بـ«**يفعُل**» بصيغة المضارع، والوزن مستقيم، لا بالماضي؛ لأنه لا يشمل باب فَعَلَ يَفْعُلُ، كنَصَرَ ينصر مع أنَّ حكمه كذلك (**لِثِقَلِ «الْمَفْعُلِ» بِالْعُمُومِ**) أي في عموم استعماله، يعني أن استعمال المضموم ثقيل.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه لا يُبنى اسمُ المكان مما كان عين مضارعه مضمومًا، وهو بابا نصر ينصُرُ، وكرُم يكرُم على وزن مَفْعُلٍ بضم العين؛، مع أن القياس يقتضيه؛ لثقل الضمّة، ولرفضهم مَفْعُلًا في كلامهم، والله تعالى أعلم.

ثم بيّن أنهم قسّموا موضع المضموم العين بين «**مَفْعِلٍ**» بالكسر، و«**مَفْعَل**» بالفتح، فقال:

(**بَيْنَ ذَوَيْ فَتْحٍ وَكَسْرٍ قُسِمَا**) «**بين**» متعلّق بـ«**قُسِما**» مبنيًا للمفعول، وألفه إطلاقيّة، يعني أن اسمَ المكان من يفعُل المضمومِ العين مقسوم بين «**مَفْعَل**» بفتح العين، و«**مَفْعِل**» بكسرها، وذلك (**كَ«مَنْصَرٍ»**) من نصر ينصُر (**وَ«مَسْقَطٍ»**) من سقط يسقُط (**قَدْ عُلِمَا**) بالبناء للمفعول، والألف إطلاقيّة، أي حال كون هذا معلومًا لدى أرباب الفنّ.

(**وَأُعْطِيَ «الْمَفْعِلُ»**) فعلٌ ونائب فاعله، أي جُعِل لـ«**المَفعِل**» (**بِالْكَسْرِ**) أي بكسر عينه، وإنما قدّم الكسر لأن ما أُعطي له محصور مضبوط، بخلاف ما أُعطي للمَفْعَل بالفتح، فإنه غير محصور (**أَحَدْ عَشَرَ اِسْمًا**) بقطع الهمزة؛ للوزن (**بِالسَّمَاعِ**) متعلّق بحال مقدّر من الفاعل في قوله: (**قَدْ وَرَدْ**) أي جاء هذا عن العرب حال كونه مقصورًا عليه لا يقاس عليه غيره، وتلك الأسماء كائنة (**كَ«مَجْزِرٍ»**) كان الأولى أن لا يعبّر بكاف التشبيه؛ لذكره الأسماء الأحد عشر كلها، فلا داعي لها، وقد وقع للأصل نحو عبارته، حيث قال: «**نحو المنسِك إلخ**»

٣٦٢ ـ وَ«مَنسِكٍ» وَ«مَسْقِطٍ» وَ«مَسْكِنِ» وَ«مَرْفِقٍ» وَ«مَسْجِدٍ» إِذَا بُنِي
٣٦٣ ـ وَمَا بَقِي مِنْ «يَفعَلُ» المُضَمْ يَأْخُذُهُ «المَفْعَلُ» خُذْ بِالْفَهْمِ

فأجاب عنه بعض الشرّاح بجواب ركيك، لا داعي لإيراده، فتنبّه.

و«المَجْزِر»: لمكان الجَزْر، وهو نحر الإبل، وفعله من باب قتل (وَ«مَطْلِع») لمكان طلوع الشمس، والفعل من باب قَعَد (وَ«مَشْرِقٍ») لمكان شروقها، والفعل من باب قعد أيضًا (وَ«مَغْرِبٍ») لمكان غروبها، والفعل من باب قعد أيضًا (وَ«مَنْبِت») لمكان النبت، والفعل من باب نصر، والاسم النبات (وَ«مَفْرِقٍ») لوسط الرأس؛ لأنه موضع فرق الشعر، والفعل من باب نصر أيضًا (وَ«مَنسِكٍ») لمكان النسك، وهو العبادة، والفعل من باب نصر أيضًا (وَ«مَسْقِطٍ») لموضع السقوط، يقال: مسقطُ رأسي، أي حيثُ وُلدتُ والفعل من باب قعد (وَ«مَسْكِنٍ») لمكان السكون، والفعل من باب قعد أيضًا (وَ«مَرْفِقٍ») لموضع الرفق، وهو ضدّ العُنف، والفعل من باب نصر، رِفْقًا بالكسر (وَ«مَسْجِدٍ») هو اسم للبيت المبنيّ للعبادة، سُجِد فيه، أو لم يُسجَد، قال سيبويه: أما موضع السجود فالمَسْجَدُ بالفتح لا غيرُ، وقال الفرّاء: قد سَمِعنا المَسْجَدَ، والمَسْجِدَ، والمَطْلَعَ، والمَطْلِعَ، قال: والفتح في كلّه جائز، وإن لم نسمعه، وبعضهم عدّوا المَحْشِرَ من هذا القبيل، فكان اثني عشر اسمًا، والأولى أن لا يكون منه؛ لأنه من يحشُر ويحشِر بالضمّ والكسر لغتان، فالمحشِرُ بالكسر يكون قياسيًا.

وقوله: (إِذَا بُنِي) بالبناء للمفعول: أي إذا بُني اسم المكان من أفعال هذه الأسماء، فإنه يكون مَفْعِلًا بكسر العين.

(وَمَا بَقِيَ) بسكون الياء، للوزن، ويحتمل أن يكون «بَقَى» بفتح القاف على لغة طيئ، أي وغيرُ هذه الكلمات الإحدى عشرة (مِنْ «يَفْعَلُ» المُضَمّ) هكذا النسخة، وكان الأولى أن يقول: «المُنْضَمّ»؛ لأنه يقال: ضَمَّهُ، فانضمّ، كما في «القاموس»، وغيره من كتب اللغة، وأما أضمّه فلم يُثبتوه، فتبصّر (يَأْخُذُهُ «المَفْعَلُ») أي بفتح العين؛لخفّة الفتحة، وقوله: (خُذْ بِالْفَهْمِ) تكملة للبيت، أي خذ هذه القاعدة مع

....

فهمها؛ لأنها نافعة.

وخلاصة ما ذكره رحمه الله تعالى من قاعدة بناء اسم المكان أن الفعل الثلاثيّ لا يخلو أن يكون معتل اللام أو الفاء، أو لا يكون كذلك، فإن لم يكن معتلّ اللام، ولا معتلّ الفاء، فلا يخلو من أن يكون عين مضارعه مفتوحًا أو مكسورًا، أو مضمومًا، فإن كان مفتوحًا أُبقيت الفتحة في اسم المكان على حالها، وإن كان مكسورًا أبقيت الكسرة أيضًا على حالها؛ لكون اسم المكان جاريًا على مضارعه الذي اشتُقّ هو منه في حركة عينه مع أنه لا مانع يمنع منه، وإن كان مضمومًا لم تبق الضمّة على حالها، وإن كان القياس أن تبقى؛ لثقلها، فوجب تبديل الضمّة تخفيفًا، وكان تبديلها إلى الفتحة أولى؛ لخفتها، فأبدلوها إليها، فكان قياس اسم المكان من مضموم العين مَفْعَلًا بفتح العين، كالمقتل من يَقْتُلُ، إلا أحد عشر كلمة، فإن الضمة فيها تُبدل إلى الكسرة على خلاف القياس، ولهذا صرّحوا بأنها شاذّة.

ومعتلّ العين مثلُ الصحيح فيما ذكرنا.

هذا إذا لم يكن الفعل معتلّ اللام، ولا معتلّ الفاء، فإن كان معتلّ الفاء، فاسم المكان بكسر العين لا غير، سواء كان عين مضارعه مفتوحًا، أو مكسورًا، أو مضمومًا، كالمَوْجِل، والموعِد، والموسِم؛ لأنه لو فُتح لالتبس بمثل جورب، وعدم جواز الضمّ ظاهرٌ؛ لثقله.

وإن كان معتلّ اللام فاسم المكان منه بالفتح لا غير، سواء كان عين مضارعه مفتوحًا، أو مكسورًا، أو مضمومًا، كالمرمَى؛ فرارًا من توالي الكسرات.

واللفيف كمعتلّ العين، فيُبنى منه اسم المكان على الفتح مطلقًا، نحو المَطْوَى، والمَوْقَى[1]، والله تعالى أعلم.

---

(١) راجع «الفلاح» ص٧٨.

٣٦٤ ـ وَاسْمُ الزَّمَانِ فِي جَمِيعِ مَا مَضَى ... كَاسْمِ الْمَكَانِ نَحْوُ «مَشْهَدِ الرِّضَا»
٣٦٥ ـ كَـ«مَقْتَلُ الْحُسَيْنِ كَرْبَلَاءُ» ... وَ«مَقْتَلُ الْحُسَيْنِ عَاشُورَاءُ»
٣٦٦ ـ وَكَاسْمِ مَفْعُولٍ لِمَا قَدْ زِيدَا ... فِيهِ هُمَا وَمَصْدَرٌ أُرِيدَا

ولمّا كان اسم الزمان كاسم المكان في صيغه المذكورة بيّن ذلك، فقال:

(**وَاسْمُ الزَّمَانِ فِي جَمِيعِ مَا مَضَى**) أي من الأحكام، لا تعريفه؛ إذ هو معرَّف بأنه اسمٌ مشتقّ من يفعل لزمان وقع فيه الفعل (**كَاسْمِ الْمَكَانِ**) أي فكلّ مثال يصلح لاسم المكان يصلح لاسم الزمان من غير فرق، سوا كان صحيحًا، أومعتلّ الفاء، أو اللام، أو لفيفًا، وذلك (**نَحْوُ «مَشْهَدِ الرِّضَا»**) أي فإنه يصلح للزمان والمكان، زمان شهود الرضا، أو مكانه، و(**كَـ«مَقْتَلُ الْحُسَيْنِ كَرْبَلَاءُ»**) بفتح الكاف، وسكون الراء، ممدودًا: مكان قتل الحسين ﷺ (**وَ«مَقْتَلُ الْحُسَيْنِ عَاشُورَاءُ»**) هو: اليوم العاشر من شهر محرّم، والله تعالى أعلم.

ثم بيّن اسم الزمان والمكان، وكذا المصدر الميميّ، فقال:

(**وَكَاسْمِ مَفْعُولٍ لِمَا قَدْ زِيدَا فِيهِ**): «ما» اسم موصول وألف «زيدا» للإطلاق، أي للذي زيد فيه، والمراد ما عدا الثلاثيّ المجرّد، فيشمل مجرّد الرباعيّ، ومزيده، ومزيد الثلاثيّ (**هُمَا**) أي اسما الزمان والمكان (**وَمَصْدَرٌ أُرِيدَا**) بألف الإطلاق جملة في محلّ رفع صفة لـ«**مصدر**»، والمراد المصدر الميمي.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن ما عدا الثلاثيّ المجرّد، فاسم الزمان، والمكان منه، وكذا المصدر الميميّ منه، كلّه على وزن اسم مفعوله، كـ«**المُخْرَج**»، من أخرج، و«**الْمُدَحْرَجِ**» من دَحْرَجَ، وقس عليه ما عداه.

قال في «**شرح المفصّل**»: وما بُني من غير الثلاثيّ، فعلى لفظ اسم المفعول، فيكون اسم الزمان، والمكان، والمصدر، واسم المفعول على السواء في اللفظ، فكأنهم قصدوا مضارعته للفعل في الزنة، فأجروه على لفظ المفعول؛ لكونه أخفّ من لفظ الفاعل؛ لأن الفاعل بالكسر، وهو بالفتح، ولأن اسم الزمان والمكان مفعول في المعنى، فكان

فَصْلٌ: فِي اسْمِ الآلَةِ

٣٦٧ ـ وَاشْتُقَّ مِنْ يَفْعُلُ لِلْآلَاتِ   اسْمٌ كَـ«مِفْعَلٍ» كَـ«مِكْسَحَاتِ»

استعمالي لفظ المفعول لهما أقيس انتهى.

[تنبيه]: هذا البيت زائد على الأصل، فإن الأصل لم يذكر الزمان والمكان من غير الثلاثيّ، بل زاده الناظم رحمه اللّٰه تعالى، واللّٰه تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولمّا أنهى الكلام على أسماء المكان والزمان، أتبعه بالكلام على اسم الآلة، فقال:

(فَصْلٌ: فِي اسْمِ الآلَةِ)

(**وَاشْتُقَّ**) بالبناء للمفعول (**مِنْ «يَفْعُلُ»**) مبنيًا للفاعل (**لِلْآلَاتِ**) أي للدلالة على الآلات (**اسْمٌ كَـ«مِفْعَلٍ»**) بكسر الميم، وفتح العين (**كَـ«مِكْسَحَاتِ»**) بكسر الميم جمع مِكْسَحة، وهي الْمِكْنسة، يقال: كَسَحتُ البيتَ كَسْحًا، من باب نَفَعَ: كنَستُهُ، ثم استُعير لتنقية البئر والنهر، وغيره، فقيل: كسحته: إذا نقّيته، وكَسَحتُ الشيءَ: قطعته، وأذهبته، والْكُساحة بالضمّ مثلُ الْكُناسة، وهي ما يُكسَحُ، قاله الفيّوميّ[1].

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن اسم الآلة: هو اسم مشتقّ من يفعُلُ المبنيّ للفاعل للآلة.

فقوله: «**مشتقّ**» أخرج نحو الْقَدُوم، وقوله: «**المبني للفاعل**» أخرج اسم المفعول.

فالآلة: هي ما يُعالِج به الفاعل المفعول لوصول أثره إليه.

فمعنى قوله: للآلة ـ كما قال ابن كمال ـ أي ليدلّ على الآلة اللغوية للفعل، وهي ما يُستعان به في الفعل، كالقلم للكتابة، فكأنه قال: اسم مشتقّ من يفعُل لما يُستعان به

(١) «المصباح المنير» ٢/٥٣٣.

٣٦٨ ـ لِذَاكَ قَالَ أَهْلُ صَرْفٍ «مَفْعَلُ» لِمَوْضِعٍ وِلِلْآلَاتِ «مِفْعَلُ»
٣٦٩ ـ وَ«فَعْلَةٌ» لِمَرَّةٍ وَ«فِعْلَةُ» لِحَالَةٍ كَـ«جِلْسَةٌ حَسَنَةُ»

في ذلك الفعل، فكان تعريف الآلة الاصطلاحيّة بالآلة اللغويّة، فلا يتوجّه أن يقال: إن تعريف اسم الآلة بالآلة دوريّ؛ لتوقّف معرفة اسم الآلة على معرفة الآلة حينئذ.

وقد يُطلق اسم الآلة على ما يُفعل فيه، كالمِحْلب لكسر الميم، وهو الإناء الذي يُحلَب فيه اللبن.

وصيغته المطّردة «مِفْعَل» بكسر الميم، وفتح العين، نحو مِضْرَب، ومِقْتَل، ومِفْتَح، (واعلم): أن اسم الآلة من الثلاثيّ الذي فيه علاجٌ وانفعال يأتي على مِفْعَل، كمِنْصَر، ومِفْعال، كمفتاح، ومِفْعَلَة، كمِكْنَسَة، فالأولان قياسيّان، والثالث سماعيّ.

(لِذَاكَ) أي لأجل أن اسم الآلة يأتي على مِفْعَل (قَالَ أَهْلُ صَرْفٍ) أي العلماء المحقّقون لعلم الصرف («مَفْعَلُ») بفتح الميم والعين (لِمَوْضِعٍ) أي مستعمل للدلالة على مكان الفعل (وِلِلْآلَاتِ «مِفْعَلُ») أي وللدلالة على الآلات مِفْعَلٌ بكسر الميم، وفتح العين (وَ) قالوا: («فَعْلَةٌ») بفتح الفاء، وسكون العين (لِمَرَّةٍ) أي للدلالة على الواحدة من مرات الفعل (وَ«فِعْلَةُ») بكسر الفاء، وسكون العين (لِحَالَةٍ) أي للدلالة على الحالة التي عليها الفاعل عند صُدُور الفعل منه، وذلك (كَـ)قولهم: هذه («جِلْسَةٌ حَسَنَةُ») مثال للحالة، وإنما عبّروا عن النوع بالحالة؛ لأن المراد بالنوع الحالة التي عليها الفاعل عند الفعل، تقول: هو حسنُ الرِّكْبة، إذا رَكِبَ، وكان رُكوبه حسنًا، يعني أن ذلك عادته في الركوب، وكذا هو حسنُ الطُّعْمَة.

[تنبيه]: معنى قول الصرفيين المذكور أن الأوزان الأربعة المذكورة تُطلَقُ على هذه المعاني الأربعة المذكورة، لا أن المعاني الأربعة ينحصر أوزانها في هذه الأربعة؛ إذ قد علمت أن وزن الموضع إما مَفْعَلٌ بالفتح، أو مَفْعِلٌ بالكسر.

وأن وزن الآلة إما مِفْعَلٌ بكسر الميم وفتح العين، أو مِفعال، أو مِفْعَلة، وأنَّ وزن المرّة إما فَعْلَةٌ، بفتح الفاء، أو فِعْلَةٌ بكسرها، أو فُعْلَةٌ بضمها، وذلك أن الفعل الثلاثيّ الذي



٣٧٠ - وَكَسْرُ مِيمِهِ لِفَرْقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَوْضِعٍ أَجِزْ إِتْيَانَهُ

يُراد بناء المرّة منه إما أن يكون في مصدره تاءٌ، كنِشْدَةٍ، وكُدْرَةٍ، أو لا، فإن كان الثاني، فالمرّة منه على فَعْلَة بالفتح، نحو ضَرْبَةٍ، وإن كان الأول فالمرّة منه على مصدره المستعمل بلا فرق في اللفظ، نحو نِشْدَة، وكُدْرة، والفارق حينئذ القرائن، كنِشدة واحدة، وإذا لم تقيّد بمثل الواحدة كان مصدرًا مستعملًا، وشذّ قولهم: أتيته إتيانةً، ولقيته لقايةً؛ لأنهما من الثلاثيّ الذي لا تاء في مصدره؛ إذ مصدرهما إتيانٌ ولقاءٌ، والقياس أتْيَةٌ، ولَقْيَةٌ بفتح أولهما.

وكذا علمت أن وزن النوع إما فِعْلَةٌ، أو فَعلة، أو فُعلة بالحركات الثلاث، وذلك أن الفعل الثلاثيّ الذي يراد بناء النوع منه إما أن يكون في مصدره تاءٌ، أو لا، فإن كان الثاني فالنوع منه على فِعْلَة بالكسر، نحو ضِرْبة، وإن كان الأول، فالنوع منه على مصدره المستعمل أيضًا، كنِشْدة، وكُدرة، ورَحمة، والفارق القرائن، كنِشدة لطيفة.

هذا إذا كان الفعل ثلاثيًا، وأما إذا كان غيره، فإن كان في مصدره تاءٌ، فالمرّةُ والنوع على مصدره المستعمل، والفارق القرائن أيضًا، نحو استقامة، ودَحْرجة واحدة، أوحسنة، وإن لم يكن فيه التاء، فالمرّة والنوع على وزن مصدره مزيدًا عليه تاء المرّة والنوع، نحو انطلاقةٍ واحدةٍ، وتدحرُجةٍ واحدةٍ، أو حسنة، كذا ذكره ابنُ كمال[1]، وهو تحقيقٌ مفيدٌ جدًا، والله تعالى أعلم.

ثم علّة كسر الميم، فقال:

(**وَكَسْرُ مِيمِهِ**) أي ميم اسم الآلة فـ«**كَسْرُ**» مبتدأ خبره قوله: (**لِفَرْقٍ**) أي كائنٌ لأجل الفرق (**بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَوْضِعٍ**) أي اسم المكان.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه إنما كُسر ميم اسم الآلة، ولم يبق على الأصل الذي هو الفتح؛ لقيامه مقام الحرف المفتوح؛ للفرق بينه وبين اسم الموضع، من يفعَل بالفتح، ويفعُل

---

(١) راجع «الفلاح» ص٧٩.

٣٧١ - بِوَزْنِ «مِفْعَالٍ» كَمَا الْمِفْتَاحِ	وَشَذَّ «مُفْعُلٌ» بِضَمٍّ ضَاحِي
٣٧٢ - كَـ«مُدْهُنٍ» وَ«مُسْعُطٍ» وَ«مُنْخُلِ»	«مُكْحُلَةٍ» «مُحْرُضَةٍ» فَلْتَدْعُ لِي

بالضمِّ، ولم يُضمّ؛ لثقله، ولئلا يلتبس بمفعول باب الإفعال، ولم يُعكس الأمر؛ لأن الموضع أكثر استعمالًا بالنسبة إلى الآلة، والفتح أخفّ، والأخفّ أولى لِمَا كثر استعماله، ولأن زيادة الميم في الموضع لمناسبته للمفعول، والميم مفتوح فيه، فزيد في الموضع مفتوحًا، فبقيت الكسرة للآلة؛ للفرق.

ثم ذكر مجيء الآلة على وزن مِفْعَال، فقال:

(أَجِزْ إِتْيَانَهُ) أي مجيء اسم الآلة **(بِوَزْنِ «مِفْعَالٍ»)** بكسر الميم، وسكون الفاء، والإضافة بيانيّة، وذلك **(كَمَا الْمِفْتَاحِ)** «ما» زائدة، أي كالمفتاح، وهذا الوزن قياسيّ، كمِفْعَل السابق، ولمّا سُمع وزن مُفْعُل بضم الميم، والعين ذكره، فقال:

(وَشَذَّ «مُفْعُلٌ» بِضَمٍّ) أي لميمه وعينه، وقوله: **(ضَاحِي)** صفة لـ«ضمّ»، أي ظاهر، يقال: ضَحَا الطريقُ ضَحْوًا، وضُحِيًّا: بدا، وظهر[1]، وذلك **(كَـ«مُدْهُنٍ»)** هو الإناء الذي يُجعل فيه الدهن **(وَ«مُسْعُطٍ»)** هو الإناء الذي يُجعل فيه السَّعُوط، وهو بالفتح دواء يُصبّ في الأنف **(وَ«مُنْخُلِ»)** هو ما يُنخل به الدقيق، وهو الْغِرْبال الذي يُخرج به النخالة من الدقيق **(«مُكْحُلَةٍ»)** بالجر معطوف على المجرورات بعاطف مقدّر، وهو إناء يُجعل فيه الكُحل و**(«مُحْرُضَةٍ»)** كسابقه، وهو إناء يُجعل فيه الحُرُض بضمتين، وهو الأُشنان، وقوله: **(فَلْتَدْعُ لِي)** تكملة للبيت، أي فلتجازني بالدعاء لي بسبب تقريبي هذه المسائل المهمّة بالنظم؛ لأنه ورد الأمر بمكافأة من أحسن[2].

---

(١) «القاموس» ص١١٧٤.

(٢) فقد أخرج أحمد، وأبو داود، والنسائي بإسناد صحيح، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«من استعاذكم بالله فأعيذوه، ومن سأل بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن صنع إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له، حتى تروا أنكم قد كافأتموه»**.

٣٧٣ - كَذَا «المُدُقُّ» قَالَ سِيبَوَيْهِ   لَيْسَتْ ذَوَاتُ الاشْتِقَاقِ فِيهِ

(كَذَا «المُدُقُّ») اسم لما يُدقّ به (قَالَ سِيبَوَيْهِ) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ مولاهم أبو بِشْر البصريّ، إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، وسيبويه لقبه، ومعناه بالفارسيّة رائحة التفّاح، وتوفّيَ رحمه الله تعالى سنة (١٨٠هـ) تقدّمت ترجمته (لَيْسَتْ ذَوَاتُ الاشْتِقَاقِ فِيهِ) أي في هذا النوع، يعني أن هذه الأسماء ليست آلة مشتقّة من الفعل، جارية عليه، بل كلٌّ منها اسم للإناء المخصوص الذي يُجعل فيه لدهن مثلًا، لا من حيث إنه يُجعل فيه، بل من حيث كونه مخصوصًا به.

[فإن قلت]: ما الفرق بين كون تلك الأشياء أسماء مخصوصةً، وبين كونها آلةً بحسب المعنى.

[أجيب]: بأن المدهن مثلًا إذا جُعل اسمًا لوعاء الدهن لا يصحّ إطلاقه إلا على وعاء اتُّخذ في أصل وضعه للدهن، سواء كان فيه دهنٌ أو لا، فلا يصحّ إطلاقه على وعاء فيه دهنٌ، لكنه متخذ لغير الدهن، كأوعية الماء مثلًا، وإذا جُعِل آلةً يصحّ إطلاقه على كلّ وعاء فيه دهنٌ، سواء اتُّخذ له، أو لغيره، حتى لو كان الدهن في مِلْعَقَةٍ، أو جِلدة، أو كاغَد يصحّ إطلاقه عليها حينئذ، كالمفتاح، فإنه يصحّ إطلاقه على كلّ ما يفتح به الباب، من حديد، أو خشب، أو غير ذلك، وقس عليه ما عداه، مما جاء بضمّتين، سواء أُلحقت فيه تاء أو لا، وإلى هذا أشار ابن مالك رحمه الله تعالى في «لاميته» حيث قال:

كَمِفْعَلٍ وَكَمِفْعَالٍ وَمِفْعَلَةٍ   مِنَ الثُّلَاثِي صُغِ اسْمَ مَا بِهِ عُمِلَا
شَذَّ المُدُقُّ وَمُسْعُطٌ وَمُكْحُلَةٌ   وَمُدْهُنٌ مُنْصُلٌ وَالآتِي مِنْ نَخَلَا
وَمَنْ نَوَى عَمَلًا بِهِنَّ جَازَ لَهُ   فِيهِنَّ كَسْرٌ وَلَمْ يَعْبَأْ بِمَنْ عَذَلَا

ومعنى قوله: «ومن نوى عملًا إلخ» أنه إنما شذّت هذه الأسماء بالضمّ عند إطلاق الاسم عليها تشبيهًا لها بأسماء الأعيان الغير المشتقّة، وأما إذا قُصد بها الاشتقاق مما عُمِل، فإنه يجوز فيها مراعاة القياس، فتُكسر على الأصل، فتقول: دققته بالمِدقّ، ونخلته بالمِنخل، ودهنته بالمدهن، وهكذا بكسر الميم في الكلّ، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

الْبَابُ الثَّانِي فِي الْمُضَاعَفِ

ولما أنهى الكلام على الباب الأول، وهو بيان الصحيح، أتبعه بذكر الباب الثاني وهو المضاعف، فقال:

(الْبَابُ الثَّانِي: فِي الْمُضَاعَفِ)

أي الباب الثاني من الأبواب السبعة المذكورة في أول الكتاب في بيان المُضاعَف، وإنما قدّم هذا الباب على باب المهموز؛ لقربه من الصحيح بالنسبة إلى المهموز؛ لأن إبدال حروف العلّة من أحد حرفي المضاعف قليلٌ، وتخفيف الهمزة، وتليينها كثير شائع حتى كأن المهموز كالمعتلّ في التخفيف والتليين، ولّما كان مقدّمًا على المهموز، وهو مقدّم على سائر الأبواب كان مقدّمًا عليها.

و«المضاعَف» اسم مفعول، من ضاعف، ومعناه لغةً ما يُزاد عليه شيء، فيصير مثليه، أو أكثر، قال الخليل رحمه الله تعالى: إن التضعيف أن يزاد على أصل الشيء، فيُجعل مثلين أو أكثر، وكذا الأضعاف، والمضاعفة.

وأما معناه اصطلاحًا، فقال الزنجانيّ، وسائر الصرفيين: هو من الثلاثيّ والمزيد فيه منه ما كان عينه ولامه حرفين متماثلين، كردّ، وأعدّ، ومن الرباعيّ المجرّد، والمزيد فيه منه هو الذي فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وكذا عينه ولامه الثانية من جنس واحد، نحو زلزل، ولا شكّ أن تعريفي القسمين يشملان الصحيح والمعتلّ، نحو مدّ، وحيّ، وزلزل، وَوَلْوَلَ.

وبعضهم خصّ القسم الأول بالصحيح، فقالوا: المضاعف للثلاثيّ ما عينه ولامه صحيحان من جنس واحد، وللرباعيّ ما فاؤه ولامه الأولى، وعينه ولامه الثانية متجانسان، كدَمْدَم، وَوَلْوَلَ، فمثلُ ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة:١٦] لا يُسمّى مضاعفًا، بل يُسمّى مُدغمًا، وكذا مثل الرحمن، ومثلُ عليّ، وإليّ، وكذا كلّ كلمة

٣٧٤ - وَسُمِّيَ الْمُضَاعَفُ الأَصَمَّا بِشِدَّةٍ فِيهِ وَلَا يُسَمَّى
٣٧٥ - هَذَا صَحِيحًا لِانْقِلَابِ الآخِرِ بِحَرْفِ عِلَّةٍ كَـ«أَمْلَى زَائِرِي»

اجتمع فيها حرفان من جنس واحد، ولكن ليس شيء منهما عينًا ولا لامًا، نحو اجلَوَّذَ، أو كان أحدهما لامًا، والآخر لا يكون عينًا، أو بالعكس، نحو احمرّ، واحمارّ، واقشعرّ، ونحو قطّع.

[تنبيه]: المضاعف من الرباعيّ يُسمّى مُطابَقًا بفتح الباء أيضًا؛ لتطابق بعض حروفه لبعضه؛ لأن فاءه مطابقةٌ للامه الأولى، وعينه مطابقة للامه الثانية، ولم يكن فيه الإدغام؛ للفصل بين الاثنين، والله تعالى أعلم.

(**وَسُمِّيَ الْمُضَاعَفُ الأَصَمَّا**) بألف الإطلاق، أي يُلقّب المضاعَفُ بالأصمّ، فقوله: «**المضاعفُ**» بالرفع على أنه نائب الفاعل، و«**الأصمّ**» هو المفعول الثاني؛ لأن «**سَمّى**» يتعدى لاثنين بنفسه، وبالباء، فيقال: سميتُ ابني مُحمدًا، وبمحمد، هذا هو الظاهر، لكن الواقع في النسخة أن «**المضاعف**» مضبوط بالنصب، لا بالرفع، فإن صحت النسخة، فيكون نائب الفاعل ضميرًا يعود إلى الباب الثاني، وفيه بُعدٌ، ولا يعود إلى «**المضاعف**»؛ لعدم فائدته، و«**الأصمّ**» عليه يكون معطوفًا عليه بعاطف مقدّر، والوجه الأول هو الأوضح كما يؤيّده التعليل بعده، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى علّة تسميته بالأصمّ، فقال: (**بِشِدَّةٍ فِيهِ**) الباء سببيّة، أي بسبب وجود الشدّة فيه، والأصمّ في الأصل هو من به وَقْرٌ في الأذن، فلا يسمع الصوت الخفيّ، فيحتاج إلى شدّة الصوت، والمضاعف أيضًا يحتاج إلى شدّة الصوت؛ لعدم إمكان النطق به عند الصوت الخفيّ، فمعنى قوله: «**بشدّة فيه**» أي لشدّة المضاعف عند النطق به، وأيضًا الأصمّ الحجر الصلب المصمت، أي الحجر الشديد الذي لا جوف له، ولا فرجة فيه، بل هو مملوء مشدّد جدًا، والمضاعف لمّا كان مُدغمًا، ومشدّدًا يسمّى به.

(**وَلَا يُسَمَّى هَذَا**) أي المضاعف (**صَحِيحًا**) مع أن حروفه كلها ليس فيها حرف

٣٧٦ ـ نَحْوُ «تَقَضَّى الْبَازِ» إِذْ «تَقَضَّضَا» أَصْلٌ لَهُ كَلَامُهُمْ لِذَا اقْتَضَى

علّة، ولا همزة (**لِانْقِلَابِ الْآخِرِ**) متعلّق بـ«**يُسَمَّى**»، أي لأجل انقلاب الحرف الأخير منه في بعض المواضع (**بِحَرْفِ عِلَّةٍ**) أي إلى حرف علّة، ولهذا قيل: المضاعف مُلحقٌ بالمعتلّ (**كَـ«أَمْلَى زَائِرِي»**) أي مثاله قولك: أملى عنيّ الكتاب الشخص الذي زارني، وأصله أملّ بلامين، يقال: أمللتُ الكتاب على الكاتب إملالًا: ألقيته عليه، وأمليتُه عليه إملاءً، والأولى لغة الحجاز وبني أسد، والثانية لغة بني تميم وقيس، وجاء الكتاب العزيز بهما، قال تعالى: ﴿وَلْيُمْلِلِ الَّذِى عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾، وقال تعالى: ﴿فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾، قاله في «**المصباح**»[(١)].

«**نَحْوُ «تَقَضَّى الْبَازِ»**» أي هَوَى في طيرانه ليقع، قال في «**القاموس**»: انقضّ الطائرُ، وتَقَضَّضَ، وتقضّى: هَوَى ليَقَعَ انتهى[(٢)].

و«**الباز**» مشتقّ من بَزَا: إذا غَلَبَ، قال الفيوميّ: بَزَا يَبْزُو: إذا غَلَبَ، ومنه اشتقاق البازي، وزانُ القاضي، فيُعرب إعراب المنقوص، والجمعُ بُزَاة، مثلُ قاضٍ وقُضَاة، والبازُ وزانُ الباب لغةٌ، فتُعرب الزاي بالحركات الثلاث، ويُجمَعُ على أَبْوَازٍ، مثلُ باب وأبواب، وعلى بِيزَان أيضًا، مثلُ نارٍ ونيرانٍ، وعلى هذه اللغة فأصله بَوْزٌ، قال الزجّاج: والباز مذكّر، لا خلاف فيه انتهى[(٣)].

وقال المجد: البازُ والبازي: ضربٌ من الصُّقُور، جمعه بَوَازٍ، وبُزَاةٌ، وأَبْوُزٌ وبُؤُوزٌ، وبِيزانٌ، كأنه من بَزَا يَبْزُو: إذا تطاول، وتأنّس انتهى[(٤)].

(**إِذْ**) تعليلية («**تَقَضَّضَا**») بألف الإطلاق (**أَصْلٌ لَهُ**) يعني أصل تَقَضَّى تقضّضَ، فلما اجتمع فيه الضادات، قُلبت الأخيرة ياءً؛ لأن محلّ التغيير آخر الكلمة. لا يقال: إن حرفي التضعيف باقيان على أصلهما حينئذ؛ إذ الضاد في تقضّى مشدّدة؛ لأنا

(١) «المصباح المنير» ٢/٥٨٠.
(٢) «القاموس المحيط» ص٥٨٦ و«المصباح المنير» ٢/٥٠٧.
(٣) «المصباح المنير»١/٤٨.
(٤) «القاموس المحيط» ص١١٣٦-١١٣٧.

٣٧٧ - وَجَاءَ مِنْ ثَلَاثَةِ الْأَبْوَابِ كَـ«سَرَّهُ يَسُرُّ بِالْأَسْبَابِ»
٣٧٨ - وَ«فَرَّ قَدْ يَفِرُّ مِنْ أَسْوَدِ» وَ«عَضَّهُ يَعَضُّ غُصْنَ الْعُودِ»

نقول: إن حرفي التضعيف عين الكلمة ولامها، والمقلوب هاهنا هو لام الكلمة، وأما أُولَى الضادين الباقيين فعين الكلمة، والأخرى زائدة، وكذلك أمليتُ بمعنى أمللتُ[١].

(كَلَامُهُمْ) أي كلام علماء الفنّ (لِذَا اقْتَضَى) أي يدلّ عليه، يعني أن كلامهم يقتضي ما ذكرناه من أن «تقضَّضَ» أصل لـ«تقضَّى».

[تنبيه]: اللام في قوله: «لِذَا» زائدة؛ لأن «اقتضى» يتعدّى بنفسه، يقال: اقتضى الأمر الوجوبَ: دلّ عليه، قاله الفيّومي[٢].

وفائدة زيادتها تقوية العامل؛ لضعفه بتقدّم المفعول عليه، كما في قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾، والله تعالى أعلم.

ثم بيّن الأبواب التي يجيء منها المضاعف، فقال:

(وَجَاءَ) أي المضاعف (مِنْ ثَلَاثَةِ الْأَبْوَابِ) من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي الأبواب الثلاثة، وهي: الأول، والثاني، والرابع، وهي التي تُسمّى دعائم الأبواب؛ لاختلاف حركاتهنّ في الماضي والمضارع، وكثرتهنّ، كما تقدّم بيان ذلك في فصل الماضي، ودليل الانحصار في هذه الثلاثة هو الاستقراء، الباب الأول باب **فَعَلَ** بفتح العين **يَفْعُلُ** بضمّها (كَـ«سَرَّهُ يَسُرُّ بِالْأَسْبَابِ») أصله سَرَرَ يَسْرُرُ بفتح العين في الماضي، وضمها في الغابر، وقوله: «**بالأسباب**» متعلّق بـ«**يسُرُّ**»، فهو من تَتِمّة المثال.

(وَ)الباب الثاني فَعَل بفتح العين يَفْعِلُ بكسرها، نحو «(**فَرَّ قَدْ يَفِرُّ**») أصله فَرَرَ يَفْرِرُ بفتح العين في الماضي، وكسرها في الغابر، ومعناه: هرب يَهْرُبُ، وقوله: «(**مِنْ أَسْوَدِ**») متعلّق بما قبله، فهو من تَتِمّة المثال (وَ) الباب الثالث باب **فَعِلَ** بكسر العين **يَفْعَلُ** بفتحها، نحو «(**عَضَّهُ يَعَضُّ غُصْنَ الْعُودِ**») أصله عَضِضَ يَعْضَضُ بكسر العين في

(١) راجع «الفلاح» ص٨١.
(٢) «المصباح» ص٥٠٧.

٣٧٩ - وَلَمْ يَجِيءْ مِنْ «فَعُلَتْ» وَ«تَفْعُلُ» وَ«حَبَّ» «لَبَّ» نَادِرَانِ يَا فُلُ
٣٨٠ - فَهْوَ حَبِيبٌ وَلَبِيبٌ أَصْلُ ذَا حَبُبْتَ إِذْ لَبُبْتَ مِثْلُ حَبَّذَا

الماضي، وفتحها في الغابر، قال ابن السِّكِّيت: عَضِضْتُ اللُّقْمة بالكسر، فأنا أَعَضُّ بالفتح، وقال أبو عُبيد: عَضَضْتُ بالفتح لغةٌ.

ثم ذكر أن مجيئه من فَعُلَ يفعُلُ بضم العين فيهما قليل، فقال:

(**وَلَمْ يَجِيءْ**) أي المضاعف (**مِنْ «فَعُلَتْ» وَ«تَفْعُلُ»**) أي بضم العين في الماضي والغابر، وهو الباب الخامس (**وَ«حَبَّ»**) يَحُبُّ و«**لَبَّ**») يَلُبّ (**نَادِرَانِ**) أي قليلا الاستعمال، وقوله: (**يَا فُلُ**) تكملة للبيت، أي يا رجل، وهو من الألفاظ المختصّة بالنداء، كما قال في «**الخلاصة**»:

وَ«فُلُ» بَعْضُ مَا يَخْتَصُّ بِالنِّدَا «لُؤْمَانُ» «نَوْمَانُ» كَذَا وَاطَّرَدَا
فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ «يَا خَبَاثِ» وَالأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثُّلاثِي

ويقال في الأنثى: يا فُلَةُ، وهو عند البصريين كناية عن نكرتين من جنس الإنسان، وليس مرخمًا من «فلان» خلافًا للكوفيين[1].

وقوله: (**فَهْوَ حَبِيبٌ وَلَبِيبٌ**) أشار به إلى كون أصل حَبّ، ولَبّ من باب فَعُل يفعُل؛ لأن فعيلًا لا يأتي إلا منه فـ(**أَصْلُ ذَا**) أي المذكور من «**حبّ ولَبّ**» (**حَبُبْتَ؛ إِذْ لَبُبْتَ**) أي صِرتَ حبيبًا لكونك لَبيبًا، وذلك (**مِثْلُ حَبَّذَا**) إذ أصله حَبُبَذَا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه لا يجيء المضاعف من باب فَعُلَ يفعُلُ بضم العين فيهما إلا نادرًا لا يُقاس عليه؛ نحو حَبَّ يَحُبُّ حُبًّا، وأصله حَبُبَ يَحْبُبُ بضم العين في الماضي والغابر، ثم أسكنت العين، وأدغمت في اللام، والدليل عليه أن يُبنى فاعله على فَعِيلٍ؛ لأن فَعِيلًا إنما يجيء من مضموم العين فيهما، كما أشار إليه بقوله: «**فهو حبيبٌ**»، قال ابن كمال: كذا قيل، وفيه ضعفٌ؛ إذ الحبيب هاهنا بمعنى المحبوب، ولو سُلِّم فلا يختصّ فَعِيلٌ بهذا الباب، بل يجيء منه غالبًا.

(١) راجع «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للخلاصة» ٢/١٢٤، ١٢٥.

٣٨١ - إِنْ يَجْتَمِعْ حَرْفَانِ مِنْ جِنْسٍ يَحِدْ   أَوْ مُتَقَارِبَانِ مَخْرَجًا يَرِدْ

[تنبيه]: يجيء حَبَّ من الباب الثاني، والرابع، قال في «**الصحاح**»: حَبَّهُ يَحِبُّهُ بالكسر، وحَبِبْتُ بالكسر: أي صِرْتُ حَبِيبًا، ومن الباب الخامس عند الفرّاء، وحينئذ جاز فتح الحاء وضمّها في الماضي، وفي «**الصحاح**» قولهم: حُبَّ بفلان قال الفرّاء: معناه حَبُبَ بفلانٍ بضمّ الباء، ثم أُسكنت، وأُدغمت في الثانية، وقال ابن السِّكِّيت في قول ساعدة [من الكامل]:

هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ   وَعَدَتْ عَوَادٍ دُونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

أراد حَبُبَ بالضمّ، فأغم، ونقل الضمّة إلى الحاء؛ لأنه مدحٌ انتهى[1].

وأما لَبَّ يَلُبُّ، فأصله لَبُبَ يَلْبُبُ بضم العين فيهما، ثم أُسكنت، وأُدغمت، والدليل عليه أن يُبنى فاعله على فَعِيل أيضًا.

[**تنبيه**]: يجيء لَبَّ أيضًا من الباب الرابع، فحينئذ يجيء مصدره على فَعَالة بالفتح، قال في «**الصحاح**»: وقد لَبِبْتَ يا رجلُ بالكسر تَلَبُّ لَبَابَةً: أي صِرتَ ذا لُبّ، وحكى يونس بن حبيب لَبُبْتَ بالضمّ، وهو نادرٌ، لا نظير له في المضاعف انتهى[2].

[تنبيه آخر]: لا يجيء المضاعَفُ من الباب الثالث، والسادس أصلًا، والله تعالى أعلم.

ولمّا كان المضاعَف مما يَلْحَقه الإدغام ناسب أن يُبيّن كيفيّة لحوقه، وشروطه، فقال:

(**إِنْ يَجْتَمِعْ**) في المضاعَف (**حَرْفَانِ مِنْ جِنْسٍ يَحِدْ**) مضارع وَحَدَ، يقال: وَحَدَ الشيءُ يَحِدُ حِدَةً، من باب وَعَدَ: إذا انفرد بنفسه[3]، والجملة صفة لـ«**جنسٍ**»، أي من جنس واحد (**أَوْ**) اجتمع حرفان (**مُتَقَارِبَانِ مَخْرَجًا**) منصوب على التمييز، أي من حيث المخرج، وقوله: (**يَرِدْ**) مضارع وَرَدَ الشيءُ: إذا حضر، وهو هنا بمعنى يجيء

(١) راجع «**الصحاح**» ١/٩٤.
(٢) «**الصحاح**» ١/١٩٢.
(٣) راجع «**المصباح**» ٢/٦٥٠.

٣٨٢ - فَادَّغِمِ الْأَوَّلَ فِي ذَا الثَّانِي	لِثِقَلِ التَّكْرَارِ فِي الْوِجْدَانِ
٣٨٣ - كَـ«مَدَّهُ» إِلَى أَخِيرِ مَا وَرَدْ	كَذَاكَ «أَخرَجَ شُطْأَهُ» قُرْبًا وَجَدْ

ويُسْمَعُ من العرب، فالجملة صفة لـ«مخرجًا» (فَادَّغِمِ) فعل أمر من ادّغم، من باب افتعل، وأصله اذْتَغِم، فأبدلت التاء دالًا، وأُدغمت فيها الدال، كما قال في «الخلاصة»:

طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ ... فِي ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالًا بَقِي

وهذا الوجه للبصريين، والكوفيتون يعبّرون بالإدغام، من باب الإفعال، وهو أيضًا محتملٌ هنا؛ لأن وزنه مستقيم.

والمعنى ادّغمِ الحرف (الْأَوَّلَ فِي ذَا الثَّانِي) أي في هذا الحرف الثاني الذي ماثله، أو قاربه، ثم بيّن علّةَ ادّغامه، فقال: (لِثِقَلِ التَّكْرَارِ فِي الْوِجْدَانِ) أي في الإحساس.

ووجه الثقل أنه إذا اجتمع في كلمة واحدة حرفان متجانسان، ولم يدغم الأول في الثاني ينتقل اللسان من مخرج الحرف، ثم يعود إلى هذا المخرج مرّة أخرى، فاستثقلوا أن يُزيلوا ألسنتهم عن شيء، ثم يُعيدوها إليه؛ إذ في ذلك كُلفة اللسان، ومشقّة يُشبه مشي المقيّد الذي يضع إحدى قدميه في موضع، ويرفع عنه الأخرى، وهو شاقّ عليه؛ لمخالفته المألوف، فإذا أُدغم زال ذلك الثقل، فإن النطق بالحرفين يكون دَفْعَةً واحدةً بعد الادّغام، فإنهما يصيران بتداخلهما كحرف واحد، فيرتفع اللسان عنهما دَفْعَةً واحدةً شديدةً.

وذلك (كَـ«مَدَّهُ» إِلَى أَخِيرِ مَا وَرَدْ) أي مَدّا مَدُّوا مَدّتا.

[تنبيه]: إذا علمتَ سبب الادّغام في المتجانسين، فقس عليه في المتقاربين؛ إذ مخرجهما، وإن كانا متقاربين في نفس الأمر لكن انتقال اللسان من مخرج أحدهما إلى مخرج الآخر كانتقاله من مخرج، ثم العود إليه؛ لقربه منه، ومقارنته له، نحو «اذدكر»، لكن إذا أُدغم فلا بدّ من التماثل بقلب أحدهما إلى الآخر، والقياس قلب

....

أوّلهما، إلا أن يَعْرِض عارض، كما سيأتي - إن شاء الله تعالى -[١].

(كَذَاكَ) قوله تعالى (﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ قُرْبًا وَجَدْ) يعني أن من أمثلة ادّغام الحرفين المتقاربين قوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ بإدغام الجيم في الشين، في قراءة من أدغم، وهو أبو عمرو البصريّ، وذلك لتقارب مخرجيهما.

هذا مثال لادّغام المتقاربين المتحرّكين، وأما مثال المتقاربين الساكن أولهما، فنحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ بادّغام التاء في الطاء بالاتّفاق؛ لتقارب مخرجيهما، وسكونِ الأول.

[تنبيه]: هذان المثالان ذكرهما صاحب الأصل هنا، وتعقّب ذلك ابن كمال، فقال: قوله: ونحو ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ و﴿قَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ مثالان لإدغام المتقاربين، وأنت تعلم أن الحرفين المتجانسين إذا كانا في كلمتين، نحو ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ لا يُسمّى شيء من الكلمتين، ولا مجموع الكلمتين مضاعفًا، فضلًا عن المتقاربين في كلمتين، فتمثيل المتقاربين في المخرج بهذين المثالين لا يُلائم قوله: «**وإذا اجتمع فيه حرفان إلخ**»؛ إذ الضمير البارز في «**فيه**» راجع إلى المضاعف انتهى، وهو تعقّب جيّد، فكان الأولى التمثيل بقوله تعالى: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾، والله تعالى أعلم.

[تنبيه آخر]: (**اعلم**): أنه لمّا كان اجتماع حرفين بينهما تقاربٌ في المخرج يوجب الادّغام وجب رسم ما يُعرف به المتقارب من المتباعد، وذلك إنما يكون بتعريف مخارج الحروف، فيقال: إذا أردت أن تعرف مخرج حرف، فسكّنه، وأدخل عليه همزة الوصل، ثم تلفّظ به، فانظر إلى منتهى الصوت، فحيث انتهى فَثَمَّةَ مخرجه، كذا قيل، لكن هذا القدر من البيان لا يزال فيه إجمال، فلا بدّ من التفصيل حتى تكون المسألة واضحة جليّةً، فإذا أردت التفصيل فنقول:

---

(١) راجع «الفلاح» ص٨٢.

....

(اعلم): أن الحروف الواقعة في لغة العرب أصولها تسعة وعشرون حرفًا، وأن مخارجها خمسة عشر مخرجًا باعتبار التقارب بين المخرجين، وإلا فلكل حرف مخرج على حِدَةٍ، وإلا يلزم تماثل الحرفين؛ لأن من مخرج الباء بعينه مثلًا لا يحصل إلا الباء، ومن مخرج الفاء بعينه لا يحصل إلا الفاء، فلا بدّ وأن يكون لكلّ حرف مخرج؛ لتحصُل الحروف المختلفة، إلا أنهم جعلوا مخارج بعض الحروف المتقاربة في المخرج كمخرج واحد لغاية مقاربتها، فحصل خمسة عشر مخرجًا، ومواضع هذه المخارج أربعة: الحلْق، والفم، والشفتان:

[الأول]: في مخارج الحلق، وهي ثلاثةٌ: أقصاه، ووسطه، وآخره، وحروفه سبعةٌ، فالهمزة، والهاء، والألف من أقصى الحلق على الترتيب، فالهمزة من أقصى الحلق، وليس مخرج أدخل منه إلى الحلق، والهاء أيضًا من أقصى الحلق، لكن لا بعين مخرج الهمزة، بل متأخر من مخرجها من جانب الفم، والألف أيضًا من أقصى الحلق، لكن متأخرٌ عنهما من جانب الفم، ولكن يقرب بعضها من بعض، فعدّوها مخرجًا واحدًا باعتبار المقاربة من جملة خمسة عشر.

والعين والحاء المهملتان من وسط الحلق على الترتيب أيضًا، فالأول العين، ثم الحاء، من جانب الفم، والغين والخاء المعجمتان من أدنى الحلق على الترتيب، فالأول الغين، ثم الخاء، فلمجموع الحروف المنسوبة إلى الحلق ثلاثة مخارج نظرًا إلى التقارب، وفي الحقيقة سبعة مخارج.

والثاني: في مخارج الفم، وهي عشرة، أولها مخرج القاف، وهو من أقصى اللسان، وما فوقه من الحنك الأعلى.

وثانيها: مخرج الكاف، وهو أسفلُ من موضع القاف من اللسان قليلًا، ومما يليه من الحنك الأعلى.

وثالثها: مخرج الجيم والشين المعجمة، والياء بنقطتين من تحتُ وسط اللسان، وبين

٣٨٤ - إِدْغَامُهُمْ إِلْبَاثُ حَرْفٍ وَاحِدِ   مِـقْـدَارَ إِلْـبَـاثِ لِحَرْفَيْنِ هُـدِي

وسط الحنك الأعلى.

ورابعها: مخرج الضادالمعجمة أولُ حافة اللسان، وما يليه من الأضراس.

وخامسها: مخرج اللام مما دون طرف اللسان إلى منتهى طرف اللسان، وما فوقه من الحنك.

وسادسها: مخرج الراء المهملة، مما دون طرف اللسان، وما فوقه من الحنك، دون طرفيه، لكنه متأخر عن مخرج الراء من جانب خارج الفم.

وثامنها: مخرج الطاء والدال المهملتين والتاء بنقطتين من فوق طرف اللسان، وأصول الثنايا.

وتاسعها: مخرج الصاد، والزاي، والسين ما بين طرف اللسان، وفوق الثنايا.

وعاشرها: مخرج الظاء المعجمة، والثاء بثلاث نقط، والذال المعجمة بين طرف اللسان، وأطراف الثنايا، فهذه المخارج العشرة من الفم، يتلو بعضها بعضًا كما بيّناه.

والثالث: مما بين الشفة والثنايا مخرج الفاء، أي باطن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا. والرابع: مما بين الشفتين مخرج الباء والواو والميم، فجميع هذه المخارج خمسة عشر لا غير، كما رتّبها سيبويه، ووافقه أبو الحسن عليه.

وإذ قد عرفتَ مخرج كلّ حرف عرفتَ أن أيّ حرف يقرب من أيّ حرف في المخرج، هذا هو التقارب في المخرج، وقد يتقارب الحرفان في الصفة، مثل الهمس، والجهر، فيدغم أحدهما في الآخر بهذا الاعتبار أيضًا، وإن لم يتجانسا، ولم يتقاربا في المخرج على ما سيجيء - إن شاء الله تعالى - والله تعالى أعلم.

ولمّا ذكر أنه إذا اجتمع حرفان متجانسان، أو متقاربان يُدغم الأول في الثاني وجب عليه أن يُبيِّنَ الادّغام، فلذا قال:

(**إِدْغَامُهُمْ**) الإدغام في اللغة: إدخال الشيء في غيره، يقال: أدغمت اللجام في فم

٣٨٥ ـ عَنْ صَاحِبِ «الْكَشَّافِ» هَكَذَا نُقِلْ   وَقِيلَ الادِّغَامُ إِسْكَانٌ عُقِلْ
٣٨٦ ـ لِأَوَّلِ الْحَرْفَيْنِ مَعْ إِدْرَاجِهِ   فِي الثَّانِ إِنْ وَافَقَ فِي مَخْرَجِهِ

الفرس: إذا أدخلته فيه، وقد سبق أن فيه لغتين: إدغام بالتخفيف، من باب الإفعال، وهو للكوفيين، وادّغام بالتشديد من باب الافتعال، وهو للبصريين.

فقوله: «**إدغامهم**» مبتدأ خبره قوله: «**إلباث إلخ**»، أي الإدغام المصطلح عليه عند الصرفيين هو (**إِلْبَاثُ حَرْفٍ وَاحِدِ**) أي إلباث اللافظ، الحرف الواحد في مخرجه (**مِقْدَارَ إِلْبَاثِ لِحَرْفَيْنِ**) أي بمقدار إلباثه لحرفين في مخرجهما، فـ«**الإلباث**» مصدر ألبث، من اللبث، وهو المكث والانتظار، وإضافته إلى «**حرف**» من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله، كما قدّرناه، وقوله: (**هُدِي**) بالبناء للمفعول في محلّ نصب على الحال، أي حال كونه مهديًا للصواب في ذلك.

(**عَنْ صَاحِبِ «الْكَشَّافِ»**) متعلّق بنقل، وهو الزمخشريّ، محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخُوَارزميّ المُعْتَزِلِيّ، من أئمة اللغة، والتفسير والبلاغة، والأدب، وُلد في زَمَخشر، من قُرى خُوَارزم سنة (٤٦٧هـ)، وتوفي سنة (٥٣٨ هـ) (**هَكَذَا نُقِلْ**) بالبناء للمفعول، يعني أن التعريف منقول عن الزمخشريّ.

لكن هذا التعريف فيه نظرٌ؛ لأن المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ حقيقةً، لا حرفٌ واحدٌ قد أُلبث في مخرجه مقدار إلباث الحرفين؛ ويمكن أن يجاب بأنه لما كان الحرف إذا أُدخل في مثله، ونُطق به دفعة كان كأنه نُطق بحرف واحد، فبهذا الاعتبار عبّر عنه بما ذُكر، والله تعالى أعلم.

(**وَقِيلَ: الادِّغَامُ**) بتشديد الدال، من باب الافتعال على قول البصريين، كما سبق بيانه (**إِسْكَانٌ عُقِلْ**) بالبناء للمفعول، أي عُرف (**لِأَوَّلِ الْحَرْفَيْنِ مَعْ إِدْرَاجِهِ**) أي إدخال الحرف الأول، وطيّه معه، يقال: أَدْرَجْتُ الكتابَ: إذا طويته (**فِي**) الحرف (**الثَّانِ**) بحذف الياء؛ للوزن (**إِنْ**) بكسر الهمزة شرطية، ويحتمل أن تكون بفتحها مصدريّة، ويكون في تأويل المصدر مجروراً بلام التعليل المقدّرة قياسًا (**وَافَقَ**) أي

٣٨٧ ـ وَالْمُدْغَمَانِ وَاحِدٌ فِـي الخَطِّ   حَرْفَانِ فِـي اللَّفْظِ فَخُذْ بِالضَّبْطِ

كان الحرف الأول موافقًا للثاني **(فِي مَخْرَجِهِ)**.

وحاصل تعريف الإدغام على هذا القول أنه إسكان الحرف الأول، وإدراجه في الثاني، ولا يقال: إن قوله: «**إسكان الحرف الأول**» غير شامل لنحو مدٍّ مصدرًا، فإن أصله مَدْدٌ بسكون الأول، فلا يمكن إسكانه؛ لكونه تحصيل حاصل؛ لأنا نقول: لَمَّا وجب إسكان المتحرِّك للإدغام عُلِمَ إبقاء الساكن بحاله بالطريق الأولى، فمعنى قوله: «**إسكان الأول**» إسكانه إن كان متحرِّكًا، وإبقاؤه إن كان ساكنًا.

وإنما سُكِّن الأول؛ ليتّصل بالثاني، ويحصل التخفيف المطلوب؛ إذ لو حُرِّك لم يتّصل به؛ لحيلولة الحركة بينهما، فلم يتّصل بالثاني اتّصالًا يحصل به التخفيف، وأما الثاني، فلا يكون إلا متحرِّكًا؛ لأنه مظهرٌ للأول، والحرف الساكن كالميت لا يُظْهِر نفسه، فكيف يُظهر غيره، والله تعالى أعلم.

ثم بيّن رحمه الله تعالى أثر الإدغام، فقال:

(وَالْمُدْغَمَانِ) بصيغة اسم المفعول: أي الحرفان اللذان وقع فيهما الإدغام، وهما المدغَم والمدغم فيه، وسُمّي الأول مُدغَمًا لإدخاله في الثاني، والثاني مدغمًا فيه؛ لإدخال الأول فيه **(وَاحِدٌ فِي الخَطِّ)** أي حرف واحد في الكتابة إذا كانا في كلمة، كمدّ، وأما إذا كانا في كلمتين فحرفان في الكتابة أيضًا، نحو ﴿**فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ**﴾ **(حَرْفَانِ فِي اللَّفْظِ)** أي التكلّم **(فَخُذْ بِالضَّبْطِ)** أي خذ هذه القاعدة مع ضبطك، وحفظك لها.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن المدغَم والمدغَم فيه حرفان في اللفظ، وحرف واحد في الكتابة، بنقص حرف في الكتابة إذا كانا في كلمة واحدة، كبرّ، ومدّ، وشدّ على ما هو مذكور في علم الخطّ، وذلك للتخفيف، والاستغناء بشيء عن شيء؛ إذ مع الإدغام يرتفع اللسان ارتفاعة واحدةً، ونقص حرف من الحروف الملفوظة في الكتابة ثابت في عرفهم، كالرحمن، فإن الألف بعد الميم ثابتٌ لفظًا في لفظ الرحمن،

٣٨٨ ـ ثُمَّ اجْتِمَاعُ الْحَرْفِ قَدْ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً فَأَوَّلٌ قَدْ يُرْسَمُ
٣٨٩ ـ بِأَنْ يَكُونَا مُتَحَرِّكَيْنِ كَـ«مَدَّ» فَلْيُوجَبْ إِدْغَامُ ذَيْنِ

وليس بثابت خطًا؛ لكثرة استعماله، قاله ديكنقوز.

وقيّد ابن كمال قول صاحب الأصل: «**وحرف واحد في الكتابة**» بقوله: إذا كانا في كلمة، قال: وإنما قلنا: إذا كان في كلمة؛ لأنهما إذا كانا في كلمتين كانتا حرفين في الكتابة أيضًا، نحو ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ ونحو «**الرحمن**»، و«**الليل**»، و«**اللفظ**»، و«**الله**»، «**واللام**»، وأما نحو «**للفظ**»، و«**لله**»، و«**للّحم**» فقد اجتمع فيه أمثال، أحدها فاء الكلمة، وثانيها لام التعريف، وثالثها اللام الجارّة، فأُدغم لام التعريف في فاء الكلمة، وجُعلا حرفًا واحدًا في الكتابة، وإن لم يكونا من كلمة واحدة؛ كراهة اجتماع ثلاث لامات كتابةً، وتنزيلًا للخارج منزلة الداخل بالقياس إلى اللام الجارّة انتهى كلامه باختصار(١).

ثم بيّن ما أجمله بقوله: «**إن يجتمع حرفان من جنس إلخ**»، فقال:

(**ثُمَّ اجْتِمَاعُ الْحَرْفِ**) أي جنس الحرف، فالمراد اجتماع الحرفين المتجانسين، أو المتقاربين (**قَدْ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً**) أي على ثلاثة أقسام (**فَأَوَّلٌ**) أي فالقسم الأول (**قَدْ يُرْسَمُ**) بالبناء للمفعول، أي يُحدّ، ويُعرَف (**بِأَنْ يَكُونَا**) أي الحرفان المذكوران (**مُتَحَرِّكَيْنِ**)، وكانا في كلمة (**كَـ«مَدَّ»**) إذ أصله مَدَدَ بفتحات (**فَلْيُوجَبْ**) بالبناء للمفعول، ونائب فلعله قوله: (**إِدْغَامُ ذَيْنِ**) أي إدغام الحرف الأول منهما في الثاني، وإنما وجب الإدغام لأنك إذا قلت: مَدَّ، ونطقت بالحرفين دَفْعَةً واحدةً كان أخفّ، من قولك: مَدَدَ بإظهار الحرفين، وهذا مما لا يُستراب فيه، ولأن زمان الحركة بحرف المدغم أقلّ من زمان الحركة بالحرفين المظهرين، وما قلّ زمنه أخفّ مما طال، كذا حقّقه ابن الحاجب، وأما قولهم: ضَبِبَ البلدُ كفَرِح: إذا كثُر ضِبابه، وقَطِطَ شعرُهُ كفرِح أيضًا: إذا اشتدّت جُعُودته، بفكّ الإدغام فيهما، فشاذّ، جيء به لبيان الأصل.

(١) «الفلاح» ص٨٣.

٣٩٠ - إِلَّا مَعَ المُلْحَقِ نَحْوُ «قَرْدَدِ» لِصَوْنِ ذَا يُفَكُّ مِثْلُ «مَهْدَدِ»
٣٩١ - وَهَكَذَا «الصَّكَكُ» مِثْلُ «جُدَدِ» وَ«سُرُرٍ» وَ«طَلَلٍ» وَ«مُدَدِ»

ثم ذكر ما يُستثنى من وجوب الإدغام، فقال:

(**إِلَّا مَعَ المُلْحَقِ**) أي إلا أن يقع اجتماع الحرفين المتجانسين في الكلمة التي زيد فيها أحد المثلين للإلحاق بغيرها، فلا يجوز الإدغام فيها، فعلًا كان، نحو جَلْبَبَ، وشَمْلَلَ، الملحقين بدحرج، أو اسمًا(**نَحْوُ «قَرْدَدِ»**) أصله قرد، زيدت الدال للإلحاق بجعفر، و«**القَرْدَدُ**»: المكان الغليظ، وإنما لم يُدغم في هذا النوع حتى لا يبطل الإلحاق، كما أشار إليه بقوله: (**لِصَوْنِ ذَا**) أي الإلحاق، متعلّق بـ(**يُفَكُّ مِثْلُ «مَهْدَدِ»**) فعلٌ ونائب فاعله، و«**مهدد**»: علم امرأة، ملحقٌ بجعفر، يعني أنه يجب فكّ الملحَق مع وجود الحرفين المتماثلين فيه؛ صونًا للإلحاق المذكور.

ومعنى ذلك أن الإلحاق صناعة لفظيّة، يلزم فيها المساواة بين الملحق والملحق به حروفًا وحركات، وسكنات، فلو أُدغم الملحق زالت المساواة المذكورة، وبطل الإلحاق، وإنما قلنا: إنه صناعة لفظيّة؛ لأن الغرض من الإلحاق أن يُعامَل الملحق معاملة الملحق به في الجمع، والتصغير، وغير ذلك من التصاريف اللفظيّة، فيقال مثلًا: قَرَادِد، وقُرَيدد، كما يقال: جَعَافِر، وجُعَيفر، ولا شكّ في أنه حكم لفظيّ، لا تعلّق له بالمعنى، فلو أُدغم فات موازنته للملحق به، فلا يُعامل معاملته، فيَبطل غرض الإلحاق.

(**وَهَكَذَا**) يُفكّ وجوبًا «(**الصَّكَكُ**)» بفتحتين: عيبٌ في رجل الفرس (**مِثْلُ «جُدَدِ»**) أي كما يُفكّ «**جُدَدٌ**» بضم، وفتح الدال: جمع جُدّة بالضمّ، وهو الطريق في الجبل (**وَ«سُرُرٍ»**) بضمّتين: جمع سَرِير (**وَ«طَلَلٍ»**) بفتحتين: ما بقي من آثار الدار (**وَ«مُدَدِ»**) بضم، ففتح: جمع مُدّة، ويحتمل أن يكون المَدَد بفتحتين، وهو كلّ شيء زاد في شيء.

٣٩٢ - خَوْفَ الْتِبَاسِهَا بِمَا جَا مُدْغَمَا	كَـ«الصَّكِّ» وَ«الجُدِّ» وَ«سُرٍّ» عُلِمَا
٣٩٣ - وَ«الطَّلِّ» وَ«المُدِّ» وَهَكَذَا «الْكِلَلْ»	يَجِبُ فَكُّهُ لِهَذِهِ الْعِلَلْ

وقوله: (خَوْفَ الْتِبَاسِهَا بِمَا جَا مُدْغَمَا) بنصب «خوف» على المفعولية من أجله، أي إنما فُكّت هذه الألفاظ؛ لأجل التباسها بما جاء عن العرب من أمثالها مُدغمًا، وذلك (كَـ«الصَّكِّ») بفتح الصاد: هو كتاب القاضي (وَ«الجُدِّ») بالضم، وهو: البئر في موضع كثير الكَلَإ، والجمعُ أجداد، مثلُ قُفْل وأقفال[١] (وَ«سُرٍّ») بضم السين: هو ما تقطعه القابلة من سُرّة الصبيّ، وقوله: (عُلِمَا) كمّل به البيت، وهو مبنيّ للمفعول، والألف إطلاقيّة، والجملة حال من المذكور، أي حال كون المذكور معلومًا استعمالُ العرب له هكذا.

(وَ«الطَّلِّ») بالفتح: هو مطرٌ ضعيف القطرة (وَ«المُدِّ») بالضمّ: المكيال المعروف، أوبالفتح مصدر مَدّ الحبل أو غيره (وَهَكَذَا «الْكِلَلْ») بكسر، ففتح: جمع كِلّة بكسر الكاف، وتشديد اللام: هي السِترُ الرقيقُ يُخاط كالبيت، يُتوقّى به من البَعُوض، قال في «التصريح»: ويُسمّى في عرفنا الناموسيّة انتهى[٢].

وقوله: (يَجِبُ فَكُّهُ) أي فكّ المذكور كلّه (لِهَذِهِ الْعِلَلْ) بالكسر: جمع علّة، أي لما ذُكر من الأسباب الموجبة لفكّها، وهو وقوع المشابهة بينها وبين الألفاظ الأخرى المذكورة أيضًا لو لم يُفكّ.

ويحتمل أن يكون ضمير فكّه للفظ «الكِلل»، و«أل» في «العلل» للجنس، والله تعالى أعلم.

وحاصل ما أشار إليه في هذه الأبيات بإيضاح أنه يُستثنى من وجوب الإدغام بين المتجانسين الملحقُ، نحو «قَرْدَد»؛ حتى لا يبطل الإلحاق، وكذا الأوزان التي يلزم الالتباس فيها إذا أُغمت، نحو صَكَك، وطَلَل، وجُدَد، وأشباهها، فإنها لو أُدغِمَتْ للزم

---

(١) «المصباح» ٩٢/١.
(٢) «التصريح على التوضيح» ٣٩٩/٢.



٣٩٤ - وَلَمْ يُخَفْ فِي «رَدَّ» «عَضَّ» «فَرَّا» إِذْ فَعُلَتْ تَضْعِيفُهُ مَا قَرَّا

الاشتباه بينها وبين صَكَّ، وطَلّ، وجُدّ، ونحوها، ولم يُعكَس الأمر مع أنه يزول الالتباس به أيضًا؛ لأن القسم الثاني أكثر استعمالًا، فالخفّة أولى به.

[تنبيه]: مما لا يُدغم عند بعضهم للالتباس نحو «اقْتَتَلَ» مع أنه اجتمع فيه حرفان متجانسان متحرّكان؛ إذ لو أُدغم لالتبس بـ«قَتَّلَ»؛ لأن حركة التاء الأولى إذا نُقلت إلى القاف استُغني عن همزة الوصل، فصار عند الإدغام «قَتَّلَ»، فلم يُعلَم أنه ماضٍ من التفعيل، أو من الافتعال، كما سيجيء.

ولا يُدْغَمُ أيضًا مثلُ «تتباعد»، و«تَتَنَزَّلُ» مع أنه اجتمع فيه حرفان متحرّكان متجانسان؛ لأنهم كَرِهوا وجود الإدغام فيما لا يلزم وقوع تاء أخرى بعدها دائمًا، فصار في حكم التقاء المثلين في كلمتين، فلهذا لم يلزم الإدغام، ولذلك احتاجوا إلى الحذف؛ إذ الإدغام يُحَصِّلُ قدرًا من التخفيف، فلما كرهوا عَدَلوا إلى تخفيف الكلمة بالحذف؛ تحرّزًا من فوات التخفيف بالكلّيّة، مع كونه مقصودًا، فَحَذَفوا إحدى التاءين، كما مرّ، كذا حقّقه ابن الحاجب.

وقيل: لم يُدغَم «تتباعد»، و«تتنزّل» حتى لا يلتبس بالماضي؛ لأنه لو أُدغم، واجتُلِبت همزة الوصل، وقيل: اتَّبَاعَدُ، واتَّنَزَّلَ، لم يُعلم أنه ماضٍ، وهمزته للاستفهام، أو مضارعٌ، همزته للوصل[1]، والله تعالى أعلم.

ولمّا كان مَظِنّة أن يقال: إذا لم يجز الإدغام في الأوزان التي يلزم الالتباس فيها يجب **أن** لا يُدغَم مثلُ «رَدَّ» و«عضَّ»، و«فِرَّ»؛ للالتباس أيضًا؛ إذ لا يُعلم أنه مكسور العين، أو مفتوحها، أجاب عن ذلك بقوله:

(**وَلَمْ يُخَفْ**) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله ضمير الالتباس، أي لم يُخَف الالتباس المذكور (**في**) نحو «(**رَدَّ**)» و«(**عَضَّ**)» بفتح العين، و«(**فَرَّا**)» بألف الإطلاق أو التثنية (**إِذْ**) تعليليّة، أي لأن (**فَعُلَتْ**) بضمّ العين

(١) راجع «الفلاح» ص٨٤.

٣٩٥ - وَ«رَدُّ» قَدْ يُعْلَمُ مِنْ «يَرُدُّ» وَ«عَضَّ» مِنْ «يَعَضُّهُ» قَدْ يَبْدُو
٣٩٦ - إِذْ لَمْ يُضَعَّفْ فَعَلْتُ وَتَفْعَلُ وَ«فَرَّ» مِنْ يَفِرُّ مِنْهُ» يُعْقَلُ
٣٩٧ - وَفَعِلْتَ تَفْعِلُ لَنْ يُضَعَّفَا فَزَالَ لَبْسُ الْكُلِّ حَيْثُمَا وَفَى

(تَضْعِيفُهُ مَا قُرَّا) بألف الإطلاق، أي ما ثبت عن العرب.

(وَ«رَدَّ» قَدْ يُعْلَمُ) بالبناء للمفعول (مِنْ «يَرُدُّ») بضم الراء، يعني أن كون أصل رَدّ رَدَدَ بالفتح يُعلم من مضارعه المضموم العين؛ لأن ما كان مضارعه مضمومًا لا يخلو إما أن يكون عين ماضيه مفتوحًا، نحو نصر ينصر، أو مضمومًا أيضًا، نحو حَسُنَ يَحسُنُ، ولا يمكن هاهنا أن يكون الماضي مضموم العين أيضًا؛ لأن المضاعف لا يجيء من فَعُلَ يَفْعُلُ بضم العين فيهما، إلا حُبَّ ولُبَّ، كما تقدّم بيانه، فتعيّن كون عين ماضيه مفتوحًا، فلم يلزم الالتباس بالإدغام.

(وَ) كذا كون «(عَضَّ» مِنْ «يَعَضُّهُ)» بفتح العين (قَدْ يَبْدُو) أي يظهر، يعني أن كون أصل عَضَّ عَضِضَ بكسر العين يُعلم من مضارعه يَعَضّ المفتوح العين (إِذْ) تعليليّة (لَمْ يُضَعَّفْ فَعَلْتُ وَتَفْعَلُ) أي لأنه لم يَرِدْ عن العرب تضعيف باب فَعَل يَفْعَلُ بفتح العين فيهما، فتعيّن الكسر في الماضي.

(وَ«فَرَّ مِنْ يَفِرُّ مِنْهُ») بكسر العين (يُعْقَلُ) بالبناء للمفعول، يعني أن كون أصل فَرّ فَرَرَ بفتح العين يُعلَم من مضارعه يَفِرُّ بكسرها؛ لأن المضاعف لا يجيء من باب فَعِلَ يَفعِلُ بكسر العين فيهما، كما أشار إليه بقوله: (وَفَعِلْتَ تَفْعِلُ لَنْ يُضَعَّفَا) بألف الإطلاق، أي لأنه لم يجيء تضعيفه عن العرب.

فقوله: «وَفَرَّ» مبتدأ خبره جملة يُعقَل، و«مِن يَفِرُّ» متعلّق بـ«يُعقَل»، و«مِنْهُ» متعلّق بـ«يفرّ» أي بكسر العين (فَزَالَ لَبْسُ الْكُلِّ) أي كلّ ما ذكرناه من رَدّ، وعَضّ، وفرّ (حَيْثُمَا وَفَى) أي في أي تركيب وُجِد، والله تعالى أعلم.

ولمّا جاء «حَيِيَ» مدغمًا في بعض اللغات دون بعض، مع أنّ القياس وجوب إدغامه، ذكر ذلك بقوله:

٣٩٨ - وَ«حَيِيَ» افْكُكْ عِنْدَ بَعْضِ الْقَوْمِ ... كَيْلَا يَجِي لِيَائِهِ بِالضَّمِّ
٣٩٩ - قِيلَ لِأَنَّ الثَّانِ مِنْهُ يَذْهَبُ ... نَحْوُ حَيُوا وَأَلِفًا يَنْقَلِبُ

(وَ«حَيِيَ») بكسر العين (افْكُكْ) ياءيه (عِنْدَ بَعْضِ الْقَوْمِ) أي وأدغمه عند الآخرين، لكن جوازًا، والقياس وجوب الإدغام فيه؛ لاجتماع الحرفين المتجانسين المتحرّكين، لكن جاز فكّه (كَيْلَا يَجِي لِيَائِهِ بِالضَّمِّ) أي لئلا يقع الضمّ الثقيل على يائه الضعيف في قولك: يَحَيُّ، يعني أنهم كرهوا وجود الإدغام فيه؛ لأنهم لو أدغموا في الماضي لزمهم أن يُدغموا في المضارع أيضًا؛ طردًا للباب، وإذا أدغموا في المضارع لم يكن بُدٌّ من تحريك الياء بالضم؛ لأن الياء المدغم فيها لا بدّ وأن تكون متحرّكةً، وهو مرفوض عندهم، فاستدلّ بعضهم بهذا الدليل على عدم جواز الإدغام فيه، وبعضهم على عدم وجوب الإدغام، فيجوز الإدغام وتركه، وكلا النظرين صحيح.

(قِيلَ) إنما لا يُدغم حَيِيَ في بعض اللغات (لِأَنَّ ثَانِيَهُ يَذْهَبُ) هكذا النسخة، وفيه انكسار، والصواب (لِأَنَّ الثَّانِ) بحذف الياء؛ للوزن أي لأن الياء الثاني (مِنْهُ) أي من «حَيِيَ» (يَذْهَبُ) بالبناء للفاعل، أي يَسْقُطُ، أو للمفعول، أي يُحْذَفُ (نَحْوُ حَيُوا) إذ أصله «حَيِيُوا»، فأُسكنت الياء الثانية بنقل ضمتها إلى الياء الأولى بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان، وهما الواو والياء، فحُذفت الياء؛ لأن الواو علامة الجمع، فصار حَيُوا، وفيه إعلالٌ آخر، وهو أنه حُذفت ضمّة الياء لثقلها على الياء، فالتقى ساكنان، فحُذفت الياء؛ لما ذكرنا، ثم ضُمّت الياء الأُولى؛ لأجل الواو، كذا قيل.

(وَأَلِفًا يَنْقَلِبُ) يعني أن الياء الأخيرة تنقلب ألفًا تارة أخرى؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، نحو «يَحْيَى»؛ إذ أصله يَحْيَيُ بضم الياء الثانية، وفتح الأولى.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أن بعضهم قال: إنما لا تدغم «حَيِيَ» مع اجتماع الحرفين المتجانسين المتحرّكين؛ لأن الياء الأخيرة غير لازمة للكلمة؛ لأنها تسقط تارةً، نحو «حَيُوا» كما ذكرنا وجهه آنفًا، وتُقلب ألفًا تارة أخرى، نحو «يَحْيَى»، كما ذكرناه أيضًا، فلما لم تكن ثابتةً في الكلمة دائمًا، لم تكن مدغمًا فيها، لا في الماضي،

٤٠٠ ـ وَالثَّانِ أَنْ يَكُونَ أَوَّلٌ سَكَنْ	يَجِبُ فِيهِ الادِّغَامُ حَيْثُ عَنّْ
٤٠١ ـ ضَرورَةً كَالْمَدِّ إِذْ لَوْ تُرِكَا	لأَوْهَمَ الْمَدَدَ ذَا الْمُحَرَّكَا

ولا في المضارع، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر القسم الثاني، من أقسام اجتماع الحرفين الثلاثة، فقال:

(وَالثَّانِ) بحذف الياء للوزن، أي القسم الثاني من أقسام اجتماع الحرفين المتماثلين في الذات في كلمة واحدة **(أَنْ يَكُونَ أَوَّلٌ)** اسم «**يكون**»، وخبرها جملة **(سَكَنْ)** يعني أن يكون الحرف الأول من المتماثلين ساكنًا، فإذا كان كذلك **(يَجِبُ فِيهِ الادِّغَامُ)** بتشديد الدال، وهو قول البصريين، كما أسلفناه **(حَيْثُ عَنّْ)** بتشديد النون، بمعنى ظهر، أي في أيّ تركيب وقع.

وقوله: (ضَرورَةً) منصوب على أنه مفعول لأجله، أي لأجل الاضطرار إليه؛ لأن المثلين إذا اجتمعا، وكان الأول منهما ساكنًا ففيهما عملٌ واحدٌ، وهو الإدغام لا غير، فيكون الإدغام ضروريًا ابتداءً، بخلاف ما إذا كانا متحرّكين، فإن فيهما عملين: إسكان الأول، والإدغام، قاله ابن كمال[(١)].

وقال ديكنقوز: وإنما قال: ضرورةً؛ لأن الادّغام في هذا الضرب ضروريّ، أي لا مجال لعدم الادّغام فيه بسبب من الأسباب، ولو في كلمتين، نحو **(ألم أقل لك)**، و«**لم يَرُحْ حاتمٌ**»، بخلاف الضرب الأول، فإنه قد لا يجب فيه في بعض الصور، بل يمتنع لمانع، كالإلحاق، والالتباس، ويجوز في بعضها بلا وجوب؛ لوقوعها في كلمتين، نحو «**ضربَ بكرٌ**»، وللزوم ضمّ الياء في المضارع، كما في بعض اللغات انتهى[(٢)].

ثم مثّل لواجب الادّغام، فقال:

(كَالْمَدِّ) إذ أصله مَدْدٌ بسكون الدال الأولى، على وزن فَعْل، بفتح، فسكون، مصدر مَدّ الثوب، ونحوه، ثم ذكر علّة وجوب الادّغام، فقال: **(إِذْ)** تعليليّة، أي لأنه **(لَوْ**

---

(١) راجع «الفلاح» ص٨٥.
(٢) «شرح المراح» لديكنقوز ص٨٥.

٤٠٢ - ثَالِثُهَا بِأَنْ يَكُونَ الثَّانِي مُسَكَّنَا فَذَاكَ ذُو حِرْمَانِ
٤٠٣ - إِدْغَامُهُ لِفَقْدِ شَرْطٍ عُيِّنَا قِيلَ لِدَفْعِ وَرْطَتَيْنِ سُكِّنَا

تُرِكَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي ترك الادّغام في هذه الحالة (لَأَوْهَمَ) أي أوقع في الْوَهْمِ (الْمَدَدَ ذَا الْمُحَرَّكَا) بألف الإطلاق، وأراد بـ«المحرك» هنا المصدر الميميّ من حُرِّكَ المضعّف، أي صاحب التحريك، وهو صفة لـ«المددَ»، يعني أنه لو لم يُدغم لالتبس المدُّ بسكون الدال الأولى بالمدَدِ بتحريكها، ويحتمل أن تكون «ذا» اسم إشارة بدلًا من «المددَ»، و«المحرَّكا» اسم مفعول نعتٌ له.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أنه إنما وجب إدغام «المدّ» ونحوه لئلا يُتوهّمَ أنه مَدَدٌ بحركة الدال الأولى، بمعنى الزيادة، فلا يكون من الضرب الثاني؛ إذ العبرة في الامتياز باللفظ دون الخطّ، وإلا فلا مجال للخلاص من الالتباس والاشتباه في النقش في الأكثر، ولذا لا يبالون بالاشتباه في الخطّ، فيتركون الإعجام كثيرًا، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر القسم الثالث، فقال:

(ثَالِثُهَا) أي ثالث أقسام اجتماع الحرفين المتماثلين (بِأَنْ يَكُونَ) الباء للتصوير، أي مصوَّرٌ بكون الحرف (الثَّانِي مُسَكَّنًا) أي سكونًا لازمًا، ويكون الأول متحرّكًا، نحو مددت، وظلِلْتُ (فَذَاكَ) أي هذا القسم (ذُو حِرْمَانِ) أي صاحب امتناع (إِدْغَامُهُ) يعني أنه لا يجوز إدغامه (لِفَقْدِ شَرْطٍ عُيِّنَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، صفة لـ«شرط»، أي معيّن معلوم لدى أهل الفنّ، وهو تحرّك الحرف الثاني من المتماثلين؛ لأنه لا يستقيم تحريك الثاني في مثل «مَدَدْتُ»، و«ملِلْتُ»؛ إذ لا يكون ما قبل الضمير الفاعل المتحرّك إلا ساكنًا كما مرّ، وكذا إذا كان في كلمتين، نحو قولك: رسول الحسن، فإن الأول متحرّك، والثاني لام التعريف، وهي ساكنة، فيمتنع الادّغام؛ لما ذكرنا من عدم وجود شرط الإدغام، وهو تحرّك الثاني، والله تعالى أعلم.

و(قِيلَ) في وجه منع الإدغام (لِدَفْعِ وَرْطَتَيْنِ) متعلّق بـ(سُكِّنَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، يعني أنه إنما امتنع الإدغام فيما يكون الثاني منه ساكنًا؛ لأنه لا بدّ في

٤٠٤ ـ أَوْ أَوْجَدَ الخِفَّةَ ذَا السُّكُونُ   مَعْ كَوْنِ الادِّغَامِ لَا يَكُونُ
٤٠٥ ـ لَكِنْ جَوَازُ الحَذْفِ فِي بَعْضِ المَحَلّْ   كَـ«ظِلْتُ» فِي «ظَلِلْتُ» بَعْضُهُمْ نَقَلْ

الإدغام من تسكين الأول؛ ليمكن الإدغام، فإذا سُكِّن اجتمع حرفان ساكنان، فتفرّ من وَرْطَة، وتقع في أخرى.

و«الورْطة» بفتح الواو، وسكون الراء: الهلاك، وأصلها الْوَحَلُ، تقع فيه الْغَنَم، فلا تَقْدِر على التخلّص، وقيل: أصلها: أرضٌ مُطْمَئِنَّةٌ، لا طريق فيها، يُرشد إلى الخلاص، وتورَّطَتِ الغنمُ وغيرُها: إذا وقعت في الْوَرْطة، ثم استُعْمِلت في كلّ شدّة، وأمرٍ شاقّ، وتورّط فلانٌ في الأمر، واستورط فيه: إذا ارتبك، فلم يسهل له المخرج، وأورطته إيراطًا، وورّطته توريطًا، والوِرَاط مثالُ كِتَابٍ: الْخَديعة والْغِشّ، قاله الفيّوميّ[1].

والمراد من الوَرْطة هنا المحذور، فالورطة الأولى عدم إدغام المثلين، والثانية اجتماع الساكنين، والله تعالى أعلم.

(أَوْ) لتنويع الخلاف، أي وقيل: إنما امتنع الإدغام فيما يكون الثاني ساكنًا؛ لأنه (أَوْجَدَ الخِفَّةَ ذَا السُّكُونُ) أي هذا السكون الذي في الحرف الثاني (مَعْ كَوْنِ الادِّغَامِ) بتشديد الدال على مذهب البصريين، كما سبق (لَا يَكُونُ) أي لا يحصل؛ لعدم إمكانه؛ لكون الثاني ساكنًا.

وحاصل ما أشار إليه في هذا البيت بإيضاح: أن صاحب هذا القول يرى أنّ سبب امتناع إدغام هذا القسم الذي كان فيه الثاني ساكنًا وجود الخفّة المطلوبة بدون الإدغام بسبب سكون الحرف الثاني، وتحصيل الحاصل محالٌ، مع عدم شرط صحة الإدغام، وهو تحرّك الثاني، والله تعالى أعلم.

ثم **إن هذا القسم، وإن امتنع الادّغام فيه**؛ لما ذُكر، إلا أنه يجوز تخفيفه بالحذف، وإليه أشار بقوله:

(لَكِنْ جَوَازَ الحَذْفِ) أي حذف أحد المتجانسين تخفيفًا، فـ«**جواز**» مفعول مقدّم

(١) «المصباح المنير» ٢/٦٥٥.

٤٠٦ - وَ«قِرْنَ» مِنْ «إِقْرِرْنَ» أَيْضًا خُفِّفَا إِذَا مِنَ الْقَرَارِ كَوْنُهُ وَفَى

لـ«نَقَل» (**فِي بَعْضِ الْخُلَّ**) أي في بعض الألفاظ (**كَـ«ظِلْتُ»**) بفتح الظاء، وكسرها (**فِي «ظَلِلْتُ»**) يعني أن أصل «**ظِلتُ**» «**ظَلِلْتُ**»، يقال: ظَلِلتُ بفتح الظاء، وكسر اللام ظُلُولًا بالضمّ: إذا عملت بالنهار دون الليل (**بَعْضُهُمْ**) أي بعض أهل الفنّ، وهو مبتدأ خبره قوله: (**نَقَلْ**) بالبناء للفاعل.

وهذا البيت استدراك على ما سبق من امتناع التخفيف بالإدغام، وحاصله أن اجتماع المتماثلين ثقيل، والتخفيف مطلوب، ولا يمكن التخفيف بالإدغام؛ لتعذّره، فخفّفوه بالحذف، وذلك كمثل «**ظِلتُ**»، إذ أصله «**ظَلِلْتُ**»، فحُذفت اللام الأولى تخفيفًا؛ لتعذّر الإدغام، وحذفها إما مع حركتها، فتبقى الظاء مفتوحةً، وإما بعد نقل حركتها، وهي الكسرة إلى الظاء، فتكون مكسورةً، ومثله «**مِسْتُ**»، أصله «**مَسِستُ**»، فحُذفت السين الأولى، إما مع كسرتها، أو بعد نقلها إلى ما قبلها، فيجوز الفتح والكسر في الميم أيضًا.

وإنما حُذفت الأولى دون الثانية؛ لأن الإدغام في الصورة حذْفُ الأول، فكأنهم إنما حذفوا ما كانوا يُدغمونه.

وهذا هو الذي اختاره الناظم؛ تبعًا لأصله كما يأتي في الكلام على «**اقررن**»، واختار بعضهم حذف الثاني، قالوا: لأن الثقل إنما حصل منه، وكذ «**أَحَسْتُ**»، أصله «**أَحْسَسْتُ**»، فحذفت إحدى السينين، كما جوّزوا القلب في «**تَقَضَّى البازُ**»، وأصله تَقَضَّض، كما مر بيانه.

(**وَ«قِرْنَ»**) بكسر القاف أمرٌ لجماعة النساء (**مِنْ «إِقْرِرْنَ»**) بقطع الهمزة للوزن، متعلّق بـ«**خُفِّفا**» (**أَيْضًا خُفِّفَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، يعني أن قراءة من قرأ قولَهُ تعالى: ﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ من هذا الباب، وهو أنه مخفّف من «**اقررن**» بكسر الراء، حذفت إحدى الراءين على ما سبق، وقوله: (**إِذَا مِنَ الْقَرَارِ كَوْنُهُ وَفَى**) أي إذا ثبت كون «**قِرْن**» مشتقًا من القرار.

٤٠٧ ـ وَأَكْثَرُ الْقُرَّاءِ هَكَذَا قَرَا ﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ كَاسِرَا
٤٠٨ ـ قِيلَ مِنَ الْوَقَارِ لَا الْقَرَارِ فَهْوَ مِثَالٌ لَا لِذَا يُجَارِي
٤٠٩ ـ «قَرْنَ» بِفَتْحِ الْقَافِ فِي ذَا الْكَلِمِ قِرَاءَةٌ لِنَافِعٍ وَعَاصِمِ

وحاصل المعنى بإيضاح: أن كون هذه القراءة على حذف أحد المتماثلين إنما هو على تقدير كون «قِرْنَ» من قَرَّ المضاعف، يقال: قَرَّ الشيء يَقِرُّ، من باب ضرب قَرارًا، أي ثبت، وهذه قراءة غير نافع وعاصم، كما أشار إليه بقوله:

(وَأَكْثَرُ الْقُرَّاءِ هَكَذَا قَرَا) مخفّف قرأ، أي قرأ قوله تعالى: (﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾) حال كونه (كَاسِرَا) قافه، وأصله اقرِرْنَ، بوزن اضرِبْنَ؛ إذ المضارع تَقْرِرْنَ بكسر الراء الأولى، فحذف حرف المضارعة، واجتُلِبت همزة الوصل، كما هو الأصل في أخذ الأمر، فصار اقْرِرْنَ، فحُذفت الراء الأولى تخفيفًا، كما تُحذف أحد المتماثلين في مثل ظَلِلْتُ، ومسِست تخفيفًا، فنُقِلت حركتها وهي الكسرة إلى القاف، والحذف قبل النقل سائغ، لكن نقل الحركة قبل الحذف شائع، ولهذا قال بعض المحقّقين: يجوز الحذف قبل النقل، وبالعكس؛ إذ لا امتناع في ذلك، ثم تُحذفت همزة الوصل؛ لانعدام الحاجة إليها بسبب تحريك القاف بالكسر، فصار قِرْنَ.

(قِيلَ) إن قِرْنَ بكسر القاف مأخوذ (مِنَ الْوَقَارِ) بفتح الواو، وهو الحلم، يقال: وَقَرَ يَقِرُ، كوعَدَ يَعِدُ وَقارًا (لَا الْقَرَارِ) أي ليس مأخوذًا من القَرار (فَهْوَ مِثَالٌ) أي مما كان فاؤه معتلًا (لَا لِذَا يُجَارِي) أي ليس مماثلًا للمضاعف، وإنما هو مثال، فأصله اوقِرْنَ، كاوعِدْنَ، حذفت الواو طردًا للباب، واستُغني عن همزة الوصل؛ لتحريك القاف، فصار «قِرْنَ»، على مثال عِدْنَ، فلا يكون مما نحن فيه.

ثم ذكر توجيه قراءة من قرأ ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ بفتح القاف، فقال:

(«قَرْنَ» بِفَتْحِ الْقَافِ فِي ذَا الْكَلِمِ) أي في هذا الكلام، وهو قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (قِرَاءَةٌ لِنَافِعٍ) هو ابن عبد الرحمن بن أبي نُعيم القارىء المدنيّ المشهور، مولى بني ليث، أصله من أصبهان، وقد يُنسب لجدّه، إمام في القراءة، تُوفّي سنة

٤١٠ ـ مِنْ قَرَّ قَدْ يَقَرُّ مِثْلَ عَضَّا   عَلَى سَبِيلٍ شَذَّ نَالَ نَفْضَا

(١٦٩ هـ) (وَعَاصِمِ) هو ابن بَهْدَلَة، وهو ابن أبي النَّجُود ـ بفتح النون، وضم الجيم ـ الأسديّ مولاهم الكوفيّ، أبو بكر المقرىء الإمام المشهور، توفّي سنة (١٢٨ هـ).

[تنبيه]: قال الإمام أحمد، وغيره: بَهْدَلة هو أبو النجود، وقال عمرو بن عليّ الفلاس وغيره: هو اسم أمه، وخطّأه أبو بكر بن أبي داود(١).

(مِنْ قَرَّ قَدْ يَقَرُّ مِثْلَ عَضَّا) بألف الإطلاق (عَلَى سَبِيلٍ) أي طريق (شَذَّ نَالَ نَفْضَا) أي حَذْفًا، يعني أنه حُذف شذوذًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه إذا قُرىء «قَرْنَ» بفتح القاف يكون من يَقَرّ في المكان بفتح القاف، وهو لغة في يَقِرّ بكسرها، ومعنى القرار الاستقرار فيه، وحاصله أن قَرّ مضاعفٌ يجيء من الباب الثاني(٢)، كما مرّ، ومن الباب الرابع(٣) أيضًا مع اتّحاد المعنى فيهما، فإذا كان من الباب الثاني، فالأمر منه اقْرِرْ بكسر الراء، ثم لَمّا خُفّفت بالحذف والنقل بقي قِرْ بكسر القاف، فيكون مشابهًا للأمر من وَقَرَ يَقِرُ في اللفظ، فإذا قُلت: قِرْ بكسر القاف احتمَل أن يكون من القرار، وأن يكون من الوَقَار، فلم يتعيّن كونه من المضاعف الذي نحن فيه، وأما إذا كان قَرّ من الباب الرابع، فالأمر منه قَرْ بفتح القاف بعد التخفيف بالحذف والنقل، فيتعيّن كونه مضاعفًا؛ لأن وَقَرَ لا يجيء من الباب الرابع، ولا من الثالث(٤) حتى تكون القاف مفتوحةً.

وعلى هذا فيكون أصل ﴿وَقَرْنَ﴾ بفتح القاف اقرَرْنَ بفتح الراء الأولى، فنُقلت فتحة الراء إلى القاف بعد حذفها، فاستُغني عن الهمزة، فحُذفت، وحُذفت اللام تخفيفًا، كما في ظِلْتُ، فصار ﴿وَقَرْنَ﴾ بالفتح، والله تعالى أعلم.

(١) «تهذيب التهذيب» ٢/ ٢٥٠.
(٢) هو باب ضرب.
(٣) هو باب عَلِم.
(٤) هو باب فتح.

٤١١ - وَإِنْ يَكُنْ سُكُونُهُ لَنْ يَلْزَمَا	فَجَائِزٌ تَفْكِيكُهُ أَوْ يُدْغَمَا
٤١٢ - كَـ«امْدُدْ وَمُدَّ» فَاتِحًا لِلدَّالِ	وَاكْسِرْ أَوِ اضْمُمَنْ بِلَا إِشْكَالِ
٤١٣ - لِخِفَّةٍ وَالْأَصْلِ وَالْإِتْبَاعِ	وَ«فِرَّ» لَا تَضْمُمْ لِفَقْدِ الدَّاعِي

ثم إنَّ ما ذُكر من امتناع الإدغام عند سكون الحرف الثاني من المتماثلين مشروط بما إذا كان السكون غير عارض للوقف، وإلا فيجوز الإدغام، كما بيَّن ذلك بقوله:

(**وَإِنْ يَكُنْ سُكُونُهُ**) أي سكون الحرف الثاني (**لَنْ يَلْزَمَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، أي غير لازم، بأن كان عارضًا للوقف فإنه غير مانع للإدغام، فيجوز الإدغام وعدمه، كما أشار إليه بقوله: (**فَجَائِزٌ تَفْكِيكُهُ أَوْ يُدْغَمَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، وهو منصوب بـ«أن» مضمرة؛ لعطفه على اسم خالص، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١]، وإلى هذا أشار في «الخلاصة» بقوله:

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ «أَنْ» ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه يجوز فيه الوجهان: الفكّ؛ نظرًا إلى أن شرط الإدغام تحرّك الثاني، وهو هنا ساكنٌ، مع وجود الخفّة، فلا يدغم، وهو لغة أهل الحجاز، وهو الأقرب إلى القياس، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾، والإدغام؛ نظرًا إلى أن السكون عارضٌ، لا اعتداد به، فيتحرّك الساكن، فيُدغم فيه الأول، وهو لغة بني تميم.

وذلك (**كَـ«امْدُدْ**) أمرٌ للمخاطب بفكّ الإدغام (**وَمُدَّ**)» أمرٌ له أيضًا بالإدغام وقوله: (**فَاتِحًا**) حال من مقدّر، أي تقول هذا حال كونك فاتحًا لِلدَّالِ، وأصله امْدُدْ، بضم الدال، فنُقلت الضمة إلى الميم، للإدغام، فاستُغني عن الهمزة، فحُرّكت الدال بالفتح؛ طلبًا للخفّة (**وَاكْسِرْ**) أيضًا، أي يجوز أن تكسر الدال؛ لأن الكسر أصل في تحريك الساكن، كما مرّ (**أَوِ اضْمُمَنْ**) أي الدال أيضًا، وقوله: (**بِلَا إِشْكَالِ**) متعلّق بحال مقدّر، أي حال كون هذه الأوجه الثلاثة دون إشكال، وصعوبة في استعمالها؛ لكونها ثابتةً عن العرب.

وقوله: (**لِخِفَّةٍ، وَالْأَصْلِ، وَالْإِتْبَاعِ**) أي لأتباع حركة الدال الأخيرة لحركة

....

العين، وهي الضم.

فقوله: «لخفّة إلخ» من باب اللفّ والنشر المرتّب، فقوله: «لخفّة» يرجع لـ«فاتحًا»، وقوله: «والأصلِ» يرجع لـ«اكسرن»، وقوله: «والإتباعِ» يرجع لـ«اضممن».

[تنبيه]: هذا الذي تقدّم من جواز الحركات الثلاث إذا لم يكن بعده شيء، فأما إذا اتّصل بآخره هاء الغائبة فإنه يجب فتحه كرُدَّها، ولم يَرُدَّها، أو هاء الغائب فيجب ضمه، كرُدُّهُ، ولم يَرُدُّهُ؛ لأن الهاء خفيّة، فلم يُعتدّ بها، فكأن الدال قد وليها الألف والواو، وحَكَى ثعلبٌ التثليث قبل هاء الغائب، وغُلِّط في جواز الفتح، وأما الكسر فالصحيح أنه لُغَيَّةٌ، سَمِعَ الأخفش: مُدِّهِ، وعُطِّهِ، وحَكَى الكوفيّون التثليث قبل كلّ منهما، وإن اتّصل بآخر الفعل ساكن، فأكثرهم يكسره، كرُدِّ القومَ بالكسر؛ لأنها حُرِّكت لالتقاء الساكنين، وبنو أسد تفتحه تخفيفًا، وحَكَى ابن جني ضمّه إتباعًا، وقد رُوي بهنّ قول جرير [من الطويل]:

فَغُضِّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ   فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابَا

نعم الضمّ قليل، ولذا أنكره في «التسهيل»، ذكره الخضريّ في «حاشيته»[1].

ثم إن هذه الأوجه الثلاثة تخصّ ما كان من الباب الأول، وهو باب نصر، كمدّ، وعدّ، وردّ، وأما ما كان من الباب الثاني، وهو باب ضرب، فليس فيه إلا وجهان: الفتح، والكسر، وإليه أشار بقوله:

(وَ«فِرَّ» لَا تَضْمُمْ) راءه (لِفَقْدِ الدَّاعِي) أي لفقد طالب الضم، وهو الإتباع.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إذا أمرت من فَرَّ يَفِرّ، من باب ضرب، يجوز لك الفكّ، كما أسلفناه، ويجوز أيضًا الإدغام، فيجوز عند ذلك فتح رائه تخفيفًا، وكسرها على أصل التخلّص من التقاء الساكنين، ولا يجوز ضمها؛ لعدم مصحّح الإتباع، وهو ضمّ العين.

[تنبيه]: ما تقدّم يُفهم منه أن الأمر سكونه عارضٌ، وقد مرّ أن الأمر عند البصريين مبنيّ على السكون الأصليّ؛ لعدم مشابهته لاسم الفاعل، والأصليّ لا يكون عارضًا.

(١) راجع «حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل للخلاصة» ٣٢٩/٢.

٤١٤ ـ فِي «امْدُدْنَ» لَا تُدْغِمْ لِكَوْنِ الثَّانِي   يَجِبُ أَنْ يُبْرَزَ بِالإِسْكَانِ

[أجيب]: بأن بني تميم يُدغمون في نحو لم يمدّ؛ لكون سكون ثاني المثلين عارضًا، ويُنزّلون الأمر منزلته في الإدغام؛ إذ الأمر مأخوذ من المستقبل، فكان الأمر فرعه، والمستقبل أصلٌ له، فيكون سكون الأمر عارضًا، كالمجزوم، وإن كان عند البصريين مبنيًا، فأُجريَ الأمر مُجْرَى المستقبَل في الإدغام اعتبارًا لحمل الفرع على الأصل، فيقال: مدّ، كما يقال: لم يَمُدّ، وَلْيَمدَّ، كذا ذكره ابن الحاجب[1]، والله تعالى أعلم.

ثم إنما ذُكر فيما إذا كان السكون عارضًا، غير لازم، وأما إذا كان لازمًا، وهو ما إذا اتّصل بالفعل ضمير رفع متحرّكٌ، فلا يجوز الإدغام، وإليه أشار بقوله:

(**فِي «امْدُدْنَ»**) أي فيما اتّصل به الضمير المرفوع المتحرّك، كامدُدن (**لَا تُدْغِمْ**) أيها الصرفيّ بالاتفاق (**لِكَوْنِ الثَّانِي**) أي الحرف الثاني (**يَجِبُ أَنْ يُبْرَزَ**) بالبناء للمفعول، أي يُظْهَرَ (**بِالإِسْكَانِ**) يعني أنه يجب كونه ساكنًا؛ لاتصال ضمير الرفع المتحرّك به، وهو كجزء الكلمة، بخلاف امدُد، وليمدُد، ولم يمدُدْ، فإن سكونها عارضٌ للجازم.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه لا يجوز الإدغام في الأمر إذا اتّصل به نون جماعة النساء، وكذا في الماضي إذا اتّصل به ضمير الرفع المتحرّك، وهي تسعة أمثلة، نحو مددن، مددتَ، مددتما، مددتم، مددتِ مددتما، مددتنّ، مددتُ، مددنا؛ لأن سكون الثاني فيها لازم، لا عارض.

[**فإن قلت**]: ما الفرق بين مثل لم يمدُد، وامدد، وبين مثل مددتُ على مذهب بني تميم، مع أن سكون الدال في مددت عارضٌ، كعروض السكون في لم يمدد، وامدد مع أن هذا لم يُدغم.

[**أجيب**]: بأن السكون في مددتُ، وإن كان عارضًا لكن لا ينفكّ مع تاء الضمير، فكأنه لازم، وفي لم يمدد قد يزول عند زوال الجوازم، وامدد منزّل منزلته.

---

(١) راجع «**الفلاح**» ص٨٧-٨٨.

....

[فإن قلت]: اتّصال التاء بمددت كاتّصال «لم» بيمدد، كما أن ذلك لازم عنده، فكذلك الآخر.

[أجيب]: بأن التاء منزّلة منزلة الجزء من الكلمة؛ لأنه فاعل، والفاعل كالجزء، والجازم كلمةٌ مستقلّةٌ، فلذلك فرّق بينهما بنو تميم، فأدغموا في نحو لم يمدّ، وفيما ينزّل منزلته من الأمر، ولم يُدغم أحدٌ في مثل مددت، وظلِلْت، وامددن، وغير ذلك مما يتّصل به الضمير المرفوع المتحرّك إلا في شذوذ رديء.

إذا علمت ذلك فاعلم أن تحريك الثاني في مثل لم يمدد، وامدد للإدغام نظرًا إلى عروض سكونه لا ينافي جزمه، ولا سكونه؛ لأن هذه الحركة إنما هي لأجل الإدغام، فتكون عارضةً كسكونه، والحركة العارضة كالسكون، فلهذا لا يُدغَم نحو لن يحيى، ولن يحايي.

[فإن قلت]: كيف يجوز أن يكون الحركة والسكون عارضين معًا في شيء واحد في حالة واحدة؟.

[أجيب]: بأنه إنما جاز أن يكونا عارضين باعتبارين، فإن السكون في مثل لم يُمُدّ عارض باعتبار أن أصله يمدد بالرفع. فأسكن عند دخول الجازم عليه، ثم حُرّك بعده هذا السكون؛ لأجل الإدغام اعتبارًا بالأصل، فكانت حركته بهذا الاعتبار عارضةً بالنسبة إلى السكون الحاصل له بالجازم، ومعنى اعتبار الأصل في مثل لم يمدد أنه جاز تحريكه بعد السكون؛ لكونه متحرّكًا في الأصل؛ لا أن الحركة الأصليّة باقيةٌ بعينها، ويُدغم بها من غير تحريك جديد.

وإذا اتّضح الحال عندك في مثل لم يمدد اتّضح الأمر في الأمر أيضًا؛ إذ قد عرفت أنه منزّل منزلته.

وسكون الوقف كالحركة، أي عارض، لا اعتداد به، فلا ينافي الإدغام، ذكره ابن كمال[(١)].

(١) «الفلاح» ص٨٨.

٤١٥ - وَإِنْ بِنُونِهِ الثَّقِيلِ أُكِّدَا «مُدَّنَّ» قُلْ «مُدَّانِ» «مُدُّنَّ السَّدَى»

٤١٦ - «مُدِّنَّ» «مُدَّانِ» وَ«أَمْدُدْنَانِ» وَنُونُهُ الخَفِيفُ ذُو الإِتْيَانِ

٤١٧ - فِي نَحْوِ «مُدُّنْ» وَكَذَاكَ «مُدَّا» «مُدِّنْ» كَذَا مَعْ أَلِفٍ لَا يُبْدَا

ثم ذكر حكم أمر المضاعف إذا اتّصل به نون التوكيد الثقيلة، فقال:

(**وَإِنْ بِنُونِهِ**) أي بنون الفعل المؤكّد، وأضاف النون إليه لاختصاصه به (**الثَّقِيلِ أُكِّدَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول «(**مُدَّنَّ**)» بضم الميم، وفتح الدال، وهو مفعول مقدّم لـ(**قُلْ «مُدَّانِ»**) بضم الميم، لمثنى المخاطب، وخُفّفت نونه للوزن (**مُدُّنَّ**) بضم الميم، والدال، وحذف واو المخاطبين؛ لالتقاء الساكنين، وقوله: (**السَّدَى**) منصوب على المفعوليّة، وهو بفتحتين وزان الحصى من الثوب خلاف اللُّحْمَة، وهو ما يُمدّ طولًا في النسج، قاله الفيّومي[1].

«(**مُدِّنَّ**)» بضم الميم، وكسر الدال؛ لما ذكرناه، وهو للمخاطبة (**مُدَّانِ**) لتثنيتها، وخُفّف نونها أيضًا للوزن (**وَ«أَمْدُدْنَانِ»**) بقطع الهمزة؛ للوزن، للمخاطبات، وخُفّفتِ النون للوزن أيضًا، هذا كله من أمثلة النون الثقيلة، وأما الخفيفة، فأشار إليه بقوله: (**وَنُونُهُ الخَفِيفُ**) أي الساكن، فـ«نونه» مبتدأ خبره جملة: «**مع ألف لا يُبدا**»، وقوله: (**ذُو الإِتْيَانِ**) صفة بعد صفة، أو «**ذو الإتيان**» هو الخبر، وقوله: «**مع ألف لا يُبْدَا**» جملة مستأنفة بيّنَ لها عدم جواز إتيانها مع الألف، وقوله: (**فِي نَحْوِ**) متعلّق بـ«**الإتيان**» «(**مُدُّنْ**)» بضم الميم، والدال، وسكون النون، وهو لجماعة المخاطبين، وقدّمه على المفرد؛ للنظم (**وَكَذَاكَ «مُدَّا»**) للمفرد المخاطب، وهو بضم الميم، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة؛ للوقف، كما قال في «**الخلاصة**»:

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا

«(**مُدِّنْ**)» **كَذَا**) مبتدأ وخبره، أي مُدِّنْ بضم الميم، وكسر الدال، للمخاطبة كائن مثل سابقة وقوله: (**مَعْ أَلِفٍ لَا يُبْدَا**) بالبناء للمفعول، أي لا يُظهر، يعني أن نون التوكيد الخفيفة لا تأتي مع ألف التثنية، ولا ألف جماعة النساء، وهو معنى قول ابن مالك في «**الخلاصة**»:

---

(١) «المصباح المنير» ٢٧١/١.

٤١٨ - وَفِي اسْمِ فَاعِلٍ تَقُولُ «مَادُ» مَفْعُولُهُ «المَمْدُودُ» إِذْ يُرَادُ
٤١٩ - وَاسْمُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ قُلْ «مَمَدّ» وَ«مُدَّ» مَجْهُولٌ وَآلَةٌ «مِمَدّ»
٤٢٠ - وَإِنْ أَتَى مِنْ قَبْلِ تَا افْتِعَالِ تَاءٌ وَثَاوَالدَّالُ مِثْلُ الذَّالِ
٤٢١ - وَالزَّايُ وَالسِّينُ وَشِينٌ صَادُ طَاءٌ وَظَا وَاوٌ وَيَا وَالضَّادُ
٤٢٢ - فَجَازَ أَنْ يُدْغَمَ فِي ذِي التَّاءِ بِقَلْبِهَا تَاءً وَعَكْسَ جَائِي

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الأَلِفْ لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أُلِفْ

ثم بيّن **رحمه الله تعالى** أسماء الفاعل، والمفعول، والآلة، فقال:

(**وَفِي اسْمِ فَاعِلٍ تَقُولُ «مَادُ»**) بتخفيف الدال للوزن، وأصله مادد بوزن ضارب، فأدغمت الأولى في الثانية بعد سلب حركتها، وكذا مادّان، مادّون، مادّة، مادّتان، مادّات، ومِوادّ (**مَفْعُولُهُ «المَمْدُودُ»**) بفكّ الإدغام؛ لتوسّط الواو بين المثلين، فيمتنع الإدغام، ممدودان، ممدودون إلخ (**إِذْ**) ظرفيّة، متعلّقة بمقدّر خبر لمحذوف، وقوله (**يُرَادُ**) بالبناء للمفعول، أي ذلك وقت إرادة صوغ لفظه من مَدَّ.

(**وَاسْمُ الزَّمَانِ، وَالْمَكَانِ قُلْ: «مَمَدّ»**) بفتح الميمين، وأصله مَمْدَدٌ، بفتح الميم، والدال الأولين، فنقلت حركة فتحة الدال إلى الميم، وأدغم، فصار مَمَدّ، وكذا ممدّان، ممدّون[1]، ممدّة، ممدّتان، ممدّات (**وَ«مُدَّ» مَجْهُولٌ**) أي فعل ماض مبنيّ للمجهول، وأصله مُدِد، فأدغم (**وَآلَةٌ «مِمَدّ»**) بكسر الأول، وفتح الثاني، وأصله ممدد بكسر الأول، وسكون الثاني، وفتح الثالث، ثم أُدغم، فصار مِمَدًا، وكذا ممدان، ممدون[2]، ممدة، ممدّتان، ممدّات، والله تعالى أعلم.

ثم بيّن **حكم تاء الافتعال، فقال:**

(**وَإِنْ أَتَى مِنْ قَبْلِ تَا افْتِعَالِ تَاءٌ، وَثَا، وَالدَّالُ، مِثْلُ الذَّالِ، وَالزَّايُ، وَالسِّينُ، وَشِينٌ، صَادُ، طَاءٌ، وَظَا، وَاوٌ، وَيَا، وَالضَّادُ، فَجَازَ أَنْ تُدْغَمَ**) بالبناء للمفعول، والضمير للحروف المذكورة (**فِي ذِي التَّاءِ**) أي في هذه التاء، وهي تاء الافتعال

(١) هكذا في «الفلاح» وفيه نظر؛ لأنه لم يستوف شروط جمع المذكر السالم، فتأمل.
(٢) فيه ما تقدم.

....

(بِقَلْبِهَا) أي بعد قلب هذه الحروف (تَاءً) لتكون من جنسها (وَعَكْسٌ) أي وهو قلب التاء من جنس الفاء (جَائِي) أي مستعمل عند العرب.

وحاصل ما أشار إليه في هذه الأبيات بإيضاح: أنه إذا وقع قبل تاء الافتعال حرف من حروف «**اتثدذز سشص ضط ظوي**» جاز إدغامها في تاء الافتعال، إما بجعل هذه الحروف تاء، نحو اتّعَدَ، أو جعل التاء من جنس الفاء، نحو اسَّمَع، وجاز أيضًا تركه، لكن لا في كلّها؛ إذ في بعضها لا يجوز البيان، سيّما في اتّخذ، فإن الإدغام فيه ضروريّ، كما ستطّلع عند تفاصيلها، ففي تنصيص الناظم تبعًا لأصله بجواز الإدغام من غير تفصيل مسامحة؛ اعتمادًا على ما سيجيء من التفصيل.

[**تنبيه مهمّ**] ينبغي العناية به، حتى تكون هذه المسألة واضحةً جليّة.

(**اعلم**): أنه كما جازالإدغام إذا تقارب حرفان في المخرج نظرًا إلى هذه المقاربة، وإن لم يتجانسا، فكذا جاز الإدغام إذا تقاربا في صفة من الصفات اللازمة لهما؛ نظرًا إلى هذه المقاربة، وإن لم يتجانسا، ولم يتقاربا في المخرج، وتلك الصفة مثلُ الْهَمْس، والجهر، والشدّة، والرِّخْوَة، والاستعلاء، والإطباق، وغير ذلك.

والحروف باعتبار الصفات تنقسم إلى ثمانية عشر صنفًا، بعضها مذكور في النظم تبعًا لأصله، وبعضها غير مذكور فيه، ولنقتصر الكلام على المذكور فيه.

وهذا الانقسام ليس من جهة واحدة، بل من جهات مختلفة، لكنها تتداخل فيها الحروف، حتى إن الحرف الواحد يقع في صنفين منها، أو أكثر بحسب ما يَعْرِض فيه من الصفات، كالخاء مثلًا، فإنه قد يعرض له الْهَمْس، فيكون من المهموسة، وقد يَعْرِض له الاستعلاء، فيكون من المستعلية.

إذا علمت ذلك، فاعلم أن الحروف الأربعة عشر التي تقدّمت وهي «**اتثد ذز سشص ضظ طوي**» إذا وقع قبل تاء الافتعال يجوز إدغامها في تاء الافتعال؛ لأن بعضها مجانس لتاء الافتعال، وبعضها مقارب لها في المخرج، وبعضها مقارب لها في

٤٢٣ - كَـ«اتَّجَرْتْ» وَ«اتَّأَرَتْ» وَاتَّأَرَا إِذْ فِي حُرُوفِ الْهَمْسِ قَدْ تَقَرَّرَا

الصفة، وقد ذكر لها أربعة عشر مثالًا:

فمثال وقوع التاء قبل تاء الافتعال (كَـ)قولك: «(**اتَّجَرْتْ**)» أصله اتْتَجَرَت، من تَجَرَ، من باب نصر، أي عمل التجارة، فنُقل إلى باب الافتعال، فاجتمع حرفان متجانسان، أولاهما ساكنةٌ، وهو تاء الافتعال، وثانيتهما متحرّكة، وهي تاء تَجَر، فوجب الإدغام ضرورةً (وَ) مثال وقوع الثاء قبلها نحو «(**اتَّأَرَتْ**)» بالتاء المثناة من فوقُ (**وَاثَّأَرَا**) بالثاء المثلّة، أصله اثتأر، من ثأر، من باب فتح، يقال: ثأرت القتيل، أي قتلتُ قاتله، فأبدلت الثاء تاء؛ لأن التاء والثاء من المهموسة، كما أشار إليه بقوله: (**إِذْ فِي حُرُوفِ الْهَمْسِ قَدْ تَقَرَّرَا**) بألف التثنية، أي ثبت كلّ من التاء والثاء في جملة الحروف الهموسة، فجاز إبدال الثاء تاء، وإدغامها في تاء الافتعال، وجاز أيضًا إبدال تاء الافتعال ثاء، وإدغامها في الثاء.

[**قاعدة**]: لمّا كان الإدغام هو النطقَ بحرفين من مخرج واحد دَفْعَة واحدةً من غير فصل بينهما لضرب من الخفّة وجب إذا قُصد إدغام المتقاربين أن يُقلب أحدهما إلى الآخر؛ لاستحالة الإدغام إذا لم يُقلب، وتُرك كما هو؛ إذ حقيقة الإدغام ينافي إبقاء الأول على حال يُخالف الثاني في الحقيقة، والقياسُ أن يُقلب الأول إلى الثاني، ثم يُسكّن إن كان متحرّكًا، فيحصل الإدغام حينئذ بإدخال الأول في الثاني، وقد يَعْرِض ما يؤدّي إلى العكس، فيُقلب الثاني إلى الأول، وذلك في نحو إذبحّتودًا في اذبح عتودًا، فيجري فيه على خلاف الأصل، فتقلب العين المتأخّرة حاء، فيجتمع حاءان، ثم أدغم الحاء المتأخّرة في الحاء المتقدّمة، فيقال: اذبحّتودًا، فيُخرج من الحاء المشدّدة إلى التاء، وسقطت العين من اللفظ، وإنما هجروا الأصل، وأدغموا الثاني في الأول على خلاف القياس؛ كراهةَ الخروج من حرف خفيف إلى حرف هو أثقل منه؛ لأن العين أثقل من الحاء؛ لأن في العين قدرًا من التهوّع، وهي قريبة من الهمز، فلأجل هذا العارض قلب الثاني إلى الأول، وكذلك في اذبحاذه في اذبح هذه، كذا حقّقه ابن الحاجب.

٤٢٤ ـ يَجْمَعُهَا «شَخْصٌ فَحَثَّهُ سَكَتْ» وَغَيْرُهَا مَجْهُورَةٌ حَيْثُ أَتَتْ

إذا علمت ذلك فاعلم أن قلب الثاني إلى الأول إما مع جواز قلب الأول إلى الثاني أيضًا، نحو اثّأر، واثّأر، فإنه يجوز فيه قلب الأول إلى الثاني، وبالعكس، وإما مع عدم جوازه، نحو اذبح عتودًا.

ثم ذكر الحروف المهموسة، وهي عشرة، فقال:

(يَجْمَعُهَا «شَخْصٌ فَحَثَّهُ سَكَتْ») أصله «**سكت، فحثّه شخصٌ**»، كما في الأصل، أو «**حثّه شخصٌ، فسكت**»، كما في «**الصحاح**»[1] فتصرّف فيه للوزن، ويجمعها أيضًا: «**ستشحثك خصَفَةُ**»، وهذا أخصر، والأول أحسن؛ لأن له معنى مفهومًا، وهو ظاهرٌ، وقيل: إن للثاني أيضًا معنىً؛ لأن الشحث الإلحاح في المسألة، والشحّاث[2] الشّحاذ المُكْدِي، يقال: أكدى الرجل: أي قلّ خيره، و«**خَصَفَةُ**» اسم امرأة، ومعناه ستُكدي عليك هذه المرأة.

[تنبيه]: الحروف المهموسة هي التي يجري النفس معها، ولا يحتبس عند النطق بها، والمجهورة بخلافها، وإنما سُمّيت مهموسةً؛ لأن الصوت بها ضعيفٌ؛ إذ الْهَمْس هو الصوت الخفيّ، قال اللّه تعالى: ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾، وهذه الحروف ضَعُفَ الاعتماد عليها في موضعها حتى جرى معها النفَسُ[3]، واللّه تعالى أعلم.

(وَغَيْرُهَا) أي غير الحروف المهموسة العشرة المذكورة **(مَجْهُورَةٌ، حَيْثُ أَتَتْ)** أي في أيّ تركيب وقعت.

يعني أن ما عدا المهموسة، من الحروف مجهورة، وهي تسعة عشر حرفًا.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أن التاء والثاء لمّا كانا من المهموسة كانا من جنس واحد؛

---

(١) «الصحاح» ٢/٨٣٤.

(٢) و«الشحاث» بالثاء المثلثة لغة في «الشحاذ» وهو المُلِحّ في المسألة، راجع «تاج العروس» ١/٦٣٨ فقد حقق الكلام فيه تحقيقًا جيدًا.

(٣) «الصحاح» ٢/٨٣٤ و«الفلاح» ص٩١.

٤٢٥ - وَ«ادَّانَ» وَ«ادَّكَرَ» قُلْ وَ«ادَّكَرَا» وَبِالْبَيَانِ كَـ«اذْدَكِرْ» تَقَرَّرَا

نظرًا إلى المهموسيّة، وإن لم يكونا من جنس واحد؛ نظرًا إلى ذات الحرف، وإلى المخارج، فيجوز لك الإدغام في اثأر بجعل الثاء المثلّثة تاء مثناةً، أي بقلب الأول إلى الثاني، وهو الأصل، ويجوز العكس، أي قلب الثاني إلى الأول، وهو خلاف الأصل؛ لأن التاء والثاء متقاربان في صفة الهمس، فيجوز قلب أحدهما إلى الآخر.

قال بعض المحقّقين: قلب الثانية إلى الأولى فصيحٌ؛ لكثرة استعماله في كلامهم، وإن كان على خلاف القياس، لكن قلب الأولى إلى الثانية أفصح؛ لكونه جاريًا على الأصل.

[تنبيه]: الحروف المجهورة هي التي لا يجري النفَسُ معها، ويَحتبس عند النطق بها على خلاف المهموسة، وسُميت مجهورةً؛ لارتفاع الصوت بها، وسببُ ارتفاع الصوت بها كونها حروفًا أُشبعت، وقوِيَ الاعتماد عليها في موضعها حتى بلغ الصوت أن يَجهر معها؛ لأن الجهر الصوتُ المرتفعُ، وإنما لم يُبيّن المجهورة كما بيّن المهموسة بقوله: «**شخصٌ فحثّه سكت**» لأنها تُعلم من المهموسة؛ لأن الحروف تنحصر في المجهورة والمهموسة، وإنما اختار ذلك، ولم يَعكِس؛ لقلّة الحروف المهموسة، والجوهريّ رحمه الله تعالى جمعها في قولك: «**ظِلُّ قَوٌّ رَبَضٌ إذْ غَزَا جُنْدٌ مُطِيعٌ**»[1]، والله تعالى أعلم.

(وَ) مثال وقوع الدال قبلها نحو «**(ادَّانَ)**» أصله ادتان؛ لأنه من دان، من باب ضرب، أي أخذ الدينَ، فإنه لا يجوز فيه غير الإدغام.

وحاصل المسألة بإيضاح: أنه إذا وقعت تاء الافتعال بعد ثلاثة أحرف، وهي الدال، والذال، والزاي، تُقلب دالاً مهملةً؛ لأن هذه الحروف الثلاثة مجهورة، والتاء حرفٌ مهموسٌ، وبين المجهور والمهموس تضادّ، والجمع بين المتضادّين ثقيلٌ، فأرادوا التجانس بينهما، فأبدلوا من مخرج التاء حرفًا مجهورًا، وهو الدال المهملة، ولم يعكسوا، أي

(١) راجع «**الصحاح**» ٥٣٨/٢ و«**الفلاح**» ص٩١.

....

ولم يُبدلوا من مخارج هذه الحروف الثلاثة حرفًا مهموسًا؛ لأنها فاء الفعل، والتاء زائدةٌ، والزائد أولى بالتصرّف، وصورها ثلاثٌ:

[أولها]: ما يكون منه فاء الكلمة دالًا مهملةً.

[وثانيها]: ما يكون منه فاء الفعل ذالًا معجمةً.

[وثالثها]: ما يكون منه فاء الفعل زايًا معجمة.

إذا عرفت هذا، فلتعرف أنّ ادّان من الصورة الأولى؛ لأن أصله ادْتَيَنَ على زِنَةَ افتَعَلَ إلا أن الياء التي هي عين الفعل لمّا تحرّكت، وانفتح ما قبلها، قُلبت ألفًا، فصار ادْتَان، ثم أُبدلت التاء دالًا؛ لأن تاء الافتعال من المهموسة، والدال الذي وقع فاء الفعل من المجهورة، وبين المجهورة والمهموسة تضادّ، والجمع بين المتضادّين ثقيلٌ، فوجب قلب إحداهما إلى حرف يوافق الأخرى طلبًا للخفّة، فأبدلوا التاء حرفًا من مخرجه، وهو الدال، ولم يعكسوا؛ لما ذَكرناه، ثم أدغمت الدال الأصليّة في الدال الثانية المنقلبة من التاء على سبيل الوجوب؛ لأنه اجتمع مثلان أولاهما ساكنة، فصار ادّان بتشديد الدال، ومعناه استقرض.

وقيل: لا يجوز قلب الدال تاءً، وإدغام التاء في التاء؛ لأنه لو فُعِل كذلك لم يُعلَم أنه من الدين أم لا.

[تنبيه]: كلّ كلمة جاز فيها الإدغام بقلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس، ولم يجز فيه الإدغام بقلب الأول إلى الثاني على القياس يكون فيها شذوذان: أحدهما قلب الثاني إلى الأول، والثاني امتناع القياس، وهو قلب الأول إلى الثاني، ولذلك قال بعضهم: إن مثل ادّان، واسّمّع شاذّ على شاذّ، ذكره ابن كمال[1].

(وَ) مثال وقوع الذال المعجمة قبل تاء الافتعال، من الصورة الثانية «**(اذَّكَرْ)** **قُلْ**) فـ«**اذّكر**» مقول القول، مقدّمًا، وهو بالذال المعجمة، والإدغام، وأصله اذتكر على وزن

(١) «الفلاح» ص٩٠-٩١.

٤٢٦ ـ وَ«ازْدَانَ» وَ«ازَّانَ» أَجِزْ فِي «ازْتَانَا» وَمَنَعُوا الْإِدْغَامَ نَحْوُ «ادَّانَا»
٤٢٧ ـ لِأَنَّ زَايًا فِي امْتِدَادِ الصَّوْتِ أَعْظَمُ مِنْ دَالٍ لِخَوْفِ الْفَوْتِ

افتعل؛ لأنه من ذكر، من باب نصر، فأبدلوا من التاء دالًا؛ لما ذكرنا من أن الذال من المجهورة، والتاء من المهموسة، وبينهما تضادّ، فأرادوا التوافق بينهما، فأبدلوا من مخرج التاء حرفًا مجهورًا، وهو الدال المهملة، فاجتمع مع الذال المعجمة، وهما مجهورتان، فتوافقا في الصفة، لا في الذات، ولا في المخرج، ولذا جاز الإدغام والبيان، كما أشار إليه بقوله: (وَ«ادَّكَرَا») معطوف على مقول القول، أي وقل أيضًا «ادّكرا»، والألف ضمير اثنين، أو هي إطلاقيّة، يعني أنه يجوز أن تقول: ادَّكر بالدال المهملة بقلب الأول إلى الثاني، كما يجوز اذَّكر بالذال المعجمة بقلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس، لكن الأول أقوى وأفصح؛ لكونه على وفق القياس، ومجيئه في التنزيل، قال الله تعالى: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ﴾ (وَبِالْبَيَانِ) متعلّق بـ«تقرّر»، أي وثبت بفكّ المدغم أيضًا (كَـ«اذْدَكِرْ» بصيغة الأمر (تَقَرَّرَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، أي ثبت ذلك، يعني أنه يجوز أيضًا اذدكر بفكّ الإدغام؛ لأن الدال والذال من الحروف المجهورة، والتاء من المهموسة، فبينهما بُعْدٌ في الصفة، فجُعل التاء دالًا؛ إزالةً لذلك البعد مع القرب بينهما في المخرج، ولم تُقلب التاء إلى الذال من أول الأمر؛ لعدم قرب المخرج بينهما.

والحاصل أنه يجوز لك الإدغام نظرًا إلى اتحاد الذال والدال في المجهوريّة بجعل الدال المهملة ذالًا معجمة، فتقول: اذَّكَرَ بالذال المشدّدة، وبجعل الذال المعجمة دالًا مهملة، فتقول: ادَّكر بالدال المهملة المشدّدة، ويجوز لك البيان؛ نظرًا إلى عدم اتّحادهما في الذات، ولا في المخرج، وإن اتحدا في الصفة.

والمراد بالبيان: إظهارُ كلّ واحد من الدال والذال، فتقول: اذ دكر، لا بيان كلّ من التاء والذال؛ إذ قلب التاء دالًا واجب كما مرّ، والله تعالى أعلم.

ومن الصورة الثالثة ما ذكره بقوله: (وَ«ازْدَانَ») بمعنى تزيّن، وأصله ازْتَيَنَ، فقُلبت الياء ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، فصار ازْتان، إلا أن التاء لمّا كانت من المهموسة،

....

والزاي من المجهورة الشديدة، وكان بينهما تضادّ أبدلوا من التاء دالًا؛ طلبًا للتوافق بينهما كما مرّ في الصورتين الأوليين، فيكون ازّان، مثل ادّكر، فقوله: «وازدان» مفعول مقدّم لـ«أجِزْ»، أو مبتدأ من باب الاشتغال، وقوله: (وَ«ازَّانَ») عطف عليه **(أَجِزْ)** أيها الصرفيّ **(فِي «ازْتَانَا»)** متعلقٌ بـ«أجِزْ»، والألف للإطلاق، أو للتثنية **(وَمَنَعُوا)** أي الصرفيّون **(الإِدْغَامَ)** أي إدغام ازّان بجعل الزاي دالًا **(نَحْوُ «ادَّانَا»)** أي فلا تقول: «ادّان» **(لِأَنَّ زَايًا فِي امْتِدَادِ الصَّوْتِ)** متعلّق بـ**(أَعْظَمُ مِنْ دَالٍ؛ لِخَوْفِ الْفَوْتِ)** أي لأنه لو أُدغم للزم فوات امتداد الصوت.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أن نحو ازّان مثل ادّكر في جواز جميع ما ذُكر فيه، ولكن لا يجوز الإدغام في ازّان بجعل الزاي دالًا، وبيان ذلك أنه لمّا قُلبت التاء دالًا اجتمع فيه الزاي المعجمة، والدال المهملة، والقياس حينئذ جواز الوجوه الثلاثة:

أي الإدغام بقلب الأولى إلى الثانية، وبالعكس، والبيان، كما في ادّكر، ولكن لم يجز الإدغام بجعل الزاي دالًا مع أن القياس جوازه؛ لأن الزاي أعظم من الدال في امتداد الصوت، فيصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة، أو لأنه يوازي بادّان؛ إذ لو أُدغم بقلب الزاي دالًا لم يُعلم أن أصله ازتان، أو ادتان من الدين.

[تنبيه]: اعلم أنهم قسموا الحروف إلى الصفير، وغير الصفير، والصفير: هي الصاد المهملة، والزاي المعجمة، والسين المهملة، وإنما سُمّيت حروف الصفير؛ لأن المتكلّم يصفّر عند اعتماده على موضعها، ومنهم من ألحق الشين بها، وجعل حروف الصفير أربعة، وغير الصفير ستة أقسام، وتفاصيلها في المطوّلات، ومن قاعدتهم أنهم لم يُدغموا الصفير في غيره؛ لفوات صفة الصفير منها، عند الإدغام في غيرها، وحفظها مقصود؛ لأن لبعض الصفات فضيلةً كالغنّة، والمدّة، والخفّة، وغير ذلك، فيجب محافظتها، فلو أدغم حرف ذو فضيلة في حرف ليس فيه تلك الفضيلة فاتت فضيلة الحرف الأول بسبب الإدغام، وأما إذا أُدغم في مثله جاز؛ لعدم فوات الفضيلة حينئذ،

٤٢٨ - فِي «اسْتَمَعْتُ» «إِسَّمَعْتُ» تَحَقَّقَا   وَاتَّمَعْتُ يَمْنَعْ مَا قَدْ سَبَقَا

ولهذا قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى: ولا تدغم حروف «ضوي مِشْفر» فيما يقاربها؛ لأن لكلّ واحد منها فضيلة ليست لمقاربها؛ إذ في الشين تَفَشٍّ، وفي الضاد استطالة، وفي الفاء قدر من التفشّي، وفي الياء مدّة، وفي الراء تكرير، وفي الميم غنّة وفي الواو مدّة، والإدغام يبطل هذه الفضائل والصفات والمزايا والخاصّيّات مع كونها مقصودة مطلوبة، فامتنع الإدغام؛ محافظةً عليها، وتحرّزًا من فوتها، ولا حروف الصفير في غيرها؛ لفوات المحافظة على الصفير منها انتهى[1].

(فِي) نحو قولك: «(اسْتَمَعْتُ» «إِسَّمَعْتُ)» بقطع الهمزة للوزن (تَحَقَّقَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، أي ثبت، يعني أنه يجوز فيه الإدغام بقلب التاء سينًا؛ لأن التاء والسين من المهموسة، مع تقاربهما في المخرج.

فقوله: «في استمعت» متعلّق بـ«تحقّقا»، وقوله: «استمعت» مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، وخبره جملة «تحقّق».

(واتَّمَعْتُ) أي بجعل السين تاء، وإدغامها في التاء (يَمْنَعْ) بحذف العائد، أي يمنعه (مَا قَدْ سَبَقَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل أيضًا، أي الذي تقدّم، وهو عِظَم السين في امتداد الصوت، فيتنافى مع التاء.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن نحو «استمع»، وهو افتعال من السمع، يجوز فيه اسّمع بجعل التاء سينًا؛ نظرًا إلى اتّحادهما في الصفة؛ إذ السين والتاء من حروف الهمس، لكن لا يجوز فيه اتّمع بجعل السين تاء، وإدغامها في التاء، وإن كان على وفق القياس؛ لِعِظَم السين في امتداد الصوت؛ لأنه من حروف الصفير، وقد عرفت أن فيه امتدادًا، والتاء ليست منه، فلو أدغمت السين في التاء صار كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة، وهو ممتنع، ويجوز فيه البيان؛ لعدم الجنسيّة بينهما في الذات، نحو استَمَعَ، والله تعالى أعلم.

---
(١) راجع «الفلاح» ص٩٢.

٤٢٩ - وَ«اشَّبَهَ» اجْعَلَنَّ مَثْلَ اسَّمَعَا لِأَنَّ إِتَّبَهَ فِيهِ مُنِعَا
٤٣٠ - وَ«اصَّبَرَتْ» يَجُوزُ فِيهِ «اصْطَبَرَا» وَ«اتَّبَرَتْ» يَحْظُلُ مَا قَدْ ذُكِرَا
٤٣١ - إِذْ صَادُهُمْ مِنْ أَحْرُفِ الإِطْبَاقِ ذَوَاتِ الاسْتِعْلَاءِ وَالْطِبَاقِ

(وَ«اشَّبَهَ») أصله اشتبه، وهو مفعول مقدم لـ«**اجعَلَنَّ**» محكي؛ لقصد لفظه، أو مبتدأ وخبره جملة «**اجعَلَنَّ**» بتقدير رابط، أي اجعلنَّهُ (**اجْعَلَنَّ مَثْلَ اسَّمَعَا**) يعني أنه يجوز فيه الإدغام بجعل التاء شينًا على خلاف القياس؛ نظرًا إلى اتّحادهما في المهموسيّة، ولكن لا يجوز الإدغام كما أشار إليه بقوله: (**لِأَنَّ إِتَّبَهَ**) بقطع الهمزة؛ للوزن (**فِيهِ مُنِعَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، يعني الإدغام فيه بجعل الشين تاء على وفق القياس لا يجوز؛ لعظم الشين في امتداد الصوت؛ إذ هو من حروف الصفير، ولأن فيه تفشّيًا، فلو أدغم في التاء لزالت عنه هذه الصفة، فلا يقال: اتَّبَهَ، ويجوز البيان أيضًا؛ لعدم الجنسيّة بينهما في الذات، فتقول: اشتبه.

(وَ«اصَّبَرَتْ») أصله اصتبرت (**يَجُوزُ فِيهِ «اصْطَبَرَا»**) بألف الإطلاق، أي بقلب التاء طاءً، وإظهارها (وَ«اتَّبَرَتْ») بقلب الطاء تاء (**يَحْظُلُ**) بالبناء للفاعل، من باب نصر، ومفعوله محذوف، أي يمنعه (**مَا**) موصولة في محلّ رفع فاعل «**يحظل**» (**قَدْ ذُكِرَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي الذي ذُكر فيما سبق، وهو ما أشار إليه بقوله: (**إِذْ**) تعليليّة (**صَادُهُمْ مِنْ أَحْرُفِ الإِطْبَاقِ، ذَوَاتِ الاسْتِعْلَاءِ، وَانْطِبَاقِ**) بجرّ «**ذوات**» صفة لـ«**أحرف**»، أي لأن الصاد من الحروف المستعلية المُطْبَقة بفتح الباء[1].

[تنبيه]: الحروف منقسمة إلى مُطبَقة، ومنفتحة:

فالمطبقة هي التي ينطبق على مخرجه الحَنَك، أي متى اعتمد اللسان على مخارج هذه الحروف انطبق عليه ما يُحاذيه من الحنك الأعلى، والتصق ظهر اللسان به، وانحصر بينهما الصوت، وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

---

(١) بفتح الباء، كما يفيده ظاهر عبارة «**الصحاح**» و«**القاموس**»، فما وقع في «**الفلاح**» من ضبطه بكسر الباء، فالظاهر أنه غلط، والله تعالى أعلم.

٤٣٢ ـ وَالتَّاءُ مُنْخَفِضَةٌ إِذَا تَجِي ... فَقُلِبَتْ طَاءً لِقُرْبِ المَخْرَجِ

قال السيد محمد مرتضى الزَّبيديّ في «شرح القاموس»: ويجمعها قولك: «صِلْ ضَوِيرًا طَالَ ظُلْمُهُ»، قال: والإطباق أن ترفع لسانك إلى الحنك الأعلى، مُطبِقًا له، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالًا، والصاد سينًا، والظاء ذالًا، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس من موضعها شيء غيرها، فتزول الضاد إذا عُدم الإطباق البتّة، انتهى كلامه[1].

والمنفتحة ضدّ المطبقة، وهي التي ينفتح الحنك عند النطق بها عن اللسان، فلا ينطبق بها اللسان، وهي ما عدا الحروف الأربعة، فتكون خمسة وعشرين حرفًا، وسُمّيت منفتحةً؛ لأنك لا تُطبق بشيء منها لسانك، فترفعه إلى الحنك.

وأيضًا تنقسم الحروف باعتبار آخر إلى مستعلية، ومنخفضة:

فالمستعلية هي التي يرتفع اللسان بها إلى الحنك، سواء أُطبقت، أو لم تُطبق، وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والخاء، والغين، المعجمتان، والقاف، وعبّر عنها صاحب الأصل بقوله: «**وحروفها** «**صضطظ خغق**»، فتكون المستعلية أعمّ من المطبقة، فكلّ مطبقة مستعلية، بدون العكس، فالأربعة الأولى منها، وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، مستعلية ومطبقةٌ، أما استعلاؤها، فلارتفاع اللسان بها إلى الحنك، وأما إطباقها، فلانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى، فظهر بهذا أن الإسناد مجازيّ؛ لأن المستعلي، والمطبق في الحقيقة إنما هو اللسان، فمعناه مستعل عنده اللسان، ومثل هذا في اللغة كثير، كقولهم للمُشْتَرَك فيه: مُشْتَرَك.

وأما الثلاثة الأخيرة، وهي الخاء، والغين، والقاف فمستعلية فقط، فلا يلزم من الاستعلاء الإطباق، ويلزم من الإطباق الاستعلاء، فالمستعلية أعمّ، والمطبقة أخصّ.

وقوله: (وَالتَّاءُ مُنْخَفِضَةٌ) معطوف على قوله: «**إذ صادهم من أحرف الإطباق إلخ**»، والمنخفضة هي التي لا يرتفع اللسان بها إلى الحنك، فلا يحصل الإطباق، ولذلك سُمّيت به؛ لأن اللسان لا يعلو بها، وقوله: **(إِذَا تَجِي)** من تتِمّة التاء، أي إذا

(١) راجع «تاج العروس من جواهر القاموس» ٦/ ٤١٦.

٤٣٣ - فَصَارَ إِضْطَرَبَ أَمَّا اطَّرَبِي فَلِاخْتِلَافِ الذَّاتِ فِيهِمَا أُبِي

تقع التاء في الكلام (**فَقُلِبَتْ**) أي التاء (**طَاءً؛ لِقُرْبِ الْمَخْرَجِ**) أي قرب مخرج التاء من الطاء.

وقوله: (**فَصَارَ إِضْطَرَبَ أَمَّا اطَّرَبِي فَلِاخْتِلَافِ الذَّاتِ فِيهِمَا أُبِي**) هكذا وقع في النسخة، والظاهر أنه غلط؛ لأن الكلام لا زال في «**اصطبر**»، وأما «**اضطرب**» فسيأتي بعده، فكان الصواب أن يقول:

فَصَارَ إِصْطَبَرَ أَمَّا اطَّبِرِي فَلِلتَّنَافِي بَيْنَ ذَيْنِ فَاحْظُرِ

فقوله: «**إِصْطبر**» بقطع الهمزة؛ للوزن، وقوله: «**بين ذين**» أي بين الصاد والطاء، وقوله: «**فاحظر**»، أي فامنع اطَّبر بجعل الصاد طاء، وإدغامها فيها.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه لما كانت التاء منخفضة قُلبت طاء؛ لقرب مخرجها منها، فصار اصطبر، وأما اطَّبر بتشديد الطاء بقلب الصاد طاء، وإدغامها في الطاء، فلا يجوز؛ للتنافي بين الصاد والطاء، وذلك لعظم الصاد؛ إذ هي من حروف الصفير، والطاء ليست منها، وقد مرّ أن حروف الصفير لا تُدغم في غيرها.

[**تنبيه**]: ينبغي لك أن تعلم هنا قاعدة مهمّة حتى تتضح لك المسألة، فنقول:

إذا وقعت تاء الافتعال بعد أحد الأحرف الأربعة التي هي الحروف المطبَقة المستعلية، وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، تُقلب وجوبًا طاءً مهملةً، كما تُقلب إذا وقعت بعد الدال، والذال، والزاي دالًا مهملةً، كما مرّ، وذلك لما بين حروف الإطباق، وبين التاء من التضادّ والتنافر، وجمع المتضادّين ثقيلٌ، فطلبوا حرفًا من مخرج التاء يوافق الحروف المطبقة في الإطباق؛ ليسهل النطق بها، وهو الطاء، ولم يعكسوا؛ لما مرّ من أن التاء زائدة، والزائد أولى بالتصرّف، وصورها أربع:

[**أحدها**]: ما يكون فاء الفعل فيه صادًا، نحو اصّبر.

[**وثانيها**]: ما يكون فيه ضادًا، نحو اضّرب.

[**وثالثها**]: ما يكون فيه طاءً، نحو اطّلب.

٤٣٤ - وَاضَّرَبَتْ يَجُوزُ فِيهِ اضْطَرَبَا ... لَكِنْ لِمَا مَضَى فَدَعْ إِطَّرَبَا

[ورابعها]: ما يكون فيه ظاء، نحو اظّلم، وسيأتي تفاصيلها.

إذا عرفت هذا فنقول، إن اصطبر من الصورة الأولى؛ لأن أصله اصتبر، فجُعلت التاء طاء؛ لمباعدة بينهما؛ لأن الصاد من المستعلية المطبَقة، والتاء من المنخفِضة، وبينهما مباعدة، وتضادٌّ، والجمع بين المتضادّين ثقيل، فوجب إبدال التاء إلى حرف من مخرجه، يوافق الصاد في الإطباق، وهو الطاء، فجُعلت التاء طاءً، فصار اصطبر، كما في سِتّ، أصله سِدْسٌ؛ لأن تصغيره سُدَيس، فجُعلت السين والدال تاء؛ لقرب السين من التاء في المهموسيّة، وقرب التاء من الدال في المخرج، ثم أدغم، فصار ستًا.

ثم يجوز لك في اصطبر الإدغام بجعل الطاء صادًا على خلاف القياس؛ نظرًا إلى اتحادهما في صفة الاستعلاء، وإن لم يتّحدا في الذات ولا في المخرج، فتقول: اصّبَر، ولا يجوز الإدغام بجعل الصاد طاء على وفق القياس؛ لعظم الصاد من الطاء في امتداد الصوت؛ لأن الصاد من حروف الصفير، والطاء ليست منها، وقد مرّ أن حروف الصفير لا تُدغم في غيرها، فلا تقول: اطّبر بتشديد الطاء، ويجوز لك البيان، فتقول: اصطبر؛ لعدم الجنسيّة في الذات، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر من الصورة الثانية، وهي ما يكون فيه فاء افتعل ضادًا معجمة، فقال: (**وَاضَّرَبَتْ**) أصله اضتربت، من الضرب (**يَجُوزُ فِيهِ اضْطَرَبَا**) بألف الإطلاق، أي يجوز فيه البيان بعد قلب التاء طاءً، نظرًا إلى عدم اتّحادهما في الذات، فيقال: اضطرب (**لَكِنْ لِمَا مَضَى**) في اصّبر (**فَدَعْ**) أي اترك، ولا تستعمِلْ (**إِطَّرَبَا**) بقطع الهمزة؛ للوزن، وألف الإطلاق، يعني أنه لا يجوز أن يقال: اطّرب؛ لما سبق في «اصّبر».

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن نحو اضّرب مثل اصّبر في جواز الوجهين، وامتناع الوجه الثالث:

الوجه الأول: أن يقال: اضّرب؛ لأنه يجب قلب التاء طاءً أوّلًا؛ لما مرّ في القاعدة

٤٣٥ - وَاطَّلَبَتْ إِدْغَامُهُ كَذَا يَجِبْ وَاظَّلَمَتْ وَاطَّلَمَتْ كَذَا نُسِبْ

السابقة، فاجتمع فيه الضاد والطاء، فيجوز قلب الطاء ضادًا على خلاف القياس؛ نظرًا إلى اتّحادهما في الاستعلاء، ثم أُدغمت الضاد الأولى الأصليّة في الثانية المنقلبة من الطاء، فصار اضّرب.

والوجه الثاني: أن يقال: اضطرب بالبيان بعد قلب التاء طاء؛ نظرًا إلى عدم اتّحادهما في الذات.

والوجه الثالث الممتنع: أن يقال : اطّرب بقلب التاء طاء، ثم قلب الضاد طاء أيضًا، وإدغام الأولى في الثانية، وإن كان على وفق القياس، وإنما امتنع؛ لزيادة صفة الضاد؛ لأن الضاد من حروف الاستطالة، فلو أُدغمت لفات استطالتها، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر من الصورة الثالثة، وهي ما يكون فيها فاء افتعل طاءً، فقال:

(وَاطَّلَبَتْ) أصله اطتلبت؛ لأنه من طلب من باب نصر **(إِدْغَامُهُ كَذَا يَجِبْ)** أي يجب إدغام طائه في الطاء، وكان الأولى أن يُبدل هذا الشطر بقوله:

وَاطُّلَبَتْ إِدْغَامُهُ حَتْمًا يَجِبْ

لأن قوله: «**كذا**» يوهم تشبيهه بـ«**اضربت**»، وليس كذلك؛ لأنه لا يجوز فيه إلا وجه واحد، وهو الإدغام، فتنبه.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن اطّلب لا يجوز فيه من الأوجه الثلاثة المذكورة إلا وجه واحد، وهو الإدغام فقط على وفق القياس؛ لاجتماع الحرفين من جنس واحد، أحدهما الطاء المهملة الأصليّة، والثانية الطاء المنقلبة من تاء الافتعال؛ لمباعدة بينهما في الصفة؛ لأن التاء من المنخفضة، والطاء من المستعلية المطبَقة، فيكون بينهما تضادّ وتنافرٌ، فوجب قلب التاء إلى حرف من مخرجه؛ ليوافق الطاء الذي قبله، فقُلبت طاء، فوجب الإدغام، فلا يجوز اطتلب، ولا اططلب بالبيان، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر من الصورة الرابعة، وهي ما يكون فيها فاء افتعل ظاء معجمة، فقال:

(وَاظَّلَمَتْ) بالظاء المعجمة المشدّدة **(وَاطَّلَمَتْ)** بالطاء المهملة المشدّة، وقوله: **(كَذَا**

٤٣٦ - وَاظْطَلَمَتْ أُجِيزَ بِالْبَيَانِ وَاتَّعَدَتْ بِالْقَلْبِ ذُو الْإِتْيَانِ

نُسِبْ) بالبناء للمفعول، أي هكذا عُزِي هذا الاستعمال إلى العرب (**وَاظْطَلَمَتْ أُجِيزَ بِالْبَيَانِ**) أي بعدم الإدغام.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن نحو اظّلم، وأصله اظتلم، من ظَلَم، من باب ضرب، قلبت تاء الافتعال طاء؛ للمباعدة بين الظاء والتاء في الصفة، والمقاربة بين التاء والطاء في المخرج، يجوز فيه ثلاثة أوجه:

[**الأول**]: الإدغام بجعل الظاء المعجمة طاء مهملة، أي بقلب الأول إلى الثاني على وفق القياس، وإدغامها فيها، قال أبو عليّ: هذا قول سيبويه، فيقال: اطّلمت بالطاء المهملة المشدّدة.

[**والثاني**]: الإدغام أيضًا بجعل الطاء المهملة ظاء معجمة، أي بقلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس، وإدغامها فيها؛ لمساواة بينهما في العظم، وفي الصفة أيضًا؛ لأنهما من المستعلية المطبقة، فيقال: اظّلمت بالظاء المشدّدة.

[**والثالث**]: البيان، أي إظهار كلّ من الطاء والظاء؛ لعدم الجنسيّة بينهما في الذات، وهو اختيار ابن جني، فيقال: اظطلم، وعلى هذه الأوجه الثلاثة أنشدوا بيت زُهير [من البسيط]:

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَظْطَلِمُ

ثم ذكر الافتعال من المثال الواويّ، فقال:

(**وَاتَّعَدَتْ**) أصله اوتعد؛ لأنه من وَعَدَ، من باب ضرب، فقوله: «**واتّعدت**» مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، وخبره «**ذو الإتيان**» (**بِالْقَلْبِ**) أي بقلب واوه تاء مثنّاة من فوقُ وجوبًا، والجارّ والمجرور متعلّق بـ«**الإتيان**»، وقُدّم للضرورة؛ لأن معمول المضاف إليه لا يتقدّم على المضاف إلا في الأشياء المستثناة، التي ذكرها شيخنا الناظم رحمه الله تعالى بقوله:

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ لَا تُقَدِّمِ مَعْمُولَهُ عَلَى الْمُضَافِ الْأَفْخَمِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ «**غَيْرًا**» تُفِيدُ الانْتِفَا أَوْ «**مِثْلًا**» أو «**أَوَّلَ**» أَوْ «**حَقًّا**» وَفَى

٤٣٧ - أَنْ لَا يَجِي بِيَا كَمِثْلِ إِيْتَعَدْ وَمَرَّةً بِالْوَاوِ مِثْلُ يَوْتَعِدْ
٤٣٨ - وَكَرِهُوا تَوَالِيَ الْكَسْرَاتِ لِأَنَّ يَا كَكَسْرَتَيْنِ آتِي

وَفِي سِوَى هَذِي اتِّفَاقًا مَنَعُوا وَمَنْعُ غَيْرِ «الْغَيْرِ» أَوْلَى فَاسْمَعُوا[1]

وقوله: (ذُو الْإِتْيَانِ) كان الأولى تنكيره؛ إذ لا داعي لتعريفه.

(أَنْ لَا يَجِي بِيَا) «أن» مصدريّة، والمصدر المؤوّل مجرور بحرف العلة، أي وإنما وجب قلب الواو تاء؛ لأن الواو إن لم تُجعَل تاء تصير ياء تحتانيّة؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، وهذا في الماضي (كَمِثْلِ إِيْتَعَدْ) بقطع الهمزة؛ للوزن (وَمَرَّةً بِالْوَاوِ) أي في المضارع، وذلك لعدم موجب القلب (مِثْلُ يَوْتَعِدْ).

وقوله: (وَكَرِهُوا تَوَالِيَ الْكَسْرَاتِ) بتسكين السين؛ للوزن، وإلا كانت واجبة التحريك بحركة الإتباع، كما قاله الناظم رحمه الله تعالى وهو تعليل ثان لوجوب قلب الواو تاءً، أي ولكراهيتهم أيضًا توالي الكسرات، كسرة الهمزة، والياء المركّبة من كسرتين، كما أشار إليه بقوله: (لِأَنَّ يَا كَكَسْرَتَيْنِ آتِي) أي لأن الياء التي في «ايتعد» مقدّرة بكسرتين.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أن نحو اتّعد، وأصله اوتَعَد تُجعل فيه الواو تاء مثنّاة من فوقُ وجوبًا؛ لأنه إن لم تُجعل تاء تصير ياء تحتانيّةً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، فيلزم حينئذ كون الفعل مرّةً يائيًا، كما في الماضي، نحو ايتعد، ومرّةً واويًا، كما في المضارع، نحو يوتعد؛ لعدم موجب القلب، وهو انكسار ما قبلها، ويلزم أيضًا توالي الكسرات الثلاث في الماضي، والأربع في المصدر؛ لأن الياء بتقدير كسرتين، فوجب قلبها تاءً، وإدغامها في تاء الافتعال، فيقال: اتّعَدَ، وإنما تعيّنت التاء؛ لأنهم قلبوا الواو إليها

(١) هذه الأبيات ذكرها الناظم في كلامه على «الخلاصة» عند قول ابن مالك رحمه الله تعالى:

فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

قال رحمه الله تعالى: استعمل ابن مالك تقديم معمول المضاف إليه على المضاف في قوله: «فهو به في كل حكم ذو ائتسا» مع أن المضاف ليس «غيرًا»؛ لأنهم أجازوا تقديم معمول ما أضيفت إليه «غير» إذا كانت للنفي، واختُلف في تقديم معمول ما أضيف إليه «مثل»، و«أوّل»، و«حقّ»، كما بينه الأشموني، والصبّان انتهى كلام شيخنا رحمه الله تعالى.

٤٣٩ - وَمِثْلُ إِيْتَكَلَ لَا يُدَّغَمُ إِذْ يَاؤُهُ لِلَفْظِهِ لَا يَلْزَمُ
٤٤٠ - مِنْ ثَمَّ بَعْضُهُمْ يَفُكُّ حَيِيَا إِذْ حَذْفُهُ وَقَلْبُهُ قَدْ رُوِيَا

كثيرًا؛ لمؤاخاة بينهما، مثلُ تُجاه، وتُراث، وتُخَمة في وجاه، ووراث، ووخمة.

[تنبيه]: هذا الذي ذكرناه من قلب الواو تاء هو اللغة المشهورة، ومنهم من يقول: ائتعد يأتعد، فهو مؤتعد بالهمز، كما قالوا: يأتسِرُ في اتّسار، قال ابن برّيّ: صوابه إيتعد ياتعد، فهو موتعد من غير همز، كذا ذكره سيبويه وأصحابه، يُعلّونه على حركة ما قبل الحرف المعتلّ، ذكره ابن منظور[1]، والله تعالى أعلم.

(**وَمِثْلُ إِيْتَكَلَ**) بقطع الهمزة؛ للوزن، أي الافتعال الذي بُني من مهموز الفاء، نحو ائتكل من الأكل، وأصله ائتكل بهمزتين، فقُلبت الثانية ياءً؛ لانكسار ما قبلها، كما في إيمان (**لَا يُدَّغَمُ**) بالبناء للمفعول، أي لا يجوز إدغام يائه في تاء الافتعال (**إِذْ**) تعليليّة (**يَاؤُهُ لِلَفْظِهِ لَا يَلْزَمُ**) أي لأن الياء ليست بلازمة له في جميع تصرّفاته؛ لأنها تصير همزةً إذا جعلته ثلاثيًا، نحو أكل، أو وصلته، وقلت: وائتكل، ومن شرط الإدغام أن يكون الحرفان لازمين.

(**مِنْ ثَمَّ**) أي من أجل أن شرط الإدغام أن يكونا ثابتين (**بَعْضُهُمْ**) أي بعض العرب (**يَفُكُّ حَيِيَا**) أي لا يُدغم الياء في الياء، مع أنه اجتمع فيه حرفان من جنس واحد؛ لانعدام شرط الإدغام فيه؛ لأن الياء الأخيرة غير لازمة كما أشار إليه بقوله: (**إِذْ حَذْفُهُ**) أي حذف الياء الأخيرة منه تارةً، نحو حَيُوا؛ إذ أصله حَيِيُوا (**وَقَلْبُهُ**) أي الياء تارةً أخرى، نحو يحيى (**قَدْ رُوِيَا**) بألف التثنية، مبنيًا للمفعول، أي نُقلا من العرب.

وحاصل ما أشار إليه في هذين البيتين بإيضاح: أن نحو ايتكل، وإن لزم منه توالي الكسرات لا يدغم؛ لأن الياء ليست بلازمة، حيث إنها تصير همزة إذا جعلته ثلاثيًا، نحو أكل، أو وصلته، فقلت: وائتكل، فشرط الإدغام لزوم الحرفين، ومن ثمّ لا يُدغم حَيِيَ في

(١) راجع «لسان العرب» ٣/٤٦٣.

٤٤١ - وَغَيْرُ «شَوْئِثِي» مِنَ الَّتِي مَضَتْ   مِنْ بَعْدِ تَا افْتِعَالِهِمْ إِذَا بَدَتْ
٤٤٢ - جَازَ ادِّغَامُ تَاءَ فِي جَمِيعِهَا   بِقَلْبِهَا بِجِنْسِ مُتْبِعِهَا

بعض اللغات مع أنه اجتمع فيه حرفان من جنس واحد؛ لعدم شرط الإدغام؛ لأن الياء الأخيرة غير لازمة كما مرّ.

ولذا كان اتّخذ شاذًا؛ لأنه افتعال من الأخذ، فتكون الياء فيه غير لازمة، كما في ايتكل، وإذا كانت غير لازمة تكون التاء المنقلبة منه غير لازمة أيضًا، فلم يوجد فيه شرط الإدغام، فيكون إدغام اتّخذ شاذًا؛ لذلك، والله تعالى أعلم.

ولمّا فرغ من بيان الحروف الأربعة عشر التي وقعت قبل تاء الافتعال، وكيفيّة إدغامها في تاء الافتعال، شرع يُبيّن الحروف التي وقعت بعد تاء الافتعال، وكيفيّة إدغام تاء الافتعال فيها، فقال:

(**وَغَيْرُ «شَوْئِثِي»**) أي غير الحروف المجموعة في «**شوئثي**»، وهي: الشين، والواو، والهمزة، والثاء، والياء (**مِنَ الَّتِي مَضَتْ**) أي من الحروف التي مضى ذكرها في قوله: «**وَإِنْ أَتَى مِنْ قَبْلِ تَا افْتِعَالِ ...**» إلى آخر البيت الثاني (**مِنْ بَعْدِ تَا افْتِعَالِهِمْ**) متعلّق بـ(**إِذَا بَدَتْ**) أي ظهرت، ووُجدت.

(**جَازَ ادِّغَامُ**) بتشديد الدال على مذهب البصريين، كما تقدّم (**تَاءَ**) بمنع الصرف؛ للوزن، كما قاله الناظم رحمه الله تعالى، أي إدغام تاء الافتعال (**فِي جَمِيعِهَا**) أي في جميع تلك الحروف، وهي تسعة (**بِقَلْبِهَا**) أي بقلب تاء الافتعال (**بِجِنْسِ مُتْبِعِهَا**) أي بجنس الحرف الذي جاء بعدها.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أنه إذا وقع حرف من الحروف التسعة التي هي: «**تدز ذ سصضطظ**» عين الكلمة، وبينت منها افتعالًا يجوز لك إدغام تاء الافتعال فيها بقلبها إلى هذه الحروف؛ لمقاربتها لها في المخارج، ومباعدتها عنها في الصفات، فقلبوها إلى مقارب لها، موافق لصفتها، وجاز البيان أيضًا، وإن اجتمع مثلان.

ثم أورد أمثلتها، فقال:

٤٤٣ - كَلَمْ يَقَتِّلْ وَيَبَدِّلْ دَائِمَا وَلَمْ يَعَذِّرْ أَوْ يَفَضِّلْ فِي الْحِمَى
٤٤٤ - يَنَزِّعُوا يَسَمِّعُوا يَقَسِّمُوا يَخَصِّمُوا يَنَظِّرُوا يَرَطِّمُوا

(**كَلَمْ يَقَتِّلْ**) من قتّل، أصله يقتتل، وإنما مثّل بالمستقبل في هذا النوع، ومثّل بالماضي في النوع المتقدّم؛ لأن الإدغام في الماضي في هذا النوع غير متّفق عليه، كما سيجيء، بخلاف النوع المتقدّم، وإنما جاز الإدغام والبيان في مثل اقتتل يقتتل، وإن كان القياس يقتضي وجوب الإدغام؛ لاجتماع المتجانسين كما في مدّ يمدّ؛ لأن تاء الافتعال غير لازمة بخلاف الدالين في مدّ يمدّ، وقد أشار المازنيّ إلى هذا الفرق، فقال: وإنما جاز الإدغام في اقتتل، ووجب في شدّ، ومدّ؛ لأن كلّ واحد من الدالين في شدّ ومدّ لا ينفكّ عن صاحبه بخلاف تاء افتعل، فإنه يجوز انفكاكها عن التاء الواقع بعدها، وذلك في الصور التي يكون في موضع العين حرف غير التاء، فلا يتلازمان، وإذا لم يجب الإدغام فيما يجتمع فيه المتجانسان كان عدم وجوب الإدغام فيما يجتمع فيه المتقاربان بطريق الأولى، قاله ابن كمال[1].

(**وَيَبَدِّلْ**) باللام، أصله يبتدل، من البدل، قُلبت تاء افتعل دالًا، وأُدغم الدال في الدال، وفي نسخة: «**وبَيَدِّرُ**» بالراء آخره، وأصله يبتدر، أي يُسرع، وهو مثله، وقوله: (**دَائِمًا**) ظرف لما قبله أكمل به الشطر (**وَلَمْ يَعَذِّرْ**) أصله يعتذر من العذر، قُلبت التاء دالًا، ثم الدال ذالًا، ثم أُدغم الذال في الذال (**أَوْ**) بمعنى الواو (**يَفَضِّلْ**) أصله يفتضِل من الفضل، قُلبت التاء طاء، ثم الطاء ضادًا، ثم أُدغمت الضاد في الضاد، وقوله: (**فِي الْحِمَى**) متعلّق بما قبله، أكمل به البيت.

وقوله: (**يَنَزِّعُوا**) وما بعده معطوف بعاطف مقدّر، وأصله ينتزعوا، من النزع، قُلبت تاؤه دالًا، ثم الدال زايًا، ثم أُدغمت الزاي في الزاي (**يَسَمِّعُوا**) أصله يستمعوا، قُلبت التاء سينًا، ثم أُدغمت السين في السين (**يَقَسِّمُوا**) أصله يقتسموا، قُلبت تاؤه سينًا، ثم أدغمت في السين (**يَخَصِّمُوا**) أصله يختصموا، قُلبت تاؤه طاء، ثم قلبت الطاء صادًا،

(١) «الفلاح» ص٩٥.

٤٤٥ ـ وَبَعْضُهُمْ مَعَ الْمُضِيِّ ذَا مَنَعْ   أَنْ لَا يَكُونَ مِثْلَ فَعَّلْتُ يَقَعْ
٤٤٦ ـ عِنْدَ انْتِقَالِ شَكْلِ تَا لِمَا تَلَتْ   وَحَذْفِ هَمْزِ الْوَصْلِ هَكَذَا ثَبَتْ

ثم أدغمت الصاد في الصاد (**يَنظُّرُوا**) أصله ينتظروا، قُلبت التاء طاء، ثم الطاء ظاء، ثم أدغمت في الظاء (**يَرَطَّمُوا**) أصله يرتطموا، قُلبت التاء طاء، ثم أدغمت في الطاء، يقال: رَطَمه: أوحَلَهُ في أمر لا يخرُج منه، وارتطم عليه الأمر: لم يقدر على الخروج منه، وارتطم الشيءُ: ازدحم[1].

(**وَبَعْضُهُمْ**) أي بعض الصرفيين، وهو مبتدأ خبره الجملة بعده (**مَعَ الْمُضِيِّ**) أي مع الفعل ذي الماضي (**ذَا**) مفعول مقدّم لـ(**مَنَعْ**) أي منع هذا الإغام، وهو إدغام تاء الافتعال في هذه الحروف (**أَنْ لَا يَكُونَ مِثْلَ فَعَّلْتُ يَقَعْ**) «**أن**» مصدريّة، و«**لا**» نافية، و«**مثل**» منصوب على الحال، وجملة «**يقع**» خبر «**يكون**»، أي لئلا يكون ماضي باب الإفعال واقعًا حال كونه مثل ماضي باب التفعيل (**عِنْدَ انْتِقَالِ شَكْلِ تَا**) أي حركة تاء الافتعال (**لِمَا تَلَتْ**) أي للحرف الذي قبلها على تقدير الإدغام (**وَحَذْفِ هَمْزِ الْوَصْلِ**) بجرّ «**حذف**» عطفًا على «**انتقال**»، أي وعند حذف الهمزة المجتلبة للوصل استغناءً عنها.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح: أن بعض الصرفيين منعوا إدغام تاء الافتعال في هذه الحروف المتقدّم بيانها في الماضي، لئلا يلتبس ما ضي باب الافتعال بماضي باب التفعيل؛ لأن عندهم تُنقل حركة التاء إلى ما قبلها على تقدير الإدغام، وتُحذَف همزة الوصل للاستغناء عنها، فيلزم الالتباس، فلو قَصدتَّ الإدغام في اقْتَتَلَ نقلت فتحة التاء إلى القاف، وحذفت الهمزة للاستغناء عنها، ثم أدغمت التاء الأولى في الثانية، فيصير قَتَّل بفتح القاف، وتشديد التاء، فلم يُعلَم أنه ماض من التفعيل، أو من الافتعال، فلهذا الالتباس لم يُدغَم، وقس عليه ما عداه، وجوّز بعضهم هذا الإدغام مع الالتباس؛ اكتفاءً بالفرق التقديريّ.

---

(١) راجع «القاموس» ص١٠٠٥.

٤٤٧ - وَمَنْ يُجِزْ فَرَّقَ بِالْمُضَارِعِ وَبَعْضُهُمْ بِكَسْرِ فَا لَهُ يَعِي
٤٤٨ - كَخِصِّمَتْ وَبَعْضُهُمْ بِالْهَمْزِ جَا مُعْتَبِرًا أَصْلَ سُكُونٍ أَخْرَجَا

وقوله: (هَكَذَا ثَبَتْ) مؤكِّدٌ لما قبله، يعني أنه ثبت بيان سبب منع الإدغام عن هؤلاء الصرفيين المانعين له، كما قررناه آنفًا، والله تعالى أعلم.

(وَمَنْ يُجِزْ) بضم أوله، وكسر ثالثه، من الإجازة، أي الذي أجاز إدغام ماضي باب الافتعال (فَرَّقَ) بين ماضي الافتعال، وماضي التفعيل (بِالْمُضَارِعِ) أي لأن مضارع باب التفعيل بضم أوله، وكسر ثالثه، بخلاف مضاع باب الافتعال، فإنه يكون بفتح حرف المضارعة، وأما فاؤه فيجوز فيه الكسر، والفتح كما سيأتي (وَبَعْضُهُمْ) أي بعض من يجيز الإدغام في هذا الباب (بِكَسْرِ فَا لَهُ) أي كسر فاء الكلمة (يَعِي) أي يحفظ، وذلك (كَخِصِّمَتْ) بكسر الخاء.

وحاصل المعنى بالإيضاح: أن بعض الصرفيين يُجيز الإدغام في هذا الباب، باب الافتعال؛ لأن طريق الإدغام عندهم ليس بنقل حركة التاء إلى ما قبلها حتى يلزم الالتباس، بل يكون بكسر الفاء، نحو خِصِّمَ، وقِتَّلَ، بكسر الخاء والقاف؛ لأن عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين.

ووجه ذلك أنه إذا قُصِد الإدغام في الماضي من هذا الباب أُسكنت تاء الافتعال، فالتقى ساكنان؛ لأن فاء الكلمة ساكنة أيضًا، والأصل في التقاء الساكنين أن يُحرَّك الأول منهما بالكسرة، ولا يمكن حذف أحدهما؛ لئلا يلزم إجحاف الكلمة، فحُرِّكت الأولى، وحُذفت الهمزة؛ للاستغناء عنها، فإذا قصدت مثلًا الإدغام في اقتتل، أسكنت التاء؛ ليمكن الإدغام، فيجتمع ساكنان: القاف، والتاء، فحرّكت بالكسر على الأصل، فاستُغني عن الهمزة، ثم أدغم التاء في التاء، فصار قِتَّل بكسر القاف، وفتح التاء، وتشديدها، وقس عليه ما عداه، والله تعالى أعلم.

(وَبَعْضُهُمْ) أي الصرفيين (بِالْهَمْزِ) أي همزة الوصل (جَا) أي في أول ماضي الافتعال، مع كونه محرّكًا بالكسرة، حال كونه (مُعْتَبِرًا أَصْلَ سُكُونٍ) أي أصل

٤٤٩ - نَحْوُ إِخِصَّمْتُ فَفِي الْمُضَارِعِ	لَهُ يَجُوزُ كَسْرُ فَا وَالْفَتْحَ عِ
٤٥٠ - وَضُمَّ وَافْتَحْ وَاكْسِرَنَّ الْفَاءَ لَهْ	مَعَ اسْمِ فَاعِلٍ كَكُنْ مُقَتِّلَهْ
٤٥١ - وَالضَّمُّ لِلإِتْبَاعِ أَمَّا الْمَصْدَرُ	فَبِانْكِسَارِ فَا وَفَتْحِ يَصْدُرُ

سكون فاء الكلمة، وقوله: (**أُخْرِجَا**) بألف الإطلاق، منصوب على الحال.

وذلك (**نَحْوُ إِخِصَّمْتُ**) بقطع الهمزة؛ للوزن، وكسر الخاء.

وحاصل هذا القول بإيضاح: أن بعضهم يأتي بهمزة الوصل في أول ماضي الافتعال عند الإدغام مع كونه محرّكًا بالكسرة، نظرًا إلى سكون أصله؛ لأن حركته عارضة، فهي في حكم العدم، فيحتاج إلى همزة الوصل؛ لإمكان الابتداء، نحو اخِصَّمَ بكسر الهمزة، وكسر الخاء على الأصل، وفتحها بنقل حركة التاء إليها، وفتح الصاد، وتشديدها، ولا التباس فيه أيضًا، فيجوز الإدغام.

(**فَفِي الْمُضَارِعِ لَهُ**) أي لِخِصَّمَ ونحوه (**يَجُوزُ كَسْرُ فَا**) أي فاء الكلمة منه (**وَالْفَتْحَ**) مفعول مقدّم لـ(**عِ**) أي احفظه.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أنه يجوز في مضارع اخِصَّمَ ونحوه كسر الفاء، وفتحها معًا، أما الكسر فبتحريكها على الأصل، وأما الفتح فبنقل حركة التاء إليها، كما في الماضي، فتقول: يَخِصِّمُ بكسر الخاء، وفتحها، وأصله يَخْتَصِمُ، فأسكنت التاء ليُمكن الإدغام، فالتقى ساكنان: الخاء والتاء، فحُرِّكت الخاء بالكسر على الأصل، أو نُقلت فتحة التاء إليها، ثم قُلبت التاء صادًا، وأُدغمت الصاد في الصاد، وقس عليه ما عداه.

ثم ذكر ضابط اسم فاعله، فقال:

(**وَضُمَّ، وَافْتَحْ، وَاكْسِرَنَّ الْفَاءَ**) منصوب على التنازع (**لَهْ**) أي لهذا الباب (**مَعَ اسْمِ فَاعِلٍ، كَكُنْ مُقَتِّلَهْ**) بتحريك قافه بالحركات الثلاث.

ثم بيّن وجه الضمّ بقوله:(**وَالضَّمُّ لِلإِتْبَاعِ**) أي لإتباع حركة الفاء لحركة الميم، وأما الفتح، فعند من فتحها في الماضي، والكسر فعند من كسرها فيه.

٤٥٢ - لِلنَّقْلِ وَالإِتْبَاعِ كَالْخِصَّامِ أَوْ قُلْ إِخِصَّامًا لِذَا الإِعْلَامِ
٤٥٣ - وَتَا تَفَعَّلَتْ كَذَا تَفَاعَلَا أَدْغِمْ بِقَلْبِهَا لِمَا بَعْدُ تَلَا

ثم ذكر ضابط مصدره، فقال:

(أَمَّا الْمَصْدَرُ) أي مصدر خِصَّم مدغمًا (فَبِانْكِسَارِ فَا وَفَتْحٍ يَصْدُرُ) أي يوجد، ويُستعمل بهما.

ثم بيَّنَ وَجْهَ الكسر بقوله: (لِلنَّقْلِ) أي لأجل نقل كسرة التاء إلى الخاء، ووَجْهَ الفتح بقوله: (وَالإِتْبَاعِ) أي لأجل إتباع حركة الخاء لحركة الصاد، وذلك (كَالْخِصَّامِ) بكسر الخاء، وفتحها مثال للأول والثاني (أَوْ قُلْ: إِخِصَّامًا) بالهمزة المجتلبة، وقُطعت هنا للوزن، وكسر الخاء (لِذَا الإِعْلَامِ) أي لأجل ما أعلمناك سابقًا في اخصَّم من اعتبار سكون الأصل.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أن مصدر خصَّم مُدْغَمًا يجيء خِصَّامًا بكسر الخاء، وأصله اختصامًا، فلما قُصد الإدغام أسكنت التاء؛ ليمكن الإدغام، فالتقى ساكنان: الخاء والتاء، فحُرِّكت الخاء بالكسر على أصل التخلّص من التقاء الساكنين، فاستُغني عن الهمزة، ثم قُلبت التاء صادًا، وأُدغمت في الصاد، فصار خِصَّامًا بكسر الخاء، وفتح الصاد المشدَّدة، وقيل: إنما كُسرت الخاء؛ لنقل كسرة التاء إليها، ثم حُذفت الهمزة للاستغناء عنها، وأدغمت التاء في الصاد بعد قلبها.

ويجوز أن تقول في مصدره أيضًا اخِصَّامًا بالهمزة المجتلبة، وكسر الخاء؛ اعتبارًا لسكون الأصل، أي إنما لم تُحذف الهمزة مع الاستغناء عنها بتحريك الخاء؛ لأجل اعتبار سكون الخاء في الأصل، وعروض حركتها، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر حكم تاء تفعّل، وتفاعل، فقال:

(وَتَا) مفعول مقدّم لـ«أَدْغِمْ»، ومضاف إلى (تَفَعَّلَتْ كَذَا) تا (تَفَاعَلَا) يحتمل أن تكون الألف ضمير التثنية، أو للإطلاق (أَدْغِمْ) أيها الصرفيّ جوازًا (بِقَلْبِهَا) أي بقلب

٤٥٤ ـ مَعَ اجْتِلَابِ الْهَمْزِ نَحْوُ اطَّهَّرَا وَاثَّاقَلَتْ فَأَصْلُهُ تَطَهَّرَا

التاء (لِمَا) متعلّق بـ«أَدْغِمْ» (بَعْدُ) مبني على الضم؛ لقطعه عن الإضافة، ونيّة معناها، أي لما بعد التاء، وهو متعلّق بحال مقدّر من فاعل (تَلَا) أي تبع، وأتى بعدها (مَعَ اجْتِلَابِ الْهَمْزِ) أي مع الإتيان بهمزة الوصل؛ ليمكن الابتداء بها؛ إذ لو أُدغمت التاء فيما بعدها وجب إسكانها؛ ليمكن الإدغام، فتعذّر الابتداء به، فوجب اجتلاب الهمزة.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أن تاء تفعّل، وتفاعل تُدغم جوازًا فيما بعدها بجعل التاء مثل ما بعدها، إذا وقع بعدها الطاء، والدال، والظاء، والذال، والتاء، والثاء، والصاد، والزاي، والسين، كما في باب الافتعال من أن تاءه تُدغم في حروف «**تثد ذز سصض طظ**»، لمقاربتها لها في المخارج، ومباعدتها في الصفات، وقال ابن كمال: وإنما أدغموا التاء في الحروف التسعة؛ للدلالة على المبالغة من غير لبس؛ لعلم السامع بأصله.

فمثال الأول، (**نَحْوُ اطَّهَّرَا**) بألف التثنية، أو الإطلاق، وهو بكسر الهمزة، وفتح الطاء المشدّدة، أصله تطهّر، بتشديد الهاء، فأسكنت التاء، ثم أُدغمت في الطاء بعد قلبها طاء، فاجتُلبت همزة الوصل، فصار اطّهّر، ومثله ازّيّن، واذّكّر، وادّثّر، واتّبّع، واصّبّر، واظّهّر، واسّمّع، واضّرّب، وأصلها تزيّن، وتذكّر، وتدثّر، وتتبّع، وتصبّر، وتظهّر، وتسمّع، وتضرّب.

(و) مثال الثاني (**اثَّاقَلَتْ**) بكسر الهمزة، وتشديد الثاء، وأصله تثاقلت، قُلبت التاء ثاءً، فأدغمت في الثاء، ثم اجتُلبت همزة الوصل، فصار اثّاقلت، ومثله: اتّابع، وادّاخر، واذّاكر، وازّاين، واسّامع، واصّابر، واضّارب، واظّاهر، أصلها تتابع، وتداخر، وتذاكر، وتزاين، وتسامع، وتصابر، وتضارب، وتظاهر.

وقوله (**فَأَصْلُهُ تَطَهَّرَا**) من تمام المثال الأول.

٤٥٥ ـ وَامْنَعِ الادِّغَامَ فِي إِسْتَطْعَمَا لِكَوْنِ طَا مُسَكَّنَا قَدْ عُلِمَا
٤٥٦ ـ حَقِيقَةً وَفِي اسْتَدَانَ حُكْمَا لَكِنَّ حَذْفَ تَا جَوَازًا يُنْمَى

ثم أشار إلى أن تاء الاستفعال لا تُدغم فيما بعدها، وإن كانت من تلك الحروف التسعة، فقال:

(وَامْنَعِ) أيها الصرفيّ **(الادِّغَامَ)** بتشديد الدال على مذهب البصريين **(فِي إِسْتَطْعَمَا)** بقطع الهمزة **(لِكَوْنِ طَا مُسَكَّنَا)** أي لأجل فوات شرط الإدغام بسبب سكون طائه؛ إذ شرطه أن يتحرّك الحرف الثاني، وقوله **(قَدْ عُلِمَا)** بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول جملة في محب نصب على الحال **(حَقِيقَةً)** نعت لمصدر محذوف، أي سكونًا حقيقةً، أي ذا حقيقـة **(وَفِي اسْتَدَانَ حُكْمَا)** أي ولا إدغام في استدان أيضًا، وإن كان ما بعد التاء متحرّكًا؛ لكـونه في حكـم السكون تقديرًا.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أنه لا تدغم تاء الاستفعال فيما بعدها، وإن كانت من الحروف التسعة التي جاز إدغام تاء تفعّل، وتفاعل فيها، كما مرّ آنفًا؛ لأن ما بعد تاء الاستفعال يكون ساكنًا أبدًا، ومن شروط الإدغام تحرّك الحرف الثاني، فيمتنع الإدغام، فلا يُدغم نحو استطعم؛ لسكون الطاء تحقيقًا، ولا نحو استدان؛ لسكون الدال تقديرًا؛ إذ أصله اسْتَدْيَنَ، فنقلت فتحة الياء إلى الدال، وقُلبت ألفًا، ومثله استطال؛ إذ أصله استطول.

(لَكِنَّ حَذْفَ تَا) أي تاء استفعل **(جَوَازًا)** منصوب على الحال، كما قال في «الخلاصة»:

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَـ«بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ»

وقوله: **(يُنْمَى)** بالبناء للمفعول خبر «لكنّ»، يعني أن هذا الحذف يُنسب إلى

٤٥٧ ـ كَاسْطَاعَ يَسْطِيعُ إِذَا هَمْزٌ فُتِحْ ... فَأَصْلُهُ أَطَاعَ هَكَذَا يَضِحْ
٤٥٨ ـ فَزِيدَ سِينٌ مِثْلُ هَا أَهْرَاقَا ... آتِيهِمَا بِذَا لِضَمٍّ لَاقَى

العرب؛ لثبوت نقله عنهم، ويحتمل أن يكون «جوازًا» منصوبًا بنزع الخافض، متعلّقًا بـ«يُنمى»: أي يُنسب إلى الجواز، **وذلك (كَاسْطَاعَ يَسْطِيعُ)** بفتح الياء.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أن تاء الاستفعال، وإن لم يجز إدغامها؛ لما ذكرناه، لكنه يجوز التخفيف بحذفها في بعض المواضع، لا في كلّها، ونحو اسطاع يَسطيع بكسر الهمزة في الماضي، وفتح الياء في المضارع، وأصلهما استطاع يستطيع، فحُذفت التاء، كما مرّ في ظللت من جواز حذف المتماثلين للتخفيف عند امتناع الإدغام؛ لسكون الثاني؛ لأن التاء والطاء، وإن لم يكونا من جنس واحد إلا أنهما لمّا اتّحَدَا في المخرج كانا كأنهما من جنس واحد، فيجوز التخفيف بالحذف، وقد تُدغَمُ تاء استطاع في الطاء مع بقاء صوت السين، فيقال: اسطّاع، وهو نادرٌ؛ لما فيه من الجمع بين ساكنين، كذا قيل.

هذا فيما إذا كسرت همزة اسطاع، وأما إذا فُتحت، فأشار إليه بقوله:

(إِذَا هَمْزٌ) أي همز أسطاع **(فُتِحْ)** بالبناء للمفعول، أي ضُبط بالفتح **(فَأَصْلُهُ أَطَاعَ هَكَذَا يَضِحْ)** أي يظهر الأصل **(فَزِيدَ سِينٌ)** على خلاف القياس **(مِثْلُ هَا أَهْرَاقَا)** أي مثل زيادة هاء أهراق على خلاف القياس؛ لأن أصله أراق، وقوله **(آتِيهِمَا)** أي مضار كلّ من أسطاع، وأَهْرَاقَ **(بِذَا)** أي بسبب كون السين والهاء زائدتين **(لِضَمٍّ لَاقَى)** أي لاقى ضمّ أوله؛ لأنه رباعيّ، لا خماسيّ.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أنه إذا قلت: أسطاع بفتح الهمزة تكون السين زائدةً؛ لأن أصله أطاع، فلا يكون من باب الاستفعال، كالهاء في أهراق؛ لأن أصله أراق، هذا مذهب سيبويه، فيكون مضارعه حينئذ يُسطيع بضم الياء، قال ابن

. . . .

الحاجب: ولا اعتداد بالسين عنده؛ إذ ليس يفيد معنى، وذكر أبو البقاء أنهم زادوا السين؛ ليكون جبرًا لِمَا دخل الكلمة من التغيير؛ لأن أصلهما أَطْوَعَ يُطْوِعُ.

وحاصل هذا المذهب أنه إذا فُتحت ألف أسطاع تعيَّن كونه من باب الإفعال، وزيادة السين على هذا شاذّة؛ لأن زيادتها إنما اطّرد في استفعل.

وذهب الفرّاء إلى أن أصلها استطاع، فحُذفت التاء، وفُتحت الهمزة، فليست زيادة السين عنده شاذّة، بل الشّاذّ فتح الهمزة، وجعلها همزة قطع، وحذف التاء، فمضارعه عنده يَسْطِيع بفتح الياء، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

الْبَابُ الثَّالِثُ
فِي الْمَهْمُوزِ

٤٥٩ ـ لَمْ يُسْمَ بِالصَّحِيحِ إِذْ قَدْ تُقْلَبُ ... هَمْزَتُهُ حَرْفًا لِلِينٍ يُنْسَبُ

٤٦٠ ـ وَهْوَ يَجِي ثَلَاثَةً أَقْسَامَا ... مَهْمُوزُ فَا كَأَخْذُو إِمَامَا

ولمّا أنهى الكلام على الباب الثاني، وهو المُضَاعَفُ، أتبعه بالباب الثالث، وهو المهموز، فقال:

الْبَابُ الثَّالِثُ فِي الْمَهْمُوزِ

(اعلم): أنه لم يُعرِّفه؛ إما لفهمه من تعريف الصحيح، أو لأن الاسم اللغويّ يُغني عنه.

وإنما قدّمه على المعتلات؛ لأن الهمزة حرف صحيح في ذاتها، لكنها قد تُخفّف، وتحذف في غير الأول.

(**لَمْ يُسْمَ بِالصَّحِيحِ**) ببناء الفعل للمفعول، يقال: سَمَا فلانًا مُحَمَّدًا، أو به سَمَوْا: جعله اسمًا له، وعَلَمًا عليه[1]. يعني أنه لا يُسَمَّى باسم الصحيح (**إِذْ**) تعليليّة، أي لأنه (**قَدْ تُقْلَبُ هَمْزَتُهُ حَرْفًا لِلِينٍ**) متعلّق بـ«(**يُنْسَبُ**)» بالبناء للمفعول، أي لصيرورة همزته حرفَ علّة في التليين، أي في إزالة شدّتها، كآمن، وأومن، وإيمانًا، ولذلك يقال له الملحَقُ بالمعتلّ.

ثم ذكر أقسامه بقوله:

(**وَهْوَ**) أي المهموز (**يَجِي**) بتخفيف الهمزة لغة في تحقيقها (**ثَلَاثَةً أَقْسَامَا**) بدل من «ثلاثة» (**مَهْمُوزُ فَا**) أي أحدها مهموز فاء الكلمة، وذلك (**كَأَخْذُو إِمَامَا**) فكلّ من «أخذ»، وهو فعل، و«إمامًا»، وهو اسم مهموزٌ فاؤه.

---

(١) راجع «المعجم الأوسط» ج١ص٤٥٢، وذكر في «القاموس» سَمَاهُ ثلاثيًا عن ثعلب، راجعه ص١١٦٦.

٤٦١ - وَالْعَيْنِ كَاسْأَلْنِي وَلَامٍ كَاقْرَءُوا وَحُكْمُ هَمْزٍ كَصَحِيحٍ يَلْجَأُ
٤٦٢ - لَكِنَّهُ بِقَلْبِهِ قَدْ خُفِّفَا وَالْجَعْلِ بَيْنَ بَيْنَ جَائِزًا وَفَى
٤٦٣ - وَحَذْفِهِ أَيْضًا فَأَمَّا السَّابِقُ فَسَاكِنٌ مُحَرَّكًا مَا يَسْبِقُ

(**وَالْعَيْنِ**) بالجرّ عطفًا على «**فاء**»، وذلك (**كَاسْأَلْنِي**) فإن عين كلمته همزة أيضًا (**وَلَامٍ**) بالجرّ أيضًا كسابقه، أي ومهموز لام الكلمة، وذلك (**كَاقْرَءُوا**) فإن لام كلمته همزة أيضًا.

ثم بين حكمه، فقال:

(**وَحُكْمُ هَمْزٍ كَصَحِيحٍ يَلْجَأُ**) يعني أن حكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح في تحمّل الحركات (**لَكِنَّهُ**) أي الهمز (**بِقَلْبِهِ**) حرفَ لين (**قَدْ خُفِّفَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول (**وَالْجَعْلِ**) بالجرّ عطفًا على «**قلبه**»، ويحتمل رفعه على الابتداء، وخبره جملة «**وَفَى**» (**بَيْنَ بَيْنَ**) ظرف متعلّق بـ«**جعل**»، أي بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها، وقوله: (**جَائِزًا**) حال من «**الجعل**»، ومن ضمير «**وَفَى**» على الاحتمال الثاني، وقوله: (**وَفَى**) جملة في محلّ نصب على الحال على الأول، وخبر على الاحتمال الثاني وهو أحسن الاحتمالين.

(**وَحَذْفِهِ أَيْضًا**) بالجرّ عطفًا على «**الجعل**»، ويحتمل الرفع كسابقه، أي ويجوز تخفيفه بحذفه من الكلمة أصلاً.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أن حكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح، إلا أنها قد تُخفّف؛ لأنها حرف ثقيل؛ إذ مخرجها أبعد من مخارج جميع الحروف؛ لأنه يَخرج من أقصى الحلق، فهو شبيهٌ بالتهوّع المستكره لكلّ أحد بالطبع، فخفّفها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز، وخاصّةً قريش، وحقّقها آخرون، وهم بنو تميم، وقيس، والتحقيق هو الأصل قياسًا على سائر الحروف الصحيحة، فتخفّف عند الأولين بثلاثة أوجه:

[**أحدها**]: بقلبها حرف لين.

٤٦٤ ـ تَقْلِبُهُ مُوَافِقًا شَكْلًا سَبَقْ فَقَلْبُ سَاكِنٍ لِلِينِهِ أَحَقْ

[والثاني]: بجعلها بَيْنَ بين، أي بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها، فإن كانت الهمزة مفتوحة جُعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الألف، وإن كانت مكسورة جُعلت بين مخرج الهمزة، وبين مخرج الياء، وإن كانت مضمومةً جُعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الواو، وهذا هو بَيْنَ بَيْنَ المشهور، وقد تُجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركة ما قبلها، وهو بَيْنَ بَيْنَ غير المشهورِ، ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة، وعند البصريين متحرّكة بحركة ضعيفة، يُنحَى بها نحو الساكن، ولذلك لا يقع إلا حيث يجوز وقوع الساكن غالبًا، فلا يقع في أول الكلمة.

[والثالث]: بحذفها.

[تنبيه]: قيل: الأصل في تخفيف الهمزة أن تُجعل بين بين؛ لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه، ثم الإبدال؛ لأنه إذهاب للهمزة بعوض، ثم الحذف؛ لأنه إذهاب لها بغير عوض.

ثم بيّن الوجه الأول، وهو القلب، فقال:

(فَأَمَّا السَّابِقُ) أي القلب **(فَسَاكِنٌ)** أي هو همز ساكن، وقوله: **(مُحَرَّكًا)** حال مقدّم من فاعل «**يسبِقُ**» **(مَا)** موصولة، أي الحرف الذي **(يَسْبِقُ)** بالبناء للفاعل، أي يتقدّمه **(تَقْلِبُهُ)** أي الهمز **(مُوَافِقًا)** حال من الفاعل، أو المفعول **(شَكْلًا سَبَقْ)** أي الحركة السابقة **(فَقَلْبُ سَاكِنٍ)** أي همز ساكن **(لِلِينِهِ)** أي للين عريكة الساكن، أي طبيعته؛ إذ هو ضعيف **(أَحَقْ)** أي من إبقائه على أصله، وإنما تعيّن القلب في هذه الصورة إذا أُريد تخفيفها؛ إذ لا يمكن جعلها بين بين المشهور؛ لسكونها، ولا غير المشهور؛ لأنه لا يجوز حيث لا يجوز المشهور؛ لأنه فرعه، ولا يمكن الحذف؛ لأنه لا يبقى ما يدلَ عليها، فتعيّن القلب للتخفيف.

٤٦٥ - كَرَاسِهِ وَلُومِهِ وَبِيرِهِ   وَالثَّانِ ذُو التَّحْرِيكِ مَعْ وَزِيرِهِ

وذلك (كَرَاسِهِ) أصله رأس بالهمزة الساكنة، فقُلبت ألفًا؛ لوقوعها ساكنة بعد فتحة (وَلُومِهِ) أصله لؤمه، بالهمزة الساكنة، فقلبت واوًا؛ لوقوعها ساكنة بعد ضمة (وَبِيرِهِ) أصله بئره بهمزة ساكنة، فقُلبت ياء؛ لوقوعها ساكنة بعد كسرة.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أن الأول، وهو القلب يكون إذا كانت الهمزة ساكنةً، ومتحرّكًا ما قبلها، سواء كانت في كلمة، أو في كلمتين، وحينئذ تُقلب بحرف يوافق حركة ما قبلها؛ للين عريكة الساكن، واستدعاء ما قبلها، أي طلب ما قبل الهمزة وهو حركة ما قبلها قلبها إلى ما يُجانسه، ويوافقه، فإن كانت حركة ما قبل الهمزة فتحةً، قُلبت ألفًا، نحو راس، وإن كانت ضمّة قُلبت واوًا، نحو لُوم، وإن كنت كسرة قُلبت ياء، نحو بير، وهذا في الكلمة الواحدة، وأما في كلمتين، نحو «**إلى الهداتنا**»، و«**الذيتمن**»، «**ويقولوذن لي**»، والأصل في الأول أن يقال: إلى الهدى، ويقال: ايتنا بقلب الهمزة ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها؛ لأن أصله ائتنا بهمزتين؛ لأنه أمر من أتى يأتي، لكن لما سقطت ألف الوصل في الدرج اجتمع ساكنان: ألف الهدى، والهمزة الساكنة التي من فاء الفعل، فحُذفت الألف؛ لكونها في آخر الكلمة، والتغيير بالآخر أولى، وقبلها الدال مفتوحة، فصار دَأْتِ، من الهدى ائتنا بمنزلة رأس، فقُلبت الهمزة فيه ألفًا، كما قُلبت همزة رأس.

وأما «**الذيتمن**» أصله «**الذي ائتمن**» بهمزة ساكنة التي هي فاء أمن بعد همزة الوصل، فسقطت همزة الوصل أيضًا في الدرج، فالتقى ساكنان: ياء «**الذي**»، والهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل، فحُذفت الياء؛ لوقوعها في الطرف، وقبلها الذال المكسورة، فصار «**ذئت**»، من الذي ائتمنت بمنزلة بئر، فقُلبت الهمزة فيه ياءً قَلْبَهَا في بير، وكذا من يَقولُوذَنْ لي، أصله ائذن لي بهمزة ساكنة بعد همزة الوصل، وهي فاء اذن، فسقطت همزة الأصل في الدرج، وباشرت لام «**يقول**» المضمومة، فصارت «**لؤذن**» من «**يقول ائذن لي**»، بمنزلة «**لؤم**»، فقُلبت الهمزة واوًا قلبها في «**لؤم**».

٤٦٦ ـ كَسَأَلْتُ وَلَؤُمْتُ وَسُئِلَا وَعِنْدَ ذَا فِي تِسْعَةٍ لَهُ انْجِلَا

ثم إن هذا القلب كله جائز، لا واجب، إلا إذا كان ما قبل الهمزة همزة أيضًا، في كلمة واحدة، وإلا وجب قلبها، نحو آمن، وأومن، وإيمانًا، كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

ثم ذكر الوجه الثاني للتخفيف، وهو جعلها بين بين، فقال:

(وَالثَّانِ) بحذف الياء للوزن **(ذُو التَّحْرِيكِ)** أي الهمز المتحرّك **(مَعْ وَزِيرِهِ)** أي مع ما قبله المقارِن له، كمقارنة الوزير لصاحبه، أي أن يكونا محركين، قاله الناظم رحمه الله تعالى، وذلك **(كَسَأَلْتُ)** بفتح الهمزة **(وَلَؤُمْتُ)** بضمّها **(وَسُئِلَا)** بكسرها **(وَعِنْدَ ذَا)** أي عند تحرّك الهمزة بهذه الحركات الثلاث **(فِي تِسْعَةٍ لَهُ انْجِلَا)** مصدر انجلى الشيء: أي انكشف، واتّضح، وقُصر للوزن، يعني أنه يتّضح من ضرب هذه الثلاثة، وهي حركات الهمزة الثلاث في ثلاث حركات الحرف السابق لها، كونها تسعة.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أن الوجه الثاني من أوجه تخفيف الهمزة جعلها بين بين المشهور، وذلك إذا كانت متحرّكةً، وكان ما قبلها متحرّكًا أيضًا، وإنما تعيّن جعلها بين بين في هذه الصورة؛ إذ لا مجال للقلب؛ لأن الهمزة ليست بساكنة حتى تَلِين طبيعتها، وتُطاوِع استدعاء حركة ما قبلها، ولا للحذف؛ إذ لا يبقى من آثارها وعوارضها ما يدلّ عليها؛ لأن ما قبلها متحرّك لا يقبل نقل حركتها إليه، فتعيّن بين بين، وذلك لقوّة عريكتها، أي لقوّة طبيعة الهمزة المتحرّكة مع تحرّك ما قبلها.

ثم إن أحوال الهمزة حينئذ مع أحوال ما قبلها تسعة، حاصلة من ضرب أحوالها الثلاثة في أحوال ما قبلها الثلاثة أيضًا، وذلك لأن الهمزة إما مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، وعلى هذه التقادير ما قبلها إما مفتوح، أو مكسورٌ، أو مضمومٌ، فالحاصل من ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة، فإن كانت الهمزة مفتوحة، فما قبلها إما مفتوح أيضًا، نحو سأل، أو مكسور، نحو مائة، أو مضموم، نحو مؤجّل، وإن كانت مضمومة، فما قبلها إما مضموم أيضًا، نحو رُؤُوس، أو مفتوح، نحو رؤوف، أو

٤٦٧ - إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ كَسْرٍ اوْ ضَمٍّ قُلِبْ يَاءً وَوَاوًا وَفْقَ مَا لَهُ صَحِبْ
٤٦٨ - كَمِيَرٍ وَجُوَنٍ أَصْلُهُمَا بِالْهَمْزِ مِثْلَ جُؤَنٍ قَدْ عُلِمَا

مكسور نحو مستهزئون، وإن كانت مكسورةً، فما قبلها إما مكسور أيضًا، نحو مستهزئين، أو مضموم، نحو سُئل، أو مفتوح، نحو سَئِمَ، والقياس في الصور التسع أن تُجعل بين بين؛ لأن فيه تخفيفًا للهمزة مع بقية من آثارها؛ ليكون دليلاً على أن أصل الكلمة الهمزة، لكن في صورتين منها لا يمكن جعلها بين بين، كما أشار إليهما بقوله:

(إِنْ يُفْتَحِ) أي الهمز (اثْرَ كَسْرٍ) بوصل الهمزة؛ للوزن، أي بعد حرف مكسور (اوْ ضَمٍّ) بوصل الهمزة أيضًا؛ لما ذُكر، أي بعد حرف مضموم (قُلِبْ) أي الهمز (يَاءً) أي فيما إذا وقع بعد الكسر (وَوَاوًا) أي فيما إذا وقع بعد الضمّ (وَفْقَ مَا لَهُ صَحِبْ) أي موافقًا للحرف الذي صحبه، وهو الحرف السابق، فمثال تالي الكسر (كَمِيَرٍ) بكسر الميم، وفتح الياء، أصله مِئَرٌ بفتح الهمزة، وهي جمع المِئْرَة، وهي العداوة (وَ) مثال تالي الضمّ: نحو (جُوَنٍ) بضمّ الجيم، وفتح الواو، أصله جُؤَنٌ بفتح الهمزة، وهي جمع جُؤْنة بالضمّ، وهي سَلَّةٌ مستديرة مُغَشَّاةٌ، أو ما يكون مع العطّارين، وقوله: (أَصْلُهُمَا) أي أصل مِيَرٍ، وجُوَنٍ، فهو مبتدأ، خبره جملة «قد عُلما» (بِالْهَمْزِ) متعلّق بـ«عُلِما» (مِثْلَ جُؤَنٍ) أي ومِئَرٍ (قَدْ عُلِمَا) بألف التثنية لـ«مِيَرٍ»، و«جُوَنٍ»[1].

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أنه يُستثنى من جعل الهمزة بين بين صورتان، وهما: ما إذا كانت الهمزة مفتوحة، وما قبلها مكسور، أو مضموم، فإن الهمزة حينئذٍ لم تُجعل بين بين، بل تُجعل ياءً، كمِيَرٍ، ومِيَةٍ وواوًا كجُوَنٍ، ومُوَجّل؛ لأن الفتحة كالسكون في اللين والضعف، فتُقلب الهمزة المفتوحة كما تُقلب في حال السكون.

وقال المحقّقون: إنما لم تُجعل الهمزة بين بين في هاتين الصورتين؛ لأنهم لو جعلوها بين بين المشهور يقرُبُ من الألف؛ لكون حركتها فتحة، وقبلها الضمّة، أو الكسرة،

(١) قال في «اللسان» ج١٣/٨٤: «الجُؤْنَةُ» سَلَّةٌ مستديرةٌ مُغَشَّاةٌ بالأدمِ يُجعَلُ فيها الطيبُ والثياب.اهـ

٤٦٩ ـ وَشَذَّ قَلْبُهُ وَسَابِقٌ فُتِحْ كَمِثْلِ لَا هَنَاكِ بِالْقَلْبِ يَضِحْ

وهما لا يقعان قبل الألف، فكذا لا يقعان قبل ما قرُب منها؛ ولمّا تعذّر المشهور تعذّر غير المشهور؛ لأنه فرعه، واللَّه تعالى أعلم.

[فإن قيل]: لِمَ لا تُقلب الهمزة ألفًا في سأل، وهمزته مفتوحة ضعيفة، وما قبلها مفتوح.

[أجيب]: بأن فتحتها صارت قويّة بفتحة ما قبلها؛ لأن الجنس يتقوّى بالجنس، فلم تقلب ألفًا.

ولمّا توجّه أن يقال: إن هذا الجواب منقوض بـ«هنَاكِ» من قول الشاعر [من الكامل]:

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبِغَالُ عَشِيَّةً فَارْعَيْ فَزَارَةُ لَا هَنَاكِ الْمَرْتَعُ[1]

فقوله: «لا هَنَاكِ» بقلب الهمزة ألفًا مع كونها وما قبلها مفتوحتين، أجاب بقوله: (وَشَذَّ قَلْبُهُ) أي قلب الهمز المفتوح (وَسَابِقٌ فُتِحْ) بالبناء للمفعول، أي والحال أن ما قبله مفتوح أيضًا (كَمِثْلِ لَا هَنَاكِ بِالْقَلْبِ) متعلّق بـ«يضح»، أي بقلب همزه ألفًا، وأصله لا هنأكِ بفتح الهمزة، فقُلبت ألفًا على خلاف القياس (يَضِحْ) مضارع وَضَح، أي يظهر شذوذه.

وحاصل الجواب أن قوله: «لا هناك المرتع» شاذّ، لا ينقض القاعدة المذكورة؛ إذ لا حكم للشاذّ.

[تنبيه]: ما تقدّم من استثناء الصورتين هو مذهب سيبويه، وهو المختار عند المحقّقين

---

(١) البيت للفرزدق يهجو عمر الفزاريّ حين وَلِي على العراق بدل عبد الملك، وقوله: «راحت» أي ذهبت، والباء في «مسلمة» للتعدية، و«البغال» فاعل «راحت»، و«عشيّةً» أي بعد الظهر، ظرف لـ«راحت»: وقوله: «فارْعَيْ» أمر من الرعي لجماعة المخاطبين، و«فزارة» مُنادى حُذف منه حرف النداء، اسم قبيلة، و«المرتع» بفتح الميم اسم مكان من رَتَعت الماشية، أي أكَلت ما شاءت، وهو فاعل «لا هناكِ»، وهو دعاء عليهم، يريد أن ابن السلطان فرّ، وترك الملك لكِ، فاغتنمي به، لا بورك لكِ فيه، ولا تمتّعت به.

٤٧٠ - وَثَالِثٌ إِنْ هَمْزَةٌ تَحَرَّكَتْ	وَسَابِقٌ لَهَا مُسَكَّنًا ثَبَتْ
٤٧١ - فَتِلْكَ تُحْذَفُ بُعَيْدَ اللِّينِ	لِجَمْعِ لَفْظِهِ ذَوَيْ تَسْكِينِ
٤٧٢ - وَأَعْطِ شَكْلَهَا لِسَاكِنٍ سَبَقْ	صَحِيحٍ اوْ وَاوٍ وَيَاءٍ اسْتَحَقْ
٤٧٣ - أَصَالَةً أَوْ زِيدَ تَا لِلْمَعْنَى	كَمَلْكٍ مِنْ مَلْأَكٍ قَدْ يُبْنَى

أيضًا، قال ابن الحاجب: وحكى يونس جعلها بين بين في الضربين المستثنيين أيضًا، والحقّ ما قاله سيبويه انتهى، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الوجه الثالث من أوجه تخفيف الهمزة، فقال:

(وَثَالِثٌ) أي الوجه الثالث من أوجه تخفيف الهمزة، وهو التخفيف بالحذف **(إِنْ هَمْزَةٌ تَحَرَّكَتْ)** أي صارت الهمزة متحرّكة **(وَسَابِقٌ لَهَا)** أي الحرف المتقدّم على الهمزة، حال كونه **(مُسَكَّنًا ثَبَتْ)** أي جاء ساكنًا **(فَتِلْكَ)** أي الهمزة الموصوفة بما ذُكر **(تُحْذَفُ)** بالبناء للمفعول **(بُعَيْدَ)** تصغير بَعْد **(اللِّينِ)** أي بعد تليينها بجعلها ساكنة **(لِجَمْعِ لَفْظِهِ)** أي اللفظ الذي فيه الهمزة **(ذَوَيْ تَسْكِينِ)** أي حرفين ساكنين، وهما الهمزة، والحرف الساكن الذي قبلها، وإنما تعيّن الحذف حينئذ؛ لأنه لا مجال للقلب؛ لعدم حركة ما قبلها حتى تُقلَب لما يوافقها، ولا لبين بين؛ لأن الهمزة قريبة من الساكن، فيلزم اجتماع الساكنين، فتعيّن الحذف، مع أنه أبلغ في التخفيف، وقد بقي من عوارضها ما يدلّ عليها.

(وَأَعْطِ شَكْلَهَا) أي حركتها **(لِسَاكِنٍ)** أي لحرف ساكن **(سَبَقْ)** أي على الهمزة **(صَحِيحٍ)** صفة لـ«**ساكن**» بعد صفة **(اوْ)** بوصل الهمزة؛ للوزن **(وَاوٍ وَيَاءٍ)** بالجرّ عطفًا على «**ساكن**»، أي أو أعط حركتها لواو، أو ياء **(اسْتَحَقْ)** كلٌّ من الواو والياء **(أَصَالَةً)** أي كونه حرفًا أصليًا في كلمة الهمزة **(أَوْ زِيدَ تَا)** أي الواو والياء **(لِلْمَعْنَى)** أي لإفادة معنى من المعاني، لا لمجرّد المدّ، أو ما يُشبهه، وذلك **(كَمَلَك)** بفتحتين **(مِنْ مَلْأَكٍ)** بفتح الميم، وسكون اللام، فهمزة مفتوحة، فكاف **(قَدْ يُبْنَى)** بالبناء للمفعول، أي يؤخذ منه، يعني أن أصل ملك مَلْأَك.

٤٧٤ - مَسَلَةٌ كَذَا وَحَمَرْ وَرَدْ فَأَصْلُهُ الأَحْمَرُ إِذْ نَقْلًا فَقَدْ

(مَسَلَةٌ) بفتحات (كَذَا) أي كسابقه، وهو ملك، في كون أصله مهموزًا، وهو مسألة.

وحاصل ما أشار إليه في هذه الأبيات بإيضاح: أن الثالث من أوجه تخفيف الهمزة هو التخفيف بالحذف، وذلك إذا كانت الهمزة متحرّكةً، وكان ما قبلها ساكنًا، فيجوز حينئذ حذفها جوازًا، لكن تُلينُ أوّلًا بجعلها ساكنةً؛ للين عريكتها في الجملة قبل ذلك التليين بمجاورة الساكن، ثم تُحذف؛ لاجتماع الساكنين، ثم أُعطي حركتها لما قبلها؛ إبقاءً لأثرها، وإنما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها؛ لأنه يؤدّي إلى الإخلال بإسقاط حرف مع حركتها مجّانًا من غير حاجة تضطرّه إلى ذلك.

وهذا إذا كان ما قبل الهمزة حرفًا صحيحًا، أو واوًا، أو ياءً أصليتين، أو مزيدتين لمعنى، أي لا يكونان زائدتين لمجرد المدّ وشبهه، بل زيدتا لمعنى، كالإلحاق، والتأنيث، وغيرهما، فهذه أقسام ثلاثة:

[**القسم الأول**]: أن يكون قبل الهمزة المفتوحة حرف صحيح ساكن، ونحو مَلَكٍ بفتحتين أصله مَلْأَكٌ، بإثبات الهمزة مفتوحةً، قبلها لام ساكنةٌ، فأسكنت الهمزة، ثم حُذفت؛ لالتقاء الساكنين، ثم نُقلت حركتها إلى اللام، فصار مَلَكًا، وهو مشتق من الألوكة، وهي الرسالة، قال الكسائيّ: أصل ملك مَألَكٌ بتقديم الهمزة، من الألوكة، وهي الرسالة، ثم قُلبت، وقُدّمت اللام، فقيل: ملأك، ثم تركت[1] همزته؛ لكثرة الاستعمال، فصار ملك.

وكذلك مَسَلَة، بفتح السين واللام، وأصله مسألة بإثبات همزة مفتوحة قبلها سينٌ ساكنة، فأسكنت الهمزة، ثم حُذفت؛ لالتقاء الساكنين، ثم نُقلت حركتها إلى السين، فصار مَسَلَةً.

(١) أي حُذِفَتْ.

٤٧٥ - كَذَا أَلَحْمَرُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ   لِأَنَّ شَكْلَ اللَّامِ غَيْرُ أَصْلِ

[تنبيه]: هذا الذي سلكه الناظم من أن إعطاء حركة الهمزة بعد حذفها هو الذي مشى عليه صاحب الأصل، وشُرّاحه، وذهب بعضهم إلى تقديم نقل حركتها على الحذف، وهذا هو الذي يترجّح عندي، وإن اعترضه بعضهم؛ لأنه الجاري على قاعدة حروف العلّة، فإن فيها تنقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم تُحذف، كما قال في «الخلاصة»:

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ   ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَـ«أَبِنْ»

والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر حكم الهمزة التي تتقدّمها «أل» المعرّفة، كالأحمر، فقال:

(**وَلَحْمَرُ**) بفتح اللام، وحذف الهمزتين، وهو مبتدأ خبره جملة (**وَرَدْ**) يعني أنه جاء في استعمال العرب «لَحْمَرُ» بنقل حركة الهمزة إلى اللام (**فَأَصْلُهُ الأَحْمَرُ**) بإثبات الهمزة، وسكون اللام (**إِذْ**) ظرفية (**نَقْلًا**) مفعول مقدّم لـ(**فَقَدْ**) يعني أن الأحمر أصل لَحْمَر قبل النقل.

(**كَذَا**) يجوز فيه (**أَلَحْمَرُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ**) بإبقاء همزة الوصل على حالها (**لِأَنَّ شَكْلَ اللَّامِ غَيْرُ أَصْلِ**) يعني أنما أبقيت همزة الوصل مع الاستغناء عنها بتحرّك اللام؛ لكون هذه الحركة عاضة فكانت كأنها غير موجودة.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أنه يجوز في الأحمر لَحْمَرُ، بفتح اللام، وحذف الهمزتين؛ لأن الهمزة الأولى إنما جيء بها لأجل سكون اللام، وتَعذّر الابتداء بها، وقد فُقد سكونها بسبب نقل حركة الهمزة إليها، وحذفها لالتقاء الساكنين، فأمكن الابتداء باللام، فاستُغني عن الهمزة، فبقي لَحْمَر، وهو قليل.

ويجوز فيه أيضًا الَحْمَرُ، بإثبات همزة الوصل، وإن فُقدت سكون اللام؛ لطروّ حركة اللام، وعروضها، وعدم الاعتبار بالعارض، فلم يُستَغن عن همزة الوصل، وهذا هو الأكثر، فعلى هذا الوجه يقال: مِنَ الَحْمَرِ، بفتح النون، وفي الحمر بحذف الياء؛

٤٧٦ ـ وَجَيَلٌ حَوَبَةٌ فَأَصْلُ ذَا حَوْأَبَةٌ وَجَيْأَلٌ عِ المَأْخَذَا

لالتقاء الساكنين حكمًا، بخلاف الوجه الأول؛ إذ يقال: مِنْ لَحْمَرِ بإسكان النون، وفي لَحْمَرِ بإثبات الياء؛ لعدم التقاء الساكنين اعتبارًا بالحركة العارضة، والله تعالى أعلم.

[**القسم الثاني**]: ما يكون فيه ما قبل الهمزة المفتوحة واوًا، أو ياءً ساكنتين أصليتين، وهو على ضربين: أحدهما: ما تكون فيه الهمزة وما قبلها في كلمة واحدة، وثانيهما: ما تكون فيه الهمزة في كلمة، وما قبلها في كلمة أخرى، والناظم تبعًا لأصله ما ذكر للضرب الأول من هذا القسم مثالًا، وهو نحو سَوٌ بفتح السين، وضمّ الواو، وشَيٌ، بفتح الشين، وضمّ الياء، وأصلهما سَوْءٌ، وشَيْءٌ، بإثبات الهمزة، وسكون ما قبلها فيهما، فأسكنت الهمزة، ثم حُذفت؛ لالتقاء الساكنين فيهما، فنُقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء الأصليتين، فصار سوًا، وشيًا، وسيأتي مثال الضرب الثاني إن شاء الله تعالى..

[**القسم الثالث**]: ما يكون قبل الهمزة المفتوحة واوٌ، أو ياءٌ ساكنتان زائدتان لمعنى، وهو أيضًا ضربان: أحدهما: ما تكون فيه الهمزة وما قبلها في كلمة واحدة، وثانيهما: ما تكون فيه الهمزة في كلمة، وما قبلها في كلمة أخرى، مثال الضرب الأول منه ما ذكره بقوله:

(**وَجَيَلٌ**) بفتح الجيم والياء جميعًا، وكذا (**حَوَبَةٌ**) بفتح الحاء المهملة، والواو (**فَأَصْلُ ذَا**) أي أصل حَوَبَة (**حَوْأَبَةٌ**) بإثبات همزة مفتوحة، بعد واو ساكنة، وهي القِرْبَة الواسعة، والواو هنا زائدة؛ للإلحاق بجعفر، لكنها بمنزلة الأصليّة في تحمّل الحركات، فخُفّفت الهمزة بالإسكان والحذف، ونقل فتحتها إلى الواو، فصار حَوَبَةً.

(وَ) أصل الأول (**جَيْأَلٌ**) بإثبات همزة مفتوحة، بعد ياء ساكنة، وهو الضَّبُعُ، والياء هنا زائدة؛ للإلحاق بجعفر، لكنها بمنزلة الأصليّة في تحمّل الحركة، فخُفّفت الهمزة بالإسكان والحذف، ونُقلت فتحتها إلى الياء، فصار جَيَلًا.

ولا يقال: إن الياء المتحرّكة إذا انفتح ما قبلها قُلبت ألفًا، فَلِمَ لَمْ تُقلب هذه الياء

٤٧٧ - وَأَبُوَيُّوبَ مَعَ اللَّفْظَيْنِ كَابْتَغِيَ مُرَهُ لَدَى التَّبْيِينِ

ألفًا، مع أنها متحرِّكة، وما قبلها مفتوحٌ؛ لأنا نقول: إنما امتنعوا من قلب هذه الياء ألفًا؛ لأن الهمزة وإن كانت غير مبقّاةٍ في اللفظ، فهي مبقّاةٌ في التقدير، وحركة الياء عارضةٌ في حكم العدم، فلذلك امتنعوا من قلبها ألفًا.

وقوله: (عِ المَأْخَذَا) أمر من وعى يعي: إذا حفظ، أي احفظ الأصل الذي أُخذت منه الكلمة، واللّٰه تعالى أعلم.

ثم ذكر مثالًا للضرب الثاني من القسم الثاني، وهو ما تكون فيه الهمزة في كلمة، وما قبلها في كلمة أخرى بقوله:

(وَأَبُوَيُّوبَ مَعَ اللَّفْظَيْنِ) أي مع الكلمتين، يعني أن قولك: «**أبوَيُّوبَ**» مثال لما كانت فيه الهمزة في كلمة، وما قبلها في كلمة أخرى؛ لأن أصله أبو أيّوب بإثبات همزة مفتوحة، وما قبلها حرف أصليّ، وهو الواو الساكنة، فخفّفوا الهمزة بالإسكان والحذف، ونقل فتحتها إلى الواو، فقالوا: أَبُوَيُّوبَ بنقل اللسان من الواو المفتوحة إلى الياء المشدّدة المضمومة من غير حاجز بينهما، وإنما أَخّرَ هذا المثال لمناسبة قوله: «**كابْتَغِيَ مُرَهُ**» في أن الهمزة في كلمة، وما قبلها في كلمة أخرى، وهو مثال للضرب الثاني من القسم الثالث.

وقوله:**(كَابْتَغِيَ مُرَهُ)** أصله ابْتَغِي أمره، فهو أمر للمؤنّثة بأن تبتغي أمره، أي تطلبه، وذكر ابن الحاجب أن لفظه «**اتَّبِعِيَ مُرَه**» بالعين المهملة من الاتّباع، وهو أمر للمؤنث، والاستشهاد فيه أن الهمزة لمّا تحرّكت، وكانت قبلها الياء مزيدة لمعنى التأنيث، خُفّفت بالحذف، ونُقلت فتحتها إلى الياء التي هي ضمير المؤنّث، وقيل: اتّبِعِيَ مُرَهُ، بنقل اللسان من الياء المفتوحة إلى الميم الساكنة.

قلت: الظاهر أن الضبطين جائزان، ضبطه بالغين المعجمة أمرًا للمؤنّثة، من باب الافتعال، من ابتغى يبتغي ابتغاءً، فيكون حينئذ أصله ابتَغِيِي بياءين بعد الغين، أولاهما

٤٧٨ ـ أَجَازَ نَقْلَ الشَّكْلِ فِي ذِي الأَحْرُفِ طُرُوُّهُ وَقُوَّةٌ لَهَا تَفِي

أصليّة، والثانية زائدة للمؤنّث، فأسكنت الياء الأصليّة، ثم حُذفت؛ لاجتماع الساكنين كما سيجيء في ارمي بالياءين.

وإنما خفّفوا الهمزة بالحذف في الأقسام الثلاثة؛ لأن حذفها أبلغ للتخفيف، وقد بقي من عوارضها ما يدلّ عليها، وهو حركتها المنقولة إلى الساكن الذي قبلها، وقد جاء في القسم الأول غير الحذف، نحو مراة، وكَمَاة، بألف خالصة، أصلهما مَرْأَة، وكَمْأَة بإثبات همزة مفتوحة، فنُقلت حركتها إلى الساكن الذي قبلها، فكان متحرّكًا، وبقيت الهمزة ساكنة، فقلبوها ألفًا، كما في راس، وهو شاذّ عند سيبويه، والكسائيّ والفرّاء يجوّزانِهِ مطّردًا.

وقوله: **(لَدَى التَّبْيِينِ)** متعلّق بـ«**ابتغيَ مره**».

ولمّا كان **يُتوهّم أن حروف العلّة** لا يجوز تحميل الحركة عليها قياسًا على ما سيأتي من نحو خطيئة، دفع ذلك بقوله:

(أَجَازَ نَقْلَ الشَّكْلِ) بنصب «**نقلَ**» مفعولًا مقدّمًا على الفاعل، وهو «**طُرُوُّهُ**»، أي نَقْلَ الحركة من الهمزة **(فِي ذِي الأَحْرُفِ)** أي إلى هذه الأحرف المتقدّم ذكرها، وهي الواو، والياء الأصليّان، أو المزيدتان لمعنًى، ويحتمل أن يريد بالأحرف الكلمات، يعني جيل، وحَوَبَة، وأبوَيُّوب، وابتَغِيَ مَرَهُ، وقوله: **(طُرُوُّهُ)** مرفوع على الفاعليّة لـ«**أجاز**»، أي كَوْنُ الحركة طارئًا على هذه الأحرف؛ لأنها نُقلت إليها من الهمزة، فهي كالمعدوم، وقوله: **(وَقُوَّةٌ)** بالرفع عطفًا على «**طرُوّ**»، أي وحصول قوّة **(لَهَا)** أي لهذه الأحرف، متعلّق بـ**(تَفِي)** جملة في محلّ رفع صفة لـ«**قوّة**»، أي توجد، وتتحقّق لهذه الأحرف.

وحاصل ما أشار إليه في هذا البيت بإيضاح: أنه إنّما جاز تحميل الحركة على حروف العلّة في هذه الأمثلة المذكورة؛ لقوّتها بكونها زائدة لمعنى مقصود، فتكون كأنها أصليّة، ولطروّ الحركة عليها أيضًا؛ إذ هي منقولة إليها من الهمزة، فهي

٤٧٩ - وَإِنْ يَكُ السَّابِقُ لِينًا زَائِدَا ... لِغَيْرِ إِلْحَاقٍ فَمَدًّا أَوْجَدَا

٤٨٠ - فَكَانَ وَاوًا وَكَذَاكَ الْيَا جُعِلْ ... هَمْزَتُهُ كَمِثْلِ مَا قَبْلُ عُقِلْ

كالمعدوم، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر حكم ما إذا كان ما قبل الهمزة حرف لين زائدًا لمجرّد المدّ وشبهه، فقال:

(**وَإِنْ يَكُ السَّابِقُ**) أي الحرف الذي قبل الهمزة (**لِينًا**) أي حرف لين، حال كونه (**زَائِدًا لِغَيْرِ إِلْحَاقٍ**) بغيره (**فَمَدًّا أَوْجَدَا**) بألف الإطلاق، أي أحدث مدًّا (**فَكَانَ وَاوًا، وَكَذَاكَ الْيَا**) يعني أنه كان واوًا أو ياءً مدّتين.

[**تنبيه**]: (**اعلم**): أن الواو والياء إن كانا متحرّكين لا يُسمّى شيء منهما حرف مدّ، ولا لين؛ لانتفائهما عنهما حينئذ، وهو ظاهر، بل يُسمّى حرف علّة، وإن كانا ساكنين يُسمّى كلّ واحد منهما حرف لين أيضًا؛ لما فيهما من اللين حينئذ؛ لاتساع مخرجهما؛ لأنهما يخرجان في لين من غير خشونة على اللسان، وحينئذ إن كان حركة ما قبلهما من جنسهما بأن يكون ما قبل الواو مضمومًا، والياء مكسورًا يُسمّى كلّ واحد منهما حرف مدّ أيضًا؛ لما فيهما من اللين مع الامتداد، نحو يقول، ويبيع، وإن لم يكن حركة ما قبلهما من جنسهما يُسمّى حرف لين، لا مدّ؛ لانتفائه عنهما حينئذ.

وأما الألف فتكون حرف علّة، ولين، ومدّ دائمًا؛ إذ لا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فبالاعتبار الأول تسمّى حرف لين، وبالاعتبار الثاني تُسمّى حرف مدّ.

والحاصل أن الألف تكون حرف علّة، ومدّ ولين أبدًا، والواو والياء تارةً يكونان حرفي علّة فقط، وتارة حرفي لين أيضًا، وتارةً أخرى حرفي مدّ أيضًا، فحروف العلّة أعمّ من حروف المدّ واللين، وحروف اللين أعمّ من حروف المدّ، فكلّ حرف مدّ حرف لين بدون العكس[1]، والله تعالى أعلم.

---

(١) راجع «الفلاح» ص١٠٢.

٤٨١ ـ وَتُدْغِمُ الأَوَّلَ فِي ذَا الآخِرِ نَحْوُ خَطِيَّةٍ وَمَقْرُوٍّ السَّرِي

٤٨٢ ـ كَذَا أُفَيِّسٌ إِذِ التَّصْغِيرُ قَدْ يُشْبِهُ المَدَّةَ يَا نِحْرِيرُ

وقوله:(**جُعِلْ**) بالبناء للمفعول جواب «إن»، (**هَمْزَتُهُ**) بالرفع على أنه نائب فاعل، أي جُعِلت الهمزة المتحرّكة منه (**كَمِثْلِ مَا**) أي كمثل الحرف الذي (**قَبْلُ**) بالبناء على الضمّ، أي قبل الهمزة (**عُقِلْ**) بالبناء للمفعول، أي عُلِم، يعني أن تلك الهمزة تُجعل حرفًا مثل الحرف الذي قبلها.

(**وَتُدْغِمُ**) بضم أوله، وكسر ثالثه، من الإدغام مسندًا للمخاطب، أي تجعل الحرف (**الأَوَّلَ**) وهو الحرف الذي قبل الهمزة المقلوبة مُدْغَمًا (**فِي ذَا الآخِرِ**) أي في هذا الحرف المتأخر، وهو المقلوب من الهمزة؛ لاجتماع المثلين، وذلك (**نَحْوُ خَطِيَّةٍ**) بتشديد الياء المفتوحة، أصله خطيئة بإثبات همزة مفتوحة بعد ياء ساكنة، زيدت للمدّ، والوزن فَعِيلَةٌ، كصحيفة، إلا أنهم أبدلوا من الهمزة التي هي لام الكلمة الياء، فاجتمع فيه ياآن، والأول منهما ساكن، فأدغم في الثاني، فقيل: خَطِيَّةٌ (وَ) نحو (**مَقْرُوُّ السَّرِي**) بالواو المشدّدة، وأصله مَقْرُوءٌ، على وزن مفعول، فأبدلوا من الهمزة واوًا، فاجتمع واوان، أولهما ساكن، فأُدغم في الثاني، فقيل: مَقْرُوٌّ.

و«**السريّ**» بفتح السين المهملة، كالشريف وزنًا ومعنًى، وإضافة «**مقروّ**» إليه من إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه.

(**كَذَا أُفَيِّسٌ**) بضمّ الهمزة، وفتح الفاء، وكسر الياء المشدّدة، تصغير **أَفْؤُس** بفتح الهمزة، وسكون الفاء، وضمّ الهمزة، جمع فأس، مثل أَكْلُب، جمع كَلْب، والأصل أُفَيْئِس بإثبات همزة بعد ياء التصغير، فقُلبت الهمزة ياء، فاجتمع ياآن، أولهما ساكنٌ، فأُدغم فيما بعده، فقيل: أُفَيِّس.

ثم ذكر علّة قلب الهمزة بعد ياء التصغير، مع كونها ليست من حروف المدّ، فقال:

....

(إِذْ) تعليلية (التَّصْغِيرُ) أي ياء التصغير (قَدْ يُشْبِهُ الْمَدَّةَ) أي لأنها في مقابلة ألف التكسير، في نحو رجال، وذكر ابن الحاجب أن ياء التصغير حكمها حكم الحرف الزائد لمجرّد المدّ؛ لأنها لزمت السكون لُزوم حرف المدّ، فمتى وقعت قبل الهمزة المتحرّكة، قُلبت الهمزة إليها، وأُدغمت انتهى.

وقوله: (يَا نِحْرِيرُ) كمّل به البيت، قال في «القاموس»: النِّحْرُ، والنِّحْرِيرُ بكسرهما: الحاذق الماهر العاقل المُجَرَّب المتقِنُ الْفَطِنُ البصير بكلّ شيء؛ لأنه يَنْحَرُ العلمَ نَحْرًا انتهى [(١)].

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح: أنه إذا كان ما قبل الهمزة حرف لين زائدًا لمجرّد المدّ، نُظر إلى ذلك الحرف، فإذا كان واوًا، أو ياءً مدّتين، أو ما يُشبه المدّة، كياء التصغير، جُعلت الهمزة في الصور الثلاث المذكورة مثل ما قبلها، فيجتمع مثلان، فيُدغم الأول في الآخر.

وإنما خفّفوا الهمزة في هذه الصور بالقلب، والإدغام، ولم يُخفّفوها بالحذف مع نقل حركتها إلى ما قبلها؛ لأن نقل الحركة إلى هذه الأشياء أعني الواو، والياء، وياء التصغير يُفضي إلى تحميل الضعيف الضعيفَ[(٢)]، هكذا قيل، قال ابن كمال: هذا الدليل لا يخلو عن ضعف؛ إذ الحرف الضعيف قد يتحمل الحركة العارضة، والأَولى ما ذكره بعض المحقّقين من أنه إذا كان ما قبل الهمزة المتحرّكة واوًا، أو ياءً مدّتين كان تخفيفها بقلبها حرفًا من جنس الساكن الزائد قبلها، وإدغامه فيها؛ لتعذّر إلقاء حركتها على الياء والواو حينئذ إذا كانتا مدّتين مجرّدتين لا تقبلان الحركة، يريد أن مدّتهما تنافي تحريكهما؛ إذ لو حُرّكت زالت المدّة عنهما، مع أنه استُغني عن تحريكهما بالقلب الذي هو أولى من الحذف؛ لما مرّ.

---

(١) «القاموس المحيط» ص٤٣٣.

(٢) الضعيف الأول الحركة، والثاني حرف العلة.

٤٨٣ - وَإِنْ يَكُ الْأَلِفَ مِثْلَ الْقَائِلِ جُعِلَ بَيْنَ بَيْنَ مِثْلَ السَّائِلِ

وهذا القلب والإدغام بطريق الجواز.

وإنما لم يخفّفوا الهمزة هنا بجعلها بين بين؛ لأن في جعلها بين بين تقريبًا من الساكن، وهم لا يجمعون بين الساكن وما يُقاربه، كما لم يجمعوا بين الساكنين.

[**تنبيه**]: إن قيل: يلزم في الإدغام أيضًا تحميل الضعيف، وهو الياء، كما في النقل، وأنتم لم تجيزوه.

[**قلنا**]: إن الياء الثانية أصليّة، فلا تكون ضعيفة، بخلاف الياء الأولى، كياء جَيْئَلٍ، أي كما لا تكون ياء جَيْئَل ضعيفة، لأنها وإن كانت زائدة، لكنها لمّا زيدت لغرض الإلحاق كانت كأنها أصليّة في تحمّل الحركة؛ إذ قد سَبَقَ أن الغرض من الإلحاق أن تُعامل الكلمة الملحقة معاملة الملحق به في الأحكام اللفظيّة، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر حكم ما إذا كان ما قبل الواو ألفًا، فقال:

(**وَإِنْ يَكُ**) معطوف على قوله: «**وإن يك السابقُ لينًا إلخ**»، اسمها ضمير ما قبل الهمزة، وخبرُها قوله: (**الْأَلِفَ**) أي وإن يكن ما قبل الهمزة المتحرّكة ألفًا (**مِثْلَ الْقَائِلِ**) اسم فاعل من قال يقول، وهو مثال للهمزة المبدلة؛ إذ أصله قَاوِلٌ بالواو، فأبدلت همزة (**جُعِلَ**) أي الهمز (**بَيْنَ بَيْنَ**) أي بين مخرج الهمزة وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها، وهو بين بين المشهور، ولا مجال لغير المشهور بسبب سكون ما قبل الهمزة، وقوله: (**مِثْلَ السَّائِلِ**) مثال للهمزة الأصليّة.

وحاصل ما أشار إليه في هذا البيت بإيضاح: أنه إذا كان ما قبل الهمزة المتحرّكة ألفًا زائدًا لمجرّد المدّ، وقبله فتحة جُعِلت الهمزة بين بين المشهور لا غير؛ لأن الألف لا يتحمّل الحركة، ولا يقبلها؛ لكونه مدّة، فلم يمكن التخفيف بالحذف، ونقل الحركة، ولا يقبل الإدغام أيضًا؛ لأن الإدغام يستلزم تحرّك

٤٨٤ - وَإِنْ حَوَتْ كَلِمَةٌ هَمْزَيْنِ   وَتَبِعَ الْمَفْتُوحَ ذُو التَّسْكِينِ
٤٨٥ - فَالثَّانِيَ السَّاكِنَ أَبْدِلْ أَلِفَا   كَآدَمٍ وَآخِذٍ يَدَ الْوَفَا

الثاني، وذا غير ممكن هنا، فتعيّن جعلها بين بين، فإن كانت الهمزة مفتوحة جُعلت بين الهمزة والألف، نحو قراءة، وإن كانت مضمومة جُعلت بين الهمزة والواو، نحو تساؤل، وإن كانت مكسورة جُعلت بين الهمزة والياء، نحو سائل، وقائل.

وإنما لم يجز بين بين الغير المشهور؛ لسكون ما قبلها.

[فإن قلت]: فهلاً امتنع جعلها بين بين لسكون الألف، وقرب همزة بين بين من الساكن، وهم لا يَجمعون بين الساكن وما قرب منه.

[أجيب]: بأنه سوّغ ذلك أمران: أحدهما: خفاء الألف، فكأنه ليس قبلها شيء، وثانيهما: زيادة المدّ الذي فيها، فإنه قائم مقام الحركة، كالمدغم، كذا ذكره الجاربرديّ[1]، والله تعالى أعلم.

ولَمّا فرغ من بيان الهمزة المفردة، شرع يبيّن الهمزتين المجتمعتين، فقال:

(وَإِنْ حَوَتْ) أي جمعت **(كَلِمَةٌ هَمْزَيْنِ، وَ)** هي واو الحال بتقدير «قد»، أي والحال أنه قد **(تَبِعَ)** بكسر الباء، من باب تَعِبَ **(الْمَفْتُوحَ)** أي الهمز المفتوح **(ذُو التَّسْكِينِ)** أي الهمز المسكّن **(فَالثَّانِيَ)** أي الهمز الثاني **(السَّاكِنَ أَبْدِلْ)**ـه **(أَلِفَا)** وجوبًا مطّردًا **(كَآدَمٍ)** صفة مشبّهة، كأسمر، وصُرف هنا للوزن، وليس هو آدم أبا البشر ﷺ، وإن قاله ابن كمال؛ لأنه اسم أعجميّ، فتفطّن.

وأصل «آدم» هذا أأدم بهمزتين، الأولى منهما زائدة مفتوحة، والثانية فاء الكلمة ساكنة، فقُلبت الثانية ألفًا، فقيل: آدم.

(١) «الفلاح» ص١٠٤.

٤٨٦ - إِلَّا أَيِمَّةَ أَتَى بِالْيَاءِ وَبَعْضُهُمْ بِهَمْزَتَيْهِ جَائِي

ولا يجوز أن يقال: الأولى فاء الكلمة، والثانية زائدة؛ لوجهين:

[الأول]: أنه يكثُرُ زيادتها أوّلًا، وقلّت حشوًا، والحمل على الأكثر أولى.

[والثاني]: أنه لو كان كذلك لكان وزنه فاعلًا، كسائل، فيجب أن يُصرف، فلما لم يُصرَف دلّ على أنه أفعلُ، كأحمر، ومن هنا يُعلم أنه لا يجوز أن يكون على فَاعَلَ بفتح العين، كخاتم بأن تكون الألف زائدة غير منقلبة من الهمزة؛ لأنه حينئذ يجب صرفه أيضًا.

(وَآخَذِ) بالجرّ عطفًا على «آدم»، وهو أفعل تفضيل، صُرف للوزن أيضًا، وأصله أأْخَذُ بهمزتين، أولاهما همزة تفضيل مفتوحة، والثانية فاء الكلمة ساكنة، فقُلبت الثانية ألفًا؛ لسكونها، وانفتاح ما قبلها، فقيل: آخَذُ.

وقوله: **(يَدَ الْوَقَا)** منصوب على المفعولية بـ«آخذ».

ولمّا استُثني من الحكم السابق الذي هو قلب الهمزة الثانية ألفًا وجوبًا، وبقاء الألف في لفظ **«أئمة»** ذكره بقوله:

(إِلَّا أَيِمَّةَ أَتَى بِالْيَاءِ) الصريحة المكسورة جمع إمام، كأَزِمّة جمع زِمَام، والأصل أأْمِمَة، بإثبات همزة ساكنة متوسّطة بين الهمزة الأولى، وبين الميم، فنقلوا أوّلًا كسرة الميم إلى الهمزة الساكنة، ثم أدغموها في الميم الثانية، فصار أئمة بفتح الهمزة الأولى، وكسر الثانية، ثم جُعلت ألفًا؛ نظرًا إلى سكون أصلها، وانفتاح ما قبلها، كما في آخذ، فاجتمع ساكنان، ثم جُعلت الألف المنقلبة من الهمزة ياء؛ لاجتماع الساكنين، وهما الألف المنقلبة، والميم المدغمة، ثم حُرّكت من جنسها، فصار أَيِمّة، هذا مختار البصريين، وإن كان مخالفًا للقياس؛ لأن قلب الألف ياء مع أن ما قبلها مفتوح ليس بقياس، بل القياس أن تُجعل الهمزة الثانية ياءً ابتداء؛ لكونها مكسورة كما هو الواقع في كتب القوم.

٤٨٧ ـ وَشَذَّ كُلْ وَخُذْ وَمُرْ بِالْحَذْفِ   إِذْ كُلُّهَا بِهَمْزَتَيْنِ تُلْفِي

وقوله: (**وَبَعْضُهُمْ بِهَمْزَتَيْهِ جَائِي**) يعني بعض الصرفيين، وهم الكوفيون حقّقوا الهمزتين، وأتوا بهما؛ لعدم جواز قلب الثانية ألفًا عندهم.

والحاصل أن الكوفيين لا يرون قلب الهمزة الثانية ألفًا حتى لا يلزم اجتماع الساكنين في غير حدّه، وقُرِئ عندهم ﴿أَيِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ بالهمزتين، وبإدغام الميم.

[**فإن قيل**]: اجتماع الساكنين في حدّه جائز، وهو أن يكون الحرف الأول مدًّا، والثاني مُدغَمًا، فلم لا يجوز في «**آمّة**» مع أنه في حدّه؛ لأن الأول مدّ، والثاني مدغم، كما في دابّة؟.

[**قلنا**]: الألف المنقلبة من الهمزة في «**آمّة**» ليست بمدّة؛ لأن الألف إنما تكون مدّة إذا كانت حرف علّة، وإنما تكون حرف علّة إذا كانت منقلبة من الواو، أو الياء، وهنا ليست كذلك؛ لأنها منقلبة من الهمزة، فإذا لم تكن مدّة لم يتحقّق اجتماع الساكنين في حدّه، فتبصّر، والله تعالى أعلم.

ولمّا خرج «**كُلْ**»، و«**خُذْ**»، و«**مُر**» عن القاعدة المذكورة، وهي أنه إذا اجتمع همزتان، وكانت الثانية ساكنة، تقلب الثانية حرفًا يوافق حركة الأولى، ذكر ذلك بقوله:

(**وَشَذَّ**) عن القاعدة (**كُلْ**) أمر من أكل يأكل، من باب نصر (**وَخُذْ**) أمر من أخذ يأخذ من باب نصر أيضًا (**وَمُرْ**) أمر من أمر يأمر من باب نصر أيضًا (**بِالْحَذْفِ**) أي بحذف الهمزتين معًا (**إِذْ كُلُّهَا**) أي كلُّ الثلاثة بنصب «**كُلَّ**» مفعولًا مقدّمًا لـ«**تُلْفِي**» (**بِهَمْزَتَيْنِ تُلْفِي**) أي تجدها، يعني أن أصلها: أأكل، وأأخذ، وأأمر، فكان حقّها أن يقال: أوكل، وأوخذ، وأومر بالواو الساكنة المنقلبة من الهمزة؛ لأن ماضيها أَكَلَ، وأَخَذَ، وأَمَرَ، فإذا أمرت منها يجتمع همزتان: إحداهما فاء الكلمة، وهي ساكنة، والثانية همزة الوصل، وهي مضمومة؛ لأن كلّها من الباب الأول، أي

٤٨٨ - وَإِنْ لِسَابِقٍ كَسْرَتْ يَنْقَلِبْ ثَانٍ بِيَاءٍ نَحْوُ إِيسِرْ تَنْتَهِبْ

باب نصر، فكان القياس قلب الثانية واوًا؛ لسكونها، وانضمام ما قبلها، لكن لمّا كَثُرَ استعمالها خالفوا القياس فيها، فخفّفوا الهمزة الثانية بالحذف، فبقي ما بعد همزة الوصل متحرّكًا، فاستُغني عنها، فحُذفت أيضًا، فصار كُلْ، وخُذْ، ومُرْ.

هذا ما أراده الناظم تبعًا لأصله، لكن المسألة ليست على إطلاقها، بل فيها تفصيل، وهو أن مخالفة القياس في كُلْ، وخُذْ على سبيل الوجوب والالتزام، وأما مُر، فيجوز فيه القياس أيضًا، كقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾، والسرّ فيه أن مُرْ لمّا لم يبلغ مبلغ باب خُذ وكُلْ في كثرة الاستعمال لم يلتزموا حذف الهمزة فيه، ولم يَقصُر في قلّة الاستعمال كما في باب أيسر حتى أثبتوها فيه أيضًا بلا خلاف، فجعلوا له حكمًا متوسّطًا، وهو جواز الأمرين: إثبات الهمزة، جريًا على القياس، وحذفها على خلاف القياس، إلا أنهم إذا ابتدءوا به كان مُرْ أفصح عندهم من اؤمر؛ لاستثقال الهمزتين، وإذا وصلوه، أي ابتدءوا بما قبله، كان اؤمر أفصح من مُرْ؛ لأنهم إذا قالوا: وأمر فقد استغنوا عن همزة الوصل المضمومة؛ لأجل الدرج، وإيصال الواو المفتوحة بالهمزة التي هي فاء الفعل، فلا يُستثقل، والله تعالى أعلم.

[تنبيه]: كان الأولى للناظم أن يؤخّر هذا البيت عن قوله: «**وَإِنْ يُضَمَّ فَلِوَاوٍ قُلِبَا إلخ**»؛ لكونه من تَتِمّته، وهو الذي فعله الأصل، فليُتنبه.

(**وَإِنْ لِسَابِقٍ كَسْرَتْ**) أي وإن كسرت الهمزة الأولى (**يَنْقَلِبْ ثَانٍ**) أي همز ثانٍ (**بِيَاءٍ**) أي إلى ياء (**نَحْوُ إِيسِرْ**) بقطع همزة الوصل، وهو بكسر السين، أصله ائسِر بهمزتين، أمر من أسر يأسر، من باب ضرب، والأسرُ: الشدّ، والأسير: الأخيذ، والمقيّد، والمسجون.

٤٨٩ - وَإِنْ يُضَمَّ فَلِوَاوٍ قُلِبَا	ثَانٍ مُسَكَّنٌ كَأُوثِرَ النَّبَا
٤٩٠ - وَإِنْ مَعَ الْكَلِمَتَيْنِ وَرَدَا	خُفِّفَ ثَانٍ عِنْدَ إِبْنِ أَحْمَدَا

وقوله: (تَنْتَهِبْ) مجزوم بالطلب قبله، أي تغتنم، والنَّهْبُ: الغنيمة، والانتهاب: أخذها.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه إذا كانت الهمزة الأولى مكسورة، والثانية ساكنة، تُقلب الثانية ياءً وجوبًا مطّردًا؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، نحو ايسِرْ، وأصله ائسِرْ بهمزتين، فقُلبت الهمزة الثانية ياء؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، فصار ايسِرْ، ومثله ايت، أمر من أتى يأتي، وأصله ائت.

(وَإِنْ يُضَمَّ) الهمز السابق (فَلِوَاوٍ قُلِبَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، ونائب فاعله قوله: (ثَانٍ) أي همز ثان (مُسَكَّنٌ) وذلك (كَأُوثِرَ النَّبَا) فعلٌ ونائب فاعله، و«النبا» مقصور النبإ، وهو الخبر.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه إذا كنت الهمزة الأولى مضمومةً، والثانية ساكنة، قُلبت الثانية واوًا وُجوبًا مطّردًا أيضًا؛ لتناسب حركة ما قبلها، نحو أُوثِر، مجهول آثر الحديث بالمدّ، أي رواه، وأصله أُؤْثر بهمزتين، فقُلبت الثانية واوًا؛ لسكونها، وانضمام ما قبلها، فصار أوثر، وكذلك أومن، مجهول آمن.

وإنما لم يجوّزوا الجمع بين همزتين في كلمة واحدة، وأوجبوا التخفيف بقلب ثانيهما؛ لأنهم يُخفّفون في كلامهم الهمزة الواحدة في الأكثر، فإذا اجتمعتا كان أشدّ ثقلًا، فلزم تخفيف الثانية بالإبدال، والله تعالى أعلم.

ثم إن ما تقدّم من تخفيف الهمزة الثانية بقلبها من جنس حركة الأولى إذا كانتا في كلمة واحدة، وأما إذا كانتا في كلمتين، فقد ذكره بقوله:

(وَإِنْ مَعَ الْكَلِمَتَيْنِ وَرَدَا) بألف التثنية، أي وإن جاء الهمزتان في كلمتين، بأن تكون أولاهما في آخر الكلمة، وثانيتهما في أول كلمة أخرى، وتكون الأقسام اثني

٤٩١ - وَسَاكِنُ الْحِجَازِ كُلًّا خَفَّفَا   بَيْنَهُمَا قَدْ زَادَ بَعْضٌ أَلِفَا

عشر قسمًا؛ لأنه لا مجال لسكون الثانية؛ لوقوعها في أول الكلمة، وإلا فالأقسام العقليّة ستة عشر قسمًا، فالأربعة من الاثني عشر تكون إذا كانت الثانية مفتوحة، وقبلها أربعة أحوال، وذلك يتحقّق بذكر لفظ «**أحد**» بعد «**جاء**»، و«**يدرأ**»، و«**من تلقاء**»، و«**لم يدرأ**»، والأربعة منها تكون إذا كانت مكسورة، وقبلها الأربعة، ويتحقّق ذلك بذكر لفظ «**إنسان**» بعد الألفاظ الأربعة المذكورة، والأربعةُ الأُخرى منها تكون إذا كانت مضمومة، وقبلها الأربعة المذكورة، ويتحقّق ذلك بذكر «**أولئك**» بعد تلك الأربعة.

ولمّا اختُلِف في كيفية التخفيف، أشار إليه بقوله:

(**خُفِّفَ ثَانٍ**) فعلٌ ونائب فاعله، أي خُفِّف الهمز الثاني (**عِنْدَ إِبْنِ أَحْمَدَا**) بألف الإطلاق، وبقطع همزة «**ابن**» للوزن.

و«**ابن أحمد**» هو: الخليل بن أحمد الأزديّ الفَرَاهيديّ أبو عبد الرحمن البصريّ العلامة العابد النحويّ اللغويّ، واضع علم العروض، وصاحب «**كتاب العين**» في اللغة، توفّي رحمه الله تعالى بعد مائة وستّين، وقيل: مائة وسبعين، وقيل: بعدها[1].

يعني أن الخليل بن أحمد يرى تخفيف الهمزة الثانية؛ لأن الثقل إنما حصل عندها، فلا يُصار إلى غيرها، وعند أبي عمرو بن العلاء تُخفّف الأولى؛ لأن الاستثقال إنما حصل من اجتماعهما، فعلى أيهما وقع التخفيف جاز، لكن قد رأيناهم أبدلوا من أول المثلين حرف اللين في نحو «**دينار**»، و«**ديوان**»؛ إذ أصلهما دنّار بنونين، ودوّان بواوين، وكان ذلك للتخفيف، فكذا في الهمزتين.

ولمّا كان مذهب أهل الحجاز تخفيف كلتا الهمزتين معًا، ذكره بقوله:

(**وَسَاكِنُ الْحِجَازِ**) أي الذين يسكنون البلد المسمّى بالحجاز، وقد تقدّم بيان معنى

---

(١) راجع «تهذيب التهذيب» ١/٥٥٢.

....

الحجاز، وأفرد «**ساكن**» بتأويله بالفريق، ونحوه (**كُلًّا**) من الهمزتين (**خَفَّفَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل.

يعني أن أهل الحجاز يُخفِّفون الهمزتين كلتيهما؛ لأن الثقل إنما لزم من اجتماعهما، وتخصيص إحداهما بالتخفيف تَحَكُّم.

ثم في تخفيفهما جميعًا وجهان:

[**أحدهما**]: أن تُخفَّف الأولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت، ثم تُخفَّف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفها لاجتماعهما في كلمة، ففي نحو «**جاء أحمد**» تُجعل الأولى بين بين، والثانية تُقلب واوًا؛ لأن الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة واحدة، ولم تُكسر الثانية، أو ما قبلها قُلبت واوًا، نحو «**أوادم**»، أصله آآدم في جمع آدم، وأُويدم في تصغير آدم، أصله أُأَيدِم.

[**والثاني**]: أن تخفَّفا معًا على حسب ما يقتضيه تخفيف كلّ واحدة منهما لو انفردت، ففي مثل «**جاء أحمد**» تُجعلان بين بين؛ لأن المفردة إذا كان ما قبلها ألفًا، نحو «**سائل**»، أو كان ما قبها مفتوحًا، نحو «**سأل**» تُجعل بين بين، وإن لم يكونا متفقتين في الحركة خَفَّفت أيهما شئت على حسب ما يقتضيه التخفيف في كلّ واحدة منهما لو انفردت، ففي نحو «**جاء إدريس**» تُجعلان بين بين، ومثل «**يدرأ أحد**» تُجعل الأولى بين بين، وتُقلب الثانية واوًا، كجُوَن، وعلى هذا القياس.

ولمّا كان بعض العرب يُقحِم بين الهمزتين ألفًا للفصل، ذكره بقوله:.

(**بَيْنَهُمَا**) أي بين الهمزتين (**قَدْ زَادَ بَعْضٌ**) أي بعض العرب (**أَلِفَا**) للفصل بينهما، نحو «**آأنت**» حرصًا منهم على إثبات الهمزتين، وهَرَبًا من اجتماعهما، ولا يجوز إثبات تلك الألف في الخطّ، كراهة اجتماع ثلاث ألفات، ولا يُعرف إقحام الألف بينهما

٤٩٢ ـ أَآنْتِ ظَبْيَةٌ لِهَذَا يَشْهَدُ   فِي أَوَّلِ الْكِلْمَةِ ذَا لَا يُوجَدُ

إذا كانت الأولى آخر الكلمة، نحو جاء أحمد، بل إنما يُعرف إذا كانت الأولى همزة استفهام كما أشار إليه بقوله: (أَآنْتِ ظَبْيَةٌ) أي في قول ذي الرمّة [من الطويل]:

فَيَاظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلاَجِلٍ   وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ ظَبْيَةٌ أَمْ أُمُّ سَالِمِ(١)

(لِهَذَا) أي لما قلناه من إدخال الألف فاصلاً بين الهمزتين (يَشْهَدُ) إذ أصله أأنتِ، فأدخل الألف بينهما،ثم منهم من يُحقق بعد إقحام الهمزتين، ومنهم من يُخفّف، وذكر ابن الحاجب في «شرح المفصّل» أنه لم يثبت إقحام الألف إلا في مثل «آأنت» وشبهه.

ثم إن تخفيف الهمزة لا يكون في أول الكلمة، كما بيّنه بقوله:

(فِي أَوَّلِ الْكِلْمَةِ) بفتح الكاف، وكسرها، مخفّف كَلِمة بفتح الكاف، وكسر اللام (ذَا) أي التخفيف المذكور بجميع أنواعه (لَا يُوجَدُ) أي لا يتحقّق ولا يجوز، يعني أنه إذا وقعت الهمزة في أول الكملة، وابتدىء بها لا يجوز تخفيفها؛ لقوة المتكلّم بها، ولأنه لو خُفّفت، وجُعلت بين بين تَقْرُبُ الهمزة المبتدأ بها من الساكن، فكُره أن يُبتدأ بما يُشبه الساكن، ولما لم يجز بين بين، وهو الأصل في تخفيف الهمزة، كما مرّ حُمل الباقي عليه.

وقيدنا بالابتداء بها لأنه إذا وقعت الهمزة في أول الكلمة، ولكن لم يُبدأ بها، بل بشيء آخر قبلها جاز تخفيفها، ولهذا جوّزوا تخفيف الهمزتين معًا،

(١) «الوَعْسَاءُ»: الأرض الليّنة، و«الجَلاجِل» ـ بجيمين أولاهما مفتوحة، أو مضمومة: اسم موضع؛ وقيل جبل من جبال الدهناء، ويُروى بالحاء المضمومة، قال ابن برّيّ: روت الرواة في «كتاب سيبويه» «جُلاجل» بضم الجيم لا غير، قاله في «اللسان» ١٢٣/١١، و«النّقا» بالفتح اسم موضع آخر.

٤٩٣ ـ أَمَّا سُقُوطُهَا مِنَ الأُنَاسِ وَمِنْ إِلَهٍ شَذَّ بِالْقِيَاسِ

وثانيتهما، في مثل ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾، مع أن الثانية وقعت في أول الكلمة، فتنبّه.

[تنبيه]: لا يَرد على قولهم: «لا تُخَفَّفُ الهمزة في أول الكلمة» نحو «خُذ»، وأصله أأخذ، فخُفِّفت الهمزة بالحذف من أوله؛ لأنه حُذفت الهمزة الثانية تخفيفًا، ثم استُغني عن همزة الوصل، فحُذفت، فلم تُخفّف الهمزة الأولى، وكذا «كُلْ»، و«مُرْ».

ولا يرد أيضًا نحو «قُل»، إذ أصله أقوُل؛ لأنا نمنع أن أصله ذلك؛ لأنه مأخوذ من تقول، فحُذفت حرف المضارعة، وسكنت اللام؛ للجزم، فصار قول، فحذفت الواو للساكنين، فصار قُلْ، فلم يوجد سبب وجود الهمزة، وهو سكون القاف، فلا تتحقّق الهمزة، ولا تخفيفها.

أو نقول: سلّمنا أن أصله أقوُل، لكن أُعلّ بنقل حركة الواو إلى القاف، فحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، فاستُغني عن همزة الوصل، فحُذفت لا على وجه التخفيف، بل لعدم الاحتياج إليها، كذا ذكره الجار برديّ موافقًا لما ذكره ابن الحاجب.

ولمّا ورد على قوله: «**لا تُخفّف الهمزة في أول الكلمة**» «**أناس**»، و«**إله**»، حيث خُفّفا بالحذف من أول الكلمة، أجاب عنه بأنه شاذّ، فقال:

(**أَمَّا سُقُوطُهَا**) أي الهمزة (**مِنَ الأُنَاسِ**) حيث يقال: ناس بحذف الهمزة من أول الكلمة، والناس جمع لا واحد له من لفظه، كالقوم والرهط (**وَ**) كذا حذفها (**مِنْ**) كلمة (**إِلَهٍ شَذَّ بِالْقِيَاسِ**) أي عن القياس، فالباء بمعنى «**عن**»، يعني أن كلا من أناس، وإله خرج عن القياس تخفيفهما بحذف الهمزة من أولهما.

٤٩٤ ـ فَصَارَ لَاهًا ثُمَّ زَادُوا أَلِفَا	وَاللَّامَ بِالإِدْغَامِ فَاللَّهَ اعْرِفَا
٤٩٥ ـ وَقِيلَ أَصْلُهُ الْإِلَهُ فَحُذِفْ	هَمْزٌ بِنَقْلٍ فَادْغَامٍ قَدْ أُلِفْ

(فَصَارَ) إله بعد حذف همزته (لَاهًا، ثُمَّ زَادُوا أَلِفَا وَاللَّامَ) أي ثم بعد الحذف زادوا «أل» عوضًا عن الهمزة المحذوفة (بِالإِدْغَامِ) أي مع إدغام اللام الداخلة في لام الكلمة، فصار الله، كما أشار إليه بقوله: (فَاللَّهَ) مفعول مقدّم لـ(اعْرِفَا) فعل أمر مؤكّد بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا؛ للوقف، أي اعرفن كونه «الله» بعد الإدغام.

[تنبيه]: «الإله» فِعَالٌ بمعنى مفعول، من أَلَهَ يَأْلَهُ بالفتح فيهما إلاهةً: أي عَبَد، فمعنى إله مألوه، أي معبود، كقولنا: إمام بمعنى مؤتمّ به، فعلى هذا في الألف واللام مذهبان:

[أحدهما]: أن يكونا عوضين عن الهمزة المحذوفة، ومع هذا يفيد التعريف أيضًا، وهو مذهب أبي عليّ النحويّ، واستدلّ عليه بكون همزته للقطع حالةَ النداء، حيث يقال: يا أَللهُ بالقطع.

[وثانيهما]: أن يكونا للتعريف، لا للتعويض، وهو مذهب جمهور أئمة اللغة، واستدلّوا عليه بأنه لو كانتا عوضًا عن الهمزة لما اجتمعتا حينئذ مع المعوّض في قولهم: الإله، وقالوا: وقُطعت الهمزة للزومها تفخيمًا لهذا الاسم، والناظم تبعًا لأصله أطلق القول، ولم يُقيّد بكونها للتعويض، أو للتعريف؛ ليشمل المذهبين، هذا.

وقد جوّز سيبويه أن يكون أصل اسم الله تعالى لاه بغير همزة، من لاه يليه: أي تستّر، ثم لما أُدخلت الألف واللام أُجري مجرى اسم العلم، كالحسن والعباس إلا أنه يُخالف سائر الأعلام، من حيث إنه كان في الأصل صفة، وقولهم: يا ألله بقطع الهمزة إنما جاز لأنه يُنوى به الوقف على حرف النداء تفخيمًا للاسم[1]، والله تعالى أعلم.

(وَقِيلَ: أَصْلُهُ) أي أصل لفظ «الله» (الْإِلَهُ) معرّفًا (فَحُذِفْ هَمْزٌ) أي الهمز الثاني المكسور تخفيفًا (بِنَقْلٍ) أي مع نقل حركتها، وهي الكسرة إلى اللام الساكنة قبلها

---

(١) راجع «الصحاح» ٥/١٧٨٠-١٧٨١ و«الفلاح» ١٠٧.

٤٩٦ - مِثْلُ يَرَى فِي الْحَذْفِ بَعْدَ النَّقْلِ فَأَصْلُهُ يَرْأَيُ قَبْلَ الْجَعْلِ
٤٩٧ - أَلِفًا الْيَا ثُمَّ فَتْحُ الْهَمْزَةِ لِرَائِهِ نُقِلَ بَعْدَ بُرْهَةِ

(فَادَّغَامٍ) بتشديد الدّال، من باب الافتعال، أي مع ادّغام اللام الأولى في اللام الثانية؛ لاجتماع حرفين متجانسين، وعلى هذا لا يكون حذف الهمزة شاذًا، بل هو قياس؛ لأن الهمزة إذا تحرّكت، وسكن ما قبلها كان في تخفيفها أن تُحذف الهمزة، وتنقل حركتها إلى ما قبلها، كما في الأحمر، وقوله: **(قَدْ أُلِفْ)** بالبناء للمفعول جملة في محل جرّ صفة لـ«**ادّغام**»، أي مألوف؛ لكونه جاريًا على القياس، كما حققناه آنفًا، **وكما أوضحه بالتمثيل بقوله:** **(مِثْلُ يَرَى)** أي هو مثل «**يرى**» مضارع رأى **(فِي الْحَذْفِ)** أي في حذف همزته **(بَعْدَ النَّقْلِ)** أي بعد نقل حركة الهمزة إلى الراء الساكنة **(فَأَصْلُهُ يَرْأَيُ)** بسكون الراء، وفتح الهمزة، وضمّ الياء **(قَبْلَ الْجَعْلِ أَلِفًا الْيَا)** أي قبل قلب يائه ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها **(ثُمَّ فَتْحُ الْهَمْزَةِ لِرَائِهِ نُقِلَ)** بالبناء للمفعول، أي نقلت فتحة الهمزة إلى الراء الساكنة قبلها **(بَعْدَ بُرْهَةِ)** أي مُدّة من الزمان، وهو بضم الباء، وفتحها، والجمع بُرَة، وبُرُهات، مثل غُرْفَة وغُرُفَات في وجوهها، أي بضمّ الراء، وسكونها، وفتحها[1].

وإنما قال: «**بعد بُرْهة**» إشارة إلى كثرة العمل قبل الفتحة، وذلك أن أصله يرأيُ بضمّ الياء كما ذكره، فقلبت الياء ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثم لُيّنت الهمزة بحذف حركتها، فاجتمع ثلاث سواكن: الراء، والهمزة، والألف المنقلبة من الياء، فحُذفت الهمزة، وأعطيت حركتها للراء، فصار يرى، والله تعالى أعلم.

(١) «المصباح المنير» ١/٤٦.



٤٩٨ - وَفِي يَرَى يَجِبُ ذَا التَّخْفِيفُ لَا ... فِي أَخَوَاتِهِ كَآتِي سَأَلَا

٤٩٩ - كَذَا نَأَى لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا ... دُونَهُمَا فَقُلْ لَدَى اتِّصَالِهَا

ثم إن هذا التخفيف واجب في «يرى»، كما بيّنه بقوله:

(وَفِي يَرَى يَجِبُ ذَا التَّخْفِيفُ) أي تخفيف الهمزة بالحذف، فلا يجوز استعمال الأصل، والرجوع إليه إلا في الضرورة الشعريّة، كقوله [من الطويل]:

أَلَمْ تَرَ مَا لَاقَيْتُ وَالدَّهْرُ أَعْصُرُ ... وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرْأَى وَيَسْمَعُ

(لَا فِي أَخَوَاتِهِ) أي لا يجوز في أخوات يرى، والمراد بها الكلمات التي فيها الهمزة، سواء وُجد حرف العلّة أم لا، فلا تُخفّف رأى؛ لعدم سكون ما قبل الهمزة، إلا في ضروة الشعر، كقوله [من الخفيف]:

صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ ... رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الْحِلَابِ

وإنما وجب تخفيف يرى دون أخواتها؛ لكثرة استعمالها، مع اجتماع حرف العلّة بالهمزة في الفعل الثقيل، فهذه شروط ثلاثة، فمتى اجتمعت في كلمة وجب تخفيفها وجوبًا غير قياس، كما سيأتي، ومتى انتفى واحد منها لم يجب التخفيف، وذلك (كَآتِي سَأَلَا) أي كمضارع سأل، وهو يسأل، فإنه لا يجب أن يقال: يَسَلُ بحذف الهمزة، ونقل حركتها إلى السين قبلها؛ لفقدان الشرط الثاني، وهو اجتماع حرف العلّة بالهمزة، بل هذا التخفيف جائز.

و(كَذَا) لا يجب أن يقال: يَنَى في مضارع (نَأَى) يَنْأَى؛ بمعنى بعد يبعد، بل يجوز بعد قلب الياء ألفًا أن تُخفّف الهمزة بحذفها، ونقل حركتها إلى النون قبلها، ويجوز إبقاؤها؛ لفقدان الشرط الأول، وهو كثرة الاستعمال.

ثم بيّن وجه وجوب تخفيف يرى دون يسأل، وينأى، فقال: (لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا) أي استعمال «يرى» (دُونَهُمَا) أي مضارع سأل، ونأى، وقد بيّناه آنفًا.

ومما لا يجب تخفيفه في الأسماء لفقدان الشروط «مَرْأًى»، اسم مكان من رأى، فإنه لا يجب تخفيفه، بل يجوز بعد قلب الياء ألفًا أن تُخفّف الهمزة بحذها، ونقل

٥٠٠ - بِمُضْمَرٍ رَأَى رَأَوْا رَأَيَا	رَأَتْ رَأَيْنَ رَأَتَا مُنْتَهِيَا
٥٠١ - يَرَى يَرَوْنَ يَرَيَانِ وَتَرَى	لَمْ تَرَيَا يَرَيْنَ أَنْتَ قَدْ تَرَى
٥٠٢ - لَمْ تَرَيَا تَرَوْا تَرَيْ وَتَرَيَا	تَرَيْنَ قَدْ أَرَى نَرَى خُذْ آتِيَا
٥٠٣ - حُكْمَ يَرَوْنَ كَيَرَى لَكِنْ حُذِفْ	أَلِفُهُ لِسَاكِنٍ لَهُ رَدِفْ

حركتها إلى الراء قبلها، وإن لم يُستعمل، كما سيجيء، وجاز إبقاؤها؛ لفقدان الشرط الثالث، وهو اجتماع حرف علّة مع الهمزة في الفعل، وعلى بقائها قول الشاعر [من الطويل]:

حَمَامَةَ جَرْعَى حَوْمَةِ الْجَنْدَلِ اسْجَعِي فَأَنْتِ بِمَرْأًى مِنْ سُعَادَ وَمَسْمَعِ

ثم بيّن كيفية إلحاق الضمائر بـ«رأى يرى»، فقال:

(فَقُلْ: لَدَى اتِّصَالِهَا) أي اتّصال مادّة رأى **(بِمُضْمَرٍ)** مستترًا كان أو بارزًا **(رَأَى)** للواحد **(رَأَوْا)** للجماعة، وقدّمه للوزن **(رَأَيَا)** للمثنى المذكّر **(رَأَتْ)** للواحدة الغائبة **(رَأَيْنَ)** لجماعتها، وقدّمه للوزن أيضًا **(رَأَتَا)** لمثنّاها، حال كونك **(مُنْتَهِيًا)** إلى آخره، فتقول: رأيتَ رأيتما رأيتم، رأيتِ رأيتما رأيتنّ، رأيتُ، رأينا، وقل لدى اتصالها بالمضارع **(يَرَى، يَرَوْنَ، يَرَيَانِ)** أخّره للوزن **(وَتَرَى، لَمْ تَرَيَا، يَرَيْنَ، أَنْتَ قَدْ تَرَى لَمْ تَرَيَا تَرَوْا، تَرَيْ وَتَرَيَا تَرَيْنَ، قَدْ أَرَى نَرَى، خُذْ آتِيًا)** حال مقدّم من **(حُكْمَ يَرَوْنَ)** بالنصب على المفعولية لـ «خذ» أي خذ حكم يرون للجماعة حال كونه آتيًا **(كَـ)**حكم **(يَرَى)** للواحد في التخفيف والإعلال **(لَكِنْ حُذِفْ)** بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله **(أَلِفُهُ)** أي ألف يرى المنقلبة من الياء **(لِسَاكِنٍ لَهُ رَدِفْ)** أي لأجل اجتماعه مع ساكن رَدِفه بكسر الدال، من باب تَعِب، أي أتى بعده، وهو واو الجمع.

ومعنى كلامه بإيضاح: أن حكم يرون في التخفيف والإعلال كحكم يرى، لكن يُخالفه في حذف ألفه، فإن ألف يرون تُحذف لاجتماع الساكنين، بخلاف ألف يرى، فإنها لا تُحذف؛ لعدم الموجب للحذف، وأصل يرون يَرْأَيُونَ بوزن يَعْلَمُونَ، قلبت الياء ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، كما في يَرَى، فالتقى ساكنان: هذا الألف، وواو

٥٠٤ ـ يَا يَرَيَانِ أَلِفًا لَنْ يُقْلَبَا   خَوْفًا لِسَاكِنَيْنِ أَنْ يُرْتَكَبَا
٥٠٥ ـ وَحَذْفُهَا كَوَاحِدٍ يَجْعَلُهُ   إِذْ نُونُهُ بِعَامِلٍ تُزِيلُهُ

الجمع بعده، فحذفت الألف؛ لأن الواو لا يُحذف؛ لكونه ضميرًا علامة للجماعة، فصار يرْأَون، ولم يُحذف ألف يرى؛ لعدم التقاء الساكنين، ثم لُيِّنت الهمزة بحذف حركتها، فاجتمع ثلاث سواكن: الراء، والهمزة، وواو الجماعة، فحذفت الهمزة، وأعطيت حركتها التي هي الفتحة للراء الساكنة قبلها، كما في يرى، فصار يَرَوْنَ، قيل: ويجوز أن تُلَيَّن الهمزة أوّلاً، وتُحذف، ثم تُقلب الياء ألفًا، فتُحذف، والله تعالى أعلم.

ثم بيّن سبب عدم قلب ياء «يريان» ألفًا، فقال:

(**يَا يَرَيَانِ أَلِفًا لَنْ يُقْلَبَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، يعني أنه لا يجوز قلب ياء يريان ألفًا مع وجود علّة، القلب، وهو تحرّكها، وانفتاح ما قبلها (**خَوْفًا لِسَاكِنَيْنِ أَنْ يُرْتَكَبَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول أيضًا، أي لخوف وقوع التقاء الساكنين: ألف التثنية، والألف المنقلبة من الياء (**وَحَذْفُهَا**) أي الألف المنقلبة (**كَوَاحِدٍ يَجْعَلُهُ**) يعني أن يريان لو قُلبت ياؤه ألفًا يلزم حذفها لالتقاء الساكنين؛ لأن ألف التثنية علامة لا تُحذف، فيصير يران، فيلزم التباس التثنية بالمفرد؛ لأنّ نونه قد تُحذف للناصب، كما أشار إليه بقوله: (**إِذْ نُونُهُ**) بالرفع والنصب على أنه من باب الاشتغال، أي نون يران المحذوفة ألفه المنقلبة (**بِعَامِلٍ**) هو الناصب (**تُزِيلُهُ**) أنت عند إدخالك العامل عليه، والمعنى أنه يلتبس يريان بيرى في اللفظ في مثل لن يرى؛ لأن نون التثنية تسقط بالناصب، فتقول: في يريان عند دخول «لن» لن يريا، فلو قُلبت الياء ألفًا، وحُذفت لالتقاء الساكنين، وقيل: لن يرا لم يُعلم أنه مثنى حُذفت نونه بالناصب، أو مفرد لم يسقط منه شيء، وإنما قيّدنا الالتباس بكونه في اللفظ؛ لأنه لاالتباس في الخطّ؛ لأن ألف التثنية تكتب بالألف، بخلاف ألف المفرد المقلوبة من الياء، فإنها تكتب بالياء، فتنبه، والله تعالى أعلم.

٥٠٦ ـ أَصْلُ تَرَيْنَ تَرْأَيِينَ فَحُذِفْ	هَمْزٌ وَيَاءٌ بَعْدَ مَا صَارَ أَلِفْ
٥٠٧ ـ صَارَ تَرَيْنَ مِثْلَ فِعْلِ الْجَمْعِ	وَالْفَرْقُ بِالتَّقْدِيرِ لَا بِالْوَضْعِ

ثم ذكر تصريف «يرين»، فقال:

(**أَصْلُ تَرَيْنَ**) للواحدة المخاطبة (**تَرْأَيِينَ**) على وزن تفعلين (**فَحُذِفْ هَمْزٌ**) منه، كما حُذف في يرى (**وَيَاءٌ**) أي ثم حُذفت ياؤه (**بَعْدَ مَا صَارَ أَلِفْ**) وُقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن أصل تَرَيْنَ ترأيين على وزن تفعلين، فحُذفت الهمزة كما تُحذف في يرى، أي حُذفت حركتها، فالتقى ساكنان: الراء، والهمزة، فحُذفت الهمزة، وأُعطيت حركتها للراء قبلها، فصار تَرَيِينَ، ثم قُلبت الياء الأولى ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، فصار تَرَايْنَ، ثم حُذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين في غير حدّه، فصار تَرَيْنَ، بفتح الراء، وسكون الياء.

ويجوز أن تُقلب الياء الأولى التي هي لام الكلمة ألفًا أوّلاً؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، ثم تُحذف لالتقاء الساكنين: الألف، والياء بعدها، فصار تَرْأَيْنَ، ثم لُيِّنت الهمزة، فحُذفت، وأُعطيت حركتها إلى الراء قبلها، فصار تَرَيْنَ.

ثم ذكر وجه الفرق بين تَرَيْنَ للمفردة، وتَرَيْنَ للجماعة، فقال:

(**صَارَ**) أي تَرْأَيِينَ بعد تخفيفه بالطريق المذكور (**تَرَيْنَ**) حال كونه (**مِثْلَ فِعْلِ الْجَمْعِ**) أي جمع الإناث، فإنه بلفظه سواءً (**وَالْفَرْقُ بِالتَّقْدِيرِ**) أي فوزن الواحدة تَفَيْنَ، بحذف العين، واللام، ووزن الجمع تَفْلْنَ، بحذف العين فقط، وقوله: (**لَا بِالْوَضْعِ**) أي لا يفرّق بينهما بالتفريق اللفظيّ؛ لاتّحادهما فيه.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أن تَرَين استوى فيه الواحدة المخاطبة، وجماعتها، فلم يُفرّق بينهما لفظًا بعد تخفيف الهمزة، وإعلال الياء، حيث يقال فيهما: ترين؛ اكتفاءً بالفرق التقديريّ، كما في تَرْمِين، وبيان ذلك أن الياء في الواحدة ضمير، كما في تضربين، والياء التي هي لام الكلمة محذوفةٌ، وأما في الجمع فالياء لام الكلمة، وأما

٥٠٨ - وَتَرَيِنَّ قُلْ مَعَ الثَّقِيلَةِ ... إِذَا جَوَازِمُ لَدَيْهِ حَلَّتِ
٥٠٩ - وَكَسْرُ يَائِهِ لِأَنْ يَطَّرِدَا ... بِكُلِّ نُونَاتٍ بِهَا قَدْ أُكِّدَا
٥١٠ - وَالْأَمْرُ رَهْ رَيَا رَوْا وَرَيْ رَيَا ... رَيِنَ وَيَا رَيَا كَيَا لَمْ تَرَيَا

الهمزة التي هي عين الفعل، فمحذوفة فيهما، فوزن تَرَيْنَ تَفَيْنَ، إن كانت واحدة، وتَفَلْنَ إن كانت جمعًا، وسيجيء هذا البحث مستوفًى في «باب الناقص» إن شاء الله تعالى..

ثم ذكر حكم ما إذا دخلت نون التوكيد على «تَرَيِن»، فقال:

(**وَتَرَيِنَّ**) بفتح أوله وثانيه، وكسر ثالثه، وفتح النون المشدّدة (**قُلْ مَعَ الثَّقِيلَةِ**) أي مع إدخالك نون التوكيد الثقيلة (**إِذَا جَوَازِمُ لَدَيْهِ حَلَّتِ**) أي دخلت عوامل الجزم على «ترين».

(**وَكَسْرُ يَائِهِ لِأَنْ يَطَّرِدَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، أي ليكون مطّردًا (**بِكُلِّ نُونَاتٍ بِهَا قَدْ أُكِّدَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي لأجل أن تَطّرد نون التوكيد المثقّلة الداخلة على تَرَيِنّ بجميع نونات الوكيد الداخلة على غيره من الأفعال في كونه مكسورًا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه إذا أردت إدخال نون التوكيد الثقيلة على «تَرَيِنَ» الذي هو للمخاطبة المفردة عند دخول أداة الشرط الجازم عليه، كما قوله (: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ أصل «إما» بكسر الهمزة، «إِنْ مَا» فأُدغمت النون في ميم «ما» بعد قلبها إليها، فهو شرطٌ جازمٌ، فحُذفت النون للجازم، فبقيت الياء ساكنة، ثم أدخلت نون التوكيد الثقيلة عليه، فاجتمع ساكنان: الياء، والنون الأولى، فحُرِّكت الياء بالكسرة، أما تحريكها، فلدفع التقاء الساكنين، وأما كسرها فحتى يطّرد بجميع نونات التوكيد، كما في اخْشَيِنَّ، فقد حذفت منه نون الإعراب، وكسرت ياؤه، وسيجيء تمام البحث في هذا في «باب اللفيف» - إن شاء الله تعالى -.

ثم بيّن أمر الحاضر من ترى إلخ، فقال:

(**وَالْأَمْرُ**) أي أمر الحاضر من ترى (**رَهْ**) بفتح الراء، وإلحاق هاء ساكنة للسكت

....

للواحد المذكّر، وأصله «ارْأيْ»، فحُذفت همزته كما في تقدّم في «يرى»، ثم حُذفت الياء من آخره؛ علامةً للأمر، ثم استُغني عن همزة الوصل، ثم أُلحقت هاء السكت، وهذه الهاء واجبة في مثله عند الوقف؛ لئلا يكون الابتداء والوقف على حرف واحد، وهو غير جائز؛ لأن الابتداء لا يمكن إلا بالمتحرّك، والوقف يقتضي السكون، فلو كان الابتداء والوقف على حرف واحد يلزم أن يكون الحرف الواحد متحرّكًا وساكنًا معًا، وهو غير جائز، فلذلك أُلحقت الهاء الساكنة؛ للتوصّل بها إلى بقاء الحركة التي قبلها في الوقف، كهمزة الوصل، وإلى هذا أشار ابن مالك في «الخلاصة» حيث قال:

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّ ... بِحَذْفِ آخِرٍ كَـ«أَعْطِ مَنْ سَأَلْ»

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَـ«عِ» ... أَوْ كَـ«يَعِ» مَجْزُومًا فَرَاعِ مَا رَعَوْا

(رَيَا)بفتحتين، وألف التثنية للمخاطَبين (رَوْا) بفتحتين أيضًا، وواو الجماعة للمخاطبِين (رَيْ) بفتح الراء، وسكون الياء للمخاطبة (رَيَا) بفتحتين، وألف التثنية لمثناها (رَيْنَ) بفتح الياء، وسكون الياء، وفتح النون لجماعتها.

قال ابن كمال: لمّا وجب التخفيف في مضارع رأى، كما مرّ يجيىء صيغةُ أمر الحاضر منه بعد التخفيف على هذا الوزن؛ لأنك لو حذفت حرف المضارعة من ترى بقي ما بعده متحرّكًا، والياء تسقط من آخره علامة للأمر، فيبقى على حرف واحد مفتوح، وهو الراء، وقس عليه التثنية، والجمع.

وقد يجيىء أمر الحاضر منه على الأصل، نحو ارْأَ كارْعَ؛ لأنك لو حذفت حرف المضارعة من ترى بقي ما بعده ساكنًا، فاجتُلبت الهمزة المكسورة، والياء تسقط من آخره، فصار ارْأَ، ثم بعد ذلك يجوز تصريفه على هذا الأصل، كتصريف ارْضَ، ويجوز تخفيفه؛ ليكون على حرف واحد كما يجيىء.

وإنما جاز ذلك مع عدم جواز الاستعمال على الأصل في مضارعه؛ بناء على قلّة الاستعمال في الأمر بالنسبة إلى المضارع، لكن التخفيف أفصح، ولهذا لم يذكر

٥١١ ـ رَيَنَّ قُلْ رَوُنَّ ذَا مُؤَكَّدَا بِأَثْقَلِ النُّونَيْنِ فِي كُلٍّ بَدَا
٥١٢ ـ لِعَدَمِ السُّكُونِ فِي رَيَنَّ قَدْ جَاءُوا بِيَا وَوَاوُ جَمْعٍ انْفَقَدْ

المصنّف ـ يعني صاحب الأصل ـ مجيئه على الأصل، كما ذكره الزنجانيّ حيث قال: وإذا أمرت منه قلت: «ارْأَ»، كـ«ارْعَ»، وعلى الحذف «رَ»، وقس أمر الغائب على ما ذكرناه من جواز الأمرين، فيجوز «لِيَرَ» على التخفيف، و«لِيَرْأَ» على الأصل انتهى[1].

ثم بيّن وجه عدم قلب ألف «رَيَا» ألفًا مع عدم الالتباس، فقال:

(وَيَا رَيَا كَيَا لَمْ تَرَيَا) يعني أنه لا تُجعل الياء في «رَيَا» ألفًا مع وجود علّته، وهو تحرّكها، وانفتاح ما قبلها؛ لأجل الإتباع لـ«تريان»، وقد تقدّم أن ياءه لا تقلب ألفًا؛ لئلا يلزم الالتباس بالواحد في مثل «لن يَرَى»، فيكون تثنية أمر المخاطب تابعًا لتثنية الغائب من المضارع.

ثم ذكر حكمه إذا أُكّد بالنون الثقيلة، فقال:

(رَيَنَّ) بفتح الراء والياء، وتشديد النون (قُلْ: رَوُنَّ) بفتح الراء، وضمّ الواو (ذَا) مفعول مقدّم لـ(مُؤَكَّدَا) أي حال كونك مؤكِّدًا ذَا، أي أمر الحاضر من «رأى» (بِأَثْقَلِ النُّونَيْنِ) متعلّق بـ«مؤكّدًا» (فِي كُلٍّ) متعلّق بـ(بَدَا) أي ظهر هذا التأكيد في كلّ الأمثلة الثلاثة المذكورة (لِعَدَمِ السُّكُونِ فِي رَيَنَّ) الجارّ الأول متعلّق بـ«جاءوا»، والثاني متعلّق بـ«عَدَمِ» (قَدْ جَاءُوا بِيَا) يعني أنهم أتوا بالياء في «رَيَنَّ» مع أنهم حذفوها في «رَهْ»؛ لعدم الموجب لحذفها هنا، وهو السكون.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أنك تقول عند التوكيد بالنون الثقيلة: رَيَنَّ رَيَانِّ رَوُنَّ رَيِنَّ رَيَانِّ رَيْنَانِّ، فتجيء بالياء في رَيَنَّ؛ لانعدام السكون، ووجه ذلك أن الأمر من الفعل الصحيح مبنيّ على السكون بسقوط الحركة، ومن الناقص بسقوط لام

(١) «الفلاح» ص١١٠.

٥١٣ - لِفَقْدِ ضَمَّةٍ عَلَيْهِ قُدِّمَتْ زَيَنْ رَوُنْ رَيِنْ بِنُونٍ خُفِّفَتْ

الكلمة؛ لكونها بمنزلة الحركة منه كما مرّ، فإذا أُدخل عليه النون المؤكّدة يكون الأمر من الصحيح مبنيًا على الفتح، فكان كأنه أعيدت الحركة المحذوفة، فأعيدت اللام المحذوفة من الناقص؛ لأن حذفها إنما هو لكون الأمر ساكنًا، فلما أُدخلت النون عليه وجب أن يكون ما قبلها متحرّكًا، فأعيد ما حُذف لأجل السكون، وهو لام الكلمة في الناقص المنزلّة منزلة الحركة من الصحيح، فيقال: رَيَنَّ بالياء المفتوحة، كما يجيء الأمر بإعادة الياء في ارمِيَنَّ؛ لانعدام سكون ما قبل النون، والله تعالى أعلم.

(**وَوَاوُ جَمْعٍ انْفَقَدْ**) هكذا في نسختين، والظاهر أنه سقطت منه كلمة «ما» النافية، والصواب: «**وَوَاوُ جَمْعٍ مَا انْفَقَدْ**» أي ما حُذف، أي لم يُحذف واو الجمع في رَوُنَّ (**لِفَقْدِ ضَمَّةٍ عَلَيْهِ قُدِّمَتْ**) أي لأجل فقدان الضمة التي قبله، يعني أنه لم يُحذف واو الجمع في رَوُنَّ بضمّ الواو، مع أن القياس أن يُحذف، كما في اضْرِبُنَّ، وانْصُرُنَّ؛ لأجل فقدان ضمة قبله تدلّ عليه.

وحاصل المعنى أنه إنما يُحذف واو الجمع من الأمر عند دخول نون التوكيد إذا كان قبلها ضمّة تدلّ على الواو المحذوفة، وهاهنا تنعدم الضمّة؛ لأن الراء قبلها مفتوح، فلو حُذفت لم يوجد ما يدلّ عليها، فلم تُحذف، بخلاف اغْزُنَّ، فإن ما قبل النون فيه مضموم، وهو الزاي؛ لأن أصله اغْزُوُوا بضم الزاي، والواو الأولى التي هي لام الكلمة، فاستُثقلت الضمّة على الواو، فأسقِطَت، ثم حُذفت هي لالتقاء الساكنين؛ لأن الثانية علامة الجمع، فصار اغْزُوا بضمّ الزاي، ثم لمّا أُدخلت عليه النون اجتمع ساكنان: واو الجمع، والنون الأولى، فحُذفت الواو، وإن كانت علامة؛ لدلالة الضمّة التي قبلها عليها، والله تعالى أعلم.

ثم بيّن كيفيّة التوكيد بالنون الخفيفة، فقال:

(**زَيَنْ**) بفتح الراء والياء، وسكون النون للمذكّر الواحد «**رَوُنْ**» بفتح الراء، وضم الواو، وسكون النون لجماعة الذكور (**رَيِنْ**) بفتح الراء، وكسر الياء، وسكون النون

٥١٤ - وَالْفَاعِلُ الرَّائِي بِهَمْزٍ ثَابِتِ ... لِفَقْدِ مَا يَقْبَلُ شَكْلَ الْهَمْزَةِ
٥١٥ - وَجَازَ أَنْ يُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَا ... كَمِثْلِ مَا فِي سَائِلٍ أَمْضَيْنَا

للواحدة المخاطبة، وقوله: **(بِنُونٍ خُفِّفَتْ)** بالبناء للمفعول، أي تقول هذا مؤكّدًا بالنون المخفّفة، ولم يؤكّد بها فعل الاثنين، كاضربا، وفعل جماعة النساء، كاضربْنَ، وإنما يؤكّدان بالثقيلة؛ لئلا يلزم التقاء الساكنين في غير حدّه، خلافًا ليونس، حيث أجاز ذلك مع كسر النون، وإليه أشار ابن مالك في «**الخلاصة**» حيث قال:

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الأَلِفْ ... لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أُلِفْ

ثم بيّن صيغة اسم الفاعل من رأى يرى، فقال:

(وَالْفَاعِلُ) أي اسم الفاعل من رأى يرى **(الرَّائِي)** على وزن فاعلٍ **(بِهَمْزٍ ثَابِتِ)** أصله رائيٌ، فاستُثقلت الضمّة على الياء، فحُذفت، فاجتمع ساكنان: الياء والتنوين؛ لأن التنوين عبارة عن نون ساكنة، فحُذفت الياء؛ لأن التنوين علامة التمكّن، فصار راءٍ، وتقول: رائيان راءون رائية رائيتان رائيات ورَوَّاءٍ، وأصل راءون رائيون على وزن ضاربون، فاستُثقلت الضمّة على الياء، فنُقلت إلى الهمزة بعد سلب حركتها، ثم حُذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين: الياء والواو، فصار راءون، وأصل رَوَّاءٍ رَوَّائِيُ على وزن نَوَاصِرَ، فأُسكنت الياء للثقل، ثم حُذفت لطول البناء، ثم عُوّض التنوين من الياء ومن حركتها، فصار رَوَّاءٍ، والباقي جارٍ على الأصل.

ثم أشار إلى سبب ثبوت الهمزة في اسم الفاعل بقوله: **(لِفَقْدِ مَا يَقْبَلُ شَكْلَ الْهَمْزَةِ)** أي حركتها، أي لعدم إمكان نقل حركة الهمزة.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه إنما لم تُحذف همزته مع أنه مأخوذ من المضارع، وقد عرفت أنه لا يستعمل بالهمز؛ لأن ما قبلها ألف، وهي لا تقبل الحركة، وقيل: إنما لم يُحذف؛ لما يجيء في اسم المفعول عن قريب.

(وَجَازَ أَنْ يُجْعَلَ) بالبناء للمفعول، أي جاز أن تُجعل همزة راءٍ **(بَيْنَ بَيْنَا)** بألف الإطلاق، والمراد بين بين المشهور، وهو أن تُجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج

٥١٦ - فَقِسْ أَرَى يُرِي إِرَاءَةً عَلَى هَـذَا لِحَذْفِ مَا لَهُ قَدْ نُقِلَا
٥١٧ - مَفْعُولُهُ الْمَرْئِيُّ أَصْلُهُ أَتَى مَرْؤُويَةٌ لَكِنْ أُعِلَّ يَا فَتَى

الألف (كَمِثْلِ مَا فِي سَائِلٍ أَمْضَيْنَا) أي قدّمناه، أي كما تُجعل همزة سائل بين بين كما بيّنّا ذلك سابقًا.

(فَقِسْ أَرَى يُرِي إِرَاءَةً) أي قس الرباعيّ (عَلَى هَذَا) أي على رأى يرى الثلاثيّ (لِحَذْفِ)اللام بمعنى «في» أي في حذف (مَا) موصولة أي الهمز الذي ثبت (لَهُ) أي لهذا، وقوله: (قَدْ نُقِلَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، حال من «ما» أي حال كونه منقولاً عنه.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أنه يقاس على رأى يرى الثلاثيّ أرى يري إراءةً الرباعيّ، يعني أنه كما يجب التخفيف في مضارع رأى؛ لكثرة الاستعمال دون أخواته كذلك يجب التخفيف إذا بنيت الإفعال من رأى، وقلت: أرى يُري في ماضيه ومضارعه معًا؛ لكثرة استعمالهما دون أخواتهما.

قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى: إذا كان الماضي من الرؤية على زِنَة أفعل حذفت الهمزة حذفًا لازمًا في الماضي والمستقبل جميعًا، وقيل: أرى يُري، فالتزموا كلهم التخفيف؛ لكثرته في كلامهم، ولهذا لم يلزم في قولهم: أنأى يُنئي على وزن أعطى يُعطي، بل جرى في جواز التخفيف كغيره؛ لأنه لم يكثر تلك الكثرة انتهى.

وأما كيفيّة التخفيف في أرى يُري فهو أن أصلهما أرأى يُرئي على وزن أعطى يُعطي، نُقلت حركة الهمزة إلى الراء الساكن قبلهما فيهما، ثُمّ حذفت، وإعلال الياء ظاهرٌ.

وأصل إراءة إِرْآيٌ على وزن إكْرام، فخُفّفت الهمزة بنقل حركتها إلى الراء، وحذفها، فصار إِرَايًا، فقُلبت الياء همزة؛ لوقوعها متطرّفةً بعد ألف زائدة، فصار إِرَاءً، ثُمّ عُوّض الهاء من الهمزة، فصار إراءةً، هذا هو المعتمد فيه، وإن جاز غيره.

ثم ذكر صيغة اسم المفعول من رأى يرى، فقال:

(مَفْعُولُهُ) أي صيغة اسم مفعول رأى يرى (الْمَرْئِيُّ) بفتح الميم، وسكون الراء،

٥١٨ - وَحَذْفُ هَمْزَةٍ لَهُ مَا وَجَبَا إِذْ حَذْفُهَا فِي فِعْلِهِ قَيْسًا أَبَى
٥١٩ - فَلَمْ يَكُنْ مَفْعُولَهُ مُسْتَتْبِعَا لِذَاكَ فِي الْفَاعِلِ أَيْضًا مُنِعَا

وكسر الهمزة (**أَصْلُهُ أَتَى مَرْؤُوِيَةً**) أي على وزن مضروب (**لَكِنْ أُعِلَّ يَا فَتَى**) ببناء الفعل للمفعول، أي أُعلَّ بقلب واوه ياءً؛ لاجتماع الواو والياء، وسبق إحداهما بالسكون، ثم أدغمت الياء في الياء، وكُسرت الهمزة للياء، وإذا عرفت كيفية الإعلال في مفرده أمكنك القياس عليه في سائر تصاريفه، وهو مرئيّان مرئيّون مرئيّة مرئيّتان ومراءٍ.

(**وَحَذْفُ هَمْزَةٍ لَهُ**) أي للمفعول (**مَا**) نافيةٌ (**وَجَبَا**) بألف الإطلاق، أي لم يجب حذف همزة لاسم المفعول من يرى (**إِذْ**) تعليليّة (**حَذْفُهَا**) أي الهمزة (**فِي فِعْلِهِ**) «**في**» بمعنى «**من**» أي من فعله، وهو يرى (**قَيْسًا أَبَى**) أي لم يكن قياسًا.

(**فَلَمْ يَكُنْ**) الفعل (**مَفْعُولَهُ**) مفعول مقدّم لـ(**مُسْتَتْبِعَا**) أي لا يكون الفعل مستتبعًا لمفعوله في حذف همزته، قال ابن كمال رحمه اللّه تعالى: معنى فلان يستتبع الشيء يَطلب أن يكون ذلك الشيء تابعًا له، كحذف الهمزة في أُأكرم، فإنه يَجْعَلُ الهمزة من يُكرم، وتُكرم، وسائر تصاريفه تابعًا لنفسه، فيُحذف منها، وإذا علمت معنى يستتبع علمت معنى لا يستتبع انتهى[1].

(**لِذَاكَ**) متعلق بـ«**مُنِع**»، أي لأجل ما ذكرناه من العلّة، وهي عدم قياسيّة حذف الهمزة في الفعل (**فِي الْفَاعِلِ**) متعلّق بـ«**منع**» (**أَيْضًا**) أي كالمفعول (**مُنِعَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أنه لا يجب حذف همزة اسم المفعول، بل يجوز؛ لأن وجوب حذف الهمزة في فعله غير قياس، بل التزموه لكثرة الاستعمال، ولهذا لم يجب في «**ينأى كما مرّ**»، وكلّ ما يثبت على خلاف القياس لا يستتبع شيئًا آخر، فلا يستتبع الفعل هنا المفعول، ولا الفاعل، ولا المكان، ولا الزمان، ولا الآلة في وجوب التخفيف.

(١) «الفلاح» ص١١٢.

٥٢٠ ـ أَمَّا مُرًى فَكَثْرَةُ اسْتِعْمَالِهِ   أَعْطَتْهُ شِبْهَ الْقَيْسِ فِي إِعْلَالِهِ
٥٢١ ـ مَوْضِعُهُ مَرْأًى وَمِرْأًى آلَتُهْ   وَذَا جَمِيعًا نَالَ حَذْفًا هَمْزَتُهْ

ولمّا وجب حذف الهمزة من «مُرًى» مع أن حذفها في فعله غير قياس، بيّن ذلك بقوله:

(أَمَّا مُرًى) بضم الميم، وفتح الراء، وتنوينه، اسم مفعول من باب الإفعال (فَكَثْرَةُ اسْتِعْمَالِهِ) المراد كثرة استعمال مستتبعه (أَعْطَتْهُ) أي أعطت مُرًى (شِبْهَ الْقَيْسِ فِي إِعْلَالِهِ) أي مشابهة ما يكون إعلاله قياسيًا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح: أنه إنما حُذفت الهمزة وجوبًا في نحو مُرًى، وأصله «مُرْأَيٌ» بوزن مُكْرَم، فقُلبت الياء ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان: الألف والتنوين، فحُذفت الألف من التلفّظ، وأُعطي التنوين لما قبلها، ثم لُيّنت الهمزة، فاجتمع ثلاث سواكن، فحُذفت الهمزة، وأُعطيت حركتها لما قبلها، وانتقل التنوين أيضًا، فصار مُرًى، هذا تخفيفٌ بعد الإعلال، ويجوز العكس، وقد مرّ نظيره.

وإنما وجب ذلك مع أن وجوب حذف الهمزة في فعله الذي هو يُرِي غير قياس، بل التزموه لكثرة الاستعمال أيضًا؛ لكثرة مستتبعه، والقليل يتبع الكثير كثيرًا، وهو أرى يُرِي، وأخواتهما، من الأمر والنهي، واسم الفاعل، والزمان، والمكان، وإن كان الحذف فيها غير قياسيّ، بخلاف مَرْئِيٍّ، فإن ما فُرض مستتبعًا له واحد فقط، وهو يَرَى.

ثم بيّن صيغة اسم الموضع والآلة منه، فقال:

(مَوْضِعُهُ) أي اسم الموضع من يرى الثلاثيّ (مَرْأًى) بفتح الميم، وسكون الراء، وفتح الهمزة، وتنوينها، وأصله مَرْأَيٌ على وزن مَنْصَر، فاستُثقلت الضمّة على الياء، فأُسقطت، فالتقى ساكنان: الياء، والتنوين، فحُذفت الياء من التلفّظ، وأُعطي التنوين لما قبلها، فصار مَرْأًى.

(وَمِرْأًى آلَتُهْ) يعني أن اسم الآلة منه مِرْأًى، وهو كموضعه في أصله وإعلاله ووزنه، لكن الميم منه مكسورة.

ثم ذكر جواز حذف الهمزة مما ذُكر من اسم الفاعل، والمفعول، والموضع، والآلة، فقال:

٥٢٢ ـ قَيْسًا عَلَى النَّظِيرِ لَكِنْ لَمْ يَقَعْ   مَجْهُولُهُ رُئِيَ قَدْ يُرَى السَّلَعْ

(وَذَا) أي هذا النوع المذكور(**جَمِيعًا**) أي جميع هذه الأشياء التي هي اسم الفاعل، والمفعول، والموضع، والآلة (**نَالَ حَذْفًا**) مفعول مقدّم على الفاعل، وهو (**هَمْزَتُهُ**) (**قَيْسًا**) **أي قياسًا** (**عَلَى النَّظِيرِ**) أي الشبيه الذي خُفف بحذف الهمزة، نحو مَسَلَة وغيرها (**لَكِنْ لَمْ يَقَعْ**) أي لكن هذا الحذف من هذه الأشياء لم يقع استعمال العرب له.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أنه يجوز لك أن تخفّف هذه الأُشياء بحذف همزتها قياسًا على نظائرها التي حُذفت الهمزة منها تخفيفًا، كمسَلَة، وغيره، مما تقدّم بيانه، لكن هذا التخفيف غير مستعمل في كلام العرب.

ثم ذكر صيغة مجهوله، فقال:

(**مَجْهُولُهُ**) أي مجهول رأى يرى الذي هو الثلاثيّ (**رُئِيَ**) بضم أوله، وكسر ثانيه (**قَدْ يُرَى السَّلَعْ**) بكسر السين جمع سِلْعَة، وهي: خُرَاجٌ، كهيئة الْغُدَّة، تتحرّك بالتحريك، قال الأطبّاء: هي وَرَمٌ غَلِيظٌ غيرُ مُلتزق باللحم، يتحرّك عند تحريكه، وله غلافٌ، وتَقبَل التزيّد؛ لأنها خارجة عن اللحم، ولهذا قال الفقهاء: يجوز قطعها عند الأمن، أو معنى السِّلْعة: البِضَاعة، والجمع فيهما سِلَعٌ، مثل سِدْرة وسِدَر، ويحتمل أن تكون بفتح السين، وسكون اللام[1]، وهي: الشَّجّة، والجمع سَلَعَات بفتحات، مثل سَجْدة وسَجَدَات، قاله الفيّوميّ.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أن الفعل المجهول من رأى يرى الثلاثيّ رؤي يُرى إلى آخرهما، فالماضي لا يُخفّف، كما في المعلوم، والمضارع يُخفّف كما في المعلوم أيضًا، فيقال في الماضي: رُؤِي رؤيا رُؤُوا رُؤيت رؤيتا رؤين رؤيتَ رؤيتما رؤيتم رؤيتِ رؤيتما رؤيتنّ رؤيتُ رُؤينا، وفي المضارع: يُرَى يُريان يُرَون تُرى تُريان يُرين

---

(١) لكن هذا لا يناسب هنا؛ لانكسار الوزن به، فتنبه.

٥٢٣ - مَهْمُوزُ فَا مِنْ خَمْسَةِ الأَبْوَابِ جَا ... كَأَخَذْتُ وَأَدَبْتُ وَأَرِجَا
٥٢٤ - وَأَهَبْتُ وَأَسُلْتُ مَا عَيْنُهُ ... هَمْزٌ ثَلَاثَةٌ لِمَنْ يُبِينُهُ
٥٢٥ - نَحْوُ رَأَى وَيَئِسْتُ وَلَؤُمَا ... مَهْمُوزُ لَامٍ أَرْبَعًا قَدْ عُلِمَا

تُرى تُريان تُرون تُرَيْنَ تُريان تُرَيْنَ أُرى نُرى، وكيفيّة تخفيف همزته ظاهرٌ مما سبق، وأما إعلال يائه كإعلال ياء رمى يرمي، وسيأتي في «**باب الناقص**» - إن شاء الله تعالى -.

ثم بيّن أبواب مهموز الفاء، فقال:

(**مَهْمُوزُ فَا مِنْ خَمْسَةِ الأَبْوَابِ جَا**) يعني أن مهموز الفاء يجيء بالاستقراء من خمسة أبواب، وهي ما عدا الباب السادس، فيجيء من باب نصر (**كَأَخَذْتُ**)بفتح العين في الماضي، وضمها في الغابر (وَ) من باب ضرب، كـ(**أَدَبْتُ**) تأدِبُ بفتح العين في الماضي، وكسرها في الغابر، من المأدُبة بمعنى الضيافة، وأما أَدُب يأدُب: إذا صار أديبًا، فإنه من الباب الخامس، وليس مرادًا هنا، فتنبّه (وَ) من باب عَلِم، كـ(**أَرِجَا**) بألف التثنية، أو الإطلاق، يقال: أَرِجَ الطيب يَأرَجُ بكسر العين في الماضي، وفتحها في الغابر: إذا فاح (وَ) من باب فتح، كـ(**أَهَبْتُ**) يقال: أَهَبَ يأهب بفتح العين فيهما: إذا استعدّ (وَ) من باب حسُن، كـ(**أَسُلْتُ**) يقال: أَسُلَ خدّه يأسُلُ بضم العين فيهما: إذا صار طويلاً مسترسلاً.

ثم ذكر أبواب مهموز العين، فقال:

(مَا) موصولة مبتدأ خبره «**ثلاثة**»، أي الفعل الذي (**عَيْنُهُ**) أي عين كلمته (**هَمْزٌ ثَلَاثَةٌ**) أي ثلاثة أبواب (**لِمَنْ يُبِينُهُ**) أي لمن يريده إظهاره، يعني أن مهموز العين يجيء بالاستقراء من ثلاثة أبواب فقط، وهي باب فتح (**نَحْوُ رَأَى**) يَرَى بفتح العين في الماضي والغابر (وَ) باب عَلِمَ، نحو (**يَئِسْتُ**) تيْأَسُ بكسر العين في الماضي، وفتحها في الغابر (وَ) باب كرُم، نحو (**لَؤُمَا**) بألف التثنية، أو الإطلاق، يقال: لؤُم

٥٢٦ ـ كَهَنُؤَتْ وَسَبَأْتْ وَصَدِئَتْ	وَجَزَأْتَ تَجْزَأُ مِثْلُ أَخَذَتْ
٥٢٧ ـ مُضَاعَفًا لَمْ يَكُ إِلَّا الْأَوَّلُ	كَأَنَّ قَدْ يَئِنُّ حِينَ مَثَّلُوا

يلؤم بالضم فيهما من اللؤم، ضدّ الكرم، ولا يجيء من غير هذه الأبواب.

ثم ذكر أبواب مهموز اللام، فقال:

(مَهْمُوزُ لَامٍ أَرْبَعًا قَدْ عُلِمَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، يعني أن مهموز اللام يجيء بالاستقراء أيضًا من أربعة أبواب، وهي باب كرُم **(كَهَنُؤَتْ)** تَهْنُؤُ بضم العين فيهما، يقال: هنؤ الشيء يهنُؤُ بضم العين فيهما: إذا تيسّر من غير مشقّة، ولا عناء، وهنأني الولدُ يَهْنِئُني، من بابي نفع وضرب أيضًا، وليس مرادًا هنا **(وَ)** من باب فتح، كـ**(سَبَأْتْ)** يقال: سبأ الخمر يسبؤها بفتح العين فيهما: إذا جلَبَها من بلد إلى بلد، فهي سبيئة[1] **(وَ)** من باب عَلِمَ، كـ**(صَدِئَتْ)** يقال: صَدِىءَ الحديد يَصدَأ بكسر العين في الماضي، وفتحها في الغابر: إذا علاه الطبَعُ والوَسَخُ **(وَ)** من باب نصر، كـ**(جَزَأْتَ تَجْزَأُ)** يقال: جزأ الشيءَ يجزؤُهُ بفتح العين في الماضي، وضمّها في الغابر: إذا قسمه، وقوله: **(مِثْلُ أَخَذَتْ)** يعني أن جزأ يجزُأُ من باب أخذ يأخذ، فتبيّن بهذا أن مهموز اللام لا يجيء بالاستقراء من الباب السادس، ولا من الباب الثاني إلا هَنأَ يَهْنِيءُ في لغة، كما سبق.

ثم ذكر أنه لا يجيء في المضاعف إلا مهموز الفاء، فقال:

(مُضَاعَفًا لَمْ يَكُ إِلَّا الْأَوَّلُ) يعني أنه لم يجيء مضاعفًا في كلامهم بالاستقراء إلا مهموز الفاء، وذلك **(كَأَنَّ قَدْ يَئِنُّ حِينَ مَثَّلُوا)** يعني أن مثال المضاعف المهموز الفاءِ أَنَّ يَئِنّ، يقال: أَنّ الرجل يَئِنّ بالكسر من باب ضرب أنًّا وأنينًا، وأُنَانًا بالضمّ: إذا تأوّه.

ثم ذكر أن الهمزة لا تقع موقع حرف العلّة، فقال:

---

(١) «المصباح» ١/٢٦٥.

٥٢٨ - وَلَمْ يَقَعْ هَمْزٌ مَحَلَّ أَحْرُفِ	عِلَّتِهِمْ لِذَا مِثَالٌ لَمْ يَفِ
٥٢٩ - بِالْهَمْزِ إِلَّا عَيْنُهُ أَوْ لَامَا	كَوَأَدَتْ وَوَجَأَ الْغُلَامَا
٥٣٠ - وَأَجْوَفٌ كَذَا لَمْ يَكُ جَائِي	بِالْهَمْزِ غَيْرُ لَامِهِ وَالْفَاءِ
٥٣١ - كَآنَ جَاءَ عَيْنُ نَاقِصٍ هُمِزْ	كَالْفَا فَقَطْ رَأَى أَبَى لَهُ حُرِزْ

(**وَلَمْ يَقَعْ هَمْزٌ مَحَلَّ أَحْرُفِ عِلَّتِهِمْ**) يعني أنه لا يقع الهمز بالاستقراء أيضًا موقع حرف العلّة، وإلا لم يكن المعتلّ معتلا، وهو ظاهر، قال بعضهم: والغرض من هذا الكلام، وما يتفرّع عليه دفع توهّم أن المهموز قسم من الأقسام السبعة، فلا يجتمع مع قسم آخر منها؛ لئلا يلزم تداخل الأقسام، وإلا فهذا الحكم، وما تفرّع عليه ضروريّ لا يحتاج إلى تعليمه انتهى[1].

(**لِذَا**) أي لأجل أن الهمز لا يقع موقع حرف العلة (**مِثَالٌ لَمْ يَفِ بِالْهَمْزِ**) أي لم يوجد مثال، وهو معتلّ الفاء (**إِلَّا عَيْنُهُ**) أي إلا مهموز العين (**أَوْ لَامَا**) هكذا النسخة، ولو قال: «**أولامٌ**» بالرفع لكان أولى؛ لعطفه على المرفوع، أي أو إلا مهموز اللام، فمثال مهموز العين (**كَوَأَدَتْ**) يقال: وأد ابنته يَئِد كوعد يَعِد: إذا دفنها وهي حيّة (**وَ**) مثال مهموز اللام كـ(**وَجَأَ الْغُلَامَا**) يقال: وجأته بالسكين أجأه كوضع يضَع: إذا ضربته.

(**وَأَجْوَفٌ**) بالصرف؛ للوزن، وهو معتلّ العين (**كَذَا لَمْ يَكُ جَائِي**) هكذا النسخة، وفيه انكسار الوزن، ولو قال: «**وأَجْوَفٌ كَذَا فَلَيْسَ جَائِي**» لاستقام الوزن

(**بِالْهَمْزِ غَيْرُ لَامِهِ وَالْفَاءِ**) يعني أنه لا يجيء في الأجوف إلا مهموز الفاء، واللام، ومثال ذلك:

(**كَآنَ**) أصله أَيَنَ، قلبت الياء ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، يقال: آن يئين: أي حان وقرُب، ومثله (**جَاءَ**) يجيء أصله جيأ، قلبت الياء ألفًا؛ لما مرّ آنفًا، ولا يجيء من الأجوف مهموز العين، وإلا لم يكن الأجوف أجوف.

(١) «شرح المراح» لدبكنقوز ص١١٣.

٥٣٢ ـ لَفِيفُهُمْ كَذَا إِذَا مَا فُرِقَا ... فِي غَيْرِ عَيْنِهِ فَقُلْ وَأَى اللِّقَا

٥٣٣ ـ مَقْرُونُهُ كَذَا بِغَيْرِ الْفَاءِ ... نَحْوُ أَوَى لِخَالِقِ السَّمَاءِ

٥٣٤ ـ وَتُكْتَبُ الْهَمْزَةُ فِي الأَوَائِلِ ... بِأَلِفٍ فِي كُلِّ حَالٍ تَنْجَلِي

ولا يجيء في الناقص أيضًا إلا مهموز الفاء والعين، كما أشار إليه بقوله:

(**عَيْنُ نَاقِصٍ هُمِزْ**) بالبناء للمفعول، يعني أن الناقص يجيء مهموز العين (**كَالْفَا**) أي كما يجيء مهموز الفاء (**فَقَطْ**) أي فحسبُ، يعني أنه لا يجيء مهموز اللام، وإلا لم يكن الناقص ناقصًا أيضًا، فمثال مهموز العين (**رَأَى**) يرى، وتقدّم تصريفه، ومثال مهموز الفاء (**أَبَى**) يأبى، وتقدّم الكلام عليه في الباب الماضي، وقوله: (**لَهُ حُرِزْ**) بالبناء للمفعول، أي حفظ هذان المثالان للناقص الذي جاء مهموز العين، والفاء.

(**لَفِيفُهُمْ**) أي الفعل المسمّى باللفيف عندهم (**كَذَا**) أي مثلُ ما تقدّم في عدم مجيء المهموز منه (**إِذَا مَا**) زائدة (**فُرِقَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي إذا كان لفيفًا مفروقًا (**فِي غَيْرِ عَيْنِهِ**) يعني أنه لا يجيء من اللفيف المفروق إلا مهموز العين (**فَقُلْ**) في مثاله (**وَأَى اللِّقَا**) بالقصر للوزن، يقال: وأى يئي، كوعد يعِد وزنًا ومعنًى.

(**مَقْرُونُهُ كَذَا**) أي لا يجيء أيضًا مهموزًا (**بِغَيْرِ الْفَاءِ**) ومثاله (**نَحْوُ أَوَى**) يأوِي: أي رجع (**لِخَالِقِ السَّمَاءِ**) أي إلى اللّٰه.

والحاصل أن اللفيف المفروق يجيء منه مهموز العين، واللفيف المقرون يجيء منه مهموزة الفاء، ولا يجيء من الأول مهموز الفاء، ولا اللام، ولا من الثاني مهموز العين، ولا اللام، وإلا لم يكن المفروق مفروقًا، ولا المقرون مقرونًا، واللّٰه تعالى أعلم بالصواب.

ولمّا فرغ من الأحكام اللفظيّة للهمزة، شرع في بيان أحكام كتابتها؛ إذ يُحتاج إلى بيانها، دون سائر الحروف؛ لأنه ليس للهمزة صورة مخصوصة تُكتب بها دائمًا كسائر الحروف، فبدأ بالهمزة الواقعة في أوائل الكلمات، فقال:

(**وَتُكْتَبُ الْهَمْزَةُ فِي الأَوَائِلِ**) أي إذا وقعت في أوائل الكلمات (**بِأَلِفٍ**) أي على صورة الألف (**فِي كُلِّ حَالٍ تَنْجَلِي**) أي تنكشف، يعني سواء كانت مفتوحة، أو

٥٣٥ - كَالأَبِ وَالأُمِّ وَإِبْطِ وَابْتِدَا ... لِقُوَّةِ الْكَاتِبِ عِنْدَ الابْتِدَا
٥٣٦ - مَعْ خِفَّةِ الأَلِفِ أَمَّا فِي الْوَسَطْ ... سَاكِنَةً كَشَكْلِ مَا قَبْلُ سَقَطْ

مكسورةً، أو مضمومةً، مثال المفتوح (**كَالأَبِ، وَ**) المضموم كـ(**الأُمِّ وَ**) المكسور كـ(**إِبْطِ**) بكسر، فسكون: هو ما تحت الجَنَاح، ويذكّر، ويؤنّث، والجمع آباط، مثل جِمْل وأحمال (**وَ**) سواء كانت للقطع، نحو أكرم، أو للوصل، نحو (**ابْتِدَا**) مصدر ابتدأ، قُصر للوزن، وسواء كانت أصليّة، نحو إبل، أو منقلبة من الواو نحو إثم، وأحد، وإنّما كُتبت في الأوائل بالألف (**لِقُوَّةِ الْكَاتِبِ**) على وضع الحركات (**عِنْدَ الابْتِدَا، مَعْ خِفَّةِ الأَلِفِ**) أي في الكتابة.

وحاصل المعنى أنه إنما تُكتب الهمزة في الابتداء على صورة الألف مطلقًا؛ لخفّة الألف، وقُوّة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات.

وخلاصة القول أن الهمزة لم توضع لها صورة مخصوصة بالأصالة، كما وُضعت لسائر الحروف، فيكون الأصل فيها أن لا توجد في الكتابة أصلاً؛ لعدم صورتها، وتوجد في التلفّظ بها، وإذا لم يكن لها وجود في الكتابة لم يُتصوّر وضع الحركة في الكتابة عليها، لكن قد تُكتب على صور حرف من الحروف؛ لعارض، فتُكتب في الأول على صورة الألف؛ لخفّة الألف كتابةً، وقوّة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات عليها.

وحاصله أن الأصل أن لا تُكتب الهمزة، ولا حركتها، لكنهما تكتبان في الأول؛ للعلّة المذكورة، والله تعالى أعلم.

ثم بيّن كتابة الهمزة المتوسّطة، فقال:

(**أَمَّا فِي الْوَسَطْ**) أي إذا وقعت الهمزة في وسط الكلمة، حال كونها (**سَاكِنَةً**) فإنها تُكتب (**كَشَكْلِ**) أي على وفق حركة (**مَا قَبْلُ**) بالبناء على الضمّ كما سبق غير مرّة (**سَقَطْ**) أي وقع وحصل.

٥٣٧ ـ كَالرَّأْسِ وَاللُّؤْمِ وَذِئْبٍ شَاكَلَتْ ... وَوَفْقَ شَكْلِهَا إِذَا مَا حُرِّكَتْ
٥٣٨ ـ كَسَأَلَتْ وَسَئِمَتْ وَلَؤُمَا ... لِأَجْلِ أَنَّ الشَّكْلَ مِنْهَا عُلِمَا

وحاصل المعنى أن الهمزة إذا وقعت في الوسط ساكنةً، فإنها تكتب على وفق حركة ما قبلها، فإن كان ما قبلها مفتوحًا كُتبت على صورة الألف **وذلك** (**كَالرَّأْسِ**، **وَ**) إن كان مضمومًا كُتبت على صورة الواو، وَذلك كـ(**اللُّؤْمِ**، **وَ**) إن كان مكسورًا كُتبت على صورة الياء، كـ(**ذِئْبٍ**)، وقوله: (**شَاكَلَتْ**) أي شابهت الهمزة في الكتابة حركة ما قبلها (**وَ**) تُكتب الهمزة إذا وقعت وسطًا أيضًا (**وَفْقَ شَكْلِهَا**) أي على موافقة حركتها (**إِذَا مَا**) زائدة (**حُرِّكَتْ**) أي إذا كانت الهمزة المتوسّطة متحرّكة **وذلك** (**كَسَأَلَتْ**) مثال كتابتها بالألف لفتحها (**وَسَئِمَتْ**) مثال كتابتها بالياء لكسرها (**وَلَؤُمَا**) مثال كتابتها بالواو لضمها، وقوله: (**لِأَجْلِ أَنَّ الشَّكْلَ مِنْهَا عُلِمَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول تعليل لكتابتها على وفق حركة نفسها، أي وذلك لأجل أن يعلم حركتها.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح: أن الهمزة إذا وقعت في الوسط متحرّكةً، سواء كان ما قبلها ساكنًا، أو متحرّكًا أيضًا تُكتب على وفق حركة نفسها حتى يُعلم أن حركتها من أيّ نوع هي، فإن كانت مفتوحة كُتبت على صورة الألف، نحو سأل يسأل، وإن كانت مكسورة كُتبت على صورة الياء، نحو سَئِمَ يَسْئَم، وإن كانت مضمومةً كُتبت على صورة الواو، نحو لَؤُمَ يَلْؤُمُ، ولا اعتبار لحركة ما قبلها حينئذ.

[**تنبيه**]: يُستثنى مما سبق من قاعدة أنّ الهمزة المتوسّطة المتحرّكة تكتب على صورة حركة نفسها صورتان:

[**إحداهما**]: ما إذا كانت الهمزة مفتوحة، وما قبلها مكسورٌ، فإنها تُكتب في هذه الحالة على صورة الياء، نحو مِئَر، وفِئَة.

٥٣٩ - وَإِنْ تُحَرَّكْ آخِرَ الْكَلِمَةِ تُكْتَبْ بِوَفْقِ شَكْلَةٍ قُدِّمَتِ
٥٤٠ - لِكَوْنِ شَكْلِهَا عَلَيْهَا عَارِضَا مِثْلَ قَرَا طَرُوفَتِي ذَا الْمُرْتَضَى

[والثانية]: ما إذا كان ما قبلها مضمومًا، فإنها تُكتب بالواو في هذه الحالة، نحو جُؤَنٍ، ومُؤَجَّل، كما كان تخفيفها كذاك في هاتين الصورتين، وقد تقدَّم بيانه، والله تعالى أعلم.

ثم بيّن كتابة الهمزة الواقعة في آخر الكلمة، فقال:

(وَإِنْ تُحَرَّكْ) أي إن تكن الهمزة محرّكة، واقعة **(آخِرَ الْكَلِمَةِ)** فإنها **(تُكْتَبْ بِوَفْقِ شَكْلَةٍ قُدِّمَتِ)** أي صورة حركة سبقت، يعني أنها تُكتب على وفق حركة الحرف الذي قبلها، ولا تُكتب على حركة نفسها **(لِكَوْنِ شَكْلِهَا)** أي حركتها **(عَلَيْهَا عَارِضًا)** أي لكون الحركة طارئًا، وذلك **(مِثْلَ قَرَا)** هو قرأ بالهمز خفّفت همزته للوزن، فقد كُتبت الهمزة على صورة الألف؛ لكون حركة ما قبلها فتحة، ومثل **(طَرُو)** هو طرُؤ بالهمز خفّفت أيضًا للوزن، يقال: طرُؤَ الشيءُ ككرُم طَرَاءَةً، وطَرَاءً: ضدّ ذَوَى وذَبَلَ، أي ذهبت نُدُوّته، فقد كُتبت بالوا، لانضمام ما قبلها، ومثلُ **(فَتِي ذَا الْمُرْتَضَى)** هو فتىء بالهمزة كسابقيه، يقال: فَتِىءَ يفتأ، كبرِح يبرح وزنًا ومعنًى، فقد كُتبت بالياء؛ لانكسار ما قبلها، وقوله: «**ذا المرتضى**» فاعل بـ«**فتىء**».

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أن الهمزة المتحرّكة الواقعة في آخر الكلمة، وكان ما قبلها متحرّكًا أيضًا، فإنها حينئذ تُكتب على وفق حركة ما قبلها، فإن كان ما قبلها مفتوحًا كُتبت على صورة الألف، وإن كان مكسورًا كُتبت على صورة الياء، وإن كان مضمومًا كُتبت على صورة الواو، ولا تُكتب على وفق حركة نفسها، وإن كان هذا هو الأولى؛ لِتُعْلَمَ حركاتُها منها؛ لأن الحركة المتطرّفة عارضة غير ثابتة، والعارض كالمعدوم، فصارت كأنها لا حركة لها.

٥٤١ - إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مَا شَيْءٌ رُقِمْ ... إِذْ شَكْلُهَا طَرَا مَا قَبْلُ عُدِمْ

٥٤٢ - كَالْخَبْءِ وَالرِّدْءِ وَبُرْءِ الْعِلَلِ ... قَدْ تَمَّ ذَا الْمَهْمُوزُ خُذْ لِلْمُثُلِ

ثم ذكر كتابة الهمزة المتطرِّفة الساكن ما قبلها، فقال:

(**إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ**) أي إن كان ما سبق الهمزة الواقعة في آخر الكلمة ساكنًا (**مَا شَيْءٌ رُقِمْ**) أي لم تكتب على صورة حرف من الحروف. (**إِذْ شَكْلُهَا طَرَا**) أي لطرُوّ حركتها، ولأن شكل (**مَا قَبْلُ**) بالبناء على الضمّ؛ لما سبق غير مرّة، أي ما قبلها (**عُدِمْ**) بالبناء للمفعول، أي ولعدم حركة ما قبلها؛ لكونه ساكنًا، وذلك (**كَالْخَبْءِ**) بفتح الخاء، وسكون الموحّدة، آخره همزة مصدر خَبَأَ الشيء من باب نَفَعَ: إذا ستره (**وَ**) كـ(**الرِّدْءِ**) بكسر، فسكون بوزن حِمْل: المعين (**وَبُرْءِ الْعِلَلِ**) بضم، فسكون مصدر بَرَأَ من مرضه يَبْرَأُ من باب قَرُب، ويقال أيضًا من بابي نَفَعَ وتَعِبَ.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه إذا كان ما قبل الهمزة المتطرّفة ساكنًا لا تكتب على صورة شيء، لا على حركة نفسها؛ لطرُوّها، ولا على حركة ما قبلها لعدمها، فلم يكن لها وجود في الكتابة، بل في التلفّظ فقط، كما هو الأصل فيها على ما مرّ بيانه، وذلك نحو خَبْءٍ، ودِفْءٍ، وبُرْءٍ، فإذا قلت: رأيتُ خبأً، ودِفأً، وبُرأً لا يكون الألف فيها على صورة الهمزة، بل هي ألف الوقف عِوَضًا من التنوين، كما في رأيت زيدًا، قاله ابن كمال.

وقال ديكنقوز: إنها في هذه الحالة تُحذف من الخطّ، فإن شكل الهمزة وصورتها الخطّيّة أحد حروف اللين، وأما المكتوبة في خَبْءٍ، ودِفْءٍ، وبُرْءٍ، فإنما هي علامة للهمزة، وأمارة لها؛ ليُعلم أن هناك همزة في الخطّ، فتُلفظ، وأما كتابة نحو البطؤ والوطيء بالواو والياء، فليس على قانون علم الخطّ، بل من جهل الكاتب بصورة الخطّ انتهى[1].

---

(١) «شرح المراح» لديكنقوز ص١١٤.

الْبَابُ الرَّابِعُ فِي الْمِثَالِ

٥٤٣ - سَمِّ مُعَلَّ الْفَاءِ بِالْمِثَالِ ... لِشِبْهِهِ الصَّحِيحَ فِي الأَفْعَالِ

٥٤٤ - فِي صِحَّةٍ وَعَدَمِ الإِعْلاَلِ أَوْ ... لِكَوْنِ أَمْرِهِ كَأَجْوَفَ رَوَوْا

وقوله: (قَدْ تَمَّ ذَا الْمَهْمُوزُ) أي قد انتهى باب المهموز بهذا، فـ(خُذْ لِلْمُثُلِ) بضمتين جمع مثال، واللام زائدة، أي خذ بعد هذا باب المثال الآتي، ويحتمل أن يكون المراد خذ أمثلةَ المهموز المذكورة في هذا الباب حتى تستعين بها على فهم مسائله، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولمّا أنهى الكلام على المهموز، شرع يبيّن المعتلّ، فقال:

الْبَابُ الرَّابِعُ فِي الْمِثَالِ

قدّم ما يكون فيه حرف العلّة غير متعدّد؛ لكثرة أبحاثه، واستعماله، ولأن الواحد قبل المتعدّد، وقدّم المثال، وهو معتلّ الفاء منه على الأجوف، والناقص؛ لتقدّم الفاء على العين، والله تعالى ألأعلم.

(سَمِّ مُعَلَّ الْفَاءِ) الإضافة فيه لفظيّة، كالحسن الوجه، أي الذي اعتلّ فاؤه (بِالْمِثَالِ؛ لِشِبْهِهِ الصَّحِيحَ فِي الأَفْعَالِ) أي من الأفعال، فـ«في» بمعنى «من» (فِي صِحَّةٍ) متعلّق بـ«شبه» (وَعَدَمِ الإِعْلاَلِ) بالجرّ عطف تفسير لـ«صحّة» دفعًا لتوهّم كون المراد منها كون حروفه حروفًا صحيحة، ليس فيها حرف علّة، فأفاد أن المراد يشبهه بالصحيح شبهه له في تحمّل الحركات، كـ«وعد» (أَوْ) لتنويع الخلاف، أي وقيل: إنما سُمّي بالمثال (لِكَوْنِ أَمْرِهِ كَأَجْوَفَ) أي مثل الأجوف الذي هو معتلّ العين في وزنه، وقوله: (رَوَوْا) أي نقلوا هذا من بعض الصرفيين.

٥٤٥ - كَـ«عِدْ» وَ«زِنْ» أَبْوَابُهُ خَمْسًا بَدَا	كَنَصَرُوا مَا جَاءَ إِلاَّ «وَجَدَا»
٥٤٦ - «يَجُدُ» فِي لُغَيَّةٍ لِعَامِرِ	بِحَذْفِ وَاوٍ قَبْلَ ضَمٍّ ظَاهِرِ
٥٤٧ - لِثِقَلٍ وَقِيلَ لاتِّبَاعِهِ	لِـ«يَعِدُوا» الْمَشْهُورِ فِي وُقُوعِهِ

وذلك (كَـ«عِدْ») من المثال؛ إذ هو أمر من وعد يعد (وَ«زِنْ») من الأجوف؛ إذ هو أمر من زان يزين، فوزن «عِدْ» مثل وزن «زِنْ».

ثم ذكر أبوابه، فقال:

(**أَبْوَابُهُ**) أي أبواب المثال (**خَمْسًا**) ذكَره؛ لتقدّم المعدود (**بَدَا**) أي ظهر، يعني أن المثال لا يجيء بالاستقراء إلا من خمسة أبواب (**كَنَصَرُوا مَا**) نافية (**جَاءَ**) أي لم يجيء المثال من باب نصر (**إِلاَّ «وَجَدَا»**) بألف الإطلاق.

(**يَجُدُ**) أصله يَوْجُدُ بضم الجيم، والمشهور كسرها، وذلك (**فِي لُغَيَّةٍ**) تصغيير لغة «لِـ»بني(**عَامِرِ**) أما في لغة غيرهم فهو من باب ضرب (**بِحَذْفِ وَاوٍ**) أي وإن لم تقع بين ياء وكسرة، كما في يَعِد (**قَبْلَ ضَمٍّ ظَاهِرِ**) هو ضم الجيم، وذلك (**لِثِقَلٍ**) أي لثقل الواو مع ضمّ ما بعدها، قال في «**الصحاح**»: ويَجُدُ بالضمّ لغة عامريّة، لا نظير لها في باب المثال (**وَقِيلَ**) إنما حُذفت الواو من يَجُدُ بالضمّ في لغتهم (**لاتِّبَاعِهِ**) أي لأجل أن يتبع يَجُدُ في الحذف (**لِـ«يَعِدُوا» الْمَشْهُورِ فِي وُقُوعِهِ**) أي في استعماله.

وحاصل **هذا القول** أنّ يَجُد بالضمّ لغة ضعيفة لا يُعتدّ بها، ولا يُعوّل عليها؛ لخروجها عن القياس، واستعمال الفصحاء، فأتبع يَجُد لِيَعِد في حذف الواو، وإن لم يقع بين ياء وكسرة، أي أن الحذف فيه على طريق الإتباع، لا على طريق القياس، والله تعالى أعلم.

٥٤٨ - وَالْوَاوُ وَالْيَا حُكْمُ ذَيْنِ أَوَّلاَ ... حُكْمُ الصَّحِيحِ نَحْوُ «وَاعَدَ الْمَلاَ»

٥٤٩ - وَ«وُعِدَتْ» وَ«وَقَرَتْ» وَ«وُقِرَا» ... وَ«يَنَعَتْ» وَ«يُنِعَتْ» وَ«يَسَرَا»

٥٥٠ - وَ«يُسِرَتْ» وَ«يَمَنَتْ» وَ«يُمِنَا» ... وَفِي نَظَائِرَ كَذَا تَبَيَّنَا

ثم ذكر حكم الواو والياء إذا وقعتا في أول الكلمة، فقال:

(**وَالْوَاوُ وَالْيَا**) مبتدأ خبره «**حكم الصحيح**»، وقوله: (**حُكْمُ ذَيْنِ**) بدل من «الواو والياء»، وقوله: (**أَوَّلاَ**) منصوب على الحال، أي حال كونهما واقعين في أول الكلمة (**حُكْمُ الصَّحِيحِ**) أي في عدم الإعلال، سواء كانا مفتوحتين، أو مضمومتين، أو مكسورتين، وذلك (**نَحْوُ «وَاعَدَ الْمَلاَ»**) مثال للمفتوح، وهو من باب المفاعلة، ووَعَدَ من الثلاثي، ولم يُمثِّل به؛ للوزن (**وَ«وُعِدَتْ»**) بالبناء للمفعول، مثال للمضموم (**وَ«وَقَرَتْ»**) بالبناء للفاعل (**«وَوُقِرَا»**) بالبناء للمفعول، وهو من الوَقْر، وهو ثقل الأذن، وهو متعدٍ، لا من الوُقُور بمعنى القعود في البيت، ولا من الوقار، وهو الرزانة؛ لأنهما لازمان، وهذا متعدّ بدليل قوله: «**وُقِرا**» بالبناء للمفعول، فإنه دليل التعدّي، هذا كله مثال لسلامة الواو عن التغيير.

(**وَ**) مثال سلامة الياء نحو (**«يَنَعَتْ»**) بالفتح، مبنيًا للفاعل، يقال: ينع الثمرُ، كمنع وضرب يَنْعًا، ويُنْعًا بالضمّ ويُنُوعًا بالضم أيضًا: حان قِطَافه[1] وقوله: (**وَ«يُنِعَتْ»**) بالضم مبنيًا للمفعول، وفيه أنه لا يتعدّى، فكيف يبنى للمجهول (**وَ«يَسَرَا»**) بالفتح مبنيًا للفاعل، يقال: يسر الرجل، من باب وَعَد: إذا فعل القمار، ويقال: يسرني ييسرني: جاء عن يساري، وهو أوفق لما هنا حيث يقول: (**وَ«يُسِرَتْ»**) بالضم مبنيًا للمفعول (**وَ«يَمَنَتْ»**) بالفتح مبنيًا للفاعل، يقال: يَمَنه الله ييمنُهُ، يَمْنًا، من باب قتل: إذا جعله مباركًا، ويقال: يمنه كمنعه، وعَلِمه: أتاه عن يمينه[2] (**وَ«يُمِنَا»**) بالضم مبنيًا للمفعول، يقال: يُمِنَ الرجل على قومه، ولقومه بالبناء للمفعول: أي بُورك لهم، فهو

(١) «شرح المراح» ص١١٤.

(٢) «القاموس» ص٧٠٠.

٥٥١ ـ إِذْ قُوَّةُ الإِنْسَانِ فِي ابْتِدَاءِ قَوِيَّةٌ وَقِيلَ لَيْسَ جَائِي
٥٥٢ ـ إِعْلاَلُهُ بِالْقَلْبِ أَوْ سُكُونِهِ أَوْ حَذْفِهِ لِلْبُعْدِ عَنْ إِمْكَانِهِ
٥٥٣ ـ إِذِ السُّكُونُ أَوَّلاً تَعَذَّرَا وَالحَذْفُ لِلنُّقْصَانِ أَيْضًا قَرَّرَا
٥٥٤ ـ وَقَلْبُهُ لِحَرْفِ عِلَّةٍ عُلِمْ يُوصِلُ لِلسُّكُونِ مَنْعُهُ فُهِمْ

ميمون (**وَفِي نَظَائِرَ**) لهذه الأمثلة، نحو وَضَعَ، ووُضِعَ، ووَمِقَ، ووُمِقَ (**كَذَا تَبَيَّنَا**) بألف الإطلاق، أي اتّضح مثل ما بيّنّاه بلا تغيير (**إِذْ**) تعليليّةٌ (**قُوَّةُ الإِنْسَانِ فِي ابْتِدَاءٍ قَوِيَّةٌ**) هذا تعليل لعدم تغير الواو والياء في الأمثلة المذكورة، أي إنما لم تتغيّر مع أن أحرف العلّة يعتريها التغيير كثيرًا؛ لقوّة المتكلّم عند الابتداء، وقدرته على التلفظ بالحرف الثقيل من غير تغيير.

ثم ذكر تعليلاً آخر لعدم إعلال الواو والياء في أول الكلمة ذكره بعضهم، فقال:

(**وَقِيلَ: لَيْسَ جَائِي**) بياء الإشباع (**إِعْلاَلُهُ**) أي إعلال المذكور من الواو والياء (**بِالْقَلْبِ**) متعلّق بـ«**إعلاله**» «(**أَوْ سُكُونِهِ**»، **أَوْ حَذْفِهِ لِلْبُعْدِ**) أي لبعد الواو والياء (**عَنْ إِمْكَانِهِ**) أي إمكان الإعلال لها (**إِذْ**) تعليليّة (**السُّكُونُ أَوَّلاً تَعَذَّرَا**) بألف الإطلاق، أي لأن السكون في الأول متعذّر؛ لتعذّر الابتداء به (**وَالحَذْفُ**) أي الإعلال بالحذف (**لِلنُّقْصَانِ أَيْضًا قَرَّرَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، أي أثبت نقصان الكلمة من القدر الصالح في الثلاثيّ.

(**وَقَلْبُهُ**) مبتدأ خبره جملة «**عُلِمْ**»، أي قلب حرف الواو والياء في أول الكلمة (**لِحَرْفِ عِلَّةٍ**) متعلّق بـ«**قلب**»،أي إلى حرف علّة، (**عُلِمْ**) بالبناء للمفعول (**يُوصِلُ لِلسُّكُونِ**) جملة في محلّ نصب على الحال، أي عُلِمَ حال كونه موصلاً إلى السكون، أو جملة «**عُلِمَ**» صفة لـ«**حرف علة**» وجملة «**يوصل إلخ**» هو الخبر، وقوله: (**مَنْعُهُ فُهِمْ**) بالبناء للمفعول، جملة مستأنفة استئنافًا بيانيًا بيّن بها أن هذا القلب مفهوم ومعلوم كونه ممنوعًا.

وحاصل ما أشار إليه في هذه الأبيات بإيضاح أن بعضهم قال: إنما لا يُعلّ الواو

٥٥٥ ـ وَالتَّاءَ لَمْ يُعَوِّضُوا فِي الأَوَّلِ	وَآخِرٍ لِلُّبْسِ بِالْمُسْتَقْبَلِ
٥٥٦ ـ وَمَصْدَرٍ فَامْنَعْ لِذَاكَ أَوَّلاَ	فِي مَصْدَرٍ لِشِبْهِهِ الْمُسْتَقْبَلاَ
٥٥٧ ـ فِي غَيْرِ تُكْلاَنٍ لِفَقْدِ اللَّبْسِ	وَحَذْفَ تَا الْمَصْدَرِ مِنْ ذَا الْجِنْسِ
٥٥٨ ـ أَجَازَ سِيبَوَيْهِ لاَ الْفَرَّاءُ	لأَنَّهَا لِعِوَضٍ تُجَاءُ

والياء هنا؛ لعدم إمكان الإعلال، وذلك لأن الإعلال قد يكون بالسكون، أو بالقلب إلى حرف علّة، أو بالحذف، ولا رابع لها، وثلاثتها لا يمكن في الابتداء، فتعينّ عدم الإعلال فيه، أما عدم إمكان الإعلال بالسكون، فلتعذّر الابتداء بالساكن، وكذا القلب؛ لأن الحرف المقلوب غالبًا يكون بحرف العلّة، وحرف العلّة لا يكون إلا ساكنًا ألفًا كان، أو واوًا أو ياء، وإن أمكن تحريكها، فيلزم الابتداء بالساكن، وأما بالحذف فلنقصان الكلمة من القدر الصالح في الثلاثيّ، وهو ثلاثة أحرف، والزوائد فرع عليه، والله تعالى أعلم.

ولمّا أورد على ما سبق من أن الحذف يؤدي إلى النقصان، أن ذلك إذا لم يُعوّض، وإلا فلا نقصان، أجاب عنه بقوله:

(وَالتَّاءَ) مفعول مقدّم لـ**(لَمْ يُعَوِّضُوا فِي الأَوَّلِ)** أي في أوّل الكلمة**(وَآخِرٍ)** أي في آخر الكلمة **(لِلُّبْسِ بِالْمُسْتَقْبَلِ)** راجع لقوله: «**في الأول**»، أي لو عُوّضت التاء في أول الماضي لالتبس بالمضارع، نحو تَعِد.

(وَمَصْدَرٍ) راجع لقوله: «**وآخر**»، أي لو عوّضت التاء في الآخر لالتبس بالمصدر، نحو عِدَة **(فَامْنَعْ لِذَاكَ)** أي لأجل ما ذكرناه من اللبس **(أَوَّلاَ)** أي تعويض التاء **(فِي)** أول **(مَصْدَرٍ؛ لِشِبْهِهِ الْمُسْتَقْبَلاَ)** أي لالتباسه بالمضارع، وذلك غير جائز **(فِي غَيْرِ)** كلمة **(تُكْلاَنٍ)** بضم التاء بوزن سُلطان، اسم من التوكّل، وهو إظهار العجز والاعتماد على الغير، وأصله: وُكلان، فحذفت الواو، وعوّضت عنها التاء، وإنما جاز فيه **(لِفَقْدِ اللَّبْسِ)** أي لعدم الالتباس بالمضارع، لا في في الصيغة، ولا في نفس الحروف؛ لأن المضارع لا يجيء على صورة التكلان أصلاً.

....

وحاصل الإيراد والجواب الذي اشتملت عليهما هذه الأبيات بإيضاح أنا لا نسلّم أنه يلزم من حذف حرف العلّة من الثلاثيّ النقصان من القدر الصالح، وإنما يلزم ذلك إذا لم يُعوّض المحذوف بحرف، وأما إذا عُوّض فلا.

وحاصل الجواب أنه لو عُوّض بها لعُوّض بالتاء؛ إذ هو المشهور فيما بينهم، كما في عِدَةٍ، والتعويض بها غير ممكن؛ لأنه لو عُوّض بها لعُوّض في الأول، أو في الآخر؛ لأنهما محل التغيير، وذلك غير جائز؛ لأن التعويض في الأول يلزم منه الالتباس بالمستقبل، وفي الأخير بالمصدر، ولهذا لا يجوز إدخال التاء في الأول في مثل عِدَة؛ للالتباس بالمستقبل، وجاز في التكلان؛ لعدم اللبس، كما مرّ آنفًا.

[**تنبيه**]: أصل «**عِدَةٍ**» وِعْدٌ بكسر الواو، وسكون العين، فنُقلت كسرة الواو إلى ما بعدها، ثم حُذفت ساكنةً؛ لئلا يزيد إعلاله على إعلال فعله، وهو يَعِدُ، ثم لزم التاء كالعوض، وقيل: الأصل: وِعْدٌ بكسر الواو، فحُذفت الواو؛ لما ذكرنا، ثم زيدت التاء عوضًا عنها، والله تعالى أعلم.

(وَحَذْفَ تَا المَصْدَرِ) مفعول مقدّم لـ«**أجاز**»، أي حذف تاء المصدر **(مِنْ ذَا الجِنْسِ)** أي الذي تُعوّض التاء من واوه، كـ«**عِدَةٍ**» **(أَجَازَ سِيبَوَيْهِ)** عمرو بن عثمان الإمام المشهور البصريّ، تقدّمت ترجمته، يعني أنه جوّز حذف تاء نحو عِدَةٍ، كما في قول الشاعر [من البسيط]:

وَأَخْلَفُوا عِدَى الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا[1]

حيث حذف التاء؛ إذ أصله عِدَةَ الأمر، فحُذفت التاء التي هي عوض من الواو؛

(١) عجز بيت، صدره: إنَّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا

قال في «اللسان» ٣/٤٦٢: نقلاً عن الفرّاء: يُكتب «عِدَى» بالياء انتهى. وقال ابن كمال: وأخلف متعدّ إلى مفعولين: الأول الكاف، والثاني «عدي»، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، وهو «الأمر»، يقال: أخلفه ما وعده: إذا قال شيئًا، ولا يفعله في المستقبل، وقوله: «وَعَدُوا»، صِلَةُ «الذي»، وضميره محذوف، وتقدير الكلام: وأخلفوك عدة الأمر الذي وعدوه لك انتهى «الفلاح» ص١١٦.

٥٥٩ ـ إلاَّ لَدَى إضَافَةٍ تَقُومُ في مَقَامِهَا كَذَا اسْتِقَامَةٌ تَفِي

لأن التعويض من الأمور الجائزة عنده.

(لاَ الْفَرَّاءُ) هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، أبو زكريّا، إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة، وفنون الأدب، توفيّ سنة (٢٠٧هـ)[١] أي لم يُجز ذلك الحذف الفرّاء (لأَنَّهَا) أي التاء التي في عِدَة (لِعِوَضٍ تُجَاءُ) بضم التاء مبنيا للمفعول، يعني أنه إنما جيىء بها لأجل أن تكون عوضًا عن الواو المحذوفة، فلا يجوز حذفها؛ لأنه لم يبق حينئذ شيء يدلّ على المحذوف، فيلزم الإجحاف (إلاَّ لَدَى إضَافَةٍ) أي إلا إذا وُجدت إضافة (تَقُومُ في مَقَامِهَا) أي مقام التاء، أي فيجوز حذفها حينئذ؛ لقيام المضاف مقامها.

وحاصل هذا الاستثناء جواب عن استدلال سيبويه بقول الشاعر المذكور على جواز الحذف مطلقًا، وبيانه أن حذف التاء في الشعر إنما هو في حال الإضافة، ودعواه مطلقٌ، فلم يثبت به المدّعى، ولم يتمّ، والله تعالى أعلم.

وقوله: (كَذَا اسْتِقَامَةٌ تَفِي) يعني أنّ الاستقامة مثل عدة في التعويض المذكور.

وحاصل المعنى أن حكم الاستقامة، وما أشبهها، كالإقامة، والإجابة، والاستجابة لا يجوز حذف التاء منها كما لا يجوز حذفها من عِدَة إلا في حال الإضافة، كما في قوله ﷻ: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ﴾؛ لأن التاء فيها عوض أيضًا؛ لأن أصل الاستقامة والإقامة استقوام، وإقوام، فأرادوا أن يُعلّوا المصدر؛ لإعلال فعله، فنقلوا الفتحة من الواو إلى ما قبلها، فقلبت الواو ألفًا؛ لتحرّكها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن، فاجتمع ألفان: أولاهما المنقلبة عن الواو، التي هي عين الكلمة، والثانية الزائدة، وهي ألف إفعال، فحُذفت الأولى التي هي عين الكلمة، وبقيت الزائدة، وقيل: المحذوفة الزائدة، ثم عُوّضت عنها التاء في الآخر، كما في عِدَة، والله تعالى أعلم.

---

(١) راجع «معجم الأعلام» ص٩٣٨.

٥٦٠ ـ وَقُلْ مَعَ الضَّمِيرِ فِيهِ «قَدْ وَعَدْ» وَ«وَعَدَا» وَ«وَعَدُوا» كَذَا وَرَدْ
٥٦١ ـ وَأَوْجِبِ الإِدْغَامَ فِي «وَعَدتُّ» لِقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا كَـ«عُدتُّ»

ثم ذكر إلحاق الضمائر بماضي المثال، فقال:

(**وَقُلْ مَعَ الضَّمِيرِ فِيهِ**) أي في المثال «**قَدْ وَعَدْ**» للواحد المذكّر (**وَ«وَعَدَا»**) لمثنّاه (**وَ«وَعَدُوا»**) لجمعه (**كَذَا وَرَدْ**) أي جاء هكذا استعمال العرب له

(**وَأَوْجِبِ**) أيها الصرفي (**الإِدْغَامَ**) أي إدغام الدال في التاء (**فِي «وَعَدتُّ»**) بتثليث التاء، وذلك (**لِقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا**) فكأنهما من جنس واحد، فيثقل، فوجب الإدغام.

[تنبيه]:

إدغام الدال في وعدت يكون بعد قلب الدال تاء، كما قالوا في أخذت: أختُّ بإبدال الذال تاء، وإدغامها فيها، وهذا هو الأكثر، كما في «**الصحاح**»، ويحتمل أن يكون المراد بالعكس، أي قلب التاء دالاً، وإغام الدال في الدال، كما هو مذهب بعض العرب، قال بعض المحقّقين: ومن العرب من يقلب تاء المتكلّم والمخاطب التي هي ضمير الفاعل في فعلتُ وفعلتَ إلى ما قبلها إذا كان ما قبلها أحد حروف ثلاثة:

الطاء المهملة، والزاي المعجمة، والدال المهملة، ثم أدغموا الأولى في الثانية، وإنما فعلوا ذلك تشبيهًا لهذه التاء بتاء الافتعال حيث اتّصلت بما قبلها، وما قبلها ساكنٌ، كما أسكنت الفاء في افتعل، ولم يمكن فصلها من الفعل، فصارت مثل كلمة واحدة، فأشبهت بتاء الافتعال، فقالوا في حَبطتُ: حبطُّ، وفي فُزْتُ: فُزُّ، وفي وَعدتُ: وَعَدُّ بقلب التاء دالاً، كما قلبوها في ادّان، وإدغامِ الدال الأولى الأصليّة في الدال الثانية المنقلبة من التاء، ثم قال ذلك البعض: إنّ هذا القلب، والإدغام شاذّ رديء، وأسند، فقال: قال سيبويه: أعرب اللغتين، وأجودهما أن لا تُقلب تاء الضمير؛ لأن التاء هاهنا علامة إضمار، وإنما جاءت لمعنى، وليست تلزم الفعل، ألا ترى أنك إذا أضمرت غائبًا تـ..: فَعَلَ، ولم يكن فيه تاء، والتاء في افتعل ليست كذلك، ولكنها دخلته زيادةً لا

٥٦٢ ـ وَ«لَمْ يَعِدْ» وَ«يَعِدَا» وَ«يَعِدُوا»	مُسْتَقْبَلٌ فَأَصْلُهُ «لَمْ يَوْعِدُوا»
٥٦٣ ـ فَكَرِهُوا الخُرُوجَ مِنْ كَسْرٍ نُوِي	لِضَمَّةٍ قَدْ قُدِّرَتْ إِذَا رُوِي
٥٦٤ ـ مِنْ تِلْكَ أَيْضًا نَحْوُ كَسْرٍ حُقِّقَا	فَذَا ثَقِيلٌ حَذْفَ وَاوٍ أَلْحَقَا

تفارقه، وتاء الإضمار بمنزلة المنفصل، ذكره ابن كمال[1]، والله تعالى أعلم.

وقوله: (كَـ«عُدتُّ») أي كما تدغمها وجوبًا في «عُدتُّ»، وهو من الأجوف أورده للتمثيل.

ثم ذكر إلحاق الضمائر بمستقبل المثال، فقال:

(وَ«لَمْ يَعِدْ») للواحد المذكّر (وَ«يَعِدَا») لمثنّاه (وَ«يَعِدُوا») لجمعه، فقوله: **«ولم يعد إلخ»** مبتدأ محكيّ؛ لقصد لفظه، وخبره قوله: (**مُسْتَقْبَلٌ**) أي مضارع لـ«**وعد**» (**فَأَصْلُهُ**) أي أصل هذا المستقبل قبل إعلاله «(**لَمْ يَوْعِدُوا**») بدليل أن حروف الماضي هي حروف المضارع، والفاء في الماضي واو، فوجب أن تقدّر الواو في المضارع بعد حرف المضارعة، فوجب أن يكون الأصل يَوْعِدُ (**فَـ**) حُذفت الواو؛ لأنهم (**كَرِهُوا الخُرُوجَ مِنْ كَسْرٍ نُوِي**) أي قُدِّر، وهي الياء (**لِضَمَّةٍ**) أي إلى ضمّة (**قَدْ قُدِّرَتْ**) أي وهي الواو (**إِذَا رُوِي**) بالبناء للمفعول، ظرف لـ«**قُدِّرت**»، أي وقت نقله.

(**مِنْ تِلْكَ أَيْضًا**) أي وكرهوا الخروج أيضًا من تلك، أي من الضمّة التقديريّة (**نَحْوُ كَسْرٍ حُقِّقَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي إلى كسر محقّق الذي هو كسر العين (**فَذَا**) أي فهذا الخروج (**ثَقِيلٌ**) على اللسان (**حَذْفَ وَاوٍ**) مفعول مقدّم لـ(**أَلْحَقَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، أي أوجب حذف الواو من يَوْعِد.

وحاصل ما **أشار إليه في هذه الأبيات بإيضاح** أنّ مضارع وَعَد يعد يعدان يعدون إلخ، وأصل يَعِد يَوْعِدُ، حُذفت الواو؛ لأنه يلزم فيه الخروج من الكسرة التقديريّة التي هي الياء إلى الضمّة التقدريّة التي هي الواو، ومن تلك الضمّة إلى الكسرة التحقيقيّة، التي هي كسرة العين، ومثل هذا ثقيل على اللسان، ولا يمكن إزالته

(١) «الفلاح» ص١١٧.

٥٦٥ - مِنْ ثَمَّ لَمْ يَجِيءْ عَلَى وَزْنِ «فُعِلْ» وَ«فِعُلٍ» إِلاَّ «حِبُكٌ» كَذَا «دُئِلْ»

بحذف الياء؛ لأنها علامة، ولا بإسكانه؛ لتعذّر الابتداء بالساكن، ولا بحذف كسرة العين؛ لئلا يلزم التقاء الساكنين، ولو حُرّك بحركة غير الكسرة يلزم منه تغيير البناء.

وقيل: إنما تُحذفت الواو؛ لأن الياء تُقارب الكسرة، فوقعت الفاء فاصلة بين قريبين، وكلُّ هذا في بناء المعلوم، وأما إذا بُني للمجهول، فقد زالت الكسرة، فلم تُحذف الواو، فيقال: يُوعَد بإثبات الواو، وفتح العين، والله تعالى أعلم.

(**مِنْ ثَمَّ**) أي من أجل أن هذا الانتقال ثقيل (**لَمْ يَجِيءْ**) في كلامهم (**عَلَى وَزْنِ «فُعِلْ»**) بضمّ أوله، وكسر ثانيه، إذ فيه الخروج من الضمة إلى الكسرة، ولهذا جعلوا هذه الصيغة في الفعل المبنيّ للمفعول، كما مرّ (**وَ«فِعُلٍ»**) بكسر أوله، وضم ثانيه؛ إذ فيه الخروج من الكسرة إلى الضمّة (**إِلاَّ «حِبُكٌ»**) مثال للوزن الثاني، سُكّنت كافه للوزن، وهو بكسر الحاء المهملة، وضمّ الموحّدة، وهو اسم قبيلة، وقيل: اسم لكلّ شيء فيه تكسّر، كالرملة إذا مرّت بها الريح.

وقد أجيب بأنه من تداخل اللغتين؛ لأنه يقال: حُبُك بضمّ الحاء، والباء، كعُنُق، ويقال أيضًا: حِبِك بكسرهما، كإبِل، والمتكلّم بكسر الحاء، وضمّ الباء كأنه قصد الحِبِك بكسرهما أوّلاً، فلما تلفّظ بالحاء مكسورةً، غفَل عن ذلك، وقصد اللغة الأخرى، وهي الحُبُكُ بضمّتين، إلا أن هذا التداخل ليس بشائع؛ لأنه في كلمة واحدة.

(**كَذَا «دُئِلْ»**) مثال للوزن الأول، وهو بضمّ الدال المهملة، وكسر الهمزة: دُويبّة تُشبه ابن العِرس، وقيل: هو اسم قبيلة، لأبي الأسود الدُّؤَلِيّ، فيكون من قبيل الأعلام، والأعلام لا يُعوّل عليها في الأبنية؛ لجواز أن تكون منقولة من الفعل، كشمر إذا سُمّي به، قيل: وأيضًا يجوز أن يكون منقولا على تقدير كونه اسمًا

٥٦٦ - فِي «لَمْ تَعِدْ» حُذِفَ لِلْمُشَاكَلَهْ ... وَفِي «يَضَعْ» أَصْلُهُ «قَدْ يَوْضِعُ لَهْ»
٥٦٧ - لَكِنْ لِحَرْفِ حَلْقٍ فِيهِ فُتِحَا ... «يُوعِدُ» أَصْلُهُ «يُؤَوْعِدُ الضُّحَى»

لدويبّة، قاله ابن كمال[1].

ثم ذكر علّة حذف الواو في «تَعِد»، وأخواتها مع أن العلة السابقة غير موجودة فيها، فقال:

(فِي «لَمْ تَعِدْ») وأخواتها(حُذِفَ) أي الواو (لِلْمُشَاكَلَهْ) أي لتتشابه ألفاظ المضارع، ولا تختلفَ.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الواو حُذفت من تَعِدُ، ونَعِد، وأعِدُ، ومن صيغة أمره، وهي عِدْ، كما حُذفت من يَعد، وإن لم تتحقّق علّة الحذف فيها، وهي وقوع الواو بين ياء وكسرة؛ للمشاكلة، لئلا يختلف المضارع في البناء؛ لأنهم لو قالوا: أنا أوْعِدُ، وهو يَعِدُ لاختلف المضارع، فيكون مرّة بالوو، وأخرى بدونها، فحُمل ما لا علّة فيه على ما فيه علّة؛ لتكون الأمثلة متشاكلة غير مختلفة، كما حذفوا الهمزة من يُكْرِمُ؛ حملاً على أُكْرِمُ للمشاكلة.

ولمّا أورد على ما سبق، سؤال، وهو أن أصل يَضَعُ يَوْضَع بفتح الضاد، فوقع الواو بين ياء، وفتحة، فلم يوجد علة الحذف فيه، ولم يُحمَل على ما فيه علّة أيضًا، مع أنه حُذف أجاب عنه بقوله:

(وَفِي «يَضَعْ») أي وحذف الواو في «يَضَعُ» (أَصْلُهُ «قَدْ يَوْضِعُ لَهْ») أي كان أصله بكسر الضاد، من باب وعد (لَكِنْ لِحَرْفِ حَلْقٍ فِيهِ فُتِحَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي لكن فتحوا الضاد منه؛ لأجل وجود حرف الحلق في لامه، فعلّة الحذف، وهو وقوع عينه بين ياء وكسرة موجودة.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إنما حُذفت الواو في مثل يَضَعُ، ويَسَعُ، ويَقَعُ، ويَهَبُ، وغيرها مما عينه، أو لامه حرف حلق، وإن كان عين الفعل مفتوحًا؛ لأن أصله

(١) «الفلاح» ص١١٨.

٥٦٨ ـ وَالأَمْرُ «عِدْ عِدَا عِدُوا» لآخِرِهْ وَالْوَاعِدُ الْفَاعِلُ مِثْلُ نَاصِرِهْ

يَوْضِعُ بكسر الضاد، فحذفت الواو؛ لوجود علّة الحذف، وهو وقوعها بين ياء وكسرة، ثم جُعل بعد حذف الواو يَضَعُ بفتح الضاد؛ تخفيفًا؛ لأن حرف الحلق ثقيل، والكسرة ثقيلة، وحمل الثقيل على الثقيل أشدّ ثقلاً، لكن بعد هذا التخفيف لم يُعيدوا الواو المحذوفة؛ لأن الفتح عارضٌ لحرف الحلق، والأصل إنما هو الكسر، فاعتبروا الأصل، وألغوا الفتحة العارضة، وإنما لم يحذفوا الواو من يَوْجَلُ؛ لأن فتحته أصليّة، لا عارضة، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر جواب إيراد آخر، يتعلّق بـ«يُوعِدُ» مضارع أوعد، فقال:

و«يُوعِدُ») مبتدأ (**أَصْلُهُ**) بدلٌ مما قبله، أو مبتدأ ثان خبره قوله: «**يُؤَوْعِدُ**» والجملة خبر الأول، وقوله: (**الضُّحَى**») من تتِمّة المثال، فهو ظرف لـ«**يوعد**».

وحاصل هذا الكلام أنه جواب عن اعتراض مقدّر أيضًا، تقديره: إن الواو في يُوعِدُ وقعت بين ياء وكسرة، كما في يَعِد، فوُجدت فيه علّة الحذف أيضًا، بل هو أثقل من يَعِدُ؛ لأن ياءه مضمومة، وياء يَعِدُ مفتوحة، ومع هذا لم يُحذَف.

وتحقيق الجواب أن يقال: إنمالم تُحذف الواو في يُوعِدُ؛ لأن أصله يُؤَوْعِدُ؛ لأن المضارع هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة، فلما كان الماضي أَوْعَدَ كان مضارعه يُؤَوْعِدُ، فوقعت الواو بين همزة مفتوحة، وكسرة، لا بين ياء، وكسرة، ثم لَمَّا حذفوا الهمزة لم يَجمعوا على الفعل حذف الفاء أيضًا؛ فرارًا من كثرة الحذف، واعتبارًا بالأصل، وإن وقع بين ياء وكسرة ظاهرًا، بخلاف يَعِدُ، فإنه لم يُحذف منه شيء، سوى الواو، فجاز ذلك، كذا حقّقه ابن الحاجب رحمه الله تعالى[1].

(**وَالأَمْرُ**) الحاضر من تَعِدُ «**عِدْ**» للواحد المذكّر (**عِدَا**) لمثنّاه (**عِدُوا**) لجمعه (**لآخِرِهْ**) أي اذكر إلى آخر الأمثلة، عِدِي عِدَا عِدْنَ، وإنما لم يذكر حذف الواو في

(١) راجع «الفلاح» ص١١٨.

٥٦٩ ـ مَفْعُولُهُ الْمَوْعُودُ ثُمَّ الْمَوْضِعُ مَوْعِدُهُمْ وَآلَةٌ قَدْ وَضَعُوا
٥٧٠ ـ مِيعَدَةً بِقَلْبِ وَاوٍ يَاءَ لِكَسْرِ مَا مِنْ قَبْلِهَا قَدْ جَاءَ
٥٧١ ـ فَقَلَبُوا مَعْ حَاجِزٍ فِي الْقِنْيَةِ وَالْقَلْبُ دُونَهُ أَحَقُّ الصَّنْعَةِ

الأمر؛ لأنه فرع المضارع، فيُعلم حكمه من حكمه، أو لأنه مأخوذ من تَعِدُ بلا واو (**وَالْوَاعِدُ الْفَاعِلُ**) يعني أن اسم فاعل وَعَد واعدٌ، بوزن فاعل، وهو (**مِثْلُ نَاصِرِهْ**) أي كاسم الفاعل من الصحيح، والهاء ضمير مضاف إليه «ناصر» (**مَفْعُولُهُ**) أي اسم المفعول من وعد (**الْمَوْعُودُ**) بوزن مفعول، كالصحيح أيضًا (**ثُمَّ الْمَوْضِعُ**) أي اسم المكان منه (**مَوْعِدُهُمْ**) بفتح الميم، وكسر العين، كالصحيح أيضًا (**وَآلَةٌ**) أي اسمُ آلةِ وَعَدَ (**قَدْ وَضَعُوا مِيعَدَةً بِـ**) كسر الميم و(**قَلْبِ وَاوٍ يَاءَ**) إذ أصله مِوْعَدٌ بكسر الميم، وسكون الواو، وفتح العين، فقُلبت الواو ياء (**لِكَسْرِ مَا**) أي الحرف الذي (**مِنْ قَبْلِهَا قَدْ جَاءَ**) أي ثبت، أي لكسر الميم، كما في مِيزان، أصله مِوْزَان.

(**فَقَلَبُوا**) أي الصرفيّون (**مَعْ حَاجِزٍ**) أي مع وجود فاصل (**فِي الْقِنْيَةِ**) أصله الْقِنْوَة، قَلبوا واوها ياءً؛ نظرًا إلى كسرة القاف؛ مع أن بينهما حاجزًا، أي مانعًا غير قويّ، وهو النون الساكنة؛ إذ الساكن ضعيف (**وَالْقَلْبُ دُونَهُ**) أي دون وجود حاجز، كما في مِيعدة (**أَحَقُّ الصَّنْعَةِ**) أي أولى الصناعيّة الصرفيّة.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أن اسم الآلة من وعد مِيعَدة بكسر الميم، وأصلها مِوْعَدة بالواو الساكنة، فقُلبت ياءً؛ لسكونها، وكسر ما قبلها، والصرفيّون يَقلبونها ياء مع الحاجز في نحو قنية، فبغير الحاجز يكون القلب بالطريق الأَولى.

[تنبيه]:

هذا الذي ذكره الناظم تبعًا لصاحب الأصل رحمهما الله تعالى هو أحكام المثال الواويّ، وأما اليائيّ فلم تُحذف منه الياء، وإن وقعت بين ياء وكسرة، نحو يَسَرَ يَيْسِرُ، ويَنَعَ يَيْنَعُ؛ لأن الياء أخفّ من الواو بدليل أنهم قلبوا الواو ياء في نحو مِيزان، وسيّد، كذا قيل،

الْبَابُ الْخَامِسُ
فِي الأَجْـوَفِ

٥٧٢ ـ سُمِّيَ أَجْوَفَ لِكَوْنِ جَوْفِ ذَا ... خَلاَ عَنِ الْحَرْفِ الصَّحِيحِ مَأْخَذَا
٥٧٣ ـ وَذَا ثَلاَثَةٍ لأَنَّهُ يَجِي ... مُثَلَّثًا إِذَا الضَّمِيرُ يَلْتَجِي
٥٧٤ ـ كَقُلْتُ بَابُهُ ثَلاثًا وَرَدَا ... كَقُلْتُ بِعْ وَخَفْ إِلاَّهَا وَاحِدَا

ولعلهما لم يذكراه هنا لعدم اعتلاله[1]، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلامَ على الباب الرابع، وهو المثال، أتبعه بذكر الباب الخامس، وهو الأجوف، فقال:

الْبَابُ الْخَامِسُ فِي الأَجْـــــوَفِ

هو: ما كان عينه حرف علّة، قدّمه على الناقص؛ لتقدّم العين على اللام، ولأنه يصير في الإخبار على ثلاثة أحرف، والناقص يصير على أربعة أحرف، والثلاثة متقدّمة على الأربعة، ولأن بعض الأجوف لا يعتلّ، بخلاف الناقص.

(**سُمِّيَ أَجْوَفَ؛ لِكَوْنِ جَوْفِ ذَا**) أي وسط هذا النوع من الفعل (**خَلاَ عَنِ الْحَرْفِ الصَّحِيحِ**) فكأنه ليس في وسطه حرف، أو لوقوع حرف العلّة في جوفه (**مَأْخَذَا**) أي من حيث المأخذ، والاشتقاقُ (**وَذَا ثَلاَثَةٍ**) أي ويُسمى أيضًا صاحب أحرف ثلاثة (**لأَنَّهُ يَجِي مُثَلَّثًا**) أي يصير ماضيه على ثلاثة أحرف (**إِذَا الضَّمِيرُ يَلْتَجِي**) أي إذا يتّصل به ضمير المتكلّم

(**كَقُلْتُ**) وبِعْتُ، أو ضمير المخاطب، كقلتَ وبعتَ، أو المخاطبة، كقلتِ، هذا إذا كان ثلاثيًا، وأما الرباعي، والمزيدات فمحمولة على الثلاثيّ، وهذا القدر كافٍ في التسمية.

[**فإن قلت**]: التاء ليست من حروف الماضي، بل هي فاعل، فيبقى الماضي على حرفين، فلم يصر على ثلاثة أحرف.

(١) راجع «الفلاح» ص١١٩.

٥٧٥ - وَبَعْضُ أَهْلِ الصَّرْفِ هَاهُنَا نَقَلْ أَصْلاً مَسَائِلَ الْمُعَلِّ قَدْ شَمَلْ

[أجيب]: بأنهم عدّوا الضمير المرفوع البارز المتّصل جزءًا من الفعل؛ لشدّة اتّصاله به، ويُجرون عليه أحكام الجزء، كما مرّ تحقيقه في الباب الأول.

[فإن قلت]: سلّمنا أنه كالجزء، لكن لا نسلّم أنه حرف؛ لأنه ضمير، والضمير اسم، فلم يصدق أنه على ثلاثة أحرف.

[أجيب]: بأنه يُطلق عليه لغة أنه حرف، وإن لم يصحّ إطلاقه عليه اصطلاحًا، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر أبواب الأجوف، فقال:

(**بَابُهُ**) هو مفرد مضاف، فيعم؛ إذ المراد أبواب الأجوف (**ثَلاثًا**) ذكّره؛ لعدم ذكر المعدود بعده (**وَرَدَا**) بألف الإطلاق، يعني أنه بالاستقراء جاء من ثلاثة أبواب، وهي التي تُسمّى دعائم الأبواب، وقد مرّ أنه ما يختلف فيه حركة عين ماضيه، وحركة عين مضارعه، وهي: الباب الأول، والثاني، والرابع، وذلك (**كَقُلْتُ**) من الباب الأول، و(**بِعْ**) من الباب الثاني (**وَخَفْ**) من الباب الرابع، وقوله: (**إِلاَهًا وَاحِدَا**) من تَتِمّة المثال، مفعول به لـ«**خَفْ**»، وسيجيء أصلها، وإعلالها على التفصيل، ولم يجيء من غير هذه الأبواب الثلاثة باستقراء كلامهم إلا نادرًا، نحو طال يطول، من الباب الخامس.

ولمّا ذكر بعض الصرفيين قاعدة شاملة جميع المسائل الإعلاليّة، ذكرها، بقوله:

(**وَبَعْضُ أَهْلِ الصَّرْفِ هَاهُنَا**) أي في باب الإعلال (**نَقَلْ أَصْلاً**) الأصل: القانون، وهو أمر كلّيّ، ينطبق على جميع جزئيّاته، كقول النحاة: الفاعل مرفوع والمفعول منصوب (**مَسَائِلَ الْمُعَلّ**) مفعول مقدّم لـ(**قَدْ شَمَلْ**) بفتح الميم، وكسرها، يعني أن هذا الأصل يشمل جميع مسائل الإعلال، سواء وقع حرف العلّة في عين الكلمة، أو لامها، وأن من علمه قَدَرَ على أن يُعِلّ أيَّ كلمة عُرِضت عليه قُدْرَةً تامّةً، فكان كأنه قد حصل له جميع المسائل الإعلالية بالفعل.

٥٧٦ - وَهُوَ أَنَّ أَحْرُفَ التَّعْلِيلِ فِي سِوَى ابْتِدَا سِتًّا مَعَ الْعَشْرِ قُفِي
٥٧٧ - وَاشْكُلْهُ بِالثَّلَاثِ وَالسُّكُونَ زِدْ فِي الْعَيْنِ ثُمَّ اللامِ هَكَذَا تَرِدْ

(وَهُوَ) أي ذلك الأصل (أَنَّ أَحْرُفَ التَّعْلِيلِ فِي سِوَى ابْتِدَا) أي الذي وقع في غير الابتداء (سِتًّا مَعَ الْعَشْرِ قُفِي) بالبناء للمفعول، أي تُبع حال كونه ستة عشر وجهًا، ثم أشار إلى تلك الأوجه بقوله:

(وَاشْكُلْهُ) أي حرّك حرف العلة (بِالثَّلَاثِ) أي بالحركات الثلاث: الفتح، والضمّ، والكسر (وَالسُّكُونَ زِدْ) أي زد السكون على الحركات الثلاث، حتى يصير أربعة، وهذا (فِي الْعَيْنِ) أي في عين الكلمة (ثُمَّ اللامِ هَكَذَا تَرِدْ) أي أربعة أوجه.

قلت: هكذا جعل في النظم، الأربعة في العين واللام، فيوهم أن الستة عشر حاصلة من ضرب أربعة العين في أربعة اللام، وهو مخالف لما في الأصل، ودونك عبارته، قال: «**قولهم**»: إن الإعلال في حروف العلّة في غير الفاء يُتصوّر فيه ستة عشر وجهًا، لأنه يُتصوّر في حروف العلّة أربعة أوجه: الحركات الثلاث، والسكون، وفيما قبلها أيضًا فاضرب الأربعة في الأربعة إلخ.

فهذا صريح في كون الأوجه الأربعة في حروف العلّة التي في غير الابتداء، سواء كانت عينًا، أو لامًا، ثم يُتصوّر فيما قبلها كذلك أربعة أوجه، فتضرب الأربعة التي قبلها في الأربعة التي فيها، حتى يحصل لك ستة عشر وجهًا.

وعلى هذا فكان الصواب أن يقول:

وَاشْكُلْهُ بِالثَّلَاثِ وَالسُّكُونَ زِدْ وَهَكَذَا مَا قَبْلُ أَرْبَعًا يَرِدْ

فيكون المعنى أن حرف العلّة الذي في غير الابتداء، سواء كان عينًا أو لامًا يُتصوّر فيه أربعة أوجه: الحركات الثلاث، والسكون، وكذلك ما قبل حرف العلة يُتصوّر فيه أربعة أوجه، فإذا ضربت الأربعة التي هي أحوال حروف العلّة في الأربعة التي هي أحوال ما قبل حروف العلّة يكن الحاصل ستة عشر وجهًا، فتسقط إعلال الحروف الساكنة التي قبلها ساكن؛ لتعذّر اجتماع الساكنين، فيبقى لك خمسة عشر وجهًا،

٥٧٨ - فَسَاكِنٌ مَعْ سَاكِنٍ مِنْهَا سَقَطْ	فَعَشْرَةٌ مَعْ خَمْسَةٍ يَبْقَى فَقَطْ
٥٧٩ - فَأَرْبَعٌ مَا بَعْدَ فَتْحَةٍ وَفَى	كَالْقَوْلِ ثُمَّ بَيَعَتْ وَخَوِفَا
٥٨٠ - وَطَوُلَتْ وَلاَ يُعَلُّ الأَوَّلُ	إِذْ سَاكِنٌ كَالشَّكْلِ قَبْلُ يُجْعَلُ

كما أشار إليه بقوله:

(فَسَاكِنٌ مَعْ سَاكِنٍ مِنْهَا سَقَطْ) أي سقط من هذه الستة عشر وجهًا وجه واحد، وهو إعلال حرف العلّة الساكن الذي قبله حرف ساكن؛ لما مرّ آنفًا **(فَعَشْرَةٌ مَعْ خَمْسَةٍ يَبْقَى فَقَطْ)** أي فيبقى خمسة عشر وجهًا فقط.

(فَأَرْبَعٌ) من تلك الأوجه الخمسة عشر، وهو مبتدأ، خبره قوله: **(مَا)** موصولة، أي الذي **(بَعْدَ فَتْحَةٍ)** متعلّق بـ**(وَفَى)** أي وُجد يعني أن الصور الأربع تُتصوّر في حرف العلّة الذي بعد حرف مفتوح، وهو إما ساكنٌ، وإليه أشار بقوله:**(كَالْقَوْلِ)** مصدر قال، أو مفتوح، وإليه أشار بقول: **(ثُمَّ بَيَعَتْ)** بفتح الباء، والياء، أو مكسور، وإليه أشار بقوله: **(وَخَوِفَا)** بفتح، فكسر، أو مضموم، وإليه أشار بقوله: **(وَطَوُلَتْ)** بفتح، فضمّ.

ثم شرع في بيان كيفيّة إعلال كلّ واحد من الوجوه الخمسة عشر وُجودًا وعدمًا، فقال:

(وَلاَ يُعَلُّ الأَوَّلُ) المراد من الأول حروف العلّة التي وقعت فيها عينُ الكلمة ساكنةً، مفتوحًا ما قبلها، نحو قَوْلٍ، وبَيْعٍ مصدرين، وإنما لم يُعلّ حينئذ **(إِذْ)** تعليليّة **(سَاكِنٌ)** أي حرف علّة ساكن **(كَالشَّكْلِ قَبْلُ)** أي كحركة الحرف الذي قبله **(يُجْعَلُ)** بالبناء للمفعول.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه لا تعلّ الصورة الأولى، وهي ما كان حروف العلة فيه ساكنة، مفتوحًا ما قبلها، نحو قَوْل وبَيْع؛ لأن حرف العلّة إذا سكنت جُعلت من جنس حركة ما قبلها؛ للين عَريكتها، أي طبيعتها، واستدعاء ما قبلها جعلها من جنسه للتوافق، وذلك **(كَمُوسِرِ الْمِيزَانِ)** بإضافة «موسر» إلى «الميزان»، مثالان **(مِنْ**

٥٨١ - كَمُوسِرِ الْمِيزَانِ مِنْ وَاوٍ وَيَا	إِلاَّ الَّذِي لِفَتْحَةٍ قَدْ وَلِيَا
٥٨٢ - لِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ وَالسُّكُونِ فَالْـ	ـبَعْضُ بِقَلْبٍ قَدْ أَجَازَ أَنْ يُعَلّ

وَاوٍ) راجع لـ«موسر» (وَيَا) راجع «لـ»«الميزان».

فأصل «ميزان» مِوْزانٌ بكسر الميم، وسكون الواو، فجُعلت الواو من جنس كسرة الميم، وهو الياء؛ للتوافق، فصار ميزانًا.

وأصل «الموسر» الميسر، بضمّ الميم، وسكون الياء، فجُعلت الياء من جنس ضمة الميم، وهو الواو، فصار «الموسر».

(إِلاَّ الَّذِي لِفَتْحَةٍ قَدْ وَلِيَا) هذا استثناء من قوله: «كالشكل قبلُ يُجعل» أي تُجعل حروف العلّة الساكنة من جنس حركة ما قبلها، إلا إذا انفتح ما قبلها، فإنها لا تُجعل من جنس الفتحة، وهو الألف (لِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ) التي على ما قبلها (وَالسُّكُونِ) الذي عليها.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن حروف العلّة الساكنة إذا كان ما قبلها مفتوحًا لا تُجعل من جنس الفتحة؛ لخفّة الفتحة والسكون؛ إذ منشأ القلب الثقل، وهو إنما يتحقّق بشرطين:

[أحدهما]: كونها متحرّكة.

[وثانيهما]: كون ما قبلها مفتوحًا، ولمّا انتفى الشرط الأول لم يتمّ الثقل، فلم يقلبوها ألفًا؛ لعدم موجبه، إلا من اجترأ بأحد الشرطين، فإنه يقلبها ألفًا، ويقول في مثل غَيْب، وبَيْت، وبَيْع، وقَوْل: غابٌ، وباتٌ، وباعٌ، وقالٌ، وإلى هذا أشار بقوله:

(فَالْبَعْضُ) أي بعض الصرفيين (بِقَلْبٍ) أي بقلب حرف العلّة التي انفتح ما قبلها ألفًا (قَدْ أَجَازَ أَنْ يُعَلّ) بالبناء للمفعول، والضمير يعود لقوله: «إلا الذي لفتحة قد وليا».

وحاصل المعنى بإيضاح: أن بعضهم أجاز قلب حرف العلّة الساكن الذي انفتح ما قبله؛ اكتفاء بوجود أحد الشرطين، قصدًا إلى زيادة التخفيف، وذكر الواحديّ في

٥٨٣ ـ أَغْزَيْتُهُ أُعِلَّ بِالْحَمْلِ عَلَى يُغْزِي الَّذِي أَتَى لَهُ مُسْتَقْبَلاَ

«الوسيط» في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ أنه قال ابن عباس رضي الله عنهما: إنه لغة بلحرث بن كعب في قالٍ مصدرًا، وأجمع النحويون بأن هذه لغة حارثيّة، وذلك أن بلحرث بن كعب، وخثْعَمًا، وزُبيدًا، وقبائل من اليمن يجعلون ألف التثنية في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد، ويقولون: أتاني الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، وذلك أنهم يقلبون كلّ ياء ساكنة انفتح ما قبلها ألفًا، فعاملوا ياء التثنية أيضًا هذه المعاملة انتهى كلام الواحديّ، وعليه قول الشاعر [من الرجز]:

تُبْتُ إِلَيْكَ فَتَقَبَّلْ تَابَتِي وَصُمْتُ رَبِّي فَتَقَبَّلْ صَامَتِي

أي توبتي، وصومتي، وهو شاذّ عند الأولين، وكذا يَاجَلُ، أصله يَيْجَلُ، والله تعالى أعلم.

ولمّا أورد على القاعدة السابقة، وهي أن حروف العلّة لا تُعلّ إذا كانت ساكنة، وما قبلها مفتوح قولهم: أغزيت، فإن الواو فيه ساكنة، وما قبلها مفتوح، ومع ذلك أعلّت بالقلب، أجاب عنه بقوله:

(أَغْزَيْتُهُ أُعِلَّ) أصله أغزوته بالواو، فقُلبت الواو ياء مع سكونها، وانفتاح ما قبلها**(بِالْحَمْلِ عَلَى يُغْزِي)** بضمّ أوله، وكسر ثالثه مبنيًا للفاعل **(الَّذِي أَتَى لَهُ مُسْتَقْبَلاَ)** أي مضارعًا لـ«**أغزيت**».

وحاصل الجواب بإيضاح أن الواو لمّا أُعلّ في مضارعه الذي هو يُغْزِي بضم الياء، وكسر الزاي، بقلبها ياء؛ لتطرّفها، وانكسار ما قبلها أُعلّ ماضيه بقلب واوه ياء حملاً عليه، أي حملوا ما لا علّة له على ما له علّة، وكذلك استغزيتُ، وتغزّيتُ، قال سيبويه: سئل الخليل عن قولهم: أغزيتُ، واستغزيتُ، فقال: إنما قُلبت الواو في هذه الأفعال الماضية؛ لأجل انكسار ما قبلها في المضارع في قولك: يُغزِي بضم الياء، وكسر الزاي، ويستغزي، فحملوا الماضي على مضارعه، وأعلّوه، كما أعلّوا مضارعه؛

٥٨٤ ـ وَنَحْوُ كَيْنُونَةَ قَدْ يُعَلُّ إِذْ كَيْوَنُونَةُ لِهَذِي أَصْلُ
٥٨٥ ـ فَصَارَ بِالإِدْغَامِ كَيِّنُونَهْ فَعَادَ بِالتَّخْفِيفِ لِلْكَيْنُونَهْ

ليكون العمل من باب واحد.

لا يقال: إن الماضي سابقٌ، والمضارع لاحقٌ، وإتباع السابق للاحق في الإعلال محالٌ.

لأنا نقول: إنا لا نسلّم أن إتباع السابق للاحق في الإعلال محالٌ؛ لأنهم أعلّوا المصدر تبعًا للفعل، كما في عِدَةٍ، وقِيَامٍ، مع أن المصدر سابق على الفعل كما مرّ، وليس إتباع الماضي للمضارع قياسًا مطّردًا، حتى يلزم إعلال وَعَدَ تبعًا ليَعِدُ، بل هو مسموعٌ مقصور.

وقيل: إنما يُعلّ نحو أغزيتُ؛ لأنه لمّا زاد على ثلاثة أحرف ثقل، والياء ضعيفٌ، ولم يمنع مانعٌ عن قلبها ياءً، فكان قلب الواو ياءً أحسن، ولذلك قالوا في الثلاثيّ غزوت بإثبات الواو، وفي الرباعيّ أغزيت بقلبها ياء.

قلت: حُسْنُ هذا الوجه، وأرجحيّتُهُ على الوجه الأول مما لا يخفى على منصف، فتأمله، والله تعالى أعلم.

(وَنَحْوُ كَيْنُونَةَ قَدْ يُعَلُّ) هذا أيضًا من جملة الإيراد والجواب الذي قبله، يعني أنه يُعلّ نحو كَيْنُونة من الكون مصدر كان يكون بقلب واوه ياء، مع سكونها، وانفتاح ما قبلها **(إِذْ)** تعليليّة **(كَيْوَنُونَةُ لِهَذِي)** أي لكينونة **(أَصْلُ)** يعني أنه إنما أُعلّ مع عدم توفّر شرطي الإعلال فيه؛ لأن أصله كَيْوَنُونة بفتح الواو، على وزن فَيْعَلُولة، وهذا عند البصريين، ومنهم الخليل رحمهم الله تعالى، فاجتمع فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، ثم أُدغمت الياء في الياء **(فَصَارَ بِالإِدْغَامِ)** أي بسبب إدغام الياء الأصليّة في الياء المنقلبة من الواو **(كَيِّنُونَهْ)** بفتح الكاف، وتشديد الياء المفتوحة، ثم خُفّفت الياء الثانية المتحرّكة التي هي عين الفعل بحذفها **(فَعَادَ)** أي رجع اللفظ **(بِالتَّخْفِيفِ)** أي بسبب هذا التخفيف الذي هو حذف الياء الثانية **(لِلْكَيْنُونَهْ)**

٥٨٦ ـ وَقِيلَ أَصْلُهَا بِضَمِّ الْكَافِ مَعْ	وَاوٍ يَلِي مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ يَا رَجَعْ
٥٨٧ ـ أَنْ لَا تَصِيرَ الْيَاءُ نَحْوَ الْوَاوِ فِي	صَيْرُورَةٍ فِيمَا بِيَائِهِ يَفِي
٥٨٨ ـ قَيْلُولَةٌ غَيْبُوبَةٌ كَذَا وَرَدْ	كُونُونَةٌ لِذَا إِلَى الْيَاءِ يُرَدْ

بفتح الكاف، وسكون الياء.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يُعلّ نحو كَيْنُونة من الكون، مع سكون الواو فيه، وانفتاح ما قبلها؛ لأن أصله كَيْوَنُونة على وزن فَيْعَلُولة، فلم يكن مما نحن فيه، بل يُعلّ؛ لوجود علّة الإعلال فيه؛ لأنه اجتمعت فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياءً، فأدغمت الياء الأولى في الثانية المنقلبة من الواو التي هي عين الكلمة، فصار كَيّنونة بتشديد الياء، وفتحها، كما في مَيِّت، أصله مَيْوِتٌ، ثم خُفّفت كينونة بحذف الياء الثانية المنقلبة عن الواو، فصار كينونة، كما خُفّف في ميت، وهذا التخفيف فيهما بطريق الجواز، لكنه أحسن في كينونة، كما قاله ابن الحاجب رحمه الله تعالى.

(وَقِيلَ: أَصْلُهَا) أي أصل كَيْنُونَة كُونُونة **(بِضَمِّ الْكَافِ، مَعْ وَاوٍ يَلِي)** أي يتبع الكاف المضمومة **(مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ)** أي لكافه المضمومة **(يَا)** مفعول مقدّم لـ**(رَجَعْ)** أي صار الواو ياء، وقوله: **(أَنْ لَا تَصِيرَ الْيَاءُ نَحْوَ الْوَاوِ)** تعليل لقلب واوه ياء، أي إنما قُلبت الواو ياء؛ لئلا يلزم قلب الياء واوًا **(فِي)** نحو **(صَيْرُورَةٍ)** مصدر صار يصير **(فِيمَا)** موصولة، أي الذي **(بِيَائِهِ)** متعلّق بـ**(يَفِي)** أي يوجد **(قَيْلُولَةٌ)** بفتح القاف، مصدرقال يَقيل، من باب باع، بمعنى نام وقت الظهيرة **(غَيْبُوبَةٌ)** بفتح الغين المعجمة، مصدر غاب يَغيب، من باب باع، فقوله: «**قيلولة**» مبتدأ خبره قوله: **(كَذَا وَرَدْ)** أي ورد كلٌّ منهما مثل صيرورة **(كُونُونَةٌ لِذَا)** أي لما ذكرناه من أنه لو لم يُعلّ يلزم منه قلب الياء واوًا في نحو صيروة **(إِلَى الْيَاءِ يُرَدّْ)** أي تُقلب واوه ياء.

وحاصل ما أشار إليه في هذه الأبيات بإيضاح أن بعضهم وهم الكوفيّون قالوا: أصل كَيْنُونة كُونُونة بضم الكاف، ثم فُتحت؛ لأنه لو لم تُفتح يلزم ضم هذا الوزن في

٥٨٩ - وَمَا أَتَى بِالْيَاءِ مِنْهَا أَكْثَرُ	مِنَ الَّذِي بِالْوَاوِ قَدْ يَشْتَهِرُ
٥٩٠ - وَاوِيُّهَا كَيْنُونَةٌ دَيْمُومَةُ	سَيْدُودَةٌ آخِرُهَا الْهَيْعُوعَةُ
٥٩١ - وَفِي الثَّلَاثَةِ الأَخِيرَةِ سَكَنْ	أَحْرُفُ عِلَّةٍ لِتَخْفِيفٍ حَسَنْ

الياءيّات أيضًا؛ لئلا تخالف حركة فاء الواويّ حركةَ فاء اليائيّ منه، فيلزم منه قلب الياء واوًا في اليائيّ؛ لضمة ما قبلها، وهو ثقيل، مع أن في البناء طولاً، ففتحت الفاء في الواويّ، حتى لا تصير الياء واوًا في اليائيّات، نحو صيرورة، وقَيلولة، وغَيبوبة، ثم قلبت الواو ياء بعد فتح الكاف، وإن لم توجد فيه علّة القلب؛ تبعًا لليائيّات؛ لكثرتها، وقلّة الواويّات، مع أن جعل الثقيل خفيفًا أولى من عكسه، كما أشار إلى هذا بقوله:

(**وَمَا أَتَى بِالْيَاءِ مِنْهَا**)أي من المعتلاّت (**أَكْثَرُ مِنَ الَّذِي بِالْوَاوِ قَدْ يَشْتَهِرْ**) أي مما اشتهر إتيانه بالواو، ثم ذكر ما جاء بالواو لحصرها، فقال:

(**وَاوِيُّهَا**) أي المعتلّ بالواو أربعة ألفاظ فقط، وهي: (**كَيْنُونَةٌ**) كما تقدّم آنفًا، و(**دَيْمُومَةُ**) مصدر دام يدوم، و(**سَيْدُودَةٌ**) مصدر ساد يسود، و(**آخِرُهَا الْهَيْعُوعَةُ**) مصدر هاع يهوع: إذا قاء.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه إنما جُعلت الواو ياء في كينونة، وإن لم توجد فيه علّة القلب على هذا المذهب تبعًا لليائيّات؛ لكثرتها، وقلّة الواويّات، ولذا قيل: لا يجيء من الواويّات غير الكينونة، والديمومة، والسيدودة، والهيعُوعَة، والله تعالى أعلم.

ولَمّا أنهى الكلام على الصورة الأولى، وهي ما كان فيه حرف العلّة ساكنًا، وما قبلها مفتوحًا، شرع يُبيّن كيفيّة إعلال الثلاثة الأخيرة، فقال:

(**وَفِي الثَّلَاثَةِ الأَخِيرَةِ**) أي فيما إذا كان ما قبل حرف العلّة مفتوحًا مع الحركات الثلاث في حرف العلّة، نحو بَيَعَ، وخَوِفَ، وطَوُلَ، فقوله: «**وفي الثلاثة إلخ**» مقابل قوله السابق: «**ولا يُعَلُّ الأول إلخ**» (**سَكَنْ أَحْرُفُ عِلَّةٍ**) أي تسكّن أحرف العلّة

٥٩٢ - وَأَلِفًا تُقْلَبُ إِذْ فَتْحٌ سَبَقْ   عَرِيكَةُ السَّاكِنِ لِينُهَا أَحَقْ
٥٩٣ - إِنْ كُنَّ فِي فِعْلٍ أَوِ اسْمٍ وَازَنَهْ   وَشَكْلُهُنَّ لِلْعُرُوضِ بَائِنَهْ

(لِتَخْفِيفٍ) أي لأجل تخفيف ثقلها، وقوله: **(حَسَنْ)** صفة لـ«**تخفيف**»

(وَأَلِفًا تُقْلَبُ) بالبناء للمفعول، أي ثمّ تُقلب أحرف العلّة ألفًا **(إِذْ فَتْحٌ)** أي فتح الحر فالذي **(سَبَقْ)** أي تقدّم على أحرف العلّة **(عَرِيكَةُ السَّاكِنِ)** أي طبيعته **(لِينُهَا)** بالرفع على البدليّة لـ«**عريكة**» **(أَحَقْ)** أي بقلب تلك الأحرف ألفًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثلاثة الأخيرة - كما قال ابن جنّي - تُسكّن أحرف العلّة فيها أوّلاً؛ للتخفيف، ثم تُقلب ألفًا؛ لاستدعاء فتحة ما قبلها موافقة ذلك الحرف لها، ولِين عريكة الساكن.

[**فإن قلت**]: لو أُسكنت حروف العلّة أوّلاً يحصل التخفيف على ما ذكرتم، فلم يُحتَجْ إلى القلب، وإلا لوجب القلب في مثل قَوْلٍ مصدرًا، وليس كذلك.

[**أجيب**]: بأنهم إنما قلبوها ألفًا بعد الإسكان؛ لأنهم لو اقتصروا على الإسكان لالتبس المتحرّك في الأصل بالساكن فيه، ألا ترى أنهم لو أعلّوا نحو بَوَب بالتحريك بإسكان الواو فقط، لم يُعلَم أن الواو في الأصل متحرّك، ثم طرأ عليه الإعلال، أم ساكن، مثلُ فلس، كيوم، فأعلّوها بالإبدال بعد الإسكان؛ تنبيهًا على أنها متحرّكة في الأصل، مع أن الألف أخفّ من الواو، والياء الساكنتين، كذا حقّقه ابن الحاجب رحمه اللّه تعالى[1]، واللّه تعالى أعلم.

ثم إن هذا الإعلال في هذه الثلاثة مشروط بشروط سبعة، ذكرها موضّحة بأمثلتها، **فأشار إلى الأول بقوله:**

(إِنْ كُنَّ) أي حروف العلّة **(فِي فِعْلٍ)** مطلقًا؛ لثقله **(أَوِ اسْمٍ وَازَنَهْ)** أي جاء موازنًا للفعل؛ لشبهه بالثقيل.

---

(١) راجع «الفلاح» ص١٢٢.

٥٩٢ - وَأَلِفًا تُقْلَبُ إِذْ فَتْحٌ سَبَقْ   عَرِيكَةُ السَّاكِنِ لِينُهَا أَحَقّْ
٥٩٣ - إِنْ كُنَّ فِي فِعْلٍ أَوِ اسْمٍ وَازَنَهْ   وَشَكْلُهُنَّ لِلْعُرُوضِ بَائِنَهْ

(لِتَخْفِيفِ) أي لأجل تخفيف ثقلها، وقوله: **(حَسَنْ)** صفة لـ«**تخفيف**»

(وَأَلِفًا تُقْلَبُ) بالبناء للمفعول، أي ثمّ تُقلب أحرف العلّة ألفًا **(إِذْ فَتْحٌ)** أي فتح الحر فالذي **(سَبَقْ)** أي تقدّم على أحرف العلّة **(عَرِيكَةُ السَّاكِنِ)** أي طبيعته **(لِينُهَا)** بالرفع على البدليّة لـ«**عريكة**» **(أَحَقّْ)** أي بقلب تلك الأحرف ألفًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثلاثة الأخيرة - كما قال ابن جنّي - تُسكّن أحرف العلّة فيها أوّلاً؛ للتخفيف، ثم تُقلب ألفًا؛ لاستدعاء فتحة ما قبلها موافقة ذلك الحرف لها، ولِين عريكة الساكن.

[**فإن قلت**]: لو أُسكنت حروف العلّة أوّلاً يحصل التخفيف على ما ذكرتم، فلم يُحتَجْ إلى القلب، وإلا لوجب القلب في مثل قَوْلٍ مصدرًا، وليس كذلك.

[**أجيب**]: بأنهم إنما قلبوها ألفًا بعد الإسكان؛ لأنهم لو اقتصروا على الإسكان لالتبس المتحرّك في الأصل بالساكن فيه، ألا ترى أنهم لو أعلّوا نحو بَوَب بالتحريك بإسكان الواو فقط، لم يُعلَم أن الواو في الأصل متحرّك، ثم طرأ عليه الإعلال، أم ساكن، مثلُ فلس، كيوم، فأعلّوها بالإبدال بعد الإسكان؛ تنبيهًا على أنها متحرّكة في الأصل، مع أن الألف أخفّ من الواو، والياء الساكنتين، كذا حقّقه ابن الحاجب رحمه الله تعالى[١]، والله تعالى أعلم.

ثم إن هذا الإعلال في هذه الثلاثة مشروط بشروط سبعة، ذكرها موضّحة بأمثلتها، **فأشار إلى الأول بقوله:**

(إِنْ كُنَّ) أي حروف العلّة **(فِي فِعْلٍ)** مطلقًا؛ لثقله **(أَوِ اسْمٍ وَازَنَهْ)** أي جاء موازنًا للفعل؛ لشبهه بالثقيل.

---

(١) راجع «الفلاح» ص١٢٢.

٥٩٤ ـ وَلَمْ يَكُنْ فَتْحٌ مَضَى كَسَاكِنِ وَلَيْسَ دَلَّ لاضْطِرَابِ الْبَدَنِ

وحاصل هذا الشرط الأول أنه تُقلب حروف العلّة ألفًا إذا وقعت في فعل مطلقًا، أو في اسم على وزنه.

أما في الفعل الثلاثي المجرّد فيُعلّ على الوجه المذكور أصالةً؛ لوجود الشرائط كلّها، نحو قال، وباع، كما يجيء.

وأما في المزيد فيه، فلا يُعلّ بالأصالة؛ لعدم انفتاح ما قبلها، نحو أقام، وأباع، أصلهما أقوَمَ، وأبيَعَ بسكون القاف، والباء، لكنهم قلبوها ألفًا، وإن لم يوجد فيهما موجب القلب، وهو انفتاح ما قبلها؛ حملاً على الثلاثيّ، ثم حملوا الإقامة، والإباعة على أقام، وأباع.

وأما الاسم، فالمراد منه الاسم الثلاثيّ الذي على وزن فعل ثلاثيّ، كما سيتّضح في الأمثلة.

ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله: **(وَشَكْلُهُنَّ لِلْعُرُوضِ بَايَنَهْ)** أي فارق العروض، يعني أنه ليس حركة عارضة، فلا يُعلّ ما كانت حركته عارضةً؛ إذ لا اعتبار بالعارض، فيكون في حكم الساكن.

ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(وَلَمْ يَكُنْ فَتْحٌ مَضَى) أي ولم يكن الفتح السابق على حرف العلّة **(كَسَاكِنِ)** أي في حكم السكون، يعني أنه لا بدّ وأن يكون فتحة ما قبلها أصليّة، لا عارضة.

وأشار إلى الرابع بقوله: **(وَلَيْسَ)** اللفظ **(دَلَّ لاضْطِرَابِ الْبَدَنِ)** أراد به اضطراب المعنى، يعني أنه لا يكون في معنى الكلمة اضطراب، وتحرّك؛ إذ لا يبقى فيها على تقدير الإعلال ما يدلّ على اضطراب معناها.

وأشار إلى الخامس بقوله:

٥٩٥ - وَغَيْرَ جَامِعٍ لإِعْلاَلَيْنِ وَلاَزِمٍ آتِيهِ ضَمُّ الْعَيْنِ
٥٩٦ - وَغَيْرَ مَتْرُوكٍ دَلِيلُ أَصْلِهِ لِذَا يُعَلُّ قَالَ دَارُ فِعْلِهِ
٥٩٧ - لِجَمْعِهِ الشَّرَائِطَ الْمَذْكُورَهْ دِيَارُهُمْ إِعْلاَلُهَا مَأْثُورَهْ

(وَغَيْرَ جَامِعٍ لإِعْلاَلَيْنِ) يعني أنه يشترط أيضًا أن لا يجتمع في حروف العلة إعلالان متواليان في حرفين أصليين في كلمة واحدة؛ إذ هو مخلّ بالكلمة.

وأشار إلى السادس بقوله: (وَلاَزِمٍ) بالجرّ عطفًا على «جامع»، أي وغير لازم، وقوله: (آتِيهِ) فاعل بلازم، وقوله: (ضَمَّ الْعَيْنِ) منصوب على المفعوليّة، يعني أنه يشترط أيضًا أن لا يلزم ضمّ حروف العلّة في مضارعه، أي في مضارع الفعل الذي هو الماضي، على تقدير الإعلال؛ إذ هو مرفوض.

وأشار إلى السابع بقوله:

(وَغَيْرَ مَتْرُوكٍ دَلِيلُ أَصْلِهِ)أي ويشترط أيضًا أن لا يترك بسبب الإعلال الدلالة على أصل المعتلّ، من كونه واويًا، أو يائيًا، فهذه الشروط السبعة، متى اجتمعت كلها في كلمة وجب إعلالها، وإلا فلا، كما أشار إليه بقوله: (لِذَا) أي لأجل اجتماع هذه الشروط السبعة (يُعَلُّ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: (قَالَ) لقصد لفظه، هذا مثال للفعل، فأصل قال قَوَل بفتح الواو، فأسكنت، وقُلبت ألفًا، فصار قال، ومثال اسم (دَارُ فِعْلِهِ) بالإضافة، فـ«دَارٌ» اسم بوزن فعل، أصله دَوَرٌ بفتح الواو، فقُلبت ألفًا، فصار دار، وإنما أعلّ قال، ودار (لِجَمْعِهِ الشَّرَائِطَ) السبعة (الْمَذْكُورَهْ) كلّها فيهما؛ إذ الأول فعل، والثاني اسم على وزن فعل، ووجود باقي الشروط فيهما ظاهر.

وقوله: (دِيَارُهُمْ إِعْلاَلُهَا مَأْثُورَهْ) أي منقولة عن العرب، أشار به إلى أنّ إعلال ديار، وإن لم توجد فيه الشروط السابقة، إنما هو تبعًا لمفرده، وهو دار، فأصل ديار دِوَارٌ، لكن لما كان ما قبلها مكسورًا قلبت ياءً لا ألفًا، فيكون ديار تابعًا لمفرده في مطلق الإعلال، فتنبه، وقوله:

٥٩٨ - وَاحِدَهُ تَبِعْ كَالْقِيَامْ لِفِعْلِهِ يَتْبَعُ فِي الْكَلَامْ
٥٩٩ - وَلِسُكُونِ مُفْرَدِ السِّيَاطِ قَدْ شَابَهَ الدَّارَ بِلاَ اشْتِرَاطِ
٦٠٠ - فَهَذِهِ الأَشْيَاءُ لَمْ تُوَازِنِ فِعْلاً أُعِلَّتْ لاتِّبَاعٍ بَيِّنِ

(وَاحِدَهُ) مفعول مقدّم لـ(تَبِعْ) أي تبع مفرده، يعني إنما أعلّ ديار لأجل إتباعه لمفرده، وهو دار، لا لوجود شروط الإعلال، ودارٌ أعلّ لتوفّر الشروط فيه، كما مرّ آنفًا (كَالْقِيَامِ) أي كإعلال القيام، وإن لم توجد فيه الشروط المذكورة أيضًا، إلا أنه أعلّ تبعًا لفعله قام؛ لأنه توفّرت فيه الشروط، كما أشار إليه بقوله: (لِفِعْلِهِ يَتْبَعُ فِي الْكَلَامِ) فأصل قيام قِوَامٌ؛ فقلبت الواو ياء تبعًا لفعله الذي هو قام.

(وَلِسُكُونِ مُفْرَدِ السِّيَاطِ) أي ولأجل كون مفرد السياط، وهوالسَّوْط بفتح السين، وسكون الواو (قَدْ شَابَهَ) أي مفرد السِّيَاطِ (الدَّارَ) أي لفظه في سكون وسطه، أي فأعلّ السياط (بِلاَ اشْتِرَاطِ) أي بلا وجود شروط العلّة الماضية فيه.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن «**السياط**» بكسر السين، أصله سِواط، بالواو، لكنه أُعلّ بقلب واوه ياء، وإن كانت شروط الإعلال السابقة غير متوفّرة فيه؛ لكون مفرده، وهو سَوْط مشابهًا لدار، في كون ثانيه ساكنًا، فكأن سَوْطًا قد أُعلّ لمشابهته بما أُعِلّ.

وقوله: (فَهَذِهِ الأَشْيَاءُ) أي دِيارٌ، وقيامٌ، وسياطٌ، ليست فعلاً و(لَمْ تُوَازِنِ فِعْلاً) أي ومع ذلك (أُعِلَّتْ) بقلبها إلى الياء (لاتِّبَاعٍ بَيِّنِ) أي ظاهر واضح، أي لاتّباع ديار، وسياط لمفرديهما، وقيام لفعله.

وحاصل المعنى بإيضاح: أنه أعلّت هذه الأشياء، وهي ديارٌ، وقيامٌ، وسياطٌ، وإن لم تكن هي أفعالاً، ولا على أوزان أفعال؛ لأجل متابعتها لمفرداتها، وهي دارٌ، وقامَ، وسَوْطٌ.

ولمّا ذكر ما أعلّ دون وجود الشروط فيه؛ لأجل حمله على غيره، ذكر ما لا يُعلّ لعدم توفّر الشروط فيه، فذكر ما فُقد فيه الشرط الأول، وهو كونه فعلاً، أو موازنًا له، فقال:

٦٠١ - حَوَكَةٌ خَوَنَةٌ وَحَيَدَى ... وَصَوَرَى إعْلالُهَا قَدْ فُقِدَا
٦٠٢ - لِبُعْدِهَا عَنْ وَزْنِ أَفْعَالٍ بِتَا ... قِيلَ دَلالَةً عَلَى أَصْلٍ أَتَى
٦٠٣ - وَدَعَوُ الْقَوَمَ لِطَارِيءِ سَلِمْ ... وَعَوِرُوا وَاجْتَوَرُوا كَذَا عُلِمْ

(**حَوَكَةٌ**) بفتح الحاء المهملة، والواو: جمع حائك، و(**خَوَنَةٌ**) بفتحتين أيضًا: جمع خائن (**وَحَيَدَى**) بفتح الحاء والدال المهملتين: هو الحمار الذي يَحِيد، أي يميل عن ظلّه؛ لنشاطه (**وَصَوَرَى**) بفتح الصاد المهملة، والراء: اسم ماء بقرب المدينة، فقوله: «**حَوَكَة إلخ**» مبتدأ خبره جملة قوله: (**إِعْلالُهَا**) مبتدأ ثان، خبره جملة (**قَدْ فُقِدَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول.

(**لِبُعْدِهَا**) أي لبعد: حَوَكَة، وما بعدها (**عَنْ وَزْنِ أَفْعَالٍ بِتَا**) أي بسبب وجود تاء التأنيث فيها، وكذا الألف.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه لا يُعلّ ما سبق من حَوَكَة، وما عطف عليه؛ لانتفاء الشرط الأول فيها، وهو كونه فعلاً، أو موازنا له، أما عدم كونها فعلاً فظاهرٌ، وأما عدم موازنتها، فذلك لخروجها عن وزن الفعل بسبب وجود علامة التأنيث، وهي التاء في الأولين، والألف في الأخريين، هذا مختار ابن جنيّ.

[تنبيه]: قال في «**مختار الصحاح**»: حاك الثوب: نسجه، وبابه قال، حَوْكًا، وحِيَاكَةً، فهو حائكٌ، وقومٌ حاكةٌ، وحَوَكَةٌ أيضًا بفتح الواو انتهى.

فقد بيّن أنه يجوز إعلال الحَوَكة، وعدمه، فتنبه، والله تعالى أعلم.

وقيل: سبب عدم الإعلال الدلالة على الأصل، وإليه أشار بقوله:

(**قِيلَ: دَلالَةً عَلَى أَصْلٍ أَتَى**) يعني أن بعضهم قال: إنما لم تُعلّ هذه الأشياء حتى يَدلُلْن على أصلهن، وهو أن أصل حَيَدَى ياء، وأصل غيره واو، كما أسلفناه، فلوأُعللن لم يُعلم أيها واويّ، وأيها يائيّ.

ثم ذكر ما فُقد فيه الشرط الثاني، وهو عدم عُروض حركة حرف العلّة، فقال: (**وَدَعَوُ**) بفتح العين، وضمّ الواو (**الْقَوْمَ**) منصوب على المفعوليّة (**لِطَارِيءِ سَلِمْ**) أي

٦٠٤ ـ إذْ عَينُهُ وَتَاؤُهُ كَسَاكِنِ فِي اعْوَرَّ مَنْ تَجَاوَرُوا فِي مَسْكَنِ

سَلِم من الإعلال؛ لأجل كون حركته طارئة على الواو؛ لسكونها؛ لدفع الالتقاء الساكنين: الواو، ولام التعريف، فانتفى منه الشرط الثاني.

ثم ذكر ما فُقِد فيه الشرط الثالث، وهو أن لا تكون فتحة ما قبل حرف العلّة في حكم السكون، فقال:

(وَعَوِرُوا) بفتح العين، وكسر الواو (وَاجْتَوَرُوا) بمعنى تجاوروا (كَذَا عُلِمْ) بالبناء للمفعول، أي كان معلومًا عدم إعلاله؛ لفقدان الشرط الثالث (إذْ عَينُهُ) راجع لـ«عَوِروا»، أي عين كلمته، وهي الواو (وَتَاؤُهُ) راجع لـ«اجتوروا» (كَسَاكِنِ) أي في حكم الحرف الساكن (فِي اعْوَرَّ) من باب الافعلال (مَنْ تَجَاوَرُوا) راجع لـ«اجتوروا»، أي إن واو اجتوروا في مقابلة تجاوروا، فقوله: «من تجاوروا» فاعل بـ«اعورّ»، وقوله: (فِي مَسْكَنِ) متعلّق بـ«تجاوروا».

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه لا يُعلّ نحو عَوِرَ، واجتور، وإن كانت الواو متحرّكة، وما قبلها مفتوحًا؛ لأن حركة العين في عَوِر، والتاء في اجتَوَر في حكم السكون، أي لأن حكم واو عَوِر في حكم واو اعْوَرّ؛ لأنه بمعناه، وتاء اجتور في حكم ألف تجاور؛ لأنه بمعناه، والواو في اعْوَرّ، وتجاور، لا تعلّ؛ لسكون ما قبلها، فيمتنع إعلال ما هو في معناهما، هكذا ذكره ابن جني.

وقال الرضيّ: وأما العيوب المحسوسة، فليس الغالب فيها المزيد فيه، لكن بعضها المزيد فيه أكثر استعمالاً من غيره، كاحْوَلّ، واعْوَرّ، فإنهما أكثر استعمالاً من حَوِلَ، وعَوِرَ، ولذلك لم تُقلب واوهما؛ حملاً على احْوَلّ، واعْوَرّ.

وقال بعض المحقّقين: ومنهم من نظر إلى الأصل، ولم ينظر إلى البناء الذي سكن ما قبل الواو فيه، بل اعتبر خصوص الفعل الثلاثيّ، فأعلّه؛ جريًا على القياس، فقال: في عَوِرَ: عَارَ، ويَعْوَرُ: يَعَارُ، كخاف يَخاف، ذكره ابن كمال[1].

(١) «الفلاح» ص١٢٤.

٦٠٥ - وَجَوَلَانُ الحَيَوَانُ سَلِمَا ... حِينَ اضْطِرَابٌ مِنْهُمَا قَدْ عُلِمَا
٦٠٦ - وَالمَوَتَانَ حَمَلُوا عَلَيْهِمَا ... لأَنَّهُ نَقِيضُ حَيٍّ قُدِّمَا

ثم ذكر ما فقد فيه الشرط الرابع، وهو أن لا يكون في معنى الكلمة اضطراب، فقال:

(وَجَوَلَانُ) بترك تنوينه؛ للوزن، مصدر جال، وهو مبتدأ، وقوله: **(الحَيَوَانُ)** عطف عليه بعاطف مقدّر، والخبر قوله **(سَلِمَا)** أي من الإعلال، وإنما لم يُعلاّ مع تحرك حرف العلّة، وانفتاح ما قبلها فيهما؛ لفقد الشرط الرابع، وهو، ما أشار إليه بقوله: **(حِينَ اضْطِرَابٌ مِنْهُمَا)**أي من جَوَلان، وحَيَوَان **(قَدْ عُلِمَا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول.

وحاصل ما أشار إليه، أنه إنما لم يُعلّ جَوَلَان، وحَيَوَان؛ لعدم توفّر الشرط الرابع فيهما، كما ذكرناه، وإنما لم يُعَلاّ حينئذ حتى تدلّ حركتهما على اضطراب معناهما، يعني أنهم قصدوا بإبقاء حركة حرف العلّة فيهما التنبيه على حركة مدلول لفظهما.

ولَمّا أورد على ما ذكره، من أنه لا يعلّ ما دلّ على اضطراب، قولُهم: المَوَتَان، فإنه لم يُعلّ، مع أنه لا يدلّ عى الاضطراب، أجاب عنه بقوله:

(وَالمَوَتَانَ) بفتحات: الموت،، وهو أيضًا ضدّ الحيوان، يقال: اشْتَرِ المَوَتَان، ولا تشترِ الحيوان، أي اشتر الأرض والدور، ولا تشتر الرقيق، والدواب، قاله في «**الصحاح**»[1]، وهو مفعول مقدّم لـ**(حَمَلُوا عَلَيْهِمَا)** أي على جَوَلان وحَيَوَان **(لأَنَّهُ)** أي الموتان **(نَقِيضُ حَيٍّ)** أي ضدّه.

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه إنما لم يُعلّ المَوَتَان مع أنه ليس في معناه اضطراب؛ حملاً على الحيوان، وإنما حملوه عليه؛ لأنه نقيضه، وهم يَحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير.

وقوله: **(قُدِّمَا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، صفة لـ«**حيّ**»، أي مقدّم على الميت؛ إذ الموت يَحُل بالحيّ، فيقطع حياته.

(١) «الصحاح» ٢٣٧/١ و «المصباح» ٥٨٤/٢.

٦٠٧ - لِجَمْعِ إِعْلالَيْنِ فِي نَحْوِ طَوَى   إِعْـلالَـهُ مَـنَـعَ كُـلُّ مَـنْ رَوَى

ثم ذكر ما فُقِد فيه الشرط الخامس، وهو أن لا يَجتمع في الكلمة إعلالان، فقال:

(لِجَمْعِ إِعْلالَيْنِ) متعلّق بـ«مَنَعَ» **(فِي نَحْوِ طَوَى)** بفتح الطاء المهملة، والواو، من الباب الثاني، ويجوز أيضًا من الباب الرابع، يقال: طواه يَطويه طيًا، من باب ضرب، وطَوِيَ بكسر الواو يَطْوَى طَوًى، ومعناه حينئذ: الجوع، وهذا الثاني ليس مرادًا هنا **(إِعْلالَهُ)** مفعول مقدّم لـ**(مَنَعَ)** بالبناء للفاعل، وفاعله قوله: **(كُلُّ مَنْ رَوَى)** أي كلّ من نقل عن العرب.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه لا يُعلّ نحو طَوَى لئلا يجتمع فيه إعلالان؛ إذ طَوَى أصله طَوَيَ بفتح الياء، فأعلّ بقلب يائه ألفًا، كما في رَمَى، فلو أُعلّ واوه أيضًا بقلبها ألفًا لاجتمع فيه إعلالان متواليان في حرفين أصليين، فيلزم إجحاف الكلمة، وهو غير جائز.

وإنما اعتبروا القيد الأول؛ ليخرج الإعلال في نحو يَقِي، أصله يَوْقِيُ بضم الياء، فأُعلّ بالحذف، والإسكان، وذلك جائزٌ؛ لأنهما ليسا بمتواليين، بل بينهما وسَطٌ، وإنما جاز إعلالان إذا توسّط بينهما حرف؛ لأنه لا يلزم منه إجحافٌ، مثل إجحاف المتواليين؛ لأن العليل سريع النزع عند تخلّل فاصل، ويتضاعف ضعفه إذا توالى عليه علّتان من غير فاصل.

وإنما اعتبروا القيد الثاني؛ ليخرج الإعلالان في نحو قاضٍ، أصله قاضيٌ، فأُعلّ بالإسكان، والحذف، وذلك جائزٌ؛ لأنهما ليسا في حرفين، بل في حرف واحد، وهو الياء، وليخرُج الإعلالات في نحو إقامة، أصله إقوامة، فأُعلّ بالنقل، والقلب، والحذف، هذا.

ولو اعتُبِر مجيئه من الباب الرابع فهو إنما لم يُعلّ حملاً على قَوِيَ، أو حملاً على هَوَى، أصله قَوِوَ، فقُلبت الواو الأخيرة ياء؛ لِكَسْرِ ما قبلها، ولم تُقلب الأولى ألفًا؛

٦٠٨ - وَطَوَيَا عَلَيْهِ فِي ذَا يُحْمَلُ ... فِي حَيِيتُ لُزُومَ ضَمٍّ أَهْمَلُوا
٦٠٩ - فِي عَيْنِ آتِيهِ فَأَمَّا الْقَوَدُ ... وَصَيَدٌ فَدَلَّ أَصْلاً يُورِدُ

لئلا يجتمع فيه إعلالان، فحُمِل طَوِي عليه، وإن انتفى الإعلالان فيه؛ لأنهما من باب واحد، لكونهما من فَعِلَ مكسور العين، كذا ذكره ابن الحاجب.

وبيان الثاني أن هَوَى أصله هَوَيَ بفتحات، قُلبت الياء ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، ولم تُقلب الواو ألفًا؛ لئلا يجتمع فيه إعلالان، فحُمل عليه طَوِيَ، وإن لم يلزم إعلالان؛ لأن الأصل فَعَلَ بفتح العين؛ لخفّته وكثرته، وفَعِلَ بالكسر فرعٌ عليه، فحُمل الفرع على الأصل، كذا حقّقه الجاربرديّ.

وقيل: إنما لم يُعلّ طَوِيَ بالكسر حتى لا يلزم ضم الياء في مضارعه، كما في حَيِيَ.

وقوله: (وَطَوَيَا) بألف التثنية **(عَلَيْهِ)** أي على طَوَى المفرد **(فِي ذَا)** أي في عدم الإعلال، متعلّق بـ**(يُحْمَلُ)** بالبناء للمفعول، يعني أن طويا لا يُعلّ، فلا تُقلب واوه ألفًا، وإن لم يجتمع فيه إعلالان؛ حملاً له على طَوَى.

ثم ذكر ما فُقِد فيه الشرط السادس، وهو أن لا يلزم ضمّ حرف العلّة في مضارعه، فقال:

(فِي حَيِيتُ) بفتح أوله، وكسر ثانيه **(لُزُومَ ضَمٍّ)** مفعول مقدّم لـ**(أَهْمَلُوا)** أي تركوا لزوم الضمّ **(فِي عَيْنِ آتِيهِ)** أي مضارعه.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه لا يُعلّ حَيِيَ بقلب الياء الأولى ألفًا؛ حتى لا يلزم ضمّ الياء في مضارعه، بيانه أنه إذا قلت: حايَ بقلب الياء ألفًا يجيء مضارعه يَحايُ بضم الياء الأخيرة؛ لأن إعلال الماضي يوجب إعلال المضارع عندهم، والضمّ على الياء ثقيل مرفوضٌ في كلامهم.

ثم ذكر ما فُقد فيه الشرط السابع، وهو أن لا تُترَكَ الدلالة على الأصل، فقال:

٦١٠ - فَأَرْبَعٌ إِذَا يُضَمُّ السَّابِقُ ... كَمُيْسِرٍ وَبُيِعَتْ يَلْتَحِقُ
٦١١ - يَغْزُوهُمُ وَمِثْلُهُ لَنْ يَدْعُوَا ... فَأَوَّلٌ لِقَلْبِ يَا وَاوًا حَوَى

(**فَأَمَّا الْقَوَدُ**) بفتحتين، وهو القصاص (**وَصَيَدٌ**) مصدر صَيِدَ من باب تَعِب: إذا رفع رأسه كبرًا[1] (**فَدَلَّ**) كلّ من القود، وصَيَد (**أَصْلاً يُورَدُ**) أي يؤتى به.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه لا يُعلّ نحو القَوَد، والصَّيَد بقلب الواو والياء ألفًا حتى يدلّ بقاء الواو والياء على الأصل، أي على أصل باقي المعتلاّت، يعني أنهم صحّحوهما تنبيهًا على أن أصل المعتلاّت إما واوٌ، أو ياءٌ، كما أعربو أيًا وأيّة مع وجود موجب البناء؛ تنبيهًا على أن الأصل في أخواتهما الإعراب، وفي هذا ضربٌ من الحكمة في هذه اللغة العربيّة، فيُحفظ، ولا يُقاس، فلا يقال: في أباع أبيع، كذا حقّقوه[2].

وذكر بعضهم أن المعنى أنهم تركوا الإعلال للدلالة على أصل الواو والياء؛ إذ لو قُلبت الواو في القَوَد، فقيل: القاد لم يُعلم أنه واويّ، أو ياء، وكذا الصيد.

قلت: المعنى الأول أوضح، وأولى، والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على الأربعة الأُوَل، من خمسة عشر وجهًا، وهي ما إذا كان ما قبل حروف العلّة مفتوحًا، وهي بأحوالها الأربعة، شرع يذكر الأربعة الثانية منها، فقال:

(**فَأَرْبَعٌ**) من الأجه السابقة (**إِذَا يُضَمُّ السَّابِقُ**) يعني أن الأوجه الأربعة تأتي إذا كان ما قبل حروف العلّة مضمومًا، وحروف العلّة حينئذ إما ساكنة، أو مكسورة، أو مضمومة، أو مفتوحة، كما أوضحها بأمثلته، فقال:

(**كَمُيْسِرٍ**) بسكون اليا، مثال للساكنة (**وَبُيِعَتْ**) بكسر الياء، مثال للمكسورة (**يَلْتَحِقُ**) بالبناء للفاعل، وفاعله قوله: (**يَغْزُوهُمُ**) بضمّ الزاي، مثل للمضمومة (**وَمِثْلُهُ لَنْ يَدْعُوَا**) بألف التثنية، أو هي للإطلاق، مثال للمفتوحة.

---

(١) راجع «لسان العرب» ٣/٢٦٢.
(٢) «الفلاح» ص١٢٥.

٦١٢ - لِضَمَّةِ السَّابِقِ مَعْ سُكُونِ يَا ... وَثَانِيهَا سُكُونَهُ قَدْ أُعْطِيَا
٦١٣ - فَصَارَ بُوعَ ثُمَّ بَعْدُ قُلِبَا ... يَاءً إِذَا مَا الْكَسْرُ قَبْلُ وَجَبَا
٦١٤ - وَبِالسُّكُونِ ثَالِثٌ قَدْ خُفِّفَا ... وَالْفَتْحُ ذُو التَّخْفِيفِ رَابِعًا كَفَى

(فَأَوَّلٌ) من الأوجه الأربعة، وهو ما كان فيه حرف العلة ساكنًا، وانضمّ ما قبلها، نحو مُيسر (لِقَلْبِ يَا وَاوًا حَوَى) أي جمع قلب يائه واوًا.

(لِضَمَّةِ السَّابِقِ) أي لأجل كون الحرف الذي قبل حرف العلّة مضمومًا (مَعْ سُكُونِ يَا) أي مع كون يائه ساكنًا، فصار موسِرًا (وَثَانِيهَا) بحذف الياء؛ للوزن، أي الوجه الثاني، وهو ما كان فيه حرف العلّة مكسورًا، وما قبله مضموم، نحو بُيِعَ (سُكُونَهُ) مفعول ثان لـ(قَدْ أُعْطِيَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي أعطي سكون يائه للخفّة، ثم تجعل واوًا لضمة ما قبلها، ولين عريكة الساكن.

(فَصَارَ بُوعَ، ثُمَّ بَعْدُ) أي بعد جعل الياء واوًا (قُلِبَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي قلب الواو (يَاءً إِذَا مَا الْكَسْرُ قَبْلُ) بالبناء على الضمّ؛ لما سبق غير مرّة، أي قبل الواو (وَجَبَا) بألف الإطلاق أيضًا مبنيًا للفاعل، أي إذا كُسر ما قبل الواو.

والمعنى أنه يجوز إبقاء الواو بعد قلبها من الياء، فيقال: بوع، ويجوز قلب الواو ياء، بعد كسر ما قبلها، فيقال: بِيع بكسر الباء، وهذا أفصح الوجهين.

(وَبِالسُّكُونِ) أي تسكين حرف العلّة (ثَالِثٌ) أي وجه ثالثٌ، وهو ما إذا كان حرف العلّة، وهي الواو مضمومًا، مع انضمام ما قبله، نحو يَغْزُوُ (قَدْ خُفِّفَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، والمعنى أنه تسكّن منه الواو طلبًا للخفّة؛ لثقل الضمّة على الواو، فيصير يَغْزُو بسكون الواو.

(وَالْفَتْحُ) أي فتح حرف العلّة، وهي الواو (ذُو التَّخْفِيفِ رَابِعًا) أي وجهًا رابعًا، وهو ما إذا كان حرف العلّة، وهو الواو مفتوحًا، مع انضمام ما قبله، نحو لن يدعوَ، فـ«رابعًا» مفعول مقدّم لـ(كَفَى) أي كفى الفتحُ الوجه الرابع عن قلب واوه؛ لخفّته؛ إذ المقصود من الإعلال هو التخفيف، وهو حاصل هنا بدونه.

٦١٥ - غُيَبَةٌ صَحَّتْ لِذَا وَنُوَمَهْ	فَأَرْبَعٌ مِنْ بَعْدِ كَسْرٍ قَائِمَهْ
٦١٦ - مِوْزَانُ دَاعِوَتُنَا مِثَالُ ذَا	وَرَضِيُوا وَتَرْمِيِينَ لِلأَذَى
٦١٧ - فِي أَوَّلٍ تُقْلَبُ يَا لِمَا سَبَقْ	كَذَاكَ ثَانٍ لانْكِسَارِ مُلْتَحَقْ

(غُيَبَةٌ) بضم الغين المعجمة، وفتح الياء: جمع غائب **(صَحَّتْ لِذَا)** يعني أن نحو غُيَبَةٍ لا يُعلّ؛ لما ذكرناه من أن الإعلال كان لأجل الخفّة، وقد حصل؛ لأن الفتحة خفيفة **(وَ)** كذ، لا يُعلّ **(نُوَمَهْ)** بضم، ففتح، بوزن غُيَبَة، مبالغة نائم، كضُحَكَة مبالغة ضاحك، يقال: رجل نُوَمَةٌ: أي كثير النوم.

ولمّا أنهى الكلام على الأربعة الثانية، شرع يذكر الأربعة الثالثة، فقال:

(فَأَرْبَعٌ) من خمسة عشر وجهًا **(مِنْ بَعْدِ كَسْرٍ قَائِمَهْ)** أي ثابتة، يعني أن الأربعة الثالثة تأتي إذا كان ما قبل حروف العلّة مكسورًا، وحروف العلّة حينئذ، إما ساكنة، أو مفتوحةٌ، أو مضمومة، أو مكسورة، كما ذكر أمثلها، فقال:

(مِوْزَانُ) بكسر الميم، وسكون الواو، مثال للواو الساكنة بعد الكسرة، فقوله: «**ميزان**» مبتدأ خبره قوله: «**مثال ذا**»، وقوله: **(دَاعِوَتُنَا)** معطوف على «**ميزان**» بعاطف مقدّر، وهو بكسر العين المهملة، مثال للواو المفتوحة بعد الكسرة **(مِثَالُ ذَا)** أي من أمثلة هذا الوجه **(وَ)** من أمثلته أيضًا **(رَضِيُوا)** بفتح، فكسر، مثال للياء المضمومة بعد الكسرة **(وَتَرْمِيِينَ لِلأَذَى)** مثال للياء المكسورة بعد الكسرة، ثم بيّن كيفيّة إعلالها، فقال:

(فِي أَوَّلٍ) أي وهو «**مِوْزان**» **(تُقْلَبُ)** بالبناء للمفعول، أي تقلب حرف العلّة، وهو الواو **(يَا لِمَا سَبَقْ)** أي من أن حروف العلّة إذا سكنت جُعلت من جنس حركة ما قبلها؛ للين عريكة الساكن، واستدعاء ما قبلها **(كَذَاكَ ثَانٍ)** أي وهو «**داعِوَتنا**»، يعني أنه أيضًا تُقلب واوه ياءً **(لانْكِسَارِ مُلْتَحَقْ)** بصيغة اسم المفعول، أي ملتحَقٍ به، فـ«**انكسارِ**» مضاف، و«**مُلتحَق مضاف إليه**»، والمراد بالملتحَق الحرف السابق، أي إنما قُلبت ياءً؛ لأجل انكسار ما قبلها.

٦١٨ - فَصَارَ مِيزَانًا كَذَاكَ دَاعِيَهْ إِذْ ذَاتُ فَتْحَةٍ بِلِينٍ وَاهِيَهْ
٦١٩ - وَلاَ يُعَلُّ دِوَلٌ لِكَوْنِهِ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ وَلاَ بِوَزْنِهِ
٦٢٠ - وَثَالِثٌ سُكِّنَ لِلتَّخْفِيفِ مَعْ حَذْفٍ إِذَا لِسَاكِنَيْنِ قَدْ جَمَعْ

(**فَصَارَ**) الأول بعد القلب (**مِيزَانًا، كَذَاكَ**) صار الثاني بعده (**دَاعِيَهْ؛ إِذْ**) تعليليّة (**ذَاتُ فَتْحةٍ بِلِينٍ وَاهِيَهْ**) أي ضعيفة قريبة من السكون، يعني أن الواو إنما قُلبت، وإن لم تكن ساكنة بعد كسرة؛ لأن الفتحة أخت السكون؛ للين عريكتها، فصارت واهية، أي ضعيفة قريبة من السكون.

[تنبيه]: كان في هذا الشطر انكسار، ونصه:

إِذْ ذَاتُ فَتْحٍ لَيِّنَةْ وَاهِيَهْ

فأصلحته، فتنبه.

ولمّا لم يُعلّ دِوَلٌ بكسر، ففتح، مع كونه مثل «داعية»، أجاب عنه بقوله:

(**وَلاَ يُعَلُّ دِوَلٌ**) بكسر، ففتح: جمع دَوْلَة بفتح الدال، وسكون الواو، والدولة في الحرب أن تُدال إحدى الفئتين على الأخرى، يعني أن واو دِوَل لم تُقلب ياءً، مع أنه مثل غُنية «**لِكَوْنِهِ**» أي لفظ دِوَل (**مَا اشْتُقَّ**) بالبناء للمفعول، أي لأنه اسم جامد، غير مشتقّ (**مِنْ فِعْلٍ، وَلاَ بِوَزْنِهِ**) أي وليس أيضًا بوزن الفعل.

وحاصل ما أشار إليه أنه إنما لم يُعلّ دِوَل؛ لأن الأسماء التي ليست بمشتقّة من الفعل لا تُعلّ؛ لخفّتها؛ لكونها بعيدة من الفعل الثقيل، إلا إذا كانت على وزن الفعل، وإنما قلنا: ليست بمشتقّة؛ لأن الأسماء المشتقّة فيها نوع ثقل؛ لدلالتها على النسبة، فتُعلّ تخفيفًا.

(**وَثَالِثٌ**) أي وجه ثالث من الأوجه الأربعة، وهو ما إذاكان حرف العلّة مضمومًا، بعد كسرة، كـ«رَضِيُوا» (**سُكِّنَ**) ياؤه (**لِلتَّخْفِيفِ، مَعْ حَذْفٍ**) أي مع حذف تلك الياء (**إِذَا لِسَاكِنَيْنِ قَدْ جَمَعْ**) كان الأولى التعبير بـ«إذ» التعليليّة، فلو قال بدل هذا الشطر:

حَذْفِهِ إِذْ لِسَاكِنَيْنِ قَدْ جَمَعْ

٦٢١ - صَارَ رَضُوا وَرَابِعٌ كَمِثْلِ ذَا	ثَلَاثَةٌ بَعْدَ سُكُونٍ أُخِذَا
٦٢٢ - كَيَخْوَفُوا وَيَبْيِعُوا وَيَقْوُلُوا	فَالْحَرَكَاتُ لِلسُّكُونِ تُنْقَلُ
٦٢٣ - لِضُعْفِ يَا وَالْوَاوِ عَنْ أَنْ تَحْمِلاَ	وَقُوَّةِ الصَّحِيحِ حِينَ حَصَلاَ

فقوله: «**حذفه**» بحذف الصلة للوزن، والضمير لحرف العلّة، أي مع حذف حرف العلّة، وهو الياء؛ لأنه اجتمع فيه ساكنان: الياء، وواو الجمع، ولم تُحذف الواو؛ لأنها علامة، ثم ضُمت الضاد بعد سلب حركتها، إما بضمّة الياء المحذوفة، أو بضمّة من خارج فـ(**صَارَ رَضُوا**) بضم الضاد.

(**وَرَابِعٌ**) أي وجه رابع من تلك الأوجه الأربعة، وهو ما إذا كان حرف العلّة مكسورًا، مع كسر ما قبلها، نحو ترْمِيِين (**كَمِثْلِ ذَا**) أي مثل الوجه الثالث، أي أنه يُعلّ ترْمِيِين بإسكان حرف الياء تخفيفًا، ثم حذفها لالتقاء الساكنين.

ولمّا أنهى الكلام على الأربعة الثالثة شرع يبيّن الثلاثة الباقية من خمسة عشر وجهًا، فقال:

(**ثَلَاثَةٌ**) أي أوجه ثلاثة، من خمسة عشر وجهًا (**بَعْدَ سُكُونٍ أُخِذَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، يعني أنّ الأوجه الثلاثة تأتي إذا كان ما قبل حروف العلّة ساكنًا، وحروف العلّة حينئذ، إما مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، ولا يمكن سكونها كما مرّ.

وأمثلتها (**كَيَخْوَفُوا**) بسكون الخاء، وفتح الواو الأولى، مثال المفتوحة بعد السكون (**وَيَبْيِعُوا**) بالموحّدة، وكسر الياء، مثال للمكسورة بعد السكون (**وَيَقْوُلُوا**) بسكون القاف، وضم الواو، مثال للمضمومة بعد السكون (**فَالْحَرَكَاتُ**) أي الفتحة في الأول، والكسرة في الثاني، والضمة في الثالث (**لِلسُّكُونِ**) أي للحرف ذي السكون، وهو الخاء، والباء، والقاف (**تُنْقَلُ**) بالبناء للمفعول (**لِضُعْفِ يَا**) في يبيع (**وَالْوَاوِ**) في يخوف، ويقول (**عَنْ أَنْ تَحْمِلاَ**) بألف التثنية، أي ضعف الياء، والواو عن تحمّل الحركات (**وَقُوَّةِ الصَّحِيحِ**) أي لكون الحرف الصحيح الذي قبلهما قويًا يتحمّل الحركات، وقوله:(**حِينَ حَصَلاَ**) بألف الإطلاق، ظرف لـ«**قوّة**»، أي وقت حصوله.

٦٢٤ - لِلْفَتْحِ صَارَ فِي يَخَافُ أَلِفَا   إِذْ لِيْنُ عَارِضِ السُّكُونِ أُلِفَا
٦٢٥ - فِي غَيْرِ خَوْفٍ صِرْنَ قَدْ يَخَافُ مَعْ   يَبِيعُ قَدْ يَقُولُ قَوْلَ مَنْ شَرَعْ
٦٢٦ - وَأَدْوُرٌ وَأَعْيُنٌ مَا قَدْ يُعَلّْ   خَوْفًا لِلَبْسِهِ بِفِعْلٍ يُنْتَقَلْ

(**لِلْفَتْحِ صَارَ فِي يَخَافُ أَلِفَا**) يعني أنه بعد نقل الفتحة من واو يَخْوَف إلى خائه يجب أن تُقلب الواو ألفًا؛ لأجل انفتاح ما قبلها (**إِذْ لِيْنُ عَارِضِ السُّكُونِ**) من إضافة الصفة للموصوف، أي السكون العارض (**أُلِفَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي لما عُرِفَ من لين عريكة الساكن العارض.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الواو تُجعل في يَخْوَف بعد نقل فتحتها ألفًا؛ لفتحة ما قبلها، ولين عريكة الساكن العارض.

(**فِي غَيْرِ خَوْفٍ**) يعني أن هذا الإعلال لغير المصدر؛ لأنه لا تُعلّ واوه؛ لكون سكونه أصليًا، وكذا الياء في نحو بَيْع (**صِرْنَ**) أي صارت يَخْوَف، ويَبْيِعُ، ويَقْوُلُ بعد الإعلال المذكور (**قَدْ يَخَافُ، مَعْ يَبِيعُ، قَدْ يَقُولُ قَوْلَ مَنْ شَرَعْ**) أي بفتح الخاء بعدها ألف، وكسر الباء، بعدها ياء ساكنة، وضم القاف بعدها واو ساكنة.

ولمّا توجّه إليه سوالٌ، تقديره: إذا كانت حروف العلّة متحرّكةً، وكان ما قبلها ساكنًا يُعلّ بنقل حركتها إلى ما قبلها، فلما ذا لم يعلّ نحو «**أَعْيُن**»، و«**أَدْوُر**»، أجاب عنه بقوله:

(**وَأَدْوُرٌ**) بفتح الهمزة، وسكون الدال، وضمّ الواو: جمع دار (**وَأَعْيُنٌ**) بوزن سابقه: جمع عين (**مَا**) نافية (**قَدْ يُعَلّْ**) بالبناء للمفعول، أي كلّ منهما (**خَوْفًا لِلَبْسِهِ بِفِعْلٍ يُنْتَقَلْ**) بالبناء للمفعول، أي يُنتقل إليه، يعني أن الوزن المنتقل إليه يحصل فيه الالتباس.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إنما لم يُعلّ نحو أَعْيُن، وأَدْوُر على وزن أَفْعُل بفتح الهمزة، وسكون الفاء، وضمّ العين حتى لا يلتبس بالأفعال؛ لأنه لو أُعلّ بنقل حركة الياء والواو إلى ما قبلهما، فتُقلب الياء واوًا في أَعْيُن؛ لسكونها، وانضمام ما قبلها،

٦٢٧ - وَجَدْوَلٌ لِفَوْتِ الالْتِحَاقِ بِهْ	وَقَوَّمُوا صُحِّحَ أَيْضًا فَانْتَبِهْ
٦٢٨ - أَنْ لاَ يُعَلُّ فِي اعْتِلاَلٍ سَبَقَا	وَالرَّمْيُ لِلسُّكُونِ آخِرًا بَقَى

فيصير أَعُونُ، وأَدُور بمدّ الواو فيهما، فيلتبس الأول بالمتكلّم وحده، من مضارع عان، والثاني بالمتكلّم وحده من مضارع دار.

ولمّا توجه السؤال المذكور في «جَدْوَل» أجاب عنه بقوله:

(**وَجَدْوَلٌ**)هو النهر الصغير، وهو معطوف على ضمير «**يُعَلّ**»، أي ولا يُعلّ جَدْول(**لِفَوْتِ الالْتِحَاقِ بِهْ**) يعني أنه إنما لم يُعلّ مع أن واوه متحرّكة، وقبلها حرف صحيح ساكن؛ لئلا يبطُل الإلحاق، وذلك أنه مُلحق بجعفر؛ ليعامل معاملته في الأحكام اللفظيّة، فيصغّر، ويكسّر مثله، فيقال: جُدَيول، وجَدَاول، كما يقال: جعفر، وجُعيفر، وجعافر، فلو أُعلّ لفات الغرض من الإلحاق.

(**وَقَوَّمُوا**) بتشديد الواو (**صُحِّحَ أَيْضًا**) أي كسابقه، وقوله: (**فَانْتَبِهْ**) كمّل به البيت، أي انتبه لهذه القواعد المتشعّبة، فإنها مهمّة جدًا، وإنما صُحّح، ولم يُعلّ لـ(**أَنْ لاَ يُعَلّ**) بالبناء للمفعول، أي لئلا يقع إعلالٌ (**فِي اعْتِلاَلٍ سَبَقَا**) بألف الإطلاق، صفة لـ«**اعتلال**»، أي لإعلال متقدّم.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه لا يُعلّ قَوَّمَ بتشديد الواو مع أنه من الأوجه الثلاثة؛ حتى لا يلزم الإعلال في إعلال، يعني أنه لو أُعلّ لأُعلّ بنقل حركة الواو الثانية إلى الواو الأولى، وقلبها ألفًا؛ لتحرّكها في الأصل، وانفتاح ما قبلها، وقُلبت الأولى ألفًا أيضًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، فيلزم اجتماع إعلالين في حرفين متواليين، وهو باطلٌ؛ لاستلزامه حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، واستلزام الحذف إجحاف الكلمة، كذا قيل[1].

(**وَالرَّمْيُ**) بالرفع مبتدأ خبره جملة «**بَقَى**»، يعني أنه لا يُعلّ الرمي مع أنه من الأوجه

(١) «الفلاح» ص١٢٧.

٦٢٩ - كَذَلِكَ التَّقْوِيمُ كَالتِّبْيَانِ أَنْ لاَ يَكُونَ فِيهِ سَاكِنَانِ
٦٣٠ - وَمِثْلُهُ الْخِيَاطُ وَالْمِقْوَالُ وَمِخْيَطٌ فَرْعٌ فَلاَ إِعْلاَلُ

الثلاثة (لِلسُّكُونِ) أي لأجل السكون (آخِرًا) أي في آخره، وقوله: (بَقَى) على لغة طيّء الذين يقلبون الكسرة فتحة للتخفيف، فيقولون: بقى يبقَى، وفَنَى يفنى، أي بقي بلا إعلال.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه لا يعلّ الرمي مصدرًا بنقل حركة الياء إلى الميم الساكنة قبلها؛ حتى لا يلزم وقوع الساكن في آخر الاسم المعرب بالحركات، وتحقيقه أنه لو أسكنت الياء بنقل حركتها إلى ما قبلها يتوارد الإعراب على ما قبل ذلك الساكن حينئذ؛ لأن الحركة المنقولة إليه هي التي تختلف بحسب العوامل، وتكون الياء الساكنة تابعة لحركة ما قبلها، أي فتصير ألفًا في النصب، وواوًا في الرفع، فيكون الإعراب في وسط المعرب، وهو غير جائز، وهذا إنما يلزم من وقوع الحرف الساكن بالطريق المذكور في آخر المعرب بالحركة، فلو وقع حرف ساكن في آخر المعرب، لكن لا على الطريق المذكور صحّ؛ لعدم لزوم وقوع الإعراب في وسط المعرب، نحو العصا، والرحى، فافهم، كذا حققه المحقّقون[١].

(كَذَلِكَ التَّقْوِيمُ) أي لا يعلّ أيضًا مع أنه من الأجه الثلاثة (كَالتِّبْيَانِ) أي كما لا يُعلّ التبيان مع أنه منها أيضًا؛ لـ(أَنْ لاَ يَكُونَ فِيهِ سَاكِنَانِ) أي لئلا يجتمع ساكنان فيهما بتقدير الإعلال، أحدهما: حرف العلّة التي أسكنت، ونُقلت حركتها إلى ما قبلها، والثانية: ما بعدها، ولا يجوز حذف أحدهما؛ لئلا يلزم الإجحاف بالكلمة.

(وَمِثْلُهُ) أي المذكور (الْخِيَاطُ) بكسر الميم، أي لا يُعلّ لما ذُكر من اجتماع ساكنين لو أُعلّ (وَ) كذلك (الْمِقْوَالُ) بكسر الميم: أي كثير القول (وَمِخْيَطٌ فَرْعٌ) أي فرع

(١) «الفلاح» ص١٢٧.

٦٣١ - وَمَعَ ذَا أُعِلَّتِ الإِقَامَهْ لِعِلَّةٍ فِي قَامَ مُسْتَدَامَهْ
٦٣٢ - وَلَمْ يَكُ التَّقْوِيمُ مِثْلَ قَامَا لِكَوْنِ قَوَّمُوا قَرِينًا دَامَا
٦٣٣ - فَأَبْطَلَ التَّبَعَ فِي الإِعْلاَلِ وَلاَ تَقُلْ قَوَّى أَقَامَ حَالِي

للمخياط؛ لأنه حذفت منه الألف، فلا يُعلّ تبعًا له، وكذا المِقْوَل فرع للمقوال (**فَلاَ إِعْلاَلَ**) تبعًا لأصله.

[**فإن قيل**]: لم تُعلّ الإقامة مع حصول اجتماع الساكنين إذا أُعلّت.

[**قلنا**]: أُعلّت تبعًا لـ«**قام**»، وإلى هذا أشار بقوله:

(**وَمَعَ ذَا**) أي مع حصول اجتماع الساكنين عند الإعلال (**أُعِلَّتِ الإِقَامَهْ**) إذ أصلها إقوام، وقد مرّ كيفيّة إعلالها (**لِعِلَّةٍ فِي قَامَ مُسْتَدَامَهْ**) أي دائمة، يعني أنها أُعِلَّتْ تبعًا لـ«**قام**»، فإنه ثلاثيّ أصيلٌ في الإعلال، والمصدر تبعٌ لفعله، كما في قام قيامًا.

[**فإن قيل**]: لم لا يُعلّ التقويم تبعًا لـ«**قام**» كما تعلّ الإقامة لذلك، وهو ثلاثيّ أصيل، كما مرّ آنفًا؟.

[**قلنا**]: إنما لم يُعلّ؛ لأنه أبطل قولهم «**قَوَّمَ**» استتباع «**قام**»، وإن كان قام أصيلاً في الإعلال؛ لقوّة قوّم في الأخوّة مع التقويم، وإلى هذا أشار بقوله:

(**وَلَمْ يَكُ**) بحذف نون «**يكون**» مع ملاقاة الساكن، وهو شاذّ، قرىء في الشواذّ ﴿لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وأجازه يونس قياسًا (**التَّقْوِيمُ مِثْلَ قَامَا**) يعني أن التقويم لم يكن تابعًا لـ«**قام**» في الإعلال، كالإقامة (**لِكَوْنِ قَوَّمُوا**) أي وهو ماضي التقويم (**قَرِينًا دَامَا**) بألف الإطلاق، أي استمرّ كونه قرينًا، أي مقارنا للتقويم.

(**فَأَبْطَلَ التَّبَعَ فِي الإِعْلاَلِ**) أي أبطل قوّم كون التقويم تابعًا لقام في الإعلال.

وتحقيق إبطاله أن التقويم مصدرُ قوّم وقوّمَ لا يُعلّ؛ لئلا يلزم الإعلال في الإعلال، وقد عرفت أن المصدر يتبع فعله في الإعلال وجودًا وعدمًا، وأن التقويم مصدر قَوَّمَ، فثبت أنه لا يُعلّ تبعًا له، ولا يكون تبعًا لقام في الإعلال، وإن كان أصيلاً فيه؛ لقوّة

٦٣٤ ـ لأَنَّهُ لَيْسَ أَصِيلاً مُتْبَعْ ‏ ‏ ‏ ‏ مَا أَقْوَلَهْ وَأَغْيَلَتْ كَذَا وَقَعْ

مؤاخاة الفعل مع مصدره؛ لكونه مشتقًا منه بالذات، وضعف مؤاخاته مع مصدر غيره، وإن تلاقيا في الاشتقاق.

وحاصله أنه اجتمع في التقويم سبب الإعلال، وهو قام، وسبب عدمه، وهو قوّم، لكن لمّا كان سبب عدم الإعلال قويًا، وراجحًا على سبب الإعلال فيه لم يُعلّ، والله تعالى أعلم.

ولمّا توجّه سؤال، حقيقته إن ما ذكرتم من أن سبب عدم الإعلال في «**التقويم**» قويّ، وراجحٌ على سبب الإعلال إنما يكون إذا اعتُبر سبب الإعلال «**قام**» وحده، فلم لا يجوز أن يكون أقام بسبب إعلاله مقوِّيًا، ومرجّحًا لـ«**قام**»؟، فيكون «**قام**» بهذا الاعتبار سببًا غالبًا راجحًا على سبب عدم الإعلال، فيُعلّ، أجاب عنه بقوله:

(**وَلاَ تَقُلْ**) أي «**قام**» (**قَوّى «أَقَامَ»** حَالِي) أي لا ينبغي لـ«**قام**» أن تقول: قوّى جانبي، ورجّحني على قوّم حتى أستتبع «**التقويم**» في الإعلال (**لأَنَّهُ**) أي «**أقام**» (**لَيْسَ أَصِيلاً**) أي في الإعلال (**مُتْبِعْ**) صفةٌ لـ«**أصيلاً**» وُقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

وحاصل الجواب أنه لا يجوز أن يكون أقام مقوّيًا، ومرجّحًا لـ«**قام**»؛ لأنه ليس بثلاثيّ أصيل في الإعلال؛ إذ قد مرّ أن الفعل الثلاثيّ المجرّد أصيل في الإعلال؛ لوجود مُوجِبِهِ فيه، وهو تحرّك حرف العلّة، وانفتاح ما قبلها، مثل قال، وباع، وأمّا المزيد فيه، فيُعلّ تبعًا للثلاثيّ؛ لانعدام مُوجِبه، نحو أقام، وأباع، فإذا لم يكن أصيلاً في الإعلال، لم يكن مقوّيًا لـ«**قام**»، وإذا لم يكن مقوّيًا له لم يكن غالبًا على سبب عدم الإعلال، فلم يكن مستتبعًا، وهو المطلوب، والله تعالى أعلم.

ولمّا توجّه سؤالٌ، مثلما سبق في «**أَعْيُنٌ**»، و«**أَدْوُرٌ**»، وهو أنه إذا كانت حروف العلّة متحرّكةً، وكان ما قبلها ساكنًا يُعلّ بنقل حركتها إلى ما قبلها، فلما ذا لم يعلّ نحو «**ما أقوله**»، و«**أغيلت**»، و«**استحوذ**» أجاب عنه بقوله:

٦٣٥ ـ وَاسْتَحْوَذَتْ وَكُلُّهَا أَصْلاً تَدُلْ قَالَ وَقَالاَ بِالضَّمِيرِ إِذْ يَحُلْ

(**مَا أَقْوَلَهْ**) بسكون الهاء؛ للوزن، فعل تعجّب (**وَأَغْيَلَتْ**) يقال: أغيلت المرأة: سقت ولدها الْغَيْلَ بالفتح، اسم لبن المرأة الحامل (**كَذَا وَقَعْ**) أي حصل عن العرب هكذا بدون إعلال (**وَ**) كذا (**اسْتَحْوَذَتْ**) لم يُعلّ، حتى يدل كل منها على الأصل، كما أشار إليه بقوله: (**وَكُلُّهَا أَصْلاً تَدُلّْ**) يعني أنها إنما لم تُعلّ لتدلّ على الأصل.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه لا يُعلّ باب ما أفعله، أي فعل التعجّب، ولا يُعلّ أيضًا بعض من اليائيّات، نحو أغيلت المرأة، وأخيلت السماء: إذا تهيّأت للمطر، وأغيمت السماء: إذا أطبق بها السحاب، وبعض من الواويّات، نحو ﴿ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾، أي غلب، حتى يدللن على أن أصل المعتلات إما واو، أو ياء على قياس ما مرّ في نحو الْقَوَد، والصَّيَد، أي لا يُعلّ نحو الْقَوَد، والصَّيَد؛ ليدلّ على أصل طائفة من الألفاظ، وهي الأسماء، ولا يُعلّ مثل أغيمت؛ ليدلّ على أصل طائفة أخرى ههنا، وهي الأفعال، وتخصيص هذه الكلمات بهذه الدلالة محمول على السماع، فلا يقاس عليها غيرها.

[**تنبيه**]: قال في «**الصحاح**»: «**استحوذ عليه الشيطان**»: أي غلب، وهذا مما جاء بالواو على أصله، كما جاء استروح، واستصوب، وقال أبو زيد: هذا الباب كلّه يجوز أن يُتكلّم به على الأصل، تقول العرب: استصاب، واستصوب، واستجاب، واستجوب، وهو قياس مطّرد عندهم انتهى[1].

ثم ذكر كيفيّة إلحاق الضمائر بالأجوف الواويّ، فقال:

(**قَالَ**) أي تقول: قال إذا أسند للمفرد (**وَقَالاَ**) لمثنّاه (**بِالضَّمِيرِ إِذْ يَحُلّْ**) أي إذا دخل الضمير على الأجوف.

(١) «الصحاح» ٢/٤٩١.

٦٣٦ - قَالُوا وَقَالَتْ قَالَتَا وَقُلْنَ قِسْ وَأَصْلُ قُلْنَ قَدْ قَوَلْنَ فَاقْتَبِسْ
٦٣٧ - فَحَذْفُ وَاوٍ بَعْدَ قَلْبِهَا الأَلِفْ وَضَمُّ قَافٍ لِيَدُلَّ مَا حُذِفْ
٦٣٨ - وَلَمْ تُضَمَّ الْفَاءُ فِي خِفْتُ الْعِدَا لأَنَّ مَا يُنْقَلُ قَبْلُ قَدْ بَدَا

(قَالُوا) للجماعة **(وَقَالَتْ)** للمؤنّثة **(قَالَتَا)** لمثناها **(وَقُلْنَ)** لجماعتها **(قِسْ)** أي قس الباقي عليه، فتقول: قلت، قلتما، قلتم، قلتِ، قلتما قلتنّ، قلتُ قلنا **(وَأَصْلُ قُلْنَ)** بضمّ القاف، ونون النسوة **(قَدْ قَوَلْنَ)** بفتح القاف والواو، وقوله: **(فَاقْتَبِسْ)** كمّل به البيت، أي خذ العلم من أهله.

(فَحَذْفُ وَاوٍ بَعْدَ قَلْبِهَا الأَلِفْ) يعني أن واوه قُلبت ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، وهو القاف، فصار قالن، ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنين: الألف المقلوبة، واللام، فصار قَلْنَ بفتح القاف، ثم ضُمّت القاف حتى يدلّ الضمّ على الواو المحذوفة، وهذا معنى قوله: **(وَضَمُّ قَافٍ لِيَدُلَّ مَا حُذِفْ)** يعني أن قافه المفتوحة تُضمّ؛ ليدل الضمّ على الواو المحذوفة، وعلى هذا القياس قلتَ، وقلتما، وقلتم، وقلتِ وقلتما، وقلتن، وقلتُ وقلنا، وقس عليه سائر الأجوف الواويّ الذي يجيىء من باب قال، نحو صان، وهذا في الحقيقة معنى قولهم: إذا اتّصل بالأجوف ضمير المتكلّم، أو المخاطب، أو جمع المؤنّث الغائبة نُقل فَعَلَ من الواويّ إلى فَعُلَ بضم العين دلالة عليها.

(وَلَمْ تُضَمَّ الْفَاءُ) أي فاء الكلمة، وهي الخاء **(فِي خِفْتُ الْعِدَا)** بكسر العين، وضمّها، يعني أنه لا يُضمّ ما قبل الواو في خِفْتُ، وخِفْن؛ حتى تدلّ على الواو المحذوفة، كما في قُلتُ **(لأَنَّ مَا يُنْقَلُ)** بالبناء للمفعول، أي لأن الذي يُنقل، وهو كسر الواو **(قَبْلُ)** أي قبل الضمّة المجتلبة للدلالة على الواو **(قَدْ بَدَا)** أي ظهر، يعني أن النقل هو الأصل السابق، فلذا قُدّم على الضمّ.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه لا تضمّ خاء خِفْتُ للدلالة على الواو المحذوفة؛ لأن الأصل في الإعلال نقل حركة الواو إلى ما قبلها دلالة عليها، لا بحذفها، والإتيان بحركة أخرى من خارج لتلك الدلالة.

٦٣٩ - مَا نَقَلُوا فِي قُلْنَ شَكْلَ العَيْنِ لِلْفَا لِكَوْنِهِ بِفَتْحِ ذَيْنِ
٦٤٠ - وَذَا أَتَى كَأَمْرِ جَمْعٍ أُنْثَا إِذْ فَرْقُهُ بِالاعْتِبَارِ أُحْدِثَا

ثم بيّن علّة الفرق بين خِفت وقلت، حيث نُقلت حركة الواو في الأول دون الثاني، فقال:

(مَا) نافية (نَقَلُوا فِي قُلْنَ) وقلت، وقلنا، ونحوها (شَكْلَ الْعَيْنِ) أي حركة عين الكلمة (لِلْفَا) أي إلى فاء الكلمة (لِكَوْنِهِ) أي لكون «قلن» (بِفَتْحِ ذَيْنِ) أي مفتوح العين والفاء.

وحاصل المعنى بإيضاح أنهم لم ينقلوا حركة الواو في قلت، وأخواته، كما نقلوا في خفت وأخواته؛ لأنه يلزم منه فتح المفتوح؛ لأن حركة الواو فتحة كالفاء، فلو نقلت لكان تحصيل الحاصل، ولا يلزم ذلك في خِفْت؛ لأن حركة الواو فيه كسرة، وحركة الخاء فتحةٌ، فحيث أمكن يُراعي هذا الأصل، وحيث امتنع يُراعى أصل آخر، وهو ضمّ ما قبل الواو؛ دلالةً عليها، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر اتّحاد صيغتي جمع المؤنّث في الماضي، والأمر، فقال:

(وَذَا) أي لفظ قلن (أَتَى كَأَمْرِ جَمْعٍ أُنْثَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي مثل أمر جماعة النساء، فلا فرق بينهما لفظًا (إِذْ) تعليلية (فَرْقُهُ بِالاعْتِبَارِ أُحْدِثَا) بضبط «أُنْثا»، أي أوجدوا الفرق بينهما بالاعتبار والتقدير.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه لا فرق بين لفظ جمع المؤنّث في الماضي، وبين جمع المؤنّث في الأمر من الأجوف الواويّ، حيث يقال فيهما قُلْنَ بضم القاف؛ لأنهم لا يعتبرون الاشتراك الضمنيّ، أي غير المقصود، ويكتفون بالفرق التقديريّ.

وتحقيق الفرق التقديريّ أن أصل قُلْنَ على تقدير كونه جمعًا من الماضي قَوَلْنَ بفتح القاف والواو، وأن ضمة القاف للدلالة على الواو المحذوفة، كما مرّ، وأما على تقدير كونه جمعًا من الأمر، فأصله اقْوُلْن بضم الهمزة، والواو، وسكون القاف، فنُقلت ضمة الواو إلى القاف، فاستُغني عن الهمزة، ثم حُذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، فتكون

٦٤١ ـ كَبِغْنَ لِلْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ أَوْ غِرَّةِ الْوَاضِعِ بِالذُّهُولِ

ضمة القاف ضمة الواو، كما سيجيىء، والله تعالى أعلم.

(كَـ) ما يكتفون بالفرق التقديريّ في (بِغْنَ) بكسر، فسكون؛ إذ هو يصلح (لِـ) الفعل (الْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ) كما هو مشترك أيضًا بين الأمر والماضي، فيكون «بِغْنَ» مشتركًا بين ثلاثة أشياء:

[**أحدها**]: جمع المؤنّث في الأمر، وأصله حينئذ: ابْيِعْنَ بكسر الهمزة، وسكون الموحّدة، وكسر الياء، وسكون العين، فنُقلت كسرة الياء إلى ما قبلها، فاستُغني عن الهمزة، فحُذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين.

[**وثانيهما**]: جمع المؤنّث من الماضي المعلوم، وأصله حينئذ: بَيَعْنَ بفتح الباء والياء معًا، وسكون العين، فقُلبت الياء ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان: الألف المقلوبة، والعين، فحُذفت الألف، فصار بَعْنَ بفتح الباء، ثم كُسرت الباء حتى تدلّ على الياء المحذوفة، كما ضُمّت القاف في قُلْنَ للدلالة على الواو، فصار بِعْنَ.

[**وثالثها**]: جمع المؤنّث من الماضي المجهول، وأصله حينئذ بُيِعْنَ بضم الباء، وكسر الياء، وسكون العين، فنُقلت كسرة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركته، فحُذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، فصار بِعْنَ بكسر الباء، أيضًا، والله تعالى أعلم.

وقوله: (**أَوْ غِرَّةِ الْوَاضِعِ بِالذُّهُولِ**) ضُبِطَ في نسختين بجر «**غرّة**»، والظاهر أنه غلط؛ لأنه لا وجه لعطفه على قبله، وإنما الوجه رفعه، على أنه مبتدأ خبره محذوف، أي أوقع الاشتراك فيه، وعبارة الأصل: «**أو وقع من غِرّة الواضع**»، و«**الْغِرّة**» بالكسر: الغفلة.

والحاصل أن هذا دليل آخر على عدم الفرق بين الماضي والأمر في مثل قلن، أي لم يفرّق بينهما؛ لأنه وقع الاشتراك من غِرّة الواضع، يعني أن الواضع وَضَعَ أوّلاً لفظ قُلْنَ لجمع المؤنّث في الماضي، ثم غَفَلَ عن وضعه هذا، فوضعه لجمع المؤنّث في الأمر أيضًا،

٦٤٢ - مِثْلَ تَفَعَّلْ مَاضِيًا وَأَمْرَا تَفَاعَلاَ تَفَعْلَلَ اسْتَمَرَّا
٦٤٣ - وَقُلْنَ مِنْ كَطُلْنَ لَمْ يُفَرِّقُوا بَلْ بِالطَّوِيلِ أَصْلَ طَالَ حَقَّقُوا

فاتّفق الاشتراك من غير قصد، وأنت خبير بأن هذا الدليل إنما يتمّ إذا كان واضع الألفاظ الإنسان الذي من شأنه النسيان، وفيه كلام بُيّن في موضعه[1].

(**مِثْلَ تَفَعَّلْ مَاضِيًا وَأَمْرَا**) بنصب «**مثل**» على الحال، أو بفعل مقدّر، أي أعني، ورفعه على أنه خبر لمقدّر: أي هذا الاشترك مثل الاشتراك الواقع في الاثنين والجماعة من الأمر والماضي في تَفَعَّل، حيث يقال: في تثنية الماضي والأمر: تفعّلا، وفي جمعهما: تفعّلوا، وكذا في (**تَفَاعَلاَ**) حيث يقال: في تثنيتهما تفاعلا، وفي جمعهما: تفاعلوا، وفي (**تَفَعْلَلَ**) حيث يقال فيهما تفعللا، وتفعللوا، وقوله: (**اسْتَمَرَّا**) بألف الإطلاق، أي ثبت هذا الاشتراك في هذه الألفاظ.

(**وَ**) كذلك أيضًا وقع الاشتراك بين فَعُلْنَ بضمّ العين، وفَعَلْنَ بفتحها لفظًا في نحو (**قُلْنَ**) بضم القاف، وأصله قَوَلْنَ قُلبت الواو ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ثم حُرّكت القاف بالضمّ؛ لتدلّ على الواو المحذوفة، وهذا مثال فَعَلْنَ بفتح العين لم يُفرّقوه (**مِنْ**) فَعُلْنَ بضمّها (**كَطُلْنَ**) بضمّ الطاء، وأصله طَوُلْنَ بضمّ الواو، قُلبت الواو ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان، فحُذفت الألف، ثم نُقلت ضمتها إلى ما قبلها على ما هو الأصل في الإعلال كما مرّ في نقل كسرتها إلى ما قبلها في نحو خِفْنَ، فصار طُلْنَ بضمّ، فسكون، وإنما (**لَمْ يُفَرِّقُوا**) بينهما لفظًا؛ اكتفاءً بالفرق التقديريّ، كما أشار إليه بقوله: (**بَلْ**) يُفرّق بينهما (**بِالطَّوِيلِ**) أي لأنه يدلّ على أنّ (**أَصْلَ طَالَ**) طوُل بضمّ الواو، لا بفتحها، فأصل طُلْنَ بضمّ الطاء طَوُلْنَ بفتح الطاء، وضمّ الواو، وذلك لأن الفعيل من الصفة المشبّهة يجيء من فَعُلَ بضمّ العين غالبًا، فعُلم أن أصله كذلك؛ بناءً على هذا الغالب، وقد مرّ أن أصل قُلْنَ قَوَلْنَ بفتحتين، فافترقا بهذا الفرق التقديريّ، فافهم.

---

(١) «الفلاح» ص١٣٠.

٦٤٤ - وَبِعْنَ خِفْنَ بِالْتِبَاسِ وَرَدَا لأَنَّ فَرْقًا بِمُضَارِعٍ بَدَا
٦٤٥ - مُضَارِعَهْ يَقُولُ صِلْ لآخِرِهْ وَالْحَذْفَ فِي يَقُلْنَ خُذْ لِذَاكِرِهْ

فقوله: «**بالطويل**» متعلّق بـ(**حَقَّقُوا**) أي حقّق علماء الصرف هذا الفرق المذكور، وبيّنوه في كتبهم.

وإنما قيّده بقوله: «**غالبًا**»؛ لأنه قد يجيىء من فَعَلَ المفتوح نادرًا، كالسُّخِين، من باب نصر.

(**وَبِعْنَ**) بكسر الموحّدة، وسكون العين المهملة، و(**خِفْنَ**) بكسر الخاء المعجمة، وسكون الفاء، فقوله: «**وبِعْنَ**» مبتدأ محكيّ؛ لقصد لفظه، وقوله: «**خِفْنَ**» معطوف بعاطف مقدّر، كما أسلفته، وقوله: (**بِالْتِبَاسٍ**) متعلّق بـ(**وَرَدَا**) بألف التثنية، يعني أن بِعْنَ، وخِفْنَ وردا عن العرب بالالتباس بينهما، حيث لا يُدْرَى ما كان من باب فَعَلَ بفتح العين، وفَعِلَ بكسرها، وإنما لم يفرّقوا بينهما؛اعتمادًا على مضارعيهما، كما أشار إليه بقوله: (**لأَنَّ فَرْقًا**) بينهما (**بِمُضَارِعٍ**) متعلّق بـ(**بَدَا**) أي ظهر.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه يُعلَم الفرق بين بِعْنَ وخِفْنَ من مضارعهما، فيُعلم من يَبِيع أن أصل بِعْنَ بَيَعْنَ بفتحتين؛ لأن الأجوف لا يجيىء إلا من الأبواب الثلاثة التي سُمّيت دعائم الأبواب، كما مرّ، فلا يجيىء من باب فَعِلَ يَفْعِلُ بالكسر فيهما، فتعيّن أنه من الباب الثاني؛ لانحصار كسر العين في المضارع فيهما.

وكذلك يُعلم من يخاف أن أصل خِفْنَ خَوِفْنَ بكسر الواو؛ لأن باب فَعَلَ يَفْعَلُ بالفتح فيهما لا يجيىء إلا من الكلمات التي في عينها، أو لامها حرف من حروف الحلق، وليس في يخاف حرف حلق فيهما حتى يحتمل كونه من الباب الثالث، فتعيّن كونه من الباب الرابع؛ لانحصار فتح العين في المضارع فيهما، والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام في ماضي الأجوف شرع يُبيِّن مضارعه، فقال:

(**مُضَارِعَهْ**) بسكون الهاء؛ للوزن، أي مضارع الأجوف الواويّ، كقال (**يَقُولُ**

٦٤٦ - وَالأَمْرُ قُلْ وَالأَصْلُ قَبْلَ النَّقْلِ أُقْوُلْ بِحَذْفٍ نَاقِصٌ عَنْ أَصْلِ
٦٤٧ - وَحَذْفُ وَاوٍ فِي قُلِ الحَقَّ بَدَا لأَنَّ كَسْرًا عَارِضًا قَدْ وُجِدَا
٦٤٨ - فَحُكْمُهُ السُّكُونُ فِي التَّقْدِيرِ لاَ قُولاَ وَقُولَنْ بِثُبُوتٍ حَصَلاَ

صِلْ) بكسر الصاد المهملة، أمر من الوصل **(لآخِرِهْ)** أي إلى آخر المتصرفات، فتقول: يقولان، يقولون، تقول، تقولان، يَقلن، تقول، تقولان، تقولون، تقولين، تقولان، تقلن، أقول، نقول، وأصل يَقُول، يَقْوُلُ بضم الواو، وسكون القاف، وإعلاله أن يُعْطَى حركة الواو إلى ما قبلها؛ لضعف حرف العلّة، وقوّة الحرف الصحيح، وقوله: **(وَالحَذْفَ)** مفعول مقدَّم لـ«خُذْ»، أي حذف الواو **(فِي يَقُلْنَ)** أي في المضارع المسند إلى نون النسوة **(خُذْ لِذَاكِرِهْ)** أي لمن يُريد ذكره.

وحاصل المعنى بإيضاح أنّ يَقُلْن تُحذف واوه، إذ أصله يَقْوُلْن، كينصرن، فنقلت ضمة الواو إلى القاف، ثم حُذفت لالتقاء الساكنين: الواو واللام، فصار يَقُلْنَ.

(وَالأَمْرُ) أي أمر الحاضر **(قُلْ)** بضمّ القاف، وسكون اللام **(وَالأَصْلُ قَبْلَ النَّقْلِ)** أي قبل نقل حركة الواو إلى القاف **(أُقْوُلْ)** بضمّ الهمزة والواو، وسكون القاف، فنُقلت ضمة الواو إلى القاف، ثم حذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين: الواو واللام، ثم حُذفت همزة الوصل لعدم الحاجة إليها، وهذا معنى قوله: **(بِحَذْفٍ نَاقِصٌ عَنْ أَصْلِ)** يعني أنّ قُلْ ناقص عن أصله أُقْوُل بحذف الواو، وهمزة الوصل منه؛ لِمَاذُكِر.

ولَمّا توجّه أن يقال: إذا كان موجب حذف الواو اجتماع الساكنين، فلم لم يُعيدوها في مثل «قل: الحقّ» بكسر اللام؛ لزوال موجب الحذف فيه، أجاب عنه بقوله:

(وَحَذْفُ وَاوٍ فِي قُلِ: الحَقَّ) أي وإن لم يجتمع فيه ساكنان، فـ«حذفُ» مبتدأ خبره جملة **(بَدَا)** أي ظهر **(لأَنَّ كَسْرًا)** أي كسر لام «قل» **(عَارِضًا)** حال مقدّم من **(قَدْ وُجِدَا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، يعني أنه عارض لأجل سكون لام التعريف **(فَحُكْمُهُ)** أي حكم هذا الكسر **(السُّكُونُ فِي التَّقْدِيرِ)** أي أنه في حكم السكون، فلا

٦٤٩ - إِذْ شَكْلُ ذَا بِالدَّاخِلَيْنَ وُجِدَا	أَلِفِ فَاعِلٍ وَنُونٍ أُكِّدَا
٦٥٠ - لِذَا مُضَارِعٌ عَلَى الْفَتْحِ بُنِي	فِي دَعَتَا الأَلِفَ دَعْ عَنْ أَلْسُنِ

يكون سببًا لزوال موجب الحذف.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إنما تُحذف الواو في نحو «**قُلِ الحقَّ**»، وإن لم يجتمع فيه ساكنان؛ لأن حركة اللام فيه إنما حصلت بأمر خارجيّ، وهو لام التعريف في «**الحقّ**» الذي هو مفعول «**قُل**»، والمفعول لا يلازم الفعل، وما حصل بأمر خارجيّ غير لازم عارضٌ، فتكون الحركة في حكم السكون تقديرًا.

وقيّد بالأمر الخارجيّ لإخراج ما كانت الحركة فيه لأمر داخليّ، كما أشار إليه بقوله:

(**لاَ قُوْلاَ**) أي لا تُحذف الواو في نحو «**قولا**» بإلحاق ألف التثنية (**وَقُوْلَنَ**) بإلحاق نون التوكيد (**بِثُبُوتِ حَصَلاَ**) بألف التثنية، أي حصل الفعلان، مع ثبوت واويهما.

(**إِذْ**) تعليليّة (**شَكْلُ ذَا**) أي حركة اللام من الفعلين المذكورين (**بِالدَّاخِلَيْنَ**) أي بالسببين الداخلين (**وُجِدَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، وضميره لـ«**شكلُ**»، وقوله: (**أَلِفِ فَاعِلٍ**) بالجرّ بدل من «**الداخلين**»، ويجوز قطعه إلى الرفع، بتقدير «**أحدهما**»، والنصبِ بتقدير «**أعني**»، وإعراب قوله: (**وَنُونٍ**) كسابقه، وقوله: (**أُكِّدَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، صفة لـ«**نون**»، أي نون التوكيد.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه لا تُحذف الواو في «**قُولا**» بألف التثنية، و«**قُولَنّ**» بنون التوكيد الثقيلة، أو الخفيفة؛ لأن الحركة فيهما حصلت بالداخلين، وهما ألف الفاعل، في الأول، ونون التوكيد في الثاني، وقد سبق أن الضمير المرفوع المتّصل بمنزلة جزء الكلمة، ولهذا أسكنوا ما قبلها في نحو «**ضَرَبْتُه**»، وأن نون التوكيد بمنزلة الداخليّ أيضًا؛ لأن به يتحقّق معنى الفعليّة؛ إذ التأكيد إنما يكون في الحوادث، ومن ثمّ جعلوا المضارع معه مبنيًا، كما أشار إليه بقوله:

(**لِذَا**) أي لأجل كون نون التوكيد بمنزلة الجزء الداخليّ (**مُضَارِعٌ عَلَى الْفَتْحِ بُنِي**)

٦٥١ - لأَنَّ هَـذِي التَّـاءَ خَـارِجِيَّـةْ وَالـلَّامُ فِـي قُـولَـنَّ دَاخِـلِـيَّـةْ

أي في نحو هل يَنْصُرَنَّ، مع وجود سبب الإعراب.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه لأجل كون نون التوكيد بمنزلة الجزء الداخلي جعلوا معه آخر الفعل مبنيًا مع وجود علّة الإعراب، وهو حرف المضارعة؛ لمشابهته الاسم كما مرّ بيانه، وإنما بُني مع النونين لتركيبهما معه؛ فصار آخره وسطًا، ولا إعراب في الوسط، ولم يقع الإعراب على النون؛ لأنه مشابهٌ للتنوين في كونه في آخر الكلمة، والتنوين لا يقع في محلّ الإعراب؛ إذ ليس من الكلمة، ولا بمنزلة جزء منها، وكذلك لا يقع ما يشابهه محلّ الإعراب، والله تعالى أعلم.

ولمّا توجّه أن يقال: لو صحّ ما ذكرتم يلزم أن لا تُحذف الألف في مثل **«دَعَتَا»**، فيقال: **«دعاتا»**؛ لحصول حركة التاء بالداخلي، وهو ألف التثنية، أجاب بقوله:

(فِي دَعَتَا) متعلّق بـ**«دَعْ»**، أصله دَعَوَتا بفتحات، **قُلبت** الواو ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، فصار دَعاتا، فحُذفت الألف؛ لاجتماع الساكنين، كما أشار إليه بقوله: **(الأَلِفَ)** مفعول مقدّم لـ**(دَعْ)** أي اتركها، بمعنى احذفها، ولا تنطق بها، وقوله: **(عَنْ أَلْسُنٍ)** متعلّق بـ**«دَعْ»** أيضًا، أي دع التكلم بألسن، وهو بضمّ السين المهملة، جمع لسان، كأَفْلُس جمع فَلْس، وإنما تُحذفت الألف، وإن لم يجتمع الساكنان، حيث كانت التاء محرّكة بسبب ألف الفاعل **(لأَنَّ هَذِي التَّاءَ خَارِجِيَّةْ)** أي ليست من نفس الكلمة؛ إذ هي تاء التأنيث، فهي خارجيّة **(وَاللَّامُ فِي قُولَنَّ)** هكذا النسخ، وفيه نظر؛ لأن الكلام في لام قولا، لا في لام قولنّ، فتأمّل **(دَاخِلِيَّةْ)** أي من نفس الكلمة، فهي ملازمة للفعل، فتكون حركتها لازمة أيضًا، وإن كانت بسبب الغير، كما في دعتا.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه تُحذف الألف في نحو **«دَعَتَا»**، وإن حصلت حركة التاء بألف الفاعل الذي هو بمنزلة الداخلي؛ لأن هذه التاء هي عين التاء في **«دَعَتْ»**، وقد مرّ أن هذه التاء حرف تأنيث، وليست بجزء من الكلمة، ولا فاعل، فكانت الحركة

٦٥٢ ـ وَقُلْ مَعَ النُّونَاتِ حَيْثُ شُدِّدَتْ	قُوْلَنَّ أَوْ قُولُنَّ هَكَذَا بَدَتْ
٦٥٣ ـ قُولَنْ وَقُولُنْ إِنْ يَجِيءْ مُخَفَّفَا	وَالْفَاعِلُ الْقَائِلُ حَقًّا قَدْ صَفَا

التي فيها في شيء أجنبيّ من الفعل والفاعل، والشيء الأجنبيّ منهما لا يلازم حكمًا، وحركة ما لا يلازم لا يلازم أيضًا، فثبت أن حركة التاء في مثل «دَعَتَا»، و«رَمَتَا» عارضة لا اعتبار لها، بخلاف اللام في «قولا»، فإنه يلازم الفعل؛ لكونه جزءًا منه، فيلازم حركته أيضًا.

وحاصل الفرق بين «**قولا**»، و«**قُلِ الحقّ**»، و«**دَعَتَا**» أن اللام في «**قولا**» جزء من الكلمة، فحُرِّكت بسبب الألف الذي هو كجزء من الكلمة في اللزوم، فتكون هذه الحركة كأنها أصليّةٌ، فلذلك لم تُحذف فيه الواو.

وأما اللام في «**قُلِ الحقّ**»، وإن كانت جزءًا من الكلمة إلا أن لام التعريف التي بسببها حُرِّكت لام الكلمة ليست كجزء من الكلمة في اللزوم، فتكون حركة اللام عارضةً، فلهذا حُذفت فيه الواو.

وأما التاء في «**دَعَتَا**»، فليست بجزء من الكلمة، فالحركة عليها، وإن كانت حاصلة بسبب ما هو كجزء من الكلمة لا تلزم الكلمة، فلذلك حُذفت الواو فيه أيضًا، والله تعالى أعلم.

ثم بيّن صِيَغ الأمر مع نوني التوكيد، فقال:

(وَقُلْ مَعَ النُّونَاتِ) أي نونات التوكيد **(حَيْثُ شُدِّدَتْ)** أي النون **(قُوْلَنَّ)** بفتح اللام، وتشديد النون لأمر الواحد الحاضر**(أَوْ)** بمعنى الواو **(قُولُنَّ)** بضم اللام، وتشديد النون لأمر جماعة الذكور الحاضرين **(هَكَذَا بَدَتْ)** أي ظهرت النونات مع فعل الأمر من الأجوف الواويّ.

(قُولَنْ) بفتح اللام، وسكون النون للواحد **(وَقُولُنْ)** بضمّ اللام، وسكون النون لجمع الذكور، أو بكسر اللام وسكون النون للواحدة **(إِنْ يَجِيءْ)** أي النون، حال

٦٥٤ ـ فَأَصْلُهُ الْقَاوِلُ ثُمَّ قُلِبَتْ لأَلِفٍ إِذْ فَتْحَةُ قَبْلُ ثَبَتْ
٦٥٥ ـ مِثْلَ كِسَاءٍ أَصْلُهُ كِسَاوُ وَقُلِبَ الأَلِفَ هَذَا الْوَاوُ
٦٥٦ ـ لِطَرَفٍ ثُمَّ إِلَى هَمْزٍ قُلِبْ وَالْفَاصِلُ الأَلِفُ مَعْدُومًا حُسِبْ
٦٥٧ ـ لِكَوْنِهِ الْحَاجِزَ غَيْرَ حَاصِنِ فَالأَلِفَانِ اجْتَمَعَا فِي الأَلْسُنِ
٦٥٨ ـ فَإِنْ حَذَفْتَ أَوَّلاً فَيَلْتَبِسْ بِالْمَاضِي حَذْفُ الثَّانِ هَكَذَا فَقِسْ

كونه (مُخَفَّفًا، وَالْفَاعِلُ) أي اسم الفاعل من الأجوف (الْقَائِلُ) حال كونه (حَقًّا) أي ثابتًا (قَدْ صَفَا) أي خَلَصَ، يقال: صفا الشيء يصفو من باب قعد: إذا خَلَصَ من الكدر[1]، والجملة صفة لـ«حقًا» (فَأَصْلُهُ) أي أصل «القائل» (الْقَاوِلُ) بكسر الواو (ثُمَّ قُلِبَتْ) أي الواو (لأَلِفٍ؛ إِذْ) تعليلية (فَتْحَةُ قَبْلُ) بالبناء على الضمّ كما مرّ تحقيقه غير مرة، أي قبل الواو (ثَبَتْ) يعني أنه إنما قُلبت الواو ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها، مع تحرّكها؛ لأنهم لا يعتبرون الألف حاجزًا، فصار كأن الواو وليت الفتحة (مِثْلَ كِسَاءٍ) بكسر الكاف، و«مثلَ» منصوب على الحال، أو رفعه خبرًا لمحذوف، أي هذا القلب مثلُ قلب واو «كساء»؛ إذ (أَصْلُهُ كِسَاوُ) من الكسوة (وَقُلِبَ الأَلِفَ) منصوب بنزع الخافض، أي إلى الألف (هَذَا الْوَاوُ) أي واو كساو (لِطَرَفٍ) أي لأجل وقوعه في طرف الكلمة، أي آخرها (ثُمَّ إِلَى هَمْزٍ قُلِبْ) أي ثم قُلبت الألف المقلوبة من الواو همزةً؛ لالتقاء الساكنين، وخُصّت الهمزة؛ لقربها من الألف (وَالْفَاصِلُ الأَلِفُ) بالرفع على البدلية (مَعْدُومًا حُسِبْ) بالبناء للمفعول، أي عُدَّ كأنه معدوم (لِكَوْنِهِ) أي الألف الفاصل (الْحَاجِزَ غَيْرَ حَاصِنِ) يعني أنه إنما لم يُعدّ الألف فاصلاً؛ لكونه حاجزًا غير حصين، أي قويّ (فَالأَلِفَانِ) أي ألف الفاعل، والألف المقلوبة من الواو (اجْتَمَعَا فِي الأَلْسُنِ) أي في التلفّظ باللسان (فَإِنْ حَذَفْتَ أَوَّلاً) أي ألف الفاعل (فَيَلْتَبِسْ) أي يشتبه الفاعل (بِالْمَاضِي) أي بصيغة الفعل الماضي في حقيقة الحروف، وهو ظاهر، وقوله: (حَذْفُ الثَّانِ هَكَذَا) يعني أن حذف الألف الثاني، وهي المنقلبة عن الواو مثل

(١) «المصباح» ١/٣٤٤.

٦٥٩ ـ فَحُذِفَ الأَخِيرُ ثُمَّ انْقَلَبَا هَمْزًا وَبَعْضٌ حَذْفُهُ قَدْ نُسِبَا

حذف ألف الفاعل في كونه يوقع في اللبس بالماضي في الصورة لا في الحقيقة، كما يأتي بيانه، وقوله: **(فَقِسْ)** أي قس على هذا ما أشبهه.

وقوله: (فَحُذِفَ الأَخِيرُ) هكذا النسخ «**حُذف**» بالذال المعجمة، وآخره فاء، والصواب «**فحُرّكَ**» بتشديد الراء والكاف، من التحريك أي حُرّك الألف الأخير، وهو المقلوب من الواو **(ثُمَّ انْقَلَبَا)** أي الألف **(هَمْزًا)** لأن الألف إذا تحرّكت تُهمز.

وحاصل المعنى بإيضاح أن اسم الفاعل من الأجوف قائل، والأصل قاول بالواو المكسورة، فقُلبت الواو ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، كما في كساء، أصله كساو، فجعلوا واوه ألفًا؛ لوقوعها في الطرف، وانفتاح ما قبلها، وهو السين؛ إذ لا اعتبار بالألف؛ لضعفها، ثم جُعلت الألف المقلوبة من الواو همزةً؛ لدفع التقاء الساكنين، فصار كساءً.

وكذا لا اعتبار بألف الفاعل في مثل قَاوِل؛ لأنها ليست بحاجزة حصينة، فاجتمع ألفان: ألفُ الفاعل، والألف المقلوبة من الواو، ولا يمكن إسقاط الأولى؛ لأنه يلتبس بالماضي، في حقيقة الحروف، وهو ظاهر، وكذا يلتبس بالماضي لو أُسقطت الألف الثانية في الصورة، لا في الحقيقة؛ إذ ألف الماضي مقلوبة من عين الكلمة، وألف الفاعل على تقدير حذف الثانية هي الألف الزائدة للفاعل، ولمّا لم يمكن حذف إحداهما وجب تحريك إحداهما؛ ضرورة امتناع اجتماع الساكنين، فحرّكت الألف الأخيرة المقلوبة من الواو، فصارت همزة؛ لأن الألف إذا تحرّكت تُهمز، وإنّما حُرّكت الأخيرة؛ لأنها جزءٌ من الكلمة، ومتحرّك في الأصل دون الأولى؛ لأنها زيدت ساكنةً، فتحريك المتحرّك في الأصل أولى، ولأن الثانية عين الكلمة، وهي متحرّكة في نظائرها من الصحيح، نحو ناصر، وضارب، ومما يجب أن يُعلم أنه إذا أُعلّ فعلٌ أُعِلّ فاعله، نحو قال وقائل، وباع وبائع، وإذا لم يُعلّ فعلٌ لم يُعلّ فاعله، نحو عَوِرَ وعَاوِر، وسَوِدَ وسَاوِد،

٦٦٠ ـ كَالْهَاعِ وَاللاَّعِ فَأَصْلُ ذَيْنِ ... هَائِعُ اللاَّئِعُ بِالْهَمْزَيْنِ

والله تعالى أعلم.

(وَبَعْضٌ) أي بعض الأجوف **(حَذْفُهُ)** أي حذف حرف العلّة منه **(قَدْ نُسِبَا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي نُسِب إليه، يعني أن بعض الأجوف يجيء اسم الفاعل منه بحذف حرف العلّة منه.

وذلك (كَالْهَاعِ) اسم فاعل من الْهَوْع بفتح، فسكون، بوزن القول، قال في «**القاموس**»: الْهَوْعُ: سُوء الحِرْص، وشدّته، والعداوة، ويُضمّ، ورجل هاعٌ: حريصٌ، وهَاعَ: خَفّ، وحَزِنَ[1]، والقومُ بعضهم إلى بعض: هَمُّوا بالوُثُوب، وقاءَ من غير تكلّف؛ يَهَاعُ يَهُوعُ والاسم: الْهَوْعُ، والْهُوَاعُ بالضمّ، وقال أيضًا: ورجلٌ هاعٌ لاعٌ: جَبَانٌ ضَعيفٌ، وهَاعَ يَهِيعُ ويَهَاعُ: انبسط، كتهيّع، والرَّصَاصُ: ذابَ، وفلانٌ تهوّع انتهى[2].

(وَاللاَّعِ) قال في «**القاموس**»: لاعَ يَلاعُ، ويَلُوعُ لَوْعَةً: جَزِعَ، أو مَرِضَ، وهو لاعٌ، وهم لاعون، ولاعَةٌ، وألواعٌ، ورجلٌ هَاعٌ لاَعٌ: جَبَانٌ، جَزُوعٌ، كهائع لائع، أو حَرِيصٌ سيّءِ الخُلُق انتهى[3] **(فَأَصْلُ ذَيْنِ)** أي هاعِ ولاعِ **(هَائِعُ اللاَّئِعُ بِالْهَمْزَيْنِ)** أي على وزن ضارب، فحذفت الألف المقلوبة من العين على غير قياس، فصار هاعِ ولاعِ بوزن قالٍ.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه قد تُحذف الألف المقلوبة من حروف العلّة؛ لاجتماع الساكنين، وإن التبس بالماضي في الصورة، لكن هذا الحذف ليس بقياسٍ مطّرِد، بل مقصور على السماع، كهَاعِ، ولاعِ.

---

(١) وذكر الشارح المرتضى أن الصواب: خفّ وجَزِعَ انتهى.

(٢) «القاموس المحيط» ص٦٩٩.

(٣) «القاموس» ص٦٨٦.

٦٦١ - كَالْهَارِ وَالشَّاكِ فَكَانَا هَائِرَا وَشَائِكًا وَالْحَادِ وَاجِدًا يُرَى

و(كَالْهَارِ) في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾، فأصله هائر، فحُذفت الياء؛ لما مرّ، فوزنه قبل الحذف فاعل، وبعده فَالٍ،

وقال في «الصحاح» يقال جُرُفٌ هارٍ، خفضوه في موضع الرفع، وأرادوا هائر، وهو مقلوب من الثلاثيّ إلى الرباعيّ، كما قلبوا شائك السلاح إلى شاكِ السلاح، فعليه يكون هارٍ مما جاء بالقلب، لا مما جاء بالحذف، فليُتأمَّلْ.

(وَالشَّاكِ) بتخفيف الكاف، من الشوكة، وهي شدّةُ البأس والقوّةُ في السلاح، يقال: شاك الرجل يَشَاكُ شَوْكًا، من باب خاف: ظهرت شوكته وحِدّته، وهو شائك السلاح، وشاكي السلاح على القلب، وشوكةُ المقاتل شدّةُ بأسه[1].

ثم إن ظاهر صنيع الناظم رحمه الله تعالى أنه يرى جعل شاك من باب الحذف، لا من باب القلب المكانيّ؛ إذ جعله كالهار، فأصل شاك على هذا شائكٌ، فحذفت الياء، فوزنه قبل الحذف فاعل، وبعده فالٍ.

وأما صاحب الأصل فجعله من باب القلب، لا من باب الحذف، ودونك عبارته: «**ويجيء بالقلب، نحو شاكٍ، أصله شائكٌ**» انتهى يعني أنه يجيء اسم الفاعل في بعض الأجوف بالقلب المكانيّ؛ تخفيفًا على خلاف القياس أيضًا، فأصل شاكٍ، شائكٌ، فقُلبت الياء كافًا، أي قُدِّم الكاف التي هي لام الكلمة إلى موضع العين، وَأُخِّرت الياء إلى موضع اللام، فصار شاكي، فأُعِلّ كإعلال قاضٍ، فصار شاك، فوزنه قبل القلب فاعلٌ، وبعده فالع، وبعد الإعلال فالٍ.

وقوله: (فَكَانَا هَائِرَا وَشَائِكًا) أي كان أصل هارٍ هائرًا، وأصل شاكٍ شائكًا، كما أسلفنا تحقيقه آنفًا (وَالْحَادِ) بحذف الياء؛ للوزن (وَاجِدًا يُرَى) بالبناء للمفعول، يعني أصل الحادي واحد، فقُلبت الكلمة، أي أُخِّرت الواو آخر الكلمة فوقعت الألف في الأول، فامتنع الابتداء به، فقُدِّم الحاء عليها، فصار حادوًا، ثم قُلبت الواو ياءً؛ لتطرّفها،

(١) «المصباح» ١/ ٣٢٧.

٦٦٢ ـ فَالْقَلْبُ جَائِزٌ لَدَيْهِمْ كَالْقِسِي فَأَصْلُهُ الْقُوُوسُ فَافْهَمْ وَقِسِ
٦٦٣ ـ فَالسِّينُ قُدِّمَتْ قُسُوْوًا قَدْ قُفِي فَصَارَتَا يَاءَيْنِ لِلتَّطَرُّفِ
٦٦٤ ـ فَكَسَرُوا سِينًا لِذَا الإِتْبَاعِ فَأَيْنُقٌ قَدْ جَاءَ بِالسَّمَاعِ

وانكسار ما قبلها، فصار حاديًا، فأعلّ كإعلال قاضٍ، فوزنه قبل القلب فاعلٌ، وبعده عالفٌ، وبعد الإعلال عالٍ.

[تنبيه]: ذكر الحادي هنا استطرادٌ؛ لأنه ليس اسم فاعل من الأجوف الذي نحن فيه، بل هو من المثال، فتنبّه، والله تعالى أعلم.

ولما كان في القلب المكانيّ في اسم الفاعل نوع استبعاد؛ لمخالفته القياس، أراد أن يُزيل ذلك الاستبعاد بإيراد نظائره، فقال:

(فَالْقَلْبُ) أي المكانيّ (جَائِزٌ لَدَيْهِمْ) أي عند العرب (كَالْقِسِي) بكسر القاف والسين (فَأَصْلُهُ الْقُوُوسُ) بضمّهما، وقوله: (فَافْهَمْ وَقِسِ) كمّل به البيت، أي افهم ما ذكرته لك، وقس عليه ما لم أذكره.

(فَالسِّينُ قُدِّمَتْ) بالبناء للمفعول، أي فقُدّمت السين التي هي لام الكلمة على الواو التي هي عين الكلمة، وبقيت القاف والواو الثانية في موضعهما، فصار (قُسُوْوًا) بواوين، مثل عُصُوو، بغير إدغام؛ إذ الإعلال مقدّم عليه، فوزنه فُلُوعٌ (قَدْ قُفِي) بالبناء للمفعول، أي تُبع هذا القلب (فَصَارَتَا) أي الواوان المذكوران (يَاءَيْنِ لِلتَّطَرُّفِ) أي لأجل وقوعهما في الطرف، وتحقيق ذلك أنه قُلبت الواو الأخيرة ياء؛ لوقوعها في الطرف، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، ثم كسر ما قبلها، وهو السين؛ لأجل الياء، كما أوضحه بقوله:

(فَكَسَرُوا سِينًا) أي التي هي لام الكلمة، وكذا القاف (لِذَا الإِتْبَاعِ) أي لأجل هذا الإتباع، فصار قِسِيًّا.

[تنبيه]: كان الأولى أن يقول كأصله:

٦٦٥ - فِي أَنْوُقٍ ثُمَّ لِوَاوٍ قَدَّمُوا   فَقُلِبَتْ يَاءً وَلَيْسَ يُعْلَمُ
٦٦٦ - مَفْعُولُهُ الْمَقُولُ أَصْلُهُ أَتَى   مَقْوُولُهُمْ إِعْلَالُهُ قَدْ ثَبَتَا

«**فكسروا قافًا إلخ**»؛ لأن كسر السين لأجل صيانةِ الياء، وأما الكسر للإتباع فهو للقاف، فتنبه.

ومثل «**قِسِيّ**» في الإعلال المذكور «**عِصِيّ**»، وهو جمع عَصًا، أصله عصووٌ بضمتين، فقُلبت الواو الأخيرة ياء؛ لتطرّفها، فاجتمع الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياءً، وأُدغمت الياء في الياء، وكسرت الصاد؛ لأجل الياء، ثم العين للإتباع للصاد، فصار عِصِيًا بكسرتين، لكن ضمّ العين فيه لغة، والله تعالى أعلم.

ومما جاء بالقلب المكانيّ «**أَيْنُق**»، كما بيّنه بقوله:

(**فَأَيْنُقٌ**) بفتح الهمزة، وسكون الياء، ضمّ النون جمع ناقة (**قَدْ جَاءَ بِالسَّمَاعِ**) عن العرب (**فِي أَنْوُقٍ**) يعني أن أصل أينُق أنوق، بتقديم النون على الواو المضمومة (**ثُمَّ لِوَاوٍ قَدَّمُوا**) أي قدّموا الواو على النون؛ للتخلّص من استثقال الضمّة على الواو، فصار أونقًا بسكون الواو، وضمّ النون (**فَقُلِبَتْ**) الواو (**يَاءً**) للتخفيف، فوزنه قبل القلب أفعُلٌ، وبعده أعفُلٌ، وقوله:(**وَلَيْسَ يُعْلَمُ**) بالبناء للمفعول، يعني أن هذا القلب المكانيّ في أينُق ليس قياسًا معلومًا، بل هو مقصور على السماع، والله تعالى أعلم.

[تنبيه] كان في هذا الشطر انكسار، ونصّه:

قُلِبَتْ يَاءً لَيْسَ قَيْسًا يُعْلَمُ.

فأصلحته، فتنبه.

ولمّا أنهى الكلام على صيغة اسم الفاعل من الأجوف، شرع يُبيّن صيغة اسم المفعول منه، فقال:

(**مَفْعُولُهُ**) أي صيغة اسم المفعول من الأجوف، وهو مبتدأ، أو خبر مقدّم لـ(**الْمَقُولُ**) بفتح الميم، وضمّ القاف (**أَصْلُهُ**) أي أصل المقول (**أَتَى مَقْوُولُهُمْ**) بفتح الميم، وسكون القاف، وضم الواو، بعدها واو ساكنة، على وزن منصور (**إِعْلَالُهُ قَدْ ثَبَتَا**) بألف

٦٦٧ ـ مَثْلَ يَقُولُ ثُمَّ زَائِدٌ حُذِفْ ... لأَنَّ مَا قَدْ زِيدَ حَذْفُهُ أُلِفْ
٦٦٨ ـ وَأَخْفَشٌ يَقُولُ أَصْلٌ حُذِفَا ... إِذْ زَائِدٌ عَلاَمَةً قَدْ عُرِفَا
٦٦٩ ـ وَقَالَ سِيبَوَيْهِ فِي جَوَابِهِ ... وَالْمِيمُ أَغْنَتْ سِمَةً فِي بَابِهِ
٦٧٠ ـ فَوَزْنُهُ مَفْعُلَةٌ فِي الأَوَّلِ ... وَالثَّانِ بِالْمَفُولِ فِيهِ يَنْجَلِي

الإطلاق.

(**مَثْلَ يَقُولُ**) أي كإعلاله، يعني أنه نُقلت ضمّة الواوإلى القاف، فاجتمع ساكنان، وهما الواوان، ولا يمكن تحريك إحداهما؛ لئلا يلزم الثقل، أو كون البناء مجهولاً، فوجب حذف إحداهما؛ لامتناع التلفظ بهما ساكنين، فحُذفت الواو الثانية الزائدة الحاصلة من إشباع ضمّة الواو الأولى، كما أشار إليه بقوله (**ثُمَّ زَائِدٌ**) أي وهو الواو الثانية (**حُذِفْ**) بالبناء للمفعول (**لأَنَّ مَا قَدْ زِيدَ حَذْفُهُ أُلِفْ**) بالبناء للمفعول أيضًا، أي إن حذف الزائد مألوف عندهم، وهذا مذهب سيبويه.

(**وَ**) أبو الحسن (**أَخْفَشٌ**) بالصرف؛ للوزن (**يَقُولُ: أَصْلٌ**) أي الواو الأولى التي هي عين الكلمة (**حُذِفَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، يعني أن المحذوف هي الواو الأولى، لا الثانية (**إِذْ**) تعليليّةٌ (**زَائِدٌ**) أي الواو الثانية الزائدة، حال كونه (**عَلاَمَةً**) للمفعولية (**قَدْ عُرِفَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول أيضًا.

(**وَقَالَ سِيبَوَيْهِ فِي جَوَابِهِ**) أي في جواب قول الأخفش المذكور (**وَالْمِيمُ**) أي التي في أوله (**أَغْنَتْ سِمَةً**) بكسر السين المهملة، وتخفيف الميم: أي علامة (**فِي بَابِهِ**) أي في هذا النوع (**فَوَزْنُهُ**) أي وزن مقول (**مَفْعُلَةٌ**) بفتح الميم، وضمّ الفاء، وسكون العين (**فِي الأَوَّلِ**) أي على القول الأول، وهو قول سيبويه (**وَ**)وزنه على القول (**الثَّانِ**) بحذف الياء، كما مرّ غير مرّة (**بِالْمَفُولِ**) بفتح الميم، وضمّ الفاء (**فِيهِ**) أي في هذا النوع (**يَنْجَلِي**) أي ينكشف، ويتّضح.

وحاصل معنى **الأبيات بإيضاح** أن اسم المفعول من الأجوف مقُول مقولان، مقولون إلخ، وأصله مَقْوُوْلٌ بوزن منصور، فأُعِلّ إعلال يَقُول، فاجتمع ساكنان،

٦٧١ - فَمِثْلُهُ الْمَبِيعُ أَصْلُهُ وَرَدْ مَبْيُوعَةٌ مِثْلَ يَبِيعُ مَنْ يَوَدّْ

فحُذفت الواو الثانية الزائدة عند سيبويه؛ لأن حذف الزائد أولى من الأصليّ، وعند الأخفش حُذفت الواو الأولى الأصليّة؛ لأن الزائدة علامة، والعلامة لا تُحذف[١].

قال سيبويه في جواب قول الأخفش هذا: إنما لا تُحذف العلامة إذا لم يوجد علامة أخرى، وأما إذا وُجدت فقد جاء حذفها؛ اكتفاءً بالباقية، وفي مقول توجد علامة أخرى، وهي الميم[٢]، فيكون وزنه عند سيبويه مَفُعْلاً بفتح الميم، وضمّ الفاء، وسكون العين، وعند الأخفش مَفُولاً، والله تعالى أعلم.

(فَمِثْلُهُ) أي مثل «مقول» في الإعلال المذكور **(المَبِيعُ)** اسم مفعول من باع **(أَصْلُهُ وَرَدْ)** أي جاء **(مَبْيُوعَةٌ)** بفتح الميم، وسكون الموحّدة، وضم الياء، بوزن منصور **(مِثْلَ يَبِيعُ مَنْ يَوَدّْ)** «من» بفتح الميم موصولة مفعول لـ«يبيع»، يعني أن مَبْيُوعًا أُعلّ كإعلال يبيع بنقل حركة الياء إلى ما قبلها، وهو الباء الموحّدة، فصار مبُيوعًا، بضم الموحّدة، وسكون الياء والواو، فاجتمع ساكنان: الياء، والواو، فحُذفت الواو كما أشار إليه بقوله:

---

(١) هكذا ذكر الناظم تعليل الأخفش تبعًا لأصله، وهو لا يطابق لما نقله ابن الحاجب عن الأخفش حيث قال: وأما حجة الأخفش في حذف العين دون واو المفعول، فهو أن واو المفعول، وإن كانت زائدةً، فقد جاءت لمعنى، وهو المدّ، والعين لم تأت لمعنى، ويبقى التنوين الذي جاء لمعنى، وإبقاء الحرف الذي جاء لمعنى أولى، كما تقول: مررتُ بقاضٍ، فتحذف الياء؛ لأنها لم تأت لمعنى، ويبقى التنوين الذي جاء لمعنى الصرف، ثم قال: وشيء آخر يدلّ على صحّة مذهبه، وهو أن هذه العين قد اعتلّت في قال، وقيل، ولمّا اعتلّت بالإسكان والقلب في أصل مَقُول كذلك اعتلّت بحذف واو مفعول الذي هو العين؛ لأن إعلال الاسم فرع إعلال الفعل، وهكذا نقله السعد التفتازانيّ عن الأخفش أيضًا، قاله في «الفلاح» ص١٣٤.

(٢) هذا يدلّ على أن الميم علامة، والواو علامة أخرى عند سيبويه، وهذا غير ما نقله صاحب «النجاح» حيث قال: وحجة سيبويه يعني على أن المحذوف هو الواو الزائدة أن علامة اسم المفعول الميم، دون الواو، ألا تُرى إلى استمرار مجيء الميم في الثلاثيات وغيرها، دون الواو، لكن الواو نشأت من إشباع ضمة ما قبلها؛ لرفضهم مَفْعُلاً في كلامهم، إلا مَكْرُمًا، ومَعُونًا، قال ابن كمال: والتوفيق بينهما أن هذا الكلام إلزاميّ؛ بناءً على أن الميم والواو علامتان عند الأخفش انتهى «الفلاح» ص١٣٤.

٦٧٢ ـ وَوَاوُهُ حُذِفَ عِنْدَ عَمْرِو	وَالْيَاءُ عِنْدَ أَخْفَشٍ فِي السَّبْرِ
٦٧٣ ـ تُكْسَرُ بَا سَلَامَةً لِلْيَاءِ	أَوْ قَلْبُ وَاوٍ يَا لِكَسْرِ الْبَاءِ
٦٧٤ ـ فَوَزْنُهُ الْمَفِعْلُ عِنْدَ الأَوَّلِ	وَعِنْدَ ثَانٍ بِمَفِيلٍ قَابِلِ

(**وَوَاوُهُ حُذِفَ عِنْدَ عَمْرِو**) هو سيبويه؛ لما أسلفناه من أنه زائد، والزائد أولى بالحذف (**وَ**) حُذفت (**الْيَاءُ**) أي لاجتماع الساكنين (**عِنْدَ أَخْفَشٍ**)أي لما مرّ من أن الواو علامة، والعلامة لا تُحذف، وقوله: (**فِي السَّبْرِ**) أي هذا الإعلال كائن في السبر، بفتح، فسكون: أي في تتبّع الصرفيين، وبحثهم لمسائل الباب.

(**تُكْسَرُ بَا**) فعلٌ ونائب فاعله، أي تُجل الباء الموحّدة مكسورةً (**سَلَامَةً لِلْيَاءِ**) أي لأجل أن تسلم الياء التحتانيّة عن انقلابها واوًا؛ إذ لو لم تُكسر لوجب قلبها واوًا؛ لضمّ ما قبلها، فيلتبس اليائيّ بالواويّ، وهذا على مذهب سيبويه، وأما على مذهب الأخفش، فأشار إليه بقوله: (**أَوْ**) لتنويع الخلاف (**قَلْبُ وَاوٍ يَا**) يعني أنه بعد أن كان مَبِوْعًا، بفتح الميم، وكسر الباء قُلبت الواو ياء (**لِكَسْرِ الْبَاءِ**) أي لأجل انكسار الباء الموحّدة.

وحاصل المعنى بإيضاح أن المحذوف على مذهب الأخفش هي الياء، لا الواو؛ لأنها علامة، فأُعطيت الكسرة لما قبلها، وهي الباء الموحّدة؛ لتدلّ على الياء المحذوفة، وأيضًا لو لم تُكسر لالتبس اليائيّ بالواويّ، كما في بَيَعْتُ بفتحتين، فقُلبت الياء ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان: الألف والعين، فحُذفت الألف، فبقي بَعْتُ بفتح الباء، ثم كسرت لتدلّ على الياء المحذوفة كما ضُمّ القاف في قُلتُ؛ ليدلّ على الواو المحذوفة، فصار مَبِوْعًا بفتح الميم، وكسر الباء، وسكون الواو، ثم تُجعل الواو ياء؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، كما في ميزان.

(**فَوَزْنُهُ الْمَفِعْلُ**) بفتح الميم، وكسر الفاء، وسكون العين (**عِنْدَ الأَوَّلِ**) أي سيبويه (**وَعِنْدَ ثَانٍ**) أي الأخفش (**بِمَفِيلٍ قَابِلِ**) أي قابل الموزون، وهو مبيعٌ بـ«**مَفِيل**»، بفتح الميم، وكسر الفاء، وسكون الياء؛لأن العين محذوفة عنده، قال المازنيّ: وكلا القولين

٦٧٥ - وَالْمَوْضِعُ الْمَقَالُ كَانَ مَقْوَلاَ	فِي أَصْلِهِ مِثْلَ يَخَافُ جُعِلاَ
٦٧٦ - كَذَا مَبِيعٌ كَيَبِيعُ قَدْ يُعَلّْ	وَفَرْقُهُ مِنِ اسْمِ مَفْعُولٍ حَصَلْ
٦٧٧ - مُقَدَّرًا كَالْفُلْكِ جَمْعًا مُفْرَدَا	كَالأُسْدِ جَمْعًا وَكَقُفْلٍ وَاحِدَا

حسنٌ، وقول الأخفش أقيس.

قلت: الأمر كما قاله المازني، والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على اسم مفعول الأجوف، أتبعه ببيان اسم الموضع منه، فقال:

(وَالْمَوْضِعُ) أي اسم الموضع من الأجوف، وهو مبتدأ خبره قوله: **(الْمَقَالُ)** بفتح الميم **(كَانَ مَقْوَلاَ فِي أَصْلِهِ)** يعني أن أصل «مَقَال» «مَقْوَلٌ» بفتح الميم، وسكون القاف، وفتح الواو، فأعِلّ بنقل حركة الواو إلى القاف، ثم قلبها ألفًا؛ لتحرّكها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن **(مِثْلَ)** بالنصب مفعول ثانيًا لـ«جُعِل» **(يَخَافُ جُعِلاَ)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، يعني أنه أُعلّ كإعلال يَخَافُ؛ إذ أصله يَخْوَفُ بفتح الياء، وسكون الخاء، وفتح الواو، فأُعلّ بالنقل، والقلب كما مرّ آنفًا.

(كَذَا مَبِيعٌ) في الأجوف اليائيّ، فأصله مَبْيِعٌ، بفتح الميم، وسكون الموحّدة، وكسر الياء، **(كَيَبِيعُ قَدْ يُعَلّْ)** يعني أن مبيعًا أُعلّ كإعلال يَبِيع، بنقل كسرة الياء إلى الباء الموحّدة، فصار مَبِيعًا، بكسر الموحّدة، وسكون الياء.

ولّما كان يقع الالتباس بين اسم المفعول واسم الموضع لفظًا، أشار إلى الفرق بينهما بقوله:

(وَفَرْقُهُ) أي تمييز اسم الموضع **(مِنِ اسْمِ مَفْعُولٍ)** حيث اتّفق لفظهما **(حَصَلْ مُقَدَّرًا)** يعني أنه يفرّق بينهما بالتقدير، وبيانه أنه إن كان اسم موضع كانت كسرة ما قبل الياء هي كسرة الياء التي هي عين الكلمة، وإن كان اسم مفعول كانت كسرته من خارج؛ إذ حركة عين الكلمة حينئذ ضمّةٌ محذوفةٌ، وهذا عندهم معتبرٌ **(كَـ)**ما اعتُبر ذلك في **(الْفُلْكِ جَمْعًا)** و**(مُفْرَدَا)** يعني أن الفلك بضمّ الفاء، وسكون اللام، يكون مفردًا، وجمعًا، فإذا قُدّر جمعًا يكون سكون لامه **(كَـ)** سكون **(الأُسْدِ جَمْعًا)** أي حال كونه جمعًا لأَسَد بفتحتين، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي

٦٧٨ - وَقِيلَ مَجْهُولٌ فَأَصْلُهُ قُوِلْ ... فَالْوَاوُ يَاءٌ صَارَ إِذْ كَسْرٌ نُقِلْ

ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ الآية، فضمير ﴿وَجَرَيْنَ﴾ يرجع إلى ﴿ٱلْفُلْكِ﴾؛ إذ لو لم يكن جمعًا لما صحّ رجوعه إليه (وَ) إذا قُدّر مفردًا كان سكونه (كَـ) سكون (قُفْلٍ) حال كونه (وَاحِدًا) أي مفردًا، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾؛ إذ لو كان جمعًا لوجب أن يقال: المشحونة، أو المشحونات، والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على اسم الموضع من الأجوف، أتبعه ببيان الفعل المبنيّ للمجهول منه، فقال:

(وَقِيلَ) مبتدأ محكيّ؛ لقصد لفظه، خبره قوله: **(مَجْهُولٌ)** يعني أن قيل بكسر القاف ماضٍ مبنيّ للمجهول **(فَأَصْلُهُ قُوِلْ)** بضم القاف، وكسر الواو، فاستُثقلت الكسرة على الواو، فأُسكنت؛ للخفّة، فصار قُوْلَ بضم القاف، وسكون الواو، فأُبقي على هذا في بعض اللغات، وهي لغة ضعيفة؛ لثقل الضمّة، وفي لغة أخرى أُعطِيت كسرة الواو لما قبلها، وهو القاف بعد سلب ضمّتها، فصار قِوْلَ بكسر القاف، وسكون الواو، ثم قُلبت الواو ياءً، لانكسار ما قبلها، فصار قِيل، كما أشار إليه بقوله: **(فَالْوَاوُ يَاءٌ صَارَ؛ إِذْ)** تعليليّة **(كَسْرٌ نُقِلْ)** أي لأنه نُقل كسر الواو إلى القاف، ثم قُلبت ياء، وهذه أفصح اللغات الثلاث، وهو الإتيان بالياء الخالصة، والكسرة الخالصة، وفي لغة تُشمّ حتى يُعلم أن أصل ما قبلها مضموم، والإشمام تهيئة الشفتين للتلفّظ بالضم، مع عدم التلفّظ به؛ تنبيهًا على ضمّة ما قبل الواو.

قال ابن كمال رحمه الله تعالى: كذا ذكروه، وذكر ابن الحاجب في بيان هذه اللغة الثالثة: ومنهم من يُشِمّ الفاء الضمّ؛ لأنهم أرادوا البيان، وقد كان في الفاء ضمّة، فأرادوا أن ينقلوا إليها كسرة العين، فلم يُمكنهم أن يجمعوا في الفاء الكسرة والضمّة، فأشمّوا الكسرة، فصارت الحركة في الفاء بين الضمّة والكسرة بمنزلة الحركة في كافر وجائر؛ لأنها بين الكسرة والفتحة، فعلى هذا يكون المراد من الإشمام هاهنا أن يُتلفّظ بحركة بين حركتين، ويتبعه أن يُتلفّظ بحرف بين حرفين، فيكون ما بعد القاف بين

٦٧٩ - وَبُوعَ فِيهِ لُغَةٌ قَدْ ضَعُفَتْ   إِشْمَامُ ضَمٍّ فِيهِ عَنْ قَوْمٍ ثَبَتْ

الواو والياء؛ لا ما ذكروه من تهيئة الشفتين من غير تلفّظ كما صرّح به السعد التفتازانيّ حيث قال: وحقيقة هذا الإشمام يعني الإشمام في بيع أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمّة، فتُميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً؛ إذ هي تابعة لحركة ما قبلها، وهذا مراد النحاة والقرّاء، لا ضمّ الشفتين فقط مع كسرة الفاء، كسرًا خالصًا، كما في الوقف، ولا الإتيان بضمّة خالصة بعد ياء ساكنة، إلى هاهنا عبارته.

فظهر من ذلك كلّه أن ما ذكروه غير صحيح انتهى كلام ابن كمال[1].

قلت: تبيّن بهذا أن الإشمام يُطلق على أمرين:

[أحدهما]: ما كان في غير آخر الكلمة، وهو أن تنحو بكسر فاء الفعل نحوَ الضمّة، فتُميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً؛ إذ هي تابعة لحركة ما قبلها.

[والثاني]: ما كان في آخر الكلمة عند الوقف، وهو ضم الشفتين فقط بعد إسكان الحرف المضموم الموقوف عليه، مثلاً إذا أردتَ أن تقف على ﴿نَسْتَعِينُ﴾ تُسكّن النون، وتضمّ شفتيك بعد إسكانها من غير حركة، والله تعالى أعلم.

(وَبُوعَ) بضم الموحّدة، وسكون الواو **(فِيهِ)** أي في الأجوف اليائيّ **(لُغَةٌ قَدْ ضَعُفَتْ)** بفتح الضاد، وضم العين، من باب كرُم، أو بضمّ الضاد، وكسر العين المشدّدة، مبنيًا للمفعول، يعني أن بُوعَ بالواو لغة ضعيفة.

وحاصل المعنى بالإيضاح أن بِيعَ أصله بُيِعَ بضم الباء، وكسر الياء، فأسكنت الياء للتخفيف، فصار بُيْعَ بضم، فسكون، ثم قُلبت الياء واوًا؛ لسكونها، وانضمام ما قبلها، فصار بُوْعَ، وهذه لغة ضعيفة؛ لما مرّ في قُوْلَ، وفي لغة نُقلَت كسرة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركتها، فصار بِيعَ، وهذه أفصح اللغات الثلاث، وهو الإتيان بالياء الخالصة، والكسرة الخالصة، وفي لغة يُشمّ؛ ليُعلَم أن ما قبلها مضموم في الأصل، كما أشار بقوله:

(١) «الفلاح» ص١٣٥-١٣٦.

٦٨٠ - كَذَاكَ بِيعَ اخْتِيرَ ثُمَّ انْقِيدَ مَعْ قُلْنَ وَبِعْنَ لِلثَّلاَثِ قَدْ جَمَعْ

٦٨١ - وَفِي أُقِيمَ لاَ تُجِزْ إِشْمَامَا إِذْ لَيْسَ ضَمٌّ قَبْلَ يَاءٍ دَامَا

٦٨٢ - وَلاَ بِقَلْبِ الْوَاوِ إِذْ ضَمٌّ فُقِدْ قُبَيلَ يَاءٍ بَعْدَ قَافٍ قَدْ تَرِدْ

(**إِشْمَامُ ضَمٍّ فِيهِ**) أي في بوع (**عَنْ قَوْمٍ**) من العرب (**ثَبَتْ**) وقد سبق معنى الإشمام قبله.

(**كَذَاكَ**) أي مثل ما سبق (**بِيعَ**) مجهول باع، و(**اخْتِيرَ**) مجهول اختار، وهو يائيّ (**ثُمَّ**) بمعنى الواو؛ إذ لا ترتيب هنا (**انْقِيدَ**) مجهول انقاد، وهو واويّ (**مَعْ قُلْنَ، وَبِعْنَ**) أي مما اتّصل به ما يُسكّن لامه من أجله، من ضمير الرفع المتحرك (**لِلثَّلاَثِ**) متعلّق بـ(**قَدْ جَمَعْ**) يعني أن كلاّ من بيع وما عُطف عليه قد جمع اللغات الثلاث التي هي كسر ما قبلها، وضمّه، والإشمام، فالكسر فيما اتّصل به ما يُسكّن لامه فرعٌ على لغة قِيلَ بالكسر الخالص، والضمّ فيه فرع على لغة قُولَ، وبُوع بالضمّ الخالص.

(**وَفِي أُقِيمَ**) مجهول أقام (**لاَ تُجِزْ إِشْمَامَا؛ إِذْ**) تعليليّة، أي لأنه (**لَيْسَ ضَمٌّ قَبْلَ يَاءٍ دَامَا**) بألف الإطلاق، أي ثبت، يعني أن ما قبل الياء ليس مضمومًا؛ إذ أصله أُقْوِمَ، بسكون القاف، وكسر الواو، فنُقلت كسرة الواو إلى القاف، ثم قُلبت ياءً؛ لانكسار ما قبلها، فصار أُقِيم، ومثله استُقيم، ولمّا لم تكن القاف مضمومة في الأصل لم يجز الإشمام؛ لأنه إنما يؤتى به للدلالة على ضمة ما قبل حرف العلّة، ولا ضمة هنا، وبهذه العلّة أيضًا لا يجوز أن يُتلفّظ بالواو، فلا يقال: أُقُومَ، ولا استُقُومَ، كما أشار إليه بقوله:

(**وَلاَ بِقَلْبِ الْوَاوِ**) أي ولا تُجز أيضًا التلفّظ بقلب الياء واوًا (**إِذْ**) تعليليّة (**ضَمٌّ فُقِدْ**) بالبناء للمفعول (**قُبَيلَ يَاءٍ بَعْدَ قَافٍ**) متعلّق بـ(**قَدْ تَرِدْ**) أي تجيء تلك الياء.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه لا يجوز الإشمام في مثل أُقيم، واستُقيم؛ لعدم ضمّ ما قبل الياء، ولا يجوز أيضًا أن يُتلفّظ بالواو؛ لأن جواز الواو في قُولَ، وبُوعَ إنما هو؛ لانضمام ما قبل حرف العلّة في الأصل، وهو مفقود في أُقيم؛ لما مرّ أن أصله أُقْوِمَ بسكون القاف، بخلاف قيل، وبيع، فإن أصلهما قُوِلَ، وبُيِعَ، فلذلك حسن فيهما

٦٨٣ - قُلْنَ وَبِعْنَ لِلْمَعْلُومِ أَتَيَا كَذَا إِذَا جُهِلَ لَفْظًا سُوِّيَا
٦٨٤ - مُقَدِّرًا لِلْفَرْقِ فَالْمُضَارِعُ يَقُولُ كَيْنْصُرُ لِيَخَافُ تَابِعُ

الواو والإشمام دون أُقيم، واستُقيم، والله تعالى أعلم.

ولمّا كان يقع الاشتراك بين المعلوم والمجهول في مثل «قُلْنَ»، و«بِعْنَ»، أراد أن يُبيِّن ذلك مع بيان الفرق بينهما، فقال:

(قُلْنَ) بضم القاف، وسكون اللام **(وَبِعْنَ)** بكسر الموحّدة، وسكون العين المهملة **(لِلْمَعْلُومِ أَتَيَا)** أي استُعملا للدلالة على المعلوم **(كَذَا إِذَا جُهِلَ)** بالبناء للمفعول **(لَفْظًا)** منصوب على التمييز **(سُوِّيَا)** بألف التثنية، مبنيًا للمفعول، وقوله: **(مُقَدِّرًا)** بكسر الدال المشدّدة حال من مقدّر، أي افهم هذا حال كونك مقدّرًا **(لِلْفَرْقِ)** بينهما.

وحاصل المعنى بإيضاح أنهم سوّوا في مثل **«قُلْنَ»، و«بِعْنَ»** بين المعلوم والمجهول؛ اكتفاء بالفرق التقديريّ.

وبيان ذلك أن أصل قُلن إذا كان معلومًا قَوَلْنَ بفتحتين كما مرّ، فقُلبت الواو ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان: الواو واللام، فحُذفت الواو، فبقي قَلْنَ بفتح القاف، ثم ضُمّت القاف؛ ليدلّ على الواو المحذوفة، فصار قُلْنَ بضم القاف.

وإذا كان مجهولاً يكون أصله قُوِلْنَ بضمّ القاف، وكسر الواو، فاستُثقلت الكسرة على الواو، فأُسكنت، ثمّ حُذفت؛ لالتقاء الساكنين، فبقي قُلْنَ بضم القاف، فضمّة القاف على الأول عارضة؛ لأجل الدلالة المذكورة، وعلى الثاني أصليّة، وقد عرفتَ أن كسر القاف لغة في المجهول، فلا يلتبس بالمعلوم حينئذ، فما ذُكر من الاستواء إنما هو على لغة الضمّ، فافهم، والله تعالى أعلم.

ثم بيّن مضارع الأجوف، فقال:

(فَالْمُضَارِعُ) أي مضارع الأجوف **(يَقُولُ كَيْنْصُرُ)** بضمّ أوله، وسكون ثانيه،

الْبَابُ السَّادِسُ
فِي النَّاقِصِ

٦٨٥ ـ سُمِّيَ نَاقِصًا لِنَقْصِ الآخِرِ   ثُمَّ بِذِي أَرْبَعَةٍ أَيضًا دُرِي

وفتح ثالثه، وسكن آخره حكايةً لحالة الجزم، وقوله: (**لِيَخَافُ تَابعُ**) يعني أن يُقْوَلَ يُعلّ كلإعلال يَخَاف، فنقول: نُقلت فتحة الواو إلى القاف الذي قبلها، ثم قُلبت ألفًا؛ لتحرّكها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن، فصار يُقال، كما نُقلت فتحة الواو، ثم قُلبت ألفًا؛ لما ذُكر في يَخافُ؛ إذ أصله يَخْوَفُ بسكون الخاء، وفتح الواو، كما مرّ، وقِس عليه يباع، ويُنقادُ، ويُختار، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولمّا أنْهى الكلام على الباب الخامس، وهو الأجوف، أتبعه بذكر الباب السادس، وهو الناقص، فقال:

الْبَابُ السَّادِسُ فِي النَّاقِصِ

قيل: هو في استعمال علماء هذا الفنّ عبارة عما كان في آخره حرف علّة، ويُرِدُ عليه اللفيف مقرونًا كان أو مفروقًا، مثل طَوَى، ووَفَى؛ لأنه يصحّ أن يقال: في آخره حرف علّة، مع أنه لا يقال في استعمالهم: إنه ناقصٌ، فالأولى أن يقال: ما كان في آخره حرف علّة، وكان غير لفيف، قاله ابن كمال رحمه الله تعالى[1].

(**سُمِّيَ**) هذا النوع (**نَاقِصًا لِنَقْصِ الآخِرِ**) أي لنقصان آخره لسقوط حرف العلّة حالة الجزم؛ نحو لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ، وقيل: لسقوط الحركة من آخره حالة الرفع، نحو يغزو، ويرمي، ويخشَى، ولا يبعد أن يقال: معنى قوله: لنقص آخره، أي من الحرف الصحيح، كما سُمّي الأجوف به؛ لخلوّ جوفه من الحرف الصحيح، يعني أنه لما كان لحرف العلّة نقصان بالنسبة إلى الحرف الصحيح؛ لعدم ثباتها على حالها؛ لأنها تارةً تُعلّ بالحذف، نحو قاضٍ، ورامٍ، وتارةً تُحذف بالجزم، نحو لم يغزِ، ولم يرمِ،

---

(١) «الفلاح» ص١٣٧.

٦٨٦ ـ لِكَوْنِهِ كَذَاكَ فِي رَمَيْتَا كَحَسِبَتْ تَحْسِبُ لاَ رَوِيْتَا

نزّلوا وجودها منزلة عدمها، فسمّوا ما كان في آخره حرف علّة ناقصًا، سواءٌ ثبتت تلك الحروف، أو سقطت.

[فإن قيل]: فعلى ما ذكرتم من سبب تسمية الناقص ناقصًا يلزم أن يُسمّى اللفيف ناقصًا؛ لنقصانه بسقوط حرف علّة من آخره حالة الجزم، وبسقوط الحركة حالة الرفع، ولذلك يقال: حكم لام اللفيف كحكم لام الناقص؛ لنقصانه من الحرف الصحيح في الآخر.

[أجيب]: بأن تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصه به، وهذا معنى قولهم: إن وجه التسمية لا يوجب الاطّراد، وبهذا الجواب يندفع أيضًا ما سيورد على قوله: «ثم بذي أربعة إلخ» حيث يقال: ما ذكرتم يقتضي أن يُسمّى الفعل الصحيح، والمضاعَف، واللفيف بذوات الأربعة؛ لكون ماضيها على أربعة أحرف عند الإخبار عن نفسك، نحو ضربتُ، ومددتُ، وطويتُ، فتنبّه، فإنه مهمّ، والله تعالى أعلم.

(ثُمَّ بِذِي أَرْبَعَةٍ) أي بصاحب أربعة أحرف (أَيْضًا) أي كتسميته بالناقص (دُرِي) بالبناء للمفعول، أي عُلم (لِكَوْنِهِ كَذَاكَ) أي صاحب أربعة (فِي رَمَيْتَا) أي في فعل الماضي المسند إلى ضمير المتكلّم، ولو جعله بضمير المتكلم في الموضعين، فقال:

لِكَوْنِهِ كَذَاكَ فِي رَمَيْتُ كَحَسِبَتْ تَحْسِبُ لاَ رَوَيْتُ

لكان أولى؛ لأن رميتا بالتاء للمخاطب، والمتعارف هنا المتكلّم، فتأمّل، والله تعالى أعلم.

(كَحَسِبَتْ تَحْسِبُ) أي بكسر العين في الماضي والمضارع (لاَ رَوَيْتُ) أي ما نقلته من العرب، يعني أن الناقص بالاستقراء لا يجيء من باب فَعِلَ يفعِل بالكسر فيهما، وإنما يجيء من الأبواب الخمسة الباقية، نحو دَعَا يَدْعُو، ورَعَى يَرْعَى، ورَضِيَ يرضَى، وسَرُوَ يَسْرُو.

٦٨٧ - وَقُلْ رَمَى وَرَمَيَا رَمَوْا رَمَتْ ... وَرَمَتَا رَمَيْنَ مَعْ مَا أُضْمِرَتْ
٦٨٨ - رَمَيَ أَصْلُ قَلْبُ يَائِهِ أَلِفْ ... لِشَكْلِهَا مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ قَدْ عُرِفْ
٦٨٩ - أَصْلُ رَمَوْا قَدْ رَمَيُوا فَحُذِفَا ... يَاءٌ لَهُ مِنْ بَعْدِ قَلْبِ أَلِفَا
٦٩٠ - كَذَا رَضُوا لَكِنْ تُضَمُّ ضَادُهَا ... كَرْهًا لِوَاوٍ بَعْدَ كَسْرٍ سَرْدُهَا

(وَقُلْ) في إلحاق الضمائر المرفوعة، مستترةً كانت، أو بارزةً **(رَمَى)** للواحد المذكّر الغائب **(وَرَمَيَا)** لمثنّاه **(رَمَوْا)** لجمعه **(رَمَتْ)** للواحدة المؤنّثة الغائبة **(وَرَمَتَا)** لمثنّاها **(رَمَيْنَ)** لجمعها، وقوله: **(مَعْ مَا أُضْمِرَتْ)** متعلّق بـ«**قل**»، و«**ما**» مصدريّة، والفعل مبنيّ للمفعول، أي مع الضمائر.

(رَمَيَ) بفتح الياء **(أَصْلُ)** لرَمَى **(قَلْبُ يَائِهِ أَلِفْ)** وُقِف عليه على لغة ربيعة، و«**قلبُ**» مبتدأ خبره جملة «**قد عُرِف**»، يعني أن رَمَيَ قلبت ياؤه ألفًا **(لِشَكْلِهَا)** أي لوقوعها متحرّكةً **(مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ قَدْ عُرِفْ)** بالبناء للمجهول، يعني أن هذا القلب معروف عند علماء هذا الفنّ.

(أَصْلُ رَمَوْا قَدْ رَمَيُوا) بضمّ الياء **(فَحُذِفَا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، ونائب فاعله قوله: **(يَاءٌ لَهُ، مِنْ بَعْدِ قَلْبِ أَلِفَا)** أي بعد قلب تلك الياء ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها.

وحاصل المعنى بإيضاح أن أصل رَمَوْا رَمَيُوا بضمّ الياء، فقُلبت الياء منه ألفًا؛ لما ذُكر، فاجتمع ساكنان: هما الألف المنقلبة من الياء، وواو الجمع، فحُذفت الألف؛ لأن الواو علامة الفاعل، فحذفها مُخلّ بالمقصود، ولأنه لو حُذِفت لم يَدُلَّ عليها شيء، وإنما بقيت فتحة الميم، ولم تُبدَل إلى الضمّة مع اقتضاء الواو ضمّةَ ما قبلها؛ لمجانستها إيّاها؛ لأن الميم ليست ما قبلها على الحقيقة، كما مرّ في أول فصل الماضي، ولتدلّ على الألف المحذوفة.

و**(كَذَا)** أي مثل رَمَى في حذف لام الفعل بسبب الإعلال **(رَضُوا)** بفتح، فضمّ، أصله رَضِيُوا بفتح الراء، وكسر الضاد، وضمّ الياء المنقلبة من الواو؛ إذ أصله رَضِوُوا بواوين؛ لأنه من الواويّات، بدليل الرضوان فقلبت الواو ياءً؛ لتطرّفها، وانكسار ما

٦٩١ - وَفِي رَمَتْ قَدْ حَذَفُوا لِلْيَاءِ بَعْدَ انْقِلَابِهَا لِلالْتِقَاءِ
٦٩٢ - وَرَمَتَا كَذَا لِسَاكِنٍ نُوِي رَمَيْنَ سَالِمٌ كَقَوْلِ قَدْ رُوِي

قبلها، فصار رَضِيُوا، فاستُثقلت الضمّة على الياء، فحُذفت، فالتقى ساكنان، ثمّ حُذفت الياء لدفع الالتقاء الساكنين، كما حُذفت في رَمَوْا دون الواو؛ لأنها علامة، فصار رَضِوْا بكسر الضاد، وسكون الواو، فضمّت الضاد؛ لتصحّ واو الجمع، ولم تُقلب الواو ياءً؛ لسكونها، وكسر ما قبلها؛ لأنها ضمير، والضمائر لا تتغيّر، كما لا تُحذف.

(لَكِنْ تُضَمُّ ضَادُهَا) أي تضمّ ضاد رَضُوا بعد حذف لام الفعل؛ لالتقاء الساكنين **(كُرْهًا)** بضمّ الكاف، وفتحها؛ أي لأجل كراهية **(لِوَاوٍ)** وقوله: **(بَعْدَ كَسْرٍ)** متعلّق بخبر مقدّم لـ**(سَرْدُهَا)** والجملة صفة لـ«واو»، **«السَّرْدُ»**: بفتح السين المهملة، وسكون الراء، مصدر سَرَدَ الحديثَ، من باب نصر: إذا أتى به على الولاء، قيل لأعرابيّ: أتعرف الأشهر الحُرُمَ؟ فقال: ثلاثةٌ سَرْدٌ، وواحد فَرْد[1]، والمعنى هنا أن الواو مذكور بعد الكسرة بلا فاصل بينهما.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إنما ضُمّت الضاد كراهية للخروج من الكسرة التحقيقيّة إلى الضمّة التقديريّة، وعُيّنت الضمّة؛ لمجانستها الواو، والله تعالى أعلم.

(وَفِي رَمَتْ) أصله رَمَيَتْ بفتح الياء **(قَدْ حَذَفُوا لِلْيَاءِ)** اللام زائدة؛ لأن الفعل يتعدّى بنفسه **(بَعْدَ انْقِلَابِهَا)** أي إلى الألف؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، ثم حُذفت **(لِلالْتِقَاءِ)** أي لأجل دفع التقاء الساكنين.

(وَرَمَتَا كَذَا) يعني أن رمتا لمثنّى المؤنّث الغائب تُحذف ياؤه بعد القلب المذكور مع عدم موجب الحذف لفظًا، وهو التقاءالساكنين، حيث حُرّكت تاء التأنيث بسبب ألف الفاعل **(لِسَاكِنٍ نُوِي)** علّة لمحذوف، أي إنما حُذفت مع عدم العلّة لأجل ساكن مقدّر،

(١) راجع «المصباح» ٢٧٣/١ وسرد أي متتابعة، وهي ذو القعدة، وذو الحجة، والمحرّم، ومعنى واحد فرد، أي منفرد لحاله، وهو رجب.

٦٩٣ ـ مُسْتَقْبَلٌ يَرْمِي لِثِقْلٍ سُكِّنَا لِـخَفِّ فَـتْحٍ يَـرْمِـيَـانِ أُعْـلِـنَـا

كما سبق تمام البحث فيه في الكلام على «قُولا»[(١)].

(رَمَيْنَ) وكذا رميتَ إلى آخره (سَالِمٌ) أي لا يُعلّ بالحذف (كَقَوْلِ) أي مثل سلامة قول من ذلك، كما سبق بيانه، وذلك لأن حرف العلّة إذا سكنت جُعلت من جنس حركة ما قبلها إلا إذا انفتح ما قبلها؛ لخفّة الفتحة والسكون، وقوله: (قَدْ رُوِي) بالبناء للمفعول كمّل به البيت، أي هذا البحث نُقل عن أهل الفنّ، والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام على ماضي الناقص أتبعه بالكلام على مضارعه، فقال:

(**مُسْتَقْبَلٌ**) مبتدأ سوّغه الوصف المقدّر، أي من الناقص، أو هو مبتدأ خبره قوله: (**يَرْمِي**) محكيّ؛ لقصد لفظه (**لِثِقْلٍ**) متعلّق بـ(**سُكِّنَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، يعني أن مضارع رَمَى يَرمِيُ بضم الياء، كيَضرِبُ، فأُسكنت الياء لاستثقال الضمّة عليها، فصار يَرْمي بسكونها.

وقوله: (**لِـخَفِّ فَتْحٍ**) بفتح الخاء مصدر خفّ الشيءُ من باب ضرب خَفًّا وخِفّةً: ضدّ ثَقُل، فهو خفيف، وأما الخِفّ بالكسر فهو بمعنى الخفيف، ولا يُناسب هنا، والجارّ والمجرور متعلّق بـ«أُعْلِنَ»، وقوله: (**يَرْمِيَانِ**) مبتدأ محكيّ؛ لقصد لفظه، وخبره قوله: (**أُعْلِنَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي أُظهر، يقال: عَلَنَ الأمرُ من باب قعد: ظهر وانتشر، فهو عالنٌ، وعَلِنَ عَلَنًا، من باب تَعِبَ لغةٌ فيه، وأعلنته: أظهرته[(٢)]، و المراد هنا أن ياءه تُظهر، ويُنطقُ بها، ولا تُحذف منه.

وحاصل المعنى بإيضاح أن مثل يَرْمِيَان، ويَرْضَيَان لا تُعلّ تاؤه بالحذف؛ لأن حركتها فتحة، وهي خفيفة.

---

(١) قد سبق هناك أنه إنما تُحذف الألف في «دَعَتَا»، وإن حصلت الحركة بألف الفاعل؛ لأن التاء ليست من نفس الكلمة، بخلاف اللام في «قولا».

(٢) راجع «المصباح» ٢/٤٢٧.

٦٩٤ - وَأَصْلُ يَرْمُونَ كَيَرْمِيُونَ قُلْ ... لِجَمْعِ سَاكِنَيْنِ ذَا اللَّفْظُ ثَقُلْ
٦٩٥ - وَسُوِّيَ الرِّجَالُ مَعْ نِسَاءِ ... فِي مِثْلِ يَعْفُونَ لِلاكْتِفَاءِ
٦٩٦ - بِالْفَرْقِ تَقْدِيرًا إِذِ الْوَاوُ أَتَى ... أَصْلاً مَعَ النِّسَا وَنُونٌ ثَبَتَا
٦٩٧ - عَلَامَةَ التَّأْنِيثِ مِنْ ثَمَّ ثَبَتْ ... مَعْ نَاصِبٍ كَأَنْ يَعْفُونَ مَنْ نَأَتْ

(**وَأَصْلُ يَرْمُونَ**) بضمّ الميم (**كَيَرْمِيُونَ قُلْ**) أي بفتح الميم، وضمّ الياء، فأسكنت الياء؛ لاستثقالهم الضمّة عليها، إما بإسقاطها، وإما بنقل حركتها إلى ما قبلها بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان، فحُذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، كما أشار إليه بقوله: (**لِجَمْعِ سَاكِنَيْنِ**) هما الياء، وواو الجماعة (**ذَا اللَّفْظُ**) أي لفظ يرميون (**ثَقُلْ**) من باب كرُم، أي صار ثقيلاً، فحُذفت الياء، فصار على الثاني يَرْمُون بضمّ الميم، وعلى الأول يَرْمِوْن بكسر الميم، ثمّ ضُمّت الميم؛ لما مرّ في رَضُوا، فصار يَرْمُون بضمّها.

(**وَسُوِّيَ الرِّجَالُ**) فعلٌ ونائب فاعله (**مَعْ نِسَاءِ**) يعني أنهم لم يفرّقوا بين لفظ جمع المذكّر الغائب، وجمع المؤنّث الغائبة (**فِي مِثْلِ يَعْفُونَ**) أي في كلّ مضارع ناقص واويّ على وزن يَفْعُلُ بضمّ العين، فيقال: الرجال يعفُون، والنساءُ يعفُون (**لِلاكْتِفَاءِ بِالْفَرْقِ تَقْدِيرًا**) أي إنما لم يفرّقوا بينهما؛ لأجل اكتفائهم بالفرق التقديريّ، وهو عندهم معتبرٌ، ثم أشار إلى توضيح الفرق التقديريّ بقوله: (**إِذِ**) تعليليّة (**الْوَاوُ أَتَى أَصْلاً مَعَ النِّسَا**) بالقصر؛ للوزن، يعني أنّ الواو التي في فعل النساء أصليّة؛ لأنها لام الفعل (**وَنُونٌ**) أي الذي في فعل النساء (**ثَبَتَا**) بألف الإطلاق حال كونه

(**عَلَامَةَ التَّأْنِيثِ**) أي مع كونه ضمير جماعتهنّ.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الواو التي في «**النساءُ يعفون**» ليست ضميرًا، وإنما هي أصليّة؛ إذ هي لام الكلمة، ونونه ضمير النساء، وهي علامة التأنيث أيضًا، والفعل معها مبنيّ، فوزنه يَفْعُلْنَ، مثلُ ينصُرْنَ، وأما الواو التي في «**الرجالُ يعفون**» فإنها ضمير جماعتهم؛ لأن أصل يَعْفُونَ على هذا التقدير يَعْفُوُونَ بضمّ الواو، فاستُثقلت الضمّة عليها، فحُذفت، فالتقى ساكنان: هما الواوان، فحُذفت الأولى؛ لأنها لام الفعل، وهو

٦٩٨ - بِتَرْمِيِينَ أَصَّلُوا تَرْمِينَا   فَالْيَاءُ نَالَ الْحَذْفَ وَالتَّسْكِينَا

محلّ التغيير، ولأن الثانية علامة الفاعل، والنون للإعراب، والفعلُ معربٌ، فوزنه يَفْعُون بسكون الفاء، وضمّ العين.

(مِنْ ثَمَّ) أي من أجل أن النون في النساءُ يعفون ضمير جماعتهنّ، وعلامة للتأنيث (ثَبتْ مَعْ نَاصِبِ) أي مع دخول أدوات النصب (كَأَنْ يَعْفُونَ مَنْ نَأَتْ) «من» موصولة مفعول «نأت» أي التي بعُدت، وكقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه من أجل أن النون في مثل يعفون لجمع المؤنّث ضمير جماعتهنّ، وعلامة التأنيث لا تسقط بدخول أدوات النصب، كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ الآية.

[فإن قلت]: لِمَ يَبِنَّ في أثناء بحث اليائيات اشتراكَ لفظي جمع المذكّر الغائب، وجمع المؤنّث الغائبة في مثل يَعْفُون، مع أنه من الواويّات.

[أجيب]: بأنه لمناسبة مثل يعفون لما قبله ولما بعده، أما لما قبله فلكونه جمعًا للمذكّر الغائب، مثل يرمون، وأما لما بعده فلكونه مشتركًا، مثل ترمين، مع أنه تبعًا لأصله لم يذكر في باب الناقص بحث الواويّات على التفصيل حتى يُبِينّ مثل يعفون فيه، بل قاس الناقص الواويّ على الناقص اليائيّ، كما سيأتي قوله:

غَزَا وَيَغْزُو كَرَمَى وَيَرْمِي ....

إلى آخر البيت.

(بِتَرْمِيِينَ) بياءين الأولى منهما مكسورة، وهو متعلق بـ(أَصَّلُوا تَرْمِينَا) بكسر الميم، وياء ساكنة واحدة، يعني أنهم جعلوا ترميين بياءين أصلًا لترمين بياء واحدة.

[تنبيه]: كان نصّ الشطر الأول هكذا:

وَأَصْلُ تَرْمِينَ قُلْ تَرْمِيِينَا

وفيه انكسار، فأصلحته، فتنبّه.

٦٩٩ - وَأَصْلُ فَازِمِي فَازِمِيي لكِنْ حُذِفْ يَاءٌ مُقَدَّمٌ أَصِيلاً قَدْ أُلِفْ
٧٠٠ - لَفظُهُ لِلنِّسَاءِ وَالمُخَاطَبَة وَالجَزْمُ حَذْفَ يَائِهِ قَدْ أَوْجَبَهْ

(فَالْيَاءُ نَالَ الحَذْفَ وَالتَّسْكِينَا) يعني أن الياء من تَرْمِيِينَ أُسكنت؛ لثقل الكسرة عليها، فالتقى ساكنان، وهما الياءان، فحُذفت الياء التي حُذفت كسرتها؛ لأنها آخر الكلمة، وهو محلٌّ للتغيير، ولأن الثانية ضمير، والضمائر لا تُغيّر.

(وَأَصْلُ فَازِمِي) للواحدة المخاطبة، والفاء زائدة، وكذا في قوله: **(فَازِمِيي)** أي بياءين، أولاهما لام الفعل مكسورة، وثانيتهما ضمير المخاطبة ساكنة، فأُسكنت الياء الأولى الأصلية؛ لاستثقال الكسرة عليها، فالتقى ساكنان، هما الياءان، ثمّ حُذفت تلك الياء؛ لالتقاء الساكنين، كما أشار إليه بقوله: **(لَكِنْ حُذِفْ)** بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: **(يَاءٌ مُقَدَّمٌ)** حال كونه **(أَصِيلاً قَدْ أُلِفْ)** بالبناء للمفعول، صفة لـ«**أصيلاً**»، يعني أن الياء الأولى أي الأصليّة التي هي لام الفعل حُذفت؛ لما سبق، فصار ارمي بياء واحدة.

(لَفْظُهُ لِلنِّسَاءِ وَالمُخَاطَبَهْ) يعني أن لفظ جماعة النساء المخاطبات، والمخاطبة الواحدة مشترك في تَرْمِين، فلم يُفرّقوا بينهما لفظًا؛ اكتفاءً بالفرق التقديريّ، فإن أصله إذا كان جمع النساء تَرْمِين بكسر الميم، وسكون الياء، كتَضْرِبْن، فوزنه يَفْعِلْنَ، وإذا كان للمخاطبة تَرْمِيِين بياءين، كتضربين، فوزنه تَفْعِين.

(وَالجَزْمُ) أي دخول أداة الجزم على مضارع الناقص **(حَذْفَ يَائِهِ)** وكذا واوه **(قَدْ أَوْجَبَهْ)** أي الحذف، نحو لم يرمِ، ولم يغزو، فقوله: «**والجزم**» مبتدأ خبره جملة «**قد أوجبه**»، وقوله: «**حذفَ يائه**» منصوب على الاشتغال.

وحاصل المعنى بإيضاح أنك إذا أدخلت الجازم على الفعل الناقص اليائيّ، كيرمي، وكذا الواوي، كيغزو، حذفت منه الياء والواو، في المفرد المذكّر، والمفرد المؤنّث الغائبين، والمفرد المخاطب، والمتكلّم؛ علامةً للجزم؛ لأن حرف العلّة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح، وذلك لأن حروف العلّة تشبه الحركات من حيث إنها مركّبة

٧٠١ - لِذَاكَ وَقْفًا حُذِفَتْ فِي يَسْرِ مَعْ	رَفْعٍ وَلِلْخِفَّةِ فَتْحُهُ وَقَعْ
٧٠٢ - وَالْفَتْحُ فِي يَخْشَى ظُهُورُهُ مُنِعْ	تَعَذُّرًا إِذْ أَلِفٌ قَدْ تَمْتَنِعْ

منها، والحركات مأخوذة منها، على اختلاف فيه، وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلةٌ، فأجروا تلك الحروف في الفعل المعتلّ اللام مجرى الحركة في أَنْ حذفوها في حال الجزم، وأيضًا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها، فحُذفت في الجزم حذفَ الحركة.

(**لِذَاكَ**) أي لأجل أن الياء تسقط في الناقص في حال الجزم علامةً له؛ لتنزيله منزلة الحركة (**وَقْفًا**) أي لأجله (**حُذِفَتْ**) الياء (**فِي يَسْرِ**) مضارع سَرَى من باب رمى، يقال: سَرَيتُ الليل، وسريتُ به سَرْيًا، والاسم السراية: إذا قطعته بالسير، وأسريتُ بالألف لغة حجازيّة، ويُستعملان متعدّيين بالباء إلى مفعول، فيقال: سريتُ بزيد، وأسريتُ به[1] (**مَعْ رَفْعٍ**) أي مع كون الفعل مرفوعًا.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الياء تسقط في حالة الرفع علامةً للوقف في مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ۝٤﴾، أصله إذا يسري بالياء؛ لأن الأصل في الوقف إسقاط حركة آخر الكلمة، فلما تنزّلت حروف العلّة منزلة الحركة في الناقص أُسقطت في حالة الرفع للوقف، كما تُسقَط الحركة في حالة الرفع للوقف.

(**وَلِلْخِفَّةِ**) متعلّق بـ«**وقع**»، أي ولأجل كون الفتحة خفيفة (**فَتْحُهُ**) أي فتح حرف العلّة من الناقص (**وَقَعْ**) أي حصل، ووُجد.

والمعنى أنه إذا دخل الناصب على الفعل الناقص فلا يُحذف حرف العلّة؛ لخفّة الفتحة، نحو لن يَرميَ، ولن يغزوَ بفتح الياء والواو.

(**وَالْفَتْحُ فِي يَخْشَى ظُهُورُهُ مُنِعْ**) بالبناء للمفعول (**تَعَذُّرًا**) أي لأجل تعذّر الفتح على آخر «**يخشى**» (**إِذْ**) تعليلية (**أَلِفٌ قَدْ تَمْتَنِعْ**) أي لأن الألف التي فيه ممتنعة عن قبول الحركة.

---

(١) «المصباح» ١/٢٧٥.

٧٠٣ ـ وَالأَمْرُ إِرْمِ أَصْلُهُ بِالْيَاءِ فَحُذِفَتْ لِلْجَزْمِ أَوْ بِنَاءِ
٧٠٤ ـ وَارْمُوا ارْمِيُوا قَدْ كَانَ ثُمَّ أُسْكِنَا وَحَذْفُهَا لِلسَّاكِنَيْنِ عُيِّنَا

وهذا الكلام جواب لسؤال مقدّر، تقديره: إن قولكم: إذا دخل الناصب فتح حرف العلّة؛ لخفّة الفتحة منقوض بنحو لن يخشى؛ إذ حرف العلّة فيه ساكن مع الناصب، وتحقيق الجواب أن أصله يخشيُ بفتح الشين، وضمّ الياء، فقُلبت ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، والألف لا تتحمّل الحركة أصلاً حتى يصير مفتوحًا، فبقيت ساكنة مع الناصب، وكذلك كلّ فعل ناقصٍ عين مضارعه مفتوحٌ، نحو لن يرضى، واللَّه تعالى أعلم.

(وَالأَمْرُ إِرْمِ) بقطع الهمزة، وكسر الميم (أَصْلُهُ بِالْيَاءِ) أي أصل ارمِ ارميُ بإثبات الياء المضمومة؛ لأنه إذا حُذف من ترمي حرف المضارعة بقي ما بعده ساكنًا، فاجتُلبت الهمزة مكسورةً، فصار ارمي، ثم حُذفت الياء للجزم، كما أوضحه بقوله: (فَحُذِفَتْ) أي الياء (لِلْجَزْمِ) أي لأجل كونه مجزومًا، كما حذُفت الحركة من الصحيح، فصار ارمِ، وهذا جارٍ على مذهب الكوفيين القائلين بأن الأمر معرب، لا مبنيّ، وقد سبق أنه الأرجح، وأما على مذهب البصريين القائلين: إن الأمر مبنيّ، وليس معربًا، فأشار إليه بقوله: (أَوْ) لتنويع الخلاف (بِنَاءِ) أي أو حُذفت لأجل كونه مبنيًا على ما يُجزم به مضارعه، واللَّه تعالى أعلم.

(وَارْمُوا ارْمِيُوا قَدْ كَانَ) يعني أن أصل ارمُوا بضمّ الميم لجماعة الذكور كان ارميُو بكسر الميم، وضم الياء (ثُمَّ أُسْكِنَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي ثم أُسكن الياء؛ لثقل الضمّة عليها، إما بإسقاطها عنها، وإما بنقلها إلى ما قبلها بعد سلب حركته (وَحَذْفُهَا لِلسَّاكِنَيْنِ عُيِّنَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول أيضًا، يعني ثم كان حذف يائه متعيّنًا؛ لأجل التقاء الساكنين، فصار على الثاني ارمُوا بضمّ الميم، وعلى الأول ارمِوْا بكسر الميم، ثم ضمّت لأجل الواو، فصار ارمُوا بضمها.

٧٠٥ - قُلِ ارْمِيَنَّ حَيْثُ نُونٌ شُدِّدَا	وَارْمِنَّ تَقُولُ إِنْ مُخَفَّفًا بَدَا
٧٠٦ - تَقُولُ رَامٍ فِي اسْمِ فَاعِلٍ يُعَلّْ	بِحَذْفِ يَا بَعْدَ سُكُونٍ فِيهِ حَلّْ
٧٠٧ - رَفْعًا وَجَرًّا وَأَعِدْهَا نَصْبَا	لِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ فَامْنَعْ سَلْبَا
٧٠٨ - وَرَامِيُونَ الأَصْلُ فِي رَامُونَا	فَالْحَذْفُ نَالَ الْيَاءَ وَالسُّكُونَا

(قُلِ) في أمر المؤكّد بالنون (ارْمِيَنَّ) بكسر الميم، وفتح الياء (حَيْثُ نُونٌ شُدِّدَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي حيث أكّدته بالنون المشدّدة، وتقول: ارمِيانّ، وارمُنّ بضم الميم، وحذف الواو (وَارْمِنَّ تَقُولُ) بكسر الميم، وحذف الياء؛ لالتقاء الساكنين، وذلك في أمر المخاطبة، وتقول في المخاطب: ارمِيَنْ بفتح الياء، وفي المخاطبين ارْمُنْ بضم الميم، وحذف الواو؛ لما ذُكر (إِنْ مُخَفَّفًا بَدَا) أي ظهر، أي إن أكّدتَه بالنون المخفّف.

(تَقُولُ رَامٍ) راميان رامون رامية راميتان راميات ورَوَامٍ (فِي اسْمِ فَاعِلٍ) من الناقص (يُعَلّْ) بالبناء للمفعول (بِحَذْفِ يَا بَعْدَ سُكُونٍ فِيهِ) متعلّ بـ(حَلّْ) أي نزل.

(رَفْعًا وَجَرًّا) أي في حالتي الرفع والجرّ؛ لثقل الضمّة والكسرة (وَأَعِدْهَا) أي الياء المحذوفة في حالتي الرفع والجرّ (نَصْبَا) أي في حالة النصب، وقوله: (لِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ) متعلّق بـ(فَامْنَعْ سَلْبَا) أي حذفًا، يعني أنك تمنع حذف الياء في النصب؛ لكون الفتحة خفيفةً.

وحاصل المعنى بإيضاح أن اسم الفاعل من الناقص رامٍ، وأصله راميٌ على وزن ضارب، فأُسكنت الياء في حالتي الرفع والجرّ؛ لاستثقال الضمّة والكسرة على الياء، فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحُذفت الياء، وأُعطي التنوين لما قبلها، فصار رَامٍ، ولم يُحذف التنوين؛ لدلالته على التمكّن، وهو نون ساكنة تتبع حركة حرف يوجد في آخر الكلمة، ولا تسكن الياء في حالة النصب؛ لخفّة الفتحة، والله تعالى أعلم.

(وَرَامِيُونَ) بكسر الميم، وضمّ الياء، وهو مبتدأ خبره قوله: (الأَصْلُ فِي رَامُونَا) بضمّ الميم (فَالْحَذْفُ) مبتدأ خبره جملة قوله: (نَالَ) أي أصاب (الْيَاءَ) وقوله:

٧٠٩ - وَضَمُّ مِيمٍ لاقْتِضَاءِ الْوَاوِ لَهْ وَمَنْ مُثَنًّى مَعَ يَاءٍ عَامَلَهْ
٧١٠ - رَفْعًا يَقُولُ رَامِيَايَ أَمَّا نَصْبًا وَجَرًّا رَامِيَيَّ حَتْمَا

(وَالسُّكُونَا) منصوب على المعية، أي مع السكون، والمعنى أن الحذف مع السكون أصاب الياء.

(وَضُمَّ مِيمٌ) فعلٌ ونائب فاعله، ويحتمل أن يكون ضمّ بلفظ المصدر مبتدأ، خبره قوله: (لاقْتِضَاءِ الْوَاوِ لَهْ) أي لطلب الواو للضمّ؛ لمناسبته لها.

وحاصل المعني بإيضاح أن أصل رامُون راميون بضم الياء، فاستُثقلت الضمّة عليها، فأُسكنت، فاجتمع ساكنان الياء والواو، فحُذفت الياء؛ لدفع التقاء الساكنين، ولم تُحذف الواو؛ لأنها علامة، فصار رَامِوْن بكسر الميم، وسكون الواو، ثم ضُمت الميم؛ لاستدعاء الواو للضمّة؛ إذ لو لم تضمّ للزم أن تُجعل الواو ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، وهو غير جائز؛ إذ العلامة لا تتغيّر كما لا تُحذف، فوجب ضم ما قبلها؛ لتسلم الواو، والله تعالى أعلم.

(وَمَنْ) موصولة مبتدأ خبره جملة «يقول» (مُثَنًّى) أي مثنّى اسم فاعل الناقص اليائيّ (مَعَ يَاءٍ) أي مع إضافته إلى ياء المتكلّم، وهو متعلّق بـ(عَامَلَهْ رَفْعًا) أي في حالة الرفع (يَقُولُ: رَامِيَايَ) أصله راميان، فلما أُضيف إلى ياء المتكلّم أُسقطت نون التثنية، كما قال في «الخلاصة»:

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَـ«طُورِسِينَا»

وإنّما حُذف التنوين؛ لأنه يؤذن بتمام الكلمة، والإضافة تؤذن بعدم تمامها بدون المضاف إليه، فلو لم يسقط لاجتمع النقيضان، فصار رامياي.

(أَمَّا نَصْبًا وَجَرًّا) أي إذا أضفته إلى ياء المتكلّم في حالتي النصب والجرّ، فتقول: (رَامِيَيَّ) بثلاث ياءات (حَتْمَا) أي وجوبًا.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه يقال في حالتي النصب والجرّ راميَيّ، وأصله راميين بفتح الياء الأصليّة، وسكون الثانية التي هي علامة النصب في النصب، والجرّ في الجرّ،

٧١١ ـ وَالجَمْعُ فِي الثَّلاثِ رَامِيَّ فَقَطْ إِذْ قَلْبُ وَاوٍ يَا بِرَفْعٍ يُشْتَرَطْ
٧١٢ ـ مَفْعُولُهُ المَرْمِيُّ أَصْلُهُ أَتَى مَرْمُويَةٌ مَا مَرَّ قَلْبًا أَثْبِتَا

فلما أُضيف إلى ياء المتكلّم سقطت النون؛ لما ذُكر في حالة الرفع، فصار راميَيّ بثلاث ياءات، أولاها مفتوحةٌ، وثانيتها ساكنة، وثالثتها مفتوحة أيضًا، فوجب إدغام الثانية في الثالثة؛ لكونهما متجانسين، أولاهما ساكنة، فصار راميَّ بفتح الياءين، وتشديد الثانية، والله تعالى أعلم.

(**وَالجَمْعُ**) أي جمع المذكر السالم من اسم فاعل الناقص اليائيّ (**فِي الثَّلاثِ**) أي في الأحوال الثلاث: الرفع، والنصب، والجرّ (**رَامِيَّ**) بكسر الميم، وفتح الياء المشدّدة (**فَقَطْ**) أي فحسبُ، يعني أنه لا يجوز فيه وجه آخر (**إِذْ**) تعليليّةٌ (**قَلْبُ وَاوٍ يَا بِرَفْعٍ**) أي في حالة الرفع (**يُشْتَرَطْ**) لاجتماع الواو والياء، وسبق إحداهما بالسكون.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إذا أُضيف جمع رامٍ ونحوه إلى ياء المتكلّم يقال: راميّ فقط في جميع الأحوال، وذلك لأن أصله في حالة الرفع رامُويَ، فقُلبت الواو ياءً، وأُدغمت في الياء؛ لاجتماعهما، وسبق إحداهما بالسكون، فصار رامُيَّ بضم الميم، ثم كُسرت لأجل الياء، فصار راميَّ.

وأصله في حالتي النصب والجرّ رامِيِين، بكسر الميم، والياء الأولى الأصليّة، وسكون الثانية التي هي علامة النصب والجرّ، فأُسكنت الياء لثقل الكسرة عليها، فالتقى ساكنان، فحُذفت الأولى؛ لأن الثانية علامة، فصار رامين بياء واحدة ساكنة، فلما أُضيف إلى ياء المتكلّم سقطت النون، فصار رامِيْيَ بياءين أولاهما ساكنة، وثانيتهما مفتوحة، فوجب إدغام الأولى في الثانية بالضرورة، فصار راميَّ بياء واحدة مشدّدة، والله تعالى أعلم.

(**مَفْعُولُهُ**) أي اسم المفعول من الناقص اليائيّ، كرمى يرمي (**المَرْمِيُّ**) بكسر الميم الثانية، وتشديد الياء (**أَصْلُهُ أَتَى مَرْمُويَةً**) بضم الميم الثانية، وسكون الواو (**مَا**) موصولة مفعول مقدّم لـ«**أثبتا**»، وإنما قُدّم وإن كان الفعل مؤكّدًا؛ للضرورة، أو مبتدأ خبره جملة

٧١٣ - وَإِنْ يُضَفْ لِيَا بِحَالِ التَّثْنِيَهْ أَرْبَعُ يَاءَاتٍ بِهَذَا وَافِيَهْ
٧١٤ - فِي غَيْرِ رَفْعٍ ثُمَّ جَمْعًا يُجْمَعُ فِي كُلِّ حَالٍ أَرْبَعًا وَالْمَوْضِعُ

«أثبتا» (مَرّ) أي سبق فيما قبله (قَلْبًا) منصوب بنزع الخافض، أي من القلب (أُثْبِتَا) بالألف المنقلبة من نون التوكيد، ويحتمل أن يكون فعلاً مبنيا للمفعول، والألف للإطلاق.

وحاصل المعنى بإيضاح أن اسم المفعول من نحو رمى يرمي مَرْمِيّ مرميّان مرميّون إلخ، وأصله مرْمُويّ، قُلبت الواو ياء، ثم أُدغمت الياء في الياء؛ لما سبق في اسم الفاعل، والله تعالى أعلم.

(**وَإِنْ يُضَفْ**) بالبناء للمفعول، أي إن أضيف اسم مفعول الناقص (**لِيَا**) أي إلى ياء المتكلّم (**بِحَالِ التَّثْنِيَهْ**) أي في حال كونه مثنّى، كمرميّان (**أَرْبَعُ يَاءَاتٍ بِهَذَا**) الباء بمعنى «في» أي في المثنّى (**وَافِيَهْ**) أي حاصلة بالتمام (**فِي غَيْرِ رَفْعٍ**) متعلّق بـ«**وافية**».

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إذا أُضيف مثنّى اسم المفعول من الناقص إلى ياء المتكلّم يقال: مَرْمِيّاي في حالة الرفع، أصله مَرْمِيَّانِ، فحُذفت النون للإضافة، فصار مَرْمِيّايَ، وفي حالتي النصب والجرّ مَرْمِيَّيَّ بأربع ياآت؛ لأنه أصله مَرْمِيَّيْنِ بفتح الياء الأولى، وتشديدها، وسكون الياء الثانية، ففيه ثلاث ياآتٍ، فلما أُضيف إلى ياء المتكلّم صارت أربعة، وحُذفت نون التثنية، ثم أُدغم ما قبل ياء المتكلّم التي هي علامة النصب والجرّ في ياء المتكلّم، فصار مَرْمِيَّيَّ بياءين مفتوحتين مشدّدتين.

ثم أشار إلى ما إذا أُضيف جمع المذكّر السالم من الناقص إلى ياء المتكلّم، فقال:

(**ثُمَّ**) إن يُضَف اسم المفعول الناقص إلى ياء المتكلّم، حال كونه (**جَمْعًا**) لمذكّر سالم (**يُجْمَعُ**) بفتح أوله وثالثه، وفاعله ضمير «**جمعًا**» (**فِي كُلِّ حَالٍ**) من أحوال الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب، والجرّ (**أَرْبَعًا**) منصوب على المفعوليّة لـ«**يَجمَع**» أي يجمع ذلك الجمع أربع ياآت.

٧١٥ - مَرْمَى فَأَصْلُهُ يَكُونُ مَفْعِلاَ   فَلِتَوَالِي الْكَسَرَاتِ أُبْدِلاَ

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إذا أُضيف الجمع من اسم مفعول الناقص إلى ياء المتكلّم يقال: مَرْمِيِّيَّ بأربع ياآت أيضًا في كلّ الأحوال.

فأصله في حالة الرفع مَرْمِيُّون، فلما أُضيف إلى ياء المتكلّم حُذفت النون، فصار مَرْمِيُّوي، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياءً، ثمّ أُدغمت الياء في الياء، فصار مَرْمِيُّيَّ بضمّ الياء الأولى، ثمّ كُسرت لأجل الياء الثانية، فصار مَرْمِيِّيَّ بكسر الياء الأولى، وفتح الثانية المشدّدتين.

وأصله في حالتي النصب والجرّ مَرْمِيِّينَ بكسر الياء الأولى المشدّدة، وسكون الثانية، ثم أُضيف إلى ياء المتكلّم، فحُذفت النون، فصار مَرْمِيِّيْيَ، فأُدغمت الثالثة التي هي علامة في الرابعة؛ لسكون الأولى، وفتح الثانية، فصار مَرْمِيِّيَّ بكسر الياء الأولى، وفتح الثانية المشدّدتين، فالجمع مثل التثنية في كون كلّ منهما بأربع ياآت، لا في الحركات والسكنات، والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على اسم المفعول من الناقص، أتبعه ببيان اسم الموضع منه، فقال:

(وَالْمَوْضِعُ) أي اسم الموضع من رَمى يرمي (مَرْمًى) بفتح الميمين مَرْمَيٌ بفتح الميمين، وضمّ الياء وتنوينها، فقُلبت الياء ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، ثم حُذفت لالتقاء الساكنين: الياء والتنوين، وقال ابن كمال في وجه إعلاله أن أصله مَرْمَيٌ بضم الياء، وتنوينها، فاستُثقلت الضمّة على الياء، فأُسكنت، فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحُذفت الياء، فاتّصل التنوين بما قبله، فصار مَرْمًى، لكنه يُكتب بالياء؛ للدلالة على الياء المحذوفة انتهى.

وقوله: (فَأَصْلُهُ يَكُونُ مَفْعِلاَ) يعني أصل اسم الموضع من نحو رَمَى يرمي أن يأتي على وزن مَفْعِلٍ بفتح الميم، وسكون الفاء، وكسر العين؛ لأن اسم الموضع مما يكون عين مضارعه مكسورًا أن يأتي بالكسر تبعًا لعين مضارعه، إلا أنهم قد فرّوا عن توالي

٧١٦ - وَالآلَةُ المِرْمَى وَمَجْهُولٌ رُمِي ... يُرْمَى فَيَا الأَوَّلِ سَالِمًا نُمِي
٧١٧ - لِخِفَّةِ الفَتْحَةِ وَالثَّانِ قُلِبْ ... لأَلِفٍ مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ قَدْ نُسِبْ

الكسرات، كما أشار إليه بقوله: (فَلِتَوَالِي الكَسَرَاتِ أُبْدِلاَ) يعني أنهم فرّوا عن توالي الكسرات؛ لأن الياء كسرتان، ففتحوا العين في الموضع من الناقص، سواء كان عين مضارعه مكسورًا، أو مفتوحًا، أو مضمومًا، وهذا تقدّم في فصل الموضع، والله تعالى أعلم.

ثمّ ذكر اسم الآلة من الناقص، فقال:

(وَالآلَةُ) أي اسم الآلة من نحو رَمَى يرمي **(المِرْمَى)** بكسر الميم الأولى، وفتح الثانية، أصله مِرْمَيٌ، فأُعلّ إعلال اسم الموضع المذكور قبله.

ثم ذكر المجهول من الناقص، فقال:

(وَمَجْهُولٌ) أي صيغة الفعل المبنيّ للمجهول من الناقص اليائيّ **(رُمِي)** بضمّ الراء، وكسر الميم للماضي منه **(يُرْمَى)** بضم أوله، وفتح ثالثه للمضارع منه **(فَيَا الأَوَّلِ)** أي ياء الأول وهو الماضي، حال كونه **(سَالِمًا)** من القلب **(نُمِي)** بالبناء للمفعول **(لِخِفَّةِ الفَتْحَةِ)** أي لكون الحركة التي عليها، وهي الفتحة خفيفة، فلا تحتاج إلى تخفيفها بالقلب **(وَالثَّانِ)** أي ياء الثاني، وهو المضارع **(قُلِبْ لأَلِفٍ)** بزيادة اللام؛ لأن الفعل يتعدّى إلى الثاني بنفسه **(مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ)** أي حال كونه واقعًا بعد فتح الميم، وقوله: **(قَدْ نُسِبْ)** بالبناء للمفعول صفة لـ**«فتح»**.

وحاصل المعنى بالإيضاح أن ماضي المجهول من الناقص اليائيّ رُمِي بضمّ الراء، وكسر الميم، ولم تُعلّ الياء؛ لخفّة الفتحة عليها مع أن ما قبلها ليس بمفتوح حتى تُقلب ألفًا، ومُضارعه يُرْمَى بضمّ حرف المضارعة، وفتح الميم، وأصله يُرْمَيُ بضمّ الياء الأخيرة كالأولى، فقلبت ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، كما قُلبت في الماضي المبنيّ للفاعل، نحو رَمَى، والله تعالى أعلم.

ولمّا أنهى الكلام في الناقص اليائيّ أحال عليه أحكام الناقص الواويّ، فقال:

٧١٨ - غَزَا وَيَغْزُو كَرَمَى وَيَرْمِي　　وَالْوَاوُ فِي أَغْزَيْتُ يَا بِالْحَتْمِ
٧١٩ - لِكَوْنِهَا مِنْ أَحْرُفِ الإِبْدَالِ　　وَهْيَ الَّتِي تَأْتِي عَلَى التَّوَالِي

(**غَزَا وَيَغْزُو كَرَمَى وَيَرْمِي**) يعني تصاريف غزا يغزو الواويّ مثلُ تصاريف رَمَى يَرْمِي اليائيّ، في كلّ الأحكام التي ذُكرت في اليائيّ، وقد سبق بيانها، إلا أنهم يُبدلون الواو ياء في نحو أغزيتُ، كما أشار إليه بقوله: (**وَالْوَاوُ فِي أَغْزَيْتُ**) أصله أغزوت (**يَا**) أي تُقلب ياء (**بِالْحَتْمِ**) أي وجوبًا.

يعني أنهم يُبدلون واو أغزيتُ ياء؛ تبعًا لِيُغْزِي؛ إذ أصله يُغْزِوُ قُلبت الواو ألفًا؛ لتطرّفها وانكسار ما قبلها؛ كما مرّ في أوائل باب الأجوف، ولأن الياء من حروف الإبدال، كما أشار إليه بقوله:

(**لِكَوْنِهَا مِنْ أَحْرُفِ الإِبْدَالِ**) أي لكون الياء من جملة الأحرف التي يلحقها الإبدال.

[تنبيه]: إنما أخّر الواويّ عن اليائيّ مع أن الأصل تقديم الواويّ؛ لقوّة الواو؛ لأن الواويّ لا يجيء من أول الدعائم، واليائيّ يجيء منه، وليفرّع عليه بحث الإبدال؛ لمناسبة إبدال الواو ياء، ولذلك قال: «**لكونها إلخ**».

[تنبيه آخر]: «**الإبدال**»: جَعْلُ حرف مكان حَرفٍ غيره، لا للإدغام، فخرج بقوله: «**مكان حرف**» تعويض همزة «ابن» و«اسم»، وبقوله: «**غيره**» رَدُّ وَاوِ«أب»، و«أخ» في النسبة، نحو أبويّ، وأخويّ، وبقوله: «**لا للإدغام**» جعل الطاء مكان تاء الافتعال لإرادة الإدغام.

ويجري الإبدال في أقسام الكلمة الثلاثة، أما في الاسم فنحو تُراث، أصله وُراث، وأما في الفعل فنحو هَرَاقَ، أصله أراق، وأما الحرف فنحو ألاّ فعلْتَ، أصله أن لا فعلت.

واعلم أنّ طرق معرفة الإبدال خمسةٌ:

[**أحدها**]: أنه يُعرف بأمثلة اشتقاقه، كالتاء في «**تراث**»، والهمزة في «**أُجوه**»، فإن أمثلة اشتقاق الأول وَرِثَ، ويَرِثُ، ووارث، وموروث، وميراث، فإذا وُجد التاء في

٧٢٠ - فِي «يَوْمَ صَالَ زُطٌّ بَعْدَ اسْتَنْجَدَهْ» فَهَمْزَةٌ مِنْ أَلِفٍ مُطَّرِدَهْ

تُراث عُلم أن التاء أُبدلت من الواو، وأصله وُراث، فُعال، اسم لميراث.

[وثانيها]: أنه يُعرف بقلّة الاستعمال، كقولهم: الثعالي، في الثعالب، والأَراني، في الأرانب؛ لأن الثعالي جاء بمعنى الثعالب، واستعماله قليلٌ بالنسبة إلى الثعالب، فيُعلَم أن الباء فيه هو الأصل، والياء مبدل عنه، وكذا الحال في الأراني والأرانب.

[وثالثها]: أنه يُعرف بكون البدل في اسم يكون فرعًا عن أصل، والحرف زائد في الفرع، كضُويرب تصغير ضارب، فإنا لا نشكّ في أنه تصغير ضارب، والمصغّر فرع المكبّر، فضُويرب فرع لضارب، والألف فيه زائدة، فعُلم أن الواو في ضُويرب مبدلة من الألف في ضارب؛ لأنه الأصل، وضُويرب فرعه.

[ورابعها]: أنه يُعرف البدل في اسم يكون فرعًا عن أصل، وحرف البدل أصل، كمُويه، تصغير ماء، فإنه فرع عن ماء، والهاء فيه أصلٌ؛ لأن أصل ماء ماهٌ بدليل ماه يموه، فالهمزة مبدلة عن الهاء؛ لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها.

[وخامسها]: أنه يُعرف بأنه لو لم يُجعل مبدلاً للزم بناء مجهول، كاصطبر يُحكم بأن أصله اصتبر؛ لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه افطعل، وهو بناء مجهول، والله تعالى أعلم.

ثمّ بيّن أحرف الإبدال، فقال:

(وَهِيَ) أي أحرف الإبدال **(الَّتِي تَأْتِي عَلَى التَّوَالِي)** أي متتابعة منتظمةً **(فِي)** قولك: **«(يَوْمَ صَالَ زُطٌّ بَعْدَ اسْتَنْجَدَهْ)»** يقال: استنجده، فأنجده: أي استعان به فأعانه، ومعنى **«صال»**: وَثَبَ عليه، و**«زُطّ»** اسم قبيلة[1]، وهو فاعل **«صال»**، و**«يوم»** ظرف لـ**«استنجده»**، وهو مضاف إلى جملة **«صال»**.

---

(١) هكذا في «شرحي المراح»، وفي «القاموس»: الزُّطّ بالضم: جيلٌ من الهند، انتهى، وكتب في هامشه: ما نصّه: الذي في «التوشيح»: جيلٌ من السودان، طِوالُ الأجسام مع نَحافة انتهى «محشّي» راجع «القاموس» ص٦٠١.

....

وحاصل المعنى بإيضاح أن أحرف الإبدال خمسة عشر حرفًا، مجموعةً في «استنجده يوم صال زُطّ»، وقال سيبويه في «كتابه»: حروف الإبدال أحد عشر حرفًا، منها ثمانية أحرف من حروف الزيادة، وهي الهمزة، والألف، والنون، والهاء، والياء، والتاء، والميم، والواو، ومنها ثلاثة من غيرها، وهي الطاء، والدال، والجيم، وعند الزمخشريّ ثلاثة عشر، يجمعها قولك: «استنجده يوم صال»، وقال ابن الحاجب: حروفها أربعة عشر يجمعها قولهم: «أَنْصَتَ يوم جدُّ طاهٍ زَلَّ»[1]، وقال: إن ما ذهب إليه الزمخشريّ وَهَمٌ منه؛ لأنه أسقط الصاد والزاي، وهما من حروف الإبدال؛ لقولهم: صراط في سراط، وزَقَر في سَقَر، وزاد السين، وليست من حروف الإبدال، ولا يرد عليه اسَّمَع، أصله استمع، فأبدلت السين من التاء؛ لأن مثل هذا يُعدّ من باب الإدغام، لا من باب الإبدال، فإن من قال في اسّمع بإبدال السين من التاء ورد عليه نحو اذّكر، واظّلَمَ من حروف الإبدال، وليس كذلك؛ لأن هذا من باب الإدغام انتهى.

قلت: هذا الاعتراض يرد على الناظم كأصله حيث عدّا السين من حروف الإبدال، فتنبّه، والله تعالى أعلم.

[تنبيهات]:

(الأول): معنى قولهم: حروف الإبدال أن الإبدال لا يقع إلا في هذه الحروف، لا أنها تكون دائمًا مبدلة، وأيضًا لا يُبدل عن أيّ حرف اتّفق، بل عن بعض الحروف كما سيأتي تفصيله[2].

(الثاني): إنما سُمّيَت بحروف الإبدال لجعل بعضها في موضع بعض، والعلّة في

(١) معنى «أنصت»: من الإنصات، وهو السكوت، والاستماع للحديث، و«يوم» ظرف له مضاف إلى الجملة بعده، و«جَدّ» مبتدأ مضاف إلى «طاهٍ»، وهو اسم فاعلٍ من طها الرجل: إذا ذهب في الأرض، و«زَلّ» من الزلل، وهو خبر المبتدإ، يقال: زللتَ يا فلان تزِلّ زَلَلاً: إذا زلّ في طين، ومنطق، راجع «الجار بردي» ٢/٢٢٢.

(٢) «مناهج الكافية» للقاضي زكريا على «شافية ابن الحاجب» ٢/٢٢٢.

٧٢١ - فِي نَحْوِ صَحْرَاءَ لِكَوْنِهَا الطَّرَفْ   وَقَلْبُهَا فِي الْجَمْعِ يَاءً يُعْتَرَفْ

إبدال بعضها ببعض إرادة التشاكل، والتسهيل، والحسن في المسموع، والتوسّع في التمثيل.

(الثالث): الفرق بين حروف الزيادة وحروف الإبدال أن حروف الزيادة تأتي للمعاني، وحروف البدل تأتي للألفاظ من تحسين، وتسهيل على اللسان[1]، والله تعالى أعلم.

ثم شرع في بيان كون أيّ حرف من الحروف المذكورة من أي حرف يُبدَلُ، فقال:

(فَهَمْزَةٌ مِنْ أَلِفٍ) أي تُبدل الهمزة من ألف وجوبًا، حال كونها **(مُطَّرِدَهْ)** أي ذات قياس، غير موقوفة على السماع .

[تنبيه]: إبدال الهمزة من حروف اللين، وهي الألف، والواو، والياء على ثلاثة أقسام: قسمٌ يجب اطّراد إبدالها، وقسم يجوز اطّراده، وقسم يمتنع اطّراده، فبدأ بالقسم الأول، ثم أتبعه الثاني، ثم الثالث، فقال: **«فهمزة من ألف إلخ»**.

(فِي نَحْوِ صَحْرَاءَ) أي فيما فيه الألف الممدودة، وإنما أبدلت الألف همزة **(لِكَوْنِهَا الطَّرَفْ)** أي لوقوعها طرف الكلمة.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الهمزة تُبدل من الألف قياسًا مطّردًا في نحو صحراء؛ لأن همزتها ألف في الأصل كألف سَكْرَى، وعَطْشَى، إلا أنه لمّا زيدت قبلها ألف للبناء والمدّ جُعلت همزةً؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة؛ إذ لو لم تُجعل همزةً لاجتمع ساكنان، ولم تُجعل الزائدة همزةً؛ لتبقى على مدّها، ولا يعود الممدود مقصورًا، وإنما قُلبت همزةً، ولم تقلب واوًا أو ياءً مع أن مناسبة حروف العلّة بعضها لبعض أكثر؛ لأنه لو قُلبت إحداهما لاحتيج إلى قلبها همزةً، كما في كساء، ورداء لكون ما قبلها ألفًا فيهما، فيضيع العمل بقطع المسافة.

ثم ذكر دليلاً على أن همزة صحراء ألف في الأصل، وليست أصلية، فقال:

(وَقَلْبُهَا) مبتدأ خبره جملة **«يُعترف»**، أي قلب الألف **(فِي الْجَمْعِ)** أي حالة جمع نحو صحراء حال كونها **(يَاءً يُعْتَرَفْ)** بالبناء للمفعول، أي يُعْرَف به، يقال: اعترف

---

(١) راجع «الفلاح» ص١٤٢-١٤٣.

٧٢٢ - لَوْ كَانَ أَصْلِيًّا أَتَى فِي جَمْعِهِ   مِثْلَ صَحَارِيءَ فَذَا فِي مَنْعِهِ
٧٢٣ - وَفِي أَوَاصِلَ مَنَ الْوَاوِ قُلِبْ   وَفِي كِسَاءٍ أَذْؤُرٍ كَذَا نُسِبْ

الشيءَ بمعنى عَرَفَه[1].

(لَوْ كَانَ) همز صحراء (أَصْلِيًّا أَتَى فِي جَمْعِهِ) أيضًا حال كونه (مِثْلَ صَحَا رِيءَ) بالهمز (فَذَا) أي صحاريء بالهمز (فِي مَنْعِهِ) أي لم يُسمع في كلام العرب فيما روي عنهم، هكذا فسّره الناظم، يعني أن صحاريء ممنوع؛ لعدم سماعه عن العرب.

والمعنى أن همزة صحراء تُجعل ياء في الجمع، فيقال: صحاري، فيُعرف به أنها ليست أصليّة، بل هي منقلبة من الألف؛ إذ لو كانت أصليّة لجاز في جمعه صحاريء بالهمزة، ولم يُسمع ذلك.

وحاصل ذلك أن صحراء يُجمَعُ على صحارَى بفتح الراء، ويجوز كسرها، وتشديد الياء؛ لأنهم لَمّا كسروا الراء للجمع قُلبت الألف الزائدة ياءً؛ لانكسار ما قبلها، ثم جُعلت الهمزة المتطرّفة ألفًا، ثم جُعلت ياءً؛ لانكسار ما قبلها أيضًا؛ لأن الياء المنقلبة من الألف ليست بحاجزة حصِينةٍ، أو لأن الياء كسرة، فاجتمع ياآن، فأُدغمت الأولى في الثانية، فصارت صحارِيّ بكسر الرء، وفتح الياء المشدّدة، ثم خُفِّفت بحذف الياء الأولى، ثم أُبدلت كسرة الراء فتحةً، فجُعلت الياء الثانية ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، فصار صَحَارَى بفتح الراء، وهذا دليل على أن همزة صحراء ليست أصليّةً؛ إذ لو كانت أصليّةً لجاز صحاريء بالهمزة على وزن مصابيح، كما يجوز نحوُ خطيئة بالهمزة في خطيّة بالتشديد، ولما لم يَجُز ذلك عُلم أنها ليست بهمزة في الأصل، بل هي مبدلة من الألف، والله تعالى أعلم.

(وَفِي أَوَاصِلَ مَنَ الْوَاوِ قُلِبْ) بالبناء للمفعول، يعني أن الهمزة أُبدلت أيضًا من الواو وجوبًا مطّردًا، سواء وقعت في أول الكلمة، أو وسطها، أو آخرها، فمثال ما

---

(١) راجع «القاموس» ص٧٥٢-٧٥٣.

٧٢٤ - وَقَائِلٍ كَمَا مِنَ الْيَا أُبْدِلاَ   فِـي بَائِعٍ وَجَائِزًا قَدْ جُعِلاَ

وقعت فيه في الأول نحو أواصل، أصله وَوَاصِل بواوين على وزن فَوَاعِل، جمع وَاصِلٍ، كنواصر جمع ناصر، وإنما وجب إبدال الهمزة من الواو هنا؛ فرارًا من اجتماع الواوين.

(وَ) مثال ما وقعت (فِي) الآخر، وقدّمه للوزن، نحوُ (كِسَاءٍ) أصله كساوٌ من الكسوة، أُبدل واوه همزةً وجوبًا؛ لوقوع الحركات المختلفة الإعرابيّة على الواو الضعيفة على تقدير عدم إبدالها.

ومثال ما وقعت فيه في الوسط (أَدْؤُرٍ) بفتح الهمزة، وسكون الدال، وضمّ الهمزة: جمع قلّة لدار، أصله أَدْوُر بالواو، قُلبت واوه همزة؛ لثقل الضمّة عليها، مع كون الجمع ثقيلاً، وكون واحده على وزن الفعل الثقيل، وإنما لم يزيلُوا هذا الثقل بنقل حركة الواو إلى ما قبلها؛ لئلا يلتبس بمضارع المتكلّم.

ثم إن قلب واو أدور همزةً جائزٌ، لا واجب؛ نظرًا إلى الخفّة التي حصلت بسبب سكون ما قبله، قال في «**الصحاح**»: الدار مؤنّث، وجمع القلّة أدؤُرٌ بالهمزة، وهي مبدلة من واو مضمومة، ولك أن لا تَهْمِز، وجمع الكثرة دِيَارٌ، مثلُ جبَلٍ وأَجْبُل وجِبَال، وفي «**مختار الصحاح**»: جمع القلّة أدؤُرٌ بالهمز وتركه انتهى.

وقوله: (كَذَا نُسِبْ) بالبناء للمفعول، أي مثل ما ذُكر نُسب القلب إلى «**كساء**»، و«**أدؤُرٍ**».

(وَ) من أمثلة ما وقعت فيه في الوسط، وقُلبت همزة وجوبًا نحو (قَائِلٍ) اسم فاعل من الأجوف الواويّ، وأصله قَاوِلٌ بالواو، من قال يقول، فلما قُلبت ألفًا تبعًا للفعل اجتمع ألفان، ولا يُمكن إسقاط أحدهما؛ لئلا يلتبس بالماضي، فحُرّكت الأخيرة، فصارت همزة، فإبدال الهمزة وإن كان من الألف بالذات، لكنها مبدلة من الواو باعتبار أن الألف واو في الأصل، فافهم.

٧٢٥ - فِي كَـأُجُـوهٍ وَإِشَـاحٍ وَأَحِـدْ أَحْدٌ فَفِي الْحَدِيثِ هَكَذَا يَرِدْ

(**كَمَا مِنَ الْيَا أُبْدِلاَ**) بالبناء للمفعول، أي كما أُبدلت الهمز من الياء وجوبًا مطّرِدًا أيضًا (**فِي**) نحو (**بَائِعٍ**) اسم فاعل من الأجوف اليائيّ، من باع يبيع، وأصله بايِعٌ، فلما قُلبت ألفًا تبعًا للفعل اجتمع ألفان، فحُرّكت الأخيرة، فصارت همزة.

ولمّا فرغ من القسم الأول، وهو ما يجب فيه اطّرادُ إبدال الهمزة من حروف اللين، أتبعه ببيان القسم الثاني، وهو ما يجوز فيه اطّراد إبدال الهمزة، فقال:

(**وَجَائِزًا قَدْ جُعِلاَ**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، وضميره للإبدال، أي جُعل إبدال الهمزة من الواو جائزًا مطّرِدًا (**فِي كَأُجُوهٍ**) بضم الهمزة، أي من الواو المضمومة المفردة الواقعة في أول الكلمة، وإنما قلنا: المفردة احترازًا عن مثل أَوَاصل؛ لوجوب الإبدال فيه؛ لتعدّد الواو، فأصل «**أوجوه**» وُجوه جمع وَجْهٍ، فإن شئت قلبت الواو همزةً، فقلت: أجوه، وإن شئت تركتها على حالها، وقلت: وُجوه.

ومثله «**أُوري**» أصله وُوري، مجهول وارَى، فالواو الثانية في وُوري إنما هي منقلبة عن ألف وارى، فلم يجب قلب الأولى همزةً؛ لأن الثانية غير لازمة، ألا ترى أنك إذا بنيت الفعل للفاعل الذي هو الأصل قلت: وَارَى، بخلاف الواو الثانية من وَوَاصِل، فإنها لازمة، فكان واو وُوري واوًا مفردة مضمومةً في أول الكلمة، كما في أجوه، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر القسم الثالث، وهو ما يمتنع اطّراد إبدال الهمزة من حروف اللين، وإنما لم يقيّد هاهنا بقوله: جوازًا غير مطّرد؛ استغناء بما سيأتي له في آخر الباب من قوله:

وَمَـوْضِـعٌ لَمْ تَـرَهُ مُـقَـيَّـدَا فَـجَائِـزٌ لَيْـسَ يُـرَى مُـطَّـرِدَا

(**وَ**) الواو غير المضمومة إما مكسورة، نحو (**إِشَاحٍ**) أصله وِشَاحٌ بكسر الواو، وتُضمّ، فأبدلت الهمزة منها تخفيفًا، فصار إِشَاح بكسر الهمزة، وتُضمّ، ولما كان

٧٢٦ - وَفِي أَدَيْهِ أُبْدِلَتْ مِنْ يَاءِ وَالْمَاءِ قَدْ أُبْدِلَ مِنْ ذَا الْهَاءِ
٧٢٧ - لِجَمْعِهِ عَلَى مِيَاهٍ ثُمَّ مِنْ أَلِفِهِمْ فِي مُشْتَقٍّ قَدْ رُكِنْ

الكسر أشهر وأفصح اعتبره الناظم تبعًا لأصله، قال في «**الصحاح**»: الوِشَاحُ: شيء يُنسَجُ من أديم عَرِيضًا، ويُرَصَّع بالجواهر، وتشدّه المرأة بين عاتقيها، يقال: وِشَاحٌ وإِشَاحٌ، ووُشاحٌ وأُشاحٌ، والجمع الوُشُحُ، والأَوْشِحة انتهى[١].

(وَ) إما مفتوحة، نحو (**أَحِدْ**) بفتح الهمزة، وتشديد الحاء المهملة، لكن خُفِّفَ هنا للوزن، وقوله: (**أَحْدْ**) مكرّر للتأكيد (**فَفِي الْحَدِيثِ هَكَذَا يَرِدْ**) أي يأتي هكذا بالهمز في حديث النبيّ ﷺ، وهو ما أخرجه أبو داود في «**سننه**» بسند صحيح عن سعد بن أبي وقاص ﷺ قال: مَرّ عليّ النبيّ ﷺ، وأنا أدعو بإصبعيّ، فقال: «**أَحِّدْ أَحِّدْ**»، «**وأشار بالسبابة**»[٢]، فأصل أَحِّد وَحِّد بالواو فأُبدلت همزةً؛ تخفيفًا.

(وَ) أبدلت الهمزة جوازًا غير مطّرد (**فِي أَدَيْهِ**) أي في قولهم دعاء على الشخص: قطع الله أَدَيْه، وأصله يَدَيه، فـ(**أُبْدِلَتْ**) الهمزة (**مِنْ يَاءِ**)لثقل الحركة على الياء (وَ) في نحو (**الْمَاءِ**) (**قَدْأُبْدِلَ**) الهمز جوازًا غير مطّرد أيضًا (**مِنْ ذَا الْهَاءِ**) بالجرّ بدل من اسم الإشارة، يعني أن الهمزة تبدل من الهاء في الماء جوازًا؛ إذ أصله مَوَهٌ بالتحريك (**لِجَمْعِهِ عَلَى مِيَاهٍ**[٣]) في الكثرة، نحو جَمَلٍ وجِمَال، وعلى أمواه في القلّة، نحو جَمَل وأَجمال، فقُلبت الواو ألفًا، والهاء همزة، فصار ماءً.

قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى: إن إبدال الهمزة من الهاء في نحو ماء شاذّ؛ لقلّته، ولازمٌ؛ إذ لم يثبت النقل باستعمال الهاء في ماء انتهى.

---

(١) «الصحاح» ١/٣٦٣.
(٢) رواه أبو داود برقم (١٢٨١) والنسائيّ برقم (١٢٧٣).
(٣) أصل مِيَاهٍ مِوَاهٌ بكسر الميم، فقُلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها؛ لأن جمع التكسير يردّ الأشياء إلى أصولها، وكذلك التصغير، فيقال: مُوَيْهٌ.

٧٢٨ - وَلاَ الضَّأَلِّينَ قُرِي وَلاَ جَأَنّْ ... بِفَتْحِ هَمْزَتَيْهِمَا لَكِنْ وَهَنْ

(ثُمَّ) بمعنى الواو، أي أُبدلت الهمزة جوازًا غير مطّرد أيضًا (مِنْ أَلِفِهِمْ) بإضافة الألف إلى ضمير العرب (فِي) نحو (مُشْتَئِقٌ) بتشديد القاف لضرورة الوزن، أصله مشتوقٌ؛ لأنه اسم فاعل من اشتاق، من الشوق، فقُلبت الواو ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، فصار مُشتاقًا، كمنقاد، ومُختار، ثم أُبدلت الهمزة من الألف، فصار مُشتئقًا، فعلى هذا يكون الإبدال باعتبار الأصل من الواو، لا من الألف، كما في قائل، وكساء، لكن الناظم تبعًا لأصله لم يلتفت إلى هذا الأصل، بل نظر إلى الظاهر، ومشتئقٌ هذا قد وقع في قول الشاعر [من الرجز]:

يَا دَارَ مَيٍّ بِدَكَادِيكِ الْبُرَقْ ... صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ الْمُشْتَئِقْ[1]

فقوله: «من أَلِفِهِم»، و«في مشتئق» يتعلّقان بـ(قَدْ زُكِنْ) بالبناء للمفعول، أي عُلِم هذا القلب.

(وَلاَ الضَّأَلِّينَ) بفتح الهمزة (قُرِي) بالبناء للمفعول، أي قرأ به بعضهم، وهو أيوب السختياني، كما عزاه إليه في «الكشّاف» (وَ) كذا قرأ عمرو بن عبيد (وَلاَ جَأَنٌّ بِفَتْحِ هَمْزَتَيْهِمَا) أي همزتي «الضأَلّين»، و«لا جأنّ»، قال ابن كمال: وهذه لغة من جدّ في الهرب من التقاء الساكنين، وأشار بقوله: (لَكِنْ وَهَنْ) بفتحتين، من باب وَعَدَ: إلى أن هذه القراءة ضعيفة؛ لكونها شاذّة، والله تعالى أعلم.

[تنبيه]: إنما أخر الإبدال من الألف عن الإبدال من الهاء مع أن المناسب أن يقدّم الإبدال من الألف عليه؛ لئلا يقع الفصل بينهما وبين أختيها؛ نظرًا إلى أن الإبدال من الهاء في ماءٍ لازمٌ، كما ذكرنا، والإبدال من الألف في المشتئق غير لازم، ولازمُ

---

(١) قوله: «ميّ» اسم المحبوبة، و«الدكاديك» جمع دُكْدَاك، وهو ما التبد من الرمل بالأرض، ولم يرتفع، و«البُرَق» بضم الباء، وفتح الراء جمع بُرْقة، وهي أرض فيها حجارة ورمل، وطينٌ مختلط، و«هيّجتِ» معناه حرّكتِ، وأظهرتِ، وفاعله ضمير دار ميّ، ومفعوله شوق المشتئق، وأراد بالمشتئق نفسه، راجع «الفلاح» ص١٤٥.

٧٢٩ - وَفِي أُبَابِ الْبَحْرِ هَكَذَا يَجِي ... لِلاتِّفَاقِ مِنْهُمَا فِي الْمَخْرَجِ

الإبدال في بابه مقدّم على غيره.

فإن قيل: فعلى هذا يلزم أن يقدّم الإبدال من الهاء على الإبدال من الواو والياء؛ إذ الإبدال فيهما غير لازم.

قلنا: الإبدال فيهما، وإن كان غير لازم إلا أنه ليس بشاذّ؛ إذ الحركة مطلقًا عليهما ثقيلةٌ، بخلاف الإبدال من الهاء، فإنه شاذّ، كالإبدال من الألف في نحو المشتق؛ إذ لا تخفيف فيهما، بل فيهما ثقلٌ، وإنما جُعل إبدال الهمزة من الألف من غير المطّرد، وإن كان أصحاب هذه اللغة طردوه جدًا كما طردوه في الهرب عن التقاء الساكنين، وأن كونه في لغة ضعيفة لا ينافي كونه مطّردًا؛ نظرًا إلى عدم اطّراده في جميع اللغات[1]، والله تعالى أعلم.

(وَ) أبدلت الهمزة من العين جوازًا غير مطّرد أيضًا **(فِي)** نحو **(أُبَابِ الْبَحْرِ)** أشار به إلى قول الشاعر [من الرجز]:

أُبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ هَزُوقِ

و«**أُبَابُ**» بضمّ الهمزة، أصله عُباب العين المهملة، فأُبدلت همزةً، فصار أُبابًا، و«**العُبَابُ**» بالضمّ: مُعظم الماء، وكثرته، وارتفاعه، و«**ضاحك**» أي يضحك بالموج، يقال: ضَحِكَ البحر: إذا هاج من عظمه، فضحكُ البحر كناية عن امتلائه، وتموّجه، و«**الزُّهُوقُ**»: البعيد القعر.

وهذا الإبدال أشذّ؛ لكونه في غاية القلّة، ولذا أخّره.

وقوله: **(هَكَذَا يَجِي)** أي يجيء إبدال الهمز كسابقه **(للاتِّفَاقِ مِنْهُمَا فِي الْمَخْرَجِ)** أي لاتحاد مخرج الهمزة والعين؛ إذ كلاهما يخرجان من الحلق، ويحتمل أن يكون المعنى

---

(١) راجع «شرح المراح» لديكنقوز ص١٤٦.

٧٣٠ ـ وَالسِّينُ مِنْ تَا فِي اسْتَخِذْ قَدْ تَرِدُ ... وَالتَّاءُ مِنْ وَاوِ تُخَمْ قَدْ تُورَدُ
٧٣١ ـ كَذَاكَ فِي أُخْتٍ وَبِنْتٍ تُبْدَلُ ... عَنْ وَاوِهِمْ هِيَ بِلَامٍ تُعْقَلُ

وهكذا يجيء إبدال الهمزة، من الهاء، والألف، والعين؛ للاتِّفَاقِ مِنْهُمَا في المخرج، أي لاتحاد البدل، وهو الهمز، والمبدل منه، وهي الهاء، والألف، والعين في المخرج؛ لأنها كلّها تخرج من الحلق، كما سبق بيانه مفصّلاً.

(وَالسِّينُ) المهملة **(مِنْ تَا)** بنقطتين من فوق **(فِي اسْتَخِذْ قَدْ تَرِدُ)** أي قد تجيء مبدلةً، يعني أن السين أُبدلت من التاء جوزًا غير مطّرد أيضًا في نحو اسْتَخِذ، وأصله اتّخِذ بتاءين، أمر من الاتّخاذ افتعال من الأخذ، وهذا عند سيبويه، فأُبدلت السين من التاء الأولى؛ لقربهما في المهموسيّة، ومن أنكر كون السين من حروف الإبدال أنكر كون أصله اتّخذ، قال في «**الصحاح**»: حَكَى المبرّد أن بعض العرب يقول: اسْتَخَذ فلانٌ، يريد اتَّخَذَ، فيُبدل من إحدى التاءين سينًا، كما أبدلوا التاء مكان السين في قولهم: سِتّ، ويجوز أن يكون أراد استفعل من تَخِذَ يَتْخَذُ، فحذف إحدى التاءين تخفيفًا، كما قالوا: ظِلْتُ من ظَلِلْتُ انتهى كلامه[(١)].

(وَالتَّاءُ مِنْ وَاوِ تُخَمْ) بإسكان الميم؛ للوزن **(قَدْ تُورَدُ)** يعني أن التاء قد تُبدل من الواو جوازًا غير مطّرد أيضًا، في نحو تُخَمٍ جمع تُخَمَة، بضمّ التاء، وفتح الخاء، أصله وُخَمة، فأُبدلت الواو تاء، فصار تُخَمةٌ، قال في «**القاموس**»: وطعامٌ وخِيمٌ: غير موافقٍ، وقد وَخُمَ: كَكَرُم، وتوخّمه، واستوخمه: لم يَستمرئه، والتُّخَمَةُ كهُمَزَة: الداء يُصيبك منه، وتُسكّن خاؤه في الشعر، وجمعه تُخَمٌ، وتُخَمَات انتهى[(٢)].

(كَذَاكَ فِي أُخْتٍ وَبِنْتٍ تُبْدَلُ) أي التاء **(عَنْ وَاوِهِمْ هِيَ بِلَامٍ تُعْقَلُ)** بالبناء للمفعول، أي هي لام الكلمة.

وحاصل المعنى بإيضاح: أن التاء تُبدل من الواو في أخت، وبنت، وأصل أخت

---

(١) «الصحاح» ٢/٤٨٧.
(٢) «القاموس» ص١٠٥١.

٧٣٢ - مِنْ يَاءِ ثِنْيَانٍ كَذَاكَ أُبْدِلَتْ عَنْ سِينِ سِدْسٍ بِاطِّرَادٍ وَرَدَتْ
٧٣٣ - كَذَا شِرَارُ النَّاتِ مِنْ صَادٍ كَذَا فِي مِثْلِ لُصْتٍ مَنْ لِمَالٍ أَخَذَا

أَخَوٌ بفتحتين، فضمّت الهمزة؛ لتدلّ على الواو، وأُسكنت الخاء؛ تخفيفًا، وإنما قلنا: أصله أَخَوٌ بدليل أن جمعه أَخَوَات، فأبدلت التاء من الواو فيهما، وأما بنت فأصلها بَنَوٌ، فُعِل به ما فُعِل بأخت، إلا أنهم كسروا فاء الكلمة منها.

[تنبيه]: هذا البيت ساقطٌ من بعض النسخ، وفي بعضها مؤخّر عن البيت التالي، فليتنبه.

(مِنْ يَاءِ ثِنْيَانٍ كَذَاكَ أُبْدِلَتْ) بالبناء للمفعول، يعني أن التاء أُبدلت جوازًا غير مطّرد أيضًا من ياء «ثنيان» بنقطتين من تحتُ، لأنه من ثَنَى الشيءَ: إذا عطفه، فصار «ثنتان» بنقطتين من فوقُ، فاثنان عددٌ لمذكّر، وثنتان عدد لمؤنّث (عَنْ سِينِ سِدْسٍ) بكسر، فسكون (بِاطِّرَادٍ وَرَدَتْ) يعني أن التاء أيضًا أُبدلت من السين جوازًا غير مطّرد أيضًا في نحو «ستّ» أصله سِدْسٌ، كما مرّ في المضاعف.

[تنبيه]: قوله: «بِاطِّرَادٍ» هكذا النسخة، وفيه نظر؛ إذ يقتضي أنَّ هذا الإبدالَ مطرد، فلو قال بدله: «لَا اطِّرَادَ» لكان صوابا، أي أن هذا الإبدال غير مطرد، فتنبه، والله تعالى أعلم.

(كَذَا شِرَارُ النَّاتِ) أشار به إلى قول الشاعر [من الرجز]:

يَا قَاتَلَ اللهُ بَنِي السِّعْلَاتِ عَمْرِو بْنَ يَرْبُوعٍ شِرَارِ النَّاتِ
غَيْرِ أَعِفَّاءَ وَلَا أَكْيَاتِ

فقوله: «النات» أصله شِرارِالناس، وكذا «الأكيات» أصله الأكياس، فأبدلت فيهما التاء من السين جوازًا غير مطّرد.

(مِنْ صَادٍ كَذَا) أي أُبدلت التاء جواز غير مطّرد من الصاد (فِي مِثْلِ) قولك: (لُصْتٍ) أصله لُصّ بتشديد الصاد، قال في «القاموس»: اللَّصّ: فعلُ الشيء في سَتْرٍ، وإغلاقُ الباب، وإطباقه، والسارقُ، ويُثلَّثُ، جمعه لُصُوصٌ، وأَلْصَاصٌ، وهي لَصَّةٌ،

٧٣٤ ـ وَفِي ذَعَالِتَ عَنِ الْبَا جَائِيَهْ وَالنُّونُ عَنْ وَاوٍ لَدَيْهِمْ آتِيَهْ
٧٣٥ ـ فِي مِثْلِ صَنْعَانِي وَمِنْ لامٍ تَجِي نَحْوُ لَعَنَّ لاقْتِرَابِ الْمَخْرَجِ

جمعها لَصّات، ولصائص، والمصدر اللَّصَصُ، واللَّصَاصُ واللُّصُوصِيَّةُ، واللُّصُوصِيَّةُ انتهى[^1]، وقوله:(مَنْ لِمَالٍ أَخَذَا) تفسير لمعنى لصّ، «ومن» بفتح الميم، موصولة، و«لمال» متعلّق بـ«أخذا» بألف الإطلاق، مبينيًا للفاعل، أي هو الذي أخذ مال غيره خُفية، وإنما أُبدلت التاء من السين، والصاد فيما مرّ؛ لتقاربهنّ في المهموسيّة.

(وَفِي ذَعَالِتَ عَنِ الْبَا جَائِيَهْ) يعني أن التاء تُبدل عن الباء في ذَعالت، أصله الذَّعَالِبُ، جمع ذِعْلِبٍ، أو ذِعْلِبة، وهي الناقة السريعة، وأما الذَّعَاليب بوزن المصابيح فجمع ذُعلوب بضمّ الذال، وهي قِطَع الخِرَق، أفاده في «الصحاح»[^2]، وقال في «القاموس»: الذِّعْلِبَةُ بالكسر: الناقة السريعة، كالذِّعْليب، والنَّعَامةُ، والحاجةُ الخفيفةُ، وطَرَفُ الثوب، أو ما تقطّع منه، فتعلّق، كالذُّعْلُوب، وثوبٌ ذَعاليبُ: خَلَقٌ انتهى[^3].

(وَالنُّونُ عَنْ وَاوٍ لَدَيْهِمْ آتِيَهْ) يعني أن النون تبدل عندهم من الواو جوازًا غير مطّرِد، وذلك (فِي مِثْلِ صَنْعَانِي) نسبة إلى صنعاء، وهي بالمدّ قَصَبَة اليمن، فإذا نُسب إليه فالقياس أن يقال: صَنْعَاويّ بالواو؛ لأن الاسم الممدود إذا نُسب إليه فقياسها قلب الهمزة واوًا، وكذلك بَهْرَانِي، أصله بَهْرَاءُ بالمدّ، وهي قبيلة من قُضَاعة، فالقياس أن يقال: بَهْراويّ، لكن النون أبدلت من الواو فيهما، فصار صنعانيّ، وبَهْرَانيّ، وقيل: النون أُبدلت من الهمزة، والأول أصحّ؛ إذ لا مقاربة بين الهمزة والنون، بخلاف الواو والنون.

[^1]: «القاموس المحيط» ص٥٦٦.
[^2]: «الصحاح» ١/١١٥.
[^3]: «القاموس» ص٨٠.

٧٣٦ - وَالْجِيمُ قَدْ تُبْدَلُ مِنْ يَاءٍ تُشَدْ   مِثْلُ أَبِي الْعَلِجُ فِي شِعْرٍ وَرَدْ
٧٣٧ - كَذَاكَ مِنْ مُخَفَّفٍ كَحِجَّتِجْ   حَمْلاً عَلَى مُشَدَّدٍ قَبْلُ دُرِجْ

(وَمِنْ لامٍ تَجِي) يعني أن النون تُبدل من اللام **(نَحْوُ لَعَنَّ)** أصله لَعَلَّ، وهي من الحروف المشبّهة بالفعل، فأُبدلت النون المشدّدة من اللام المشدّدة **(لاقْتِرَابِ الْمَخْرَجِ)** أي لأجل تقارب اللام والنون في المخرج، وكذا في الجهوريّة أيضًا، قيل: إنهما لغتان؛ لقلّة التصرّف في الحروف.

(وَالْجِيمُ قَدْ تُبْدَلُ مِنْ يَاءٍ تُشَدْ) بالبناء للمفعول، أي مشدّدة، يعني أن الجيم أُبدلت من الياء المشدّدة جوازًا غير مطّرد أيضًا، وذلك **(مِثْلُ أَبِي الْعَلِجُ)** أصله أبو عليّ **(فِي شِعْرٍ وَرَدْ)** أي في قول الشاعر [من الرجز]:

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجُّ   الْمُطْعِمَانِ الشَّحْمَ بِالْعَشِجُّ

أصله أبو علي، وبالعشيّ، فأُبدلت الجيم المشدّدة في الموضعين.

(كَذَاكَ مِنْ مُخَفَّفٍ) أي كذاك تبدل الجيم من الياء المخفّفة **(كَحِجَّتِجْ)** أصله حِجّتي بياء المتكلّم**(حَمْلاً عَلَى مُشَدَّدٍ)** أي لأجل حمل الياء المخفّفة على المشدّدة، وقوله: **(قَبْلُ)** بالبناء على الضمّ؛ لما سبق غير مرّة، متعلّق بـ**(دُرِجْ)** بالبناء للمفعول، والجملة صفة لـ«**مُشَدَّدٍ**»، أيْ مضى، وسبق ذكر ذلك المشدّد في البيت الماضي.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجيم أُبدلت من الياء المخفّفة؛ حملا على المشدّدة، وإنما قال: حملا على المشدّدة؛ لأن إبدال الجيم من الياء المشدّدة كثيرٌ شائعٌ في استعمال الفصحاء، سواء كانت متطرّفةً في الوقف، كفُقَيمجّ، أو في الوصل، كأبي علجّ، أو غير متطرّفة، كأجّل بمعنى أيّل، وسواء كان في النثر، كالمثال الأول، أو في الشعر، كالمثال الثاني، والثالث في قوله [من الرجز]:

كَأَنَّ فِي أَذْنَابِهِنَّ الشُّوَّلِ   مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونُ الإِجَّلِ

و«**الشُّوَّلُ**» جمع شائل، وهو المرتفع، و«**الْعَبَسُ**» ما يتعلّق بأذناب الإبل من أبوالها

٧٣٨ - وَالدَّالُ مِنْ تَا نَحْوُ فُزْدُ بِالْعَمَلْ وَاجْدَمَعُوا كَذَاكَ فِي هَذَا الْبَدَلْ
٧٣٩ - وَالْهَاءُ مِنْ هَمْزَةَ قَدْ هَرَقْتَهُ حَيْهَلَهْ مِنْ أَلِفٍ أَبْدَلْتَهُ

وأبعارها، فجفّ عليها في الصيف، و«الأَجَلُ»: أصله أَيَلّ، وهو الْوَعِل، شبه البعرات المتعلّة بأذناب الإبل في الصيف بقرون الأيّل.

وأما إبدال الجيم من الياء المخفّفة، فلا يُحفظ ذلك إلا في الشعر، ولذلك قيل: إن هذا الإبدال حسنٌ بشروط ثلاثة: تشديد الياء، والوقف، والشعر، فإن اختلّ أحدها فهو قليل، ومن إبدال المخفّفة قوله [من الرجز]:

لاَهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجْ فَلاَ يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ
أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرَتِجْ

فأصل «حجتج»، و«بج» و«وَفْرَتِجْ» حجتي، وبي، ووفرتي فأبدلت الجيم من الياء المخفّفة؛ حملاً على الياء المشدّدة.

وقوله: «لاهمّ» بضمّ الهاء، وتشديد الميم مقصور من «اللهمّ»، و«الشاحج»: الحمار، و«نهّات»: صوّاتٌ، و«يُنزّي»: أي يُحرّك، و«الوفرة»: الشعر إلى شحمة الأذن.

(**وَالدَّالُ مِنْ تَا**) أي تُبدل الدال من التاء جوازًا غير مطّرد (**نَحْوُ فُزْدُ**) أصله فُزْتُ على وزن قُلْتُ من فاز يفوز: أي ظَفِرَ، وقوله: (**بِالْعَمَلْ**) متعلّق بـ«فُزْدُ» (**وَ**) نحو (**اجْدَمَعُوا**) أصله اجتمعوا (**كَذَاكَ**) أي مثلُ سابق (**فِي هَذَا الْبَدَلْ**) أي في إبدال الدال من التاء؛ لقرب مخرجهما.

(**وَالْهَاءُ مِنْ هَمْزَةَ**) بمنع الصرف؛ للوزن (**قَدْ هَرَقْتَهُ**) يعني أن الهاء تُبدل جوازًا غير مطّرد أيضًا في نحو هرقت؛ لاتحادهما في المخرج، وأصله أَرَقْتَ الماءَ، وأما من قال: أهرقت الماء، فليست الهاء بدلاً حينئذ، وإنما هي زائدة على خلاف القياس، وقولهم: (**حَيْهَلَهْ**) بالهاء (**مِنْ أَلِفٍ أَبْدَلْتَهُ**) إذ أصله حيّهلا بالألف دون الهاء.

٧٤٠ - فِي هَذِهِ مِنْ يَائِهِ قَدْ أُبْدِلاَ ... مِنْ تَاءِ طَلْحَةَ وُجُوبًا بُدِّلاَ
٧٤١ - وَالْيَا مِنَ الأَلِفِ فِي التَّصْغِيرِ ... نَحْوُ مُفَيْتِيحٍ كَمَا التَّكْسِيرِ

[تنبيه]: قال المحقق الرضي: «حَيّ» بمعنى أقبِل يتعدّى بـ«على»، نحو «حيّ على الصلاة»، وجاء متعدّيًا بمعنى «ائتِ»، ثم قال: وقد يركّب «حيّ» مع «هلا» الذي بمعنى أسرِعْ، فيكون المركّب أيضًا بمعنى أسْرِعْ، فيتعدّى إما بـ«إلى»، نحو حيّهل إلى الثريد، وإما بالباء، نحو حيّهلا بعمر، أي أسرِعْ بذكره، والباء للتعدية، أو بمعنى أقبِل، فيتعدّى بـ«على»، نحو حيّهل على زيد، أو بمعنى ائتِ، فيتعدّى بنفسه، نحو حيّهل الثريدَ، وقد تُحذَفُ ألف «هلا» للتركيب، وقد تُسكّن هاؤه؛ لتوالي الفتحات، وقد يلحقهما التنوين، فيقال: حيّهلاً، وحيّهلا بفتح الهاء، وسكونها انتهى[1].

(فِي هَذِهِ) اسم إشارة للمؤنّثة، أصله هذي بالياء، كما أشار إليه بقوله: (مِنْ يَائِهِ قَدْ أُبْدِلاَ) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، وضميره للهاء.

والمعنى أن الهاء قد أُبدلت من الياء جوازًا غير مطّرد في هذه أمة الله، أصله هذي؛ لأنه ثبت أن الياء للتأنيث في باب تضربين، واضربي، ولهذا عدّ كثير من النحاة الياء من علامة التأنيث، وإنما أُبدلت الهاء من الألف والياء؛ لمناسبتها بحروف العلّة في الخفاء.

(مِنْ تَاءِ طَلْحَةَ وُجُوبًا بُدِّلاَ) يعني أن الهاء تُبدل من التاء وجوبًا مطّردًا في حالة الوقف في الاسم المفرد الذي في آخره تاء التأنيث، مثل طلحة، ورحمة، وإنما أبدلت التاء هاء؛ للفرق بين التاء التي في الاسم، وبين التاء التي في الفعل، نحو ضَرَبَتْ هند، ولم يَعكِسوا؛ لأنهم لو قالوا: ضَرَبَهْ في ضَرَبَتْ لالتبس بضمير المفعول.

(وَالْيَـا مِـنَ الأَلِفِ) أي أُبدلت الياء من الألف وجوبًا مطّردًا (فِي التَّصْغِيرِ، نَحْوُ مُفَيْتِيحٍ) تصغير مفتاح (كَمَا التَّكْسِيرِ) أي كما تُبدل أيضًا من

(١) راجع «حاشية ابن جماعة على شرح الجاربرديّ على الشافية» ٣٢٢/١.

٧٤٢ ـ كَذَاكَ مِنْ وَاوٍ كَمِيقَاتٍ يُرَى ... مِنْ هَمْزَةٍ فِي الذِّيبِ جَائِزًا جَرَى
٧٤٣ ـ وَمِنْ مُضَاعَفٍ كَمَا مَرَّ سُمِعْ ... وَيَاءُ دِينَارٍ مِنَ النُّونِ اسْتَمِعْ
٧٤٤ ـ مِثْلُ أَنَاسِيَّ وَمِنْ عَيْنٍ بَدَا ... فِي جَمْعِ ضِفْدَعٍ ضَفَادِي وَرَدَا

الألف في جمع الاسم جمع تكسير، نحو مفاتيح

(**كَذَاكَ مِنْ وَاوٍ**) أي كذلك أُبدلت الياء من الواو وجوبًا مطّردًا (**كَمِيقَاتٍ**) أصله مِوْقات، وكذا ميزان، أصله موزان، وإنّما أُبدلت الواو ياءً؛ لكسرة ما قبلها: أما في ميقات فظاهر، وأما في مُفيتيح، فلأنه لمّا صُغّر مفتاح وجب كسر ما قبل الألف، فوجب قلبها ياء، وقوله: (**يُرَى**) بالبناء للمفعول، أي يُعلَم قلب الواو ياءً في ميقات، وقوله:(**مِنْ هَمْزَةٍ**) متعلّق بـ«**جَرَى**» (**فِي الذِّيبِ**) أصله ذِئْبٌ، أي فيما تكون فيه الهمزة ساكنة، وما قبلها مكسورًا؛ للين عَرِيكة الساكن، واستدعاء ما قبلها، و«**الذئب**» بالكسر، ويُترك همزه: كلب البرّ، جمعه **أَذْؤُب**، وذِئاب، وذُؤْبان بالضمّ، قاله في «**القاموس**»[1]، حال كونه (**جَائِزًا جَرَى**) أي وقع الإبدال.

(**وَمِنْ مُضَاعَفٍ كَمَا مَرَّ**) أي في باب المضاعف (**سُمِعْ**) بالبناء للمفعول، أي الإبدال، يعني أن الياء تُبدل جوازًا غير مطّرد من إحدى حرفي التضعيف، نحو تقضّى البازي: في قول الْعَجّاج [من الرجز]:

إذَا الْكِـرَامُ ابْـتَدَرُوا الْـبَـاعَ بَـدَرْ ... تَقَضِّيَ الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرْ[2]

(**وَيَاءُ دِينَارٍ مِنَ النُّونِ**) أي وأُبدلت ياء دينار من نونه جوازًا غير مطّرد أيضًا، وأصله دنّار بتشديد النون بدليل جمعه على دنانير، فأُبدلت الياء من النون **الأولى**؛ لقرب الياء من النون في الغنّة، والمدّ، مع انكسار ما قبلها، وقوله: (**اسْتَمِعْ**) كمّل به البيت، أي استمع ما حقّقته لك، حتى تستفيد به.

(**مِثْلُ أَنَاسِيَّ**) أي مثل ما أُبدلت الياء أيضًا جوازًا غير مطّرد من نون أناسيّ، بفتح

---

(١) «القاموس» ص٧٩.
(٢) «الباع»: قدر مدّ اليدين، وقوله: «كسر»: أي كسر جناحيه عن الطيران.

٧٤٥ ـ وَايْتَصَلَتْ قَدْ أُبْدِلَتْ مِنْ تَاءِ   وَفِي الثَّعَالِي أُبْدِلَتْ مِنْ بَاءِ

الهمزة، وكسر السين، وفتح الياء المشدّدة: أصله أَناسين؛ لأنه جمع إنسان، كمصباح ومصابيح، فلما كُسرت السين للجمع قُلبت الألف ياءً؛ لانكسار ما قبلها، ثم أُبدلت الياء من النون؛ لما مرّ، وأُدغمت الأولى في الثانية، فصار أَناسِيّ (**وَمِنْ عَيْنٍ بَدَا**) أي ظهر إبدال الياء من العين جوازًا غير مطّرد (**فِي جَمْعِ ضِفْدَعٍ**) متعلّق بـ«ورد» (**ضَفَادِي**) مبتدأ خبره قوله: (**وَرَدَا**) بألف الإطلاق، يعني أن إبدال الياء من العين جاء في ضفادي جمع ضِفْدع، في قول الشاعر [من الرجز]:

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ بِهِ حَوَازِقُ   وَبِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ[1]

أصله ضفادع جمع ضِفْدع، قال في «**القاموس**»: الضِّفْدع كزِبْرِج، وجعفر، وجُنْدَب، ودِرْهم، وهذا أَقَلّ، أو مردودٌ: دابّة نهريّة انتهى[2].

وإنما أُبدلت العين ياءً؛ لثقل العين، بالنسبة إلى الياء، وكسر ما قبلها، ولا ثقل في الكسر مع الياء، لتجانسهما.

(**وَايْتَصَلَتْ قَدْ أُبْدِلَتْ مِنْ تَاءِ**) يعني أن الياء أُبدلت من التاء جوازًا غير مطّرد أيضًا في نحو ايتصلت، أصله اتّصلت بالتضعيف، فأبدلت الياء من إحدى التاءين، وإنما قلنا: أصله اتّصل؛ لأن أصل أصله واو ساكنة، وقد مرّ أن الواو والياء إذا وقعتا قبل تاء الافتعال تُقلبان تاء، وتُدغمان في تاء الافتعال، نحو اتّعد، واتّسر، فكذلك هنا أصله اوتَصَلَ، فقُلبت الواو تاءً، ثم أُبدلت الياء من تلك التاء، فصار ايتصل (**وَفِي الثَّعَالِي أُبْدِلَتْ مِنْ بَاءِ**) يعني أن الياء أُبدلت أيضًا جوزًا غير مطّرد من الباء في نحو الثعالي، أصله ثعالب، وكذلك الأراني أصله أرانب كما في قول الشاعر يصف عُقابًا [من البسيط]:

---

(١) «المنهل»: المورد والمشرب، وهو عين ماء ترده الإبل في الراعي، و«الحوازق»: بالحاء المهملة والزاي جمع حازق، والحزق: الحبس، و«الجم»: الكثير، و«النقانق»: جمع نقنقة: صوت الضفدع، والمعنى ربّ مشرب ماء ليس له جوانب تمنع الوارد إليه، بل كلها سهلة لمن يرده.

(٢) «القاموس» ص٦٦٨.

٧٤٦ ـ فِي نَحْوِ سَادِي قَدْ أَتَتْ مِنْ سِينِ ... مِنْ ثَاءِ ثَالِي سُمِعَتْ بِاللِّينِ
٧٤٧ ـ وَالْوَاوُ مِنْ أَلِفِ ضَارِبٍ يَجِبْ ... فِي الْجَمْعِ وَالتَّصْغِيرِ حَيْثُمَا نُسِبْ
٧٤٨ ـ كَذَاكَ مِنْ يَا نَحْوُ مُوقِنٍ وَمِنْ ... هَمْزٍ جَوَازًا مِثْلُ لُومٍ يَسْتَبِنْ

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ مُشَرَّحَةٍ ... مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا[١]

(فِي نَحْوِ سَادِي قَدْ أَتَتْ مِنْ سِينِ) يعني أن الياء أيضًا أُبدلت من السين جوازًا مطّردًا في نحو السادي، أصله السادس، في قول الشاعر [من الوافر]:

إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةٌ فِسَالٌ ... فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأَبُوكِ سَادِي[٢]

(مِنْ ثَاءِ ثَالِي سُمِعَتْ) بالبناء للمفعول، يعني أنه سُمع من العرب إبدال الياء من الثاء المثلثة، نحو ثالي، في قول الشاعر [من الرجز]:

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي ... وَأَنْتَ بِالْهِجْرَانِ لَا تُبَالِي

وإنما أُبدلت الياء من هذه الحروف في هذه الصور؛ لكسرة ما قبلهن.

وقوله: (بِاللِّينِ) متعلّق بـ«سُمعت» أي بالحرف ذي اللين، وهو الياء.

(وَالْوَاوُ مِنْ أَلِفِ ضَارِبٍ يَجِبْ) أي يجب وجوبًا مطّردًا إبدال الواو من ألف ضارب (فِي) حالة (الْجَمْعِ) نحو ضوارب، وذلك أنه اجتمع مع ألف الجمع ألفان، فأُبدلت الواو من الألف الأولى الذي هو ألف اسم الفاعل في ضارب (وَ) كذا في (التَّصْغِيرِ) نحو ضويرب في تصغير ضارب، أُبدلت الألف واوًا؛ لانضمام ما قبلها، وقوله: (حَيْثُمَا نُسِبْ) بالبناء للمفعول، أي في أي تركيب وقع.

(كَذَاكَ مِنْ يَا) أي تبدل الواو أيضًا وجوبًا مطّردًا من الياء (نَحْوُ مُوقِنٍ) أصله مُيْقِنٌ، فأُبدلت الواو ياءً؛ لضمّة ما قبلها.

[تنبيه]: إنما لم يذكر قيد الوجوب والاطّراد هاهنا؛ اكتفاء بما عُلِم مما مرّ في باب

---

(١) «الأشارير»: قطع من لحم قديد، و«مشرّحة» أي مقطّعة، و«الوخز»: الشيء القليل، يقول: إنها تصيد الثعالب والأرانب لفرخها.

(٢) «الفسال» بالكسر ككتاب جمع فَسْلٍ بفتح، فسكون: الرجل الخسيس الذي لا مروءة له.

٧٤٩ - وَالْمِيمُ مِنْ وَاوٍ مَعَ الْفَمِ اسْتَمَرْ   وَاللاَّمِ كَامْبِرٌ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرْ
٧٥٠ - وَالنُّونِ كَالْعَمْبَرِ وَالْبَنَامِ   وَالْبَا كَرَاتِمًا أَتَتْ فِي اللاَّمِ

الأجوف من أن حروف العلّة إذا سَكَنت، جُعلت من جنس حركة ما قبلها؛ للين عَرِيكة الساكن واستدعاء ما قبلها، نحو ميزان، أصله مِوْزَان، ويُوسِرُ أصله يُيْسِر، والله تعالى أعلم.

(وَمِنْ هَمْزٍ جَوَازًا) أي تُبدل الواو جوازًا مطّردًا من الهمزة فيما إذا كانت الهمزة ساكنة، وما قبلها مضمومًا (مِثْلُ لُومٍ) أصله لُؤْمٌ بالهمزة، وقوله: (يَسْتَبِنْ) لو قال: فاستبن كان أولى؛ لأنه لم يتقدّم طلبٌ حتى يُجزم به، فتأمّل، والله تعالى أعلم.

(وَالْمِيمُ مِنْ وَاوٍ مَعَ الْفَمِ اسْتَمَرْ) أي تُبدل الميم من الواو جوازًا غير مطّرد أيضًا، في نحو فَم، أصله فَوَه، فحذفوا الهاء حذفًا غير قياسيّ، كما حذفوا حروف العلّة؛ لمشابهتها في خفائها إيّاها، ولم يكن في كلامهم اسم متمكّنٌ على حرفين، ثانيهما واوٌ، فأبدلت منها الميم؛ لاتّحاد مخرجهما، وقوله: «مع الفم استمرّ» أي ثبت هذا الإبدال مع لفظ الفم (وَاللاَّمِ كَامْبِرٌ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرْ) أي أُبدلت الميم من اللام جوازًا غير مطّرد في نحو قوله ﷺ لمّا سأله النمر بن تولب رضي الله عنه، فقال: أليس من امبر امصيام في امسفر؟ قال: «ليس من امبر امصيام في امسفر»[1]، قيل: إنه لم يرو عن النبيّ - صلى الله عليه وسلم - غير هذا الحديث، ومن كمال الفصاحة إخراج الجواب على ما وقع في السؤال، والبرّ: الطاعة، فأُبدلت الميم من لام التعريف في الموضعين؛ لقرب الميم واللام في المجهوريّة، وإبدال الميم من لام التعريف لغة حِمْيَر، ونفر من طيّئ.

(وَالنُّونِ) بالجرّ عطفًا على «واوٍ»، أي تُبدل الميم من النون الساكنة جوازًا غير مطّرد أيضًا (كَالْعَمْبَرِ) أصله عنبر (وَ) من المتحرّكة أيضًا (الْبَنَامِ) في قول الشاعر [من الرجز]:

(١) حديث صحيح بلفظ «ليس من البرّ الصيام في السفر»، أخرجه النسائيّ وغيره.

٧٥١ - وَالصَّادُ مِنْ سِينٍ كَمِثْلِ أَصْبغِ ... مِنْ يَا وَوَاوٍ أَلِفٌ لِلْمُبْتَغِي

يَا هَالُ ذَاتُ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ ... وَكَفُّكِ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ(١)

أصله البنان، فأبدلت الميم من النون؛ لقربهما في المجهورية.

(وَالْبَا) بالجر أيضًا عطفًا على «واوٍ»، أي وأبدلت الميم أيضًا جوازًا غير مطّرد من الباء الموحدة (كَـ) قولهم: ما زلت على هذا (رَاتِمًا) أصله راتبًا بمعنى ثابتًا، يقال: رتب يرتُب رُتوبًا، من باب قعد: إذا ثبت، وانتصب قائمًا، وقوله: (أَتَتْ فِي اللَّامِ) أي جاء إبدال الميم من لام الكلمة؛ إذ الباء في راتب لام الكلمة.

(وَالصَّادُ) أي وأُبدلت الصاد المهملة جوازًا غير مطّرد أيضًا (مِنْ سِينٍ) مهملة (كَمِثْلِ أَصْبغِ) أصله أسبغ.

[تنبيه]: تُبدل الصاد من السين التي بعدها غين، أو خاء معجمتان، أو قافٌ، أو طاءٌ مهملة، على سبيل الجواز، ولا يمنع توسّط حرف، أو حرفين بينها وبين السين، وذلك نحو أَصْبَغَ أصله أَسْبَغ، أي أتمّ، فأبدلت الصاد من السين، وصَلَخَ، والأصل سَلَخَ، تقول: سلختُ جلد الشاة: إذا نزعته، ومَسَّ صَقَر، وأصله مَسَّ سَقَر، وهو اسم من أسماء النار، والنخلَ باصقات، والأصل باسقات، أي طوال، وصراط، أصله سراط، والذي سوّغ هذا الإبدال شدّة استعلاء ما ذكرناه من الحروف الأربعة مع أن السين مهموسة، فبينهما منافرة، فأُبدلت صادًا؛ لقرب مخرج السين والصاد، وليوافق ما بعدها من الحروف الأربعة في الاستعلاء، فيتجانس الصوت، والله تعالى أعلم.

(مِنْ يَا وَوَاوٍ أَلِفٌ) أي أُبدلت الألف من الياء والواو وجوبًا مطّردًا، إذا تحرّكتا، وانفتح ما قبلهما كما سبق بيان ذلك بالتفصيل، وقوله: (لِلْمُبْتَغِي) متعلّق بخبر مبتدإ

(١) قوله: «يا هال» مرخّم هالة، اسم امرأة أي هالة، و«التمتام» هو الذي يُكثر التاء في كلامه، والواو في «وكفُّكِ» للقسم على سبيل الاستعطاف، وليس للقسم على الحقيقة و«المخضّب» من الخِضَاب صفة «كفّك»، مضاف إلى البنام، والبنان أطراف الأصابع.

٧٥٢ - كَقَالَ بَاعَ ثُمَّ فِي رَاسٍ أَتَتْ   مِنْ هَمْزَةٍ وَاللاَّمُ أَيْضًا أُبْدِلَتْ
٧٥٣ - فِي كَأُصَيْلاَلٍ مِنَ النُّونِ وَمِنْ   ضَادٍ كَمَا فِي الْطَجَعْتُ بِهَا يَعِنّْ

محذوف، أي هذا البيان كائن لمن يطلب التحقيق، وذلك (**كَقَالَ**) أصله قَوَلَ، و(**بَاعَ**) أصله بَيَعَ، فأبدلت الألف منهما؛ لتحركهما، وانفتاح ما قبلهما (**ثُمَّ**) بمعنى الواو؛ إذ لا ترتيب هنا (**فِي رَاسٍ أَتَتْ مِنْ هَمْزَةٍ**) أي جاء إبدال الألف من الهمزة جوازًا مطّردًا فيما كانت فيه الهمزة ساكنة، وما قبلها مفتوحًا، نحو راس، أصله رأس، كما مرّ بيانه مفصّلاً في المهموز.

(**وَاللاَّمُ أَيْضًا**) أي كما أُبدلت الحروف الماضية (**أُبْدِلَتْ**) بالبناء للمفعول، أي جاءت مبدلةً جوازًا غير مطّرد (**فِي كَأُصَيْلاَلٍ**) وقوله: (**مِنَ النُّونِ**) متعلّق بـ«**أبدلت**»، وأصله أُصَيلان، تصغير أُصْلان، وهو جمع أَصِيل كبعير وبُعْرَان، والأَصِيلُ: هو الوقت الذي بعد العصر إلى المغرب، صُغّر أُصْلان، فقيل: أُصيلان بوزن فُعَيلان بضمّ الفاء، وفتح العين، ثم أُبدلت اللام من النون، فقيل: أصيلال، قال الشاعر [من البسيط]:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا   أَعْيَتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ[1]

(**وَمِنْ ضَادٍ**) أي وأُبدلت اللام من الضاد المعجمة جوازًا غير مطّرد أيضًا؛ لاتحادهما في المجهوريّة (**كَمَا فِي الْطَجَعْتُ**) قال الشاعر [من الرجز]:

لَمَّا رَأَى أَنْ لاَدَعَهْ وَلاَ شِبَعْ   مَالَ إِلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ[2]

أصله اضطجع، فأُبدلت اللام من الضاد؛ لاتحادهما في المجهوريّة أيضًا، وقوله: (**بِهَا يَعِنّْ**) بتشديد النون؛ أي يظهر لفظ «**الطجعت**» باللام بدلاً من الضاد.

---

(١) المعنى: وقفت بدار الحبيبة أحيانًا، وسألتها عن الحبيبة، فعجزت عن الجواب، وما بها أحدٌ يُجيبني.
(٢) قوله: «الدعة»: خفض العيش، وعدم سعته، والأرطاة: واحدة الأرطى: شجر من شجر الرمل، والحِقْف بالكسر: الرمل الملتوي.

٧٥٤ - وَالزَّايُ مِنْ سِينٍ كَيُزْدِلُ الشَّعَرْ ... فِي هَكَذَا فَزْدِي مِنَ الصَّادِ اسْتَقَرْ

٧٥٥ - وَالطَّاءُ مِنْ تَاءٍ وُجُوبًا فِي افْتَعَلْ ... كَاصْطَبَرَتْ وَفِي فَحَصْطُ ذَا الْعَمَلْ

(وَالزَّايُ مِنْ سِينٍ) أي وأُبدلت الزاي من السين المهملة جوازًا غير مطّرد أيضًا (كَيُزْدِلُ) بضم أوله، وكسر ثالثه (الشَّعَرْ) بفتح العين المهملة، لغة في سكونها، وأصله يُسْدِل الشعر، والإسدال: الارخاء.

[تنبيه]: تُبدل الزاي من السين والصاد المهملتين أيضًا بشرطين: أحدهما: أن تكون ساكنةً، والآخر أن يقع بعدها دال مهملة، والذي يُسوّغ إبدال السين زايًا عند وجود هذين الشرطين أن الدال حرف مجهورٌ، والسين حرف مهموسٌ، وبينهما مباينةٌ، فقلبوا السين إلى الزاي؛ ليوافق السينَ في المخرج، والدال في الجهر، فيتجانس الصوت، وتسهل الكلمة على اللسان، والله تعالى أعلم.

(فِي هَكَذَا فَزْدِي مِنَ الصَّادِ اسْتَقَرْ) أي ثبت إبدال الزاي من الصاد المهملة جوازًا غير مطّرد أيضًا في قول حاتم الطائيّ: «هكذا فَزْدِي أَنَهْ»، وقصّته أنه كان من المشهورين بالكرم؛ فأُسر، فأقام في الأسر بُرهةً من الزمان، فبينما هو ذات ليلة على باب الخباء مقيّدًا، إذ طرق صاحبَ الخباء ضيفٌ ، فرحّب به، وأنزله، وأَمَرَ بَعْضَ خَدَمه أن يأتي حاتمًا ببعير ليفصده لأجل الضيف، فلما أُتي حاتم بالبعير نحره، فلامه الخدَمُ، وقالوا: أمرناك بفصده، فكيف أقدمت على نحره، فقال: هكذا فَزْدِي أَنَهْ، فقال الضيف لصاحب الخباء: مَن هذا الأسير؟ فقال: هو حاتمٌ الطائيّ، فاستوهبه منه، فوهبه إياه، ثم أطلقه.

ومعنى كلامه: أي هكذا فَصْدُ الكرام، فأصله فصدي، و«أنه» تأكيد لياء المتكلّم، والهاء فيه للوقف،، وإنما أُبدلت الصاد زايًا؛ لقرب مخرجهما، واتّحادهما في الصفير.

(وَالطَّاءُ مِنْ تَاءٍ) أي وأُبدلت الطاء المهملة من التاء (وُجُوبًا) أي إبدالاً واجبًا مطّردًا (فِي) باب (افْتَعَلْ) كما سبق من أن تاء الافتعال إذا وقعت بعد أحد الأحرف الأربعة التي هي المطبقة المستعلية، وهو: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء تُقلب وجوبًا طاءً

٧٥٦ ـ وَمَوْضِعٌ لَمْ تَرَهُ مُقَيَّدَا فَجَائِزٌ لَيْسَ يُرَى مُطَّرِدَا

مهملةً؛ لما بين أحرف الإطباق وبين التاء من التضادّ والتنافر، وجمع المتضادّين ثقيل، فطلبوا حرفًا من مخرج التاء؛ ليوافق التاء في المخرج، والأحرف المطبقة في الإطباق؛ ليسهل النطق بها، وهو الطاء، وذلك(كَاصْطَبَرْتُ) أصله اصتبرت، ونحو اضطرب، أصاه اضترب، واطّلب، أصله اطتلب، واظطلم، أصله اظتلم، فأبدلت التاء طاءً؛ لما ذكرناه (وَفِي فَحَصْطُ) أصله فَحَصْتُ، يعني أن الطاء أُبدلت من التاء جوازًا غير مطّرد في فَحَصْتُ على صيغة المتكلّم، فصار فَحَصْطُ؛ لقرب مخرج التاء والطاء، كما حقّقناه آنفًا، وقوله: (ذَا العَمَلْ) منصوب بنزع الخافض؛ لأن فحص يتعدى بـ«عن»، أي عن هذا العمل.

(وَمَوْضِعٌ) من المواضع التي تقدّمت من أول بحث الإبدال إلى هنا (لَمْ تَرَهُ مُقَيَّدَا) أي لم تر الإبدال فيه مقيّدًا بشيء من الوجوب المطّرد، أو الجواز المطّرد (فَجَائِزٌ) أي فهو إبدال جائز (لَيْسَ يُرَى) بالبناء للمفعول (مُطَّرِدَا) أي لا يكون إبدالًا مطّردًا، بل هو سماعي، لا يقاس عليه، كما مرّ كلّ ذلك مفصّلاً ـ ولله الحمد والمنة، وله الفضل والنعمة ـ.

[تنبيه]: كان في الشطر الثاني من هذا البيت الأخير انكسار، فأصلحته؛ لأن شيخنا رحمه الله تعالى أذن لي في إصلاح ما أراه خطأ، ونصّه:

يَكُونُ جَائِزًا لَيْسَ مُطَّرِدَا

والله عز وجل أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

الْبَابُ السَّابِعُ
فِي اللَّفِيفِ

٧٥٧ - وَسُمِّيَ اللَّفِيفَ إِذْ قَدْ لَفَّا ... لِحَرْفَيِ الْعِلَّةِ فِيهِ رِدْفَا

٧٥٨ - وَقَدْ أَتَى مَفْرُوقًا اوْ مَقْرُونَا ... فَأَوَّلٌ وَقَوْا لِمَنْ يَقُونَا

ولمّا أنهى الكلام على الناقص، وما أتبعه من ذكر أحكام الإبدال، شرع يبيّن اللفيف بنوعيه، وهو آخر الأنواع، فقال:

(الْبَابُ السَّابِعُ: فِي اللَّفِيفِ)

(الْبَابُ السَّابِعُ) أي من الأبواب السبعة المذكورة في الخطبة (فِي اللَّفِيفِ) أي في بيان أحكام اللفيف، وهو في اللغة ما اجتمع من الناس من قبائل شتّى، ومنه قوله تعالى: ﴿جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا﴾، أي مجتمعين مختلطين، ثم نقله أرباب هذا الفنّ إلى هذا المعنى، وهو ما فيه حرفا علّة؛ لاجتماع الحرفين المعتلّين في ثلاثيّه، وهذا معنى قوله:

(وَسُمِّيَ) بالبناء للمفعول، أي سُمّي هذا النوع من الأفعال (اللَّفِيفَ) فعيل بمعنى مفعول (إِذْ) تعليليّة، أي لأنه (قَدْ لَفَّا) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، أي جمع (لِحَرْفَيِ الْعِلَّةِ) اللام في «لحرفي» زائدة؛ لأن «جمع» يتعدّى بنفسه، وقوله: (فِيهِ) متعلّق بـ(رِدْفًا) بكسر، فسكون، وهو منصوب على الحال أي حال كون أحدهما مرادفًا للآخر (وَقَدْ أَتَى) أي اللفيف، حال كونه (مَفْرُوقًا اوْ) بوصل الهمزة للوزن (مَقْرُونَا) يعني أن اللفيف على ضربين: أحدهما: مفروق، والآخر مقرون، وهذا الحصر عقليّ؛ لأن حرفي العلّة في الكلمة الثلاثيّة، إما أن يتوسّط بينهما حرف صحيح، أو لا، فإن كان الأول يُسمّى مفروقًا؛ لوجود الفارق بينهما، وإن كان الثاني يُسمّى مقرونًا؛ لاقترانهما دون فاصل.

٧٥٩ - وَحُكْمُ فَائِهِ كَحُكْمِ وَعَدَا وَلاَمِهِ مِثْلُ رَمَى يَرْمِي الْعِدَا

(فَأَوَّلٌ) أي المفروق، وقدّمه لكون فائه حرف علّة، وهو مقدّم على العين، وبعضهم قدّم المقرون؛ نظرًا إلى كثرة أبحاثه بالنسبة إلى المفروق، ولكلٍّ وِجْهَةٌ.

[تنبيه]: القسمة العقليّة تقتضي أن يكون للفيف المفروق أربعة أقسام؛ لأن حرف العلّة اثنان: واوٌ، وياءٌ، وموضعهما اثنان أيضًا: الفاء، واللام، والاثنان في الاثنين بأربعة، لكن ليس في كلامهم من هذا النوع ما فاؤه ياء إلا يَدَيْتُ بمعنى أنعمتُ، فالفاء فيما عداه واوٌ لا غيرُ، واللام لا تكون إلا ياء؛ لأنه ليس في كلامهم فِعْلٌ فاؤه ولامه واوٌ، فانحصر باستقراء كلامهم في قسم واحد، وهو ما فاؤه واوٌ، ولامه ياءٌ، ولا يجيىء إلا من ثلاثة أبواب باستقراء كلامهم أيضًا: عَلِم يعلَمُ، كوَجِيَ يَوْجَى، وحَسِبَ يحسِب، كوَلِيَ يَلِي، وضرب يضرِبُ، كوَقَى يَقِي، كما ذكره بقوله: (وَقَوْا) مثال للماضي (لِمَنْ يَقُونَا) مثال للمضارع (وَحُكْمُ فَائِهِ) أي فاء الكلمة من اللفيف المفروق ماضيًا ومضارعًا (كَحُكْمِ) المثال الواويّ في تصاريفه، نحو(وَعَدَا) ماضيًا ومضارعًا أيضًا، فكما لا يُعلّ الفاء من المثال الواويّ في الماضي لا يُعلّ فاء اللفيف المفروق في الماضي أيضًا، وكما يُعلّ الفاء بالحذف في المضارع من المثال الواويّ إذا كان مكسور العين؛ لوقوعها بين عدوّتيها: الياء والكسرة يُعلّ الفاء بالحذف أيضًا في المضارع من اللفيف المفروق إذا كان مكسور العين لما ذكرناه في المثال؛ إذ اللفيف المفروق مثال باعتبار الفاء، كما يكون ناقصًا باعتبار اللام، ولهذا قال الناظم: (وَلاَمِهِ) أي لام كلمة اللفيف المفروق ماضيًا ومضارعًا (مِثْلُ) لام (رَمَى يَرْمِي) أي كما يُعلّ حرف العلّة بقلبها ألفًا في الماضي من الناقص إذا كان مفتوح العين؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، كذلك يُعلّ حرف العلّة بقلبها ألفًا في الماضي من اللفيف، إذا كان مفتوح العين؛ لما ذكرناه، وكما تُسكّن الياء في المضارع من الناقص إذا كان مكسور العين؛ لثقل الضمّة على الياء، كذلك تُسكّن في المضارع من اللفيف المقرون أيضًا؛ للثقل المذكور، وهكذا حكم التثنية، والجمع، والأمر، والنهي، وأسماء: الفاعل، والمفعول، والمكان، والزمان، والآلة.

٧٦٠ - وَالأَمْرُ قِهْ قِيَا وَقُوا وَقِينَا   قِيَنَّ قُلْ مُؤَكِّدًا يَقِينَا
٧٦١ - وَقُنْ وَفَاعِلٌ يَكُونُ وَاقِي   مَفْعُولُهُ الْمَوْقِيُّ قِسِ الْبَاقِي

وقوله: (الْعِدَا) بكسر العين، وتُضمّ: جمع عَدُوّ، مفعول به لـ«رمى يرمي» على سبيل التنازع.

(وَالأَمْرُ) أي صيغة الأمر من وَقَى يقي (قِهْ) بكسر القاف، والهاء للسَّكْتِ، فهو على حرف واحد للمفرد المذكّر، وذلك لأنك قد عرفت أن اللفيف المفروق كالمثال فاءً، والناقص لامًا، فحُذفت الواو من يَوْقِي كما حُذفت من يَوْعِدُ، فبقي يَقِي، ثم حُذف حرف المضارعة؛ للأمر؛ فحُذفت الياء أيضًا علامةً للجزم، كما تُحذف من ارْمِ علامةً له، فلا جَرَمَ يبقى على حرف واحد، وهو القاف المكسورة، ولذلك يجب إلحاق هاء السكت في آخره عند الوقف؛ لئلا يكون الابتداء والوقف على حرف واحد، وقس عليه، وإلى هذا أشار ابن مالك رحمه الله تعالى في «الخلاصة» حيث قال:

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّْ   بِحَذْفِ آخِرٍ كَـ«أَعْطِ مَنْ سَأَلْ»
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَـ«عِ» أَوْ   كَـ«يَعِ» مَجْزُومًا فَرَاعِ مَا رَعَوْا

و(قِيَا) للمثنى (وَقُوا) لجماعة الذكور، وقِي للمؤنّثة المفردة (وَقِينَا) بألف الإطلاق، لجماعة الإناث (قِيَنَّ) بالنون المشدّدة (قُلْ) حال كونك (مُؤَكِّدًا) للفعل، وقوله: (يَقِينَا) مفعول به لـ«مؤكّدًا»، أي مؤكّدًا يقينك، واليقين: العلم الحاصل بالنظر والاستدلال، قاله الفيّوميّ[1].

(وَ) تقول مؤكّدًا بالنون الخفيفة (قُنْ) بضم القاف لجمع الذكور، وبكسرها للمفردة المؤنّثة، والياء محذوفة، وأما المذكر، فتقول فيه: قِيَنْ بفتح الياء، وقد تقدم تفاصيل ذلك في موضعه، فراجعه تستفد.

(وَفَاعِلٌ) أي صيغة اسم الفاعل من اللفيف المفروق (يَكُونُ وَاقِي) بياء الإشباع؛

(١) «المصباح» ٢/ ٦٨١.

٧٦٢ - وَالْمَوْضِعُ الْمَوْقَى وَمِيقَى آلَتُهْ وُقِيَ يُوقَى إِنْ تُحَوَّلْ صِيغَتُهْ

للوزن، وإلا فهو واقٍ بالتنوين، كرَامٍ، وأصله واقي بالياء، فأُعلّ كإعلال رَامٍ، وقد سبق بيانه في موضعه (مَفْعُولُهُ) أي صيغة اسم المفعول من اللفيف المفروق (الْمَوْقِيُّ) بفتح الميم، وكسر القاف، وتشديد الياء، وأصله موقُويٌ، فاجتمع فيه الواو والياء، وسَبقت إحداهما بالسكون، فقُلبت الواو ياءً، وأُدغمت الياء في الياء، ثم كسرت القاف؛ لأجل الياء، فصار مَوْقِيًّا، بوزن مَرْمِيٍّ، وقوله: (قِسِ الْبَاقِي) أي غير المفرد، فتقول: موقيّان، موقيّون، موقيّة، موقيّتان، موقيّات، ومواقيّ.

(وَالْمَوْضِعُ) أي صيغة اسم الموضع من اللفيف المفروق (الْمَوْقَى) بفتح الميم، وسكون الواو، وفتح القاف، بوزن مَرْمَى، وأصله مَوْقَيٌ بتنوين الياء، فأُعلّ كإعلال مَرْمَى، وإنّما فتحوا العين في الموضع من اللفيف، سواء كان عين مضارعه مفتوحًا، أو مكسورًا، أو مضمومًا، كما في الناقص، ولم يكسروها، كما في المثال، مع أن اللفيف كالمثال فاءً، كما يكون كالناقص لامًا؛ لخفّة الفتحة بالنسبة إلى الكسرة، والله تعالى أعلم.

(وَمِيقَى) بكسر الميم، وسكون الياء، وفتح القاف، وهو مبتدأ، أو خبر مقدّم لـ(آلَتُهْ) يعني أن صيغة اسم الآلة من اللفيف المفروق، كوقَى يقي مِيقًى، وأصله مِوْقَيٌ بكسر الميم، وسكون الواو، وفتح القاف وتنوين الياء، فقُلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها، كما في ميزان، ثم أُعلّ كإعلال مِرْمًى.

(وُقِيَ) بضمّ الواو، وكسر القاف (يُوقَى) بضمّ حرف المضارعة، وسكون الواو، وفتح القاف (إِنْ) شرطيّة (تُحَوَّلْ صِيغَتُهْ) أي إن بُني للمجهول، فقوله: «وُقِي يُوقَى» مبتدأ محكيّ؛ لقصد لفظه، وخبره جملة الشرط، وجواب الشرط دلّ عليه ما قبله.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الفعل المجهول من اللفيف المفروق، يكون وُقي يوقَى إلخ، ولمّا زالت الكسرة من عين المضارع أُعيدت الواو المحذوفة، كما في مجهول المثال، كيُوعَد، والله تعالى أعلم.

٧٦٣ - ثُمَّ طَوَى يَطْوِي أَتَى مَقْرُونَا فَحُكْمُهُ كَنَاقِصٍ تَدْرُونَا
٧٦٤ - وَأَمْرُهُ اطْوِ وَاطْوِيَا أَوِاطْوِي وَإِنْ تُرِدْ نُونَيْنِ فِيهِ تَزْوِي

ولمّا أنهى الكلام على اللفيف المفروق، أتبعه بالكلام على اللفيف المقرون، فقال: (ثُمَّ طَوَى يَطْوِي) من الباب الثاني، كضرب يضرب (أَتَى مَقْرُونَا) أي لفيفًا مقرونًا، وهو الذي لا يتوسّط بين حرفي العلّة حرف صحيح، بل هما مقرونان، ولذا سُمّي لفيفًا مقرونًا.

[تنبيه]: القسمة العقليّة تقتضي أن يكون هذا النوع أربعة أقسام؛ لما مرّ في المفروق، لكن لكن لم يجيء ما يكون عينه ولامه ياءً، فبقي ثلاثة أقسام، ولا يجيء اللفيف المقرون بالاستقراء إلا من باب عَلِم يَعْلَمُ، نحو قَوِيَ يَقْوَى، وضرب يضرب، نحو طَوَى يَطْوي، لكنهم التزموا فيما يكون الحرفان فيه واوين كسر العين، فقلبوا فيه الواو الأخيرة ياءً؛ دفعًا للثقل، نحو قَوِيَ، أصله قَوِوَ، وإنما جاء في هذا النوع يَفْعِلُ بالكسر مع كون العين واوًا؛ لأن العبرة في هذا الباب باللام، ولهذا لا تُعلّ العين، والله تعالى أعلم.

(فَحُكْمُهُ) أي حكم اللفيف المقرون (كَنَاقِصٍ) أي كحكم فعل ناقص، في الإعلال عند وجود موجِبه، والتصحيح عند انتفائه، وقوله:(تَدْرُونَا) أي تعلمون ذلك، وهو خبر بمعنى الأمر، أي اعلموه.

[تنبيه]: لا تُعل عين الماضي، والمضارع من المقرون، كطوى يطوي؛ لما سبق في باب الأجوف، من أنه لا يُعلّ عين طوى بعد إعلال لامه؛ لكونه محلّ التغيير، حتى لا يجتمع فيه إعلالان، فتنبه، والله تعالى أعلم.

(وَأَمْرُهُ) أي صيغة الأمر من اللفيف المقرون، كطوى يطوي (اطْوِ) للواحد المذكر (وَاطْوِيَا) لمثناه (أَوِ) بمعنى الواو (اطْوِي) للواحدة المؤنّثة، وهكذا بقيّة الأمثلة (وَإِنْ تُرِدْ نُونَيْنِ) أي نوني التوكيد: الثقيلة، والخفيفة (فِيهِ) أي الأمرِ (تَزْوِي) أي تنقله عن

٧٦٥ - قُلِ اطْوِيَنَّ وَاطْوِيَنْ عَلَيْهِ قِسْ	لأَنَّ أَمْثِلَتَهُ لاَ تَلْتَبِسْ
٧٦٦ - وَالأَمْرُ مِنْ رَوِيْ يَجِي ازْوِ وَازْوِيَا	ثُمَّ ازوِيَنَّ إِنْ بِنُونِ رُوِيَا
٧٦٧ - وَآخِرُ النَّاقِصِ قَدْ يُرَدُّ مَعْ	نُونَيْنِ لِلتَّوْكِيدِ كَيْفَمَا وَقَعْ
٧٦٨ - لِعَدَمِ السُّكُونِ بِالْفَتْحِ الَّذِي	قَبْلَهُمَا أَلَمْ كَاطْوِيَنَّ ذِي

العرب، وتحكيه لغيرك (**قُلِ: اطْوِيَنَّ**) بالنون المشدّدة، للواحد المذكّر (**وَاطْوِيَنْ**) بسكون النون له أيضًا (**عَلَيْهِ**) أي على المذكور من المثالين (**قِسْ**) غير ما ذكرته (**لأَنَّ أَمْثِلَتَهُ لاَ تَلْتَبِسْ**) أي لا تشتبه، بل هي واضحة، وقد تقدّم بحثها مستوفًى في موضعه.

(**وَالأَمْرُ مِنْ رَوِي**) بكسر الواو، من باب عَلِمَ، من الريّ: ضدّ العطش، لا من الرواية، من باب ضَرَب؛ لئلا يتكرّر المثال، قال الفيّوميّ: رَوِيَ من الماء يَرْوَى رَيًّا، والاسم الرِّيُّ بالكسر: فهو ريّان، والمرأة رَيَّا وِزَانُ غَضْبَانَ وغَضْبَى، والجمع في المذكّر والمؤنّث رِوَاءٌ، وزانُ كتاب انتهى[1] (**يَجِي ازْوِ**) بكسر الواو للواحد المذكّر (**وَازْوِيَا**) لمثناه (**ثُمَّ ازْوِيَنَّ**) بنون مشدّدة (**إِنْ بِنُونِ رُوِيَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي إن أريد روايته مؤكّدًا بالنون، وهكذا سائر الأمثلة واضحة مما سبق في موضعه.

(**وَآخِرُ النَّاقِصِ**) واويًا كان أو يائيًا، وكذا اللفيف مقرونًا كان أو مفروقًا (**قَدْ يُرَدُّ مَعْ نُونَيْنِ لِلتَّوْكِيدِ**) أي المشدّدة، والخفيفة (**كَيْفَمَا وَقَعْ**) أي على أيّ حال حصل، وفي أي تركيب وُجد (**لِعَدَمِ السُّكُونِ**) أي لكون السكون الموجبة للحذف معدومةً (**بِالْفَتْحِ**) أي بسبب وجود الفتح (**الَّذِي قَبْلَهُمَا**) أي قبل نوني التوكيد، وهو ظرف لـ(**أَلَمْ**) أي نزل، ووُجد.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنك إذا أردت أن تعرف أحكام ما قبل نوني

(١) «المصباح المنير» ١/٢٤٦.

٧٦٩ - وَكَاغْزُوَنَّ ،وَازْوَيَنَّ مِثْلُ مَا ... فِي فَاطْوِيَا وَفِي اغْزُوَا قَدْ عُلِمَا
٧٧٠ - وَإِنْ مَعَ الْمُضْمَرِ يَجْتَمِعْ حُذِفْ ... وَشَكْلُهُ بِمَا يُجَانِسُ أُلِفْ

التوكيد، من الحذف والإثبات، والإعادة ، ومن الفتح، والكسر، والضمّ في الناقص، واويًا كان، أو يائيًا، ومن اللفيف، مفروقًا كان أو مقرونًا، فانظر إلى حرف العلّة التي قبل نوني التوكيد، فإن كانت أصليّة، بأن كانت لام الكلمة محذوفة للجزم تَرُدُّ ذلك الحرف المحذوف عند اتّصال نون التوكيد بها في الواحد؛ لأن حذفها كان للسكون، أي ليكون آخر الأمر ساكنًا؛ إذ الحرف الأخير من الناقص كحركة الحرف الأخير من الصحيح، فيكون إسكان الناقص بحذف الحرف الأخير كما يكون إسكان الصحيح بحذف حركة الحرف الأخير، وقد فُقد ذلك بدخول النون المؤكّدة؛ لوجوب تحريك ما قبلها في الصحيح؛ لئلا يجتمع ساكنان: الحرف الأخير، وأولى نوني التوكيد، فتقول: اضربَنّ بتحريك الباء، فكان كأنه رُدّت الحركة المحذوفة؛ لأجل السكون، فوجب رَدُّ ما حُذف لأجل السكون في الناقص، واللفيف أيضًا، ثم لمّا رُدّت تلك المحذوفة وجب تحريكها؛ لئلا يجتمع ساكنان، فتفتح تلك الحروف المردودة؛ لخفّة الفتحة، نحو اطويَنّ، كما أشار إليه بقوله: **(كَاطْوِيَنَّ)** بفتح الياء المحذوفة للسكون المردودة بدخول النون، وقوله: **(ذِي)** مفعول «اطوينّ» **(وَكَاغْزُوَنَّ)** بفتح الواو أيضًا **(وَازْوَيَنَّ)** بفتح الياء أيضًا **(مِثْلُ مَا)** تردّ المحذوفة من الواحد، وتفتح **(فِي فَاطْوِيَا)** أي في المثنّى من اليائيّ، وهو متعلّق بـ«عُلِما» **(وَفِي اغْزُوَا)** في المثنى من الواويّ، وقوله: **(قَدْ عُلِمَا)** بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول.

هذا كلّه فيما إذا كانت حروف العلّة التي قبل نوني التوكيد أصليّة، وأما إذا كانت حروف العِلّةِ ضميرًا، نُظِرَ إلى ما قبلها، كما أشار إليه بقوله:

(وَإِنْ مَعَ الْمُضْمَرِ يَجْتَمِعْ) أي نون التوكيد **(حُذِفْ)** أي المضمر؛ لالتقاء الساكنين **(وَشَكْلُهُ)** أي تحريكه **(بِمَا يُجَانِسُ)** أي بالشكل الذي يُجانس ذلك الحرف **(أُلِفْ)**

٧٧١ - نَحْوُ ازْوَوُنَّ وَازْوَيِنَّ إِنْ فُتِحْ ... مَا قَبْلَهُ فِي غَيْرِهِ الْحَذْفُ يَضِحْ
٧٧٢ - كَاطْوُنَّ وَاطْوِنَّ بِحَذْفِ الْمُضْمَرِ ... كَاغْزُو الرِّجَالَ وَاغْزِي الْقَوْمَ فَاخْبُرِي
٧٧٣ - فَاعِلُهُ طَاوٍ فَوَاقٌ لاَ يُعَلْ ... مِثْلَ طَوَى رَيَّانُ مِنْ يَرْوَى حَصَلْ

بالبناء للمفعول، أي صار مألوفًا في الاستعمال (**نَحْوُ ازْوَوُنَّ**) بفتح الواو الأولى، وضمّ واو الضمير (**وَازْوَيِنَّ**) بفتح الواو، وكسر ياء الضمير، وهذا (**إِنْ فُتِحْ مَا قَبْلَهُ**) أي إن كان ما قبل الضمير مفتوحًا، كما مثّله، وأما (**فِي غَيْرِهِ**) أي غير المفتوح، سواء كان مضمومًا، أو مكسورًا (**الْحَذْفُ**) أي حذف المضمر (**يَضِحْ**) مضارع وَضَحَ: أي يظهر، يعني أنه إذا كان ما قبل نون التوكيد غير مفتوح تُحذف حرف العلّة التي هي الضمير؛ لالتقاء الساكنين، ولا تُحرّك، وإن كانت الحركة عارضة؛ لعدم الخفّة فيما قبلها؛ لأنه ليس بمفتوح مع أن الحركة التي قبلها تدلّ عليها، كضمّة الواو التي في قوله: (**كَاطْوُنَّ**) لجماعة الذكور، أصله اطوُونّ، حُذفت واو الجمع؛ لاجتماع الساكنين، وضمّةِ ما قبلها (وَ) ككسرته في نحو (**اطْوِنَّ**) للواحدة المؤنّثة، أصله اطْوِينَّ حُذِفَتْ ياءُ الضمير (**كَاغْزُو الرِّجَالَ**) أي كما يُحذف حرف العلّة عند ملاقاة ساكن آخر، «**كاغْزُوا الرجال يا قومُ**»، وهذا نظير اطوُنّ بضمّ الواو (**وَاغْزِي الْقَوْمَ**) يا هند، وهذا نظير اطْوِنَّ بكسر الواو، وقوله: (**فَاخْبُرِي**) بضم الموحّدة، أي فاعلم هذا التحقيق.

وحاصل المعنى بإيضاح أنه يحذف حرف العلّة التي هي الضمير بدخول نون التأكيد؛ لالتقاء الساكنين كما يُحذفُ عند اتّصال ساكن آخر غير نون التأكيد؛ لالتقاء الساكنين، لكن في اللفظ، لا في الكتابة، والفرقُ ما مرّ من أن نون التوكيد في حكم داخل الكلمة، فتكون الكلمة معها مبنيّة كالمركّب، بخلاف المفعول، فإنه فضلة في الكلام، والله تعالى أعلم.

(**فَاعِلُهُ**) أي صيغة اسم الفاعل من طَوَى يطوي (**طَاوٍ**) طاويان طاوون، طاوية، طاويتان، طاوياتٌ، وطواوٍ، وأصله طاوِيٌ، فأُعلّ كإعلال رَامٍ (**فَوَاقٌ**) ووقع في النسخة «**فوال**» باللام، والصواب ما هنا (**لاَ يُعَلّ**) بالبناء للمفعول، يعني أن واو طاوٍ الذي هو

٧٧٤ - رَيَّى وَرَيَّيَانِ رَيَّانَانِ ... جَمْعُهُمَا الرِّوَاءُ خُذْ بَيَانِي
٧٧٥ - مَا وَاوُهُ يُعَلُّ كَالسِّيَاطِ ... فِرَارَ إِعْلَالَيْنِ وَالإِفْرَاطِ

عين الكلمة لا يلحقه إعلال؛ لئلا يجتمع فيه إعلالان، كما لا يُعلّ الواو في «**طَوَى**»، وهذا معنى قوله: (**مِثْلَ طَوَى**) بنصب «**مثل**» على الحال، ورفعه على الخبرية لمحذوف، أي هو مثلُ طَوَى، يعني أنه كما لا يُعلّ الواو من طَوَى؛ لما مرّ آنفًا لا يُعلّ الواو من طَاوٍ؛ لذلك.

(**رَيَّانُ**) مبتدأ خبره جملة «**حَصَلْ**»، يعني أن رَيّان بفتح الراء، وتشديد الياء التحتانيّة (**مِنْ يَرْوَى**) من باب علِمَ، متعلّقٌ بـ(**حَصَلْ**) يعني أن الصفة المشبّهة من الرِّيّ بالكسر والفتح كما مرّ، رَيّانُ بوزن عطشان، للمفرد المذكر، وإنما قلنا: الصفة المشبّهة، ولم نقل: اسم الفاعل؛ لأن الريّ من أفعال الطبيعة، فلا يجيء منه إلا الصفة المشبّهة التي ليست على زنة فعله، ولذلك أفرده بالذكر، ولم يكتف بذكر اسم الفاعل من طَوَى، والله تعالى أعلم.

وتقول للمفردة المؤنّثة (**رَيَّى، وَ**) لمثنّاها (**رَيَّيَانِ**) بقلب ألف التثنية ياء؛ لاجتماع الألفين، وعدم إمكان حذف إحداهما؛ لالتباس بالمفرد، ولمثنّى المذكّر (**رَيَّانَانِ**) أصله رَوْيانان، وإنما أخره للوزن (**جَمْعُهُمَا**) أي جمع المذكّر والمؤنّث (**الرِّوَاءُ**) بكسر الراء بوزن الكتاب، أصله رِواي قُلبت الياء همزة؛ لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة، واستوى جمعهما، فصار على وزن عَطْشَان، وعطشانان، وعِطَاش، وعطشى، وعَطْشَيان، وعِطَاش.

وقوله: (**خُذْ بَيَانِي**) كمّل به البيت، أي خذ ما بيّنته لك من هذه المسائل.

(**مَا**) نافيةٌ (**وَاوُهُ**) أي واو رِوَاء الجمع للمذكّر والمؤنّث (**يُعَلُّ**) بالبناء للمفعول، يعني أن واو رِواء لا يُجعل ياء (**كَالسِّيَاطِ**) أي كما يُجعل الواو ياء في السياط جمع سوط، أصله سِوَاطٌ، قُلبت واوه ياءً لانكسار ما قبلها (**فِرَارَ إِعْلَالَيْنِ**) علّة لعدم قلب واو رِوَاء، أي لئلا يجتمع فيه إعلالان، وقوله: (**وَالإِفْرَاطِ**) بالكسر، أي مجاوزة الحدّ، وهو

٧٧٦ - إِذْ يَاؤُهُ الأَخِيرُ هَمْزَةً قُلِبْ وَأَنْ تَصِحَّ عَيْنُهُ إِذًا يَجِبْ
٧٧٧ - وَإِنْ تُضِفْ مُؤَنَّثًا ثَنِيَّتَهُ لِلْيَاءِ مَنْصُوبًا وَخَفْضًا قُلْتَهُ
٧٧٨ - بِخَمْسِ يَاءَاتٍ كَرَيَيِّيَّ عِذْ فَعَيْنُ فِعْلٍ ثُمَّ مَا لَامًا تَرِدْ

مؤكّد لما قبله، ثم أشار إلى وجه اجتماع الإعلالين، بقوله:

(**إِذْ**) تعليليّة (**يَاؤُهُ الأَخِيرُ هَمْزَةً قُلِبْ**) أي لوقوعها بعد ألف زائدة للتكسير (**وَأَنْ**) مصدريّة (**تَصِحَّ عَيْنُهُ**) أي عين الكلمة منه، وهي الواو (**إِذًا**) أي إذا كانت الياء منقلبة إلى الهمزة (**يَجِبْ**).

وحاصل ما أشار إليه بإيضاح أنه لا تجعل واو رِواء الذي هو جمع لهما ياءً كما في سِيَاط حتى لا يجتمع فيه إعلالان: أحدهما: قلب الواو التي هي عين الكلمة ياءً، وثانيهما قلب الياء التي هي لام الكلمة همزة؛ لوقوعها بعد ألف زائدة للتكسير.

[**فإن قلت**]: قد مرّ أن الإعلال إنما لا يجوز إذا لم يتوسّط بينهما حرفٌ، أما إذا توسّط جاز، كما في يقي، وأصله يَوْقِي، فأُعلّ الواو بالحذف، والياء بالإسكان؛ لتوسّط القاف بينهما.

[**أجيب**]: بأن الألف واسطة كلا واسطة؛ للزوم سكونها، ولأنها ليست أصليّةً، والواسطة المعتبرة هي الأصليّة[1]، والله تعالى أعلم.

(**وَإِنْ تُضِفْ مُؤَنَّثًا**) وقوله: (**ثَنِيَّتَهُ**) صفة لمؤنّثًا، أي مؤنّثًا مثنّى (**لِلْيَاءِ**) متعلّق بـ«**تُضِف**»، أي إلى ياء المتكلّم، حال كونه (**مَنْصُوبًا، وَخَفْضًا**) عطف على ما قبله ، أي مخفوضًا، أو ذا خفض (**قُلْتَهُ**) أي تلفّظت به (**بِخَمْسِ يَاءَاتٍ**) الأولى هي المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل، والثانية لام الفعل، والثالثة منقلبة عن ألف التأنيث، والرابعة علامة النصب، أو الجرّ، وهذه الأربعة هي أربعة في رَيَّيَيْنِ بلا إضافة، والخامسة

(١) «الفلاح» ص١٥٥-١٥٦.

٧٧٩ ـ وَمَا لِتَأْنِيثٍ وَمَا لِلتَّثْنِيَةْ   فَيَاءُ مَنْ كَلَّمَ كَانَتْ وَالِيَهْ
٧٨٠ ـ مَفْعُولُهُ الْمَطْوِيُّ وَالْمَطْوَى مَحَلّْ   وَالآلَةُ الْمِطْوَى فَسَلْ مِمَّنْ نَقَلْ

ياء الإضافة، ثم مثّل لما فيه الخمسة بقوله: (**كَرَيْتِيَّ عِدْ**) بكسر العين المهملة، وسكون الدال، فعل أمر من الوعد (**فَعَيْنُ فِعْلٍ**) أي فأولى الخمسة هي الياء المنقلبة عن عين الفعل (**ثُمَّ مَا**) موصولة، أي ثم الثانية هي الياء التي (**لامًا تَرِدْ**) أي تأتي لام الفعل (**وَمَا لِتَأْنِيثٍ**) أي والثالثة هي الياء المنقلبة عن ألف التأنيث (**وَمَا لِلتَّثْنِيَةْ**) أي والرابعة هي الياء التي جاءت للدلالة على التثنية (**فَيَاءُ مَنْ كَلَّمَ**) أي الياء التي دلّت على المتكلّم (**كَانَتْ وَالِيَهْ**) أي تابعة للرابعة، فهي الياء الخامسة، والله تعالى أعلم.

(**مَفْعُولُهُ**) أي صيغة اسم المفعول من طَوَى (**الْمَطْوِيُّ**) بفتح الميم، وسكون الطاء، وكسر الواو، وتشديد الياء للواحد المذكّر، ولغيره المطويّان، والمطويّون، والمطويّة، والمطويتان، والمطويّات(**وَالْمَطْوَى**) بفتح الميم، وسكون الطاء، وفتح الواو، وهو مبتدأ خبره قوله: (**مَحَلّ**) أي اسم موضع (**وَالآلَةُ**) أي الصيغة الدالّة على الآلة (**الْمِطْوَى**) بكسر الميم، وسكون الطاء، وفتح الواو، وقوله: (**فَسَلْ مِمَّنْ نَقَلْ**) كمّل به البيت، و«سَلْ» بفتح السين، وسكون اللام فعلُ أمر من سال يسال، لغة في سأل يسأل بالهمزة، قال الفيّوميّ: سألتُ الله العافية: طلبتُها سُؤالاً، قال: والأمر من سأل اسأل بهمزة وصل، فإن كان معه واو جاز الهمز؛ لأنه الأصل، وجاز الحذف للتخفيف، نحو واسألوا، وسَلُوا، وفيه لغةٌ سال يسالُ، من باب خاف يخاف، والأمر من هذه سَلْ، وفي المثنى والمجموع سَلا، وسلُوا على غير قياس انتهى[1]، وقوله: (**مِمَّنْ نَقَلْ**) متعلّق بـ«سَلْ»، والفعل مبنيّ للفاعل، أي اسأل تفاصيل هذه المسائل ممن أخذه عن المحقّقين من أهل الفنّ، أو ممن شافه به العرب العرباء.

(١) «المصباح المنير» ١/٢٩٧.

٧٨١ - مَجْهُولَهُ طُوِي وَيُطْوَى فَاحْكُمَا ... لِلامْ كَالنَّاقِصِ ذَا قَدْ عُلِمَا
٧٨٢ - وَكَطَوَى تَجْعَلُ حُكْمَ عَيْنِهَا ... لِجَمْعِ إِعْلالَيْنِ فِي تَسْكِينِهَا

(**مَجْهُولَهُ**) أي الفعل المبنيّ للمجهول من طَوَى يَطْوِي (**طُوِي**) بضمّ الطاء، وكسر الواو للماضي (**وَيُطْوَى**) بضم حرف المضارعة، وفتح الواو للمضارع (**فَاحْكُمَا**) فعل أمر مؤكّد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف، كما قال في «**الخلاصة**»:

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا ... وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي «**قِفَنْ قِفَا**»

(**لِلاَّمِ**) أي للام هذه الأشياء التي هي: الفاعل، والمفعول، والموضع، والآلة، ومجهول الماضي، ومجهول المضارع من اللفيف المقرون (**كَالنَّاقِصِ**) أي كحكم لام الناقص في الإعلال (**ذَا**) أي هذا الحكم، مبتدأ خبره قوله: (**قَدْ عُلِمَا**) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول (**وَكَطَوَى**) أي كحكم عين طَوَى بالبناء للفاعل (**تَجْعَلُ**) في عدم الإعلال (**حُكْمَ عَيْنِهَا**) أي حكم عين هذه الأشياء، يعني أن عينها لا تُعلّ كما لا تعلّ عين طَوَى (**لِجَمْعِ إِعْلالَيْنِ**) أي لأجل اجتماع الإعلالين (**فِي تَسْكِينِهَا**) أي في حال إعلالها بالتسكين.

وحاصل المعنى بإيضاح أن عين الكلمة من الأشياء المذكورة مثلُ عين طَوَى يَطْوِي في عدم الإعلال في الكلمة التي اجتمع فيها إعلالان بتقدير إعلال عين تلك الكلمة، كطاوٍ، ومَطْوِيّ، ويَطْوِي، وأما في الكلمة التي لم يجتمع فيها إعلالان بتقدير إعلال العين فقد يكون حكمها أيضًا كالتي اجتمع فيها إعلالان كحكم عين طَوَى في عدم الإعلال، وإن لم يجتمع الإعلالان؛ للمتابعة، نحو طَوَيَا بالبناء للفاعل، فإنه لو أُعلّ واوه بقلبها ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها لم يلزم اجتماع الإعلالين، إلا أنه لم يُعلّ تبعًا لِطَوَى، وطُوِيَا بالبناء للمفعول، فإنه لو أُعلّ واوه لم يلزم اجتماع الإعلالين أيضًا، إلا أنه لم يُعلّ حملاً على طَوَى، وكذا طاويان، وراويان، ونظيره أنه لا يُعلّ قِوَامًا تبعًا لقاوم، كما تقدّم تحقيقه في موضعه، والله تعالى أعلم.

٧٨٣ ـ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ قَدْ تَمَّ مَا رُمْتُ مِنَ الْكَلَامِ
٧٨٤ ـ مِنْ نَظْمِيَ «الْمَرَاحَ فِي التَّصْرِيفِ» مِنْ أَحْسَنِ الْكِتَابِ وَالتَّصْنِيفِ
٧٨٥ ـ وَعَدُّ أَبْيَاتٍ لَهُ سَبْعُمِائَهْ وَزَادَ سَبْعِينَ يُعَدُّ فِي الْفِئَهْ

[تنبيه]: في ختم الناظم رحمه الله تعالى بقوله: «في تسكينها» براعة الاختتام، ويقال له: براعة المقطع، وهو أن يأتي الناظم، أو الناثر في آخر كلامه بما يدلّ على انتهاء غرضه، ومقابِلُه براعةُ الاستهلال، أو براعة المطلع، وهو أن يأتي في أول كلامه بما يدلّ على الابتداء، والله تعالى أعلم بالصواب.

(**الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ**) أي على تمام نظم الكتاب، أو على تمام نعمه السابغة ومننه الواسعة (**قَدْ تَمَّ مَا رُمْتُ**) بضم الراء، من باب نصر: أي طلبته (**مِنَ الْكَلَامِ**) بيان لـ«ما» (**مِنْ نَظْمِيَ**) بدل من الجارّ والمجرور قبله «**الْمَرَاحَ**» منصوب بنظمي؛ لأنه مصدر مضاف يعمل عمل فعله، فخفض فاعله بالإضافة، ونصب مفعوله، كما قال في «**الخلاصة**»:

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ مُضَافًا او مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ «أَلْ»
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا» يَحُلّ مَحَلَّهُ وَلاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ
وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

(**فِي التَّصْرِيفِ**) أي في بيان علم التصريف، وقد تقدّم تعريفه في أوائل هذا الشرح (**مِنْ أَحْسَنِ الْكِتَابِ**) مدحٌ لـ«**المراح**» «**أل**» فيه جنسيّة، أي جنس الكتب المؤلّفة في هذا الفنّ (**وَالتَّصْنِيفِ**) أي المصنّف، فهو من إطلاق المصدر، وإرادة اسم المفعول، وعطفه على ما قبله من عطف المؤكّد.

(**وَعَدُّ أَبْيَاتٍ لَهُ**) أي لهذا النظم (**سَبْعُمِائَهْ، وَزَادَ سَبْعِينَ**) بيتًا، وقوله: (**يُعَدُّ**) بالبناء للمفعول، أي يُعَدّ هذا النظم، ويُسلَك (**فِي الْفِئَهْ**) بكسر الفاء، بعده همزة: الجماعة، لا واحد لها من لفظها، وقد تُجمع بالواو والنون جبْرًا

٧٨٦ - وَإِنْ تَجِدْ عَيْبًا فَأَصْلِحِ الخَطَا ... فَرَحِمَ الرَّحِيمُ مَنْ عَيْبًا غَطَا
٧٨٧ - ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ السَّامِي ... عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى التِّهَامِي

لما نقص، قاله الفيّوميّ [١]، وفسره الناظم رحمه الله تعالى بقوله: أي جماعة العلماء والعارفين انتهى، أراد رحمه الله تعالى أن هذا النظم يُعدّ في جملة مؤلّفات العلماء المحقّقين؛ لجَمْعِهِ مَسائلَ مفيدة، وتحقيقات سديدة، والله تعالى أعلم.

(وَإِنْ تَجِدْ عَيْبًا) أي نقصًا وخللاً (فَأَصْلِحِ الخَطَا) أي بعد التأكّد من كونه خطأً؛ إذ كثير من الناس يستعجل في إصلاح ما يراه خطأً، وهو صواب؛ لسوء فهمه. ولقد صدق من قال، وأجاد في المقال:

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلاً صَحِيحًا ... وَآفَتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

(فَرَحِمَ الرَّحِيمُ) سبحانه وتعالى ((مَنْ) بفتح الميم موصول مفعول به لـ«رَحِمَ»، وقوله: (عَيْبًا) مفعول مقدّم لـ(غَطَا) أي سَتَر، قال الناظم رحمه الله تعالى: هذا من غطا يغطو، كسَمَا يَسْمُو، ولا يُضعّف إلا للمبالغة انتهى، وقال الفيّوميّ رحمه الله تعالى: غَطَوْتُ الشيءَ أَغْطُوه، وغَطَيْتُهُ أَغْطِيهِ، من بابي عَلا، ورَمَى، والتثقيل مبالغةٌ، وأغطيته بالألف أيضًا، ويَختلف وزن المفعول بحسب وزن الفعل، والغِطَاءُ مثلُ كتاب: السِّترُ، وهو ما يُغطّى به، وجمعه أَغْطِيَةٌ، مأخوذٌ من قولهم: غَطَا الليلُ يَغْطُو: إذا سَتَرَت ظُلمته كلَّ شيء انتهى [٢].

(ثُمَّ الصَّلَاةُ) معنى صلاة الله تعالى ثناؤه على عبده، كما ذكره الإمام البخاريّ رحمه الله تعالى في «صحيحه» عن أبي العالية، وقيل: معناها الرحمة (وَالسَّلَامُ) أي السلامة من النقائص الظاهرة والباطنة (السَّامِي) أي الرفيع (عَلَى النَّبِيِّ) فَعِيل بمعنى فاعل، أو مفعول، أي رافع رُتبة مَن تبعه، أو مرفوع الرتبة عند الله تعالى (المُصْطَفَى)

---

(١) «المصباح المنير» ٢/٤٨٦..
(٢) «المصباح المنير» ٢/٤٤٩.

٧٨٨ - وَالآلِ والأَصْحَابِ والتُّبَّاعِ   وَكُلِّ مُسْلِمٍ بِلاَ انْقِطَاعِ

أي المختار، وأصله مُصْتَفَوٌ، افتعال من الصفو، قلبت تاؤه طاء، كما قال في «الخلاصة»:

طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقِ   فِي ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِرْ دَالاً بَقِي

وقلبت الواو ألفًا؛ لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها.

(التِّهَامِيِّ) أي المكيّ، قال في «**القاموس**»: تِهَامة بالكسر: مكة شرّفها الله تعالى، وهو تهاميّ -أي بالكسر- وتَهامٍ بالفتح انتهى.

قلت: عبارة «**القاموس**»: تفيد أن التهاميّ بالكسر مع ياء النسب، وأما مع حذفها، فهو بالفتح[1].

وقال الفيّوميّ: تِهامة من ذات عِرْق قِبَل نَجْد إلى مكّة، وما وراءها بمرحلتين، أو أكثر، ثم تتّصل بالغَوْر، وتأخذ إلى البحر، ويقال: إن تِهامة تتّصل بأرض اليمن، وإن مكة من تهامة اليمن، والنسبة إليها تَهاميّ، وتَهَامٍ أيضًا بالفتح، وهو من تغييرات النسب، قال الأزهريّ: رجلٌ تَهامٍ، وامرأةٌ تَهاميّةٌ، مثلُ رَبَاعٍ، ورَبَاعِيَةٍ انتهى[2].

(وَالآلِ) هو في اللغة: أهل الشخص، وهم ذوو قرابته، وقد أُطلق على أهل بيته، وعلى الأتباع، وأصله عند بعضهم: أَوَلٌ تحرّكت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، مثل قال، وقيل: أصله أهل، لكن دخله الإبدال، واستدلّ عليه بعود الهاء في التصغير، فيقال: أُهيل. ومنع الكسائيّ، وتبعه النحاس، والزبيديّ إضافة «آل» إلى الضمير، ورُدّ عليهم بأنه لا قياس يَعضده، ولا سماع يؤيّده، قال عبد المطلب [من مجزوّ الكامل]:

وَانْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيـ   ـبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلَكْ

والمراد هنا من تحرم عليهم الصدقة من قرابة النبيّ ﷺ، وهم بنو هاشم، وبنو المطلب، وعليه الشافعيّ، وقيل: بنو هاشم فقط، وقيل: هم آل العباس، وآل عليّ، وآل

---

(١) راجع «القاموس» ص٩٧٧ وشرحه.

(٢) «المصباح» ١/٧٨.

٧٨٩ - وَأَحْسِنِ الخِتَامَ يَا ذَا الجُودِ لِزُمْرَةِ التَّوْحِيدِ وَالجُنُودِ
٧٩٠ - وَأَيِّدِ الإِيمَانَ وَالإِسْلَامَا وَأَهْلِكِ الكَفَرَةَ اللِّئَامَا

جعفر، وآل حمزة، وآل عقيل، وعليه الحنفية. ولا يبعد أن يراد به مطلق الأتباع؛ لأنه تقدم إطلاقه عليه في اللغة. والله تعالى أعلم.

(وَالأَصْحَابِ) جمع صاحب، ويُجمع أيضاً على صَحْبٍ، وصَحَابة، و«**الصحابيّ**»: هو من لقي النبيّ - صلى الله عليه وسلم - مؤمنا به بعد بعثته، ومات على ذلك، وهذا هو المختار في تعريف الصحابيّ، وهناك أقوال أُخر تركتها اختصاراً، وعطفه على «**الآل**» من عطف الخاصّ على العام إن أطلق الآل على مطلق الأتباع، وفي الجمع بينهما مخالفة للمبتدعة؛ لأنهم يوالون الآل دون الصحب. قاله ابن النجار[1].

(وَالتُّبَّاعِ) بضمّ التاء، وتشديد الموحّدة: جمع تابع، كما قال في «**الخلاصة**»:

وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَهْ
وَمِثْلُهُ الفُعَّالُ فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي المُعَلِّ لامًا نَدَرَا

وعطفه على ما قبله من عطف العامّ على الخاصّ، كقوله: **(وَكُلِّ مُسْلِمِ)** وقوله: **(بِلاَ انْقِطَاعِ)** أي بلا انقطاع إسلامه بما يناقضه من الردّة، نسأل السلامة والعافية من جميع السوء.

(وَأَحْسِنِ) بصيغة الدعاء **(الخِتَامَ)** أي خاتمة العمر **(يَا ذَا الجُودِ)** أي يا صاحب الكرم على عباده **(لِزُمْرَةِ)** أي جماعة **(التَّوْحِيدِ، وَالجُنُودِ)** بالضمّ جمع جُند، وهم: الأنصار، والأعوان، ويُجمع أيضًا على أَجْناد بالفتح، والواحد جُنديّ بياء الوحدة، كرومٍ ورُوميّ، والمراد أنصار الإسلام، الذين يقومون بجهاد الأعداء، والكفرة، فعطفه على ما قبله من عطف الخاصّ على العام.

(وَأَيِّدِ) بصيغة الدعاء أيضًا **(الإِيمَانَ وَالإِسْلامَا)** أي أهله **(وَأَهْلِكِ الكَفَرَةَ)** بفتحات

(١) «شرح الكوكب المنير» ١/٢٧.

٧٩١ ـ سَهِّلْ لَنَا الإِخْلاَصَ فِي الأَعْمَالِ ... أَنْتَ الْجَوَادُ اللهُ ذُ الْجَلاَلِ
٧٩٢ ـ وَالْمُنْعِمُ الْكَرِيمُ كُلَّ حَالِ ... وَالْبَاسِطُ الْعَظِيمُ ذُو الْكَمَالِ

جمع كافر (اللِّئَامَا) بالكسر: جمع لئيم، من لَؤُم بالهمز ككرُم لُؤْمًا، فهو لئيم، يقال ذلك للشحيح، والدَّنيء النفس، والمَهِين، ونحوهم؛ لأن اللؤم ضدّ الكرم[1].

(سَهِّلْ لَنَا الإِخْلاَصَ) بكسر الهمزة: مصدر أخلص، يقال: أخلص لله تعالى: إذا ترك الرياء[2] (فِي الأَعْمَالِ، أَنْتَ الْجَوَادُ) أي الكريم (اللهُ ذُ الْجَلاَلِ) أي صاحب العظمة (وَالْمُنْعِمُ الْكَرِيمُ كُلَّ حَالِ) منصوب بنزع الخافض، أي في كلّ أحوال العبد (وَالْبَاسِطُ) الرزق على عباده (الْعَظِيمُ، ذُو الْكَمَالِ) فيه براعة الاختتام، وقد سبق الكلام فيها قريبًا.

[تنبيه]: هذه الأبيات هي خاتمة النظم ويوجد في بعض النسخ: ما نصّه: اهـ (١٤٠٣) هجرية.

ثم كتب بعده أبياتًا وقت تبييض الكتاب، كما بينه بقوله:

وَبَعْدَ مَا فَرَغْتُ مِنْ إِصْلاَحِي ... سَمَّيْتُهُ «مَقَاصِدَ الْمَرَاحِ»

ونصّ تلك الأبيات:

(فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَمَامِ ... نَظْمِ الْمَرَاحِ حَاوِيَ الْمَرَامِ
مِنْ كَامِلِ الرَّجَزِ فِي ثَمَانِي ... مِائَةِ بَيْتٍ وَاضِحِ الْمَعَانِي
لاِبْنِ مُحَمَّدٍ يُسَمَّى عَبْدَا ... لِبَاسِطِ النِّعَمِ حَمْدًا حَمْدَا
مَنْ يَنْتَمِي لِحَضْرَةِ الأَشْرَافِ ... بِالأَبِ وَالأُمِّ عَلَى الإِنْصَافِ
وَقَصْدُهُ التَّسْهِيلُ وَالتَّقْرِيبُ ... عَلَى الْمُطَالِعِينَ يَا لَبِيبُ
وَحَقَّقَ اللهُ لَهُ مُنَاهُ ... حَشْرَهُ فِي حِزْبِ مُصْطَفَاهُ
وَوَافَقَ الأَصْلَ لَدَى التَّرْتِيبِ ... فَجَاءَ مِثْلَ الشَّرْحِ فِي التَّقْرِيبِ
وَالنَّظْمُ قَدْ يُعِينُ كُلَّ وَاعِي ... وَلَفْظُهُ يُنْشِطُ كُلَّ سَاعِي

(١) «المصباح» ٢/٥٦٠ـ٥٦١.
(٢) «القاموس» ص٥٩٥.

....

وَبَعْدَ مَا فَرَغْتُ مِنْ إِصْلاَحِي *** سَمَّيْتُهُ «مَقَاصِدَ الْمَرَاحِ»

فَأَقْبِلُوا يَا إِخْوَةَ الْعُلُومِ *** لِكُتْبِ أَهْلِ اللهِ بِالْفُهُومِ

وَلاَ تَلَطَّخُوا بِكُتْبِ الْمُلْحِدِ *** مِنْ زُمْرَةِ الضَّلاَلِ مِثْلُ «الْمُنْجِدِ»

إِذْ مَنَعُوا كُتْبًا لأَهْلِ الدِّينِ *** خَوْفًا مِنَ الْبَاطِلِ بِالتَّخْمِينِ

فَكَيْفَ بِالْكَافِرِ بِالْجُحُودِ *** مُفْسِدِ أَهْلِ الأَرْضِ بِالصُّدُودِ

فَالآنَ قَدْ أَكَبَّ كُلُّ الْعُلَمَا *** عَلَى تَمَاثِيلَ إِلَيْهِ تُنْتَمَى

وَكُتُبُ الإِسْلاَمِ كَالْمِصْبَاحِ *** تُغْنِيكَ عَنْ طَلَبِهِ يَا صَاحِ

وَاتْلُ كِتَابَ اللهِ كَيْمَا يَعْلَمُوا *** ﴿لَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾

وَمَنْ يَمِلْ لِكُتْبِ أَهْلِ الْمَقْتِ *** فَاعْلَمْ هُوَ الدَّجَّالُ فِي ذَا الْوَقْتِ

أَمَّنَنَا اللهُ مِنِ افْتِتَانِ *** فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا مَعَ الإِيمَانِ

ثُمَّ صَلاَةُ اللهِ وَالسَّلاَمُ *** عَلَى حَبِيبِهِ كَذَا الإِكْرَامُ

مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ الْخَلْقِ *** وَالآلِ وَالأَصْحَابِ أَهْلِ السَّبْقِ

وَالتَّابِعِيِّينَ لِيَوْمِ الدِّينِ *** بِالْعِلْمِ وَالتُّقَى إِلَى الْيَقِينِ

وَرَضِيَ اللهُ عَنِ الصَّحَابَةِ *** وَأَهْلِ بَيْتِهِ ذَوِي الْمَهَابَةِ

وَاخْتِمْ أَنَا بِأَحْسَنِ الْخِتَامِ *** مُتَّبِعِينَ سَيِّدَ الأَنَامِ

تَارِيخُهُ (فِي غَشٍّ سَهْ) قَدْ بَدَا *** مِنْ هِجْرَةِ النَّبِيِّ أَعْنِي أَحْمَدَا)

* * *

٧٩٣ - فَالحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَمَامِ نَظْمِ المُرَاحِ حَاوِيَ المُرَامِ
٧٩٤ - مِنْ كَامِلِ الرَّجَزِ فِي ثَمَانِي مِائَةِ بَيْتٍ وَاضِحَ المَعَانِي
٧٩٥ - لابْنِ مُحَمَّدٍ يُسَمَّى عَبْدَا لِبَاسِطِ النِّعَمِ حَمْدًا حَمْدَا
٧٩٦ - مَنْ يَنْتَمِي لِحَضْرَةِ الأَشْرَافِ بِالأَبِ وَالأُمِّ عَلَى الإِنْصَافِ
٧٩٧ - وَقَصْدُهُ التَّسْهِيلُ وَالتَّقْرِيبُ عَلَى المُطَالِعِينَ يَا لَبِيبُ
٧٩٨ - وَحَقَّقَ اللهُ لَهُ مَنَاهُ حَشْرَهُ فِي حِزْبِ مُصْطَفَاهُ

(**فَالحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَمَامِ نَظْمِ المُرَاحِ**) حال كونه (**حَاوِيَ**) أي جامع (**المُرَامِ**) أي أهم المقاصد من فنّ الصرف (**مِنْ كَامِلِ الرَّجَزِ**) تقدّم البحث عن معنى الرجز في أوائل الشرح، فراجعه (**فِي ثَمَانِي مِائَةِ بَيْتٍ**) لا تنافي بين هذا، وما سبق من قوله:

وَعَدُّ أَبْيَاتٍ لَهُ سَبْعُمِائَه........ البيت.

لأنه يُحْمَلُ على أنه زاده في حال التبييض.

(**وَاضِحَ المَعَانِي**) أي لا صعوبة في فهمه.

(**لابْنِ مُحَمَّدٍ**) أي هو كائن لابن محمد (**يُسَمَّى عَبْدَا لِبَاسِطِ النِّعَمِ**) هو عبد الباسط، تصرّف فيه للوزن (**حَمْدًا**) أي أحمده حمدًا، وقوله: (**حَمْدَا**) مكرر للتأكيد (**مَنْ يَنْتَمِي**) أي ينتسب (**لِحَضْرَةِ الأَشْرَافِ**) أي إلى أهل بيت الرسول ﷺ (**بِالأَبِ وَالأُمِّ**) أي من جهة أبيه وأمه (**عَلَى الإِنْصَافِ**) بكسر الهمزة؛ يقال: أنصفت الرجلَ إنصافًا: إذا عاملته بالعدل والقسط.

(**وَقَصْدُهُ**) أي مقصود الناظم بنظمه هذا (**التَّسْهِيلُ**) لألفاظه (**وَالتَّقْرِيبُ**) لمعانيه (**عَلَى المُطَالِعِينَ**) اسم فاعل من طالع الشيء يطالعه طِلاعًا ومُطالعةً: إذ اطّلع عليه وعلمه (**يَا لَبِيبُ**) أي يا عاقل.

(**وَحَقَّقَ اللهُ لَهُ مَنَاهُ**) بالضم: أي مقصوده، وهو ما بيّنه بقوله: (**حَشْرَهُ فِي حِزْبِ مُصْطَفَاهُ**) أي في جماعة النبي ﷺ ، وهذا هو المقصود الأعظم؛ لأن من حشره الله

٧٩٩ - وَوَافَقَ الأَصْلَ لَدَى التَّرْتِيبِ ... فَجَاءَ مِثْلَ الشَّرْحِ فِي التَّقْرِيبِ
٨٠٠ - وَالنَّظْمُ قَدْ يُعِينُ كُلَّ وَاعِي ... وَلَفْظُهُ يُنْشِطُ كُلَّ سَاعِي
٨٠١ - وَبَعْدَ مَا فَرَغْتُ مِنْ إِصْلَاحِي ... سَمَّيْتُهُ «مَقَاصِدَ الْمَرَاحِ»

تعالى في حزبه ﷺ دخل الجنة، وذلك هو الفوز العظيم.

(**وَوَافَقَ**) هذا النظم (**الأَصْلَ**) أي أصله الذي نُظم منه، وهو «**مراح الأرواح**» (**لَدَى التَّرْتِيبِ**) أي في ترتيب أبوابه، ومسائله (**فَجَاءَ**) النظم (**مِثْلَ الشَّرْحِ**) للأصل (**فِي التَّقْرِيبِ**) أي في تقريب مباحثه إلى الأذهان حتى تُحفظ؛ لأن حفظ النظم سهل للراغبين، كما أشار إليه بقوله: (**وَالنَّظْمُ قَدْ يُعِينُ كُلَّ وَاعِي**) أي كلَّ مريد للحفظ (**وَلَفْظُهُ يُنْشِطُ**) بضم حرف المضارعة، أي يجعله نشيطًا، يقال: «**نَشِطَ كَسَمِعَ نَشَاطًا بالفتح، فهو ناشطٌ، ونَشِيطٌ**» طابت نفسه للعمل وغيره، كتنشّط، وأنشطه، ونشّطه تنشيطًا، قاله في «**القاموس**»[1] (**كُلَّ سَاعِي**) أي كلَّ مُهَرولٍ ومسرع إلى حفظه.

(**وَبَعْدَ مَا فَرَغْتُ مِنْ إِصْلَاحِي**) أي ما وقع فيه من الأخطاء، هذا صريح في أن هذه الأبيات ملحقة في حال تبييض النظم (**سَمَّيْتُهُ «مَقَاصِدَ الْمَرَاحِ»**) «**المقاصد**» بالفتح: جمع مَقْصِد بفتح، فكسر، وهو اسم مكان من قصد الشيءَ، وله، وإليه قَصْدًا، من باب ضرب: طلبه بعينه، فالمعنى أن أبيات هذا النظم مواضع لمسائل الكتاب المسمّى بالمراح، وقد سبق في أول الكتاب أن «**المراح**» محلّ الاستراحة، فمعنى «**مراح الأرواح**»: محلّ استراحة النفوس.

[**تنبيه**]: قد سبق في أول النظم تسميته حيث قال:

سَمَّيْتُ ذِي أُرْجُوزَةَ التَّصْرِيفِ ... لِجَمْعِهِ الْمَرَاحَ بِالتَّوْصِيفِ

فعلى هذا يكون له اسمان، فتنبّه.

---

(١) «القاموس» ص٦٢٠

٨٠٢ - فَأَقْبِلُوا يَا إِخْوَةَ الْعُلُومِ لِكُتْبِ أَهْلِ اللهِ بِالْفُهُومِ
٨٠٣ - وَلاَ تَلَطَّخُوا بِكُتْبِ الْمُلْحِدِ مِنْ زُمْرَةِ الضَّلاَلِ مِثْلُ «الْمُنْجِدِ»
٨٠٤ - إِذْ مَنَعُوا كُتْبًا لأَهْلِ الدِّينِ خَوْفًا مِنَ الْبَاطِلِ بِالتَّخْمِينِ

(فَأَقْبِلُوا) بفتح الهمزة، أمر من الإقبال، بمعنى التوجه، أي توجهوا **(يَا إِخْوَةَ الْعُلُومِ)** أي يا أصحاب الرغبة في الاستفادة بالعلوم، والاستنارة بنورها **(لِكُتْبِ أَهْلِ اللهِ)** أي إلى مطالعة كتب المسلمين **(بِالْفُهُومِ)** بالضمّ جمع فهم، أي مع فهم معانيها **(وَلاَ تَلَطَّخُوا بِكُتْبِ الْمُلْحِدِ)** اسم فاعل من ألحد إذا جادل وماري، أو طعن في الدين **(مِنْ زُمْرَةِ)** أي جماعة **(الضَّلاَلِ)** وذلك **(مِثْلُ)** كتاب «**(الْمُنْجِدِ)**» اسم كتاب، ألفه رجل نصرانيّ، كان شيخنا الناظم يكرهه كراهةً شديدة، ويمنع من مطالعته، وإذا وجده عند شخص توسّده؛ امتهانًا، وهو حقيقٌ بذلك؛ لأن غرض صاحبه من تأليفه الطعن في علماء الإسلام بأنهم ضعفاء في معرفة اللغة، وأنهم بحاجة إلى مساعدة اليهود والنصارى، مع أنه أخذه من كتبهم، فإن كل ما في «**المنجد**» ونحوه مأخوذ من «**الصحاح**»، و«**القاموس**»، و«**اللسان**»، و«**المصباح**» ونحوها من كتب اللغة، مع تحريفات، وتصحيفات في النقل، فمن أراد حقيقة ما قلته فليقابله بهذه الكتب يرى العجب العُجاب، فمما يحضرني على سبيل المثال أنه ضبط بالقلم كتاب ابن هشام الأنصاريّ المسمّى «**قَطْرَ النَّدَى وَبَلّ الصدى**»، «**وَبْلَ الصدَى**» بسكون الباء، وتخفيف اللام، ومن العجائب أن كثيرًا من المثقّفين ينشطون لقراءته أكثر من نشاطهم لقراء كتب المسلمين، وما ذلك إلا لثقتهم بهم، وقلّة غيرتهم على دينهم، مع أنهم يبغضون أهل الإسلام أشدّ البغض، كما أخبرنا الله تعالى بذلك، حيث قال: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ الآية.

(إِذْ مَنَعُوا) أي أهل العلم **(كُتْبًا لأَهْلِ الدِّينِ)** أي قراءة كتبِ مَن يُنسَبُ إلى الإسلام إذا كانت مشتملة على الضلالات، كمنعهم مطالعة كتب ابن عربيّ الطائيّ لذلك **(خَوْفًا)** علّة لمنعهم من كتبهم **(مِنَ)** الوقوع في **(الْبَاطِلِ بِالتَّخْمِينِ)**

٨٠٥ - فَكَيْفَ بِالْكَافِرِ بِالْجُحُودِ	مُفْسِدِ أَهْلِ الأَرْضِ بِالصُّدُودِ
٨٠٦ - فَالآنَ قَدْ أَكَبَّ كُلُّ الْعُلَمَا	عَلَى تَمَاثِيلَ إِلَيْهِ تُنْتَمَى
٨٠٧ - وَكُتُبُ الإِسْلاَمِ كَالْمِصْبَاحِ	تُغْنِيكَ عَنْ طَلَبِهِ يَا صَاحِ
٨٠٨ - وَاتْلُ كِتَابَ اللهِ كَيْمَا يَعْلَمُوا	﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾
٨٠٩ - وَمَنْ يَمِلْ لِكُتْبِ أَهْلِ الْمَقْتِ	فَاعْلَمْ هُوَ الدَّجَّالُ فِي ذَا الْوَقْتِ
٨١٠ - أَمَّنَنَا اللهُ مِنِ افْتِتَانِ	فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا مَعَ الإِيمَانِ

أي بظنّهم ذلك (**فَكَيْفَ بِالْكَافِرِ**) أي فكيف لا يمنعون كتب الكافر (**بِالْجُحُودِ**) متعلّق بـ«**الكافر**» (**مُفْسِدِ أَهْلِ الأَرْضِ بِالصُّدُودِ**) أي بالإعراض عن دين الإسلام.

(**فَالآنَ قَدْ أَكَبَّ كُلُّ الْعُلَمَا عَلَى تَمَاثِيلَ**) أي مطالعة الصور التي (**إِلَيْهِ تُنْتَمَى**) أي تُنسب إلى المنجد، وما شاكله (**وَكُتُبُ الإِسْلاَمِ**) أي أهله (**كَالْمِصْبَاحِ**) المنير في غريب الشرح الكبير للعلامة اللغويّ أحمد بن محمد بن عليّ الفيّوميّ المتوفّى سنة (٧٧٠هـ) (**تُغْنِيكَ عَنْ طَلَبِهِ**) أي طلب ما في المنجد من اللغة؛ فإنه مأخوذ منها (**يَا صَاحِ**) لغة في صاحب، لا يُستعمل إلا في النداء، وقيل: إنه مرخّم منه، كما قال الحريريّ في «**ملحته**»:

وَقَوْلُهُمْ فِي «**صَاحِبٍ**» «**يَا صَاحِ**» شَذَّ لِمَعْنًى فِيهِ بِاصْطِلاَحِ

(**وَاتْلُ**) أي اقرأ (**كِتَابَ اللهِ**)، أي القرآن الكريم على من شُغِفَ بمطالعة كتب هؤلاء (**كَيْمَا يَعْلَمُوا**) أي لأجل أن يعلموا سوء عملهم، وقوله: (﴿**وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ**﴾) بدل من «**كتاب الله**».

(**وَمَنْ**) شرطيّة، ولذا جُزم بها قوله: (**يَمِلْ لِكُتْبِ أَهْلِ الْمَقْتِ**) أي الذين يُبغضهم الله تعالى لضلالهم (**فَاعْلَمْ هُوَ الدَّجَّالُ فِي ذَا الْوَقْتِ، أَمَّنَنَا اللهُ مِنِ افْتِتَانٍ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا مَعَ الإِيمَانِ**) أي مع أمننا من الافتتان في إيماننا.

٨١١ - ثُمَّ صَلَاةُ اللهِ وَالسَّلَامُ عَلَى حَبِيبِهِ كَذَا الإِكْرَامُ
٨١٢ - مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ الخَلْقِ وَالآلِ وَالأَصْحَابِ أَهْلِ السَّبْقِ
٨١٣ - وَالتَّابِعِيِّينَ لِيَوْمِ الدِّينِ بِالعِلْمِ وَالتُّقَى إِلَى اليَقِينِ
٨١٤ - وَرَضِيَ اللهُ عَنِ الصَّحَابَةِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ ذَوِي المَهَابَةِ
٨١٥ - وَاخْتِمْ لَنَا بِأَحْسَنِ الخِتَامِ مُتَّبِعِينَ سَيِّدَ الأَنَامِ
٨١٦ - تَارِيخُهُ (فِي غَشٍّ سَهْ) قَدْ بَدَا مِنْ هِجْرَةِ النَّبِيِّ أَعْنِي أَحْمَدَا

(انتهى ١٤٠٣هـ).

بحمد الله

(ثُمَّ صَلَاةُ اللهِ وَالسَّلَامُ عَلَى حَبِيبِهِ كَذَا الإِكْرَامُ، مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ الخَلْقِ، وَالآلِ، وَالأَصْحَابِ، أَهْلِ السَّبْقِ) أي أهل التقدّم في أبواب الخيرات، كما وصفهم الله تعالى بذلك حيث قال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾ الآية (وَالتَّابِعِيِّينَ) بتشديد الياء الأولى، جمع تابعيّ، وهو من لقي الصحابيّ (لِيَوْمِ الدِّينِ) أي إلى يوم القيامة (بِالْعِلْمِ وَالتُّقَى) متعلّق بـ«التابعيّين» (إِلَى الْيَقِينِ) أي إلى الموت، وهو متعلق بـ«التابعيين» أيضًا، أي تَبعَهم بذلك إلى أن يموت.

(وَرَضِيَ اللهُ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَأَهْلِ بَيْتِهِ) - صلى الله عليه وسلم - (ذَوِي المَهَابَةِ) أي أصحاب الهيبة، أي يخافون الله تعالى، أو يخافهم الناس بسبب علمهم وتقواهم مع شرف النسب.

(وَاخْتِمْ لَنَا بِأَحْسَنِ الخِتَامِ مُتَّبِعِينَ سَيِّدَ الأَنَامِ) - صلى الله عليه وسلم -.

(تَارِيخُهُ) أي وقت انتهاء نظمه (فِي غَشٍّ سَهْ) أي في ألف وثلاثمائة وخمس وستين؛ لأن الغين بحساب الجمّل بألف، والشين بثلاثمائة، والسين بستين، والهاء بخمسة، فالمجموع ما ذُكر (قَدْ بَدَا) أي ظهر انتهاؤه تاريخه (مِنْ هِجْرَةِ النَّبِيِّ أَعْنِي أَحْمَدَا) ﷺ، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

قال المفتقر إلى رحمة ربه الكريم محمد ابن العلاّمة الشيخ عليّ بن آدم بن موسى الإتيوبيّ، نزيل مكة المكرّمة، خُويدم العلم بالحرم المكيّ الشريف: انتهيت من كتابة شرح نظم المراح المسمّى «**فتح الكريم اللطيف شرح أرجوزة التصريف**» بعد العصر يوم الاثنين المبارك (٢٥/١٢/١٤٢٤هـ) الموافق (١٦ فبراير/٢/٢٠٠٤م).

أسأل الله تعالى أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وسببًا للفوز بجنّات النعيم لي ولكلّ من تلقّاه بقلب سليم، إنه بعباده رءوف رحيم.

وآخر دعوانا ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾،

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾.

﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

«اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صلّيت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد»، «السلام على النبيّ ورحمة الله وبركاته».

«سبحانك اللهم وبحمد، أشهد أن لا إله إلا أنت، وحدك لا شريك لك، أستغفرك، وأتوب إليك».



متن أرجوزة التصريف

نظم شيخنا العلامة

النحويّ اللغويّ، واللوذعيّ الألمعيّ

عبد الباسط بن محمد بن الحسن البُورنيّ الْمِنَاسيّ

المتوفّى سنة (١٤١٣هـ) رحمه الله تعالى.

عددُ أبياته (٨١٧) بيتًا.

بسم الله الرحمن الرحيم

١ ـ بِاسْمِ الإِلاَهِ الْخَالِقِ الرَّحْمَانِ ... وَالرَّازِقِ الرَّحِيمِ وَالْمَنَّانِ
٢ ـ قَالَ فَقِيرُ رَحْمَةِ الْوَدُودِ ... أَحْمَدُ مَنْ يُنْمَى إِلَى مَسْعُودِ
٣ ـ غَفَرَ مَوْلاَهُ لَهُ وَوَالِدَيْهْ ... وَلْيُحْسِنَنْ إِلَيْهِمَا ثُمَّ إِلَيْهْ
٤ ـ اعْلَمْ بِأَنَّ الصَّرْفَ أُمٌّ لِلْعُلُومْ ... وَالْوَالِدُ النَّحْوُ مَصَالِحًا يَرُومْ
٥ ـ يَقْوَى بِهِ الدَّارُونَ فِي الدِّرَايَةِ ... يَطْغَى الَّذِي عَرِيَ فِي الرِّوَايَةِ
٦ ـ جَمَعْتُ فِي هَذَا كِتَابًا وُسِمَا ... مَرَاحَ أَرْوَاحِ الرِّجَالِ الْعُلَمَا
٧ ـ وَلِنَجَاحِ الْمُبْتَدِي جَنَاحُ ... وَفِي السُّرَى رَاحٌ لَهُ رَحْرَاحُ
٨ ـ وَفِي مِعَاهُ الرَّاحُ أَوْ تُفَّاحُ ... بِرَبِّنَا الْعِصْمَةُ وَالْفَلاَحُ
٩ ـ وَأَسْتَعِينُهُ فَنِعْمَ الْمَوْلَى ... وَنِعْمَ مَنْ يُعِينُ مَنْ لاَ حَوْلاَ
١٠ ـ سَمَّيْتُ ذِي أُرْجُوزَةَ التَّصْرِيفِ ... لِجَمْعِهِ الْمَرَاحَ بِالتَّرْصِيفِ
١١ ـ نَاظِمُهَا عَبْدُ الإِلاَهِ الْبَاسِطِ ... نَجْلُ مُحَمَّدٍ لِكُلِّ ضَابِطِ
١٢ ـ بَلَدُهُ الْمِنَاسُ يَافِطِينُ ... بِأَرْضِ بُورَنَا لِمَنْ يُبِينُ
١٣ ـ وَيَنْبَغِي أَنْ يَعْرِفَ الصَّرَّافُ ... سَبْعَةَ أَبْوَابٍ لَهَا اخْتِلاَفُ
١٤ ـ هِيَ الصَّحِيحُ وَالْمُضَاعَفُ يَلِي ... ذُو الْهَمْزِ وَالْمِثَالُ بَعْدُ يَنْجَلِي
١٥ ـ وَأَجْوَفٌ وَنَاقِصٌ وَمَا يُلَفّْ ... بِالْقَرْنِ وَالْفَرْقِ إِذَا قَدِ اتَّصَفْ
١٦ ـ وَتِسْعَةَ الأَشْيَاءِ قَدْ تُشْتَقُّ ... مِنْ مَصْدَرٍ هُوَ الصَّحِيحُ الْحَقُّ
١٧ ـ الْمَاضِ وَالأَمْرُ مَعَ الْمُسْتَقْبَلِ ... وَالنَّهْيِ وَالْمَكَانُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ
١٨ ـ ثُمَّ اسْمُ مَفْعُولٍ مَعَ الزَّمَانِ ... وَآلَةٌ تَمَّتْ بِلاَ نُقْصَانِ

الْبَابُ الأَوَّلُ الصَّحِيحُ

١٩ - ثُمَّ الصَّحِيحُ مَا أُصُولُهُ الَّتِي هِيَ الثَّلاَثُ لَيْسَ حَرْفَ عِلَّةِ
٢٠ - وَلاَ مُضَاعَفًا وَلاَ مَهْمُوزَا مِثَالُهُ «ضَرَبَ زَيْدٌ كُوزَا»
٢١ - فَقَابِلِ الأَوَّلَ بِالْفَا وَالَّذِي يَلِي بِعَيْنٍ بَعْدَ ذَا اللاَّمَ خُذِ
٢٢ - فَـ«الضَّرْبُ» مَصْدَرٌ فَمِنْهُ تَصْدُرُ أَشْيَاءُ تِسْعَةٌ عَلَى مَا حَرَّرُوا
٢٣ - وَكَوْنُهُ أَصْلاً فِي الاشْتِقَاقِ لِفَرْدِ مَعْنَاهُ لَدَى السِّيَاقِ
٢٤ - وَالْفِعْلُ مَعْنَاهُ مُرَكَّبًا فُهِمْ تَقَدُّمُ الْوَاحِدِ طَبْعًا قَدْ عُلِمْ
٢٥ - مِنْ كَوْنِهِ أَصْلاً لِفِعْلٍ يَلْزَمُ أَصَالَةٌ لَهُ لِفَرْعٍ يُعْلَمُ
٢٦ - أَوْ كَوْنُهُ أَصْلاً لِكَوْنِهِ اسْمَا وَالاسْمُ عَنْ فِعْلٍ غِنَاهُ يُنْمَى
٢٧ - أَوْ دَلَّ لَفْظُهُ عَلَى صُدُورِ أَشْيَاءَ غَيْرِهِ مِنَ الْمَذْكُورِ
٢٨ - الاشْتِقَاقُ أَنْ يُرَى التَّنَاسُبُ مِنْ بَيْنِ لَفْظَيْنِ لَدَى مَنْ يُعْرِبُ
٢٩ - أَقْسَامُهُ ثَلاَثَةٌ صَغِيرُ تَنَاسُبٌ بَيْنَهُمَا يَصِيرُ
٣٠ - فِي الْحَرْفِ وَالتَّرْتِيبِ نَحْوُ «ضَرْبَا» يُشْتَقُّ مِنْ «ضَرْبٍ» لَهُ مُنَاسِبَا
٣١ - وَإِنْ يَكُنْ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَقَطْ فَذَا كَبِيرٌ عِنْدَهُمْ بِلاَ غَلَطْ
٣٢ - كَـ«جَبَذَتْ» مُشْتَقَّةٌ مِنْ «جَذْبِ» وَمِثْلُهُ «ثَلْمٌ» يَجِي مِنْ «ثَلْبِ»
٣٣ - وَإِنْ أَتَى فِي مَخْرَجٍ وَالْمَعْنَى فَأَكْبَرٌ كَـ«نَعَقَتْ» إِذْ يُبْنَى
٣٤ - مِنْ «نَهَقَ الْحِمَارُ» فَالْمُرَادُ هُنَا الصَّغِيرُ الْكَامِلُ الْمُشَادُ
٣٥ - وَالأَصْلُ فِعْلُهُمْ لَدَى الْكُوفِيِّ يَتْبَعُهُ الْمَصْدَرُ فِي الْعَلِيِّ
٣٦ - فِي نَيْلِهِ الإِعْلاَلَ أَوْ فِي عَدَمِهْ كَمَا تَرَاهُ وَاضِحًا فِي كَلِمَةْ
٣٧ - أَمَّا وُجُودًا «عِدَةٌ» مَعَ «يَعِدْ» وَمِثْلُهُ «قَامَ قِيَامًا» إِنْ تَرِدْ
٣٨ - وَ«يَوْجَلُ» الَّذِي يَلِيهِ «وَجَلُ» وَ«قَاوَمَ الْقِوَامَ» عُدْمًا يُجْعَلُ

٣٩ - وَكَوْنُهُ الْمَدَارَ فِي الإِعْلاَلِ ... دَلَّ عَلَى أَصَالَةِ الأَفْعَالِ

٤٠ - وَأَيْضًا الْمَصْدَرُ قَدْ يُؤَكِّدُهْ ... نَحْوُ «ضَرَبْتُ الضَّرْبَ» حِينَ تُورِدُهْ

٤١ - ثُمَّ الْمُؤَكِّدُ هُوَ الأَصْلِيُّ ... دُونَ مُؤَكِّدٍ فَذَا جَلِيُّ

٤٢ - وَسُمِّيَ الْمَصْدَرُ إِذْ أُرِيدَ بِهْ ... مَعْنَى اسْمِ مَفْعُولٍ كَـ«جُدْ بِمَشْرَبِهْ»

٤٣ - وَ«الْمَرْكَبِ الْفَارِهِ» وَالْمُجِيبُ ... يَجْعَلُهُ الْمَجَازَ يَا لَبِيبُ

٤٤ - وَالْمَذْهَبُ الأَوَّلُ لِلْبَصْرِيِّ ... هُوَ الَّذِي يَخْتَارُ لِلذَّكِيِّ

٤٥ - إِذِ الْمُوَافَقَةُ لِلإِعْلاَلِ ... لِكَيْ يُشَاكِلَ مَعَ الأَفْعَالِ

٤٦ - وَكَوْنُهُ التَّابِعَ فِي الإِعْرَابِ ... لاَ يَقْتَضِي أَصَالَةً فِي الْبَابِ

٤٧ - وَلِلثُّلاَثِيِّ مَصْدَرٌ كَثِيرُ ... نَافَ الثَّلاَثِينَ أَيَا نِحْرِيرُ

٤٨ - كَـ«الْقَتْلِ» وَ«الْفِسْقِ» وَ«شُغْلٍ» «رَحْمَهْ» ... وَ«نِشْدَةٍ» وَ«كُدْرَةٍ» خُذْ عِلْمَهْ

٤٩ - «دَعْوَى» وَ«ذِكْرَى» وَكَذَاكَ «بُشْرَى» ... «لَيَّانَ» وَ«الْحِرْمَانِ» مِثْلُ «غُفْرَا»

٥٠ - وَ«النَّزَوَانُ» «طَلَبٌ» وَ«خَنِقٌ» ... وَ«صِغَرٌ» ثُمَّ «هُدًى» مُحَقَّقُ

٥١ - «غَلَبَةٌ» «سَرِقَةٌ» «ذَهَابُ» ... «صِرَافٌ» «السُّؤَالُ» إِذْ يُجَابُ

٥٢ - «زَهَادَةٌ» «دِرَايَةٌ» دُخُولُ ... وَ«جِيفٌ» «الصُّهُوبَةُ» «الْقَبُولُ»

٥٣ - وَ«مَدْخَلٌ» وَ«مَرْجِعٌ» «مَسْعَاةٌ» ... «مَحْمِدَةٌ» قَدْ عَدَّهَا الأَثْبَاتُ

٥٤ - وَكَاسْمِ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ يَجِي ... كَـ«قُمْتُ قَائِمًا» وَ«مَفْتُونِ» الشَّجِي

(فَصْلٌ: فِي مَجِيئِ الْمَصْدَرِ لِلْمُبَالَغَةِ)

٥٥ - وَقَدْ أَتَى «التَّلْعَابُ» وَ«التَّهْذَارُ» ... وَمِثْلُهُ «التَّجْوَالُ» وَ«التَّذْكَارُ»

٥٦ - وَهَكَذَا «التَّرْدَادُ» وَ«التَّكْرَارُ» ... كَمَا أَتَى «التِّقْتَالُ» وَ«التِّسْيَارُ»

٥٧ - وَوَرَدَ «التِّلْقَاءُ» وَ«التِّبْيَانُ» ... بِكَسْرِ تَاءٍ لَهُمَا الإِتْيَانُ

٥٨ - كَذَاكَ مِنْ خِلاَفَةٍ «فِعِّيلَى» ... وَهَكَذَا مِنْ «حَثَّ» كَـ«الدِّلِّيلَى»

٥٩ - وَلِلْمُبَالَغَةِ كُلُّهَا أَتَتْ ... وَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ قَدْ اطَّرَدَتْ

فَصْلٌ: فِي بَيَانِ مَصَادِرِ غَيْرِ الثُّلاثِيِّ)

٦٠ - لِغَيْرِ ذِي الثَّلاثِ مَصْدَرٌ يَجِي ... عَلَى طَرِيقٍ وَاحِدٍ مُنْبَلِجِ

٦١ - إِلاَّ «قِتَالاً» أَوْ بِيَا «زِلْزَالاً» ... مِثْلُ «تِجِمَّالٍ» فَزِدْ «فِعَّالاً»

فَصْلٌ
فِي بَيَانِ الأَفْعَالِ الَّتِي تُشْتَقُّ مِنَ الْمَصْدَرِ

٦٢ - وَاشْتُقَّ مِنْ مَصَادِرَ الأَفْعَالُ ... فَلِلثُّلاثِيِّ سِتَّةٌ تُنَالُ

٦٣ - لِغَيْرِهِ التِّسْعَةُ وَالْعِشْرُونَا ... كَـ«ضَرَبَتْ وَالْقَوْمُ يَضْرِبُونَا»

٦٤ - وَ«قَتَلَتْ تَقْتُلُ» ثُمَّ «عَلِمَا ... يَعْلَمُ» «ذَا فَتَحَ يَفْتَحُ الْحِمَى»

٦٥ - وَ«كَرُمَتْ تَكْرُمُ» ثُمَّ «حَسِبُوا ... يَحْسِبُ» فَالأَوَّلُ قَدْ تَنْتَسِبُ

٦٦ - دَعَائِمُ الأَبْوَابِ لاخْتِلافِ ... عَيْنِ مُضَارِعٍ وَمَاضٍ وَافِي

٦٧ - وَلَمْ يَكُنْ «فَتَحَ» فِي الدَّعَائِمِ ... لِعَدَمِ اخْتِلافِهَا الْمُقَدَّمِ

٦٨ - وَلَمْ يَجِيءْ مَعْ غَيْرِ حَرْفِ الْحَلْقِ ... فَلَمْ يَجِدْ كَثْرَتَهُ فِي النُّطْقِ

٦٩ - أَمَّا «أَبَى» وَ«رَكِنَتْ» مَعْ «تَرْكَنُ» ... فَبِتَدَاخُلِ اللُّغَاتِ تُرْكَنُ

٧٠ - مَعَ الشُّذُوذِ وَ«قَلَى» مَعْ «يَقْلَى» ... فَلُغَةُ الطَّيِّئِ فَرُّوا ثِقْلاً

٧١ - وَلَمْ يَكُنْ «يَكْرُمُ» فِي الدَّعَائِمِ ... إِذِ اخْتِلافُ عَيْنِهِ فِي الْعَدَمِ

٧٢ - وَخُصَّ بِالنُّعُوتِ وَالطَّبِيعَهْ ... فَكَثْرَةُ اسْتِعْمَالِهِ مَنِيعَهْ

٧٣ - وَ«حَسِبَتْ تَحْسِبُ» لاَ يَدْخُلُ فِي ... دَعَائِمٍ لِكَثْرَةِ التَّخَلُّفِ

٧٤ - وَفَعُلَتْ تَفْعَلُ جَا قَلِيلاً ... «كُدتُ تَكَادُ» مَثَّلُوا تَمْثِيلاً

٧٥ - وَفَضِلَتْ تَفْضُلُ هَكَذَا وَرَدْ ... وَدِمْتَ إِذْ تَدُومُ هَكَذَا يُعَدْ

٧٦ - وَانْشَعَبَتْ مِنَ الثُّلاثِيِّ اثْنَا عَشَرْ ... بَابًا كَـ«أَكْرَمَتْ» وَ«قَطَّعَ الشَّجَرْ»

٧٧ - وَ«قَاتَلَتْ» «تَفَضَّلَتْ» «تَمَازَجَا» وَ«انْصَرَفَتْ» و«احْتَقَرَتْ» وَ«اسْتَخْرَجَا»

٧٨ - وَ«اخْشَوْشَنَتْ» وَ«اجْلَوَّذَتْ» وَ«احْمَارَّا» وَ«احْمَرَّ» بِالإِدْغَامِ فِيمَا ذُكِرَا

٧٩ - ثُمَّ «ازْعَوَى» وَلِلرُّبَاعِيِّ وَاحِدُ كَـ«دَحْرَجَتْ» لَكِنْ إِذَا يُجَرَّدُ

٨٠ - وَانْشَعَبَتْ مِنْهُ ثَلاَثٌ تُنْتَجُ كَـ«احْرَنْجَمَ» «اقْشَعَرَّ» إِذْ «تَدَحْرَجُوا»

٨١ - مُلْحَقُ «دَحْرَجَتْ» بِسِتَّةٍ جَرَى كَـ«شَمْلَلَتْ» وَ«حَوْقَلَتْ» وَ«بَيْطَرَا»

٨٢ - وَ«جَهْوَرَتْ» وَ«قَلْنَسَتْ» «وَقَلْسَى» «تَدَحْرَجَتْ» مُلْحَقُهُ جَا خَمْسَا

٨٣ - «تَجَلْبَبَتْ» «تَجَوْرَبَتْ» «تَشَيْطَنَا» كَقَوْلِهِمْ «تَرَهْوَكَتْ» «تَمَسْكَنَا»

٨٤ - وَاثْنَانِ لِلْمُلْحَقِ بِـ«احْرَنْجَمَ» جَا كَـ«اقْعَنْسَسَتْ» وَ«اسْلَنْقَيَا» وَقْتَ الدُّجَى

٨٥ - عَلاَمَةُ الإِلْحَاقِ أَنْ يَتَّحِدَا مَصَادِرُ الْفِعْلَيْنِ حَيْثُمَا بَدَا

فَصْلٌ: فِي الْمَاضِي

٨٦ - وَسُبُلُ الْمَاضِي إِذَا جَا أَرْبَعَةْ عَشَرَ وَجْهًا قَدْ أَتَتْ مُتَابِعَةْ

٨٧ - كَـ«ضَرَبَ الْقَوْمُ» إِلَى «ضَرَبْنَا» وَلَمْ يَكُنْ يُعْرَبُ بَلْ قَدْ يُبْنَى

٨٨ - لِعَدَمِ الْمُوجِبِ لِلإِعْرَابِ فَحُرِّكَتْ فِي أَكْثَرِ الأَبْوَابِ

٨٩ - لِشِبْهِهَا لِلاسْمِ فِي النَّعْتِ بِهَا وَالْفَتْحُ لِلتَّخْفِيفِ كُنْ مُنْتَبِهَا

٩٠ - وَأُعْرِبَ الْمُضَارِعُ الْمُسْتَعْلِي لِكَثْرَةِ الشَّبَهِ بِالاسْمِ الأَصْلِي

٩١ - وَالاسْمُ أَيْضًا آخِذٌ مِنْهُ الْعَمَلْ فَأَخَذَ الإِعْرَابَ عَنْهُ كَالْبَدَلْ

٩٢ - وَقُصِرَ الْمَاضِي عَلَى الْبِنَاءِ إِذْ شِبْهُهُ قَلَّ مَعَ الْخَفَاءِ

٩٣ - وَبُنِيَ الأَمْرُ عَلَى السُّكُونِ لِعَدَمِ الشَّبَهِ فِي الشُّؤُونِ

٩٤ - وَزِيدَ وَاوٌ ثُمَّ نُونٌ وَأَلِفْ دَلاَلَةً عَلَى ضَمِيرٍ يَخْتَلِفْ

٩٥ - أَعْنِي «هُمُو» وَ«هُنَّ» ثُمَّ زِدْ «هُمَا» فَكُلُّ هَذَا اللَّفْظِ أَصْلاً عُلِمَا

٩٦ - وَضُمَّ بَاءُ «ضَرَبُوا» لِلْوَاوِ إِلاَّ «رَمَوْا» «دَعَوْا» وَمَا يُسَاوِي

٩٧ - لأَنَّ مِيمًا لَيسَ قَبلَهَا أَتى ... إذْ «رَمَيُوا» أَصْلاً لَهُ قَدْ ثَبَتَا

٩٨ - وَإِنَّمَا ضَمُّوا «رَضُوا» مَعْ مَا سَبَقْ ... فِرَارَ فَرْضِ الضَّمِّ مَعْ كَسْرٍ أَحَقّْ

٩٩ - وَكَتَبُوا الأَلِفَ فِي كَـ«ضَرَبُوا» ... لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْوَاوِ حِينَ تُنْسَبُ

١٠٠ - لِلْجَمْعِ وَالْعَطْفِ وَقِيلَ تَفْرِقُ ... لِوَاوِ جَمْعٍ وَلِفَرْدٍ يُنْطَقُ

١٠١ - وَالتَّا عَلاَمَةٌ لِمَا يُؤَنَّثُ ... إذْ مَخْرَجُ الثَّانِي لَهَا مُسْتَحْدَثُ

١٠٢ - ثُمَّ الْمُؤَنَّثُ لَدَى التَّخْلِيقِ ... ثَانٍ فَلاَ ضَمِيرَ فِي التَّحْقِيقِ

١٠٣ - وَسَكَّنُوا الأَخِيرَ مِنْ «ضَرَبْنَا» ... إذْ أَرْبَعٌ مِنْ حَرَكَاتٍ جِئْنَا

١٠٤ - وَفَاعِلٌ كَالْجُزْءِ حِينَ أُضْمِرَا ... لِذَا نَفَوْا عَطْفًا عَلَيْهِ إذْ جَرَى

١٠٥ - بِغَيْرِ تَأْكِيدٍ وَفِي «ضَرَبَتَا» ... لِفَرْضِ تَا مُسَكَّنًا قَدْ أُثْبِتَا

١٠٦ - فِي «رَمَتَا» لِذَاكَ لَمْ تَبْقَ الأَلِفْ ... إلاَّ عَلَى لُغَيَّةٍ فِيهَا أُلِفْ

١٠٧ - وَمَعْ ضَمِيرِ النَّصْبِ قَدْ يُحَرَّكُ ... إذْ كَوْنُهُ كَالْجُزْءِ فِيهِ يُتْرَكُ

١٠٨ - كَذَاكَ فِي «هُدَبِدٍ» «عَلَبِطٍ» ... إذْ أَصْلُهُ بِأَلِفٍ فِي الْوَسَطِ

١٠٩ - «جَنَدِلٌ» كَذَا وَ«مِخْيَطٌ» حُمِلْ ... عَلَى الَّذِي بِأَلِفٍ فِيهِ قُبِلْ

١١٠ - فِي «ضَرَبَتَنَ» حَذَفُوا تَاءً سُمِعْ ... عَلاَمَتَا التأْنِيثِ كَيْ لاَ تَجْتَمِعْ

١١١ - إنْ لَمْ يَكُنْ جِنْسُهُمَا مُتَّحِدَا ... لَكِنْ ثِقَلَ الْفِعْلِ فِيهِ قَدْ بَدَا

١١٢ - وَلاخْتِلاَفِهِ بِخُبْلَيَاتِ ... جُمِعْتَا مِنْ دُونِ مُسْلِمَاتِ

١١٣ - وَيَسْتَوِي الإِنَاثُ بِالذُّكْرَانِ ... حِينَ يُخَاطَبُ الْمُسْتَثْنَيَانِ

١١٤ - لِقِلَّةِ الْوُقُوعِ فِي الْكَلاَمِ ... كَالْمُتَكَلِّمِينَ فِي الأَنَامِ

١١٥ - لأَنَّ ذَا الإِخْبَارِ قَدْ يُشَاهَدُ ... بِذَا يَزُولُ لَبْسُهُ وَيُفْقَدُ

١١٦ - وَالْمِيمُ فِي «ضَرَبْتُمَا» قَدْ زِيدَا ... لَوْلاَهُ بِالأَلِفِ قَدْ أُرِيدَا

١١٧ - إشْبَاعُ تَائِهِ كَمِثْلِ «أَنْتَا» ... وَخُصَّ مِيمٌ «قُلْتُمَا» بَعْدَ التَّا

١١٨ - لأَنَّ لَفْظَ «أَنْتُمَا» تَحْتَ فُهِمْ ... وَقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا كَمَا عُلِمْ

١١٩ - وَضَمُّ تَا «ضَرَبْتُمَا» الَّذِي مَضَى ... لِكَوْنِهِ الْفَاعِلَ فِيمَا يُرْتَضَى
١٢٠ - وَفُتِحَتْ لَدَى خِطَابِ الْوَاحِدِ ... دَفْعَ الْتِبَاسٍ ذِي الْكَلَامِ الْمُفْرَدِ
١٢١ - وَقِيلَ إِتْبَاعًا لِمِيمِ شَفَوِي ... لأَنَّهُ فِي شَفَةٍ قَدْ يَنْطَوِي
١٢٢ - وَالْمِيمُ زِيدَ فِي «ضَرَبْتُمُ الْعِدَا» ... وِفَاقَ تَثْنِيَتِهِ حَيْثُ بَدَا
١٢٣ - وَسُكِّنَتْ لأَجْلِ حَذْفِ الْوَاوِ ... إِذْ أَصْلُهُ «ضَرَبْتُمُو الْمُنَاوِي»
١٢٤ - وَحُذِفَتْ لِقِلَّةِ التَّشْبِيهِ ... لِكَوْنِ مِيمٍ مُسْتَقِلاً فِيهِ
١٢٥ - وَالْبَا الَّتِي فِي «ضَرَبُوا» لَمْ تَسْتَقِلّْ ... لِذَاكَ عَنْ ضَمَّتِهَا لَمْ تَنْتَقِلْ
١٢٦ - وَفِي «ضَرَبْتُمُوهُ» وَاوٌ قَدْ يَجِي ... لِكَوْنِهِ فِي طَرَفٍ لَمْ يَلْتَجِي
١٢٧ - وَفِي «ضَرَبْتُنَّ» تُشَدُّ النُّونُ ... لاَ فِي «ضَرَبْنَ» غَائِبًا يَكُونُ
١٢٨ - لِكَوْنِ أَصْلِهِ «ضَرَبْتُمْنَ» فَذَا ... قُلِبَ لِلإِدْغَامِ فَادْرِ الْمَأْخَذَا
١٢٩ - وَقِيلَ أَصْلُهُ «ضَرَبْتُنَ» بِلاَ ... تَشْدِيدِ نُونِهِ كَمَا قَدْ نُقِلاَ
١٣٠ - فَطَلَبُوا السُّكُونَ قَبْلَهَا كَمَا ... فِي كُلِّ نُونَاتِ الإِنَاثِ عُلِمَا
١٣١ - فَلَمْ يَكُنْ تَاءُ مُخَاطَبٍ قَبِلْ ... تَسْكِينَهُ فَزِيدَ نُونٌ يَقْتَبِلْ
١٣٢ - وَزِيدَ تَاءٌ فِي «ضَرَبْتُ» يُذْكَرُ ... لأَنَّ لَفْظَ «أَنَا» تَحْتُ مُضْمَرُ
١٣٣ - فَإِنْ يُزَدْ مِنْ «أَنَا» حَرْفٌ يَلْتَبِسْ ... فَاخْتِيرَ تَا مِنْ أَخَوَاتٍ تَلْتَمِسْ
١٣٤ - وَزِيدَ نُونٌ فِي «ضَرَبْنَا» زِيدَتْ ... لأَنَّ «نَحْنُ» تَحْتَهُ أُرِيدَتْ
١٣٥ - وَأَلِفًا مِنْ بَعْدِهَا قَدْ أَظْهَرُوا ... لِلْفَرْقِ مِنْ نُونِ الإِنَاثِ تُذْكَرُ
١٣٦ - قِيلَ لأَنَّ تَحْتُ «إِنَّنَا» نُوِي ... فَلَهُمَا أَصْلُ الْكَلاَمِ يَحْتَوِي

فَصْلٌ
وَتَدْخُلُ الْمُضْمَرَاتُ فِي الْمَاضِي، وَأَخَوَاتِهِ

١٣٧ - وَهْيَ إِلَى سِتِّينَ نَوْعًا تَرْتَقِي ... مَجْمُوعُهَا الثَّلاَثُ ذَا تَحَقُّقِ

١٣٨ ـ مَرْفُوعٌ اوْ مَنصُوبٌ اوْ مَجْرُورُ وَالْكُلُّ لِلْقِسْمَيْنِ قَدْ يَصِيرُ

١٣٩ ـ مُتَّصِلٌ أَوْ ذُو انْفِصَالٍ فَاضْرِبِ اثْنَيْنِ فِي ثَلاَثَةٍ ثُمَّ احْسُبِ

١٤٠ ـ سِتًّا فَأَخْرِجْ مَا هُوَ الْمَجْرُورُ مُنْفَصِلاً إِذْ سَبْقُهُ مَحْظُورُ

١٤١ ـ فَبَقِيَتْ خَمْسٌ فَذُو رَفْعٍ أَتَى مُنْفَصِلاً أَوْ ذَا اتِّصَالٍ ثَبَتَا

١٤٢ ـ وَذُو انْتِصَابٍ وَاتِّصَالٍ أَوْ فُصِلْ وَذُو انْجِرَارٍ قَدْ يَجِيءُ مُتَّصِلْ

١٤٣ ـ وَتَقْتَضِي الْقِسْمَةُ فِي الْعُقُولِ رَفْعًا ثَمَانِي عَشْرَةَ الأُصُولِ

١٤٤ ـ فَسِتَّةٌ لِغَائِبٍ وَغَائِبَهْ كَذَا مُخَاطَبٌ مَعَ الْمُخَاطَبَهْ

١٤٥ ـ لِمُتَكَلِّمٍ بِسِتَّةٍ حُكِمْ ذَكَرًا اوْ أُنْثَى كَمَا مَضَى عُلِمْ

١٤٦ ـ ثُمَّ اكْتَفَوْا بِخَمْسَةٍ فِي الْغَيْبَةِ بِشِرْكَةِ الْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ

١٤٧ ـ كَذَاكَ فِي الْخِطَابِ ذُو التَّكَلُّمِ يَكْفِيهِ لَفْظَانِ كَمَا عَنْهُمْ نُمِي

١٤٨ ـ فَبَقِيَتْ إِثْنَانِ مَعْ عَشْرٍ لَدَى ضَرْبٍ بِخَمْسَةٍ بِسِتَّيْنِ بَدَا

١٤٩ ـ وَذُو ارْتِفَاعٍ فِي اتِّصَالٍ «ضَرَبَا» إِلَى «ضَرَبْنَا» هَكَذَا قَدْ نُسِبَا

١٥٠ ـ وَفِي انْفِصَالٍ نَحْوُ «هُوَ قَدْ يَضْرِبُ» مُنْتَهِيًا لِمِثْلِ «نَحْنُ نَضْرِبُ»

١٥١ ـ وَالأَصْلُ فِي «هُوَ» لِغَيْرِ الْفَرْدِ «هُوَا» «هُوُوا» عَلَى قِيَاسِ السَّرْدِ

١٥٢ ـ فَأَبْدَلُوا الْوَاوَ بِمِيمِ الْجَمْعِ لِوَحْدَةِ الْمَخْرَجِ مِلْ لِلسَّمْعِ

١٥٣ ـ وَثِقَلِ الْوَاوَيْنِ فِي الأَطْرَافِ فَصَارَ «هُمْ» بِحَذْفِ وَاوٍ وَافِي

١٥٤ ـ وَحَمَلُوا تَثْنِيَةً عَلَيْهِ وَقِيلَ كَيْ يَقَعَ فَتْحٌ فِيهِ

١٥٥ ـ عَلَى قَوِيِّ الْحَرْفِ وَهْيَ الْمِيمُ إِدْخَالُ مِيمِ «أَنْتُمَا» مَحْتُومُ

١٥٦ ـ لِمَا ذَكَرْنَا فِي «ضَرَبْتُمَا الْعِدَا» وَحُمِلَ الْجَمْعُ عَلَيْهِ إِذْ بَدَا

١٥٧ ـ وَوَاوَ «هُوَ» لَمْ يَحْذِفُوا فِي الطَّرَفِ لِقِلَّةِ الأَحْرُفِ حَيْثُمَا يَفِي

١٥٨ ـ لَكِنْ إِذَا مَعْ عَامِلٍ تَعَانَقَا تُحْذَفُ وَاوُهُ كَمَا قَدْ حُقِّقَا

١٥٩ ـ لِكَثْرَةِ الْحُرُوفِ بِالْمُعَانِقِ وَكَوْنِهَا فِي طَرَفٍ مُحَقَّقِ

١٦٠ - وَالْهَاءُ يَبْقَى بِانْضِمَامِ الأَصْلِ ... نَحْوَ «لَهُ» إِنْ لَمْ يَلِي لِشَكْلِ

١٦١ - كَسْرٍ كَذَاكَ الْيَاءُ سَاكِنًا يَجِي ... فَحِينَ ذَا يُكْسَرُ فِي ذَا الْمَنْهَجِ

١٦٢ - لِثِقَلِ النُّقْلَةِ مِنْ كَسْرٍ وَيَا ... لِضَمَّةِ كَاتِبِهِ فِيهِ مُولِيَا

١٦٣ - وَالضَّمُّ يُبْقِي سَاكِنُوا الْحِجَازِ ... فِي الصُّورَتَيْنِ خُذْهُ بِاحْتِرَازِ

١٦٤ - لِذَا «عَلَيْهُ اللهَ» عَاصِمٌ قَرَا ... كَمِثْلِ «أَنْسَانِيهُ» عَنْهُ ذُكِرَا

١٦٥ - وَقَلَبُوا بِأَلِفٍ يَاءَ «هِيَا» ... كَـ«يَا غُلامَا» عَنْهُمُ قَدْ رُوِيَا

١٦٦ - وَأُبْدِلَتْ بِالْمِيمِ عِنْدَ التَّثْنِيَهْ ... لِيَقَعَ الْفَتْحُ عَلَى ذِي التَّقْوِيَهْ

١٦٧ - وَنُونَ «هُنَّ» شَدَّدُوا لِمَا مَضَى ... عِنْدَ «ضَرَبْتُنَّ» فَخُذْ لِمَا اقْتَضَى

١٦٨ - وَذُو انْتِصَابٍ فِي اتِّصَالٍ «ضَرَبَهْ» ... إِلَى انْتِهَا «ضَرَبَنَا» فِي الْمَأْدُبَهْ

١٦٩ - وَإِنْ تُرِدْ عَدَدَهُ فَاثْنَا عَشَرْ ... وَالْفَاعِلُ الضَّمِيرُ حَيْثُمَا اسْتَقَرّْ

١٧٠ - لَمْ يَجْتَمِعْ مَعَ ضَمِيرِ النَّصْبِ ... مُتَّحِدَيْنِ غَيْرَ فِعْلِ الْقَلْبِ

١٧١ - مِثَالُهُ «عَلِمْتُنِي ذَكِيًّا» ... إِذْ أَصْلُ يَا مُبْتَدَأٌ جَلِيًّا

١٧٢ - وَذُو انْتِصَابٍ وَانْفِصَالٍ فِي الْعَدَدْ ... كَذِي اتِّصَالٍ نَحْوُ «إِيَّاهُ» اطَّرَدْ

١٧٣ - مُنْتَهِيًا لِقَوْلِهِ «إِيَّانَا» ... وَذُو انْجِرَارٍ فِي اتِّصَالٍ بَانَا

١٧٤ - كَذَا كَـ«ضَارِبِهِ» ثُمَّ يَصِلُ ... لِـ«ضَارِبِينَا» فَاسْتَمِعْ مَا يُنْقَلُ

١٧٥ - فِي مِثْلِ «ضَارِبِيَّ» وَاوُهُ جُعِلْ ... يَاءً وَأُدْغِمَتْ بِكَسْرٍ يَتَّصِلْ

١٧٦ - وَذُو ارْتِفَاعٍ وَاتِّصَالٍ يَسْتَتِرْ ... فِي خَمْسَةٍ كَفِعْلِ غَائِبٍ ذُكِرْ

١٧٧ - وَفِعْلِ أُنْثَاهُ وَفِي الْمُخَاطَبِ ... وَالْخُلْفُ فِي يَا «تَضْرِبِينَ» أَوْجِبِ

١٧٨ - فَهْيَ عَلامَةٌ لَدَى أَبِي الْحَسَنْ ... وَفَاعِلُ الْفِعْلِ ضَمِيرٌ اسْتَكَنّْ

١٧٩ - لَكِنْ لَدَى الْجُمْهُورِ فَاعِلٌ بَرَزْ ... كَوَاوِ «تَضْرِبُونَ» رَأْسَ مَنْ عَجَزْ

١٨٠ - وَاخْتِيرَ يَاءٌ فِيهِ لِلتَّأْنِيثِ ... لِكَوْنِهِ فِي ذِي لَدَى التَّحْدِيثِ

١٨١ - وَلَمْ يَزِدْ مِنْ «أَنْتِ» إِذْ لَوْ زِيدَتِ ... أَلِفُهَا تَثْنِيَةً أَفَادَتِ

١٨٢ - وَاجْتَمَعَ النُّونَانِ إِنْ نُونٌ تُزَدْ وَيَلْزَمُ التَّكْرَارُ إِنْ تَاءٌ وَرَدْ

١٨٣ - وَأَبْرَزُوا الْيَا مَعَ هَذَا الْوَضْعِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ مُفْرَدٍ وَجَمْعِ

١٨٤ - وَفِي مُضَارِعِ الْمُكَلِّمِ اسْتَتَرْ كَـ«أَضْرِبُ الْفَتَى» وَ«نَقْطَعُ الشَّجَرْ»

١٨٥ - وَفِي الصِّفَاتِ نَحْوُ «ضَارِبٍ» كَذَا فِي كُلِّهَا لَكِنْ جَوَازًا أُخِذَا

١٨٦ - وَلَيْسَ غَيْرُ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ إِذْ كَوْنُهُ كَالْجُزْءِ لَا يُقَدَّرُ

١٨٧ - وَإِنَّمَا اسْتَتَرَ فِي الْغَائِبَةِ مَعْ غَائِبٍ لَا الْجَمْعِ وَالتَّثْنِيَةِ

١٨٨ - لِأَنَّ الاسْتِتَارَ لِلتَّخْفِيفِ أُعْطِيَهُ السَّابِقُ لِلتَّشْرِيفِ

١٨٩ - أَمَّا لَدَى الْخِطَابِ وَالتَّكَلُّمِ فَالْبَارِزُ الْأَقْوَى مَعَ الْمَاضِي اعْتُمِي

١٩٠ - وَالسَّتْرُ فِي مُضَارِعَيْهِمَا يَجِبْ لِلْفَرْقِ مِنْ مَاضٍ إِلَيْهِمَا انْتُسِبْ

١٩١ - وَقِيلَ يَسْتَتِرُ فِي خَمْسٍ مَضَتْ لِأَنَّ مَا يَدُلُّ فِي كُلٍّ ثَبَتْ

١٩٢ - كَعَدَمِ الْبُرُوزِ فِي «زَيْدٌ ضَرَبْ» وَالتَّاءِ فِي «قَدْ ضَرَبَتْ رَأْسَ الْعِنَبْ»

١٩٣ - وَيَاءِ «يَضْرِبُ» وَنُونِ «نَأْكُلُ» وَالْهَمْزَةِ الَّتِي أَتَتْ فِي أَنْقُلُ

١٩٤ - وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ فِي الصِّفَاتِ لَيْسَتْ ضَمَائِرَ لَدَى الثِّقَاتِ

١٩٥ - لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَاءٌ قُلِبْ إِذَا تُجَرُّ أَوْ أَتَتْ قَدْ تَنْتَصِبْ

١٩٦ - وَالاسْتِتَارُ وَاجِبٌ فِي «افْعَلْ» وَفِي «تَفْعَلُ» فِي مُخَاطَبٍ أَيْضًا فَفِي

١٩٧ - كَذَاكَ فِي «أَفْعَلُ» أَوْ فِي «نَفْعَلُ» إِذْ ظَاهِرُ الْأَسْمَاءِ فِيهَا يُحْظَلُ

فَصْلٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ

١٩٨ - وَهْوَ أَيْضًا قَدْ يَجِي أَرْبَعَتَا عَشَرَ وَجْهًا نَحْوُ «يَضْرِبُ الْفَتَى»

١٩٩ - لآخِرِ الْمُثُلِ إِنَّمَا دُعِي مُسْتَقْبَلًا كَذَاكَ بِالْمُضَارِعِ

٢٠٠ - لِأَنَّهُ وُجِدَ فِي اسْتِقْبَالِ وَكَاسْمِ فَاعِلٍ لَدَى الْإِشْكَالِ

٢٠١ - وَفِي قَبُولِهِ لِلَامِ الِابْتِدَا وَفِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ إِذْ بَدَا

٢٠٢ - أَوْ أَنَّهُ كَالْعَيْنِ حِيْنَمَا اشْتَرَكْ مِنْ بَيْنِ الاسْتِقْبَالِ وَالْحَالِ سَلَكْ
٢٠٣ - وَزِيدَ مِنْ «أَنَيْتُ» حَرْفٌ أَوَّلاَ عَلَى الْمُضِيِّ كَيْ يُرَى مُسْتَقْبَلاَ
٢٠٤ - وَكَانَ فِي الأَوَّلِ كَيْلاَ يَلْتَبِسْ إِنْ زِيدَ فِي الآخِرِ بِالْمَاضِي فَقِسْ
٢٠٥ - وَكَانَ فِي مُسْتَقْبَلٍ لاَ فِي الْمُضِي لِسَبْقِ وَقْتِهِ إِذَا مَا يَنْقَضِي
٢٠٦ - فَأَخَذَ التَّجَرُّدَ الأَصْلِيَّا وَصَارَ فَرْعٌ مِثْلَهُ رَضِيَّا
٢٠٧ - وَمُتَكَلِّمٌ يُخَصُّ بِالأَلِفْ لأَنَّهُ مِنْ مَبْدَإِ الْحَلْقِ أُلِفْ
٢٠٨ - وَبَادِىءُ الْكَلاَمِ ذُو التَّكَلُّمِ فَسَابِقٌ لِسَابِقٍ قَدِ اعْتُمِي
٢٠٩ - وَخُصَّ وَاوٌ بِمُخَاطَبٍ يَجِي لأَنَّهُ مِنْ مُنْتَهَى الْمَخَارِجِ
٢١٠ - وَمُنْتَهَى الْكَلاَمِ مَنْ يُخَاطَبُ وَقُلِبَتْ تَا فِي مِثَالِ «تَضْرِبُ»
٢١١ - كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ وَاوَاتٍ لَدَى وَوَجِلَ الْفَتَى بِعَاطِفٍ بَدَا
٢١٢ - لأَجْلِ ذَا قَلْبُ أَوْلَى «الأَوْلِ»[1] وَالْوَاوُ أَصْلِيٌّ مَعَ «الْوَرَنْتَلِ»
٢١٣ - وَالْيَاءُ عُيِّنَتْ لِفِعْلِ الْغَائِبِ لِكَوْنِهِ الْوَسَطَ فِي التَّخَاطُبِ
٢١٤ - وَمَخْرَجُ الْيَا وَسْطُ فِيكَ يَا فَتَى وَمُتَكَلِّمٌ بِنُونٍ ثَبَتَا
٢١٥ - مَعْ غَيْرِهِ لِكَوْنِهَا فِي «قُمْنَا» وَإِذْ حُرُوفُ عِلَّةٍ فَقَدْنَا
٢١٦ - وَهْيَ لَهَا قَرِيبَةٌ فِي الْمَخْرَجِ إِذْ هِيَ مِنْ هَوَاءِ خَيْشُومٍ تَجِي
٢١٧ - وَفُتِحَتْ فِيمَا سِوَى الرُّبَاعِي لأَجْلِ تَخْفِيفٍ إِلَيْهِ دَاعِي
٢١٨ - ثُمَّ الرُّبَاعِي فَرْعُ ذِي الثَّلاَثِ وَالضَّمُّ فَرْعُ الْفَتْحِ فِي الإِحْدَاثِ
٢١٩ - قِيلَ لِقِلَّةِ الرُّبَاعِيِّ يُضَمّ وَالْفَتْحُ فِيمَا فَوْقُ تَخْفِيفًا أَلَمّ
٢٢٠ - وَضَمَّ «يُهَرِيقُ» لِكَوْنِ الأَصْلِ «يُرِيقُ» لاَ بِالْهَا أَتَى فِي النَّقْلِ
٢٢١ - وَتُكْسَرُ الأَحْرُفُ فِي الْمُضَارَعَهْ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْعُرَيْبِ وَاقِعَهْ
٢٢٢ - إِنْ جَاءَ مَاضِيهِ بِكَسْرِ الْعَيْنِ أَوْ هَمْزِ وَصْلٍ كَسَرُوا فِي ذَيْنِ

(١) أي قُلب همزة في جمعه في نحو أوائل، أصله ووائل. اهـ ناظم.

٢٢٣ - كَـ«يِعْلَمُوا» وَ«تِعْلَمُوا» وَ«إِعْلَمْ» ... وَ«نِعْلَمُ الْفَتَى» أَيَا مَنْ يِفْهَمْ

٢٢٤ - وَمِثْلُهُ «يِسْتَنْصِرُوا» «تِسْتَنْصِرُوا» ... كَذَاكَ «إِسْتَنْصِرْ» مَعْ «نِسْتَنْصِرُ»

٢٢٥ - وَعِنْدَ بَعْضٍ يَاؤُهَا لاَ تُكْسَرُ ... إِذْ ثِقَلُ الْكَسْرِ عَلَى الْيَا أَشْهَرُ

٢٢٦ - وَكَسْرُهَا لأَجْلِ أَنْ يَدُلاَّ ... عَلَى انْكِسَارِ عَيْنِ فِعْلٍ أَصْلاَ

٢٢٧ - وَعُيِّنَتْ لِكَوْنِهَا زَوَائِدَا ... وَالْفَاءُ إِنْ حُرِّكَ أَرْبَعًا بَدَا

٢٢٨ - مُحَرَّكٌ وَالْعَيْنُ إِنْ تَحَرَّكَتْ ... فَاللَّبْسُ فِي «يَعْلَمُ» وَالضَّرْبِ ثَبَتْ

٢٢٩ - وَاللاَّمُ إِنْ تُكْسَرْ فَذَا الإِعْرَابُ ... بَطَلَ كَسْرُ الزَّائِدِ الصَّوَابُ

٢٣٠ - وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ ... فِيهِ عَلَى تَا كَـ«تَعَلَّمُ الزُّمَرْ»

٢٣١ - وَلَمْ تَزَلْ أُولاَهُمَا لأَنَّهَا ... عَلاَمَةُ الْمُضَارِعِ اللُّذْ صَانَهَا

٢٣٢ - وَسُكِّنَتْ فَاءٌ بِمِثْلِ «يَسْمَعُ» ... كَيْ لاَ تَوَالَى حَرَكَاتٌ أَرْبَعُ

٢٣٣ - وَخُصَّ فَا لأَنَّهَا الَّتِي تَلِي ... لِمَا هُوَ السَّبَبُ فِي ذَا الثِّقَلِ

٢٣٤ - كَمَا يُسَكَّنُ الَّذِي قَبْلَ السَّبَبْ ... لِقُرْبِهِ مِنْهُ كَـ«قُلْنَ مَنْ ضَرَبْ»

٢٣٥ - وَيَسْتَوِي مُخَاطَبٌ وَغَائِبَهْ ... فِي صِيغَةٍ كَـ«تَتْرُكُ الْمُعَاتَبَهْ»

٢٣٦ - لِكَوْنِهَا مَعَ «ضَرَبْتَ» وَ«أَبَتْ» ... وَلَمْ تُسَكَّنْ حِينَ فِي ابْتِدَا بَدَتْ

٢٣٧ - وَلَوْ تُضَمُّ عِنْدَ ذَا الدُّخُولِ ... لاَلْتَبَسَ الْمَعْلُومُ بِالْمَجْهُولِ

٢٣٨ - وَكَانَ يَلْتَبِسُ لَوْ إِنْكَسَرَا ... بِاللُّغَةِ الَّتِي كَـ«تِعْلَمُ الْوَرَى»

٢٣٩ - وَأَدْخَلُوا فِي آخِرِ الْمُسْتَقْبَلِ ... عَلاَمَةً لِلرَّفْعِ نُونًا تَنْجَلِي

٢٤٠ - إِذْ آخِرُ الأَفْعَالِ فِي هَذَا النَّمَطْ ... بِالْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ صَارَ كَالْوَسَطْ

٢٤١ - إِلاَّ الَّتِي فِي مِثْلِ «يَضْرِبْنَ الْفَتَى» ... فَإِنَّهَا ضَمِيرُ جَمْعٍ ثَبَتَا

٢٤٢ - وَجَاءَ بِالْيَاءِ لِكَيْلاَ يَجْتَمِعْ ... عَلاَمَتَا تَأْنِيثِ الاسْمِ الْمُرْتَفِعْ

٢٤٣ - وَ«لَمْ» إِذَا تَدْخُلُ فِيهِ تَقْلِبُ ... مَعْنَاهُ لِلْمَاضِي كَـ«لَمَّا» يَا ثُبُ[1]

---

(١) أصله يا ثُبَةُ، فرخّم قياسا؛ لأنه ذو تاء اهـ الناظم.

فَصْلٌ: فِي الأَمْرِ وَالنَّهْيِ

٢٤٤ ـ وَالأَمْرُ صِيغَةٌ بِهَا قَدْ يُطْلَبُ ... فِعْلٌ مِنَ الْفَاعِلِ مِثْلُ «اِضْرِبُوا»
٢٤٥ ـ ثُمَّ اشْتِقَاقُهُ مِنَ الْمُضَارِعِ ... لِنِسْبَةٍ بَيْنَهُمَا فِي الْوَاقِعِ
٢٤٦ ـ وَأَمْرُ غَائِبٍ مَعَ اللامِ يَجِي ... لِكَوْنِهَا مِنْ وَسَطِ الْخَارِجِ
٢٤٧ ـ وَأَنَّهَا مِنْ أَحْرُفِ الزِّيَادَةْ ... وَهْيَ «هَوِيتُ لِسِمَانِ الشَّاذَةْ»
٢٤٨ ـ وَكُسِرَتْ لأَنَّهَا كَلامِ ... جَرٍّ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْكَلامِ
٢٤٩ ـ وَلَمْ تُزَدْ مِنْ أَحْرُفِ التَّعْلِيلِ ... كَرَاهَةَ الْحَرْفَيْنِ فِي التَّمْثِيلِ
٢٥٠ ـ وَبَعْدَ «فَا» وَ«ثُمَّ» مِثْلَ الْوَاوِ ... تُسْكَنُ لِلتَّخْفِيفِ عِنْدَ الرَّاوِي
٢٥١ ـ تَقُولُ «فَلْيَضْرِبْ أَبٌ» وَ«لْيَجْلِسِ» ... ثُمَّ «لْيَزُرْ زَيْدٌ لِبَيْتِ الْمَقْدِسِ»
٢٥٢ ـ وَالتَّاءَ مِنْ أَمْرِ الْمُخَاطَبِ احْذِفِ ... لِلْفَرْقِ مِنْ مُضَارِعٍ بِهَا يَفِي
٢٥٣ ـ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ قَدْ خُصَّا ... بِالْحَذْفِ لِلتَّخْفِيفِ فَادْرِ نَصَّا
٢٥٤ ـ وَاجْتُلِبَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ إِنْ سَكَنْ ... تَالِي «أَنَيْتُ» كَسْرَهَا لاَ تَتْرُكَنْ
٢٥٥ ـ إِلاَّ مَعَ «اكْتُبَا» فَضَمُّهَا يَجِبْ ... فِيهِ لِثِقْلِ الْكَسْرِ مَعْ ضَمٍّ جُلِبْ
٢٥٦ ـ وَفَصْلُ كَافٍ سَاكِنٍ بَيْنَهُمَا ... لَيْسَ بِحَاجِزٍ حَصِينٍ وُسِمَا
٢٥٧ ـ مِنْ ذَاكَ قَلْبُ الْوَاوِ يَا فِي «قِنْيَةٍ» ... وَقِيلَ إِتْبَاعٌ لِعَيْنٍ ضُمَّتِ
٢٥٨ ـ وَفَتْحُ «أَيْمُنٍ» لِكَوْنِ الأَصْلِ ... جَمْعًا مُخَفَّفًا بِهَذَا الْوَصْلِ
٢٥٩ ـ وَفَتَحُوا لأَلِفِ التَّعْرِيفِ ... لِكَثْرَةِ الْوُرُودِ وَالتَّخْفِيفِ
٢٦٠ ـ وَهَمْزُ «أَكْرِمْ» فِي اخْتِيَارٍ فُتِحَا ... إِذْ هُوَ هَمْزُ الْقَطْعِ كَانَ طُرِحَا
٢٦١ ـ لِجَمْعِ هَمْزَتَيْنِ فِي «أُأَكْرِمُ» ... وَفِي اسْمِ مَفْعُولٍ وَفَاعِلِهِمُ
٢٦٢ ـ وَهَمْزَ وَصْلٍ لاَ تُزِلْ فِي الرَّقْمِ ... أَنْ لاَ يَجِي الْتِبَاسُ فِعْلَيْ عِلْمِ
٢٦٣ ـ فَدَفْعُ هَذَا اللَّبْسِ بِالإِعْجَامِ ... كَثُرَ مَا يُتْرَكُ فِي الْكَلامِ

٢٦٤ - مِنْ أَجْلِ ذَا بِرَسْمِ وَاوٍ فَرَّقُوا ... «عُمَرَ» عَنْ «عَمْرٍو» إِذَا مَا حَقَّقُوا

٢٦٥ - وَحَذَفُوا أَلِفَ «بِاسْمِ اللهِ» ... لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ لاَنَاهِي

٢٦٦ - وَفِعْلُ غَائِبٍ بِلاَمٍ يُجْزَمُ ... بِالاتِّفَاقِ هَكَذَا قَدْ يَحْكُمُ

٢٦٧ - سُكَّانُ كُوفَةَ مَعَ الْمُخَاطَبِ ... وَأَصْلُ «إِضْرِبي» كَانَ «لِتَضْرِبِي»

٢٦٨ - وَحَذْفُ تَائِهِ أَتَى لِلْفَرْقِ ... وَاللاَّمِ لِلتَّخْفِيفِ فِي ذَا النُّطْقِ

٢٦٩ - وَهَمْزُ وَصْلٍ صَارَ عَنْ تَا خَلَفَا ... أَثَرَهَا أُعْطِيَ حَيْثُمَا وَفَى

٢٧٠ - وَعِنْدَ بَصْرِيِّينَ فَهْوَ مَبْنِي ... لِفَقْدِ مَا عَنِ الْبِنَاءِ يُغْنِي

٢٧١ - لَكِنْ بِنَاؤُهُ عَلَى مَا يُجْزَمُ ... بِهِ مُضَارِعٌ لَهُ قَدْ يُفْهَمُ

٢٧٢ - إِذْ شِبْهُهُ الإِسْمَ بِحَذْفِ التَّا طُرِدْ ... لِذَاكَ فِي «فَلْتَفْرَحُوا» الْبِنَا فُقِدْ

٢٧٣ - وَتَصْحَبُ النُّونَانِ فِعْلَ الأَمْرِ ... لأَنْ تُؤَكِّدَ الطَّلاَبَ فَادْرِ

٢٧٤ - نَحْوُ «لِتَضْرِبَنَّ» لِلآخِرِ صِلْ ... وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ الْفَتْحَ أَنِلْ

٢٧٥ - إِلاَّ الَّذِي لِوَاوِ جَمْعٍ أُسْنِدَا ... فَفِيهِ ضَمٌّ لِتَنَاسُبٍ بَدَا

٢٧٦ - كَذَاكَ مَا سَبَقَ يَا الْمُخَاطَبَهْ ... فَكَسْرُهُ يَجِبُ لِلْمُنَاسَبَهْ

٢٧٧ - وَالْوَاوَ وَالْيَا حَذَفُوا لِكَوْنِ مَا ... قَبْلَهُمَا عَلَيْهِمَا قَدْ أَعْلَمَا

٢٧٨ - وَفِي «لِيَضْرِبَانِّ» لَمْ تُحْذَفْ أَلِفْ ... خَوْفَ الْتِبَاسِهِ بِمُفْرَدٍ عُرِفْ

٢٧٩ - وَكَسْرُ نُونٍ شُدِّدَتْ بَعْدَ أَلِفْ ... لِكَوْنِهِ مِثْلَ الْمُثَنَّى قَدْ أُلِفْ

٢٨٠ - وَالنُّونُ فِي «هَلْ تَضْرِبُنَّ» تُحْذَفُ ... لأَنَّ عَنْ إِعْرَابِهِ قَدْ يُصْرَفُ

٢٨١ - وَأَلِفًا زِدْ فَاصِلَ النُّونَاتِ ... إِنْ نُونُ جَمْعٍ تَتَّصِلْ بِالآتِي

٢٨٢ - وَفِي الأَصَحِّ لَمْ تَجِيءْ مُخَفَّفَهْ ... مَعْ أَلِفٍ بَلْ أَوْجِبِ الْمُضَعَّفَهْ

٢٨٣ - وَيَصْحَبَانِ السَّبْعَةَ الْمَوَاضِعِ ... مُفِيدَةُ الطَّلَبِ كُلُّهَا فَعِي

٢٨٤ - الأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالاسْتِفْهَامِ ... وَالْعَرْضِ وَالتَّمَنِّ وَالإِقْسَامِ

٢٨٥ - وَالنَّفْيِ كَالنَّهْيِ قَلِيلاً أُكِّدَا ... وَالنَّهْيِ بِالإِجْمَاعِ مُعْرَبًا بَدَا

٢٨٦ - وَوَضَعُوا المَبْنِيَّ لِلْمَجْهُولِ ... مِنْ كُلِّ مَا مَضَى بِلاَ غُفُولِ
٢٨٧ - لِخِسَّةِ الْفَاعِلِ أَوْ لِشُهْرَتِهْ ... أَوْ جَهْلِهِ وَالْخَوْفِ أَوْ عَظَمَتِهْ
٢٨٨ - لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ قَدْ خُصَّا ... بِصِيغَةٍ قَلَّتْ فِي الاسْمِ نَصَّا
٢٨٩ - كَـ«دُئِلٍ» وَ«وُعِلٍ» وَ«جُنْدَبِ» ... مِنْ مَاضٍ اوْ مُضَارِعٍ مُرَتَّبِ
٢٩٠ - وَأَوَّلَ المَاضِي اضْمُمَنْ مُطْلَقَا ... كَكَسْرِ مَا آخِرَهُ قَدْ سَبَقَا
٢٩١ - وَمِثْلُهُ مُضَارِعٌ فِي الضَّمِّ ... وَافْتَحْ قُبَيْلَ لاَمِهِ فِي الْفَمِّ
٢٩٢ - وَضُمَّ كَالأَوَّلِ مَا يُحَرَّكُ ... أَوَّلُهُ فِي سَبْعَةٍ قَدْ تُدْرَكُ
٢٩٣ - وَهْيَ «تُفُعِّلَتْ» وَزِدْ «تُفُوعِلاَ» ... وَ«افْتُعِلَتْ» وَ«انْفُعِلَتْ» وَ«افْعُنْلِلاَ»
٢٩٤ - وَ«اسْتُفْعِلَتْ» وَ«افْعُوعِلَتْ» فَضُمَّ ذَا ... لِدَفْعِ الالْتِبَاسِ فَاذْرِ الْمَأْخَذَا

فَصْلٌ: فِي اسْمِ الْفَاعِلِ

٢٩٥ - وَهُوَ مَا اشْتُقَّ مِنَ الْمُضَارِعِ ... لِمَنْ بِهِ قَدْ قَامَ فِعْلُ الْوَاضِعِ
٢٩٦ - مَعَ الْحُدُوثِ إِنَّمَا مِنْهُ أُخِذْ ... لِنِسْبَةٍ بَيْنَهُمَا فَلْتَسْتَعِذْ
٢٩٧ - مِنَ الْمُجَرَّدِ الثُّلاَثِيِّ صِيغَتُهْ ... كَـ«فَاعِلٍ» أَتَتْ بِذَاكَ كَثْرَتُهْ
٢٩٨ - وَجَرَّدُوهُ مِنْ «أَنَيْتُ» فَرْقَا ... بَيْنَهُمَا عِنْدَ ابْتِدَاكَ نُطْقَا
٢٩٩ - إِذْ لَوْ أَتَوْا بِهَمْزَةٍ فِي الأَوَّلِ ... أَشْبَهَ مَا مُضَارِعًا قَدْ يَنْجَلِي
٣٠٠ - وَكَسَرُوا عَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ الأَلِفْ ... إِذْ فَتْحُهُ يُوقِعُ فِي لَبْسٍ أُلِفْ
٣٠١ - بِفِعْلِ مَاضٍ صِيغَ لِلْمُفَاعَلَهْ ... وَضَمُّهُ يَثْقُلُ فِي الْمُحَاوَلَهْ
٣٠٢ - وَاخْتِيرَ لَبْسُهُ بِفِعْلِ الأَمْرِ ... لِكَوْنِهِ مِنْ أَصْلِ ذَاكَ يَجْرِي
٣٠٣ - وَقَدْ تَجِيءُ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَهْ ... بِصِيَغٍ لَيْسَتْ بِذَاكَ مُشْبِهَهْ
٣٠٤ - كَـ«فَرِقٍ» وَ«الشُّكْسِ» وَ«الصُّلْبِ» كَذَا ... «مِلْحٌ» «شُجَاعٌ» وَ«جَبَانٌ» أُخِذَا
٣٠٥ - وَ«جُنُبٌ» وَ«حَسَنٌ» وَ«خَشِنُ» ... مِنْ «فَعُلَ» الْمَضْمُومِ كُلاًّ بَيَّنُوا

٣٠٦ ـ وَقَلَّ مِنْهُ «أَفْعَلٌ» كَـ«أَحْمَقِ» وَ«آدَمٍ» وَ«أَرْعَنٍ» وَ«أَخْرَقِ»

٣٠٧ ـ وَ«أَعْجَفٍ» وَ«أَسْمَرٍ» وَ«أَحْوَلُ» «عَطْشَانُ» مِنْ مَكْسُورِ عَيْنٍ تُجْعَلُ

٣٠٨ ـ وَالْكَسْرُ فِي قَدْ «حَمِقَتْ» وَ«خَرِقَا» وَ«سَمِرَتْ» وَ«عَجِفَتْ» قَدْ حُقِّقَا

٣٠٩ ـ وَقَدْ يَجِي «أَفْعَلُ» لِلتَّفْضِيلِ مِنَ الثُّلاَثِيِّ السَّالِمِ السَّبِيلِ

٣١٠ ـ مَا لَمْ يَكُنْ لَوْنًا وَعَيْبًا أَوْ يَزِدْ فِيهِ وَلاَ تَصَرُّفًا لَهُ فَقَدْ

٣١١ ـ إِذْ «أَفْعَلٌ» فِي الْعَيْبِ وَاللَّوْنِ شُهِرْ مِنِ اسْمِ فَاعِلٍ فَلَبْسُهُ حُذِرْ

٣١٢ ـ وَجَمْعُ كُلِّ الْحَرْفِ مِنْ مَزِيدِ فِي «أَفْعَلٍ» كَانَ مِنَ الْبَعِيدِ

٣١٣ ـ وَشَذَّ مَأْخُوذًا مِنَ الْبَيَاضِ «أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي بَيَاضِ»

٣١٤ ـ وَقَوْلُهُمْ «أَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَهْ» عَيْبًا فَنَادِرٌ لِمَنْ قَدْ حَمَّقَهْ

٣١٥ ـ كَذَاكَ «أَعْطَاهُمْ» مِنَ الْمَزِيدِ جَا كَمِثْلِ «أَوْلاَهُمْ» إِذَا مَا دُبِّجَا[1]

٣١٦ ـ وَلاَ يَجِي مِمَّا لِمَجْهُولٍ بُنِي أَنْ لاَ يَجُوزَ لاِلْتِبَاسٍ بَيِّنِ

٣١٧ ـ وَقَوْلُهُمْ «أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ كَذَا» شَذَّ لأَنَّ شُغِلَتْ أَصْلٌ لِذَا

٣١٨ ـ وَ«أَشْهَرٌ» وَ«أَعْذَرٌ» وَ«أَلْوَمُ» كَذَاكَ لِلْمَجْهُولِ قَدْ تُسَلَّمُ

٣١٩ ـ وَإِنْ يَكُنْ «فَعِيلٌ» اسْمَ فَاعِلِ مِثْلُ «نَصِيرٍ» فَهْوَ ذُو تَحَوُّلِ

٣٢٠ ـ وَحَيْثُ مَفْعُولٌ مُرَادًا قَدْ نُوِي فَكُلُّ مَا يُقْصَدُ فِيهِ يَسْتَوِي

٣٢١ ـ فَرْقًا إِذَا لَمْ يَكُ كَالأَسْمَاءِ مِثْلُ «لَقِيطَةٍ» مِنَ الْبَيْدَاءِ

٣٢٢ ـ وَقَدْ يَجِي الأَوَّلُ مِثْلَ الثَّانِي كَـ«رَحْمَةُ اللهِ قَرِيبٌ» دَانِي

٣٢٣ ـ وَاجْعَلْ فَعُولاً عَكْسَ مَا تَقَدَّمَا مِثْلَ «صَبُورٍ» كُلَّ فَرْدٍ عَمَّمَا

٣٢٤ ـ وَ«نَاقَةٌ حَلُوبَةٌ» بِالتَّاءِ وَعَدَّلُوا النَّوْعَيْنِ بِاسْتِوَاءِ

٣٢٥ ـ وَلِلْمُبَالَغَةِ جَا «صَبَّارُ» «فِسِّيقٌ» «الْمِجْذَمُ» وَ«الْكُبَّارُ»

٣٢٦ ـ «طُوَّالٌ» «الْعَلاَّمَةُ» «النَّسَّابَهْ» «رَاوِيَةٌ» «فَرُوقَةٌ» إِذْهَابَهْ

---

(١) أي زُيّن بإفادة التفضيل اهـ.

٣٢٧ ـ «ضُحَكَةٌ» وَ«ضُحْكَةٌ» «مِنقَامُ» «مِجْذَامَةٌ» «مِعْطِيرُهُمْ» يُرَامُ

٣٢٨ ـ فَهَذِهِ التِّسْعُ هِيَ الأَوَاخِرُ فِيهَا اسْتَوَى الإِنَاثُ وَالْمُذَكَّرُ

٣٢٩ ـ وَاحْمِلْ عَلَى «فَقِيرَةٍ» «مِسْكِينَهْ» لِنِسْبَةٍ بَيْنَهُمَا كَمِينَهْ

٣٣٠ ـ كَحَمْلِهِمْ «عَدُوَّةَ الرَّحْمنِ» عَلَى «صَدِيقَةٍ» يُنَاقِضَانِ

٣٣١ ـ وَلَفْظُهُ كَزِنَةِ الْمُضَارِعِ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلاَثِ كَـ«الْمُرَاضِعِ»

٣٣٢ ـ بِضَمِّ مِيمٍ أُبْدِلَتْ مِنْ «نَأْتِ» وَكَسْرُ مَا قَبْلَ الأَخِيرِ يَأْتِي

٣٣٣ ـ وَإِنَّمَا اخْتَارُوا لِمِيمٍ شَفَوِي لِقُرْبِهِ مِنْ حَرْفِ عِلَّةٍ رُوِي

٣٣٤ ـ وَضَمُّهُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَوْضِعِ وَبَيْنَهُ إِذْ مِنْ ثُلاَثِيٍّ وُعِي

٣٣٥ ـ وَشَذَّ «مُسْهَبٌ» كَمَفْعُولٍ أَتَى وَ«مُحْصَنٌ» وَ«يَافِعٌ» قَدْ أُثْبِتَا

٣٣٦ ـ وَ«عَاشِبٌ» وَ«وَارِسٌ» إِذْ مَا أَتَتْ مِنْ أَفْعَلَ الرُّبَاعِ قِلَّةٌ حَوَتْ

٣٣٧ ـ وَفَتَحُوا مَا قَبْلَ تَا فِي الصَّارِمَهْ لِكَوْنِهِ الْوَسَطَ فِي ذِي الْكَلِمَهْ

فَصْلٌ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ

٣٣٨ ـ وَهْوَ الَّذِي يُشْتَقُّ مِنْ «سَيُفْعَلُ» لِمَنْ عَلَيْهِ الْفِعْلُ قَدْ يَشْتَمِلُ

٣٣٩ ـ وَلَفْظُ ذِي الثَّلاَثِ مَفْعُولٌ فَقِسْ كَمِثْلِ «مَضْرُوبٍ» إِذَا مَا تَقْتَبِسْ

٣٤٠ ـ وَعَوَّضُوا مِيمًا عَنِ الزَّوَائِدِ إِذْ أَحْرُفُ الْعِلَّةِ مَا بِهَا بُدِي

٣٤١ ـ فَصَارَ «مُضْرَبًا» فَمِيمًا فَتَحُوا لَوْلاَهُ لَبْسٌ فِيهِ كَانَ يَصِحُّ

٣٤٢ ـ بِإِسْمِ مَفْعُولٍ لِمِثْلِ «أَكْرَمَا» فَالرَّاءُ فَرْقًا عَنْ مَكَانٍ ضَمَّمَا

٣٤٣ ـ وَأُشْبِعَتْ لِفَقْدِ «مَفْعُلٍ» لَهُمْ بِغَيْرِ تَا فَصَارَ «مَضْرُوبًا» يَعُمْ

٣٤٤ ـ وَغَيَّرُوا «الْمَضْرُوبَ» دُونَ «مُكْرَمِ» وَدُونَ مَوْضِعِ الثُّلاَثِي فَاعْلَمِ

٣٤٥ ـ حَمْلاً لَهُ عَلَى أَخِيهِ الْفَاعِلِ إِذْ أَصْلُهُ قَدْ كَانَ أَيْضًا بِنَجْلِي

٣٤٦ ـ مُثَلَّثًا فِي الْعَيْنِ كَالْمُضَارِعِ كَـ«نَاصِرٍ» وَ«ذَاهِبٍ» وَ«وَارِعٍ»

٣٤٧ ـ فَكَسْرُ كُلٍّ حَقَّقَ التَّغَيُّرَا ... فَتَابَعَ الْمَفْعُولُ فِيمَا غُيِّرَا

٣٤٨ ـ وَغَيْرُ مَفْعُولٍ لِذِي الثُّلَاثِ جَا ... نَقْلاً كَـ«نِقْضٍ» وَ«كَحِيلٍ» وَ«نَجَا»

٣٤٩ ـ وَافْتَحْ مَكَانَ الْكَسْرِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ ... يَؤُلْ إِلَى الْمَفْعُولِ كَـ«الْمُوَاصِلِ»

فَصْلٌ
فِي اسْمَيِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

٣٥٠ ـ وَاشْتُقَّ «مَفْعَلٌ» مِنَ الْمُضَارِعِ ... مَكَانَ فِعْلٍ حَاصِلٍ وَوَاقِعِ

٣٥١ ـ لِشِبْهِهِ الْمَفْعُولَ فِيهِ زِيدَا ... مِيمٌ وَوَاوٌ لَمْ تَكُنْ مَزِيدَا

٣٥٢ ـ فِيهِ لِخَوْفِ أَنْ يَكُونَ مُلْتَبِسْ ... مَعَ اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلَاثِيِّ فَقِسْ

٣٥٣ ـ وَافْتَحْهُ مِنْ مُضَارِعٍ قَدْ يَنْفَتِحْ ... عَيْنًا كَـ«يَذْهَبَانِ مَذْهَبًا يَصِحْ»

٣٥٤ ـ إِلَّا الْمِثَالَ نَحْوُ «عِدْ» وَ«وَجِلَا» ... وَ«وَسُطَتْ» فَحَتْمُ كَسْرِهِ انْجَلَى

٣٥٥ ـ كَيْلَا يُظَنَّ كَوْنُهُ كَـ«جَوْرَبِ» ... فَـ«فَوْعَلٌ» مَعَ كَلَامِهِمْ أُبِي

٣٥٦ ـ وَإِنْ أَتَى مِنْ «يَفْعِلَا» بِالْكَسْرِ ... فَاكْسِرْهُ غَيْرَ نَاقِصٍ إِذْ يَجْرِي

٣٥٧ ـ فَإِنَّهُ بِفَتْحِ عَيْنِهِ ثَبَتْ ... كَرَاهَةً لِكَسَرَاتٍ رُتِّبَتْ[1]

٣٥٨ ـ وَلَمْ يَجِئْ مِنْ «فَعُلَ» الْمَضْمُومِ ... لِثِقَلِ «الْمَفْعُلِ» بِالْعُمُومِ

٣٥٩ ـ بَيْنَ ذَوَيْ فَتْحٍ وَكَسْرٍ قُسِمَا ... كَـ«مَنْصَرٍ» وَ«مَسْقَطٍ» قَدْ عُلِمَا

٣٦٠ ـ وَأُعْطِيَ «الْمَفْعِلُ» بِالْكَسْرِ أَحَدْ ... عَشَرَ اسْمًا بِالسَّمَاعِ قَدْ وَرَدْ

٣٦١ ـ كَـ«مَجْزِرٍ» وَ«مَطْلِعٍ» وَ«مَشْرِقٍ» ... وَ«مَغْرِبٍ» وَ«مَنْبِتٍ» وَ«مَفْرِقٍ»

٣٦٢ ـ وَ«مَنْسِكٍ» وَ«مَسْقِطٍ» وَ«مَسْكِنٍ» ... وَ«مَرْفِقٍ» وَ«مَسْجِدٍ» إِذَا بُنِي

٣٦٣ ـ وَمَا بَقِيْ مِنْ «يَفْعَلُ» الْمُضَمُّ ... يَأْخُذُهُ «الْمَفْعَلُ» خُذْ بِالْفَهْمِ

٣٦٤ ـ وَاسْمُ الزَّمَانِ فِي جَمِيعِ مَا مَضَى ... كَاسْمِ الْمَكَانِ نَحْوُ «مَشْهَدِ الرِّضَا»

---

(١) أي تتابعت في كلمة واحدة.

٣٦٥ - كَـ«مَقْتَلُ الحُسَيْنِ كَرْبَلَاءُ» وَ«مَقْتَلُ الحُسَيْنِ عَاشُورَاءُ»
٣٦٦ - وَكَاسْمِ مَفْعُولٍ لِمَا قَدْ زِيدَا فِيهِ هُمَا وَمَصْدَرٌ أُرِيدَا

فَصْلٌ: فِي اسْمِ الآلَةِ

٣٦٧ - وَاشْتُقَّ مِن يَفْعَيلُ لِلآلاتِ اسْمٌ كَـ«مِفْعَلٍ» كَـ«مِكْسَحَاتِ»
٣٦٨ - لِذَاكَ قَالَ أَهْلُ صَرْفٍ «مَفْعَلُ» لِمَوْضِعٍ وَلِلآلاتِ «مِفْعَلُ»
٣٦٩ - وَ«فَعْلَةٌ» لِمَرَّةٍ وَ«فِعْلَةٌ» لِحَالَةٍ كَـ«جِلْسَةٌ حَسَنَةٌ»
٣٧٠ - وَكَسْرُ مِيمِهِ لِفَرْقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَوْضِعٍ أَجِزْ إِتْيَانَهُ
٣٧١ - بِوَزْنِ «مِفْعَالٍ» كَمَا الْمِفْتَاحِ وَشَذَّ «مُفْعُلٌ» بِضَمِّ صَاحِ
٣٧٢ - كَـ«مُدْهُنٍ» وَ«مُسْعُطٍ» وَ«مُنْخُلٍ» «مُكْحُلَةٍ» «مُحْرُضَةٍ» فَلْتَدْعُ لِي
٣٧٣ - كَذَا «الْمُدُقُّ» قَالَ سِيبَوَيْهِ لَيْسَتْ ذَوَاتُ الاشْتِقَاقِ فِيهِ

الْبَابُ الثَّانِي
فِي الْمُضَاعَفِ

٣٧٤ - وَسُمِّيَ الْمُضَاعَفُ الأَصَمَّا بِشِدَّةٍ فِيهِ وَلَا يُسَمَّى
٣٧٥ - هَذَا صَحِيحًا لِانْقِلَابِ الآخِرِ بِحَرْفِ عِلَّةٍ كَـ«أَمْلَى زَائِرِي»
٣٧٦ - نَحْوُ «تَقَضَّى الْبَازِ» إِذْ «تَقَضَّضَا» أَصْلٌ لَهُ كَلَامُهُمْ لِذَا اقْتَضَى
٣٧٧ - وَجَاءَ مِنْ ثَلَاثَةِ الأَبْوَابِ كَـ«سَرَّهُ يَسُرُّ بِالأَسْبَابِ»
٣٧٨ - وَ«فَرَّ قَدْ يَفِرُّ مِنْ أُسُودِ» وَ«عَضَّهُ يَعَضُّ غُصْنَ الْعُودِ»
٣٧٩ - وَلَمْ يَجِيءْ مِنْ «فَعُلَتْ» وَ«تَفْعُلُ» وَ«حَبَّ» «لَبَّ» نَادِرَانِ يَا فُلُ
٣٨٠ - فَهْوَ حَبِيبٌ وَلَبِيبٌ أَصْلُ ذَا حَبُبْتَ إِذْ لَبُبْتَ مِثْلُ حَبَّذَا
٣٨١ - إِنْ يَجْتَمِعْ حَرْفَانِ مِنْ جِنْسٍ يَجِدْ أَوْ مُتَقَارِبَانِ مَخْرَجًا يَرِدْ
٣٨٢ - فَادَّغِمِ الأَوَّلَ فِي ذَا الثَّانِي لِثِقَلِ التَّكْرَارِ فِي الوِجْدَانِ

٣٨٣ ـ كـ«مَدَّهُ» إِلَى أَخِيرِ مَا وَرَدْ — كَذَاكَ «أَخْرَجَ شَطْأَهُ» قُرْبًا وَجَدْ

٣٨٤ ـ إِدْغَامُهُمْ إِلْبَاثُ حَرْفٍ وَاحِدِ — مِقْدَارَ إِلْبَاثِ لِحَرْفَيْنِ هُدِي

٣٨٥ ـ عَنْ صَاحِبِ «الْكَشَّافِ» هَكَذَا نُقِلْ — وَقِيلَ الادْغَامُ إِسْكَانٌ عُقِلْ

٣٨٦ ـ لِأَوَّلِ الْحَرْفَيْنِ مَعْ إِدْرَاجِهِ — فِي الثَّانِ إِنْ وَافَقَ فِي مَخْرَجِهِ

٣٨٧ ـ وَالْمُدْغَمَانِ وَاحِدٌ فِي الْخَطِّ — حَرْفَانِ فِي اللَّفْظِ فَخُذْ بِالضَّبْطِ

٣٨٨ ـ ثُمَّ اجْتِمَاعُ الْحَرْفِ قَدْ يَنْقَسِمُ — ثَلَاثَةً فَأَوَّلٌ قَدْ يُرْسَمُ

٣٨٩ ـ بِأَنْ يَكُونَا مُتَحَرِّكَيْنِ — كـ«مَدَّ» فَلْيُوجَبْ إِدْغَامُ ذَيْنِ

٣٩٠ ـ إِلَّا مَعَ الْمُلْحَقِ نَحْوُ «قَرْدَدِ» — لِصَوْنِ ذَا يُفَكُّ مِثْلُ «مَهْدَدِ»

٣٩١ ـ وَهَكَذَا «الصُّكَكُ» مِثْلُ «جُدَدِ» — وَ«سُرُرٍ» وَ«طَلَلٍ» وَ«مُدَدِ»

٣٩٢ ـ خَوْفَ الْتِبَاسِهَا بِمَا جَا مُدْغَمَا — كـ«الصَّكِّ» وَ«الْجُدِّ» وَ«سُرٍّ» عُلِمَا

٣٩٣ ـ وَ«الطَّلِّ» وَ«الْمَدِّ» وَهَكَذَا «الْكِلَلْ» — يَجِبُ فَكُّهُ لِهَذِهِ الْعِلَلْ

٣٩٤ ـ وَلَمْ يُخَفْ فِي «رَدَّ» «عَضَّ» «فَرَّا» — إِذْ فَعُلَتْ تَضْعِيفُهُ مَا قَرَّا

٣٩٥ ـ وَ«رَدَّ» قَدْ يُعْلَمُ مِنْ «يَرُدُّ» — وَ«عَضَّ» مِنْ «يَعَضُّهُ» قَدْ يَبْدُو

٣٩٦ ـ إِذْ لَمْ يُضَعَّفْ فَعَلَتْ وَتَفْعَلُ — وَ«فَرَّ مِنْ يَفِرُّ مِنْهُ» يُعْقَلُ

٣٩٧ ـ وَفَعِلَتْ تَفْعِلُ لَنْ يُضَعَّفَا — فَزَالَ لَبْسُ الْكُلِّ حَيْثُمَا وَفَى

٣٩٨ ـ وَ«حَيِيَ» افْكُكْ عِنْدَ بَعْضِ الْقَوْمِ — كَيْلَا يَجِي لِيَائِهِ بِالضَّمِّ

٣٩٩ ـ قِيلَ لِأَنَّ الثَّانِ مِنْهُ يَذْهَبُ — نَحْوُ حَيُوا وَأَلِفًا يَنْقَلِبُ

٤٠٠ ـ وَالثَّانِ أَنْ يَكُونَ أَوَّلٌ سَكَنْ — يَجِبُ فِيهِ الادْغَامُ حَيْثُ عَنّْ

٤٠١ ـ ضَرُورَةً كَالْمَدِّ إِذْ لَوْ تُرِكَا — لَأَوْهَمَ الْمَدَدَ ذَا الْمُحَرَّكَا

٤٠٢ ـ ثَالِثُهَا بِأَنْ يَكُونَ الثَّانِي — مُسَكَّنًا فَذَاكَ ذُو جِرْمَانِ

٤٠٣ ـ إِدْغَامُهُ لِفَقْدِ شَرْطٍ عُيِّنَا — قِيلَ لِدَفْعِ وَرْطَتَيْنِ سُكِّنَا

٤٠٤ ـ أَوْ أَوْجَدَ الْخِفَّةَ ذَا السُّكُونُ — مَعْ كَوْنِ الادْغَامِ لَا يَكُونُ

٤٠٥ ـ لَكِنْ جَوَازَ الْحَذْفِ فِي بَعْضِ الْمَحَلّْ ... كَـ«ظَلْتُ» فِي «ظَلِلْتُ» بَعْضُهُمْ نَقَلْ

٤٠٦ ـ وَ«قِرْنَ» مِنْ «إِقْرِرْنَ» أَيْضًا خُفِّفَا ... إِذَا مِـنَ الْـقَـرَارِ كَـوْنُـهُ وَفَـى

٤٠٧ ـ وَأَكْـثَـرُ الْـقُـرَّاءِ هَـكَـذَا قَـرَا ... ﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ كَابِرَا

٤٠٨ ـ قِيلَ مِنَ الْوَقَارِ لَا الْقَرَارِ ... فَـهْـوَ مِـثَـالٌ لَا لِـذَا يُـجَـارِي

٤٠٩ ـ «قَرْنَ» بِفَتْحِ الْقَافِ فِي ذَا الْكَلِمِ ... قِـرَاءَةٌ لِـنَـافِـعٍ وَعَـاصِـمِ

٤١٠ ـ مِنْ قَرَّ قَدْ يَقَرُّ مِثْلَ عَضَّا ... عَلَى سَبِيلٍ شَذَّ نَالَ نَفْضَا[1]

٤١١ ـ وَإِنْ يَكُنْ سُكُونُهُ لَنْ يَلْزَمَا ... فَـجَـائِزٌ تَفْكِيكُهُ أَوْ يُدْغَمَا

٤١٢ ـ كَـ«امْدُدْ وَمُدَّ» فَاتِحًا لِلدَّالِ ... وَاكْسِرْ أَوِ اضْمُمَنْ بِلَا إِشْكَالِ

٤١٣ ـ لِخِفَّـةٍ وَالْأَصْـلِ وَالْإِتْـبَـاعِ ... وَ«فِرَّ» لَا تَضْمُمْ لِفَقْدِ الدَّاعِي

٤١٤ ـ فِي «امْدُدْنَ» لَا تُدْغِمْ لِكَوْنِ الثَّانِي ... يَـجِـبُ أَنْ يُـبْـرَزَ بِـالْإِسْـكَـانِ

٤١٥ ـ وَإِنْ بِـنُـونِـهِ الـثَّـقِـيـلِ أُكِّـدَا ... «مُدَّنَّ» قُلْ «مُدَّانِّ» «مُدُّنَّ السَّدَى»

٤١٦ ـ «مُـدَّنَّ» «مُـدَّانِّ» وَ«أُمْـدُدْنَانِّ» ... وَنُـونُـهُ الْخَفِيفُ ذُو الْإِتْـيَـانِ

٤١٧ ـ فِي نَحْوِ «مُدَّنْ» وَكَذَاكَ «مُدَّا» ... «مُدُّنْ» كَذَا مَعْ أَلِفٍ لَا يُبْدَا

٤١٨ ـ وَفِي اسْمِ فَاعِلٍ تَقُولُ «مَادُّ» ... مَـفْـعُـولُـهُ «الْمَمْدُودُ» إِذْ يُـرَادُ

٤١٩ ـ وَاسْمُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ قُلْ «مَمَدّْ» ... وَ«مُـدٌّ» مَـجْـهُـولٌ وَآلَـةٌ «مِمَدّْ»

٤٢٠ ـ وَإِنْ أَتَى مِنْ قَبْلِ تَا افْتِعَالِ ... تَـاءٌ وَثَـا وَالـدَّالُ مِـثْـلُ الـذَّالِ

٤٢١ ـ وَالزَّايُ وَالسِّينُ وَشِينٌ صَادُ ... طَـاءٌ وَظَـا وَاوٌ وَيَـا وَالـضَّـادُ

٤٢٢ ـ فَجَازَ أَنْ يُدْغَمَ فِي ذِي التَّاءِ ... بِـقَـلْـبِـهَـا تَـاءً وَعَـكْـسُ جَـائِـي

٤٢٣ ـ كَـ«اتَّجَرَتْ» وَ«اثَّأَرَتْ» وَاثَّأَرَا ... إِذْ فِي حُرُوفِ الْهَمْسِ قَدْ تَقَرَّرَا

٤٢٤ ـ يَجْمَعُهَا «شَخْصٌ فَحَثَّهُ سَكَتْ» ... وَغَـيْـرُهَـا مَـجْـهُـورَةٌ حَـيْـثُ أَتَـتْ

---

(١) أي حذفًا.

٤٢٥ - وَ«ادَّانَ» وَ«اذَّكَرَ» قُلْ وَ«ادَّكَرَا» وَبِالْبَيَانِ كَـ«اذْدَكِرْ» تَقَرَّرَا

٤٢٦ - وَ«ازْدَانَ» وَ«ازَّانَ» أَجِزْ فِي «ازْتَانَا» وَمَنَعُوا الإِدْغَامَ نَحْوُ «ادَّانَا»

٤٢٧ - لِأَنَّ زَايًا فِي امْتِدَادِ الصَّوْتِ أَعْظَمُ مِنْ دَالٍ لِخَوْفِ الْفَوْتِ

٤٢٨ - فِي «اسْتَمَعَتْ» «إِسَّمَعَتْ» تَحَقَّقَا وَاتَّمَعَتْ يَمْنَعُ مَا قَدْ سَبَقَا

٤٢٩ - وَ«اشَّبَهَ» اجْعَلَنَّ مِثْلَ اسَّمَعَا لِأَنَّ إِتْبَعَةَ فِيهِ مُنِعَا

٤٣٠ - وَ«اصَّبَرَتْ» يَجُوزُ فِيهِ «اصْطَبَرَا» وَ«اتَّبَرَتْ» يَحْظُلُ مَا قَدْ ذُكِرَا

٤٣١ - إِذْ صَادُهُمْ مِنْ أَحْرُفِ الإِطْبَاقِ ذَوَاتِ الاسْتِعْلَاءِ وَانْطِبَاقِ

٤٣٢ - وَالتَّاءُ مُنْخَفِضَةٌ إِذَا تَجِي فَقُلِبَتْ طَاءً لِقُرْبِ الْمَخْرَجِ

٤٣٣ - فَصَارَ إِضْطَرَبَ أَمَّا اطَّرَبِي فَلِاخْتِلَافِ الذَّاتِ فِيهِمَا أُبِي[1]

٤٣٤ - وَاضَّرَبَتْ يَجُوزُ فِيهِ اضْطَرَبَا لَكِنْ لِمَا مَضَى فَدَعْ إِطَّرَبَا

٤٣٥ - وَاطَّلَبَتْ إِدْغَامُهُ كَذَا يَجِبْ وَاظَّلَمَتْ وَاطَّلَمَتْ كَذَا نُسِبْ

٤٣٦ - وَاظْطَلَمَتْ أَجِزْ بِالْبَيَانِ وَاتَّعَدَتْ بِالْقَلْبِ ذُو الإِتْيَانِ

٤٣٧ - أَنْ لَا يَجِي بِيَا كَمِثْلِ إِيْتَعَدْ وَمَرَّةً بِالْوَاوِ مِثْلُ يَوْتَعِدْ

٤٣٨ - وَكَرِهُوا تَوَالِيَ الْكَسْرَاتِ[2] لِأَنَّ يَا كَكَسْرَتَيْنِ آتِي

٤٣٩ - وَمِثْلُ إِيتَكَلَ لَا يُدْغَمُ إِذْ يَاؤُهُ لِلَفْظِهِ لَا يَلْزَمُ

٤٤٠ - مِنْ ثَمَّ بَعْضُهُمْ يَفُكُّ حَيِيَا إِذْ حَذْفُهُ وَقَلْبُهُ قَدْ زُوِيَا

٤٤١ - وَغَيْرُ «سُوَيْئِي» مِنَ الَّتِي مَضَتْ مِنْ بَعْدِ تَا افْتِعَالِهِمْ إِذَا بَدَتْ

٤٤٢ - جَازَ ادْغَامُ تَاءِ[3] فِي جَمِيعِهَا بِقَلْبِهَا بِجِنْسِ مُتَّبِعِهَا

---

(١) كان الأولى بدل هذا البيت أن يقول:

فَصَارَ إِصْطَبَرَ أَمَّا اطَّبِرِي فَلِلتَّنَافِي بَيْنَ ذَيْنِ فَاحْظُرِ

(٢) تسكين سين «كسرات» للوزن، وإلا كان واجب التحريك بحركة الإتباع اهـ ناظم.

(٣) بمنع صرف «تاء» للنظم.

٤٤٣ - كَلَمْ يَقْتُلْ وَيَبْدِلْ دَائِمَا   وَلَمْ يَعْذِرْ أَوْ يَفْصِلْ فِي الْحِمَى

٤٤٤ - يَنْزِعُوا يَسْمَعُوا يَقْسِمُوا   يَخْصِمُوا يَنْظُرُوا يَرْطُمُوا

٤٤٥ - وَبَعْضُهُمْ مَعَ الْمُضِيِّ ذَا مَنَعْ   أَنْ لَا يَكُونَ مِثْلَ فَعَّلْتُ يَقَعْ

٤٤٦ - عِنْدَ انْتِقَالِ شَكْلِ تَا لِمَا تَلَتْ   وَحَذْفِ هَمْزِ الْوَصْلِ هَكَذَا ثَبَتْ

٤٤٧ - وَمَنْ يُجِزْ فَرَّقَ بِالْمُضَارِعِ   وَبَعْضُهُمْ بِكَسْرِ فَا لَهُ يَعِي

٤٤٨ - كَخِصِّمَتْ وَبَعْضُهُمْ بِالْهَمْزِ جَا   مُعْتَبِرًا أَصْلَ سُكُونٍ أَحْوَجَا

٤٤٩ - نَحْوُ إِخِصِّمَتْ فَفِي الْمُضَارِعِ   لَهُ يَجُوزُ كَسْرُ فَا وَالْفَتْحَ عِ

٤٥٠ - وَضُمَّ وَافْتَحْ وَاكْسِرَنَّ الْفَاءَ لَهْ   مَعَ اسْمِ فَاعِلٍ كَكُنْ مُقَتِّلَهْ

٤٥١ - وَالضَّمُّ لِلإِتْبَاعِ أَمَّا الْمَصْدَرُ   فَبِانْكِسَارِ فَا وَفَتْحٍ يَصْدُرُ

٤٥٢ - لِلنَّقْلِ وَالإِتْبَاعِ كَالْخِصَّامِ   أَوْ قُلْ إِخِصَّامًا لِذَا الإِعْلَامِ

٤٥٣ - وَتَا تَفَعَّلَتْ كَذَا تَفَاعَلَا   أَدْغِمْ بِقَلْبِهَا لِمَا بَعْدُ تَلَا

٤٥٤ - مَعَ اجْتِلَابِ الْهَمْزِ نَحْوُ اطَّهَّرَا   وَاثَّاقَلَتْ فَأَصْلُهُ تَطَهَّرَا

٤٥٥ - وَامْنَعِ الادْغَامَ فِي إِسْتَطْعَمَا   لِكَوْنِ طَا مُسَكَّنَا قَدْ عُلِمَا

٤٥٦ - حَقِيقَةً وَفِي اسْتَدَانَ حُكْمَا   لَكِنْ حَذْفُ تَا جَوَازًا يُنْمَى

٤٥٧ - كَاسْطَاعَ يَسْطِيعُ إِذَا هَمْزٌ فُتِحْ   فَأَصْلُهُ أَطَاعَ هَكَذَا يَصِحْ

٤٥٨ - فَزِيدَ سِينٌ مِثْلُ هَا أَهْرَاقَا   آتِيهِمَا بِذَا لِضَمٍّ لَاقَى

الْبَابُ الثَّالِثُ فِي الْمَهْمُوزِ

٤٥٩ - لَمْ يُسْمَ بِالصَّحِيحِ إِذْ قَدْ تُقْلَبُ   هَمْزَتُهُ حَرْفًا لِلِينٍ يُنْسَبُ

٤٦٠ - وَهْوَ يَجِي ثَلَاثَةً أَقْسَامَا   مَهْمُوزُ فَا كَأَخَذُو إِمَامَا

٤٦١ - وَالْعَيْنِ كَاسْأَلْنِي وَلَامٍ كَاقْرَءُوا   وَحُكْمُ هَمْزٍ كَصَحِيحٍ يَلْجَأُ

٤٦٢ - لَكِنَّهُ بِقَلْبِهِ قَدْ خُفِّفَا   وَالْجَعْلِ بَيْنَ بَيْنَ جَائِزًا وَفَى

٤٦٣ - وَحَذْفِهِ أَيْضًا فَأَمَّا السَّابِقْ … فَسَاكِنْ مُحَرَّكًا مَا يَسْبِقْ

٤٦٤ - تَقْلِبُهُ مُوَافِقًا شَكْلًا سَبَقْ … فَقَلْبُ سَاكِنٍ لِلِينِهِ أَحَقّْ

٤٦٥ - كَرَاسِهِ وَلُومِهِ وَبِيرِهِ … وَالثَّانِ ذُو التَّحْرِيكِ مَعْ وَزِيرِهِ(1)

٤٦٦ - كَسَأَلَتْ وَلَؤُمَتْ وَسُئِلَا … وَعِنْدَ ذَا فِي تِسْعَةٍ لَهُ انْجِلَا

٤٦٧ - إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ كَسْرٍ اوْ ضَمٍّ قُلِبْ … يَاءً وَوَاوًا وَفْقَ مَا لَهُ صَحِبْ

٤٦٨ - كَمِيَرٍ وَجُوَنٍ أَصْلُهُمَا … بِالْهَمْزِ مِثْلَ جُؤَنٍ قَدْ عُلِمَا

٤٦٩ - وَشَذَّ قَلْبُهُ وَسَابِقٌ فُتِحْ … كَمِثْلِ لَا هَنَاكِ بِالْقَلْبِ يَصِحْ

٤٧٠ - وَثَالِثٌ إِنْ هَمْزَةٌ تَحَرَّكَتْ … وَسَابِقٌ لَهَا مُسَكَّنًا ثَبَتْ

٤٧١ - فَتِلْكَ تُحْذَفُ بُعَيْدَ اللِّينِ … لِجَمْعِ لَفْظِهِ ذَوَيْ تَسْكِينِ

٤٧٢ - وَأَعْطِ شَكْلَهَا لِسَاكِنٍ سَبَقْ … صَحِيحٍ اوْ وَاوٍ وَيَاءٍ اسْتَحَقّْ

٤٧٣ - أَصَالَةً أَوْ زِيدَ تَا لِلْمَعْنَى … كَمَلَكٍ مِنْ مَلْأَكٍ قَدْ يُبْنَى

٤٧٤ - مَسَلَةٌ كَذَا وَلَحْمَرُ وَرَدْ … فَأَصْلُهُ الأَحْمَرُ إِذْ نَقْلًا فَقَدْ

٤٧٥ - كَذَا أَلَحْمَرُ بِهَمْزِ الْوَصْلِ … لِأَنَّ شَكْلَ اللَّامِ غَيْرُ أَصْلِ

٤٧٦ - وَجَيَلٌ حَوَبَةٌ فَأَصْلُ ذَا … حَوْأَبَةٌ وَجَيْأَلٌ عِ الْمَأْخَذَا

٤٧٧ - وَأَبُوَيُّوبَ مَعَ اللَّفْظَيْنِ … كَابْتَغِيَ مَرَهُ لَدَى التَّبْيِينِ

٤٧٨ - أَجَازَ نَقْلَ الشَّكْلِ فِي ذِي الْأَحْرُفِ … طُرُوَّهُ وَقُوَّةٌ لَهَا تَفِي

٤٧٩ - وَإِنْ يَكُ السَّابِقُ لِيْنًا زَائِدَا … لِغَيْرِ إِلْحَاقٍ فَمَدًّا أَوْجَدَا

٤٨٠ - فَكَانَ وَاوًا وَكَذَاكَ الْيَا جُعِلْ … هَمْزَتُهُ كَمِثْلِ مَا قَبْلُ عُقِلْ

٤٨١ - وَتُدْغِمُ الْأَوَّلَ فِي ذَا الْآخِرِ … نَحْوُ خَطِيَّةٍ وَمَقْرُوٌّ السَّرِي

٤٨٢ - كَذَا أُفَيِّسٌ إِذِ التَّصْغِيرُ … قَدْ يُشْبِهُ الْمَدَّةَ يَا نِحْرِيرُ

٤٨٣ - وَإِنْ يَكُ الْأَلِفَ مِثْلَ الْقَائِلِ … جُعِلَ بَيْنَ بَيْنَ مِثْلَ السَّائِلِ

---

(1) أي: مع ما قبله المقارن له، كمقارنة الوزر لصاحبه، أي إن يكونا محركين اهـ ناظم.

٤٨٤ ـ وَإِنْ حَوَتْ كَلِمَةٌ هَمْزَيْنِ وَتَبِعَ الْمَفْتُوحَ ذُو التَّمْكِينِ
٤٨٥ ـ فَالثَّانِيَ السَّاكِنَ أَبْدِلْ أَلِفَا كَآدَمٍ وَآخَذْ يَدَ الْوَفَا
٤٨٦ ـ إِلَّا أَئِمَّةً أَتَى بِالْيَاءِ وَبَعْضُهُمْ بِهَمْزَتَيْهِ جَائِي
٤٨٧ ـ وَشَذَّ كُلْ وَخُذْ وَمُرْ بِالْحَذْفِ إِذْ كُلُّهَا بِهَمْزَتَيْنِ تُلْفِي
٤٨٨ ـ وَإِنْ لِسَابِقٍ كَسْرَتَ يَنْقَلِبْ ثَانٍ بِيَاءٍ نَحْوُ إِيسِرْ تَنْتَهِبْ
٤٨٩ ـ وَإِنْ يُضَمَّ فَلِوَاوٍ قُلِبَا ثَانٍ مُسَكَّنٌ كَأُوثِرَ النَّبَا
٤٩٠ ـ وَإِنْ مَعَ الْكَلِمَتَيْنِ وَرَدَا خُفِّفَ ثَانٍ عِنْدَ إِبْنِ أَحْمَدَا
٤٩١ ـ وَسَاكِنُ الْحِجَازِ كُلًّا خَفَّفَا بَيْنَهُمَا قَدْ زَادَ بَعْضٌ أَلِفَا
٤٩٢ ـ آأَنْتِ ظَبْيَةٌ لِهَذَا يَشْهَدُ فِي أَوَّلِ الْكِلْمَةِ ذَا لَا يُوجَدُ
٤٩٣ ـ أَمَّا سُقُوطُهَا مِنَ الأُنَاسِ وَمِنْ إِلَهٍ شَذَّ بِالْقِيَاسِ
٤٩٤ ـ فَصَارَ لَاهًا ثُمَّ زَادُوا أَلِفَا وَاللَّامَ بِالإِدْغَامِ فَاللَّهَ اعْرِفَا
٤٩٥ ـ وَقِيلَ أَصْلُهُ الإِلَهُ فَحُذِفْ هَمْزٌ بِنَقْلٍ فَادِّغَامٍ قَدْ أُلِفْ
٤٩٦ ـ مِثْلُ يَرَى فِي الْحَذْفِ بَعْدَ النَّقْلِ فَأَصْلُهُ يَرْأَيُ قَبْلَ الْجَعْلِ
٤٩٧ ـ أَلِفًا الْيَا ثُمَّ فَتْحُ الْهَمْزَةِ لِرَائِهِ نُقِلَ بَعْدَ بُرْهَةِ
٤٩٨ ـ وَفِي يَرَى يَجِبُ ذَا التَّخْفِيفُ لَا فِي أَخَوَاتِهِ كَآتِي سَأَلَا
٤٩٩ ـ كَذَا نَأَى لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا دُونَهُمَا فَقُلْ لَدَى اتِّصَالِهَا
٥٠٠ ـ بِمُضْمَرٍ رَأَى رَأَوْا رَأَيَا رَأَتْ رَأَيْنَ رَأَتَا مُنْتَهِيَا
٥٠١ ـ يَرَى يَرَوْنَ يَرَيَانِ وَتَرَى لَمْ تَرَيَا يَرَيْنَ أَنْتَ قَدْ تَرَى
٥٠٢ ـ لَمْ تَرَيَا تَرَوْا تَرَيْ وَتَرَيَا تَرَيْنَ قَدْ أَرَى نَرَى خُذْ آتِيَا
٥٠٣ ـ حُكْمُ يَرَوْنَ كَيَرَى لَكِنْ حُذِفْ أَلِفُهُ لِسَاكِنٍ لَهُ رَدِفْ
٥٠٤ ـ يَا يَرَيَانِ أَلِفًا لَنْ يُقْلَبَا خَوْفًا لِسَاكِنَيْنِ أَنْ يُرْتَكَبَا
٥٠٥ ـ وَحَذْفُهَا كَوَاحِدٍ يَجْعَلُهُ إِذْ نُونُهُ بِعَامِلٍ تُزِيلُهُ

٥٠٦ - أَصْلُ تَرَيْنَ تَرْأَيِينَ فَحُذِفْ   هَمْزٌ وَيَاءٌ بَعْدَ مَا صَارَ أَلِفْ
٥٠٧ - صَارَ تَرَيْنَ مِثْلَ فِعْلِ الْجَمْعِ   وَالْفَرْقُ بِالتَّقْدِيرِ لَا بِالْوَضْعِ
٥٠٨ - وَتَرَيِنَّ قُلْ مَعَ الثَّقِيلَةِ   إِذَا جَوَازِمُ لَدَيْهِ حَلَّتِ
٥٠٩ - وَكَسْرُ يَائِهِ لِأَنْ يَطَّرِدَا   بِكُلِّ نُونَاتٍ بِهَا قَدْ أُكِّدَا
٥١٠ - وَالْأَمْرُ رَهْ رَيَا وَرَوْا وَرَيْ رَيَا   رَيْنَ وَيَا رَيَا كَيَا لَمْ تَرَيَا
٥١١ - رَيِنَّ قُلْ رَوُنَّ ذَا مُؤَكَّدَا   بِأَثْقَلِ التُّونَيْنِ فِي كُلٍّ بَدَا
٥١٢ - لِعَدَمِ السُّكُونِ فِي رَيِنَّ قَدْ   جَاءُوا بِيَا وَوَاوُ جَمْعٍ انْفَقَدْ[1]
٥١٣ - لِفَقْدِ ضَمَّةٍ عَلَيْهِ قُدِّمَتْ   رَيْنْ رَوُنْ رَيِنْ بِنُونٍ خُفِّفَتْ
٥١٤ - وَالْفَاعِلُ الرَّائِي بِهَمْزٍ ثَابِتِ   لِفَقْدِ مَا يَقْبَلُ شَكْلَ الْهَمْزَةِ
٥١٥ - وَجَازَ أَنْ يُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَا   كَمِثْلِ مَا فِي سَائِلٍ أَمْضَيْنَا
٥١٦ - فَقِسْ أَرَى يُرِي إِرَاءَةً عَلَى   هَذَا لِحَذْفِ مَا لَهُ قَدْ نُقِلَا
٥١٧ - مَفْعُولُهُ الْمَرْئِيُّ أَصْلُهُ أَتَى   مَرْؤُويَةً لَكِنْ أُعِلَّ يَا فَتَى
٥١٨ - وَحَذْفُ هَمْزَةٍ لَهُ مَا وَجَبَا   إِذْ حَذْفُهَا فِي فِعْلِهِ قَيْسًا أَبَى
٥١٩ - فَلَمْ يَكُنْ مَفْعُولَهُ مُسْتَتْبِعَا   لِذَاكَ فِي الْفَاعِلِ أَيْضًا مُنِعَا
٥٢٠ - أَمَّا مُرَى فَكَثْرَةُ اسْتِعْمَالِهِ   أَعْطَتْهُ شِبْهَ الْقَيْسِ فِي إِعْلَالِهِ
٥٢١ - مَوْضِعُهُ مَرْأًى وَمِرْأًى آلَتُهْ   وَذَا جَمِيعًا نَالَ حَذْفًا هَمْزَتُهْ
٥٢٢ - قَيْسًا عَلَى النَّظِيرِ لَكِنْ لَمْ يَقَعْ   مَجْهُولُهُ رُئِيَ قَدْ يُرَى السَّلَعْ
٥٢٣ - مَهْمُوزُ فَا مِنْ خَمْسَةِ الْأَبْوَابِ جَا   كَأَخَذْتُ وَأَدَبْتُ وَأَرِجَا
٥٢٤ - وَأَهَبْتُ وَأَسَلْتُ مَا عَيْنُهُ   هَمْزٌ ثَلَاثَةٌ لِمَنْ يُبِينُهُ
٥٢٥ - نَحْوُ رَأَى وَيَئِسَتْ وَلَؤُمَا   مَهْمُوزُ لَامٍ أَرْبَعًا قَدْ عُلِمَا

(١) هكذا النسخ، والظاهر أن الصواب: «وواو جمع ما انفقد» بزيادة «ما» النافية، فلتراجع الشرح.

٥٢٦ ـ كَهَنُؤَتْ وَسَبَأَتْ وَصَدِئَتْ وَجَزَأَتْ تَجْزَأُ مِثْلُ أَخَذَتْ
٥٢٧ ـ مُضَاعَفًا لَمْ يَكُ إلَّا الْأَوَّلُ كَأَنَّ قَدْ يَبِنُّ حِينَ مَثَّلُوا
٥٢٨ ـ وَلَمْ يَقَعْ هَمْزٌ مَحَلَّ أَحْرُفِ عِلَّتِهِمْ لِذَا مِثَالٌ لَمْ يَفِ
٥٢٩ ـ بِالْهَمْزِ إلَّا عَيْنُهُ أَوْ لَامَا كَـوَأَدَتْ وَوَجَأَ الْغُلَامَا
٥٣٠ ـ وَأَجْوَفٌ كَذَا لَمْ يَكُ جَائِي [1] بِالْهَمْزِ غَيْرُ لَامِهِ وَالْفَاءِ
٥٣١ ـ كَآنَ جَاءَ عَيْنُ نَاقِصٍ هُمِزْ كَالْفَا فَقَطْ رَأَى أَبَى لَهُ حُرِزْ
٥٣٢ ـ لَفِيفُهُمْ كَذَا إذَا مَا فُرِقَا فِي غَيْرِ عَيْنِهِ فَقُلْ وَأَى اللِّقَا
٥٣٣ ـ مَقْرُونُهُ كَذَا بِغَيْرِ الْفَاءِ نَحْوُ أَوَى لِخَالِقِ السَّمَاءِ
٥٣٤ ـ وَتُكْتَبُ الْهَمْزَةُ فِي الْأَوَائِلِ بِأَلِفٍ فِي كُلِّ حَالٍ تَنْجَلِي
٥٣٥ ـ كَالْأَبِ وَالْأُمِّ وَإِبْطٍ وَابْتِدَا لِقُوَّةِ الْكَاتِبِ عِنْدَ الِابْتِدَا
٥٣٦ ـ مَعْ خِفَّةِ الْأَلِفِ أَمَّا فِي الْوَسَطْ سَاكِنَةً كَشَكْلِ مَا قَبْلُ سَقَطْ [2]
٥٣٧ ـ كَالرَّأْسِ وَاللُّؤْمِ وَذِئْبٍ شَاكَلَتْ وَوَفْقَ شَكْلِهَا إذَا مَا حُرِّكَتْ
٥٣٨ ـ كَسَأَلَتْ وَسَئِمَتْ وَلَؤُمَا لِأَجْلِ أَنَّ الشَّكْلَ مِنْهَا عُلِمَا
٥٣٩ ـ وَإِنْ تُحَرَّكْ آخِرَ الْكَلِمَةِ تُكْتَبْ بِوَفْقِ شَكْلَةٍ قُدِّمَتِ
٥٤٠ ـ لِكَوْنِ شَكْلِهَا عَلَيْهَا عَارِضَا مِثْلَ قَرَا طَرُوفَتِي ذَا الْمُرْتَضَى
٥٤١ ـ إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مَا شَيْءٌ رُقِمْ إذْ شَكْلُهَا طَرَأَ مَا قَبْلُ عُدِمْ
٥٤٢ ـ كَالْخَبْءِ وَالرِّدْءِ وَبُرْءِ الْعِلَلِ قَدْ تَمَّ ذَا الْمَهْمُوزُ خُذْ لِلْمُثُلِ

الْبَابُ الرَّابِعُ فِي الْمِثَالِ

٥٤٣ ـ سَمِّ مُعَلَّ الْفَاءِ بِالْمِثَالِ لِشِبْهِهِ الصَّحِيحَ فِي الْأَفْعَالِ

---

(١) لم يتزن ولعله وَأَجْوَفٌ كَذَا فَلَيْسَ جَائِي إلخ.
(٢) أي وقع وحصل.

٥٤٤ ـ فِي صِحَّةٍ وَعَدَمِ الإِعْلاَلِ أَوْ ... لِكَوْنِ أَمْرِهِ كَـأَجْوَفَ رَوَوْا

٥٤٥ ـ كَـ«عِدْ» وَ«زِنْ» أَبْوَابُهُ خَمْسًا بَدَا ... كَنَصَرُوا مَا جَاءَ إِلاَّ «وَجَدَا»

٥٤٦ ـ يَجُدُ» فِي لُغَيَّةٍ لِعَامِرِ ... بِحَذْفِ وَاوٍ قَبْلَ ضَمٍّ ظَاهِرِ

٥٤٧ ـ لِثِقَلٍ وَقِيلَ لاتِّبَاعِهِ ... لِـ«يَعِدُوا» الْمَشْهُورِ فِي وُقُوعِهِ

٥٤٨ ـ وَالْوَاوُ وَالْيَا حُكْمُ ذَيْنِ أَوَّلاَ ... حُكْمُ الصَّحِيحِ نَحْوُ «وَاعَدَ الْمَلاَ»

٥٤٩ ـ وَ«وُعِدَتْ» وَ«وَقَرَتْ» وَ«وُقِرَا» ... وَ«يَنَعَتْ» وَ«يُنِعَتْ» وَ«يَسَرَا»

٥٥٠ ـ وَ«يُسِرَتْ» وَ«يُمِنَتْ» وَ«يُمِنَا» ... وَفِي نَظَائِرَ كَذَا تَبَيَّنَا

٥٥١ ـ إِذْ قُوَّةُ الإِنْسَانِ فِي ابْتِدَاءِ ... قَوِيَّةٌ وَقِيلَ لَيْسَ جَانِبِي

٥٥٢ ـ إِعْلاَلُهُ بِالْقَلْبِ أَوْ سُكُونِهِ ... أَوْ حَذْفِهِ لِلْبُعْدِ عَنْ إِمْكَانِهِ

٥٥٣ ـ إِذِ السُّكُونُ أَوَّلاً تَعَذَّرَا ... وَالْحَذْفُ لِلنُّقْصَانِ أَيْضًا قَرَّرَا

٥٥٤ ـ وَقَلْبُهُ لِحَرْفِ عِلَّةٍ عُلِمْ ... يُوصِلُ لِلسُّكُونِ مَنْعُهُ فُهِمْ

٥٥٥ ـ وَالتَّاءَ لَمْ يُعَوِّضُوا فِي الأَوَّلِ ... وَآخِرٍ لِلَّبْسِ بِالْمُسْتَقْبَلِ

٥٥٦ ـ وَمَصْدَرٍ فَامْنَعْ لِذَاكَ أَوَّلاَ ... فِي مَصْدَرٍ لِشِبْهِهِ الْمُسْتَقْبَلاَ

٥٥٧ ـ فِي غَيْرِ تُكْلاَنٍ لِفَقْدِ اللَّبْسِ ... وَحَذْفُ تَا الْمَصْدَرِ مِنْ ذَا الْجِنْسِ

٥٥٨ ـ أَجَازَ سِيبَوَيْهِ لاَ الْفَرَّاءُ ... لأَنَّهَا لِعِوَضٍ تُجَاءُ

٥٥٩ ـ إِلاَّ لَدَى إِضَافَةٍ تَقُومُ فِي ... مَقَامِهَا كَذَا اسْتِقَامَةٌ تَفِي

٥٦٠ ـ وَقُلْ مَعَ الضَّمِيرِ فِيهِ «قَدْ وَعَدْ» ... وَ«وَعَدَا» وَ«وَعَدُوا» كَذَا وَرَدْ

٥٦١ ـ وَأَوْجِبِ الإِدْغَامَ فِي «وَعَدتُّ» ... لِقُرْبِ مَخْرَجَيْهِمَا كَـ«عُدتُّ»

٥٦٢ ـ وَ«لَمْ يَعِدْ» وَ«يَعِدَا» وَ«يَعِدُوا» ... مُسْتَقْبَلٌ فَأَصْلُهُ «لَمْ يَوْعِدُوا»

٥٦٣ ـ فَكَرِهُوا الْخُرُوجَ مِنْ كَسْرٍ نُوِي ... لِضَمَّةٍ قَدْ قُدِّرَتْ إِذَا رُوِي

٥٦٤ ـ مِنْ تِلْكَ أَيْضًا نَحْوُ كَسْرٍ حُقِّقَا ... فَذَا ثَقِيلٌ حَذْفَ وَاوٍ أَلْحَقَا

٥٦٥ ـ مِنْ ثَمَّ لَمْ يَجِيءْ عَلَى وَزْنِ «فُعِلْ» ... وَ«فِعُلٍ» إِلاَّ «حِبُكٌ» كَذَا «دُئِلْ»

٥٦٦ - في «لَمْ تَعِدْ» حُذِفَ لِلْمُشَاكَلَهْ وَفِي «يَضَعْ» أَصْلُهُ «قَدْ يَوْضِعُ لَهْ»

٥٦٧ - لَكِنْ لِحَرْفِ حَلْقٍ فِيهِ فُتِحَا «يُوعِدُ» أَصْلُهُ «يُؤَوْعِدُ الضُّحَى»

٥٦٨ - وَالأَمْرُ «عِدْ عِدَا عِدُوا» لآخِرِهْ وَالْوَاعِدُ الْفَاعِلُ مِثْلُ نَاصِرِهْ

٥٦٩ - مَفْعُولُهُ الْمَوْعُودُ ثُمَّ الْمَوْضِعُ مَوْعِدُهُمْ وَآلَةٌ قَدْ وَضَعُوا

٥٧٠ - مِيعَدَةٌ بِقَلْبِ وَاوٍ يَاءَ لِكَسْرِ مَا مِنْ قَبْلِهَا قَدْ جَاءَ

٥٧١ - فَقَلَبُوا مَعْ حَاجِزٍ فِي الْقِنْيَةِ وَالْقَلْبُ دُونَهُ أَحَقُّ الصَّنْعَةِ

الْبَابُ الْخَامِسُ فِي الأَجْوَفِ

٥٧٢ - سُمِّيَ أَجْوَفَ لِكَوْنِ جَوْفِ ذَا خَلاَ عَنِ الْحَرْفِ الصَّحِيحِ مَأْخَذَا

٥٧٣ - وَذَا ثَلاَثَةٍ لأَنَّهُ يَجِي مُثَلَّثًا إِذَا الضَّمِيرُ يَلْتَجِي

٥٧٤ - كَقُلْتُ بَابُهُ ثَلاَثًا وَرَدَا كَقُلْتُ بِعْ وَخَفْ إِلاَّهَا وَاحِدَا

٥٧٥ - وَبَعْضُ أَهْلِ الصَّرْفِ هَاهُنَا نَقَلْ أَصْلاً مَسَائِلَ الْمُعَلِّ قَدْ شَمَلْ

٥٧٦ - وَهُوَ أَنَّ أَحْرُفَ التَّعْلِيلِ فِي سِوَى ابْتِدَا سِتًّا مَعَ الْعَشْرِ قُفِي

٥٧٧ - وَاشْكُلْهُ بِالثَّلاَثِ وَالسُّكُونَ زِدْ فِي الْعَيْنِ ثُمَّ اللاَّمِ هَكَذَا تَرِدْ

٥٧٨ - فَسَاكِنٌ مَعْ سَاكِنٍ مِنْهَا سَقَطْ فَعَشْرَةٌ مَعْ خَمْسَةٍ يَبْقَى فَقَطْ

٥٧٩ - فَأَرْبَعٌ مَا بَعْدَ فَتْحَةٍ وَفَى كَالْقَوْلِ ثُمَّ بَيْعَتْ وَخَوِفَا

٥٨٠ - وَطُوِلَتْ وَلاَ يُعَلُّ الأَوَّلُ إِذْ سَاكِنٌ كَالشَّكْلِ قَبْلُ يُجْعَلُ

٥٨١ - كَمُوسِرِ الْمِيزَانِ مِنْ وَاوٍ وَيَا إِلاَّ الَّذِي لِفَتْحَةٍ قَدْ وَلِيَا

٥٨٢ - لِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ وَالسُّكُونِ فَالْـ بَعْضُ بِقَلْبٍ قَدْ أَجَازَ أَنْ يُعَلْ

٥٨٣ - أَغْزَيْتُهُ أُعِلَّ بِالْحَمْلِ عَلَى يُغْزِي الَّذِي أَتَى لَهُ مُسْتَقْبَلاَ

٥٨٤ - وَنَحْوُ كَيْنُونَةَ قَدْ يُعَلُّ إِذْ كَيْوَنُونَةٌ لِهَذِي أَصْلُ

٥٨٥ ـ فَصَارَ بِالإِدْغَامِ كَيْنُونَهْ فَعَادَ بِالتَّخْفِيفِ لِلْكَيْنُونَهْ
٥٨٦ ـ وَقِيلَ أَصْلُهَا بِضَمِّ الْكَافِ مَعْ وَاوٍ يَلِي مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ يَا رَجَعْ
٥٨٧ ـ أَنْ لَا تَصِيرَ الْيَاءُ نَحْوَ الْوَاوِ فِي صَيْرُورَةٍ فِيمَا بِيَائِهِ يَفِي
٥٨٨ ـ قَيْلُولَةٌ غَيْبُوبَةٌ كَذَا وَرَدْ كُونُونَةٌ لِذَا إِلَى الْيَاءِ يُرَدْ
٥٨٩ ـ وَمَا أَتَى بِالْيَاءِ مِنْهَا أَكْثَرْ مِنَ الَّذِي بِالْوَاوِ قَدْ يَشْتَهِرْ
٥٩٠ ـ وَاوِيُّهَا كَيْنُونَةٌ دَيْمُومَةُ سَيْدُودَةٌ آخِرُهَا الْهَيْعُوعَةُ
٥٩١ ـ وَفِي الثَّلَاثَةِ الأَخِيرَةِ سَكَنْ أَحْرُفُ عِلَّةٍ لِتَخْفِيفٍ حَسَنْ
٥٩٢ ـ وَأَلِفًا تُقْلَبُ إِذْ فَتْحٌ سَبَقْ عَرِيكَةُ السَّاكِنِ لِينُهَا أَحَقّْ
٥٩٣ ـ إِنْ كُنَّ فِي فِعْلٍ أَوِ اسْمٍ وَازَنَهْ وَشَكْلُهُنَّ لِلْعُرُوضِ بَائِنَهْ
٥٩٤ ـ وَلَمْ يَكُنْ فَتْحٌ مَضَى كَسَاكِنِ وَلَيْسَ دَلَّ لاضْطِرَابِ الْبَدَنِ
٥٩٥ ـ وَغَيْرَ جَامِعٍ لإِعْلَالَيْنِ وَلَازِمٍ آتِيهِ ضَمَّ الْعَيْنِ
٥٩٦ ـ وَغَيْرَ مَتْرُوكٍ دَلِيلُ أَصْلِهِ لِذَا يُعَلُّ قَالَ دَارُ فِعْلِهِ
٥٩٧ ـ لِجَمْعِهِ الشَّرَائِطَ الْمَذْكُورَهْ دِيَارُهُمْ إِعْلَالُهَا مَأْثُورَهْ
٥٩٨ ـ وَاحِدَهُ تَبِعَ كَالْقِيَامِ لِفِعْلِهِ يَتْبَعُ فِي الْكَلَامِ
٥٩٩ ـ وَلِسُكُونِ مُفْرَدِ السِّيَاطِ قَدْ شَابَهَ الدَّارَ بِلَا اشْتِرَاطِ
٦٠٠ ـ فَهَذِهِ الأَشْيَاءُ لَمْ تُوَازِنِ فِعْلًا أُعِلَّتْ لاتِّبَاعٍ بَيِّنِ
٦٠١ ـ حَرَكَةٌ خَوَنَةٌ وَحَيَدَى وَصَوَرَى إِعْلَالُهَا قَدْ فُقِدَا
٦٠٢ ـ لِبُعْدِهَا عَنْ وَزْنِ أَفْعَالٍ بِتَا قِيلَ دَلَالَةٌ عَلَى أَصْلٍ أَتَى
٦٠٣ ـ وَدَعَوُ الْقَوْمَ لِطَارِئٍ سَلِمْ وَعَوِرُوا وَاجْتَوَرُوا كَذَا عُلِمْ
٦٠٤ ـ إِذْ عَيْنُهُ وَتَاؤُهُ كَسَاكِنِ فِي اعْوَرَّ مَنْ تَجَاوَرُوا فِي مَسْكَنِ
٦٠٥ ـ وَجَوَلَانُ الْحَيَوَانُ سَلِمَا حِينَ اضْطِرَابٌ مِنْهُمَا قَدْ عُلِمَا
٦٠٦ ـ وَالْمَوَتَانَ حَمَلُوا عَلَيْهِمَا لأَنَّهُ نَقِيضُ حَيٍّ قُدِّمَا

٦٠٧ ـ لِجَمْعِ إِعْلاَلَيْنِ فِي نَحْوِ طَوَى … إِعْـلاَلَـهُ مَـنَـعَ كُـلُّ مَـنْ رَوَى

٦٠٨ ـ وَطَوَيَا عَلَيْهِ فِي ذَا يُحْمَلُ … فِي حَيِيتُ لُزُومَ ضَمٍّ أَهْمَلُوا

٦٠٩ ـ فِي عَيْنِ آتِيهِ فَأَمَّا الْقَوَدُ … وَصَـيَـدٌ فَـدَلَّ أَصْـلاً يُـورَدُ

٦١٠ ـ فَأَرْبَعٌ إِذَا يُضَمُّ السَّابِقُ … كَـمُـيْـسِرٍ وَبُـيِـعَـتْ يَـلْـتَـحِـقْ

٦١١ ـ يَغْزُوهُمُ وَمِثْلُهُ لَنْ يَدْعُوَا … فَأَوَّلٌ لِـقَـلْـبِ يَـا وَاوًا حَـوَى

٦١٢ ـ لِضَمَّةِ السَّابِقِ مَعْ سُكُونِ يَا … وَثَـانِـهَـا سُـكُـونُـهُ قَـدْ أُعْـطِـيَـا

٦١٣ ـ فَصَارَ بُوعَ ثُمَّ بَعْدُ قُلِبَا … يَاءً إِذَا مَاالْكَسْرُ قَبْلُ وَجَبَا

٦١٤ ـ وَبِالسُّكُونِ ثَالِثٌ قَدْ خُفِّفَا … وَالْفَتْحُ ذُو التَّخْفِيفِ رَابِعًا كَفَى

٦١٥ ـ غُيَبَةٌ صَحَّتْ لِذَا وَنُوَمَهْ … فَأَرْبَعٌ مِنْ بَعْدِ كَسْرٍ قَائِمَهْ

٦١٦ ـ مِوْزَانُ دَاعِوَتُنَا مِثَالُ ذَا … وَرَضِـيُـوا وَتَـرْمِـيِـيـنَ لِـلأَذَى

٦١٧ ـ فِي أَوَّلٍ تُقْلَبُ يَا لِمَا سَبَقْ … كَذَاكَ ثَانٍ لانْكِسَارٍ مُلْتَحَقْ

٦١٨ ـ فَصَارَ مِيزَانًا كَذَاكَ دَاعِيَهْ … إِذْ ذَاتُ فَتْحَةٍ بِلِينٍ وَاهِيَهْ[١]

٦١٩ ـ وَلاَ يُـعَـلُّ دِوَلٌ لِـكَـوْنِـهِ … مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ وَلاَ بِوَزْنِهِ

٦٢٠ ـ وَثَالِثٌ سُكِّنَ لِلتَّخْفِيفِ مَعْ … حَذْفٍ إِذَا لِسَاكِنَيْنِ قَدْ جَمَعْ

٦٢١ ـ صَارَ رَضُوا وَرَابِعٌ كَمِثْلِ ذَا … ثَـلاَثَـةٌ بَـعْـدَ سُـكُـونٍ أُخِـذَا

٦٢٢ ـ كَيَخْوَفُوا وَيَبْيِعُوا وَيَقْوُلُوا … فَالْحَرَكَاتُ لِـلـسُّـكُـونِ تُـنْـقَـلُ

٦٢٣ ـ لِضُعْفِ يَا وَالْوَاوِ عَنْ أَنْ تَحْمِلاَ … وَقُوَّةِ الصَّحِيحِ حِينَ حَصَلاَ

٦٢٤ ـ لِلْفَتْحِ صَارَ فِي يَخَافُ أَلِفَا … إِذْ لِينُ عَارِضِ السُّكُونِ أُلِفَا

٦٢٥ ـ فِي غَيْرِ خَوْفِ حِزْنَ قَدْ يَخَافُ مَعْ … يَبِيعُ قَدْ يَقُولُ قَوْلَ مَنْ شَرَعْ

٦٢٦ ـ وَأَدْوُرٌ وَأَعْيُنٌ مَا قَدْ يُعَلّْ … خَوْفًا لِلَبْسِهِ بِفِعْلٍ يُنْتَقَلْ

(١) كان نص هذا الشطر هكذا:

إِذْ ذَاتُ فَتْحٍ لَيِّنَةٌ وَاهِيَهْ

وفيه انكسار الوزن، فأصلحته، فتنبه.

٦٢٧ - وَجَدْوَلٌ لِفَوْتِ الالْتِحَاقِ بِهْ وَقَوَّمُوا صُحِّحَ أَيْضًا فَانْتَبِهْ
٦٢٨ - أَنْ لاَ يُعَلَّ فِي اعْتِلاَلٍ سَبَقَا وَالرَّعْيُ لِلسُّكُونِ آخِرًا بَقَى
٦٢٩ - كَذَلِكَ التَّقْوِيمُ كَالتِّبْيَانِ أَنْ لاَ يَكُونَ فِيهِ سَاكِنَانِ
٦٣٠ - وَمِثْلُهُ الْخِيَاطُ وَالْمِقْوَالُ وَمِخْيَطٌ فَرْعٌ فَلاَ إِعْلاَلُ
٦٣١ - وَمَعَ ذَا أُعِلَّتِ الإِقَامَهْ لِعِلَّةٍ فِي قَامَ مُسْتَدَامَهْ
٦٣٢ - وَلَمْ يَكُ التَّقْوِيمُ مِثْلَ قَامَا لِكَوْنِ قَوَّمُوا قَرِينًا دَامَا
٦٣٣ - فَأَبْطَلَ التَّبَعَ فِي الإِعْلاَلِ وَلاَ تَقُلْ قَوِّى أَقَامَ حَالِي
٦٣٤ - لأَنَّهُ لَيْسَ أَصِيلاً مُتَّبَعْ مَا أَقْوَلَهْ وَأَغْيَلَتْ كَذَا وَقَعْ
٦٣٥ - وَاسْتَحْوَذَتْ وَكُلُّهَا أَصْلاً تَدُلّْ قَالَ وَقَالاَ بِالضَّمِيرِ إِذْ يَحُلّْ
٦٣٦ - قَالُوا وَقَالَتْ قَالَتَا وَقُلْنَ قِسْ وَأَصْلُ قُلْنَ قَدْ قَوَلْنَ فَاقْتَبِسْ
٦٣٧ - فَحَذْفُ وَاوٍ بَعْدَ قَلْبِهَا الأَلِفْ وَضَمُّ قَافٍ لِيَدُلَّ مَا حُذِفْ
٦٣٨ - وَلَمْ تُضَمَّ الْفَاءُ فِي خِفْتُ الْعِدَا لأَنَّ مَا يُنْقَلُ قَبْلُ قَدْ بَدَا
٦٣٩ - مَا نَقَلُوا فِي قُلْنَ شَكْلَ الْعَيْنِ لِلْفَا لِكَوْنِهِ بِفَتْحِ ذَيْنِ
٦٤٠ - وَذَا أَتَى كَأَمْرِ جَمْعِ أُنْثَا إِذْ فَرْقُهُ بِالاعْتِبَارِ أُحْدِثَا
٦٤١ - كَبِعْنَ لِلْمَعْلُومِ وَالْمَجْهُولِ أَوْ غِرَّةِ الْوَاضِعِ بِالذُّهُولِ
٦٤٢ - مِثْلَ تَفَعَّلْ مَاضِيًا وَأَمْرَا تَفَاعَلاَ تَفَعْلَلَ اسْتَمَرَّا
٦٤٣ - وَقُلْنَ مِنْ كَطُلْنَ لَمْ يُفَرِّقُوا بَلْ بِالطُّوِيلِ أَصْلُ طَالَ حَقَّقُوا
٦٤٤ - وَبِعْنَ خِفْنَ بِالْتِبَاسٍ وَرَدَا لأَنَّ فَرْقًا بِمُضَارِعٍ بَدَا
٦٤٥ - مُضَارِعُهْ يَقُولُ صِلْ لآخِرِهْ وَالْحَذْفَ فِي يَقُلْنَ خُذْ لِذَاكِرِهْ
٦٤٦ - وَالأَمْرَ قُلْ وَالأَصْلُ قَبْلَ النَّقْلِ أُقْوُلْ بِحَذْفِ نَاقِصٍ عَنْ أَصْلِ
٦٤٧ - وَحَذْفُ وَاوٍ فِي قُلِ الْحَقَّ بَدَا لأَنَّ كَسْرًا عَارِضًا قَدْ وُجِدَا
٦٤٨ - فَحُكْمُهُ السُّكُونُ فِي التَّقْدِيرِ لاَ قُولاً وَقُولَنْ بِثُبُوتِ حَصَلاَ

٦٤٩ - إذْ شَكْلُ ذَا بِالدَّاخِلِينَ وُجِدَا ... أَلِفِ فَاعِلٍ وَنُونٍ أُكِّدَا

٦٥٠ - لِذَا مُضَارِعٌ عَلَى الْفَتْحِ بُنِي ... فِي دَعَتَا الأَلِفَ دَعْ عَنْ أَلْسُنِ

٦٥١ - لأَنَّ هَذِي التَّاءَ خَارِجِيَّةُ ... وَاللاَّمُ فِي قُولَنَّ دَاخِلِيَّةُ

٦٥٢ - وَقُلْ مَعَ النُّونَاتِ حَيْثُ شُدِّدَتْ ... قُوْلَنَّ أَوْ قُولُنَّ هَكَذَا بَدَتْ

٦٥٣ - قُولَنْ وَقُولِنْ إنْ يَجِيءْ مُخَفَّفَا ... وَالْفَاعِلُ الْقَائِلُ حَقًّا قَدْ صَفَا

٦٥٤ - فَأَصْلُهُ الْقَاوِلُ ثُمَّ قُلِبَتْ ... لأَلِفٍ إذْ فَتْحَةٌ قَبْلُ ثَبَتْ

٦٥٥ - مِثْلُ كِسَاءٍ أَصْلُهُ كِسَاوُ ... وَقُلِبَ الأَلِفَ هَذَا الْوَاوُ

٦٥٦ - لِطَرَفٍ ثُمَّ إلَى هَمْزٍ قُلِبْ ... وَالْفَاصِلُ الأَلِفُ مَعْدُومًا حُسِبْ

٦٥٧ - لِكَوْنِهِ الْحَاجِزَ غَيْرَ حَاصِنِ ... فَالأَلِفَانِ اجْتَمَعَا فِي الأَلْسُنِ

٦٥٨ - فَإنْ حَذَفْتَ أَوَّلاً فَيَلْتَبِسْ ... بِالْمَاضِي حَذْفُ الثَّانِ هَكَذَا فَقِسْ

٦٥٩ - فَحُذِفَ الأَخِيرُ ثُمَّ انْقَلَبَا ... هَمْزًا وَبَعْضٌ حَذْفُهُ قَدْ نُسِبَا

٦٦٠ - كَالْهَاعِ وَاللاَّعِ فَأَصْلُ ذَيْنِ ... هَائِعٌ اللاَّئِعُ بِالْهَمْزَيْنِ

٦٦١ - كَالْهَارِ وَالشَّاكِ فَكَانَا هَائِرَا ... وَشَائِكًا وَالْحَادِ وَاحِدًا يُرَى

٦٦٢ - فَالْقَلْبُ جَائِزٌ لَدَيْهِمْ كَالْقِسِي ... فَأَصْلُهُ الْقُوُوسُ فَافْهَمْ وَقِسِ

٦٦٣ - فَالسِّينُ قُدِّمَتْ قُسُوْوَا قَدْ قُفِي ... فَصَارَتَا يَاءَيْنِ لِلتَّطَرُّفِ

٦٦٤ - فَكَسَرُوا سِينًا لِذَا الإتْبَاعِ ... فَأَيْنُقٌ قَدْ جَاءَ بِالسَّمَاعِ

٦٦٥ - فِي أَنْوُقٍ ثُمَّ لِوَاوٍ قَدَّمُوا ... فَقُلِبَتْ يَاءً فَلَيْسَ يُعْلَمُ[1]

٦٦٦ - مَفْعُولُهُ الْمَقُولُ أَصْلُهُ أَتَى ... مَقْوُولُهُمْ إعْلالُهُ قَدْ ثَبَتَا

٦٦٧ - مِثْلَ يَقُولُ ثُمَّ زَائِدٌ حُذِفْ ... لأَنَّ مَا قَدْ زِيدَ حَذْفُهُ أُلِفْ

٦٦٨ - وَأَخْفَشٌ يَقُولُ أَصْلٌ حُذِفَا ... إذْ زَائِدٌ عَلاَمَةٌ قَدْ عُرِفَا

(١) كان نصّ هذا الشطر هكذا:
قُلِبَتْ يَاءً لَيْسَ فِيهَا يُعْلَمُ
وفيه انكسار، فأصلحته، فتنبه.

٦٦٩ ـ وَقَالَ سِيبَوَيْهِ فِي جَوَابِهِ ... وَالمِيمُ أَغْنَتْ سِمَةً فِي بَابِهِ

٦٧٠ ـ فَوَزْنُهُ مَفْعَلَةٌ فِي الأَوَّلِ ... وَالثَّانِ بِالمَقُولِ فِيهِ يَنْجَلِي

٦٧١ ـ فَمِثْلُهُ المَبِيعُ أَصْلُهُ وَرَدْ ... مَبْيُوعَةً مِثْلَ يَبِيعُ مَنْ يَوَدْ

٦٧٢ ـ وَوَاوُهُ حُذِفَ عِنْدَ عَمْرِو ... وَالْيَاءُ عِنْدَ أَخْفَشٍ فِي السَّبْرِ[1]

٦٧٣ ـ تُكْسَرُ يَا سَلاَمَةً لِلْيَاءِ ... أَوْ قَلْبُ وَاوٍ يَا لِكَسْرِ الْبَاءِ

٦٧٤ ـ فَوَزْنُهُ المَفْعَلُ عِنْدَ الأَوَّلِ ... وَعِنْدَ ثَانٍ بِمَفِيلٍ قَابِلِ

٦٧٥ ـ وَالمَوْضِعُ المَقَالُ كَانَ مَقْوَلاَ ... فِي أَصْلِهِ مِثْلَ يَخَافُ جُعِلاَ

٦٧٦ ـ كَذَا مَبِيعٌ كَيَبِيعُ قَدْ يُعَلّْ ... وَفَرْقُهُ مِنِ اسْمِ مَفْعُولٍ حَصَلْ

٦٧٧ ـ مُقَدَّرًا كَالفُلْكِ جَمْعًا مُفْرَدَا ... كَالأُسْدِ جَمْعًا وَكَقُفْلٍ وَاحِدَا

٦٧٨ ـ وَقِيلَ مَجْهُولٌ فَأَصْلُهُ قُوِلْ ... فَالوَاوُ يَاءٌ صَارَ إِذْ كَسْرٌ نُقِلْ

٦٧٩ ـ وَبُوعَ فِيهِ لُغَةٌ قَدْ ضَعُفَتْ ... إِشْمَامُ ضَمٍّ فِيهِ عَنْ قَوْمٍ ثَبَتْ

٦٨٠ ـ كَذَاكَ بِيعَ اخْتِيرَ ثُمَّ انْقِيدَ مَعْ ... قُلْنَ وَبِعْنَ لِلثَّلاَثِ قَدْ جَمَعْ

٦٨١ ـ وَفِي أُقِيمَ لاَ تُجِزْ إِشْمَامَا ... إِذْ لَيْسَ ضَمٌّ قَبْلَ يَاءٍ دَامَا

٦٨٢ ـ وَلاَ بِقَلْبِ الوَاوِ إِذْ ضَمٌّ فُقِدْ ... قُبَيْلَ يَاءٍ بَعْدَ قَافٍ قَدْ تَرِدْ

٦٨٣ ـ قُلْنَ وَبِعْنَ لِلْمَعْلُومِ أَتَيَا ... كَذَا إِذَا جُهِلَ لَفْظًا سُوِّيَا

٦٨٤ ـ مُقَدَّرًا لِلْفَرْقِ فَالمُضَارِعُ ... يُقْوَلُ كَيَنْصُرُ لِيَخَافُ تَابِعُ

الْبَابُ السَّادِسُ فِي النَّاقِصِ

٦٨٥ ـ سُمِّيَ نَاقِصًا لِنَقْصِ الآخِرِ ... ثُمَّ بِذِي أَرْبَعَةٍ أَيْضًا دُرِي

٦٨٦ ـ لِكَوْنِهِ كَذَاكَ فِي رَمَيْتَا ... كَخَسِبْتُ تَحْسِبُ لاَ رَوَيْتَا

٦٨٧ ـ وَقُلْ رَمَى وَرَمَيَا رَمَوْا رَمَتْ ... وَرَمَتَا رَمَيْنَ مَعْ مَا أُضْمِرَتْ

---

(١) أي البحث.

٦٨٨ - رَمَيَ أَصْلُ قَلْبُ يَائِهِ أَلِفْ لِشَكْلِهَا مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ قَدْ عُرِفْ

٦٨٩ - أَصْلُ رَمَوْا قَدْ رَمَيُوا فَحُذِفَا يَاءٌ لَهُ مِنْ بَعْدِ قَلْبِ أَلِفَا

٦٩٠ - كَذَا رَضُوا لَكِنْ تُضَمُّ ضَادُهَا كُرْهًا لِوَاوٍ بَعْدَ كَسْرٍ سَرْدُهَا

٦٩١ - وَفِي رَمَتْ قَدْ حَذَفُوا لِلْيَاءِ بَعْدَ انْقِلاَبِهَا لِلاِلْتِقَاءِ

٦٩٢ - وَرَمَتَا كَذَا لِسَاكِنٍ نُوِي رَمَيْنَ سَالِمٌ كَقَوْلِ قَدْ رُوِي

٦٩٣ - مُسْتَقْبَلٌ يَرْمِي لِثِقْلٍ سُكِّنَا لِخَفِّ فَتْحِ يَرْمِيَانِ أُعْلِنَا

٦٩٤ - وَأَصْلُ يَرْمُونَ كَيَرْمِيُونَ قُلْ لِجَمْعِ سَاكِنَيْنِ ذَا اللَّفْظُ ثَقُلْ

٦٩٥ - وَسُوِّيَ الرِّجَالُ مَعْ نِسَاءِ فِي مِثْلِ يَعْفُونَ لِلاِكْتِفَاءِ

٦٩٦ - بِالْفَرْقِ تَقْدِيرًا إِذِ الْوَاوُ أَتَى أَصْلاً مَعَ النِّسَا وَنُونٌ ثَبَتَا

٦٩٧ - عَلاَمَةَ التَّأْنِيثِ مِنْ ثَمَّ ثَبَتْ مَعْ نَاصِبٍ كَأَنْ يَعْفُونَ مَنْ نَأَتْ

٦٩٨ - بِتَرْمِيِينَ أَصَّلُوا تَرْمِينَا[1] فَالْيَاءُ نَالَ الْحَذْفَ وَالتَّسْكِينَا

٦٩٩ - وَأَصْلُ فَارْمِي فَارْمِيِي لَكِنْ حُذِفْ يَاءٌ مُقَدَّمٌ أَصِيلاً قَدْ أُلِفْ

٧٠٠ - لَفْظُهُ لِلنِّسَاءِ وَالْمُخَاطَبَةْ وَالْجَزْمُ حَذْفُ يَائِهِ قَدْ أَوْجَبَهْ

٧٠١ - لِذَاكَ وَقْفًا حُذِفَتْ فِي يَسْرِ مَعْ رَفْعٍ وَلِلْخِفَّةِ فَتْحُهُ وَقَعْ

٧٠٢ - وَالْفَتْحُ فِي يَخْشَى ظُهُورُهُ مُنِعْ تَعَذُّرًا إِذْ أَلِفٌ قَدْ تَمَّتِعْ

٧٠٣ - وَالأَمْرُ إِرْمِ أَصْلُهُ بِالْيَاءِ فَحُذِفَتْ لِلْجَزْمِ أَوْ بِنَاءِ

٧٠٤ - وَارْمُوا ارْمِيُوا قَدْ كَانَ ثُمَّ أُسْكِنَا وَحَذْفُهَا لِلسَّاكِنَيْنِ عُيِّنَا

٧٠٥ - قُلِ ارْمِيَنَّ حَيْثُ نُونٌ شُدِّدَا وَارْمِنْ تَقُولُ إِنْ مُخَفَّفًا بَدَا

٧٠٦ - تَقُولُ رَامٍ فِي اسْمِ فَاعِلٍ يُعَلّْ بِحَذْفِ يَا بَعْدَ سُكُونٍ فِيهِ حَلّْ

٧٠٧ - رَفْعًا وَجَرًّا وَأَعِدْهَا نَصْبَا لِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ فَامْنَعْ سَلْبَا

(١) كان نص هذا الشطر هكذا:
وَأَصْلُ تَرْمِينَ قُلْ تَرْمِيِينَا
وفيه انكسار، فأصلحته، فتنبه.

٧٠٨ ـ وَرَامِيُونَ الأَصْلُ فِي رَامُونَا ... فَالْحَذْفُ نَالَ الْيَاءَ وَالسُّكُونَا

٧٠٩ ـ وَضَمُّ مِيمٍ لاقْتِضَاءِ الْوَاوِ لَهْ ... وَمَنْ مُثَنًّى مَعَ يَاءٍ عَامَلَهْ

٧١٠ ـ رَفْعًا يَقُولُ رَامِيَايَ أَمَّا ... نَصْبًا وَجَرًّا رَامِيَيَّ حَتْمَا

٧١١ ـ وَالْجَمْعُ فِي الثَّلاَثِ رَامِيَّ فَقَطْ ... إِذْ قَلْبُ وَاوٍ يَا بِرَفْعٍ يُشْتَرَطْ

٧١٢ ـ مَفْعُولُهُ الْمَرْمِيُّ أَصْلُهُ أَتَى ... مَرْمُويَةٌ مَا مَرَّ قَلْبًا أَثْبَتَا

٧١٣ ـ وَإِنْ يُضَفْ لِيَا بِحَالِ التَّثْنِيَهْ ... أَرْبَعُ يَاءَاتٍ بِهَذَا وَافِيَهْ

٧١٤ ـ فِي غَيْرِ رَفْعٍ ثُمَّ جَمْعًا يُجْمَعُ ... فِي كُلِّ حَالٍ أَرْبَعًا وَالْمَوْضِعُ

٧١٥ ـ مَرْمَى فَأَصْلُهُ يَكُونُ مَفْعِلاَ ... فَلِتَوَالِي الْكَسَرَاتِ أُبْدِلاَ

٧١٦ ـ وَالآلَةُ الْمِرْمَى وَمَجْهُولٌ رُمِي ... يُرْمَى فَيَا الأَوَّلِ سَالِمًا نُمِي

٧١٧ ـ لِخِفَّةِ الْفَتْحَةِ وَالثَّانِ قُلِبْ ... لأَلِفٍ مِنْ بَعْدِ فَتْحٍ قَدْ نُسِبْ

٧١٨ ـ غَزَا وَيَغْزُو كَرَمَى وَيَرْمِي ... وَالْوَاوُ فِي أَغْزَيْتُ يَا بِالْحَتْمِ

٧١٩ ـ لِكَوْنِهَا مِنْ أَحْرُفِ الإِبْدَالِ ... وَهْيَ الَّتِي تَأْتِي عَلَى التَّوَالِي

٧٢٠ ـ فِي «يَوْمَ صَالَ زُطٌّ بَعْدَ اسْتَنْجَدَهْ» ... فَهَمْزَةٌ مِنْ أَلِفٍ مُطَّرِدَهْ

٧٢١ ـ فِي نَحْوِ صَحْرَاءَ لِكَوْنِهَا الطَّرَفْ ... وَقَلْبُهَا فِي الْجَمْعِ يَاءً يُعْتَرَفْ

٧٢٢ ـ لَوْ كَانَ أَصْلِيًا أَتَى فِي جَمْعِهِ ... مِثْلَ صَحَا رِيءٍ فَذَا فِي مَنْعِهِ[1]

٧٢٣ ـ وَفِي أَوَاصِلَ مِنَ الْوَاوِ قُلِبْ ... وَفِي كِسَاءٍ أَدْؤُرٍ كَذَا نُسِبْ

٧٢٤ ـ وَقَائِلٍ كَمَا مِنَ الْيَا أُبْدِلاَ ... فِي بَائِعٍ وَجَائِزًا قَدْ جُعِلاَ

٧٢٥ ـ فِي كَأُجُوهٍ وَإِشَاحٍ وَأَحِدْ[2] ... أَحَدْ فَفِي الْحَدِيثِ هَكَذَا يَرِدْ

٧٢٦ ـ وَفِي أُدَيْهِ أُبْدِلَتْ مِنْ يَاءِ ... وَالْمَاءِ قَدْ أُبْدِلَ مِنْ ذَا الْهَاءِ

٧٢٧ ـ لِجَمْعِهِ عَلَى مِيَاهٍ ثُمَّ مِنْ ... أَلِفِهِمْ فِي مُشْتَقٍّ[3] قَدْ زُكِنْ

---

(١) أي لم يُسمع في كلام العرب فيما روي عنهم اهـ الناظم.

(٢) أي أحَدْ أحّدْ بتشديد الحاء، وخُفِّفت في الأول اهـ الناظم.

(٣) بتشديد القاف؛ لضرورة الوزن.

٧٢٨ ـ وَلاَ الضَّأَلِّينَ قُرِي وَلاَ جَأَنّْ ... بِفَتْحِ هَمْزَتَيْهِمَا لَكِنْ وَهَنْ

٧٢٩ ـ وَفِي أُبَابِ الْبَحْرِ هَكَذَا يَجِي ... لِلاتِّفَاقِ مِنْهُمَا فِي الْمَخْرَجِ

٧٣٠ ـ وَالسِّينُ مِنْ تَا فِي اسْتَخِذْ قَدْ تَرِدُ ... وَالتَّاءُ مِنْ وَاوٍ تُخَمْ قَدْ تُورَدُ

٧٣١ ـ كَذَاكَ فِي أُخْتٍ وَبِنْتٍ تُبْدَلُ ... عَنْ وَاوِهِمْ هِيَ بِلاَمٍ تُعْقَلُ[1]

٧٣٢ ـ مِنْ يَاءِ ثِنْتَانِ كَذَاكَ أُبْدِلَتْ ... عَنْ سِينِ سِدْسٍ بِاطِّرَادٍ وَرَدَتْ

٧٣٣ ـ كَذَا شِرَاةُ التَّاتِ مِنْ صَادٍ كَذَا ... فِي مِثْلِ لُصَّتٍ مَنْ لِمَالٍ أَخَذَا

٧٣٤ ـ وَفِي ذَعَالِتَ عَنِ الْبَا جَائِيَهْ ... وَالنُّونُ عَنْ وَاوٍ لَدَيْهِمْ آتِيَهْ

٧٣٥ ـ فِي مِثْلِ صَنْعَانِي وَمِنْ لاَمٍ تَجِي ... نَحْوُ لَعَنَّ لاقْتِرَابِ الْمَخْرَجِ

٧٣٦ ـ وَالْجِيمُ قَدْ تُبْدَلُ مِنْ يَاءٍ تُشَدّْ ... مِثْلُ أَبِي الْعَلِجِّ فِي شِعْرٍ وَرَدْ

٧٣٧ ـ كَذَاكَ مِنْ مُخَفَّفٍ كَحِجَّتِجْ ... حَمْلاً عَلَى مُشَدَّدٍ قَبْلُ دُرِجْ[2]

٧٣٨ ـ وَالدَّالُ مِنْ تَا نَحْوُ فُزْدُ بِالْعَمَلْ ... وَاجْدَمَعُوا كَذَاكَ فِي هَذَا الْبَدَلْ

٧٣٩ ـ وَالْهَاءُ مِنْ هَمْزَةَ قَدْ هَرَقْتُهُ ... حَيْهَلَةٌ مِنْ أَلِفٍ أَبْدَلْتُهُ

٧٤٠ ـ فِي هَذِهِ مِنْ يَائِهِ قَدْ أُبْدِلاَ ... مِنْ تَاءِ طَلْحَةَ وُجُوبًا بُدِّلاَ

٧٤١ ـ وَالْيَا مِنَ الأَلِفِ فِي التَّصْغِيرِ ... نَحْوُ مُفَيْتِيحٍ كَمَا التَّكْسِيرِ

٧٤٢ ـ كَذَاكَ مِنْ وَاوٍ كَمِيقَاتٍ يُرَى ... مِنْ هَمْزَةٍ فِي الذِّيبِ جَائِزًا جَرَى

٧٤٣ ـ وَمِنْ مُضَاعَفٍ كَمَا مَرَّ سُمِعْ ... وَيَاءُ دِينَارٍ مِنَ النُّونِ اسْتَمِعْ

٧٤٤ ـ مِثْلُ أَنَاسِيَّ وَمِنْ عَيْنٍ بَدَا ... فِي جَمْعِ ضِفْدَعٍ ضَفَادِي وَرَدَا

٧٤٥ ـ وَائْتَصَلَتْ قَدْ أُبْدِلَتْ مِنْ تَاءِ ... وَفِي الثَّعَالِي أُبْدِلَتْ مِنْ بَاءِ

٧٤٦ ـ فِي نَحْوِ سَادِي قَدْ أَتَتْ مِنْ سِينِ ... مِنْ ثَاءِ ثَالِي سُمِعَتْ بِاللِّينِ

٧٤٧ ـ وَالْوَاوُ مِنْ أَلِفِ ضَارِبٍ يَجِبْ ... فِي الْجَمْعِ وَالتَّصْغِيرِ حَيْثُمَا نُسِبْ

(١) هذا البيت ساقط من بعض النسخ، وفي بعضها مؤخّر عن البيت التالي، فليتنبه.

(٢) أي مضى وسبق.

٧٤٨ ـ كذَاكَ مِنْ يَا نحوُ مُوقِنٍ وَمِنْ ... هَمزٍ جَوَازٌ مِثْلُ لُومٍ يَسْتَبِنْ

٧٤٩ ـ وَمِيمٌ مِنْ وَاوٍ في الْفَمِ اسْتَمَرّ ... وَاللاَّمِ كَامْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرْ

٧٥٠ ـ وَالنُّونِ كَالْعَمْبَرِ وَالْبَنَامِ ... وَالْبَا كَرَاتِغًا أَتَتْ فِي اللاَّمِ

٧٥١ ـ وَالصَّادُ مِنْ سِينٍ كَمُثَلٍ أَصْبِغِ ... مِنْ يَا وَوَاوٍ أَلِفٌ لِلْمُبْتَغِي

٧٥٢ ـ كَقَالَ بَاعَ ثُمَّ فِي رَاسٍ أَتَتْ ... مِنْ هَمْزَةٍ وَاللاَّمُ أَيْضًا أُبْدِلَتْ

٧٥٣ ـ فِي كَأُصَيْلاَلٍ مِنَ النُّونِ وَمِنْ ... ضَادٍ كَمَا فِي الطَّجَعْ بِهَا يَعِنْ

٧٥٤ ـ وَالزَّايُ مِنْ سِينٍ كَيَزْدِلُ الشَّعَرْ ... فِي هكَذَا فَزْدِي مِنَ الصَّادِ اسْتَقَرّ

٧٥٥ ـ وَالطَّاءُ مِنْ تَاءٍ وُجُوبًا فِي افْتَعَلْ ... كَاصْطَبَرَتْ وَفِي فَحَصْطُ ذَا الْعَمَلْ

٧٥٦ ـ وَمَوْضِعٌ لَمْ تَرَهُ مُقَيَّدًا ... فَجَائِزٌ لَيْسَ يُرَى مُطَّرِدًا[1]

الْبَابُ السَّابِعُ
فِي اللَّفِيفِ

٧٥٧ ـ وسَمِّيَ اللَّفِيفَ إِذْ قَدْ لَفَّا ... لِحَرْفَيِ الْعِلَّةِ فِيهِ رِدْفَا

٧٥٨ ـ وَقَدْ أَتَى مَفْرُوقًا اوْ مَقْرُونَا ... فَأَوَّلٌ وَقَى وَقَوْا لِمَنْ يَقُونَا

٧٥٩ ـ وَحُكْمُ فَائِهِ كَحُكْمِ وَعَدَا ... وَلاَمِهِ مِثْلُ رَمَى يَرْمِي الْعِدَا

٧٦٠ ـ وَالأَمْرُ قِهْ قِيَا وَقُوا وَقِينَا ... قِنَّ قُلْ مُؤَكِّدًا يَقِينَا

٧٦١ ـ وَقِيْنْ وَفَاعِلٌ يَكُونُ وَاقِي ... مَفْعُولُهُ الْمَوْقِيُّ قِسِ الْبَاقِي

٧٦٢ ـ وَالْمَوْضِعُ الْمَوْقَى وَمِيقَى آلَتُهْ ... وُقِيَ يُوقَى إِنْ تُحَوِّلْ صِيغَتَهْ

٧٦٣ ـ ثُمَّ طَوَى يَطْوِي أَتَى مَقْرُونَا ... فَحُكْمُهُ كَنَاقِصٍ تَدْرُونَا

٧٦٤ ـ وَأَمْرُهُ اطْوِ وَاطْوِيَا أَوِاطْوِي ... وَإِنْ تُرِدْ نُونَيْنِ فِيهِ تَرْوِي

٧٦٥ ـ قُلِ اطْوِيَنَّ وَاطْوِيَنْ عَلَيْهِ قِسْ ... لأَنَّ أَمْثِلَتَهُ لاَ تَلْتَبِسْ

---

(١) كان في هذا الشطر انكسار، فأصلحته؛ لإذن الناظم بذلك، فتنبه.

٧٦٦ ـ وَالأَمْرُ مِنْ رَوِيَ يَجِي ارْوَ وَارْوِيَا ثُمَّ ارْوِيَنَّ إِنْ بِنُونٍ رُوِيَا
٧٦٧ ـ وَآخِرُ النَّاقِصِ قَدْ يُرَدُّ مَعْ نُونَيْنِ لِلتَّوْكِيدِ كَيْفَمَا وَقَعْ
٧٦٨ ـ لِعَدَمِ السُّكُونِ بِالْفَتْحِ الَّذِي قَبْلَهُمَا أَلَمْ كَاطْوِيَنَّ ذِي
٧٦٩ ـ وَكَاغْزُوَنَّ وَارْوِيَنَّ مِثْلُ مَا فِي فَاطْوِيَا وَفِي اغْزُوَا قَدْ عُلِمَا
٧٧٠ ـ وَإِنْ مَعَ الْمُضْمَرِ يَجْتَمِعْ حُذِفْ وَشَكْلُهُ بِمَا يُجَانِسُ أُلِفْ
٧٧١ ـ نَحْوُ ارْوَوُنَّ وَارْوِنَّ إِنْ فُتِحْ مَا قَبْلَهُ فِي غَيْرِهِ الْحَذْفُ يَصِحْ
٧٧٢ ـ كَاطْوُنَّ وَاطْوِنَّ بِحَذْفِ الْمُضْمَرِ كَاغْزُو الرِّجَالَ وَاغْزِي الْقَوْمَ فَاخْبِرِي
٧٧٣ ـ فَاعِلُهُ طَاوٍ فَوَاوٌ[1] لاَ يُعَلْ مِثْلَ طَوَى رَيَّانُ مِنْ يَرْوَى حَصَلْ
٧٧٤ ـ رَيَّى وَرَيَّيَانِ رَيَّانَانِ جَمْعُهُمَا الرُّوَاءُ خُذْ بَيَانِي
٧٧٥ ـ مَا وَاوُهُ يُعَلُّ كَالسِّيَاطِ فَرَارُ إِعْلاَلَيْنِ وَالإِفْرَاطِ
٧٧٦ ـ إِذْ يَاؤُهُ الأَخِيرُ هَمْزَةً قُلِبْ وَأَنْ تَصِحَّ عَيْنُهُ إِذًا يَجِبْ
٧٧٧ ـ وَإِنْ تُصِفْ مُؤَنَّثًا تَثْنِيَتَهُ لِلْيَاءِ مَنْصُوبًا وَخَفْضًا قُلْتَهُ
٧٧٨ ـ بِخَمْسِ يَاءَاتٍ كَرِيَّيِيَّ عِدْ فَعِنُّ فِعْلٍ ثُمَّ مَا لاَمًا تَرِدْ
٧٧٩ ـ وَمَا لِتَأْنِيثٍ وَمَا لِلتَّثْنِيَهْ فَيَاءُ مَنْ كَلَّمَ كَانَتْ وَالِيَهْ
٧٨٠ ـ مَفْعُولُهُ الْمَطْوِيُّ وَالْمَطْوَى مَحَلْ وَالآلَةُ الْمِطْوَى فَسَلْ مِمَّنْ نَقَلْ
٧٨١ ـ مَجْهُولَهُ طُوِي وَيُطْوَى فَاحْكُمَا لِلاَّمِ كَالنَّاقِصِ ذَا قَدْ عُلِمَا
٧٨٢ ـ وَكَطَوَى تَجْعَلُ حُكْمَ عَيْنِهَا لِجَمْعِ إِعْلاَلَيْنِ فِي تَسْكِينِهَا
٧٨٣ ـ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ قَدْ تَمَّ مَا رُمْتُ مِنَ الْكَلاَمِ
٧٨٤ ـ مِنْ نَظْمِيَ «الْمَرَاحِ فِي التَّصْرِيفِ» مِنْ أَحْسَنِ الْكِتَابِ وَالتَّصْنِيفِ
٧٨٥ ـ وَعَدُّ أَبْيَاتٍ لَهُ سَبْعُمِائَةْ وَزَادَ سَبْعِينَ يُعَدُّ فِي الْفِئَةْ[2]

---

(١) وقع في النسخة «فوال» باللام، والظاهر أنه غلطٌ، والصواب، «فواوٌ» بالواو، فتنبه.
(٢) أي جماعة العلماء والعارفين ناظم.

٧٨٦ ـ وَإِنْ تَجِدْ عَيْبًا فَأَصْلِحِ الْخَطَا * فَرَحِمَ الرَّحِيمُ مَنْ عَيْبًا غَطَا[1]

٧٨٧ ـ ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ السَّامِي * عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى التِّهَامِي

٧٨٨ ـ وَالآلِ وَالأَصْحَابِ وَالتُّبَّاعِ * وَكُلِّ مُسْلِمٍ بِلَا انْقِطَاعِ

٧٨٩ ـ وَأَحْسِنِ الْخِتَامَ يَا ذَا الْجُودِ * لِزُمْرَةِ التَّوْحِيدِ وَالْجُنُودِ

٧٩٠ ـ وَأَيِّدِ الإِيمَانَ وَالإِسْلَامَا * وَأَهْلِكِ الْكَفَرَةَ اللِّئَامَا

٧٩١ ـ سَهِّلْ لَنَا الإِخْلَاصَ فِي الأَعْمَالِ * أَنْتَ الْجَوَادُ اللَّهُ ذُو الْجَلَالِ

٧٩٢ ـ وَالْمُنْعِمُ الْكَرِيمُ كُلَّ حَالِ * وَالْبَاسِطُ الْعَظِيمُ ذُو الْكَمَالِ

٧٩٣ ـ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَمَامِ * نَظْمِ الْمُرَاحِ حَاوِيَ الْمَرَامِ

٧٩٤ ـ مِنْ كَامِلِ الرَّجَزِ فِي ثَمَانِي * مِائَةِ بَيْتٍ وَاضِحِ الْمَعَانِي

٧٩٥ ـ لابْنِ مُحَمَّدٍ يُسَمَّى عَبْدَا * لِبَاسِطِ النِّعَمِ حَمْدًا حَمْدَا

٧٩٦ ـ مَنْ يَنْتَمِي لِحَضْرَةِ الأَشْرَافِ * بِالأَبِ وَالأُمِّ عَلَى الإِنْصَافِ

٧٩٧ ـ وَقَصْدُهُ التَّسْهِيلُ وَالتَّقْرِيبُ * عَلَى الْمُطَالِعِينَ يَا لَبِيبُ

٧٩٨ ـ وَحَقَّقَ اللَّهُ لَهُ مُنَاهُ * حَشْرَهُ فِي حِزْبِ مُصْطَفَاهُ

٧٩٩ ـ وَوَافَقَ الأَصْلَ لَدَى التَّرْتِيبِ * فَجَاءَ مِثْلَ الشَّرْحِ فِي التَّقْرِيبِ

٨٠٠ ـ وَالنَّظْمُ قَدْ يُعِينُ كُلَّ وَاعِي * وَلَفْظُهُ يُنَشِّطُ كُلَّ سَاعِي

٨٠١ ـ وَبَعْدَ مَا فَرَغْتُ مِنْ إِصْلَاحِي * سَمَّيْتُهُ «مَقَاصِدَ الْمُرَاحِ»

٨٠٢ ـ فَأَقْبِلُوا يَا إِخْوَةَ الْعُلُومِ * لِكُتْبِ أَهْلِ اللَّهِ بِالْفُهُومِ

٨٠٣ ـ وَلَا تَلَطَّخُوا بِكُتْبِ الْمُلْحِدِ * مِنْ زُمْرَةِ الضَّلَالِ مِثْلُ «الْمُنْجِدِ»

٨٠٤ ـ إِذْ مَنَعُوا كُتْبًا لأَهْلِ الدِّينِ * خَوْفًا مِنَ الْبَاطِلِ بِالتَّخْمِينِ

٨٠٥ ـ فَكَيْفَ بِالْكَافِرِ بِالْجُحُودِ * مُفْسِدِ أَهْلِ الأَرْضِ بِالصُّدُودِ

٨٠٦ ـ فَالآنَ قَدْ أَكَبَّ كُلُّ الْعُلَمَا * عَلَى تَمَاثِيلَ إِلَيْهِ تُنْتَمَى

(١) هذا من غضا يغطو، كسما يسمو، ولا يضعف إلا للمبالغة اهـ ناظم.

٨٠٧ - وَكُتُبُ الإِسْلاَمِ كَالْمِصْبَاحِ تُغْنِيكَ عَنْ طَلَبِهِ يَا صَاحِ

٨٠٨ - وَاتْلُ كِتَابَ اللهِ كَيْمَا يَعْلَمُوا ﴿لاَ تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾

٨٠٩ - وَمَنْ يَمِلْ لِكُتُبِ أَهْلِ الْمَقْتِ فَاعْلَمْ هُوَ الدَّجَّالُ فِي ذَا الْوَقْتِ

٨١٠ - أَمَّنَنَا اللهُ مِنِ افْتِتَانِ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا مَعَ الإِيمَانِ

٨١١ - ثُمَّ صَلاَةُ اللهِ وَالسَّلاَمُ عَلَى حَبِيبِهِ كَذَا الإِكْرَامُ

٨١٢ - مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ الْخَلْقِ وَالآلِ وَالأَصْحَابِ أَهْلِ السَّبْقِ

٨١٣ - وَالتَّابِعِيِّينَ لِيَوْمِ الدِّينِ بِالْعِلْمِ وَالتُّقَى إِلَى الْيَقِينِ

٨١٤ - وَرَضِيَ اللهُ عَنِ الصَّحَابَةِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ ذَوِي الْمَهَابَةِ

٨١٥ - وَاخْتِمْ لَنَا بِأَحْسَنِ الْخِتَامِ مُتَّبِعِينَ سَيِّدَ الأَنَامِ

٨١٦ - تَارِيخُهُ (فِي غَشٍّ سَهْ) قَدْ بَدَا مِنْ هِجْرَةِ النَّبِيِّ أَعْنِي أَحْمَدَا

(انتهى ١٤٠٣هـ)



فهرس المنظومة

* * *

فهرس الموضوعات
لكتاب فتح الكريم اللطيف شرح أرجوزة التصريف

